مصر والسودان

الانفصال

بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية

الطبعـــة الأولـــى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكـــس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣
برقيا : داشـــروق ـ تلكـــس : SHOROK 20175 LE

محسّن محمّد

مصر والسّودان :

الانفصال

بالوثائق السّرّيّة البريطانيـة والأمريكيّة

دار الشروق

رءوس فى الرمـــال

من أغرب أحداث التاريخ المصرى الاتفاق الذى وقع بين مصر وبريطانيا فى ١٩ من يناير ١٨٩٩ . أطلق على هذا الاتفاق أو المعاهدة « وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز ، وكانت الملكة فيكتوريا ، وحكومة الجناب العالى خديو مصر ـ وكان عباس حلمى الثانى ـ بشأن إدارة السودان فى المستقبل » .

أما « الوفاق » ، فكان لإدارة السودان الذى لم يستشر فى الأمر ، ولم يعرف به إلا بعد توقيعه . بل إن أحدا لم يسأل المصريين فيما إذا كانوا يوافقون أم يعارضون .

اجتمع مجلس النظار ـ مجلس الوزراء ـ المصرى يوم ١٨ من يناير ، أى فى اليوم السابق ، برئاسة مصطفى باشا فهمى رئيس الوزراء . قال وزير الخارجية بطرس غالى باشا : « تلقيت من اللورد كرومر ـ القنصل البريطانى العام فى مصر ـ نص هذا الاتفاق للتوقيع عليه » . وأضاف : « عندى نسخة واحدة» !

وافق الوزراء ، فهم يعرفون أن الجيش البريطانى يحتل مصر منذ عام ١٨٨٢ . وبرقية اللورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا التى أرسلت إلى اللورد كرومر فى ٤ من يناير ١٨٨٤ ، أى قبل ١٥ سنة من اجتماعهم ، تقول ، صراحة وعلانية ، لأنها منشورة ومذاعة :

« الحكومة البريطانية تصر على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه ، كل وزير لايسير وفقا لهذه السياسة » .

فى اليوم التالى لاجتماع الوزراء ، وقع بطرس غالى واللورد كرومر الاتفاق ، ونشر بالوقائع المصرية فى اليوم نفسه . وصف المؤرخ المصرى أحمد شفيق باشا ماجرى بأن المجلس « وقع على هذا الاتفاق كما يتم التوقيع على تعريفة جمركية » !

قال خديو مصر لمن حوله من المخلصين من رجاله : لايجوز للحكومة المصرية عقد اتفاق كهذا ، لأن فيه اعتداء على السيادة التركية . . باعتبار أن مصر كانت ولاية عثمانية ! وأبلغ الخديو الأمر للباب العالى وسلطان تركيا برقيا ، فاحتج السفير التركى فى لندن . . بلا ضجيج أو حماس !

وعندما وصفت صحيفة « الجورنال إجيبسيان ، التى تصدر فى القاهرة ، الوفاق بأنه : «أفظع اغتصاب ، وهو عقد بين الغاصب القاهر والمغصوب العاجز» ، عطلت الصحيفة ! !

* * *

الوفاق يقع فى ١٢ مادة ، وينص على تعيين حاكم عام للسودان ، بأمر الخديو ، بناء على طلب الحكومة البريطانية . ومعنى ذلك أن بريطانيا ترشح الحاكم العام البريطانى ، والخديو المصرى يوقع مرسوم التعيين ! والحاكم العام يصدر القوانين والأوامر واللوائح فى السودان ، فهو حاكم مطلق ، يجمع السلطات العسكرية والمدنية التنفيذية والتشريعية فى يده ، وله سلطات غير محدودة .

وقد وقع الاتفاق بعد انتهاء القتال فى السودان ، أى وقت السلم ، ولكن البلاد كانت تحت الأحكام العرفية . وقال الاتفاق إنه لاتطبق فى السودان القوانين أو الأوامر أو اللوائح أو القرارات الوزارية المصرية ، وبذلك فإن إدارة السودان أصبحت لبريطانيا . كل ماسمح به لمصر رفع العلم المصرى بجانب العلم البريطانى فى السودان ! وكان العلم المصرى ، فى ذلك الوقت ، هو العلم التركى الأحمر !

* * *

شرح اللورد كرومر فى كتابه « مصر الحديثة » طبيعة الوفاق الذى وقعه بطرس غالى باشا ، نيابة عن الحضرة الفخيمة الخديوية ، فقال :

« كان ضروريا أن يبتدع نظام ، يكون السودان ، بمقتضاه ، فى آن واحد ، مصريا وبريطانيا ! وكان من الواضح ، أنه لايمكن التوفيق بين هذين الاعتبارين المتعارضين بغير خلق نظام هجين من الحكم ، لم يعرفه القانون الدولى من قبل » !

ورأى كرومر أن الوفاق يحول بين ضم السودان لبريطانيا ، حتى لاتتحمل أعباء مالية ، وتضطر لمواجهة معارضة دولية ، وبالذات من فرنسا . وفى الوقت نفسه ، يستمر السودان ـ على الورق ـ جزءا من الإمبراطورية العثمانية ، لأن الفرمانات التركية تمنع خديو مصر من التنازل عن أى جزء من أراضى هذه الإمبراطورية !

واعتبر كرومر الوفاق وليد الانتهازية ! وهذا يفسر عدم تعرض الوفاق لحملة سياسية ، أو صحفية ، دولية !

وكانت الاتفاقية معروفة بأنها وفاق بين دولتين ، ولكن بريطانيا أطلقت عليها فى كل مراسلاتها مع مصر والعالم اسم « الاتفاق الثنائى » ، تريد بذلك تصوير السودان باعتباره ملكية مشتركة لمصر وبريطانيا !

* * *

فتح محمد على السودان عام ١٨٢٠ ، بجيش قاده ابنه إسماعيل باشا ، لأسباب متعددة ، أهمها تأمين منابع النيل حتى لايتحكم فيها الأجانب . وزار محمد على السودان عام ١٨٣٩ ، فأعلن ، خلال الزيارة ، إلغاء تجارة الرقيق . واتسعت حدود السودان فى عهد إسماعيل .

وقامت ثورة محمد أحمد المهدى عام ١٨٨١ ، وانتهت بالاستيلاء على الخرطوم عام

١٨٨٥ . وتوفى المهدى فى العام نفسه، وتولى بعده الخليفة عبد الله .

* * *

احتل الإنجليز مصر عام ١٨٨٢ ، وطلبوا سحب الجيش المصرى من السودان فى أعقاب ثورة المهدى . رفض محمد شريف باشا رئيس وزراء مصر قائلا : يترتب على انسحاب مصر من حدودها الطبيعية أن تصبح مكشوفة من كل الجهات .

استقال رئيس الوزراء ، وجاء بدلا منه نوبار باشا ، الأرمنى الأصل ، ليخلى السودان للمهدى عام ١٨٨٥ . وكان هذا هو الانفصال الأول بين مصر والسودان ، فرضه الإنجليز على مصر بعد ثورة المهدى .

ويقرر الإنجليز ، عام ١٨٩٦ ، إعادة فتح السودان بقوات أغلبها من المصريين وقليلها من الإنجليز ، بقيادة اللورد كتشنر . وعندما يجد الإنجليز أن النصر قريب ، يبدءون بحث مستقبل السودان . وكان رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها هو اللورد سولبسورى الذى اهتم بإفريقيا أكثر من اهتمامه بأوربا . وفى عهده استولت بريطانيا على كينيا ، وأوغندا ، ونيجيريا، وروديسيا ، ثم وجه اهتمامه لأعالى النيل !

وعندما قرر إعادة فتح السودان ، لم يعهد بذلك إلى وزارة الحرب ، بل تولت ذلك وزارة الخارجية ، عن طريق القنصل البريطانى فى مصر ، اللورد كرومر ، ثم كتشنر قائد الحملة .

رأى سولبسورى أن يرتفع علما بريطانيا ومصر على السودان . وكتب بخطه أن العلمين يرتفعان جنبا إلى جنب ، للمساواة بين الدولتين المنتصرتين على قوات الخليفة عبد الله التعايشى، الذى خلف المهدى . وحضر اللورد كرومر اجتماع مجلس الوزراء البريطانى فى لندن ، يوم ٢٥ من يولية ١٩٨٨ ، الذى تقررت فيه سياسة رفع العلمين . ووضع كرومر فى لندن مذكرة بذلك فى ٢ أغسطس ، بعث بها إلى نائبه فى القاهرة رينيل رود ، وذلك قبل شهر من دخول كتشنر أم درمان !

* * *

بعد يومين من استيلاء كتشنر على أم درمان ، أبلغ « رود » الحكومة المصرية بقرار رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى ، قائلا فى مذكرة تاريخها ٤ من سبتمبر ١٨٩٨ : « إن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وأنها ، تبعا لذلك ، تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية بكل نصيحة تقدمها إليها الحكومة البريطانية فى شأن المسائل السودانية » .

ومنعت بريطانيا مصر من نشر هذه المذكرة ، وذلك القرار ، تجنبا لأى حرج لبريطانيا .

ويُعد كرومر ، يوم ١٠ من نوفمبر ، مسودة معاهدة الوفاق بين مصر وبريطانيا ، ويبعث بها

إلى سولبسورى الذى يعرضها على كتشنر ، وكان فى لندن ، فيلغى منها كل نصوص تعطى بعض الصلاحيات للخديو .

وترغم بريطانيا مصر على توقيع وفاق عام ١٨٩٩ . وتقرر بريطانيا فى ١٠ من يولية عام ١٨٩٩ إضافة « ملحق » للوفاق بضم مدينة سواكن ، التى كانت مصرية ، إلى السودان ، لتسرى عليها سلطات الحاكم العام أيضا . ولم تعد لمصر سلطة فى السودان إلا سداد العجز فى ميزانيته . وبقيت مصر تفعل ذلك حتى آخر عام ١٩١٢ ، عندما استطاعت السلطات البريطانية تحقيق الموازنة بين إيرادات ومصروفات السودان . وكان الحاكم العام يبلغ مصر بالقوانيين والقرارات التى يصدرها ، ولكنه توقف بعد عام ١٩١٢ ، أى بعد أن تحققت موازنة مالية السودان !

ولم يستشر الحاكم العام مصر مرة واحدة منذ توقيع الاتفاق الثنائى . وظل الحاكم العام مطلق السلطة فى السودان ، بعد صدور قانون عام ١٩١٠ بإنشاء مجلس للحاكم العام ، يشترك معه فى سلطاته التنفيذية والتشريعية . شكل هذا المجلس من موظفين بريطانيين ، ومنح الحاكم العام حق مخالفة كل قرارات هذا المجلس !!

* * *

قالت بريطانيا : إنه خلال السنوات الاثنتى عشرة التالية لخروج الجيش المصرى من السودان ، فإن هذا البلد بقى بلا مالك ، أو صاحب ، ويصبح من حق أول قادم جديد أن يضمه إليه !! وما دام الإنجليز والمصريون هم الغزاة والفاتحون الذين هزموا قوات الخليفة ، فإن السيادة على السودان تصبح لهما معا . وإذا كانت مصر ترى أن وفاق أو اتفاقية عام ١٨٩٩ ، تعنى أن الدولتين تديران ـ معا ـ السودان ، فإن الإنجليز تعاملوا مع السودان على أن السيادة ، لا الإدارة وحدها ، مشتركة للبلدين ، رغم أنه لاتوجد فى « الوفاق » إشارة ـ على الإطلاق ـ لموضوع السيادة !

وما دام الإنجليز هم الذين يختارون الحاكم العام ، وله القيادة العسكرية العليا والمدنية ، وهم الذين يوافقون على تعيين قناصل للدول فى السودان ، فمعنى ذلك أن لهم نصيبا فى السودان . رغم أن الإنجليز لم يسمحوا بوجود قنصل أجنبى واحد فى السودان ! واعتبر الإنجليز أن ارتفاع العلم بمعرفة أى بلد دليل على السيادة ؛ وما دام هناك علمان لبريطانيا ومصر فى السودان ، فذلك يعنى أن السيادة للدولتين معا .

وتصدر المحكمة المختلطة فى مصر حكمين ، الأول عام ١٨٩٩ ، والثانى عام ١٩١٠ ، وهما حكمان غريبان يفسران نوايا كرومر الحقيقية فى عقد وفاق ١٨٩٩ . قالت المحكمة إن السودان أصبح دولة أخرى منفصلة عن كل من مصر وبريطانيا ! وتمسكت بريطانيا بالوفاق ، وبأحكام المحكمة المختلطة !

وكانت الخطوة الثانية بعد عزل السودان عن العالم ، فصل جنوب السودان عن شماله عام ١٩٠٤ ، بمنع الشماليين من دخول المديريات الجنوبية الثلاث ، بوضع العقبات أمامهم . وصدر عام ١٩٢٢ « قانون المناطق المقفولة » ، الذى يمنع الشماليين من دخول المديريات الجنوبية ، وجبال النوبة فى كردفان ، غربى السودان ، وجبال الفونج بالنيل الأزرق ، وبعض مناطق دارفور فى الغرب ، إلا بترخيص ، ومنعهم من العمل إلا بإذن . ويضع القانون قيودا ثقيلة على انتقال أهل هذه المناطق إلى الشمال .

وبذلك أقيم ستار حديدى ، لايمكن اختراقه بين الشمال والجنوب، إذ إن المدير البريطانى فى أية مديرية من المديريات الجنوبية الثلاث ، من حقه رفض منح التصريح أو إلغائه ، بعد إصداره ، دون إبداء الأسباب !

* * *

حاولت مصر إلغاء اتفاقية الحكم الثنائى ، أو الإدارة الثنائية البريطانية ـ المصرية للسودان بالتفاوض ١٠ مرات دون جدوى ؛ فقد أصر الإنجليز على البقاء فى السودان وإدارته ، وحدهم، دون اشتراك مصر . بدأ المفاوضات عام ١٩٢٠ عدلى يكن باشا رئيس وزراء مصر مع اللورد لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا وكيرزون وزير خارجيتها ، ثم استأنفها فى العام التالى .

وعندما أعلنت بريطانيا استقلال مصر فى تصريح ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢ ، رأت بقاء الحالة فى السودان على ماهى عليه ، أى استمرار بريطانيا تدير السودان لحسابها ! وكان السودان أحد التحفظات الأربعة التى أصرت عليها لندن . وحاول الملك فؤاد أن ينص فى دستور مصر على أنه ملك مصر والسودان ، فرفض الإنجليز . ولذلك صدر الدستور المصرى عام ١٩٢٣ خاليا من هذه المادة ، واعتبر صاحب الجلالة ملكا على مصر وحدها !

* * *

تفاوض سعد زغلول عام ١٩٢٤ ، بعد توليه رئاسة الوزراء ، مع رامزى ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا . فلما اغتيل السير لى ستاك السردار ـ أى قائد الجيش المصرى ـ وحاكم السودان العام ، فى القاهرة ، أصرت بريطانيا فى ٢٢ من نوفمبر ١٩٢٤ على سحب الجيش المصرى من السودان خلال ٢٤ ساعة .

وكان قد عقد اجتماع فى لندن ، فى أغسطس ١٩٢٤ ، حضره رئيس وزراء بريطانيا رامزى ماكدونالد ، والمندوب السامى البريطانى فى مصر ، اللورد أللنبى ، والحاكم العام للسودان ، السير لى ستاك ـ قبل اغتياله ـ تقرر فيه سحب القوات المصرية من السودان ، لإعادة الانضباط إليه ، إذ زادت الدعاية المصرية فيه ضد الإنجليز ، ووصلت إلى حد الخطر .

وكانت القوات السودانية ، هى التى تمردت ضد الإنجليز ، عندما صدر القرار بسحب

القوات المصرية ، فأخمدت القوات البريطانية التمرد السودانى بعنف وقسوة بالغة .

وفكر الإنجليز فى إلغاء « الوفاق الثنائى » ، ولكن عارض ذلك المندوب السامى الل
أللنبى ، وكذلك السير أوستين تشمبرلين ، وزير الخارجية البريطانى ، خوفا من الرأى ال
العالمى .

وكان سعد زغلول ثانى رئيس وزراء مصرى ، يستقيل . بعد محمد شريف باش
احتجاجا على سحب الجيش المصرى من السودان . وقد تولى رئاسة الوزارة بعده أحمد ز
باشا ، الذى رفع شعار « إنقاذ مايمكن إنقاذه » ، وأخلى السودان للإنجليز ! وبذلك تم
الانفصال الثانى بين مصر والسودان . ولكن اللورد أللنبى أبلغ زيور باشا ، بأن بريط
تتمسك بالوفاق الثنائى ، لتستمر مصر فى دفع نصيبها فى ميزانية السودان .

واعترفت مصر مرة أخرى بالاتفاقية .

* * *

وتفاوض عبد الخالق ثروت باشا مع الإنجليز عام ١٩٢٧ ، مع رئيس الوزراء أوس
تشمبرلين . ومحمد محمود باشا عام ١٩٢٩ ، ومصطفى النحاس عام ١٩٣٠ ، مع هندرس
وزير الخارجية .

وعقدت أول معاهدة « صداقة » بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦ . فنصت المادة ١١
أن تستمر إدارة السودان طبقا لاتفاقيتى عام ١٨٩٩ ، الموقعتين فى ١٩ يناير و١٠ يولية
ذلك العام . وكل ماحصلت عليه مصر : عودة وحدات من الجيش المصرى ـ أورطتان
٥٠٠ جندى ـ إلى السودان ، على أن تكون تحت « تصرف الحاكم العام . . . البريطانى »
وتنص هذه المعاهدة على أنه يجوز التفاوض لتعديلها بعد عشر سنوات ، فأراد محمود فه
النقراشى رئيس وزراء فتح باب المفاوضات . وقدم سفير مصر فى لندن مذكرة بذلك للحك
البريطانية .

واتفق إسماعيل صدقى ، رئيس وزراء مصر ، مع أرنست بيفن ، وزير خارجية بريطان
عام ١٩٤٦ على « بروتوكول السودان » فى مشروع معاهدة صدقى ـ بيفن ، بأن السياسة ا
يتعهد باتباعها الطرفان فى السودان تكون « فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج م
المشترك» ! اعترض حاكم عام السودان على هذا البروتوكول ، ونظم حزب الأمة مظاهر
ضده ، وسافر السيد عبد الرحمن المهدى إلى لندن ، واجتمع بكليمنت إتلى رئيس الوزرا
محتجا على التاج المصرى المشترك .

تراجع بيفن عن هذا البروتوكول ، وألقى خطابا ، فى مجلس العموم يوم ٢٧ من ي
١٩٤٧ ، قال فيه إن : « التاج المشترك كان اعترافا بالسيادة الرمزية لمصر ، وإن السودا
سيستعملون حقهم ، عندما ينضجون ، للحكم الذاتى ، ويختارون وضع حكومتهم

المستقبل ، وإن ذلك يشمل الاستقلال . ولم يقصد بتاتا بعبارة التاج المشترك الرمزية ، أن تكون أداة لوقف عجلة تقدم السودانيين نحو الاستقلال ، وإن البروتوكول لايتضمن أى تغيير فى الحالة القائمة فى السودان ، بل مجرد تأكيد لها ، وإن السودان يختار وضع حكومته فى المستقبل» !

استقال صدقى ، وسقطت معه معاهدة صدقى - بيفن . وعاد النقراشى باشا إلى رئاسة الوزراء ، فتفاوض مرة أخرى مع السفير البريطانى السير رونالد كامبل ، وأصرت بريطانيا على التشاور مع شعب السودان فى أمر مستقبله ، وأخذت بريطانيا تماطل فى المفاوضات ، فقطعها النقراشى فى ٢٥ من يناير ١٩٤٧ ، وشكا بريطانيا إلى مجلس الأمن فى ٨ من يولية عام ١٩٤٧ .

رد النقراشى ، فقال فى خطابه الأول أمام مجلس الأمن يوم ٥ من أغسطس : « إننا نطلب إلى مجلس الأمن أن يقرر إنهاء الإدارة البريطانية فى السودان . أما الذى يقوم مقام هذه الإدارة ، فأمر يقرره شعب وادى النيل » . وفى خطابه الرابع أمام مجلس الأمن يوم ٢٢ من أغسطس ، قال عن مستقبل السودان : « السودانيون سيتحدثون عن أنفسهم . ومستقبل السودان سيتقرر بالتشاور مع السودانيين ، وهم أحرار فى بلادهم » . وقال : « متى أصبح السودانيون أحرارا فى الإعراب عن آرائهم ، فإنهم والمصريين خليقون بالوصول إلى حل يرتضيه الطرفان ، ويتفق مع مبادئ الأمم المتحدة الديموقراطية » .

وكانت كل خطب النقراشى أمام مجلس الأمن ، تطالب بخروج الإدارة الإنجليزية من السودان ، وانسحاب القوات البريطانية أولا . أما مايجرى بعد ذلك ، فمسألة لاتقررها الحكومة الأجنبية النائية فى لندن ، بل « تحل على وجه يكفل رضاء المصريين والسودانيين المتبادل » . وحرص النقراشى على تأكيد أن سيادة مصر على السودان لم تتأثر باتفاقية عام ١٨٩٩ .

ولكن مجلس الأمن لم يتخذ قرارا فى شكوى مصر ، واكتفى يوم ١٠ من سبتمبر ١٩٤٧ بالاحتفاظ بالنزاع المصرى مدرجا فى جدول أعمال المجلس !

وعادت مسألة السودان ، مرة أخرى ، إلى مائدة المفاوضات التى أجراها أحمد خشبة باشا وزير خارجية مصر مع رونالد كامبل فى مايوم ١٩٤٨ . قالت الحكومة البريطانية : إنها تقترح نظاما للحكم الذاتى فى السودان ، يؤهل السودانيين لحكم أنفسهم ، ويستمر نحو ٢٥ سنة . وللمرة التاسعة فشلت المفاوضات !! .

* * *

تولى مصطفى النحاس رئاسة آخر وزارة وفدية ، فى ١٢ يناير ١٩٥٠ ، وهو يزمع حل القضية المصرية ، ويرى أن يكون الجلاء ووحدة وادى النيل هو الهدف الأول لحكومته .

كان النحاس فى الخامسة والسبعين من عمره . تخرج من كلية الحقوق . وعين بعد ثلاث سنوات من تخرجه قاضيا !! وهو أحد مؤسسى الوفد مع سعد زغلول . وقد استقال من منصبه القضائى ليشتغل بالمحاماة والسياسة . ونفى مع سعد ! اختاره سعد زغلول وزيرا للمواصلات فى الوزارة الوحيدة التى ألفها عام ١٩٢٤ . واختير رئيسا لحزب الوفد بعد وفاة سعد عام ١٩٢٧ . ورأس الوزارة ثلاثة أشهر لأول مرة عام ١٩٢٨ ، وستة أشهر عام ١٩٣٠، و١٩ شهرا عام ١٩٣٦ . وفى هذه الوزارة تولى رئاسة وفد مصر الذى تفاوض مع الإنجليز، وعقد معاهدة ١٩٣٦ . ورأس الوزارة للمرة الرابعة لمدة ٣٢ شهرا عام ١٩٤٢ . وقد أقال الملك فؤاد النحاس مرتين . وأقاله فاروق مرة واحدة . واستقال النحاس من رئاسة الوزارة مرة !

وقد اصطدم بالإنجليز ، حتى وقع معهم معاهدة ١٩٣٦ فى ٢٦ من أغسطس فى لندن .

المادة الأولى من هذه المعاهدة تقول : « انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور » . . أى إمبراطور بريطانيا العظمى . ومع ذلك نصت المادة الثامنة على بقاء قوات بريطانية للدفاع عن قناة السويس لاتزيد عن عشرة آلاف جندى برى و٤٠٠ طيار !! وقالت المادة : « لايكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال ، ولايخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » . ولم يكن هذا النص دعاية أو سخرية ، بل نوعاً من الدبلوماسية يبرر بقاء القوات البريطانية ، التى بلغ عددها عام ١٩٥٠ نحو مائة ألف جندى !!

* * *

وقع بين النحاس وبين الإنجليز الصدام الأخيرة فى آخر وزارة له !

طلب الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير خارجية مصر ، من أرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا التفاوض . رد بيفن بعد شهرين ـ فى ١٧ من مايو ١٩٥٠ ـ بموافقته ، وعهد بذلك إلى الفيلد مارشال السير وليم سليم، رئيس أركان حرب القوات البريطانية الجديد ، والسير رالف ستيفنسون الذى لم يكن قد تسلم بعد مهام عمله فى القاهرة سفيرا لبريطانيا!

بدأت المباحثات فى القاهرة يوم ٥ من يونية واستغرقت ١٦ جلسة . اشترك فى بعضها مصطفى النحاس ، والوزير إبراهيم فرج ، وعبد الفتاح عمرو السفير المصرى فى لندن . كما اشترك فى بعضها أرنست بيفن وزير الخارجية البريطانى ، ووكيلها جيمس بوكر ، وجورج ألين مدير الإدارة الإفريقية . وكان الهدف تعديل معاهدة ١٩٣٦ ، وكذلك اتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان عام ١٨٩٩ .

* * *

اعتزل بيفن ثم توفى ، وتولى منصبه هربرت موريسون ، ليتمسك مثله بضرورة بقاء القوات

البريطانية فى مصر ، للدفاع عن قناة السويس ، وأن تقوم منظمة للدفاع المشترك فى الشرق الأوسط تشترك فيها مصر . ففى تلك الأيام كانت الحرب الباردة على أشدها بين موسكو والغرب . وأصرت بريطانيا على أن السودان يختار نوع العلاقة التى تقوم بينه وبين مصر .

وفى هذه المفاوضات وضح الخلاف العميق بين بريطانيا ومصر ، بشأن الدفاع المشترك والسودان .

* * *

قالت مصر فى هذه المفاوضات : أعلن مؤتمر الخريجين ـ فى السودان ـ تأييده لوحدة مصر والسودان ، ونقترح الوحدة تحت التاج المصرى . فقال الإنجليز : هذا المؤتمر لايمثل حتى أغلبية الطبقة المثقفة فى السودان ، وقد وقع المؤتمر فى السنوات الأخيرة تحت سلطان عصبة من المتطرفين لاتمثل إلا نسبة ضئيلة من الشعب السودانى ، والسودانيون الذين يؤيدون الوحدة مع مصر ، لا يتجاوزون خمس سكان البلاد ، وعددهم ثمانية ملايين .

قالت مصر : مصر والسودان مرتبطان منذ أقدم العصور ارتباطا طبيعيا ، وقد انتهز الإنجليز فرصة احتلالهم لمصر ليضعوا أقدامهم فى السودان ؛ واختلاف اللون واللهجات لايعنى اختلاف الجنس بين مصر والسودان ، وإنما مرده إلى اختلاف الجو والبيئة لترامى المسافات بين البحر المتوسط وخط الاستواء . قال الإنجليز : وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى مطلب سياسى ، لاتستطيع بريطانيا المشاركة فيه !!

وقالت مصر: حزب الأشقاء ليس وحده الذى يقول بوحدة مصر والسودان ، بل إن جميع أحزاب السودان تقول بذلك عدا حزب الأمة . وأصر الإنجليز على أن تكون للسودانيين حرية الاختيار ، وأنهم ـ الإنجليز ـ لايرفضون أى حل يقبله السودانيون بملء الحرية .

رأى الدكتور محمد صلاح الدين أن يواجه الإنجليز بسلاحهم ، وأن يعلن موافقته على إجراء استفتاء فى السودان ، ليختار الشعب مستقبله ومصيره . فى جلسة ٦ من يولية ١٩٥١ ، قال الوزير للسفير البريطانى السير رالف ستيفنسون : هل تقبلون أن يجرى استفتاء حر فى السودان ، مع العلم بأن هذه الحرية لايمكن أن تتوافر إلا بانسحابكم أولا منه ، إدارة وجنودا وموظفين ؟ قال السفير : أود أن أعلم إذا كنتم تريدون إضافة الاستفتاء إلى مقترحاتكم . تراجع الوزير المصرى قائلا : إن حرية استشارتهم لاتتوافر مع قيام الوضع الحالى فى السودان .

* * *

بعد أسبوع ، فى جلسة ١٣ من يولية ، ينتهز السفير البريطانى الفرصة فيتعمد إحراج الوزير والضغط عليه ليوافق على الاستفتاء، فيقول له : إن كان الاستفتاء اقتراحا محددا للحكومة المصرية ، تنظر فيه الحكومة البريطانية .

فطن وزير الخارجية إلى الفخ الذى يعده له السفير فقال : من المستحيل على مصر أن

تقترح إجراء استفتاء فى بعض أجزاء الوطن الواحد . لو كنتم جادين فى هذا الأمر لأعلنتم استعدادكم للانسحاب من السودان ليجرى فيه استفتاء حر . وهكذا تراجع الوزير مرة ثانية عن فكرة الاستفتاء ، لأنه يتعارض مع سيادة مصر على السودان !

* * *

وترفض مصر المضى فى المحادثات إلى مالا نهاية . وينذر النحاس فى خطبة العرش ، يوم ١٨ من نوفمبر عام ١٩٥٠ ، بأنه سيلغى معاهدة ١٩٣٦ ، وأن مصر لاتستطيع الاستمرار فى المفاوضات إلى الأبد . ولكن الإنجليز لايأخذون هذا الإنذار على محمل الجد !

ويعود الدكتور محمد صلاح الدين ـ بعد شهور ـ للتهديد بإلغاء المعاهدة بطريقة أكثر وضوحا وعنفا . فى اجتماعه بالسفير البريطانى ، يوم ٦ يوليو ١٩٥١ ، قال الدكتور محمد صلاح الدين : الدورة البرلمانية تنتهى بعد ستة أسابيع . والحكومة مضطرة ، قبل فض الدورة إلى أن تدلى إلى البرلمان ببيان عن المحادثات ، وهل فشلت أم نجحت . والنتيجة الطبيعية لفشل المحادثات ، قطعها . قال السفير : إذا كان قطع المفاوضات قرارا نهائيا ، فأرى لزاما علىَّ أن أؤكد ماله من نتائج خطيرة .

ويبرق السفير بنص حديث الوزير إلى لندن ، فيجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ١٥ من يولية ، لبحث مذكرة أعدها هربرت موريسون وزير الخارجية ، يحذر فيها المجلس من احتمال قطع المفاوضات ، وضرورة تقديم مقترحات جديدة لمصر بشأن الدفاع المشترك ، وقيام السفير البريطانى بإبلاغ الملك فاروق لاستخدام نفوذه لمنع قطع المفاوضات .

* * *

بعد عشرين يوما فى ٢٦ من يولية ، يقول السفير للوزير المصرى : آمل ألا تقولوا شيئا قاطعا فى البرلمان لايمكن العدول عنه ، ويجعل من العسير استئناف المفاوضات . وصرح الدكتور محمد صلاح الدين للصحف يوم ٣ من سبتمبر أنه سيعلن بعد أسبوعين إلغاء المعاهدة !! ولكن أحدا فى لندن لم يتوقع إلغاء المعاهدة . بل إن وزارة الخارجية البريطانية كتبت إلى سفيرها فى القاهرة تقول : « الولايات المتحدة تضع رأسها فى الرمال . وتصر على ضرورة اعتراف رمزى بسيادة مصر على السودان » .

ولم تدرك الحكومة البريطانية أنها أيضا تدفن رأسها فى الرمال ، عندما تظن أن المفاوضات ستستمر إلى مالا نهاية !!

إلغــاء المعــاهدة

سافر الملك فاروق إلى الخارج ، فى رحلة شهر العسل ، مع زوجته الثانية الملكة ناريهان . وغادر النحاس مصر فى إجازة صيف .

وبدأت الصحف المصرية والوزراء المصريون ، يتبعون خطا يقول بأنه لاجدوى من مفاوضات تعديل معاهدة ١٩٣٦ ، وأن هدف الحكومة البريطانية إطالة أمد المباحثات ، لإحداث تغييرات دستورية فى السودان ، من شأنها أن تجعل الاتحاد مع مصر مستحيلا ، وأن الطريق لتحقيق « الأمانى القومية » لمصر ووحدة وادى النيل ، هو قيام مصر بعمل جرىء حاسم ومستقل .

وتكرر ذلك بصورة متواصلة ، عالية الصوت ، حتى أصبح إلغاء معاهدة ٣٦ نوعا من العقيدة الوطنية ، لقى استجابة فورية من الرأى العام المصرى .

وبعد أن كانت مصر مقتنعة بأن تحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل ، يتم بالاتفاق مع بريطانيا ، صار الجميع مقتنعين بضرورة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان عام ١٨٩٩.

ويعلن هربرت موريسون وزير الخارجية البريطانى ، يوم ٣٠ من يولية عام ١٩٥١ ، أن مصر هدف لأية دولة معتدية فى الحوض الشرقى من البحر الأبيض المتوسط . ويؤكد الوزير إصرار بريطانيا على بقاء القوات البريطانية فى مصر ، للدفاع عنها فى أى صراع دولى ، وأن الشعب السودانى هو الذى يختار نوع العلاقة التى تقوم بينه وبين مصر .

رد الدكتور محمد صلاح الدين فى مجلس النواب المصرى يوم ٦ من أغسطس بأن بيان الوزير البريطانى يغلق باب المفاوضات . وقال محمد صلاح الدين إن الحكومة ستعود إلى البرلمان قبل فض الدورة البرلمانية لإطلاعه على ما تنتويه لتحقيق الأهداف الوطنية . ويحاول وزير الخارجية البريطانى التفاوض مرة أخرى دون جدوى .

ويكتب مصطفى النحاس إلى موريسون يوم ٢٦ من أغسطس قائلا : « جلاء القوات البريطانية ليس إلا شطر القضية المصرية . والشطر الآخر ، هو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وإن الشطرين كل لايتجزأ . والأسس التى بنى عليها خطابكم فيما يتعلق بالسودان كافية وحدها لإغلاق باب المفاوضات » !!

* * *

أخذت بريطانيا تبحث أحقية مصر فى السيادة على السودان ، وعهدت إلى مستشاريها القانونيين القيام بهذه المهمة ، فقدموا مذكرة بذلك إلى مجلس الوزراء قالوا فيها :

« لانزاع فى أن خديو مصر كان يمتلك السودان ـ قبل ثورة المهدى ـ كجزء من الأراضى التى يسيطر عليها فى ظل سلطات الباب العالى العثمانى . وفى هذا الوقت كان السلطان العثمانى ، عاهل السودان ، يمارس سلطته المطلقة من خلال خديو مصر الذى يتبعه .

وفى الوقت الراهن هناك ثلاث نظريات بشأن السيادة على السودان، وكلها موضع جدال :

(أ) بعد ثورة المهدى الناجحة ، فقد السلطان العثمانى ومصر ، الحق الشرعى الذى كان لهما فى السودان . وصار السودان إما مستقلاً ، وإما أرضا بلاصاحب أو مالك .

وقد فتح السودان فى حملة بريطانية مصرية مشتركة . ونصت اتفاقية الحكم الثنائى على إدارة مشتركة . ولم تورد الاتفاقية أى شرط بشأن السيادة العليا عام ١٨٩٩ على الإطلاق . وإذا لم يوجد حق سيادة ، بل مجرد ترتيبات للإدارة المشتركة ، تكون السيادة مشتركة مثلها مثل الإدارة !

(ب) إن سيادة مصر على السودان المستمدة من السلطة العثمانية لم تسقط أبدا . لكن السودان أعيد فتحه لمصر . وهناك اتفاقية تنص على أن تكون الإدارة مشتركة . ووفقا لهذه النظرية يكون لمصر كامل السيادة على السودان ، غير أنها ملتزمة باتفاقية الإدارة المشتركة .

(جـ) إن سيادة مصر على السودان ، المستمدة من السلطنة العثمانية ، لم تسقط كلية بعد ثورة المهدى ، وإعادة فتح السودان تم باسم الخديو . واتفاقية الحكم الثنائى ، هى مجرد اتفاقية للإدارة المشتركة ، والسيادة العليا على السودان هى للباب العالى العثمانى .

ولكن فى الحرب العالمية الأولى ، ونتيجة لها ، لم يعد الباب العالى سيدا على مصر ، فقد احتلت المملكة المتحدة ، كسلطة حماية ، مكان السلطان العثمانى من حيث السيادة العليا على السودان .وفى عام ١٩٢٢ ، عندما حصلت مصر على الاستقلال ، تحفظت المملكة المتحدة على مسألة السودان . وبذلك احتفظت بحق السيادة العليا الذى أخذته من تركيا بحرب ناجحة . وعلى ذلك تكون السيادة العليا على السودان للمملكة المتحدة .

النظرية (ب) ، بأن مصر لها السيادة العليا على السودان ، هى النظرية التى يرجح أن تقرها محكمة دولية ، كما أن الإشارة إلى الوحدة بين السودان ومصر فى ظل التاج المصرى ، التى وردت فى مشروع برتوكول السودان لمعاهدة صدقى ـ بيفن ، يمكن الاستشهاد بها كإقرار من بريطانيا بوجهة النظر المذكورة ، مادامت حكومة صاحبة الجلالة لم تكن فى ذلك الوقت ، بأى حال ، فى موقف يسمح لها بتغيير وضع السودان دون التشاور مع السودانيين .

ووجهة النظر الأولى ، بأن مصر لم تعد لها السيادة بعد ثورة المهدى ، هى التى كانت تطرحها بريطانيا .

أما وجهة النظر الثالثة - بأن السيادة لبريطانيا - فلم تطرح رسميا على الإطلاق » !

ومعنى ذلك أن المستشارين القانونيين للحكومة البريطانية يرون أن لمصر السيادة على السودان ! !

ولكن الإدارة لبريطانيا ومصر ، وإن كانت الإدارة الحقيقية ، لبريطانيا وحدها .

والنتيجة النهائية هى أن مصر تملك ، ولكن بريطانيا تحكم ! !

* * *

أحس الإنجليز أن الوفد لن يتردد فى إلغاء المعاهدة . فى مايو ، طار الحاكم العام للسودان السير روبرت هاو إلى القاهرة والتقى بالمسئولين . ولكنه لم يسمع شيئا عن ذلك . وفى يونية ، أبرق وكيل حكومة السودان فى القاهرة إلى الخرطوم ، بأن مصطفى النحاس يفكر ، فى إلغاء المعاهدة . وفى أواخر يولية ، زار السير جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى لحكومة السودان ، إبراهيم فرج ، الوزير المصرى المسئول عن شئون السودان ، وأمضى معه ساعتين . ولكنه لم يستطع أن يحصل منه على ما يشير إلى الإلغاء .

* * *

أخذت إشاعة الإلغاء تنتشر فى القاهرة ، وبدأت بريطانيا والولايات المتحدة تسعيان بكل الطرق الدبلوماسية والضغوط ، لمنع قيام الحكومة بذلك .

دعا السفير البريطانى فى القاهرة حسن يوسف باشا ، رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، إلى تناول العشاء فى داره يوم ٧ من سبتمبر ، وأبلغه أن هناك مقترحات جديدة للدفاع المشترك ستقدمها بريطانيا . ويقول السفير الأمريكى للدكتور محمد صلاح الدين فى اليوم نفسه : سيكون من الغباء إلغاء المعاهدة عشية تقديم المقترحات الجديدة للدفاع المشترك . رد وزير الخارجية : أضمن لك عدم اتخاذ مثل هذا الموقف لمدة عشرة أيام . . أى حتى ٧من أكتوبر ! !

ويعود الملك فاروق من رحلته إلى أوربا يوم ١٥ من سبتمبر . ويلتقى بعد ٤ أيام بالنحاس الذى يعرض على صاحب الجلالة مشروع مرسوم ملكى بإلغاء ١٩٣٦ ، ودعوة البرلمان للنظر فى ذلك .

راوغ فاروق قائلا : أرجوك ياباشا إعطاء الأوراق إلى رئيس الديوان . وكان منصب رئيس الديوان خاليا ، ويتولاه بالإنابة حسن يوسف باشا .

ويحار النحاس فى معرفة ما إذا كان الملك يوافق على إلغاء المعاهدة ، فأوفد مندوبا يستوضح الأمر، فيقول له حسن يوسف : إذا كان الأمر يتعلق بشئون دستورية ، فإن صاحب الجلالة يفضل أن يتولى الديوان الملكى عرض المشروعات عليه بالطريقة التى ألفها .

ويبلغ حسن يوسف ، بعد ذلك ، رئيس الوزراء بأن الملك موافق على إلغاء المعاهدة قائلا : إجراءات إلغاء المعاهدة تتطلب كثيرا من الحذر والسرية الكاملة ، وتسرب الأخبار قد

يعرقل سير الإجراءات ، ورفعتك تعلم بوجود صلة بين بعض موظفى الحاشية الملكية والسفارة البريطانية فى مصر !! وعد النحاس بأن تكون جميع الاتصالات بين الوزارة والقصر عن طريق حسن يوسف وحده !

وتأخذ وزارة الخارجية المصرية فى إعداد مشروعات القوانين الخاصة بإلغاء المعاهدة ، بينما تحاول السفارة البريطانية جس نبض مصر .

تناول السفير البريطانى ، السير رالف ستيفنسون طعام الغداء مع الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية يوم ٢٧ من سبتمبر ، فيشير السفير إلى شكوكه بشأن إلغاء المعاهدة . قال الوزير : لم يتحدد موعد فعلى لعرض أى تصرف من جانب الحكومة أمام البرلمان . قال السفير: سنقدم مقترحات جديدة للدفاع المشترك بصورة تمثل شيئا من الأمل فى أن تكون أساسا مرضيا للتفاوض . أجاب الوزير : فى هذه الحالة لن تكون هناك صعوبة فى أن تلقى الحكومة بيانا فى البرلمان ، يفيد بأنها تلقت المقترحات التى تستحق بحثا دقيقا ، وأنها ستبلغ مجلس النواب عندما يعود إلى الانعقاد فى نوفمبر بقرارها حول ، ما إذا كانت المقترحات ، تشكل أساسا للمفاوضات المرضية .

ويقابل السفير الأمريكى جيفرسون كافرى الملك فاروق يوم ٣٠ من سبتمبر ، ويطلب منه عدم اتخاذ إجراء متسرع . رد فاروق : لا أستطيع أن أفعل شيئا للحيلولة دون إلغاء المعاهدة ، مالم يتم تقديم مقترحات جديدة فى الوقت المناسب ، تتضمن ملامح مرضية بما يكفى لإقناعى بأنها تشكل أساسا سليما للتفاوض . وإذا تم الوفاء بهذه الشروط فسيكون بمقدورى التعامل مع الحكومة .

* * *

فى لندن والقاهرة ، جرت اجتماعات هامة يوم ٤ من أكتوبر لمنع مصر من إلغاء المعاهدة .

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى برئاسة كلمنت إتلى رئيس الوزراء ، فأبلغ هربرت موريسون وزير الخارجية المجلس ، أن هناك احتمالا بأن تتخذ الحكومة المصرية إجراء بخصوص معاهدة ١٩٣٦ ، قبل اجتماع البرلمان المصرى . ولابد أن تتعجل الوصول إلى اتفاق مع دول قيادة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط لتقديمه للمصريين . ولكن موريسون لم يتخيل أبدا أن مصر ستلغى المعاهدة ، بل لفت أنظار الوزراء إلى احتمال اتخاذ « خطوات صغيرة من جانب المصريين » .

زار حسن يوسف صباح يوم ٤ من أكتوبر مايكل كريزويل الوزير البريطانى المفوض الذى قال له : سيكون الأمر كارثة إذا تورطت الحكومة المصرية فى إلغاء المعاهدة من طرف واحد ، قبل أن تتقدم بريطانيا بمقترحاتها الجديدة . رد حسن يوسف : أصبح الوقت متأخرا جدا ، فبعد انسحاب البريطانيين من عبدان ـ عقب أزمة البترول مع إيران ـ من الصعب جدا على

البلاد أن تقبل من الحكومة ماهو أقل من الإلغاء الرسمى للمعاهدة .

* * *

قابل السفير البريطانى الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية ، يوم ٦ من أكتوبر ، وسلم إليه رسالة مكتوبة بأن المقترحات الجديدة بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط ستقدم للحكومة المصرية يوم ١٠ من أكتوبر . ويلتقى السفير الفرنسى يوم ٦ من أكتوبر أيضا بالملك فاروق ، ويحثه على ضبط النفس . قال فاروق : لا أستطيع أن أكبح جماح الحكومة أطول من ذلك ، ولا أستطيع الجهر بمعارضة جهودها لتحقيق الأمانى الوطنية .

عرف السفير البريطانى بهذا الحديث وساوره القلق من الاجتماعات المتتالية التى يعقدها مجلس الوزراء المصرى . وشك فى أن الأمر يتعلق بإلغاء المعاهدة ، فاتصل بحسن يوسف يطلب تحديد موعد عاجل لمقابلة الملك فاروق ، فأحاله إلى ديوان كبير الأمناء باعتباره مختصا بتحديد مواعيد مقابلات صاحب الجلالة !

بعث حسن يوسف إلى صاحب الجلالة الملك بمذكرة يطلب فيها تأجيل لقائه بالسفير إلى ما بعد إلغاء المعاهدة . قالت المذكرة : « قد ينصح السفير جلالة الملك بتأجيل إصدار مراسيم إلغاء المعاهدة ، فإذا استجاب الملك نشأت أزمة وطنية خطيرة . وإذا لم يستجب يتحمل الملك المسئولية الكاملة لإلغاء المعاهدة » . وافق صاحب الجلالة على تأجيل اجتماعه بالسفير إلى ظهر الثلاثاء ٩ أكتوبر ! ونشرت الصحف المصرية ، صباح ٧ أكتوبر ، أنها تتوقع إلغاء المعاهدة فى اليوم التالى .

* * *

اختار النحاس الوقت المناسب لإلغاء المعاهدة . كان ملك بريطانيا جورج السادس قد وافق على طلب زعيم حزب العمال ورئيس الوزراء كليمنت إتلى بحل مجلس العموم ، فأمر بحله يوم ٥ من أكتوبر ١٩٥١ ، لإجراء انتخابات المجلس الجديد . ومن هنا فإن حزب العمال الحاكم فى ذلك العام كان مشغولا عن مصر ، ولايستطيع اتخاذ إجراء عنيف ضدها !

* * *

غادر رئيس الوزراء الإسكندرية ظهر ٧ أكتوبر . ويتلقى السفير ، فى الثامنة من مساء ذلك اليوم ، المقترحات الجديدة الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط ، فاتصل تليفونيا بحسن يوسف ، ولكنه لم يجده ، فترك له رسالة بما يريد . ولكن حسن يوسف تعمد ألا يرد على السفير !

* * *

طلب السفير البريطانى من إلياس أندراوس ، المستشار الاقتصادى للملك ، وهو من المقربين إليه ، أن يقابل صاحب الجلالة صباح اليوم التالى ، أى صباح ٨ أكتوبر . وظل

السفير البريطانى طوال ساعات صباح ٨ من أكتوبر يتصل بحسن يوسف وغيره من المسئولين فى ديوان كبير الأمناء لتحديد موعد عاجل للقاء الملك، دون جدوى !!

* * *

اجتمع البرلمان المصرى فى السادسة من مساء الاثنين ٨ أكتوبر ليستمع إلى خطاب طويل من مصطفى النحاس .

قال رئيس الوزراء : إن معاهدة ١٩٣٦ وقعت ، ومصر تحت الحكم البريطانى ، وإن اتفاقيتى السودان عام ١٨٩٩ وقعتا فى وقت لايحق فيه لمصر أن توقع أية اتفاقات سياسية . وقال النحاس لأعضاء البرلمان : « من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ ، ومن أجل مصر جئت اليوم أطالبكم بإلغائها » .

ويعرض النحاس على البرلمان مشروع قانون إلغاء معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا التى وقعها النحاس نفسه فى لندن ، يوم ٢٦ من أغسطس عام ١٩٣٦ ، وكذلك انتهاء العمل باتفاقيتى ١٩من يناير و ١٠ من يولية ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان . وعرض النحاس على البرلمان المراسيم الثلاثة الأخرى المتعلقة بإلغاء المعاهدة ، ودعوة البرلمان لتعديل الدستور ، وجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان » بعد أن كان «ملك مصر » وحدها !! والمرسوم الأخير بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل شعب السودان، وتضع أيضا قانون الانتخابات .

وافق البرلمان بالإجماع على هذه المراسيم التى أصدرها الملك فاروق يومى ١٦ ، ١٧ من أكتوبر وتقرر فيها أن مصر والسودان دولة واحدة . ونصت القوانين على إنشاء مجلس وزراء من السودانيين ، على أن يتولى الملك شئون الدفاع والخارجية والجيش والنقد ، وللملك حق حل البرلمان السودانى وإقالة الوزارة السودانية !!

* * *

كان خطاب النحاس بمثابة زلزال هز الحياة السياسية فى القاهرة ولندن والخرطوم .

وصف السفير الأمريكى جيفرسون كافرى ما جرى فى برلمان مصر فى السادسة من مساء ٨ من أكتوبر فقال :

« استمر الخطاب ساعة وأربعًا وعشرين دقيقة ، واستمع إليه جمهور من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب والصحفيين ، شخصيا ، أو عن طريق الراديو ، ومعهم بالطبع الشعب المصرى . وقد أصيبوا ـ فى البداية ـ بالدهشة ،ثم مالبثوا أن انتابهم سرور هستيرى . عندما اقترب الخطاب من نهايته ، وأعلن النحاس إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ،ضج البرلمان بالهرج والمرج . . وقفز ممثلو كل الأحزاب المعارضة من مقاعدهم ليعلنوا صيحات التأييد القلبية لهذا التصرف من جانب الحكومة . وكانت العواطف ، فى تلك اللحظة ، جياشة لايحكمها العقل

تماما . غير أنه لم يكن ثمة شك فى تلك اللحظة ، ولم يتطرق شك منذ ذلك الوقت ، بأن مصر كانت تقف وراء رئيس الوزراء كرجل واحد .

وفى مساء الثامن من أكتوبر عام ١٩٥١ ، كان المراسلون والمحللون السياسيون يبتهجون ويشيدون ويتكهنون بما سيترتب على ذلك من نتائج . . . وقد أضيئت الأنوار معظم الليل فى الأندية السياسية .

وقد أشار أكثر من سياسى محنك ـ سرا ـ إلى الأسلوب الذى اتخذه النحاس باشا ، بإشراك ممثلين عن كل الأحزاب فى اللجنة البرلمانية التى شكلت لدراسة القوانين المقترحة . . هذا الأسلوب أسكت أى احتمال للمعارضة . إن اشتراكهم فى هذه اللجنة ، لن يجعل فى مقدورهم ـ بالتأكيد ـ مقاومة الحماس الجارف حاليا ، ولن يفعلوا سوى التصويت لصالح القوانين . وبمجرد التصويت تكون أحزاب المعارضة قد أيدت الوفد ، الذى يصبح مسئولا بصورة مشتركة مع هذه الأحزاب عما قد ينشأ من تطورات بعد ذلك » .

* * *

فى اليوم التالى استقبل الملك فاروق السفير البريطانى . ألح السفير على صاحب الجلالة أن يبرر أسباب التصرف العاجل من جانب حكومته ، بينما المقترحات الجديدة للدفاع المشترك تلقى تأييد الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا . وقال السفير : حكومات الدول الثلاث تعتبر المقترحات معقولة جدا . وهى أكثر فائدة لمصر مما كنت آمل فيه . قال الملك : كنت أود كثيرا جدا لو قابلتك بصورة خاصة أمس ، كما كان مقترحا فى الأصل ، ولكن نظرا لأحداث الصباح ، عندما اضطررت لتوقيع ثلاثة مراسيم لتقديمها إلى البرلمان ، أدركت أن إجراء مقابلة خاصة لن يفيد بشىء . وقررت لقاءك فى مقابلة عادية يوم ٩ أكتوبر .

ورفض صاحب الجلالة أن يعرف شيئا عن المقترحات الجديدة . ورأى السفير من ناحيته ألا يتطوع بتقديمها .

وقال جلالته : إن إنذار اللورد أللنبى عام ١٩٢٣ ، عندما كان يجرى إعداد الدستور المصرى ، والذى أدى إلى حذف كل نص عن السودان من اللقب الملكى ، ظل يعتمل فى الصدور على مدى ٢٨ عاما .

وكان الماريشال اللورد أللنبى قد وجه إنذارا لوالده الملك فؤاد الأول ، فى ٢ من فبراير عام ١٩٢٢ ، بأن يحذف من مشروع الدستور لقب صاحب الجلالة بأنه « ملك مصر والسودان » ، فخضع الملك ، وسحب توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء مادتين فى الدستور تنصان على ذلك .

وأضاف فاروق : لقد ارتكبت كل القوى العظمى أخطاء فى معاملتها للدول الصغرى ، وكان هذا فى اعتقادى أحد أخطاء بريطانيا . وقال : أنتم الآن تجنون حصاد مابذرتموه فى الماضى ! واستطرد يتحدث عن معاهدة ١٩٣٦ . قال : فى ذلك الوقت كنت خاضعا لمجلس

الوصاية ، ولو لم يكن الأمر كذلك لرفضت توقيعها !

اعترض السفير قائلا : المعاهدة كانت مفيدة لمصر جدا فى ذلك الوقت ؛ فقد ألغيت الامتيازات الأجنبية ، وكانت بمثابة الخطوة الأخيرة فى طريق مصر نحو الاستقلال الكامل ، وبالإضافة لذلك قوبلت بحماس عظيم . رد الملك : إن جانبا كبيرا من هذا الحماس كان مصطنعا . وأوافقك على أن إلغاء الامتيازات الأجنبية كان ذا فائدة عظيمة لمصر ، ولكن الاستقلال الذى حصلت عليه مصر كان ظاهريا أكثر منه حقيقيا .

* * *

فى لندن أعلن هربرت موريسون وزير الخارجية البريطانى فى اليوم التالى ـ ٩ أكتوبر ـ أن إنجلترا تعتبر معاهدة ١٩٣٦ سارية المفعول ، وأن إلغاءها غير قانونى، وتتمسك الحكومة البريطانية بحقوقها الكاملة طبقا للمعاهدة . وأصدرت السفارة البريطانية فى القاهرة بيانا بذلك . واجتمع مجلس حلف شمال الأطلسى يوم ١٠ من أكتوبر ،بناء على دعوة بريطانيا التى أعلنت تمسكها بالمعاهدة . وعقد اجتماع آخر لمجلس الحلف يوم ١٥من أكتوبر ، فأعلنت الولايات المتحدة تأييدها للموقف البريطانى .

* * *

فكرت حكومة السودان ، بعد إلغاء النحاس للمعاهدة ، فى تكرار ما حدث عام ١٩٢٤ بعد اغتيال السردار السير لى ستاك فى عهد وزارة سعد زغلول ، عندما قرر المندوب السامى البريطانى الماريشال اللورد أللنبى سحب القوات المصرية من السودان ، ووافقته الحكومة البريطانية على ذلك . وضعت حكومة السودان خطة لنزع سلاح القوات المصرية فى الخرطوم وترحيلها إلى مصر ، رغم أن هذه القوات لم تقم بأى عمل عدائى ضد القوات البريطانية .

ولكن السير رالف ستيفنسون ، السفير البريطانى فى القاهرة ، بعث إلى وزارة الخارجية البريطانية يحتج على هذا القرار ، ويعارضه لأنه يزيد تدهور العلاقات بين مصر وبريطانيا ، ويمنع الوصول إلى اتفاق فى المستقبل بشأن انضمام مصر إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، أو الوصول إلى تفاهم بشأن السودان ، فأوقفت الحكومة البريطانية تنفيذ القرار .

أيدت كل الأحزاب السودانية قرارات الإلغاء بغير تحفظ ، ولكن كل حزب أراد أن يفيد من هذا القرار لصالح اتجاهه ومبادئه . إسماعيل الأزهرى زعيم حزب الأشقاء وجد أن هذه القرارات تتفق ومبدأ وحدة وادى النيل التى قام على أساسها الحزب ويدعو لها . وكان الأزهرى فى مجلس النواب المصرى يشهد جلسة إلغاء المعاهدة . والتزم السيد على الميرغنى زعيم الختمية الصمت ، ولم يعلق بشىء على إلغاء المعاهدة !

* * *

دق جرس التليفون فى قصر السيد عبد الرحمن المهدى مساء يوم ٨ أكتوبر ، وكان السيد

المهدى يجلس فى حديقة القصر يتحدث ببطء إلى زواره. فقد عاد إلى الخرطوم قبل أيام قادما من سويسرا حيث زارها سرا للعلاج من أزمة قلبية . تجهم وجه الرجل وهو يستمع للمحادثة. وبعد أن أنهاها ، قال لمن حوله : مصر ألغت اتفاقية ١٨٩٩ .

تحامل محمد على شوقى ، القاضى ، ووقف على قدميه بصعوبة ! وألقى بنفسه على قدمى المهدى، وقال له : يجب أن نعلن استقلال السودان ، فهذه هى اللحظة المناسبة . الحاكم العام والسكرتير الإدارى خارج البلاد ، ويستطيع محمد صالح الشنقيطى أن يدعو الجمعية التشريعية إلى الانعقاد بصفته رئيسها ، ويقدم اقتراحاً بإعلان الاستقلال. . وبدأت الدموع تسيل على خد محمد على شوقى ، وحاول ، عبثا ، أن ينزل العلم المصرى الذى يرفرف على القصر مع العلم البريطانى ! وأيد الهادى بن عبد الرحمن ما قاله محمد شوقى .

التفت المهدى إلى جراهام توماس ، وكان حاضرا يسأله الرأى . لفت الحيرة جراهام ، فهو موظف فى حكومة السودان ، وكتب فى مذكراته أنه لو كان مكان المهدى لنفذ مايقوله شوقى، ليرغم الحكومة البريطانية على أن تختار بين الاستقلال ، أو سجن المهدى وأتباعه . كما أن ذلك يوحد البلاد وراء المهدى ، ويمنح أهلها الاستقلال الذى تمنوه منذ زمن ، ويحررهم مما ألصق بهم من أنهم عملاء للإنجليز .

ويقطع أفكار جراهام وصول عبد الله خليل، وتبعه صديق المهدى ابن عبد الرحمن . أخذ الجميع يتكلمون فى وقت واحد ،عندما طلب منهم المهدى الصمت ، ثم سأل عبد الله خليل عن رأيه فقال : أعطيت كلمتى للسير جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى لحكومة السودان بأن حزب الأمة لن يحقق الاستقلال إلا بوسائل دستورية ، وهذا الإجراء غير دستورى ، ولن أخرج عن هذا الطريق .

أيد هذا الرأى عبدون وصديق . وهدد عبد الله خليل بالاستقالة ، فقال شوقى : دعه يفعل .

ظل المهدى صامتا لبضع دقائق ثم قال : إنه يقبل وجهة نظر عبد الله خليل . ويقول توماس إنه لولا آثار الأزمة القلبية ، لكان المهدى قد أعلن الاستقلال !

* * *

وافق عبد الله خليل ، السكرتير العام لحزب الأمة ، على قرارات مصر بإلغاء المعاهدة، واعترض على قوانينها ، لأنها تمت بطريقة غير ديموقراطية ، فمصر لم تستشر الشعب السودانى فيها . ومن ناحية أخرى فإن حزب الأمة ينادى بالاستقلال .

ورأى محمد أحمد محجوب، عضو اللجنة التى شكلها الحاكم العام لتعديل الدستور السودانى ، والذى أصبح رئيسا لوزراء السودان فيما بعد ، أن إلغاء المعاهدة يغير الوضع فى السودان من جميع الوجوه ، فلم يعد للحاكم العام مركز شرعى ، أو سلطة شرعية . وأرسلت

لجنة تعديل الدستور برقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، تطلب تعيين لجنة دولية لإدارة السودان . ولكن السكرتير العام لم يتفضل بالرد على اللجنة !!

وأصدرت الجمعية التشريعية السودانية قرارا يقول :

« نستنكر محاولة الحكومة المصرية فرض السيادة المصرية على السودان ، دون استشارة الشعب السودانى . كما أن الجمعية ترفض الاعتراف بالدستور الذى سنته الحكوة المصرية للسودان ، وترفض أية إجراءات اتخذتها الحكومة المصرية مؤخرا ، بما يمس الحقوق الطبيعية للشعب السودانى ، وتسجل الجمعية أيضا تقديرها الحار لتلك البيانات المتكررة من الحكومة البريطانية بأن مستقبل السودان سيقرره السودانيون أنفسهم » !!

.. ورغم ذلك فإن أحدا فى الخرطوم لم يرحب بأن يظل الإنجليز وحدهم يحكمون السودان .

* * *

فى مقر الحاكم العام ، وفى المصالح الحكومية فى الخرطوم ، لم ينتزعوا صور الملك فاروق من الجدران بعد إلغاء مصر اتفاقية الحكم الثنائى ، لسبب واحد ، وهو أنهم لم يضعوا ، فى يوم من الأيام صورة الملكة فيكتوريا أو إليزابيث الثانية ، كما لم يعلقوا صورة الخديو أو السلطان أو صاحب الجلالة ملك مصر ، بل كانت على الجدران صور حكام السودان البريطانيين المتعاقبين .

وبقى العلمان البريطانى والمصرى موفوعين رغم إلغاء مصر لاتفاقية الحكم الثنائى !

* * *

كان النحاس، فى إلغائه للمعاهدة ،يطبق المبدأ الذى استقر فى أعماقه وفى عقل وقلب الشعب المصرى، وهو الإيمان بوحدة وادى النيل . ولكن النحاس لم يدرك ، أو يتوقع ، أن مراسيم الإلغاء التى أقرها برلمان مصر بالإجماع ستكون من الأسباب الرئيسة لسقوط وزارته ، وقيام وزارات متتابعة لا تعمر سوى أيام أو شهور بصورة غير مألوفة فى تاريخ مصر الحديث ، بل وسقوط صاحب الجلالة نفسه ، رغم أن كل ما قررته هذه المراسيم إعلان فاروق ملكا على السودان . . . على الورق !!

الدفاع المشترك
مقابل السودان

جرت الانتخابات فى بريطانيا ، يوم ٢٥ من أكتوبر عام ١٩٥١ ، أى بعد ١٧ يوما من إلغاء الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان عام ١٨٩٩ ،فسقط حزب العمال ، وتولى حزب المحافظين الحكم . وكان من أسباب سقوط العمال ، انسحاب الإنجليز من عبدان فى إيران وإلغاء مصر للمعاهدتين . فقد اقتنع الشعب البريطانى بحاجته إلى حكومة حازمة قوية، وبالذات لأن حزب العمال أخذ منذ تولى الحكم عام ١٩٤٥ فى تصفية المستعمرات البريطانية ،بدءا بالهند التى أعلنت استقلالها وانقسامها إلى دولتين، إحداهما باكستان عام ١٩٤٧ .

تولى رئاسة الوزراء ونستون تشرشل ، الرجل الذى قاد بريطانيا إلى النصر فى الحرب العالمية الثانية . وأسندت وزارة الخارجية إلى أنتونى إيدن ، الذى تم فى عهد توليه هذه الوزارة توجيه الإنذار الشهير للملك فاروق، وحصار قصره بالدبابات البريطانية فى ٤ من فبراير عام ١٩٤٢ ، وإرغامه على إسناد رئاسة الوزراء إلى مصطفى النحاس باشا ، فخضع فاروق وامتثل .

* * *

كان إيدن فى الرابعة والخمسين من عمره . تعلم فى جامعة أكسفورد . يعرف اللغتين العربية والفارسية . اشترك كمجند فى الحرب العالمية الأولى . اختير عضوا فى مجلس العموم ، وعمره ٢٦ سنة ، ثم وكيلا لوزارة الخارجية عامين ، ووزيرا للخارجية ثلاث سنوات ، انتهت باستقالته عام ١٩٣٨ ، احتجاجا على سياسة رئيس الوزراء نيفيل تشمبرلين ، لأنه ينتهج سياسة المساومة والمسالمة مع الزعيم الألمانى ، أدولف هتلر ، فقد أراد إيدن اتباع سياسة التشدد ضده . وكان يمكن لإيدن ، فى ذلك الوقت ، أن يشن حملة شعبية ضد الحكومة ، ولكنه لم يفعل . واكتفى بالاستقالة حتى قيل إنه « ثائر بقفاز من القطيفة » !!

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، عاد إلى حكومة تشمبرلين وزيرا للدومنيون . فلما تولى تشرشل رئاسة الوزراء ، بعد استقالة تشمبرلين ، أسند إلى إيدن ـ عام ١٩٤٠ ـ وزارة الحربية ، وبعد سبعة شهور ، نقله وزيرا للخارجية .

وصفه كورديل هال وزير خارجية الولايات المتحدة بأنه على درجة عالية من الذكاء ، يقف متحفزا كلما أثيرت مسألة خاصة ببريطانيا العظمى . وقد أظهر مزيجا من القوة والضعف . وهو دائما مريض !

يكن إيدن العداء للملك فاروق ، فقد حاول تنحيته فى ٤ من فبراير ١٩٤٢ ، عندما أحاطت القوات البريطانية بقصر عابدين ، ودخل السفير البريطانى مايلز لامبسون ـ لورد كيلرن فيما بعد ـ حجرة فاروق ، ليوجه إليه إنذارا بضرورة تعيين مصطفى النحاس رئيسا لوزراء مصر أو يعتزل العرش .

وفى عامْ ١٩٥١ ، يبدأ العامل الشخصى والحافز النفسى ز ...انب إيدن ضد مصطفى النحاس ، وبالذات ضد مصر . إن النحاس هو الذى وقع مع إيدن معاهدة ١٩٣٦ فى ٢٦ من أغسطس . وإيدن هو الذى فرض النحاس رئيسا على ملك مصر والسودان فى فبراير ١٩٤٢ . وفى رأى إيدن أن النحاس كان يجب أن يتضامن معه ، لا أن يخرج ثائرا عليه !

وبالإضافة إلى هذا كله ، فإن إيدن كان يعتبر نفسه ـ وليا للعهد ـ بالنسبة لونستون تشرشل رئيس الوزراء ـ أى خليفته فى رئاسة الوزراء ووريثه فيها ! وكانت صدمة إلغاء المعاهدة بالنسبة له قوية . ومن هنا كان رد فعله عنيفا . فقد وجد أن الإلغاء يعتبر تهديدا لآماله وطموحاته خصوصا أنه كما وصفه سكرتيره الخاص إيفلين شوكبوره رجل بلاقلب !

* * *

فى عام ١٩٥١ ، كان إيدن رجلا آخر ، وكذلك النحاس . كان كل من الرجلين يقف فى مواجهة الآخر معارضا ، وخصما له . فى عام ١٩٤٢ كان إيدن يريد من النحاس تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ ، وتقديم كل الخدمات للقوات البريطانية ، ووضع مصر تحت تصرف بريطانيا . أما فى عام ١٩٥١ ، فإن النحاس هو الذى ألغى المعاهدة ، بينما تمسك بها أنتونى إيدن .

وصف إيدن فى مذكراته الموقف ، يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ ، فقال : « تحتم علىّ أن أواجه فى مصر وضعا أقبح من كل ما شهدت فى إيران . فى إيران ساء الوضع ، ويمكن علاجه . أما فى مصر فالمنظر أشد قتامة ، إذ بدا كل شىء فى الدولة متعفنا . وكانت حكومة العمال قد أمرت بإرسال تعزيزات عسكرية إلى المنطقة التى كانت التزاماتنا فيها كبيرة وثقيلة » .

* * *

أمر إيدن السفير البريطانى فى مصر ، السيررالف ستيفنسون ، بأن يسلم الحكومة المصرية مذكرة ، يؤكد فيها عزم بريطانيا على المحافظة على حقوقها ، التى نصت عليها معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ . جاء فى المذكرة :

« لاتحتوى معاهدة الصداقة والتحالف الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ ، على أى نص يخول إلغاءها من جانب واحد ، فى أى وقت . ولهذا فإن عمل الحكومة المصرية بإلغاء المعاهدة ، غير مشروع ، ولايعتبر قائما ، أو نافذ المفعول ، لتناقضه الكلى مع مبادئ الأمم المتحدة . وحكومة جلالته على استعداد ، للدخول فى مفاوضات فى أى وقت ، لتعديل

معاهدة ١٩٣٦ ، طبقا للإجراء المنصوص عليه فى المادتين الثامنة والسادسة . وفى غضون ذلك، تعتبر المعاهدة ، والاتفاق الثنائى لعام ١٨٩٩ ، قائمين وساريى المفعول ، وتعتزم الاحتفاظ بحقوقها كاملة بموجب هذه النصوص . وهى ، بالإضافة إلى هذا ، تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن كل إخلال بالسلام ، وعن كل ضرر يلحق بالأرواح أو الممتلكات ، نتيجة مايئول إليه إبطال هذه الاتفاقيات » .

وبعث إيدن فى ٢٢ من أكتوبر ١٩٥١ إلى حاكم السودان ، ليعلن نظام الحكم الذاتى للسودان ردا على قرار مصر .

* * *

بدأ الملك فاروق يتفاوض ، سرا من وراء حكومته ، مع السفير البريطانى للوصول إلى تسوية وصيغة توافق عليها بريطانيا بالنسبة للقب الملكى ، فقد أصبح مستحيلا على فاروق أن يتراجع . وإذا كان والده الملك أحمد فؤاد قد تراجع عن هذا اللقب عام ١٩٢٢ ، فإن الظروف اختلفت تماما . قال إلياس أندراوس المستشار الاقتصادى للملك فاروق للسفير البريطانى السير رالف ستيفنسون : إن النحاس مستعد لاستئناف المحادثات معكم ، بشرط أن تقتربوا من مصر بشأن اللقب الملكى . وإذا كان ذلك ممكنا فستكون اتفاقية الدفاع مسألة سهلة نسبيا . ووعد السفير بالبحث عن صيغة مناسبة !

* * *

فى ٥ نوفمبر بعث روجر إلين ، مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية ، برسالة إلى السير روبرت هاو الحاكم العام للسودان ، يقول فيها :

« إننا نجد أنفسنا مواجهين بالمشكلة التى لامهرب منها ، وهى : ماذا يمكن أن نقدمه لمصر بشأن السودان ؟ وبالنظر للتطور الحالى للأمور فى السودان ، فلا يبدو أنه ستكون هناك أية إمكانية لنا لتقديم أى شىء على الإطلاق . لكن مع الاعتذار لإثارة هذا الموضوع « المتعب » ، هل تعتقد أنه يمكن إقناع السودانيين بتطبيق نظام الدومنيون كأساس لعلاقتهم بمصر؟

وكانت إحدى الصعوبات الرئيسة لمحاولة التوصل إلى صيغة فى الماضى ، هى مايعنيه المصريون «باتحاد رمزى» بعيد جدا عن كونه رمزيا . والسودانيون يعرفون ذلك جيدا ، ولايرغبون فى تجربة حظهم مع حسن نية المصريين . ومع ذلك ، ربما تظل هناك فرصة ضئيلة لإقناع السودانيين بها .

ومنذ فترة ليست بعيدة جدا ، كان هناك تكرار للشائعات بأن السيد عبد الرحمن المهدى ، قد يكون مستعدا لعقد صفقة مع مصر ، إذا كانت نتيجتها منحه وضعا مميزا بشكل كاف فى حكومة ذاتية للسودان . ولا أعرف إذا كان لذلك أى نصيب من الصحة ، غير أنه يثير الاعتقاد بأن فاروقًا والسيد عبد الرحمن ، إذا استطاعا الوصول إلى تفاهم شخصى فيما بينهما - وهى صلة

قد نحاول تطويرها ـ فقد يمكن وضع ترتيب مناسب يزيد نفوذه السياسى الكبير أصلا فى السودان » .

* * *

بعث الحاكم العام للسودان إلى وزارة الخارجية البريطانية ، يوم ١١ من نوفمبر ١٩٥١ ، يطلب منها إصدار بيان جديد يؤكد رفضها لقرار مصر إلغاء المعاهدة . استجاب إيدن لنداء الحاكم العام ، وألقى بيانا فى مجلس العموم ، يوم ١٥ نوفمبر ، قال فيه :

« بالنظر إلى ما أثاره عمل الحكومة المصرية من جانب واحد ، فى تعمد إلغاء معاهدة التحالف لعام ١٩٣٦ ، واتفاقية الحكم الثنائى لعام ١٨٩٩ ، من شكوك فى السودان وغيره ، فإن حكومة جلالته ، تجد لزاما عليها ، أن تؤكد أنها تعتبر الحاكم العام ، والحكومة السودانية الراهنة ، مسئولين تماما عن استمرار إدارة السودان . ويسر حكومة جلالته ، أن تلاحظ أن السودان ، يخطو منذ سنوات ، ومازال يخطو ، بسرعة نحو الحكم الذاتى . وهى ترى أن هذا التقدم يجب أن يستمر ، على الأسس الموضوعية . ويسر حكومة جلالته ، أن تعرف أن دستورا ، متضمنا للحكم الذاتى ، قد ينتهى إعداده ، ويصبح موضع التنفيذ فى نهاية عام ١٩٥٢ .. وفى إمكان الشعب السودانى ، بعد أن يحصل على استقلاله الذاتى ، أن يختار وضعه المقبل وعلاقاته مع المملكة المتحدة ، ومع مصر » .

وبعث السير روبرت هاو حاكم عام السودان إلى لندن يقول : « قوبل بيان السير أنتونى إيدن بترحاب فى جميع أنحاء السودان » !!

اجتمع إيدن والدكتور محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر فى باريس . لم يتناول الحديث بين الوزيرين موضوع السودان ، فقد أراد الوزير المصرى أن يلقى بقنبلة فى وجه الوزير البريطانى . ورأى الدكتور صلاح الدين أن يحزم أمره فى مسألة استفتاء السودانيين فى مصيرهم ومستقبلهم ، وأن يقبل الفكرة التى ينادى بها الإنجليز ، فقال فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يوم ١٦ من نوفمبر عام ١٩٥١ :

« هل تقبل المملكة المتحدة أن تسحب جميع قواتها وموظفيها من السودان ، لنفسح المجال لاستفتاء حر يجرى بعيدا عن ضغط الإنجليز ونفوذ الإنجليز ودعاية الإنجليز ؟! إننا نعرف سلفا ما يختاره مواطنونا السودانيون . وإننا نعلم أنهم سيؤكدون من جديد ولاءهم لمليكهم ولوحدتهم الطبيعية مع باقى شعب وادى النيل . ونحن نعلم قبل كل شىء أن القانون والتقاليد لاتسيغ مثل هذا الاستفتاء . ومع ذلك ، فإنى أعلن من هذا المنبر ، أمام هذا المجتمع العالمى لشعوب الأمم المتحدة ، أعلن ، على سبيل التحدى للمملكة المتحدة ، أننا من جانبنا نقبل أن نسحب موظفينا وقواتنا المسلحة من السودان ، بشرط أن تفعل المملكة المتحدة نفس الشىء ، لتمكين السودانيين من الإعراب بحرية عن مشيئتهم ، فى استفتاء يهيأ

له الجو الصالح والإدارة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة للسودانيين . هذا تحد قاطع صريح أوجهه إلى المملكة المتحدة ، وإنى لعلى أتم يقين من أن الإنجليز لن يجرءوا على قبوله» .

* * *

أيد فكرة الاستفتاء وفد سودانى ، يمثل أحزاب «الأشقاء» ، و« وادى النيل» ، و«حزب الأمة » . وأصدر الوفد بيانا وقعه كل من يعقوب عثمان وزين العابدين حسين شريف وأمين التوم عن حزب الأمة ، وعن حزب الأشقاء إبراهيم المفتى وخضر عمر ، وعن الختمية الدرديرى محمد عثمان وميرغنى حمزة ودكتور سيد أحمد عبد الهادى ، وعن حزب وادى النيل على البرير . ووزع الوفد على مندوبى الدول الأعضاء بيانا ، يطالب بانسحاب القوات والإداريين البريطانيين من السودان .

واهتم « تريجفى لى » السكرتير العام للأمم المتحدة ، بفكرة الاستفتاء ، ولكن الإنجليز أقنعوه بإهمالها . أما مندوبو الدول فى الجمعية العامة ، فكان اهتمامهم الأساسى بمشكلة كوريا والحرب الدائرة فيها .

* * *

أما فى القاهرة فقد اجتمع مجلس الوزراء ـ الوفدى ـ لمناقشة خطاب الدكتور محمد صلاح الدين . وكان الوزير قد عرض فكرة الاستفتاء على زملائه الوزراء ، فعارضوها ، ولكنه اقترحها من تلقاء نفسه لإحراج الإنجليز !

قال الدكتور طه حسين وزير المعارف للمجلس : ارتكب الدكتور محمد صلاح الدين خيانة وطنية عظمى ، فقد تخلى عن مبدأ وحدة وادى النيل . رد سكرتير عام حزب الوفد ، ووزير الداخلية فؤاد سراج الدين قائلا : ننتظر حتى يصلنا النص الكامل لخطاب الوزير ، فربما تكون وكالات الأنباء قد حرفته . قال الدكتور طه حسين : النص واحد فى كل الصحف ، مما يقطع بأنه لم يقع أى تحريف . وأضاف : لابد من إقالة الوزير . قال فؤاد سراج الدين : نسمع دفاعه أولا . قال الدكتور طه حسين : وهل يحتاج الأمر لدفاع ؟ فدليل الإدانة أمامنا . قال فؤاد سراج الدين : أعتقد أن من واجبنا ، ومن حق الوزير علينا ، أن نسمع منه حقيقة ماقاله ، وننتظر عودته !

* * *

التقطت الحكومة الأمريكية موافقة مصر على الاستفتاء التى تجاهلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى باريس ، فتوجه السفير الأمريكى فى لندن والتر جيفورد إلى وزارة الخارجية البريطانية ، قائلا لإيدن : ترى وزارة الخارجية الأمريكية الرد على هذا التحدى ، أو أن تبينوا ، على الأقل ، الأسباب التى تحول بينكم وبين الموافقة على الاستفتاء . قال إيدن : درست الموضوع بعناية . والرأى الذى أتمسك به بقوة هو أن اقتراح صلاح الدين يجب أن يترك وشأنه

دون اكتراث ، فلم يؤد إلى صدى عالمى ، وأفضل أن نهمله حتى يموت من نفسه ، فهو حركة دعائية ، والحديث فيه خدمة لأغراض مصر وتحقيق لأهدافها . قال السفير : أفهم من كلامك ، أنك تفضل أن نمتنع نحن الأمريكان عن بحث هذا الموضوع أيضا ؟ قال إيدن : نعم . ويبعث والتر جيفورد إلى واشنطن :

« بريطانيا لاتريد تشجيع فكرة الاستفتاء لتغذية دعاية صلاح الدين ، ولأنها تعتبر أى نوع من الاستفتاء غير عملى ولا معنى له . وترى بريطانيا أن الاستفتاء يمكن أن يجىء فيها بعد . ولكن السودانيين يجب أن يركزوا الآن على برنامج الحكم الذاتى » . وقال السفير : « الحكومة البريطانية غير مستعدة ، فى الظروف الحاضرة ، للاعتراف بسيادة مصر على السودان . وقد حذر الحاكم العام للسودان من رد فعل عنيف ، إذا اعترفت بريطانيا باللقب الملكى » .

وهدد روجر إلين ، مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية ، وفد حزب الأمة الذى زار لندن برئاسة يعقوب عثمان ، فقال للوفد : ستقف الحكومة البريطانية موقفا عنيفا ضد الاستفتاء .

ويعود الدكتور محمد صلاح الدين من الخارج ، بعد شهر أمضاه فى باريس ، لحضور اجتماعات الأمم المتحدة ، ليجد الموقف شديد التوتر بين مصر وبريطانيا فى منطقة قناة السويس ، والإنجليز يصرون فى محادثاتهم السرية مع ملك مصر على ضرورة إقالة وزير الخارجية !

* * *

فى ٢١ من نوفمبر طلبت وزارة الخارجية الأمريكية إلى الحكومة البريطانية ، إعادة النظر فى مسألة السودان ، على أساس بروتوكول صدقى ـ بيفن عام ١٩٤٦ . واقترح جيفرسون كافرى السفير الأمريكى بالقاهرة، فى ٢٩ من نوفمبر ، على السفير البريطانى إيجاد صيغة جديدة للتوفيق بين اللقب الملكى وحق تقرير المصير للسودانيين . ويقضى الاقتراح ، بأن يعترف البريطانيون باللقب ، بشرط خضوعه لاستفتاء يجرى تحت إشراف ثلاثة من القوى الصديقة المتفق عليها . وقال كافرى :

« إن المستشارين القانونيين البريطانيين ، قرروا أن مطلب ملك مصر والسودان يستند إلى أسس قانونية . ويعتقد البريطانيون أن محكمة العدل الدولية فى لاهاى ، ستحكم ضدهم فى مسألة اللقب .

وإذا كان صحيحا مايقوله البريطانيون ، من أن مؤيدى مصر فى السودان أقلية صغيرة ، فليس هناك سبب يدعو إلى فوزهم فى مثل هذا الاستفتاء . ولم يتشاور البريطانيون مع الزعماء السودانيين ، حول المدى الذى يمكنهم الذهاب إليه فى مثل هذه المشاورات . »

وتستمر الولايات المتحدة فى الضغط على بريطانيا . اجتمع وزيرا خارجية البلدين ،

أنتونى إيدن ودين إتشيسون ، يوم ٩ من يناير فى واشنطن . قال إيدن : إننا متفقون على المبدأ ، ولكنى أريد أن أتحدث فى مسألة التكتيك . ولابد من التحرك لوقف الجمود الحالى . واللقب الملكى هو الوسيلة لتحقيق اختراق فى مقترحات الدفاع . ولا أقترح شيئا فى الوقت الحاضر ولكن لابد من الاستعداد للمستقبل .

واقترح إيدن ترتيبا يبرر الاعتراف باللقب على أساس الشروط البريطانية . قال : إذا كان للملك فاروق الحق فى اللقب فى الماضى ، وجاءت اتفاقية ١٨٩٩ لتلغى ذلك الحق ، فإن القرار تصدره محكمة العدل الدولية . ويمكن أن يكون اللقب ضمن صفقة متكاملة . ولكن يجب أن يوافق المصريون على المقترحات قبل الاعتراف باللقب .

واقترح أيضا موافقة مصر على حق السودان فى تقرير المصير ، بضمان بريطانيا والولايات المتحدة ، على أن توافق مصر أيضا على الاحتفاظ بالوضع القائم ، أى إدارة الحكم الحالية فى السودان ، وهو ما اتفق عليه فى اجتماع بين الرئيس الأمريكى ترومان ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل فى اليوم السابق .

وقال إيدن : اللقب مسألة صعبة . وأشك فى ضرورة عرض المسألة على محكمة العدل الدولية . قال ويلز ستابلز مدير القسم المصرى بالخارجية الأمريكية : إن القانونيين الملكيين فى لندن ، قالوا عام ١٩٤٦ بأحقية الملك فى اللقب . رد إيدن : ليس من حق فاروق هذا اللقب، فى ظل اتفاقية الحكم الثنائى . وإن خديو مصر استعمل لقب « حاكم النوبة ودارفور وكردفان» ، وهذا يختلف عن لقب الملك !! وأضاف أنه سيحاول الوصول إلى صيغة بالنسبة للقب الملكى .

* * *

بحث مجلس الوزراء البريطانى برئاسة ونستون تشرشل ، يوم ١٧ من يناير ، الضغوط الأمريكية للاعتراف بفاروق ملكا على مصر والسودان . قال أنتونى إيدن وزير الخارجية إنه ناقش العلاقات البريطانية المصرية مع الولايات المتحدة . واقترح إيدن :

* ألا تعترف بريطانيا بلقب مصر والسودان ، وفى الوقت نفسه لا تطلب من فاروق إلغاء هذا اللقب أو العدول عنه .

* لايكون للقب ملك مصر والسودان تأثير على الإدارة الحالية فى السودان . وتستمر فى عملها المعتاد .

* بعد إقامة الحكم الذاتى ، يحدد وضع ولقب فاروق باستفتاء تجريه لجنة دولية يتفق عليها بين مصر وإنجلترا .

* الشرط الوحيد لهذا كله تشكيل حكومة مصرية جديدة ، غير وزارة النحاس ، تتفاوض مع بريطانيا بشأن الدفاع المشترك .

وكان معنى القرار أن يبقى فاروق ملكا على الورق . ولايكون هناك أثر عملى لسيادته على السودان ، ولكنه يجب أن يقيل النحاس ، ويقبل الدفاع المشترك .

* * *

ويجتمع مجلس الوزراء مرة أخرى ، يوم ٢٤ من يناير ، فيثير الأعضاء نقطة هامة ، وهى أن اعتراف بريطانيا باللقب الملكى يتعارض مع حق السودان فى الحكم الذاتى وتقرير المصير . قال إيدن : معنى ذلك أننا والمصريين اتفقنا على الاختلاف ، خلال الفترة الانتقالية ، قبل تقرير المصير للسودانيين . والسودانيون سيكونون أحرارا فى الاتحاد مع مصر فى ظل تاج مشترك ، أو أن يختاروا الاستقلال ، أو يطلبوا عضوية الكومنولث البريطانى . وقد لايرضى بذلك المصريون ، كما أنه قد يحبط السودانيين . وقد يكون رد فعلهم اللجوء إلى إحداث الاضطرابات ، كما فعلوا بالنسبة لمشروع بروتوكول صدقى ـ بيفن عام ١٩٤٦ . وإذا كان على بريطانيا أن تتوصل إلى اتفاقية مع مصر ، بشأن مشاكل الدفاع ، فيبدو أن لزاما علينا القيام بشىء لتلبية مطالب الملك فاروق ، مادام هو الشخص الذى ينبغى أن نعتمد عليه أساسا ، لكى تكون هناك حكومات مصرية قادرة وراغبة فى التفاوض معنا بشأن الدفاع . وفضلا عن ذلك ، فمن المرغوب فيه إقناع الأمريكيين بأن بريطانيا راغبة فى القيام بلفتة فى هذا الشأن . والاقتراح المعروض أقل مما يحقق هذه الأهداف .

وفيما يتعلق بالسودانيين ، يمتاز هذا الاقتراح بأنه :

* يحتفظ بالإدارة الحالية حرة ، بعيدا عن تدخل المصريين ، ويتيح لها المضى نحو الحكم الذاتى .

* يوفر لها ضمانات إضافية ،وهى حريتها فى اختيار مستقبل السودانيين فى الوقت المناسب .

ومعنى هذا كله بوضوح تام أن بريطانيا ـ نزولا على الضغوط الأمريكية ـ ستتفق مع مصر على أن تختلف معها . فتترك بريطانيا فاروقا يستمتع بلقبه الرمزى . وتبقى حكومة السودان تمارس الإدارة على السودان ، وتمهد لما تسميه بريطانيا الحكم الذاتى .

وافق مجلس الوزراء ، وقال لإيدين ما معناه : إذا وافقت أمريكا على اقتراحاتك ، فنحن نقبله !!

* * *

ولكن تحترق القاهرة يوم ٢٦ من يناير ، فيعلن مصطفى النحاس الأحكام العرفية ، ويقيله فاروق فى اليوم التالى . ويسند رئاسة الوزراء إلى على ماهر باشا .

الأسـود والقـرود

السودان بلد يضم ثمانية ملايين مواطن ، منهم ثلاثة ملايين من الجنوب حيث الوعى السياسى معدوم تماما . وفى الشمال هذا الوعى محدود إلا فى المدن . ورغم ذلك فإن الأحزاب تعددت ، وكلها بغير استثناء ، تطالب بإنهاء الحكم الثنائى المصرى ـ البريطانى ، والإدارة البريطانية التى تحكم السودان .

ولكن الأحزاب تنقسم ، فى اتجاهها العام ، إلى قسمين ، وتتجه فى تيارين متباعدين : الأول : أحزاب اتحادية تنادى بالارتباط بمصر ، بطريقة أو بأخرى ، فبعضها يريد وحدة ، والبعض الآخر يريد اتحادا تحت التاج المصرى . وهناك أحزاب اتحادية ترى أن يكون الارتباط واهيا ، وأخرى ترغب فى الاندماج الكامل . والثانى : أحزاب هدفها الاستقلال الكامل للسودان .

شكل فى السودان « مؤتمر الخريجين » فى ١٢ من فبراير عام ١٩٣٨ ، ووافق عليه الإنجليز، فقد رأوا فيه منافسا للزعماء الدينيين وللطائفية . ولم يكن للإنجليز دور فى إنشاء هذا المؤتمر ، الذى يضم المتعلمين ، ولايقتصر على خريجى الجامعات بل والمدارس أيضا ، ولكن الإنجليز رأوا أنه قد يحقق مصلحة لهم بإنشاء حركة سودانية بعيدا عن مصر ، يتولاها المعتدلون !! وقد ظل السودان لفترة طويلة يقود أنشطته السياسية ، وأحزابه أعضاء مؤتمر الخريجين . ولكن الصراع الطائفى السودانى انتقل إلى المؤتمر ، الذى عانى من الانقسام ، كما أن الحرب العالمية الثانية ، والتهديد الإيطالى من الحبشة ـ أثيوبيا ـ للسودان ، واحتلال الإيطاليين كسلا فترة قصيرة ـ كل ذلك جمد ، إلى حد ما ، النشاط السياسى للخريجيين .

* * *

دعا الحاكم العام للسودان ، على ماهر باشا رئيس وزراء مصر ، لزيارة البلاد ، بصفة غير رسمية ، لمشاهدة ما تحقق من تقدم ، وتكون للزيارة ـ فى ١٨ من فبراير ١٩٤٠ ـ آثار سياسية بعيدة المدى . وقيل إن من أسباب إصرار السفير البريطانى العتيد ، السير مايلز لامبسون ـ اللورد كيلرن ـ على استقالة الحاكم العام السير ستيوارت سيمس أثناء الحرب ، دعوته لعلى ماهر ، الذى يكرهه السير لامبسون !

ويقدم « مؤتمر الخريجين » للحاكم العام ، فى إبريل ١٩٤٢ ، مذكرة تضمنت مطالب كثيرة ، أهمها أن تصدر مصر وبريطانيا بيانا مشتركا ، يؤكد حق السودان فى تقرير مصيره .

فقد رأى المؤتمر أن يكرر ما فعله سعد زغلول واثنان من زعماء مصر ، الذين قدموا إلى القنصل البريطانى العام السير رونالد وينجت يطلبون ، فى نوفمبر عام ١٩١٨ ، استقلال مصر بعدما انتهت الحرب العالمية الأولى . ووجد الخريجون أن الحرب تعتبر منتهية بالنسبة للسودان ، بعد هزيمة الإيطاليين .

رفض الحاكم العام للسودان مذكرة الخريجين ، وأعادها السكرتير الإدارى دوجلاس نيوبولد إلى المؤتمر بعد ٢٦ يوما !! وقرر الإنجليز على الفور شغل السودانيين ، بتقديم نوع مزيف من الحكم الذاتى تنقسم حوله أحزاب السودان السياسية ، وهى كثيرة !!

* * *

أهم الأحزاب الاتحادية التى تنادى باتحاد مصر والسودان ، حزب « الأشقاء » الذى يرأسه إسماعيل الأزهرى ، ويريد اتحادا مع مصر تحت التاج المصرى ، أنشئ عام ١٩٤٣ . وهذا الحزب يوافق على حكم ذاتى محدود ، ويترك لمصر الشئون المالية والخارجية والدفاع . وقد انقسم هذا الحزب عام ١٩٥١ ، وخرج منه جناح ، أطلق على نفسه اسم « الأشقاء » أيضا ، وهو ينادى بوحدة وادى النيل . والخلاف بين جناحى الحزب ، خلاف شخصى بين رئيسه إسماعيل الأزهرى ومحمد نور الدين .

بعد ذلك توجد أحزاب اتحادية صغيرة ، هى : حزب الاتحاديين : نشأ فى أكتوبر عام ١٩٤٤ برئاسة حماد توفيق . يرى الاتحاد مع مصر بنظام « الدومنيون » . ويرى أن من حق السودان الانفصال عن مصر فى أى وقت يشاء . معظم أعضاء الحزب من الموظفين ، وعدد قليل من الريفيين . وفى المرحلة الابتدائية ، فإن الحزب يقبل إشراف مصر على الشئون الخارجية والمالية والدفاع .

حزب الأحرار الاتحاديين : حزب برئاسة الطيب محمد خير ، وقد انفصل عن حزب الأحرار . ويرى أن تكون علاقته بمصر على أساس الاتحاد الكونفيدرالى . ولايوافق على أن يكون السودان تحت التاج المصرى ، بل يطالب بالاستقلال ، على أن تمنحه مصر للسودان طواعية واختيارا بلا مشاكل أو صراعات .

حزب الجبهة الوطنية : أغلب أعضاء هذا الحزب من الختمية أتباع السيد على الميرغنى . وهو يرى أيضا أن تكون علاقته بمصر على أساس نظام الدومنيون . وهو يتمسك بالحكم الذاتى الكامل للسودان ، بحيث يكون له الإشراف على ميزانيته ودفاعه والشئون الخارجية . ويرفض أن يعطى مصر حق حل البرلمان السودانى ، أو عزل الوزراء . وهذا هو الحزب الوحيد بين الأحزاب الاتحادية ، الذى لاتوجد فيه أغلبية للموظفين . ونشأة الحزب وأساس سياسته ، المخاوف والغيرة من السيد عبد الرحمن المهدى . وأبرز شخصيات هذا الحزب القاضى السابق الدرديرى محمد عثمان ، الذى يعتبر مستشارا للسيد على الميرغنى .

حزب وحدة وادى النيل : أنشئ عام ١٩٤٦ ، ويرأسه الدرديرى أحمد إسماعيل ، ويرى الاندماج الكامل مع مصر .

* * *

وحزب الأمة هو أهم الأحزاب الاستقلالية ، نشأ عام ١٩٤٥ ، بعد فوز الأشقاء بالأغلبية فى مؤتمر الخريجين . نشأ فى بيت السيد عبد الرحمن المهدى .

ولد السيد عبد الرحمن المهدى ، بعد وفاة أبيه ، محمد أحمد المهدى عام ١٨٨٥ ، الذى قاد ثورة السودان ضد الحكم المصرى عام ١٨٨١ . نقله أحد أقاربه إلى واد مدنى ، حيث عاش على معاش من حكومة السودان قدره خمسة جنيها شهريا ؛ فقد جرد هو ووالدته الأرملة من ميراثهما ، بعد دخول القوات المصرية والبريطانية السودان بقيادة اللورد كتشنر . ثم سمح لهما بالعودة إلى بيت المهدى ، فى جزيرة « آبا » قرب كوستى ، وزراعة أرضها السابقة . وأصبح السيد عبد الرحمن المهدى ثريا نتيجة العمل الشاق فى زراعة الأرض .

أعلنت الحرب العالمية الأولى ، وكان المهدى حتى ذلك الوقت مراقبا من الشرطة بقرار من سلاتين باشا ، النمسوى ، المفتش العام للسودان . فلما أبعد سلاتين ، خشى الإنجليز أن يوجه الأتراك دعوة للجهاد ، قد تجد صدى فى السودان ، فاستعانوا بالمهدى - وعداء أسرته التقليدى للأتراك معروف - لاستخدام نفوذه ، والدعوة ضد الأتراك ومساندة الإنجليز ، فلم يتأخر عن ذلك ، بل طاف بمناطق سودانية كثيرة يحشد الرأى العام مع الإنجليز . وعندما سافر المهدى ضمن بعثة رجال الدين والعلماء إلى لندن عام ١٩١٩ ، لتهنئة ملك بريطانيا جورج الخامس بالنصر فى الحرب ، وإعلان الاستنكار ضد الثورة المصرية بقيادة سعد زغلول - فاجأ المهدى الحاضرين جميعا . قدم سيف أبيه ، الذى حارب به الإنجليز ، إلى جلالة الملك ، إعلانا عن الولاء والتأييد ، فرده إليه جورج الخامس ، ليستخدمه فى الدفاع عن السودان ، وعن الإمبراطورية البريطانية إلى الأبد !!

وترددت حكومة السودان بالنسبة للمهدى خلال السنوات التالية ، وحتى عام ١٩٢٤ ؛ فإن بعض الإنجليز يرى أن الرجل كأبيه ثورى ، ولكنه ثورى سرى !! وكان البعض يراه انتهازيا ، ينتظر التاج الملكى للسودان بموافقة بريطانيا .

وفى عام ١٩٢٤ ، بعد اغتيال السردار السير لى ستاك قائد الجيش المصرى وحاكم عام السودان ، ونشأة جمعية العلم الأبيض ، ظهر المهدى مرة أخرى مؤيدا للإنجليز ، معلنا أن بريطانيا حارسة السودان وحاميته .

منحته الحكومة البريطانية لقب سير عام ١٩٢٦ . وساعدته حكومة السودان بمده بالمهندسين والزراعيين ، وإنشاء القنوات فى أرضه ، ٣٥ ألف فدان فى جزيرة آبا ، مما ضاعف ثروته التى قدرت إيراداتها السنوية فى الثلاثينيات بمبلغ يتراوح بين ٢٠ ، ٣٠ ألف جنيه .

وحاول الإنجليز أن يفيدوا منه سياسيا دون أن يتيحوا له الفرصة ليفيد منهم سياسيا ، ولكن دون جدوى . ومن هنا أصبح هو والإنجليز حلفاء ، كل يحقق مصلحة للآخر . وفى عام ١٩٤٢ نجده الزعيم السودانى الأول لحركة استقلال السودان ، ولايريد أية روابط دستورية ، مع مصر .

* * *

زار المهدى بريطانيا مرة ثانية عام ١٩٣٧ . وفى عام ١٩٤٥ أنشأ « حزب الأمة » ، رافعا برنامج السودان للسودانيين . وقد رأى أن يفصل نشاطه السياسى عن نشاطه الدينى بإنشاء هذا الحزب . وفى مارس عام ١٩٤٦ ، سمحوا له بإعادة بناء قبر أبيه ، مما أكد سلطانه .

ويسافر المهدى إلى القاهرة ، ليلتقى بالحاكم العام السير هدلستون فى نوفمبر ١٩٤٦ ، فلا تبعث الحكومة المصرية من يستقبله ليلا فى المطار ، وتتجاهله مصر تماما ، بينما يعرب له هدلستون عن اغتباطه لأنه سيزور لندن ، وسيجد بها كل ترحيب قائلا : مهمتك صعبة وعسيرة . ولكن زيارتك تمكنك من الإدلاء بآرائك ، وإسماع صوتك ضد معاهدة صدقى - بيفن . ويبقى المهدى عشرين يوما فى لندن يعود بعدها قائلا : أنقذت بلادى من براثن الأسد . . يقصد مصر !!

وتسقط المعاهدة ، ويتعلل الحاكم البريطانى العام للسودان السير هدلستون ، بأن البلاد كانت ستتعرض لمذابح من الأنصار ، إذا وافقت بريطانيا على التاج الرمزى لملك مصر والسودان !

ساد حزب الأمة المجلس الاستشارى لشمال السودان ، والجمعية التشريعية التى قاطعها المنادون بوحدة مصر والسودان . وزار المهدى بريطانيا مرة ثالثة عام ١٩٤٩ ، والتقى فى زياراته بزعماء حزبى العمال والمحافظين .

* * *

والمهدية بتاريخها ، قوة فى السودان .

والأنصار أشبه بجيش خاص على غرار جيش المهدى فى القرن التاسع عشر . ولكن سمحت به حكومة السودان لحاجتها إليه ، بهدف سياسى ، وبشرط محترم ، ولكنه غير مكتوب ، وهو أن يظل الأنصار تحت قيادة السيد عبد الرحمن المهدى ، وأن يظل السيد عبدالرحمن المهدى مؤيدا لحكومة السودان . وهذا الجيش ترتبط قياداته برابطة المصاهرة ، والتجارة ، وتمثل دائرة المهدى أكبر شركة زراعية تجارية فى السودان .

والأنصار دولة داخل الدولة ، وظاهرة فريدة لاتتكرر ، وربما لانظير لها أيضا . والأمة كحزب يستند إلى الأنصار ، ويضم فى الوقت نفسه مجموعة من المثقفين الذين يرون أن هذا الحزب يحقق طموحات القومية السودانية من ناحية ، ويضمن لهم الارتقاء فى الوظائف

الإدارية من ناحية أخرى ، إذا استقل السودان . وأنصار الحزب تتركز أغلبيتهم فى دارفور وكردفان .

* * *

قال عبد الرحمن المهدى فى مذكراته : « تغاضى الإنجليز عن الحركة الاستقلالية ، وعن حزب الأمة ، لأن همهم الأول القضاء على الاتحاديين » . وفى مجال النقد الذاتى ، اعترف المهدى بأن أهم أخطاء الحزب أنه ذهب فى بعض الظروف أكثر مما يجب فى مهادنة حكومة السودان ! !

كان الأميرلاى ـ العميد ـ عبد الله خليل ، الضابط السابق فى قوة دفاع السودان ، هو سكرتير الحزب ، أما رئيسه ورئيس الحزب فهو صديق عبد الرحمن المهدى ابن زعيم الأنصار ! !

ولد السيد صديق المهدى عام ١٩١١ . قاد فى العشرينيات إضرابا فى كلية جوردون التذكارية ، احتجاجا على تعديل قانون الموظفين ـ الخدمة المدنية ـ فى السودان . وكان ممثلا لأبيه السيد عبد الرحمن المهدى ، أكثر مما هو صاحب قرار أو صانع سياسة . ويرى أن أفضل طريق لتحقيق التغيير فى البلاد ، يكون بالأسلوب الهادئ ، والسياسة ، لا العنف .

* * *

ويوجد حزب استقلالى آخر هو : حزب القوميين : أنشأه الصحفى السودانى أحمد يوسف هاشم . يطالب بالاستقلال بعد فترة انتقال يكون السودان خلالها تحت الوصاية الدولية .

* * *

بدأ دوجلاس نيوبولد مسيرة السودان نحو الحكم الذاتى ، المزيف ، بهدف فصل الجنوب عن الشمال ، وزيادة انقسام الأحزاب السودانية وصراعها فيما بينها وتحولها عن مصر ، وإعطاء صورة لمصر والعالم وللسودانيين أنفسهم بأنهم الذين يقررون أمور بلادهم ! ! وكل تجارب الحكم الذاتى التى جرت فى السودان تؤكد ذلك .

* * *

اقترح نيوبولد قيام مجلس استشارى لشمال السودان بعد رده مذكرة الخريجين . وعين الحاكم العام ـ فى يناير ١٩٤٣ ـ لجنة تبحث تشكيل المجلس ، فقدمت تقريرها فى ١٦ من مارس ، وأقرته الحكومة البريطانية فى ٢٦ من أغسطس . يضم المجلس ٢٨ عضوا ، يختارون من بين المجالس المحلية التى شكلت فى الوقت نفسه ، وعشرة أعضاء يمثلون المصالح الاقتصادية والاجتماعية . ويعين الحاكم العام عشرة من موظفى الحكومة .

قاطع حزب الأشقاء المجلس ، لأسباب ، منها أنه اقتصر على شمال السودان ، مما يؤكد خطة الإنجليز فى فصل شمال السودان عن جنوبه ، ولأن الحكومة هى التى تحدد دورتى الانعقاد كل سنة وجدول الأعمال ! ! ومع ذلك ، فإن المجلس لم يعقد اجتماعه الأول إلا فى ١٥

من مايو عام ١٩٤٤ ، فى مقر الحاكم العام ، بحضور السيدين المهدى والميرغنى اللذين اختيرا عضوين فخريين . ولم يجتمع المجلس سوى ثمانى مرات ، خلال المدة من عام ٤٥ إلى ١٩٤٨!

* * *

وعندما قطع النقراشى باشا المفاوضات مع الإنجليز فى ٢٥من يناير ١٩٤٧ ، رد الحاكم العام للسودان بعقد مؤتمر للإدارة ، للنظر فى القيام بخطوة أخرى للحكم الذاتى ، لتمثيل الشمال والجنوب معا . اقترح المؤتمر فى ٣١ من مارس إنشاء مجلس تنفيذى وجمعية تشريعية للسودان كله . ويبعث الحاكم العام بالنيابة بتوصيات المؤتمر إلى النقراشى باشا ، فى ٢٤ من أبريل ١٩٤٧ ، فيرد فى ٢ من يونية بأنه من الضرورى موافقة مصر على هذا المشروع ، وأنه أحاله إلى الجهات المختصة لدراسته. ويبعث النقراشى فى ٢٥ من نوفمبر بملاحظاته على المشروع والتعديلات التى لابد من إدخالها عليه .

ويعرض النقراشى قضية مصر والسودان على مجلس الأمن ، الذى أدرج الشكوى فى جدول الأعمال دون أن يتخذ فيها أى قرار . وعلى الفور ، يبرق نائب الحاكم العام للسودان فى ١٣ من سبتمبر ١٩٤٧ ، بعد يومين من قرار مجلس الأمن ، إلى مصر قائلا : « الحكومة السودانية مصممة على أن تعجل بأسرع مايمكن بالجمعية التشريعية الجديدة ، والمجلس التنفيذى ، ولن تسمح بأى تدخل فى سياستها الخاصة بالسودنة » ! ونسى الحاكم العام أنه يعين بمرسوم ملكى مصرى !

* * *

أصدر الحاكم العام قانون الجمعية التشريعية ، والمجلس التنفيذى ، فى ١٩ من يونية ١٩٤٨ ، دون أن يأبه لاعتراضات مصر ، أو التعديلات التى اقترحتها على المشروع ، بعد أن وافق عليه المجلس الاستشارى لشمال السودان . شكل المجلس التنفيذى من ١٢ عضوا ، نصفهم من السودانيين ، ويعين فى المجلس السكرتيرون البريطانيون الثلاثة ، الإدارى والمالى والقضائى ، وقائد القوات البريطانية .

وشكلت الجمعية التشريعية من ٧٩ عضوا . من هؤلاء ٦٥ منتخبون ، ٤٢ منهم بالانتخابات غير المباشرة ، أى تختارهم ـ عمليا ـ حكومة السودان ، و ١٠ بالانتخاب المباشر، وهم بطبيعة الحال الأقلية . و ١٠ يعينهم الحاكم العام . و١٨ بحكم وظائفهم فى المجلس التنفيذى ليس لهم حق التصويت ، ومنهم ـ بطبيعة الحال ـ بريطانيون . واشترط أن يكون بين أعضاء الجمعية ١٣ من الجنوب ، وبذلك يكون الجنوبيون أقلية فى الجمعية ! وتختار الجمعية رئيسا لها .

ولكن بقيت للحاكم العام سلطاته كاملة . من حقه الفيتو على جميع التشريعات التى

تقرها الجمعية ، ومن حقه إصدار التشريعات التى ترفضها الجمعية !ومنعت الحكومة من نظر أى تشريع يتعلق بالدستور السودانى ، أى قانون الجمعية ، وكذلك الجنسية السودانية ، أو أية مسائل خاصة بدولتى الحكم الثنائى ، أو الحكومات الأجنبية !! وكان الجنوبيون ، الذين اختيروا ، خليطا من المعلمين والكتبة وزعماء القبائل ، أغلبهم يزور الخرطوم لأول مرة ، وقد اختارهم حكام المديريات من الإنجليز ! ومع ذلك قال الإنجليز إن الجمعية خطوة نحو الحكم الذاتى !

جرت انتخابات الجمعية فى ١٥ من نوفمبر عام ١٩٤٨ ، فقاطعها الاتحاديون ، وكان الأعضاء داخل الجمعية من أعضاء حزب الأمة وحده . وبلغ عددهم ٢٦ عضوا ينتمون لهذا الحزب ، وثلاثة من الوزراء أعضاء المجلس التنفيذى من حزب الأمة أيضا ، وأهمهم عبد الله خليل سكرتير عام الحزب ووزير الزراعة ، وانتخب محمد صالح الشنقيطى رئيسا للجمعية فى أول اجتماع لها يوم ١٥ من ديسمبر ! وقد شهد ذلك اليوم مظاهرات عنيفة احتجاجا على قيام الجمعية . والشنقيطى تخرج من قسم القضاء الشرعى بكلية جوردون . اشتغل قاضيا، ثم انتقل إلى الإدارة ليعود قاضيا مرة ثانية . ثم استقال ليشتغل بالسياسة .

* * *

فى تاريخ الجمعية حدث واحد هام ، عندما اقترح أحد الأعضاء ، وهو محمد حاج الأمين، فى ٥ من ديسمبر عام ١٩٥٠ ، على الحاكم العام الاتصال بمصر وبريطانيا لإصدار تصريح يمنح الحكم الذاتى للسودان ، فى أواخر عام ١٩٥١ . ورغم أن هذا الموضوع من المسائل التى لايجوز بحثها فى الجمعية طبقا لقانونها ، فقد وافق الحاكم على مناقشته فى ١٣ من ديسمبر . ظلت الجمعية تناقش المشروع حتى ساعة متأخرة من الليل ، ثم وافقت عليه بأغلبية ٣٩ صوتا ضد ٣٨. ولكن الحاكم العام رفض الموافقة عليه ، لأن الأغلبية كانت صوتا واحدا صاحبه عجوز نام أثناء المناقشة ، فلما أيقظوه للتصويت، أعطى صوته للجانب الخطأ!

وكان المبرر الرسمى لرفض الحاكم العام، أن صوتا واحدا لايكفى لمنح الحكم الذاتى للسودان ! ولكن السبب الحقيقى أن بريطانيا لم تكن ترغب فى التعجيل بالحكم الذاتى على الإطلاق . ولكنها فى الوقت نفسه أرضت ـ بالمناقشة ـ حزب الأمة صاحب الاقتراح . وأثبتت لهذا الحزب ، أنه لايتمتع بأغلبية كبيرة داخل الجمعية ، وأنه لايستطيع تحقيق شىء دون موافقة الإنجليز !!

* * *

أصدرت الجمعية التشريعية قرارين ، فى ٦ ، ٩ ديسمبر ١٩٥٠ ، بدعوة الحاكم لتعيين لجنة لإعادة النظر فى قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية . وقد أطلق عليها بعد ذلك لجنة تعديل الدستور . ووافق الحاكم العام ، فالإنجليز هم أصحاب الفكرة ، على تشكيل

اللجنة ، وأصدر قرارا بذلك فى ١٦ مارس ١٩٥١ .

اللجنة من ١٥ عضوا ويرأسها قاضى المحكمة العليا السودانية ، ستانلى بيكر، وهو بريطانى ، درس الزراعة وتمرن سنة واحدة فى القانون بإنجلترا ، وكان مساعدا لحاكم إقليم سودانى ، ثم حاكما لإقليم عشر سنوات !! ضمت اللجنة اثنين من الإنجليز وبعض السودانيين ، بينهم الدرديرى محمد عثمان قاضى المحكمة العليا السابق ، ومحمد أحمد محجوب القاضى السابق ، وعضو الجمعية التشريعية . وبين الأعضاء السودانيين جنوبى واحد ، وكذلك أحد زعماء القبائل . ولم تضم مصريا واحدا !! وكان الحاكم العام يبرر دواما تعيين الموظفين البريطانيين فى السودان أو اختيار بريطانيين فى الهيئات التشريعية ، بأن هؤلاء لايتبعون بريطانيا ، بل أصبحوا يتبعون حكومة السودان !

قاطع حزب الأشقاء هذه اللجنة ، ورفض الاشتراك فيها ، رغم دعوة حكومة السودان له ، فقد رأى فيها مؤامرة بريطانية على وحدة مصر والسودان .

* * *

قررت حكومة السودان التمهيد للمرحلة القادمة من الحكم الذاتى . وجدت أن الأحزاب الاتحادية تقاطع كل انتخابات تجريها الحكومة ولايشترك فيها إلا حزب الأمة ، فرأت أن ينشأ فى السودان حزب آخر ، له نفس هدف حزب الأمة ، وهو الاستقلال . ولكن يقوم الحزب بعيدا عن طائفة الأنصار ، خاصة وأن كثيرا من السودانيين الذين يريدون الاستقلال ، من الصعب عليهم تأييد حزب الأمة لأسباب كثيرة ، منها أن هذا الحزب عرف بتعاونه مع الإنجليز ، ولذلك فإن أى ارتباط به يعنى الاتصال بالإنجليز ، كما أن إشراف السيد عبد الرحمن المهدى الكامل على الحزب ، وطموحه فى إقامة نظام ملكى فى السودان ، ليكون المهدى ملكا ، زاد الأمر سوءا . يضاف إلى ذلك كله ، أن الختميين المعتدلين لايستطيعون الانضمام إلى حزب الأمة، كما أن تأييد الإنجليز للمهدى يضمن عداء الختمية لهم . ومن هنا، فكر الإنجليز فى إقامة حزب لاينتمى إلى طائفة دينية ، أى المهدى أو الميرغنى . وقد شكل الحزب من زعماء العشائر والموظفين والمتعلمين السودانيين وأغلبهم من الجنوبيين .

وجاءت الفرصة للإنجليز ، بعد إلغاء مصر للمعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى ، وخطاب أنتونى إيدن فى مجلس العموم ، الذى أعلن فيه تمسكه بالمعاهدة والاتفاقيتين . فى اليوم التالى لخطاب إيدن ، ١٦ من نوفمبر ١٩٥١ ، دعا أربعون من زعماء القبائل فى الجنوب مراسلى الصحف الأجنبية ، وتلوا عليهم بيانا يدين إلغاء مصر للمعاهدة ، ويؤكد الحاجة لتحقيق الحكم الذاتى ، باعتباره البديل الوحيد للفوضى الإدارية وتخريب ماتم بناؤه خلال نصف قرن ، أى تدمير مافعله الإنجليز خلال حكمهم للسودان !

قال المجتمعون للصحفيين : نحن لسنا حزبا سياسيا ، بل مجموعة من أبناء البلاد ،

لاينتمون للأحزاب السياسية القائمة . ولكن ، بعد أيام ـ فى ديسمبر ـ تحولوا إلى حزب سياسى، باسم « الحزب الجمهورى الاشتراكى» . وتولى منصب السكرتير العام إبراهيم بدرى، الذى كان قبل ذلك موظفا فى حكومة السودان ، واستقال ، وقد عمل طويلا فى الجنوب . وكان إبراهيم بدرى يكره نفوذ رجال الدين وأصحاب الإقطاعيات الكبيرة ، وبالذات السيد عبد الرحمن المهدى ، لأنه يريد إقامة مملكة وأن يكون ملكا على السودان . ومن هنا كان بدرى يريد الحكم الذاتى ، ثم الاستقلال وإقامة جمهورية سودانية !!!

أنشئ هذا الحزب على عجل ، ليتحدى الأحزاب الكبيرة ، ويكون واجهة أخرى للإنجليز أكثر وطنية من حزب الأمة ! والأدلة ، على انتماء هذا الحزب للإنجليز ، متعددة :

وجدت رسائل سرية متبادلة بين إبراهيم البدرى ونيكولسون أحد كبار الموظفين الإنجليز ، بشأن تأسيس حزب مستقل غير طائفى . وكان البدرى يريد إحراق هذه الرسائل ، التى وجدت فى بيته عند تفتيشه عام ١٩٥٤ . وفى كتاب جراهام توماس ، الذى عمل فى حكومة السودان ، وفى مكتب السكرتير الإدارى جيمس روبرتسون « السودان : موت حلم » قال : إن روبرتسون اعترف له بصفة شخصيةبأن مساعده السياسى ، ديزموند هوكسورث ،كان نشطا خلف الكواليس ، فى إقامة هذا الحزب ، وأن الحكومة أعادت صياغة البيان الذى تلى على الصحفيين يوم ١٦ من نوفمبر ! وقال توماس: « إن قوة ونفوذ السكرتير الإدارى حتمت موافقته الضمنية على قيام هذا الحزب ، الذى جذب إليه موظفى الحكومة السودانيين المثقفين الأحرار » . وقد أراد روبرتسون الدفاع عن نفسه بأنه « عراب الحزب » ، فقال فى مذكراته التى نشرها بعد سنوات ، بعنوان « إفريقيا فى مرحلة انتقال » : إنه عندما عرض عليه اقتراح إقامة الحزب قال : نحن لانعترض على قيام أحد بتشكيل حزب !

وفى كتاب بيتر وودوارد ـ وهو من موظفى حكومة السودان أيضا ـ « الحكم الثنائى والقومية السودانية » قال : « كان الحزب معبرا عن رغبة زعماء العشائر فى الدفاع عن أنفسهم ضد المتعلمين فى المدن . وقدمت حكومة السودان الدعم والتشجيع لهم باعتبارهم من الأصدقاء القدامى لهذه الحكومة » .

أدان الحزب الاتحادى الحزب الجديد ، وهاجمه . وفى مذكرات الأزهرى ، أن مكتب السكرتير الإدارى البريطانى كان وراء الحزب الجديد ، يدفع به إلى الأمام .

ولكن حزب الأمة بالذات ، هو الذى أحسّ بالخيانة ، فهاجم الإنجليز لأنهم أو حوا بقيام الحزب الجديد . وتحرك حزب الأمة فى الريف ضد ذلك الحزب . وكان لديه المال والرجال للقيام بذلك . واعتبر المهدى أن الحزب يمثل هجوما شخصيا عليه . وشكا للسكرتير الإدارى بل وبكى أمامه !!

فى رسالة بعث بها روبرتسون إلى جراهام توماس ، قال السكرتير الإدارى : « أوافقك على

أن قيام الحزب الاشتراكى الجمهورى كان خطأ ، كما ثبت فيما بعد . وكانت الفكرة بناء حزب جديد غير ماركسى ، ينادى باستقلال السودان ، لأنى كنت على يقين أن هناك سودانيين كثيرين لايريدون الارتباط بالسيد عبد الرحمن المهدى ، وكانوا مثله ضد الوحدة مع مصر . وبدون حزب آخر ، كان من الصعب عليهم التعبير عن آرائهم » . وقد اختير اسم الحزب بعناية ، ليكون إشارة واضحة للسيد على الميرغنى بأنه ليس حزبا طائفيا ، ويشير للمهدى بأنه حزب يعارض الملكية !

وقد نشر هذه الرسالة جراهام توماس فى كتابه « السودان ـ موت حلم » . قال : « أسرة بدرى تؤيد المهدى دواما ، ولكنها مالت إلى تأييد الإنجليز ، أكثر » !

وقد غضب السيد عبد الرحمن المهدى ، وثار عندما سمع بقيام الحزب ، واعتبره محاولة لتقسيم جبهة الاستقلاليين . وكره السيد على الميرغنى الحزب ، فقد اعتبره محاولة شيطانية من جانب مكتب السكرتير الإدارى لخلط وإفساد كل شىء . وقد عبر السيد عبد الرحمن المهدى عن رأيه بقوة لروبرتسون . أما السيد الميرغنى فقد ضاعف من عدم تعاونه مع الحكومة السودانية .

* * *

السيد على الميرغنى شيخ ، أو زعيم ، الطريقة الختمية ، نسبة إلى مؤسسها السيد محمد عثمان الميرغنى الختم . وكانت رئاستها فى مكة المكرمة . ولد ـ على الأرجح ـ عام ١٨٨٠ ، فى جزيرة مساوى بين حنك وكورتى بإقليم مروى . هاجرت أسرته ، التى تعاونت مع الأتراك ، إلى مصر خوفا من المهدى . ولم تعد إلا بعد انتصار كتشنر ودخول الإنجليز والمصريين .

تعلم فى الأزهر خمس سنوات . وصفه الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم فى كتابه « بحوث فى تاريخ السودان » بأنه « حصيف لايفقد الرؤية . مثقف ثقافة واسعة . يجيد العمل فى السياسة . وهو المحرك الأساسى لكثير من الحركات ، ولكن من خلف ستار . يكرر باستمرار أنه ليس سياسيا . ولكنه يوحى بالخط الذى يريده . حذر لايقطع فى الأمر بسرعة . يتكلم دواما بالاستعارة . ولو رسمت صورة لوجهه ، كما يقول الإنجليز ، لكان الوجه بلا أى تعبير. ومن هنا أطلق الإنجليز عليه اسم «أبو الهول » !! يتميز بالازدواجية . يبارك الاستقلال ، وفى الوقت نفسه يتعاون مع المصريين ، ويساند المطالبين بالاتحاد » .

ويقول الكاتب إن السيد على تعاون تعاونا مخلصا مع الإنجليز ، وبالذات فى أوائل الحكم الثنائى . وكانت الظروف تستدعى ذلك . فالحكم قوى يقابل المعارضة بصرامة . والمراغنة لايرون بديلا لحكم الإنجليز ، فالمهدية أضرت بهم . والحكم المصرى المباشر لايريدونه . ووجدت حكومة السودان التى تكره الطرق الصوفية أن عليها التعامل معها . وفى الوقت ذاته أطلق الناس على الطريقة الختمية « الطريقة الحكومية » لتعاونها مع حكومة السودان !

فى الحرب العالمية الأولى ، وقف السيد على الميرغنى مع الحكومة ، وعاونها فى القضاء على تيار الدعاية للخلافة الإسلامية . ولذلك أوصى وينجت بمنحه لقب سير عام ١٩١٥ . وهو أول سودانى يمنح هذا اللقب !

رأس السيد الميرغنى وفد السودان إلى لندن ، لتهنئة ملك بريطانيا جورج الخامس بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بالانتصار فى هذه الحرب . وأعرب الوفد لصاحب الجلالة عن استنكاره لثورة مصر عام ١٩١٩ . وقدم السيد على مع السيد عبد الرحمن المهدى وآخرين ، مذكرة للحاكم العام للسودان ، يتبرءون فيها من الثورة المصرية .

ظل السيد الميرغنى ، حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، الزعيم الدينى الأوحد فى السودان . وكان السبب فى انقلاب السيد على ضد الإنجليز ، موقفهم من المهدى الذى أصبح صديقا لهم بعدما كان مطاردا منهم . وكسب السيد على من ذلك الموقف ، فقد عد فى قمة الوطنيين .

وفى الوثائق البريطانية الكثير عن السيد على الميرغنى . فى عام ١٩٠٢ ، نجده يقول للإنجليز : « **أم درمان لن تكون راضية أو آمنة مادام الضباط المصريون هم الذين يتصلون بالسودانيين . فلا توجد نهاية « للبقشيش » أو « المحسوبية » . وبينكم ، أيها الإنجليز ، وبين السودانى جدار عال هو الموظف المصرى** » !

وفى سنة ١٩١٢ ، يعطى وينجت السيد على ورقة تثبت فيها حكومة السودان أنه رأس الأسرة الميرغنية ، وذلك بناء على طلبه !

وكان السيد على ينظر بشك يتصاعد للارتفاع السريع للمهدى . فى سبتمبر عام ١٩٢٤ ، والعلاقات البريطانية السودانية تقترب من الأزمة ، قال الميرغنى للإنجليز : « **المهدى يسعى ليكون ملكا على السودان . وإنى أفضل المصريين بدلا من أن يكون السودان تحت حكم الملك المهدى** » .

وكان المهدى أغنى من الميرغنى ، الذى لايستطيع منافسته . أعرب الميرغنى للحاكم العام ـ تلميحا ـ فى أكثر من مناسبة عن حاجته للمال . وفى أواخر عام ٢٦ أقرضته حكومة السودان ألف جنيه ، فطلب ٨٠٠٠ جنيه أخرى .

وكان حلم التاج الملكى للمهدى ، عاملا أساسيا فى تقارب الميرغنى من مصر ، كما كتب نيوبولد السكرتير الإدارى لحكومة السودان عام ١٩٤٤ .

وفى رأى الميرغنى أن الاتحاد مع مصر ، يعنى شيئا هاما وهو هزيمة المهدى ، وتقوية الختمية ، لأن الاستقلال يعنى نهاية الختمية . وكان دائما يردد : رغم احتقارى للملك فاروق ، فإنى أفضله على المهدى ! وكان يقول أيضا : أفضل أن يكون هيلاسلاسى ملكا على السودان بدلا من المهدى !

استمر تعاون السيد على مع الإنجليز حتى عام ١٩٤٠ ، وكوفئ على ذلك بتسهيل طلباته واستمرار الإعانة التى تدفع له والمكانة الاجتماعية والسياسية التى تمتع بها . قال لوينجت : «لماذا تدهشون أيها الإنجليز من عدم وفاء المصريين ؟! إن شخصيتهم تستحق الاحتقار ، وأنتم الملومون لأنكم علمتوهم أكثر من قدراتهم » .

وفى ديسمبر عام ١٩٤٥ نجد السيد على يقول للإنجليز : رغم عدم اهتمامى بالسياسة ، فإنى مصمم على مقاومة المهدى . وقال : إنى أفعل ذلك ، ليس حبا فى مصر ، وتأييد الختمية لحزب الأشقاء ليس معناه الوحدة مع مصر . وفسر ذلك بأن تحالف الإنجليز مع السوفييت فى الحرب العالمية الثانية ، لايعنى التزام بريطانيا بالشيوعية . وقال أيضا : إن خطر المهدية أكبر من أى شىء آخر .

وفى أغسطس عام ١٩٥٠ ، بعد شهور من تولى النحاس رئاسة الوزارة فى مصر ، قالت جريدة « صوت السودان » الناطقة باسم الختمية : « رغم تأييد «الطريقة » للوحدة بين مصر والسودان ، فإنها لن تضحى بقوميتها وسياستها ، ولن تترك مستقبل البلاد لهوى مصر » !!

وكان الميرغنى ـ مثل المهدى ـ يريد السودان مستقلا ، وتعاونه مع الحزب الاتحادى ، كان مرحليا وخطوة تكتيكية فحسب !!

وفى نوفمبر ١٩٥١ بعد إلغاء حكومة الوفد المصرية لمعاهدة ٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ ، كتب السكرتير الإدارى لحكومة السودان جيمس روبرتسون ، يقول : لن أنجح أبدا فى كسب تعاون الختمية . وإنى يائس من ذلك ، لأن السيد على الميرغنى يأكله الحقد والغيرة والمرارة الشخصية من المهدى .

ولكن مصر لم تكن تعرف هذا كله ، وتظن أن الميرغنى يقف معها ضد الإنجليز . والحقيقة أنه كان يقف ضد المهدى فحسب !!

* * *

أوفد السير جيمس روبرتسون ، السكرتير الإدارى لحكومة السودان ، مندوبا كبيرا عنه ، يمثل الإدارة السياسية ، لتحذير السيد على الميرغنى من العداء للحزب الجمهورى الاشتراكى. أخذ المندوب البريطانى يحدث السيد الميرغنى نصف ساعة ، عن مقاومته للحزب الجمهورى الاشتراكى ، وزعيم الختمية يستمع إليه فى صمت .

وأخيرا قال الميرغنى بأسلوب الاستعارة الذى يعرف ، ويتميز به : منذ سنوات شكوت للسيد جيمس من الضوضاء التى تطلقها الأسود فى حديقة الحيوان المجاورة لبيتى ، والتى أفسدت علىَّ الهدوء لسنوات طويلة ، ولكنه كان يتجاهل احتجاجى، ولم يتخذ إجراء ضد الأسود . . يعنى بذلك السيد عبد الرحمن وحزب الأمة ! وأضاف السيد على الميرغنى : الآن تركت القرود تمرح فى المكان كله . يعنى بذلك الحزب الجمهورى الاشتراكى !

الطريق المسدود

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى ، يوم ١١ من فبراير ، لبحث مشكلة لقب ملك مصر والسودان ، الذى أصبح بندا ثابتا تقريبا ، فى كل اجتماع لمجلس وزراء بريطانيا .

قال أنتونى إيدن للوزراء : نصحنا سفيرنا فى القاهرة مرارا ، وبصيغة صريحة للغاية ، بألا نأمل فى اتفاقية حول الدفاع ، دون حل لمشكلة لقب الملك . وهذا هو رأى سفيرى الولايات المتحدة وفرنسا فى القاهرة أيضا .

ومن جهة أخرى ، فإن رأى الحاكم العام للسودان الذى كرره كثيرا ، هو أن اعترافنا بلقب فاروق سيثير اضطرابات واسعة النطاق فى السودان ، قد لاتكون الحكومة قادرة على السيطرة عليها . وعلى ذلك ، توصلت إلى أن الأمر قد يستحق محاولة نقل جانب من مسئولية التشاور مع السودانيين ، وإقناعهم بالموافقة على شكل من أشكال لقب فاروق ملكا على السودان ، إلى المصريين أنفسهم .

والاقتراح الذى أحب عرضه على المصريين ، أن يوفدوا رئيس الوزراء المصرى نفسه إلى السودان ، لمناقشة الأمر مع السودانيين . وفى بعض الظروف ، قد أكون أنا نفسى مستعدا للتوجه إلى الخرطوم فى الوقت نفسه . أو أن يتشاور ممثل الحكومة المصرية مع المسئولين السودانيين للاتفاق حول النقاط التالية :

* هل يوافق السودان على أن يكون هناك اعتراف عام بالرابطة الرمزية بين مصر والسودان، التى يمثلها التاج، حتى تقرير المصير للسودانيين ؟

* لاتدخل من جانب مصر أو المملكة المتحدة فى الخطوات التى تتخذ أو ستتخذ ـ بتصريح من الحاكم العام ـ لتحقيق تقرير المصير .

* بعد تحقيق الحكم الذاتى التام الذى نأمل أن يكون فى نهاية عام ١٩٥٢ ، سيكون السودانيون أحرارا فى اختيار مستقبلهم الخاص، بأية طريقة يرغبون فيها ، ويتضمن هذا الاختيار الاستقلال التام .

*وتشكل لجنة دولية تشترك فيها كل من مصر والمملكة المتحدة فى أسرع وقت ممكن ، لتقديم المشورة إلى الحاكم العام بشأن مختلف الخطوات الدستورية التى ينبغى اتخاذها للحكم الذاتى وتقرير المصير .

* إذا كان السودانيون على استعداد لقبول هذه المقترحات ، فسيدخلون فى اتفاقية توقعها

مصر والمملكة المتحدة ، وتسجل فى الأمم المتحدة .

وميزة هذا الاقتراح البديل، أنه يمكن للمصريين، نظريا على الأقل، ضمان تعبير الرأى العام السودانى عن رأيه فى مطلب الملك فاروق، دون انتظار تشكيل البرلمان السودانى الصرف ، وهو الأمر الذى سوف يستغرق عدة شهور على الأقل . وفضلا عن ذلك ، فليس هناك ما يؤكد أنه سيلبى الأمانى المصرية ، كما أنه قد يثير اضطرابات فى السودان . ولذلك أفضل تأجيل اتخاذ أى قرار من جانب السودانيين لما بعد انتخابات البرلمان الجديد » .

. . . ومعنى هذا كله أنه بعد حريق القاهرة وإقالة النحاس ، تراجع إيدن عن الاعتراف الفورى بلقب مصر والسودان . ولم تكن مصرُ تدرى مايجرى فى مجلس الوزراء البريطانى الذى كان قراره أقل من معاهدة « صدقى ـ بيفن » . ففى تلك المعاهدة أقرت بريطانيا بحق فاروق فى اللقب المشترك . أما فى مشروع القرار الجديد ، فإن مصر هى التى تعلن اللقب، وبريطانيا لاتعترف به !!

* * *

بدأت الولايات المتحدة تفكر فى الاعتراف ـ وحدها ـ بلقب ملك مصر والسودان . قدم ويلز ستابلر ،مدير القسم المصرى بوزارة الخارجية الأمريكية، إلى دين أتشيسون فى ١٢ من فبراير، مذكرة قال فيها :

« غياب أو قيام مظاهرات عنيفة ضد اللقب الملكى فى السودان ، يرجع إلى إخلاص موظفى الحكومة السودانية فى أن يشرحوا للسودانيين بأن الاعتراف باللقب يتم فى إطار حق تقرير المصير . إن اهتمام إيدن بما يكرره عن وعد الحكومة البريطانية باستشارة السودانيين فى أى تغيير فى السياسة بشأن السودان ، مشكلة أخلاقية فى نظر إيدن . ومن هنا يجب احترام الالتزام باستشارة السودانيين .

ونحن نرى قبول اللقب الملكى فى إطار تقرير مصير حر مبكر . إن تعليق كافرى بشأن بدء محادثات لمقترحات الدفاع ، دون مواجهة صريحة للمسألة السودانية ، ليس عمليا أو واقعيا ، وهو مثل بدء مباراة ملاكمة وإحدى اليدين مربوطة » !!

ويجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ١٨ من فبراير، لبحث الموقف بالنسبة للقب . عرض وزير الخارجية اقتراحين :

الأول : أن يبحث البرلمان السودانى ، بعد انتخابه ، مسألة سيادة فاروق الاسمية على السودان ، وتراقب عملية الانتخابات لجنة دولية ،وأن توفد الحكومة المصرية مندوبا عنها إلى السودان لمناقشة الاقتراح مع السودانيين .

الثانى : الاعتراف باللقب كصلة ورابطة رمزية بين مصر والسودان ، على ألا تتدخل مصر فى الخطوات التى تتخذ لتحقيق الحكم الذاتى للسودان ، أو فى حرية السودانيين فى تقرير مستقبلهم .

وقرر مجلس الوزراء أن يقتصر تشكيل اللجنة الدولية على ممثلين عن مصر وبريطانيا والسودان ، لأن التوسع فى تشكيل اللجنة يعتبر سابقة بالنسبة للمستعمرات البريطانية .

ووافق المجلس على الاقتراح الأول ، وهو عدم اعتراف بريطانيا باللقب ، وترك الأمر ليقرره البرلمان السودانى .

ويبعث إيدن إلى السفير البريطانى فى القاهرة ، السير رالف ستيفنسون ، بالتعليمات التالية يوم ٢٠ من فبراير:

« عليك أن تتقدم بالمقترحات التالية إلى الحكومة المصرية :

(أ) البرلمان السودانى الصرف ، الذى يجتمع بعد الانتخابات ، التى ستجرى خلال الصيف الحالى ، هو الذى يبت أساسا فى موضوع تولى فاروق ملكا على السودان أيضا .

(ب) ترسل الحكومة المصرية ممثلا على مستوى عال ، يتمتع بثقتها التامة ، إلى السودان لمناقشة هذا الموضوع مع كبار السودانيين ، وربما موضوع العلاقات بين مصر والسودان بأكمله .

وهذه الخطة لايمكن تنفيذها إلا إذا تعاونت العناصر الموالية لمصر فى السودان ، فى البرلمان السودانى الصرف ، الذى يتكون .

وخلال المحادثات مع الحكومة المصرية ، تكون لك فى الوقت المناسب صلاحية أن تقترح تشكيل لجنة فى السودان ، لمراقبة سير الانتخابات حتى قيام البرلمان السودانى . وتمثل فيها كل من المملكة المتحدة ومصر والسودان . ويمكنك أيضا أن تضيف أن حكومة صاحبة الجلالة ستكون مسرورة بالتعاون فى تشكيل لجنة دولية ، للإشراف على تطوير مياه النيل للمصالح المشتركة لمصر والسودان ، وللعمل على وضع ضمانات دولية لاتفاقية مياه النيل » .

ومعنى ذلك ، أن أحزاب السودان الاتحادية المؤيدة لمصر ، والتى قاطعت الانتخابات من قبل ، عليها الاشتراك فى الانتخابات القادمة ، أى الاعتراف بالإجراءات الدستورية التى تتخذها حكومة السودان لتقرير المصير ! ومعنى ذلك أيضا ، أن الحاكم العام البريطانى للسودان ، هو الذى يضع وحده نظام الحكم الذاتى الذى ينشأ عنه برلمان يقرر الاعتراف ، أو عدم الاعتراف باللقب الملكى !!

* * *

استقال على ماهر أول مارس ، وأسندت رئاسة الوزارة إلى نجيب الهلالى باشا . وعرض على مجلس الوزراء البريطانى فى أول إبريل ، إما دعوة السفير البريطانى فى القاهرة والحاكم العام للسودان للتشاور مع وزير الخارجية فى لندن ، وإما أن يطير أنتونى إيدن إلى القاهرة والخرطوم . فوافق المجلس فى ١٤ إبريل على دعوة السفير والحاكم العام إلى لندن . وأوفدت الحكومة المصرية السفير المصرى عمرو باشا إلى لندن للتفاوض .

فى ١٨ من إبريل . ١٩٥٢ ، أبلغ إيدن السفير الأمريكى والتر جيفورد قائلا : لقد وعدت ألا أعترف باللقب الملكى إلا بعد استشارة السودانيين . ولا أستطيع تعديل هذا الوعد دون أن أعرض للخطر الثقة فى تأكيدات الحكومة البريطانية للشعب السودانى والشعوب الإفريقية .
وأبلغ السفير البريطانى فى واشنطن وزير الخارجية الأمريكى يوم ٣٠ من إبريل . بأنه خلال فترة الانتقال ، فإن الحكومة البريطانية ستستشير السودانيين للبحث عن وسائل الاعتراف باللقب الملكى فى هذه الفترة ، مع الاحتفاظ بوعودها للسودانيين بأن الاعتراف لن يغير الوضع الحالى فى السودان ! ولكن مصر رفضت ذلك ؛ فهى تصر على الاعتراف باللقب الملكى أولا !

* * *

وافق مجلس الوزراء البريطانى ، يوم أول مايو ، على اقتراح إيدن بأنه فى حالة موافقة مصر على إصدار بيان مشترك بشأن السودان ، فإن إيدن مستعد ليدلى بتصريح فى مستهل المفاوضات يقول فيه :

« بعد أن أعلنت الحكومة المصرية بأن جلالة الملك فاروق يحمل لقب ملك مصر والسودان، تعيد الحكومة البريطانية تأكيد أنها ستقبل وحدة مصر والسودان فى ظل التاج المصرى أو أى وضع آخر للسودان ، بشرط أن ينبع من الشعب السودانى لتقرير مصيره بحرية .. وهو الحق الذى اعترفت به وقبلته الحكومتان المصرية والبريطانية . وتدرك الحكومة البريطانية أن هناك خلافا فى الرأى بين الحكومتين ، فيما يتعلق بمسألة لقب الملك خلال الفترة الانتقالية قبل تقرير المصير . ولذلك فهما تعلنان استعدادهما للدخول فى مشاورات فورية مع السودانيين ، فيما يتعلق بهذه المسألة ، لتأكيد ما إذا كان يمكن اتخاذ حل يتفق مع الضمانات التى أعطتها الحكومة البريطانية للشعب السودانى ، والتى تلتزم بها » .

وكانت هذه خطوة للترضية والتسوية من جانب بريطانيا ، ولكنها لم تكن كافية ليقبلها الهلالى فى ظل معارضة الوفد ، فأعلن رفضه لها يوم ٢٠ من مايو .

وظلت الولايات المتحدة تلح على بريطانيا أن تعلن اعترافها بفاروق ملكا على السودان ، إذا وافق السودانيون على ذلك . فبعث إيدن إلى السير روبرت هاو بأن يعرض على المكتب التنفيذى للحاكم العام ، أى مستشاريه فى الخرطوم ، المذكرة التالية :

« لما كانت الحكومة المصرية قد أعلنت أن جلالة الملك فاروق ، يحمل لقب ملك مصر والسودان ، فإن الحكومة البريطانية ، تؤكد أنها ستقبل إما وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وإما أى وضع آخر للسودان ، شريطة أن ينبثق عن ممارسة الشعب السودانى لحقه ، بحرية ، فى تقرير وضعه المقبل ، وهو حق ، تعترف به الحكومتان وتقبلان به . وتدرك الحكومة البريطانية أن هناك خلافا فى الرأى بين الحكومتين ، على موضوع لقب الملك فى الفترة الانتقالية قبل تقرير المصير . لذا تعلن استعدادها للدخول فى مشاورات فورية مع السودانيين

حول هذا الموضوع ، للتأكد مما إذا كان بالإمكان الوصول إلى حل يقبل به السودانيون ، ويتفق مع العهود التى قطعتها لهم الحكومة البريطانية » .

* * *

فى اجتماع أنتونى إيدن وزير خارجية بريطانيا ودين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكى ، فى باريس يوم ٢٦ من مارس ١٩٥٢ ، قال إيدن : لقد حثثنا المصريين طويلا ، على الحديث مع السودانيين . ولكن المصريين رفضوا على أساس أن السودان تحت التاج المصرى . ولذلك لايوجد ما يدعو إلى التشاور واستطلاع الرأى .

وأضاف إيدن : إن نجيب الهلالى - رئيس وزراء مصر - يستحق التقدير العظيم لقراره بالتشاور مع السودانيين ، ودعوته السيد عبد الرحمن المهدى لإيفاد مندوبين عنه للقاهرة . وكان الهلالى قد دعا المهدى لزيارة القاهرة ، وهى أول مرة تدعوه مصر. وقال : لقد فعلنا كل ما يمكن لإقناع السودانيين بقبول دعوة مصر . وقد تنازل المهدى عن شروطه ، وسيبعث بوفد عنه . ونتائج الزيارة إما عرض من مصر يحل الحكومة البريطانية من وعودها ، وإما أن يرفض السودانيون السيادة المصرية ، ومن ثم يفهم المصريون حقائق الموقف فى السودان .

* * *

رأى المهدى أن يوفد بدلا منه ، وفدا من رجاله يستطلع موقف الهلالى . ضم الوفد السودانى عبد الله الفاضل المهدى ابن شقيق السيد عبد الرحمن المهدى ، ومحمد صالح الشنقيطى رئيس الجمعية التشريعية ، وعبد الرحمن على طه وزير المعارف ، وإبراهيم أحمد وزير الصحة ، والشيخ بابو نمر زوج حفيدة المهدى .

ظل الوفد بالإسكندرية ، من ٢٧ مايو حتى ١٢ يونية ، يتفاوض مع الهلالى الذى قدم تنازلات، أهمها موافقة مصر على حق تقرير المصير فى استفتاء ، وتعديل مراسيم إلغاء المعاهدة الخاصة بالدستور السودانى . ويضع السودانيون دستورهم . واشترط الهلالى موافقة السودانيين على اللقب الملكى .

اتصل الوفد من القاهرة بالسيد عبد الرحمن ، الذى قال بأنه لايمكن الوصول إلى اتفاق إلا بإلغاء مراسيم أكتوبر ١٩٥١ ، وحق السودانيين فى تقرير المصير . ورفض الاعتراف باللقب الملكى . ووعد المهدى بزيارة مصر فى ٢٥ يولية .

* * *

ويلتقى أتشيسون وإيدن فى باريس يوم ٢٦ من مايو ١٩٥٢ . قال إيدن : المشكلة هى أن بريطانيا لاتريد الاعتراف باللقب ، إلا بعد تقديم ضمانات مصرية ، ومصر تريد الاعتراف باللقب أولا . طلب أتشيسون أن تستشير لندن السودانيين ، دون ضمانات مقدما ، على ألا تقوم بذلك حكومة السودان ، بل شخصية أو شخصيات بارزة ، حتى يقتنع المصريون

بإخلاص وموضوعية هذه الاستشارات . وظل إيدن يكرر أنه لن يبيع السودانيين لمصر ، أو يسمح للمصريين باستغلال السودانيين ! وقال إيدن إنه يلقى صعوبة مع الإدارة البريطانية فى السودان !

* * *

أوفدت الولايات المتحدة هنرى بايرود ، الوكيل المساعد للخارجية الأمريكية، إلى لندن يوم ٩ من يونية، لمحاولة إقناع إيدن بالاعتراف باللقب الملكى المصرى . قال تقرير بايرود لحكومته عن إيدن :

« بريطانيا لن تعترف باللقب الملكى إلا إذا وافق السودانيون على ذلك ، أو تستعمل بريطانيا القوة للمحافظة على وضعها فى مصر . وقد فشلنا فى إقناع بريطانيا باللقب الملكى لأنها ستنتظر رأى البرلمان السودانى . وقد أبلغنى الإنجليز بذلك . ولابد من عمل شىء للوصول إلى الدفاع المشترك »

* * *

توقفت المفاوضات بين مصر ومندوبى المهدى ، وقال المهدى للإنجليز إنه لم يقدم أية التزامات لمصر ، ولم يقبل اللقب الملكى . وضعت مصر فى ١٧ من يونية برنامجا لحضور المهدى للقاهرة ، وإيفاد وزير الداخلية مرتضى المراغى إلى الخرطوم على رأس وفد ، ودعوة الميرغنى لزيارة القاهرة . وكان الإنجليز يريدون إطالة حبل المفاوضات، حتى يجتمع البرلمان السودانى .

ويطير دين أتشيسون وزير الداخلية إلى لندن، للاجتماع بإيدن يوم ٢٤ من يونية . قال إيدن : المفاوضات السودانية المصرية فشلت .

حضر هاو الاجتماع ، وشرح الدستور الجديد للسودان . قال : البرلمان السودانى هو الذى يعترف ، أو لايعترف باللقب الملكى ، والأرجح أنه سيرفض .

وحضر أيضا السير رالف ستيفنسون . سأله أتشيسون : ماذا سيحدث فى مصر إذا لم تحل مشكلة اللقب ؟ قال السير رالف ستيفنسون : ستسقط الحكومة ! وقال إيدن إنه يفكر فى لجنة دولية للإشراف على الانتخابات ، تضم مصر وبريطانيا والسودان ورئيسا محايدا !

قال ستيفنسون : مصر سجينة تكتيكاتها ! وأضاف : إن مباحثات الإسكندرية بين الهلالى ووفد المهدى ، وصلت إلى نقطة مسدودة ، إذ رفض السودانيون الاعتراف بفاروق ملكا رمزيا مؤقتا على السودان !! وأضاف : المشكلة أنه لاتوجد حكومة مصرية تجرؤ على الموافقة على أى شىء، دون الاتفاق على مسألة اللقب أولا .

عقد اجتماعان آخران بين الوزيرين يوم ٢٨ من يونية . قال إيدن : أعددت اقتراحين : الأول بلجنة دولية للإشراف على انتخابات السودان ، والثانى اتفاق جديد مع مصر بشأن إدارة السودان .

وكان الإنجليز يرون أن مصر فقدت وضعها فى السودان نتيجة إلغاء المعاهدة ، ويوجد فراغ قانونى .

ولكن أتشيسون قال : إذا كانت الأمور هادئة فى مصر الآن ، فلا أتوقع استمرار الهدوء فى الخريف . اللقب الملكى هو المسألة الصعبة ، وقد اعترفت به كل من العراق وباكستان واليونان ، وفى الطريق للاعتراف كل من تركيا وبلجيكا .

* * *

قالت تقارير وزارة الخارجية الأمريكية فى اليوم نفسه : « بريطانيا ملومة لأنها لم تفعل شيئا بالنسبة للسودان خلال ٤ شهور . وكل التنازلات التى قدمتها بريطانيا منذ فبراير وحتى أواخر يونية ، صيغة تقول بأن « مصر أعلنت أن فاروقا ملك على مصر والسودان ، وأن حكومة جلالة ملكة بريطانيا تقبل وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، أو أى وضع آخر للسودان ، بشرط أن يكون ناتجا عن حق السودانيين فى تقرير مصيرهم فى المستقبل بحرية ، وهذا الحق تقبله الحكومتان المصرية والبريطانية » !

وكان مستحيلا أن يقبل الهلالى باشا هذا النص .

استقال الهلالى ، وعين حسين سرى باشا رئيسا للوزراء يوم ٢ من يولية . وقال حسين سرى للسفير الأمريكى جيفرسون كافرى : إنى مقتنع بأن المهدى سينفذ مايطلبه الإنجليز ، وسيرفض الاعتراف بلقب فاروق . بعد يومين أبلغ سرى باشا هذا الرأى أيضا لمايكل كريزويل الوزير البريطانى المفوض القائم بأعمال السفير البريطانى فى القاهرة .

أبلغ أوليفر فرانكس ، السفير البريطانى فى واشنطن ، وزير الخارجية الأمريكى بموقف لندن النهائى من اللقب يوم ٧ يولية . قال : إصرار فاروق على اللقب سيؤدى إلى كارثة له ولمصر . وأضاف : نرجوكم إبلاغ صاحب الجلالة أن يضع اللقب فى الثلاجة !! فإن بريطانيا كانت قد تراجعت نهائيا عن الاعتراف بفاروق ملكا على مصر والسودان بأية شروط !!

يوم ٢١ من يولية ، قدم هنرى بايرود مذكرة هامة لوزير خارجيته ، اقترح فيها أن تعترف الولايات المتحدة باللقب الملكى . وقال : « الجمود الحالى سيؤدى إلى مظاهرات واضطرابات فى مصر ، ولابد من سياسة جديدة » .

ولكن كان الوقت قد فات ، فقد قامت الثورة المصرية بقيادة اللواء محمد نجيب ، بعد ٤٨ ساعة من مذكرة بايرود ، وإلحاحه على حكومته أن تعترف وحدها باللقب الملكى لإحراج الإنجليز .

* * *

كان حاكم عام السودان فى لندن ، عند قيام الثورة المصرية مساء ٢٢ من يولية ١٩٥٢ ، فأسرع يجتمع بالمسئولين فى الخارجية البريطانية ، يسألهم ويستفسر منهم عن سياسة الحكومة بالنسبة للسودان .

كان السير روبرت هاو فى الرابعة والخمسين من عمره ، عندما عين حاكما عاما للسودان عام ١٩٤٧ . تخرج من جامعة كامبردج ، وعين سكرتيرا ثالثا بوزارة الخارجية البريطانية وعمره ٢٦ سنة . تنقل بين السفارات البريطانية فى كوبنهاجن ، وبلجراد ، وريودى جانيرو ، وبوخارست . واختير مستشارا فى بكين ، ثم وزيرا مفوضا فى أديس أبابا ، ومنها إلى منصب الوكيل المساعد للخارجية البريطانية ، حتى استقر فى منصب الحاكم العام للسودان عام ١٩٤٧ . وهو الحاكم البريطانى الثامن للسودان .

الحاكم العام الأول ، هو الفيلد مارشال اللورد كتشنر ، الذى أعاد فتح السودان عام ١٨٩٨ . وقد تولى منصب الحاكم العام يوم توقيع اتفاقية الحكم الثنائى فى ١٩ من يناير ١٨٩٩ ، وبقى حاكما حتى عاما حتى ٢٢ من ديسمبر من العام نفسه . بعده ، اختير الجنرال السير ريجنالد وينجت ، الذى عين فى ٢٣ من ديسمبر ١٨٩٩ ، وبقى فى منصبه ١٧ سنة ، حتى ٣١ من ديسمبر ١٩١٦ ، أى مدة أطول من جميع حكام السودان البريطانيين . أما السردار السير لى ستاك قائد الجيش المصرى ، فقد عين فى أول يناير عام ١٧ ، حتى اغتيل بالقاهرة فى ٢٠ نوفمبر عام ١٩٢٤ . وكان كل حاكم من هؤلاء الثلاثة يشغل أيضا منصب سردار الجيش المصرى!

أسند المنصب إلى السير جيوفرى أرشر فى ٤ من ديسمبر ١٩٢٤ ، حتى ١٧ من أكتوبر ١٩٢٦ ، وهو أول مدنى يشغل هذا المنصب، وكان حاكما عاما لأوغندا . وإذا كان الجنرال جوردون قد قتل على سلم قصر الحاكم العام للسودان عام ١٨٨٥ ، فى عهد المهدى الكبير ، فإن المهدى الابن ، السيد عبد الرحمن المهدى ، هو المسئول عن الإطاحة بالسير جيوفرى أرشر؛ فقد زار السير أرشر السيد عبد الرحمن فى جزيرة آبا ، وألقى خطابا يشيد به ، فاعتبرت الزيارة والخطاب خروجا عن المألوف . بعث اللورد جورج لويد ، المندوب السامى البريطانى فى القاهرة إلى لندن ، يطلب عزل الحاكم العام ، فأرغم على الاستقالة ! !

أما الحاكم الخامس ، والمدنى الثانى الذى تولى هذا المنصب ، فهو السير جون مافى ، اللورد رجبى فيما بعد ، وقد تولى منصبه من ٢٤ من أكتوبر ١٩٢٦ إلى ١٣ من نوفمبر ١٩٣٣ ، وكان يعمل قبل ذلك فى حكومة الهند . وتولى بعد اعتزاله منصب الوكيل الدائم لوزارة المستعمرات البريطانية .

والسادس ، هو السير ستيوارت سيمس من ١٩٣٤ حتى ١٩٤٠ ، وهو رجل عسكرى خدم فى جنوب إفريقية ، وكان مساعدا لمدير المخابرات فى السودان، وسكرتيرا خاصا للحاكم العام . كما خدم فى فلسطين ، وتولى منصب المقيم البريطانى فى عدن ، والحاكم العام لتنجانيقا .

والسابع ، هو السير هيوبرت هدلستون ، من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٧، وهو عسكرى مثل

وينجت ، ولى ستاك ، وسيمس . وقد فكر هدلستون فى الاستقالة بعد اتفاقية صدقى - بيفن، ولكن كليمنت إتلى رئيس وزراء بريطانيا ، بعث إليه فى ١٤ من نوفمبر يقول : «الحكومة البريطانية لايمكنها الاستغناء عنك فى هذه اللحظة ، وترغب فى استمرارك حاكما عاما» !! ولكن وزير الخارجية أرنست بيفن ، لم ينس معارضته لهذه الاتفاقية ، وإيعازه لحزب الأمة بالتظاهر ضدها ، ولذلك « طرده » ، وإن كان قد قدم استقالته كما جرت التقاليد الدبلوماسية البريطانية !!

وعين روبرت هاو فى ١٧ من مارس ، ووصل السودان بعد رحيل السير هدلستون ، يوم ١٥ من إبريل ١٩٤٧. وهو دبلوماسى محترف ، كان مختصا بشئون الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية البريطانية . اختاره بيفن وزير الخارجية لهذا المنصب ، فى ظروف دولية حرجة ، تصفى فيها الإمبراطورية . وعلق هدلستون على اختيار هاو ، بأنه سيكون منفذا لسياسة وزارة الخارجية، ولن يكون مستقلا . . . أى لن تكون له سياسته المستقلة مثل هدلستون .

وكان هاو فى منصبه رجل أرنست بيفن وزير الخارجية البريطانية ، وعلى اتصال مستمر بوزارة الخارجية . أما الخطأ الكبير الذى وقع فيه ، فهو احتفاظه بعلاقة وثيقة مع السيد عبد الرحمن المهدى ، الذى ينادى باستقلال السودان ، مما أثار ضده مصر ، وخصوم المهدى من السودانيين .

تعلم هاو اللغة العربية . وطاف معظم أنحاء السودان عدا مديريتين . وقد تعددت فترات مرضه ، فكان يحصل على إجازات طويلة يقضيها فى الخارج . وفى عاميه الأخيرين فى السودان ، اشتد المرض على زوجته .

ولم يكن روبرت هاو إداريا ، وليست له تجربة فى الإدارة الاستعمارية ، ولذلك بقى رمزا للسلطة ، وترك مسئوليات الإدارة للسكرتير الإدارى ، السير جيمس روبرتسون ، الذى يشغل منصبا يعطيه سلطات رئيس الوزراء . وخلال عمله ، كان روبرت هاو لايفكر إلا فى القوى السياسية وتوازنها ، والبروتوكول !! وكان هاو يرى أن الأسلوب الوحيد لمقاومة التطلعات المصرية فى السودان ، أن يمنح هذا البلد الحكم الذاتى .

بدأت لندن وواشنطن تفكران فى المستقبل وتتساءلان : ماذا ستفعل الثورة بالنسبة للسودان ؟ هل ستصر على اللقب للملك الطفل أحمد فؤاد ؟ أم ستكون فرصة للتخلص من اللقب إلى الأبد ؟! وكان اللقب هو الطريق المسدود للوصول إلى حل للخلاف المصرى البريطانى حول السودان .

سـودانى فى مجلس الوصـاية

أثار قيام ثورة ٢٣ يولية اهتماما كبيرا فى السودان . فقد رأى السودانيون مصر تشهد مراحل متتابعة من عدم الاستقرار . تقلبت على الحكم ٤ وزارات ، خلال ستة شهور ، وهاهو ذا الجيش يتحرك ، وفاروق ملك مصر والسودان « على الورق » ، يعتزل العرش ويرحل عن البلاد . وكان رد الفعل الأول بين السودانيين ، أن مصر حققت فى ليلة واحدة انقلابا أبيض ، بلا نقطة دم واحدة ، سينهى الفساد فى الحياة السياسية .

وقد اختلفت ردود الأفعال ، كما كتب السير جيمس روبرتسون ، فى رسالته إلى وزارة الخارجية البريطانية ، قال : « الملك فاروق عموما لايتمتع بشعبية بين السودانيين المهتمين بالشئون المصرية؛ وعلى ذلك ، قوبل انقلاب نجيب بالترحاب . وهناك تعاطف كبير مع نجيب ، لأن أمه سودانية . وقد ولد بالسودان . وهو معروف للكثيرين هنا . وصفاته الطيبة يعتقد أنها سودانية أكثر مما هى مصرية . ويشعر الاستقلاليون السودانيون أن استمرار عدم الاستقرار فى مصر من مصلحتهم . فهو يضعف نفوذ الأحزاب الموالية للوحدة ، لأن شعبا لايستطيع أن يحكم نفسه ، يطمع فى أن يسيطر على السودان » !

قال السيد على الميرغنى لروبرتسون : لا أتوقع أى رد فعل فى السودان للأحداث الأخيرة فى مصر . والسودان سيكون جمهورية مرتبطة بالكومنولث البريطانى بنفس طريقة الهند !

وأسرعت الأحزاب السياسية السودانية التى تؤمن باتحاد مصر والسودان ، تبعث بوفودها إلى القاهرة للقاء الثوار ، حكام مصر الجدد ، لترى ماذا سيفعلون مع السودان ، وبالسودان ! !

* * *

لم يزر الملك فاروق السودان . . . أبدا ، وهو الذى أراد أن يكون ملكا عليه ! ولم يتوجه أحد من رؤساء الوزارات المصريين أو وزراء الخارجية إلى السودان ، ولم يضعوا قدمهم فوق ترابه ، باستثناء تلك الزيارة القصيرة التى قام بها على ماهر . وبقى رؤساء الوزارات المصريون فى القاهرة ، ينتظرون حضور زعماء السودان من الخرطوم ، ويتعرفون على مشكلات هذا البلد عن بعده ومن التقارير .

ولكن ثوار ٢٣ يولية كانوا يختلفون تماما عن رؤساء الوزارات السابقين . ومن هنا توقع الكثيرون سياسة مصرية جديدة بالنسبة للسودان ؛ فإن ثلاثة من الثوار يعرفون السودان ،

ولهم علاقة قديمه به ؛ فقد عاشوا وخدموا فيه ، والتقوا بأفراد الشعب السودانى ، ويحسون بنبض الشعب ومشاعره مباشرة .

* * *

جمال عبد الناصر : بعد تخرجه من الكلية الحربية ، طلب نقله إلى السودان ، وهناك التقى بزميل دراسته فى الكلية الحربية ، عبد الحكيم عامر ، الذى اشترك فى الثورة ، واختير بعد ذلك قائدا للقوات السلحة المصرية ، ثم كان الرجل الثانى فى مصر لسنوات طويلة . وقد بقى جمال عبد الناصر فى السودان نحو ثلاث سنوات . فسر جمال عبد الناصر طلب نقله إلى السودان ، بأنه أراد أن يعرف البلاد التى وصفها تشرشل فى كتابه « حرب النهر » . وكان تشرشل قد رافق القوات المصرية ـ البريطانية التى أعادت فتح السودان بين عامى ١٨٩٦ و١٨٩٨ كصحفى يرتدى الملابس العسكرية لضابط بريطانى . فى الكتاب وصف تشرشل العلاقة بين مصر والسودان، فقال :

« إذا نظر القارئ إلى خريطة مجرى النيل ، أخذته الدهشة للشبه القائم بينه وبين شجرة النخيل . فأرض الدلتا بخضرتها وخصوبتها تنتشر عند قمة الوادى ، كما ينتشر ، فى رشاقة جريد النخل وسعفه . وقد يلتوى الجذع قليلا إذ ينحنى النيل انحناءة واسعة حين يجرى فى أرض السودان . ولكن الشبه يعود كاملا جنوبى الخرطوم، وتبدأ جذور الشجرة تتوغل عميقا فى السودان . وليس يسعنى أن أتخيل صورة أصدق من هذه الصورة لذلك الرباط الوثيق ، رباط التعاطف بين مصر والمديريات الجنوبية . فالماء ـ حياة الدلتا ـ يهبط من السودان مندفعا فى مجرى النيل ، كما تسرى العصارة فى ساق الشجرة لتؤتى ثمرها رطبا جنيا . وإذا كانت منفعة مصر واضحة جلية ، فهى ليست لها وحدها ، إذ إن الرباط بين مصر والسودان مزاياه متبادلة . فالسودان جزء من مصر بحكم الطبيعة والعوامل الجغرافية ، وليست حاجة السودان إلى مصر بأقل شأنا من ذلك ، كى يتسنى له التقدم . فأى خير فى الجذور والأرض الطيبة إذا فصلت الساق التى لايتهيأ المظهر الخارجى للحياة بغيرها ؟! » .

* * *

أما صلاح سالم ، العضو الثالث فى مجلس الثورة ـ بعد عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ـ والذى شاءت المصادفات أن يتولى شئون السودان فى مجلس قيادة الثورة ، فقد ولد فى قرية سكنات شرقى السودان عام ١٩٢٠ ، وكان والده موظفا فى الحكومة السودانية ، وأمضى طفولته فى هذه القرية . وبعد انتقال أبيه إلى مصر درس فى المدرسة الإبراهيمية بالحلمية الجديدة ، وتخرج من الكلية الحربية عام ٣٨ وعمره ١٨ سنة .

اشترك فى حرب فلسطين ،وخدم مع اللواء سيد طه ، وهو ضابط مصرى شجاع عرف باسم « الضبع الأسود » . وكان فى السيارة مع اللواء أحمد عبد العزيز ، عندما أطلق عليه

الإسرائيليون الرصاص فقتلوه . واستطاع بجرأة مع زكريا محيى الدين ـ زميله فى عضوية مجلس قيادة الثورة ، والذى خلفه فى تولى شئون السودان بعد استقالته ـ اختراق الخطوط الإسرائيلية ، أثناء حرب فلسطين ، يحملان الذخيرة والأطعمة والأدوية إلى القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجة . وقد كوفئ على شجاعته بترقيته إلى رتبة الصاغ « رائد » . وفى الفالوجة ، أنقذه من الموت ضابط وجنود سودانيون ، والتقى لأول مرة بجمال عبد الناصر .

عين مدرسا فى كلية أركان الحرب ، بعد انتهاء الحرب ، وانضم لتنظيم الضباط الأحرار ، وأصبح عضوا فى لجنته التأسيسية . كان مسئولا عن قوات الجيش فى فلسطين ، وسيناء شرق القناة ، عند قيام الثورة ليلة ٢٣ يولية ، ووصل إلى القاهرة صباح يوم ٢٦ يولية ، عضوا فى لجنة القيادة التى أصبحت مجلس قيادة الثورة فيما بعد .

قال خالد محيى الدين ، عضو مجلس قيادة الثورة : « صلاح سالم عاطفى إلى درجة كبيرة . ينتقل بعاطفيته من النقيض إلى النقيض بسرعة مثيرة للارتباك . وكان تقلبه العاطفى يقتاده إلى تقلب سياسى أيضا » .

اختار المجلس أربعة من أعضائه للإشراف على شئون الجيش ، وهم اللواء محمد نجيب ، والصاغ عبد الحكيم عامر ، والصاغ كمال الدين حسين ، والصاغ صلاح سالم ، الذى أسندت إليه شئون الجيش المصرى فى السودان . ومن هنا بدأ اتصاله وارتباطه بقضية السودان .

* * *

كان هناك عامل أهم فى العلاقة القوية بين الثورة والسودان ، وهو أن اللواء محمد نجيب ، قائد الثورة ، يعرفه السودانيون ويعرف السودان تماما . قال إيدن فى مذكراته : « كنت أعرف أن اللواء نجيب يمت إلى السودان بصلة . وقد تحدث الناس طيبا عنه ، وعن نزاهته ، وحسن نواياه » .

ولد محمد نجيب فى ناحية ساقية أبو معلا فى الخرطوم ، من أم سودانية . جده لأمه وخاله ، ووالده الضابط بالجيش أمضوا حياتهم وماتوا ودفنوا فى السودان . عاش سنوات طفولته وصباه فى السودان وتلقى تعليمه الابتدائى فى وادى حلفا . وتعلم فى كلية غوردون ، ومعهد الأبحاث الاستوائية فى الخرطوم .

تخرج عام ١٩١٨ ضابطا من المدرسة الحربية بالقاهرة ، وعين بعد تخرجه مباشرة فى الكتيبة ١٧ ، التى عين والده فيها من قبل فى السودان ! وكان حينئذ فى السابعة عشرة من عمره ، وهو نفس العمر الذى أصبح فيه أبوه ضابطا . خدم فى شندى ، .وفى وادى حلفا ، وفى بحر الغزال ، وملكال . وعاد إلى القاهرة ليعمل فى الحرس الملكى ، ثم نقل منه لاتصاله بالمناضلين السودانيين . ولكنه عاد إلى السودان عام ١٩٣٦ فى بعثة يرأسها اللواء إبراهيم خيرى ، لإعادة تنظيم الجيش المصرى . درس الحقوق وهو ضابط برتبة الملازم اول ، وحصل على دبلومين فى

الاقتصاد السياسي والقانون الخاص . وحصل على شهادة أركان الحرب عام ١٩٣٩ .

شقيقه على ، وهو ضابط أيضا ، ظل عشر سنوات سكرتيرا للحاكم العسكرى السودانى .

ألف عام ٤٣ « رسالة عن السودان » ، حملها معه رئيس وزراء مصر ، محمود فهمى النقراشى ، عندما سافر ، يعرض على مجلس الأمن قضية مصر والسودان عام ١٩٤٧ . وكان النقراشى يستشيره فى شئون السودان .

استقال احتجاجا على حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، ولكن رفضت استقالته . اشترك فى حرب فلسطين . وأصيب هناك ٣ مرات . ومنح نجمة فؤاد العسكرية مرتين ، تقديرا لشجاعته . وعين بعد حرب فلسطين مديرا لسلاح المشاة ، عندما قاد ثورة ٢٣ يولية ، وكان يومئذ بين الخمسين و الثالثة والخمسين ، لأن تاريخ ميلاده غير معروف بالضبط كما قال فى كتابه « كنت رئيسا لمصر » !!

عندما التقى قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى ، أركان حرب القوات المصرية فى الخرطوم ، بالسيد على الميرغنى ، قال له : كيف حال ابننا الطيب نجيب ؟ إنه قريب إلى قلوبنا . وأضاف : كان يزورنا باستمرار . . وشقيقه اللواء على كان هنا حتى عام ١٩٥٠ ، الياور المصرى للحاكم العام البريطانى .

قال خضر حمد ، السكرتير العام للحزب الوطنى الاتحادى ، إنه كان يعرف اللواء محمد نجيب ، الذى كان ثورة متحركة . لايتردد فى الحديث . يطرق بعض الموضوعات علنا ، وكان الحديث فيها يخيف الكثيرين ولو فى السر ! وقال إن السودانيين يعرفونه معرفه تامة ، يثقون به ويعرفون مدى عطفه على السودان ، ويكاد يكون صديقا شخصيا لكل سودانى زار مصر . فقد مرت فترة على السودان ومصر ، لم يكن بينهما اتصال إلا عن طريق الأمير عمر طوسون ومحمد نجيب ، باتصالاته المستمرة بالسودانيين ، واهتمامه بما يجرى فى السودان ، وتتبعه للحركة الوطنية والسياسية .

وبعث ريتشز ، المفوض التجارى البريطانى فى الخرطوم ، إلى لندن يصف مشاعر حزب الأمة ، الذى يطالب بالاستقلال عن مصر ، إزاء محمد نجيب فقال : « أعضاء حزب الأمة بشكل عام يشعرون ، مع أغلبية السودانيين ، بالإعجاب ، بل بالحب ، للواء محمد نجيب شخصيا . فهو نصف سودانى ، وبذلك فهو واحد منهم . بل إن أكثر السودانيين معارضة لمصر ، تحدث أمامى بإعجاب عن اهتمام نجيب وكرمه مع السودانيين ،الذين زاروا القاهرة قبل وبعد توليه منصبه . وكثير من السودانيين يعتقدون اعتقادا جازما بأن اللواء نجيب نوع جديد من المصريين ، سيكون من الممكن التعاون مع نظامه بشكل ودى ومشرف » .

وأخيرا ، يعترف خالد محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة المصرى فى مذكراته بأن محمد

نجيب كان يمتلك نفوذا وسط السودانيين ، فى فترة كانت مصر تتطلع فيها لقبول السودان مبدأ الوحدة معها .

* * *

ولكن قائد الثورة محمد نجيب ، والثوار الثلاثة : جمال عبد الناصر ، وعبد الحكيم عامر ، وصلاح سالم ، لم يكونوا متابعين لشئون السودان ، وتصور '' ورية الأخيرة . ويتدخل الحظ ، أو القدر ، ليقدم إليهم ضابطا مصريا آخر ، كان مقيما ى السودان وعلى اتصال بأحزابه . كان أركان حرب القوات المصرية فى السودان ، قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى . التحق فى أكتوبر ١٩٣٦ بالكلية الحربية الملكية المصرية ، وكان الأول دائما ، وأصبح زميلا لأغلب أعضاء مجلس قيادة الثورة .

تطلع حسين صبرى إلى الصورة التى نشرتها الصحف المصرية ، بعد وصولها إلى الخرطوم ، عن قيام الجيش المصرى بثورة - ٢٣ يولية ١٩٥٢ - فرأى اللواء محمد نجيب قائد الثورة ، وظهر فى أحد أركان الصورة شقيقه الأصغر سنا ، علِى صبرى ، قائد استخبارات الطيران الحربية . وشاهد فى الصورة أيضا كثيرا من رفاقه فى الكلية الحربية ، وفى تدريب الطيران . وكان مجموع الدفعة ٤٤ !! وجد أمامه - فى الصورة - عبد اللطيف البغدادى ، وجمال سالم ، وحسن إبراهيم ، من سلاح الطيران . ورأى أيضا أنور السادات ، الذى كان وثيق الصلة بالفريق عزيز المصرى . وشاهد زكريا محيى الدين ، وحسين الشافعى . ولم تكن أسماء مجلس قيادة الثورة قد أعلنت ، بل كان الضابط الوحيد المعروف هو قائد الثورة اللواء محمد نجيب .

أدرك حسين ذو الفقار صبرى أن دوره قد جاء لإبلاغ ضباط الثورة خطورة الموقف فى السودان ، ومهلة الستة الشهور لتنفيذ الحكم الذاتى . وكان حسين ذو الفقار صبرى معاصرا للتطورات الدستورية الأخيرة ، منذ نقل للخدمة فى الخرطوم أواخر عام ١٩٤٩ .

لم يكن حسين صبرى أو شقيقه على عضوين فى تنظيم الضباط الأحرار ، ولكن كان لعلى صبرى دور بعد قيام الثورة مباشرة . فقد أوفده الضباط إلى دافيد إيفانز مساعد الملحق الجوى الأمريكى فى الرابعة من صباح يوم ٢٣ يولية ، لإبلاغه بقيام الثورة ، ولتتولى السفارة الأمريكية مطالبة الحكومة البريطانية بعدم تدخل القوات البريطانية ضد الثورة !!

ولد حسين ذو الفقار صبرى فى ٢٠ من فبراير عام ١٩١٥ . بعد الدراسة الثانوية التحق عام ١٩٣١ بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول ، جامعة القاهرة فيما بعد . وأمضى فيها ٣ سنوات ، منها عامان فى نفس السنة ! واشتهر فى الجامعة بأنه يمارس الملاكمة فى الوزن الخفيف ! أرسله والده إلى جامعة « ريدنج » فى إنجلترا ، ولكنه تركها بعد ثلاثة شهور - رغم رفض أبيه - إلى الولايات المتحدة ، ليصبح ملاكما محترفا باسم آخر ، ولكنه اضطر لاعتزال هذه الرياضة الحرة بعد ٤ شهور فقط ، عندما أصيبت يده اليمنى . اتجه إلى ديترويت بحثا عن

عمل . واشتغل بائع صحف لإحدى المجلات . ولكن الفشل لحقه ، فاتصل بالمفوضية المصرية فى واشنطن يطلب مساعدة مالية . اتصل الوزير المفوض بأبيه ـ فى مصر ـ وكان صديقا له ، واتخذ إجراءات عودته إلى مصر .

تخرج بتفوق كبير ، وصار ضابطا فى سلاح الجو المصرى ، ليكون بعد عامين القائد الثانى لطائرة الملك فاروق ، وقاد الطائرة وهى تقل صاحب الجلالة الملك سبع مرات ، بين القاهرة والإسكندرية . وعرف عنه أنه قارئ جيد للكتب السياسية ، واع بتطورات الأحداث فى العالم، وأنه وطنى وثائر . وذهلت دوائر القصر ، عندما اشترك مع طيار آخر فى قيادة طائرة الفريق عزيز المصرى ـ خصم صاحب الجلالة ـ فى محاولة للهرب إلى العراق ، بعد قيام ثورة رشيد عالى الكيلانى . ولكن الطائرة تعطلت وسقطت قرب قليوب . قبض عليه ، واتهم بالخيانة العظمى ، وخفضت التهمة بعد ٤ شهور ، وأسقطت بعد أن استمرت فترة السجن عاما .ً وأطلق سراحه وعاد للخدمة .

اشترك فى حرب فلسطين ، ونقل عام ١٩٤٩ إلى الخرطوم ، وأصبح أركان حرب القوات المصرية هناك . وخلال السنوات الثلاث فى السودان ، استطاع أن يتعرف على مشكلات مصر فى السودان !

* * *

هنا تختلف الروايات :

فى مذكرات صلاح سالم أنه بعد يوم أو يومين ، دق جرس التليفون فى مكتبه ، وكان المتكلم البكباشى ـ المقدم ـ عبد الفتاح حسن ، وكان يشغل وظيفة الياور المصرى للحاكم العام فى الخرطوم، وكانت الثورة قد أسندت إليه قيادة القوات المصرية هناك ، بعد إعادة تنظيم القيادات المختلفة فى الجيش ـ ليعرض عليه مشكلة . ومن يومها ، إذا دق أى تليفون من تليفونات القيادة العامة ، وكان المتكلم من الخرطوم ، يحولون الخط فورا إلى مكتبه دون أى تردد .

ولكن حسين ذو الفقار صبرى يقدم رواية أخرى : قال إنه حاول أياما كثيرة الاتصال بأقرب ضباط القيادة إليه ، وكان زميلا له فى السرب ، وهو عبد اللطيف البغدادى ، فعجز . ورغم ذلك ، ظل يحاول ، حتى نجح فى ذلك . ولكن البغدادى أبلغه أن صلاح سالم هو المسئول عن القوات المصرية فى السودان . وبعد فترة استطاع حسين صبرى أن يجد صلاح سالم .

أبلغه ـ على عجل ـ بتطورات الأحوال فى السودان ، وأن ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ هو آخر موعد لإبلاغ الحاكم العام رأى مصر فى دستور الحكم الذاتى للسودان . قال صلاح سالم : لانجد وقتا لنستحم . قال حسين صبرى : دع القيادة تتخذ إجراء ، فالمسألة خطيرة، وضياع

السودان يعنى ضياع ماء النيل . تخلص صلاح سالم قائلا : افعل ماتراه مناسبا . قال حسين صبرى : يجب أن نجمع السودانيين على رأى ، ونتفق على سياسة مشتركة ، فلا يمكن أن نفعل شيئا وحدنا . قال صلاح سالم : تحدث إليهم ، وإذا وصلت إلى اتفاق ، سنؤيدك . قال حسين صبرى ، وهو فى دهشة : هل تعنى ماتقول ؟ لن يتحدث حزب سودانى إلىّ إلا إذا كنت مفوضا من القيادة .ـ أنت مفوض.ـ هل أنت جاد ؟ ـ طبعا .ـ وهل يوافقك كل أعضاء القيادة ؟ اترك هذه المسألة لى . سيوافقون . قم بمهمتك .

وجد حسين ذو الفقار من صوت صلاح سالم أنه فى عجلة من أمره . ومع ذلك رأى أركان حرب القوات المصرية فى السودان ، أن يقوم بمهمته ، وأن يتصل بقيادات الأحزاب السودانية كلها ـ وكان من قبل لايتصل إلا بشبابهم فى المركز الثقافى ، فقد أصبح ـ فجأة ـ مندوبا للقيادة!

وهكذا ، من صورة ، ومن اتصال تليفونى بين اثنين ، لايعرف أحدهما الآخر ، بدأت أول محادثات مصرية شاملة مع كل أحزاب السودان فى الخرطوم ، للاتفاق على موقف موحد إزاء دستور الحكم الذاتى . وربما يكون حسين ذو الفقار صبرى ، أراد فى كتابه « السيادة للسودان» أن يعطى لنفسه دورا أكبر فى القضية السودانية من صلاح سالم ، وأنه الضابط المجهول فى هذه القضية . وعلى أية حال ، فإن صلاح سالم يقر فى مذكراته بأن حسين ذوالفقار صبرى عاونه كثيرا فى شئون السودان .

* * *

كان يمكن أن تتغير العلاقة بين مصر والسودان ، وأن تتجه فى طريق أفضل نحو الوحدة أو الاتحاد فى ظل هذه العلاقة القديمة بين الثوار والسودان . ولكن مجلس الثورة ، فى تلك الأيام ، كان مشغولا بشئون مصر الداخلية ، وكل عضو مختص بمشكلة صعبة . وعلى سبيل المثال ، كان قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى يتولى شئون التموين . والبكباشى ـ المقدم ـ عبد المنعم أمين يتابع الشئون السياسية ،ويشرف على وزارتى الخارجية والعمال ، رغم بعد المسافة بين الاختصاصيين . والبكباشى ـ المقدم ـ زكريا محيى الدين للمخابرات . وخالد محيى الدين لوزارتى الصحة والصناعة ، وجمال سالم المالية . . إلخ .

ضاعف من مشكلة حسين ذو الفقار صبرى أن عضو مجلس الثورة الذى كلف ببحث مشكلة السودان ،وهو صلاح سالم ، لم يكن يعرف شيئا عن البلد الذى ولد فيه ! قال صلاح سالم فى مذكراته التى نشرها فى جريدة الشعب، بعد استقالته من جميع مناصبه ، وكان جمال عبد الناصر على قيد الحياة :

« القدر وحده ـ دون أية مقدمات ـ ربطنى بقضية السودان . . فى الأسبوع الأول من أغسطس عام ١٩٥٢ وفد إلى القيادة العامة خضر حمد السكرتير العام لحزب الأشقاء . وكان

الحزب ، الذى يطالب بالوحدة مع مصر ، منقسما إلى جناحين : أحدهما يرأسه الأزهرى ، والثانى محمد نور الدين . وكان خضر حمد سكرتيرا لهذا الجناح الأخير . وطلب خضر حمد مقابلة جمال عبد الناصر ، الذى رجانى الاجتماع بالزائر السودانى قائلا : أنت مش عارف أن ده يدخل فى اختصاصك ؟ أنت مش مسئول عن الجيش فى السودان ؟ وده كمان من السودان . الحكاية كلها واحدة » !

ولكن . . ما الذى كان صلاح سالم يعرفه عن شئون السودان ؟! قال فى مذكراته أيضا : «لم تكن لى سابق دراية ، أو خبرة بمثل هذا العمل . لم أقرأ فى حياتى عن السودان سوى النذر اليسير . ولم يكن لى صديق سودانى واحد يحدثنى ، وأتحدث معه فى شئون بلاده . لم أسمع شيئا عن السودان إلا من والدى الذى عمل فى حكومة السودان ، وأمضى زهرة شبابه وحياته فى ربوع هذا القطر ؛ ومن والد زوجتى ، وقد عمل طويلا كضابط فى الجيش ، فى السودان . ولم أقرأ سوى كتابين : أحدهما ، استخفنى عنوانه عن الصيد والمغامرات فى جنوب السودان لعطا أثناسيوس ، والآخر ، لونستون تشرشل بعنوان « حرب النهر » . وكان حديث خضر حمد بمثابة الدرس الأول الذى تلقيته عن قضية السودان » .

وأضاف صلاح سالم : « لم أجد فى وزارة الخارجية قصاصة ورق واحدة تشير إلى الاتصالات التى تمت مع الأحزاب السودانية ومعرفة مايقصد بالاتحاد ، ومايقصد بالانفصال!! وكانت وزارة الخارجية تعتذر بأن كل الاتصالات السودانية تتم عن طريق رؤساء الوزارات . وإذا قلبت مكاتب رئاسة مجلس الوزراء وأدراجها وأرشيفها رأسا على عقب ، فلن تستطيع أن تعثر على حرف يلقى بصيصا على دقائق الموقف السياسى الداخلى فى السودان ، وتوزيع القوى بين جبهاته العديدة وأحزابه وطوائفه . كان رؤساء الوزارات الذين يتولون الإشراف على هذه القضية ، ويقومون باتصالاتهم ، تسجل فى أوراق يأخذونها معهم عقب استقالتهم أو إقالتهم دون أن يتركوا حرفا مما توصلوا إليه !! أما عن الجنوب ، فلا أحد تقريبا فى القاهرة ، أو فى الخرطوم يعلم مايحدث فى هذه الغابة المتوحشة .

زارنى كل الموظفين الذين عملوا فى الخرطوم ، من مدنيين ، وعسكريين ، وحاولوا ، مشكورين ، إطلاعى على وجهات نظرهم حول حقيقة الموقف الداخلى بين أحزاب السودان ، ومدى قوة كل فريق . ولكن للأسف ، زاد الموقف ظلاما على ظلام ، فكلهم اختلفوا فى تقديرهم لمدى قوة ونفوذ كل حزب ، أو فريق ، وزعيم ، والعاصمة وما يدور فيها والقيادات المختلفة وسط القبائل التى تقطن مساحة تقرب جدا من مساحة الصين الشعبية . فالسودان مليون ميل مربع . والصين حوالى المليون ومائتى ألف ميل مربع » !!

* * *

جاء حسين ذوالفقار صبرى إلى القاهرة . وهو يصف معاناته من أحوال مجلس قيادة الثورة

فى الأيام الأولى للثورة . قال فى كتابه « السيادة للسودان » .

« بدأت معاناتى الطويلة المملة . كل يوم أتخذ طريقى إلى القيادة العليا . لكننى لم أستطع أن أجد وسيلة لأن يتوقف أحدهم وينصت لى . كم من المرات حاولت الإمساك بصلاح سالم، لأجعله يدرك كم هى عاجلة وملحة مهمتى التى حددتها لنفسى ، لكنه كان دائما فى عجلة . وهو يدخل أو يخرج مسرعا من الغرفة المقدسة ، وإن كانت متواضعة » .

وقال حسين ذو الفقار صبرى يروى دخوله غرفة مجلس القيادة فى القاهرة بعد وصوله من الخرطوم :

«رغم أنها أكبر غرف المبنى ، التى يجتمع فيها مجلس قيادة الثورة ، كانت الجلسة تستطيع إدخال الموضوعات واحدا فى الآخر فى سباق لانهائى من المناقشات الممتدة . وكان صلاح سالم دائما فى عجلة من أمره ، وهو يندفع داخلا إليها . ويبدو عصبيا دائما وهو خارج منها . وقد يقول : « أجل أجل . سوف أراك غدا بالتأكيدا !

لقد عين أخى على صبرى مسئولا للقوات الجوية بالقيادة العليا . وكان بأحد جوانب مكتبه أريكة متسعة ومقعدان . وكنت أقضى صباح أيامى فى تعب أنتقل من مقعد لآخر ، ومن مكان لآخر ، فى انتظار يبدو بلا نهاية . كان مكتبه لايبعد سوى عدة أبواب عن الغرفة التى يجتمع فيها مجلس قيادة الثورة . وغالبا ماكان يندفع إليه أحد أعضاء هذا المجلس لإجراء مكالمة تليفونية سريعة . وكانت فرصة أستفيد منها ، عندما يكون المتحدث بالتليفون أحد أصدقائى القدامى . وكنت أحاول شرح أهمية واستعجال المشكلة التى أفكر فيها ، والتى أحمل تفاصيلها فى حقيبة أوراقى فى يدى ، غير أن أغلبهم كانوا يبدون مشغولين لدرجة لايعيروننى فيها اهتماما . وكان جمال سالم ينصت لدقيقة أو اثنتين ، ثم فجأة يتحرك مبتعدا بعد بعض الوعود الفاترة بأن يقنع أخاه صلاح سالم بالاهتمام بالأمر . وكان البغدادى يؤكد لى دائما، أنه لن يتوانى عن دفع المجلس إلى الاستماع إلىّ فور أن يصبح ذلك ممكنا .

ومرت الأيام . أسبوع واثنان ، وبدا كأن لن تكون لى هذه الفرصة أبدا . وأصبحت فظا عصبيا . وذات مرة ، رأيت صلاح سالم يمر من الباب المفتوح لمكتب على صبرى ، وأسرعت بالارتماء عليه . أمسكت ذراعه بسرعة ، ولم أتركه يذهب : اسمع ياصلاح ،الأمر هام للغاية، لايمكننا الوقوف هكذا والإلقاء بالسودان بعيدا ، ماذا ستفعل لو أن البريطانيين قاموا بقطع مياه النيل ؟! تردد للحظة ، فجررته إلى مكتب آخر قائلا : انظر، إن لدىَّ تقريرًا وافيا عن الظروف هناك ، ومقترحات محددة بديلة . وسحبت حقيبة أوراقى التى كانت فوق منضدة صغيرة أمام الأريكة ، وفتحتها بسرعة ، ووضعت المذكرة بين يديه ، فتصفحها ، وتخفى وراء نظارته المعتادة ،وقال : حسنا سوف آخذها معى وأطالعها . قلت : كلا إنها النسخة الوحيدة لدىّ .

وخلال الأسابيع القليلة الماضية ، كنت قد جمعت بعض المعلومات المفيدة ، وكنا نعرف جميعا أن صلاح سالم الذى يتمتع بذاكرة قوية للغاية ، لايهتم بالوثائق المكتوبة ، وكان كثيرا مايضيعها . تفرس فى لحظة ثم تراجع خطوة . قلت : أريد اجتماعا موسعا للمجلس ، وسأقرؤها عليكم جميعا . أجاب بفظاظة : غير ممكن . . نحن مشغولون للغاية فى الوقت الراهن . ربما فى الأسبوع القادم .

هدأ ، وفكر لحظة ثم أضاف : على أى حال ، نسخة واحدة لن تنفع ، ينبغى أن يكون لديك نسخة لكل واحد . . ينبغى أن نطلع عليها قبل مناقشتها » . قلت : ماذا أفعل إذن ؟ أجاب بنفاد صبر : أنى لى أن أعرف ؟ ! اكتبها على الآلة الكاتبة . قلت : إنها سرية للغاية ، ولايمكنني تسليمها لأى شخص . قال بصوت مرتفع وهو يبتعد : خذها لأمين شاكر . وكان أمين شاكر ، الذى أصبح بعد سنوات وزيرا للسياحة ، مسئولا عن العلاقات العامة فى مجلس قيادة الثورة حينئذ .

قال أمين شاكر بدهشة : يا إلهى ! هل سنطبع ذلك ؟ لماذا ؟ إنه أكبر من كتاب للدراسة الجامعية . . أعتقد أن عليك اختصاره قليلا ، صفحتان أو ثلاثة على الأكثر . وقلت وأنا مستفز : هذا مستحيل ، إنه بالفعل لايحوى سوى ماهو هام . هل نعتقد أن الموقف فى السودان يمكن شرحه فى عدة سطور ؟ تلاشت ابتسامته ، وقد شعر بالإهانة ، وقال : هذا لمصلحتك ، فلا أحد منهم لديه الوقت لقراءة كل هذا ، إنهم سيزيحونه جانبا ، أعرف ذلك . قلت : لن أحذف سطرا واحدا منه ، ينبغى أن يطبع كما هو . رد بإعياء : استرح . وفجأة ابتسم ابتسامة ماكرة وقال : على الأقل ستجبر البعض على استخدام عقله !! وانطلقت من حلقه ضحكة طويلة مجلجلة . وتحول خطى الصغير إلى مجرد ١٧ صفحة فلوسكاب »!!

* * *

حمل حسين ذو الفقار صبرى معه من الخرطوم خمسة أفكار جديدة جريئة :

الأولى : قالها له أحمد جمعه ـ محام وعضو فى الحزب الجمهورى الاشتراكى ـ وهى أن الحكم الذاتى لن يتحقق ، إلا إذا تمت سودنة كل الإدارة والشرطة والقوات المسلحة السودانية . ورحل الإداريون والقوات البريطانية ، والمصرية ، عن السودان .

والثانية : أن تكون هناك فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات ، ليقرر السودان مصيره دون ضغوط أو نفوذ بريطانى . وبذلك تسحب السجادة السودانية من تحت أقدام الإنجليز ، ويتم تصفية الإدارة البريطانية فى السودان . ولم يكن الإنجليز قد حددوا فترة الانتقال . وفى محادثاتهم مع الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير الخارجية فى عهد الوفد ، اقترحوا بين ١٠ و٢٥ سنة ! وكان السيد عبد الرحمن المهدى يخشى أن تؤدى سودنة الجيش ، إلى انقسام الجيش ، وحرب بين أفراد القوات الذين يتبعون الختمية والأنصار .

الثالثة : قالها إبراهيم بدرى ، السكرتير العام للحزب الجمهورى الاشتراكى ، وهى تشكيل لجنة الحاكم العام فى السودان ، وهى لجنة دولية ، يرجع إليها الحاكم العام ، قبل اتخاذ أى قرار . بهذه اللجنة تصبح سلطات الحاكم العام محدودة ، أو بلا سلطة على الإطلاق !

الرابعة : وقد اقترحها أحد أعضاء الحزب الاشتراكى الجمهورى أيضا ، وهو الضابط السابق ، ورجل الأعمال ، زين العابدين صالح ، وهى أن تجرى الانتخابات مرتين وليس مرة واحدة ، الأولى لانتخاب مجلس نيابى يقوم على أساسه الحكم الذاتى الانتقالى ، أما الانتخابات التالية فهى لتقرير مصير السودان .

الخامسة : وقد اقترحها مبارك زروق المحامى وعضو حزب الأشقاء ، وهى زيادة عدد الدوائر المباشرة فى الانتخابات ، بحيث لاتستطيع الإدارة البريطانية ، أى حكومة السودان ، ترجيح فوز رجالها وأنصارها من الموظفين وشيوخ القبائل

* * *

فى القاهرة أضيفت فكرتان جديدتان وعمليتان تماما :

محمد نجيب اقترح دعوة زعماء أحزاب السودان جميعا ، للتفاهم معهم ، قبل تقديم المقترحات المصرية الخاصة بدستور الحكم الذاتى . وبهذه الطريقة تكون مصر قد ضمنت تأييد السودانيين لأية مقترحات . وكان الإنجليز دواما يقولون إنهم يستشيرون السودانيين فى أية خطوة ، قبل الموافقة عليها . الآن ستتسلح مصر بإرادة السودانيين ، وستتشاور معهم دون وساطة بريطانيا . والأهم من هذا كله . أن بريطانيا كانت تنصح المصريين بمشاورة السودانيين ، بعد إعلان فاروق ملكا على مصر والسودان .

وصلاح سالم قال : لماذا نبعث إلى الحاكم العام مذكرة بآرائنا يقبلها أو يرفضها ؟ نحن نعينه . إننا سنتفاوض مباشرة مع الإنجليز . ومرة أخرى ، وبهذا الأسلوب ، لايصبح الحكم الذاتى رهنا بقرار يصدره الحاكم العام ، بل يكون خاضعا لمفاوضات بين مصر وإنجلترا . وما يتفقان عليه يلزم الحاكم العام ، طبقا للاتفاق الثنائى الصادر عام ١٨٩٩ ، لأن إدارة السودان مشتركة بين مصر وبريطانيا ، وإن كان الحاكم العام قد امتنع عن استشارة مصر ، واكتفى باستشارة لندن ! !

* * *

كان السيد عبد الرحمن المهدى ، قد حدد موعدا لزيارة القاهرة يوم ٢٨ يولية ، ولكنه أرجأ حضوره حتى تتضح حقيقة الأمور فى مصر . وأرسل يستدعى مبعوثيه ، ابن أخيه عبد الله الفاضل المهدى ، ومحمد صالح الشنقيطى ، اللذين أوفدهما للتفاوض مع أحمد نجيب الهلالى، وحسين سرى رئيسى الوزارة السابقين قبل الثورة

همس محمد نجيب لمبعوثى المهدى قائلا : سيعين سودانى فى مجلس الوصاية على عرش مصر . وكان المقصود من الاقتراح أن يطمئن السودانيون ، إلى أن السياسة المصرية بالنسبة للسودان قد تغيرت ، وأن اعتراضات السودانيين على الدستور الذى وضعه مصطفى النحاس عند إلغاء الاتفاقية الثنائية لا داعى لها ، لأن السودانيين لن يحكموا من القاهرة حكما فرديا ، بل إن السودانيين سيشاركون فى حكم مصر والسودان !! ولكن ، من سوء الحظ ، أن أعضاء مجلس قيادة الثورة فى مصر ، لم يعطوا اهتماما كافيا لهذا الاقتراح المثير ، الذى كان يمكن أن يغير مصير العلاقات المصرية ـ السودانية !!

تنازل عن التاج

السودان هو المشكلة الأولى بين مصر وبريطانيا . وكان الأمريكيون يلحون على لندن للتنازل عن بعض شروطها ، حتى يمكن لمصر أن توافق على حل المشكلة الثانية والأهم ـ بالنسبة للولايات المتحدة ـ وهى انضمام مصر إلى اتفاقية الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط . وجرت العادة فى كل المفاوضات ، التى جرت بين مصر وبريطانيا ، أن تتحطم المفاوضات وتفشل أمام مسألة السودان . وكانت بريطانيا ترجئ بحث مسألة السودان ، وتصر ، كما يقول بعض رجال القانون ، على « بقاء الحال على ماهو عليه » ، أى تبقى الإدارة البريطانية فى السودان ، لتثبت أقدامها ، وتنهى النفوذ المصرى تماما .

الآن تغير الموقف تماما . رأت بريطانيا ، أنه من الأفضل الوصول إلى حل عاجل مع ضباط الجيش المصرى ، قبل أن يثبتوا أقدامهم فى الحكم ، وقدّرت أنهم سيخضعون لها قبل أن يصبحوا أكثر ثقة بأنفسهم وبقدرتهم على الإمساك بزمام السلطة فى مصر . ووجد الإنجليز أنه من الضرورى أن يثبتوا للولايات المتحدة أنهم يبذلون جهدا للوصول إلى حل لمشكلة السودان مع المصريين .

بريطانيا تريد تنفيذ الحكم الذاتى فى السودان ، وإقامة برلمان سودانى يقرر مصير السودان. والاتحاديون قاطعوا المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وقاطعوا الجمعية التشريعية ، ومن المنتظر مقاطعتهم أيضا للبرلمان السودانى . وفى هذه الحالة ستكون أغلبية البرلمان من حزب الأمة الذى يطالب بالاستقلال ، ويتحرك طبقا لما تقوله حكومة السودان ! وكانت بريطانيا تتعجل الانتخابات للبرلمان الجديد ، لأنه ينهى قضية الوحدة أو الاتحاد بين مصر والسودان . وكان أهم عامل يشجع بريطانيا على إجراء الانتخابات أن الحاكم العام سلم كلا من مصر وبريطانيا فى ٨ من مايو مشروع دستور الحكم الذاتى ، وأن هذا الدستور يصبح نافذا بعد ستة شهور من ذلك التاريخ ، أى فى يوم ٨ من نوفمبر ، إذا لم ترد الدولتان بموافقتها أو ملاحظتها على مشروع الدستور .

رأت بريطانيا أن تغير سياستها التقليدية .

كتب ويلى موريس مدير المكتب المصرى فى وزارة الخارجية إلى وزيره يقول : « **إذا أردنا أن نناقش مع مصر مسألة الدفاع ، فستكون ميزة كبرى لنا أن ننتهى من مسألة السودان أولا . وحتى إذا فشلنا فى الوصول إلى اتفاق مع مصر ، فإننا سنمنع المصريين أن يتمحكوا بها** » .

وفى مذكرات إيدن قال : « تحتم علينا أن نختبر الحكومة المصرية الجديدة فى التفاوض ، بدءا بموضوع السودان المعقد والمثير للمتاعب ، . فقد أزال تنازل الملك ، على الأقل ، الأهمية المعلقة على أحد المطالب المصرية المزعجة جدا ، وهو لقبه المزدوج . ولو كانت الأمور تسير سيرا طبيعيا ، لأعطيت الحكومة الجديدة ، الوقت الكافى لتوطد أقدامها ، قبل أن أتقدم إليها بعروض جديدة ، ولكن ، كان على أن أعمل بسرعة ، بسبب مسئولياتنا المشتركة فى السودان . فقد أعطيت لتلك البلاد مسودة قانون سيصبح دستورا لها . ومن الضرورى أن أوضح موقفنا قبل شهر على الأقل . وفضلت أن أقوم بذلك ، إذا أمكننا ، فى انسجام وتفاهم مع اللواء محمد نجيب . وعلى الأثر ، وجهت رسالة شاملة إلى سفيرنا فى القاهرة ، أوضحت فيها خطتنا ، وهى أننى أريد الاتفاق مع مصر ، ولكننى لاأستطيع ، بسبب هذه الرغبة ، أن أؤجل الانتخابات فى السودان ، إلى أجل غير مسمى ، ولا أن أوقف العمل بالدستور . ولاريب فى أن الحكومة المصرية الجديدة تدرك مشاعر السودانيين ، وسيتلو تنفيذ الدستور السودانى فترة انتقال مؤقتة ، قبل أن يقرر السودانيون مستقبلهم . وأردت أن تكون مصر مشتركة معنا فى هذا الوقت . وطلبت إلى سفيرنا أن يعرض كل هذه الآراء على نجيب » .

* * *

كان السودان فى ذلك الوقت فى مفترق الطرق . وكان من الضرورى أن تتحرك كل الأطراف، مصر وبريطانيا والسودان ، فقد وضعت لجنة تعديل الدستور مشروعا للحكم الذاتى فى السودان ، ولم يبق أمام اللجنة سوى إعداد قانون الانتخابات . ولكن بعد إلغاء مصر للمعاهدة ، رأى ستة من أعضاء اللجنة ، بينهم محمد أحمد محجوب والدرديرى محمد عثمان ، أن السودان أصبح بلا حكومة شرعية . وطالبوا بأن تحل محل الحاكم العام لجنة دولية للإشراف على السودان . فلما رفض الحاكم العام ، استقال الأعضاء الستة فى ٢١من نوفمبر ١٩٥١ . وكان يجب على الحاكم العام ، فى هذه الحالة ، إعادة تشكيل اللجنة ، ولكنه ، بدلا من ذلك ، قرر حلها فى ٢٦ من نوفمبر ١٩٥١ . فقد أرادت بريطانيا التعجيل بالإدارة الذاتية ليكون السودانيون فى مواجهة المصريين ! طلب الحاكم العام من ستانلى بيكر ، أن يضع تقريرا بما انتهت إليه أعمال اللجنة من توصيات ، عرضت على الجمعية التشريعية فى ٢٣من يناير ، فأقرتها فى ٢٣ من إبريل . بعد إدخال تعديلات عليها .

تضمن دستور الحكم الذاتى مايلى :

* مجلس وزراء سودانى ، يكون مسئولا أمام البرلمان ، ويضم وزيرين جنوبيين ، ويختار البرلمان رئيس الوزراء الذى يعين الوزراء .

* يشكل البرلمان من مجلسين : مجلس النواب ، ويتكون من ٩٧ عضوا ، منهم ٢٤ يختارون بانتخابات مباشرة ، و٥٤ بانتخابات غير مباشرة ، و ٣ أعضاء من الخريجين، يختارون

بالتعيين . مجلس الشيوخ ، ويتكون من ٥٠ عضوا ، تنتخب المحليات ثلاثين منهم ، و يعين الحاكم العام العشرين الآخرين . وعضو البرلمان فى الشمال ، لايقل عمره عن ٤٠ سنة ، والجنوبى ٣٠ ، سنة والناخب لايقل عمره عن ٢١ سنة . ومن حق شيوخ القبائل الترشيح والتعيين فى البرلمان . ولايجوز انتخاب أو تعيين الموظفين فى البرلمان ، عدا الجنوبين .

* الحاكم العام ، هو السلطة الدستورية العليا . وهو مسئول عن الموظفين والشئون الخارجية ، وله حق الفيتو بالنسبة للجنوب . ومن حقه إعلان حالة الطوارئ الدستورية ، أى وقف عمل البرلمان ومجلس الوزراء !

* وأهم نقص فى المشروع ، أنه لم يحدد فترة للحكم الذاتى ، يقرر السودان بعدها مصيره . وعلى هذا يمكن أن تطول مدة الحكم الذاتى !!

أقر الحاكم المشروع ، وبعث به ـ فى صورته النهائية ـ فى ٨ من مايو ١٩٥٢ . إلى الحكومتين المصرية والبريطانية ، للموافقة عليه خلال ستة شهور ، و إلا اعتبر نافذا . امتنع نجيب الهلالى ، رئيس وزراء مصر ، عن الرد ؛ إذ إن مصر ألغت اتفاقيتى الحكم الذاتى ، وقبولها أو رفضها لدستور الحكم الذاتى ، يعنى أنها عدلت عن الإلغاء .

* * *

نص قانون الجمعية التشريعية على أن مدتها ٣ سنوات ، انتهت فى ديسمبر عام ١٩٥١ . ولكن ، كان من المستحيل حل الجمعية بعد إلغاء مصر لاتفاقيتى ١٨٩٩ ، فمدها الحاكم العام ستة شهور ، ثم أربعة شهور أخرى فى أكتوبر ١٩٥٢ ، ثم أصدر قرارا بحلها . وكان هذا أكبر خطأ ارتكبه الحاكم العام ، فلم تعد هناك هيئة تشريعية يستطيع الإنجليز الزعم بأنها تمثل السودان أو تتكلم باسمه .

كتب السير توماس كريد ، القائم بأعمال الحاكم العام للسودان خلال صيف عام ١٩٥٢ ، وقبل قيام الثورة فى مصر ، إلى صحيفة « التايمس » يقول : « نحن بالتأكيد لم نتوقع ثورة ؛ ولو كنا نعلم بأنه ستكون هناك ثورة فى مصر ، لكان من الحكمة الموافقة على قانون الحكم الذاتى فى ربيع عام ١٩٥٢ » !!

* * *

بعد خروج فاروق من مصر بأيام قليلة ـ فى أوائل أغسطس ـ قال السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون لرئيس وزراء مصر : أريد أن أبحث معك مسألة السودان . رد على ماهر ، بسرعة ، وبحزم ؛ ليس قبل شهرين على الأقل . فقد كانت هناك شئون كثيرة تشغل رأس على ماهر، أهمها مشكلاته مع ضباط الثورة !

وتعد وزارة الخارجية البريطانية فى لندن المشروعات ، أو الإغراءات ، التى ستقدمها لمصر، حتى توافق على مشروع الدستور السودانى ، وأهمها لجنة دولية من ٦ أعضاء ، نصفهم

سودانيون يعينهم الحاكم العام بعد التشاور مع لندن والقاهرة ، ومصرى وبريطانى تعينهما حكومتاهما ، والأخير من دولة محايدة . وتتولى هذه اللجنة الإشراف على الانتخابات .

ويلح السفير البريطانى على رئيس وزراء مصر ، لفتح الحوار فى موضوع السودان ، دون جدوى .

ومن ناحيته يبلغ على ماهر الوفود السودانية التى تقاطرت على القاهرة عقب الثورة رأيه فى مشروع الدستور . قال على ماهر لوفد حزب الأمة إنه سيوافق على الدستور . وقال للاتحاديين إنه سيرفضه ! ويعرف الإنجليز ذلك كله ، ويدركون أن المصريين لن يتخذوا قرارا . ويسعد الإنجليز بذلك ، لأن تأجيل القرار المصرى فى مصلحة الإنجليز ، فعندما يجىء يوم ٨ من نوفمبر، يصبح الدستور السودانى نافذا دون موافقة مصر !

* * *

وصف صلاح سالم فى مذكراته موقف مجلس الثورة من السودان ، فقال :

اجتمع مجلس الثورة بكامل هيئته ، بمبنى القيادة العامة بكوبرى القبة ، فى منتصف أغسطس ١٩٥٢ ، فى تلك الجلسة التى وكل إلىّ فيها المجلس أمر تنفيذ السياسة التى تم وضعها فى نفس الجلسة ، بعد استعراض دقيق لموقف القضية . ولم يكن أمام مصر سوى طريقين لاثالث لهما :

الطريق الأول : أن تستمر فى السياسة السلبية الماضية ، وتعارض مشروع الدستور الذى يوشك الحاكم العام أن يطبقه ، والذى يمكّن السودان من حكم ذاتى ، وبعد شهور قلائل من تطبيقه يمكّنه من إعلان استقلال زائف . وكان علينا أن نقبل هذه النتيجة إذا اتخذنا أسلوب التلويح بالوثائق ، والحجج التاريخية ، والأسانيد القانونية ، فى المحافل الدولية التى جربناها فلم نجد آذانا صاغية من أحد . وكانت حكومة الوفد قد يئست من بلوغ أى هدف فى المفاوضات ، فلوحت على لسان وزير خارجيتها الدكتور محمد صلاح الدين بفكرة الاستفتاء .

أما الطريق الثانى والأخير ، فكان ينحصر فى تركيز كل الجهود لتعديل مشروع الدستور ، ليعطى أكبر قسط من السلطات للشعب السودانى وحكومته ، بدلا من الحاكم العام ومعاونيه، والإصرار على خروج الإنجليز من السودان فى أقرب فرصة ممكنة ، ليقرر شعب السودان بعد ذلك مصيره بمحض اختياره بعد زوال كل أثر للإنجليز ؛ إذ كان من المضحك أن نطالب الإنجليز بأن يعترفوا لنا بشكل العلاقة بيننا وبين السودان ، دون الرجوع للسودان نفسه . فإن قرر السودان ، بعد خروجهم ، اتحادا مع مصر ، فأهلا به ومرحبا ، وإن قرر استقلالا ، فإننا نكون قد كسبنا سودانا مستقلا استقلالا كاملا حقيقيا ، بدلا من سودان مستقل يتحكم فيه الإنجليز ويحتلونه . بهذا الأسلوب نكون قد قلبنا خطط بريطانيا التى

نفذتها ودبرتها ، طوال خمسين عاما ، لتركز أقدامها فى جنوب الوادى ، متظاهرة أمام العالم بحمايته من أمة شمال الوادى المستعمرة .

لم يتردد مجلس قيادة الثورة لحظة واحدة فى قبول الطريق الثانى ، فقضية إخراج المحتل من السودان ، دون أن نتوسل إليه ، قضية يشرفنا أن نتبناها ، وأن ندافع عنها ، ونكافح فى سبيل إنجاحها ، يعضدنا فيها شعب السودان ، على بكرة أبيه ، وتقف معنا فى المعركة الشعوب الحرة فى العالم كله .

وحدد مجلس قيادة الثورة الغرض ، الذى وكّل إلىّ أمر العمل على الوصول إليه ، بما يلى بالحرف الواحد :

أولا : الاعتراف بحق السودان فى تقرير مصيره ، ووقف سياسة استجداء بريطانيا فى أمور علاقتنا بالسودان . هذا الأمر لاتملك بريطانيا قانونا وشرعا غير البت فيه .

ثانيا : زوال الحكم الإنجليزى المدنى والعسكرى من السودان ، شرط أساسى لممارسة السودانيين لحق تقرير مصيرهم .

ثالثا : العمل على تعديل مشروع الدستور المقدم من الحاكم العام ، ليضمن أكبر قدر ممكن من السلطات للسودانيين ، خلال فترة الانتقال التى تمهد لتقرير المصير .

* * *

فى رأى أنتونى ناتنج ، وزير الدولية البريطانى ، أن عبد الناصر هو المسئول فعلا عن سياسة مجلس الثورة الجديدة فى السودان . قال فى كتابه «ناصر» : « أخبر عبد الناصر رفاقه فى مجلس قيادة الثورة ، أنه يجب التخلى عن المطالبة بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . فبصرف النظر عن حقيقة أن التاج المصرى ، كان سيختفى من مصر بعد فترة وجيزة ، فإن توقع موافقة بريطانيا على تسليم السودان لمصر لم يكن سياسة عملية . ومن ثم اقترح عبدالناصر أنه بدلا من أن يبدو المصريون أكثر استعمارية من البريطانيين فى التمسك بمطالب، عفا عليها الزمن تتعلق بالسيادة ، يتعين عليهم الاعتراف بحق السودانيين فى الحكم الذاتى وفى تقرير المصير » .

وفى كتاب محمد نجيب « كلمتى للتاريخ » : « كان موضوع تقرير المصير بالنسبة لى أمرا لايزعجنى ولايثير القلق فى نفسى ، فقد كنت أدرى الناس بالعلاقة الخالدة بين شعبى وادى النيل ، كما أننى كنت أحترم إرادة شعب مصر . وبدأت التحرك من أجل تحقيق هذه الخطوة ، التى كانت جميع الأحزاب المصرية تعارضها فى الماضى ، لعدم ثقتها فى قدرتها على مواجهة مؤامرات وضغوط الاستعمار البريطانى ، وممثله الحاكم العام هناك » .

علق السفير البريطانى ، السير رالف ستيفنسون ، على موقف الثورة من السودان فقال :
«كان ضباط مجلس الثورة يعلمون القليل جدا عن السودان ، الأمر الذى دفعهم إلى الا عتقاد

بأنه ـ فى أسوأ الظروف ـ فإن السودانيين سيلقون بأنفسهم فى أحضان مصر » !!

* * *

استقال على ماهر ، لخلافاته مع ضباط الجيش ، وتولى محمد نجيب رئاسة الوزارة فى يوم ٧ من سبتمبر .

* * *

تناول قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى ، رئيس أركان حرب القوات المصرية فى السودان ، الغداء مع اثنين من كبار الدبلوماسيين العاملين فى السفارة الأمريكية بالقاهرة يوم ١٨ من سبتمبر ، وتحدث معهما بشأن السودان . قال حين ذو الفقار صبرى لستيبلار وسباركى وهم يتناولون طعام الغذاء : هناك أربعة بدائل أمام مصر فيما يختص بالسودان :

١ ـ التمسك بمشروع الدستور « المضحك » الخاص بالسودان ، والذى طرحه حزب الوفد .

٢ ـ السعى لتأجيل انتخابات نوفمبر لفترة من الوقت ، لإعادة بحث الأمور من جديد ، أى تأخير من أجل التأخير .

٣ ـ اعتبار مشروع الدستور الذى وضعه البريطانيون أساسا للمناقشة واقتراح تعديلات .

٤ ـ لاشىء . واعتبار أن كل ما حدث « غير شرعى » .

وأضاف : لم يتخذ قرار بعد ، ولكننى أعتقد أن البديل رقم (١) ورقم (٤) ليسا موضع بحث ، وأن القرار يمكن أن يكون على أساس رقم (٣) ، برغم أن تأجيل الانتخابات قد يكون ضروريا .

وقال : مصر تعارض المشروع البريطانى للدستور ، فهو يعطى حكومة السودان سلطة أكثر مما يجب من خلال :

(أ) سلطات مبالغ فيها ، تشمل اتخاذ قرار بشأن مستقبل وضع السودان .

(ب) السيطرة على الإدارة الحكومية ، مما يعنى حماية الضباط البريطانيين ، وإبطاء عملية السودنة .

(جـ) ممارسة مندوب الحكومة فى الإقليم والحكوة الإقليمية (وخاصة فى الجنوب حيث تجرى انتخابات غير مباشرة) لسلطات قضائية تشريعية .

ويميل نظام الحكم الجديد فى مصر إلى أن يكون أكثر « معقولية » من الحكومات السابقة فيما يتعلق بالسودان .

وقال : مصر ليست خائفة من استقلال السودان ، لأنها واثقة من أن السودان سوف ينجذب طبيعيا » نحو مصر تحت ظروف كهذه .

وبدا حسين صبرى مهتما ، بوجه خاص ، بأن يعرف ما إذا كان البريطانيون سيكونون راغبين فى مناقشة إدخال تعديلات على الدستور . فقال الدبلوماسيان الأمريكيان : «نعتقد أن المملكة المتحدة مستعدة لمناقشة الأمور بصراحة مع الحكومة المصرية » .

بعث السفير الأمريكى إلى واشنطن ، يقول : «إن حسين صبرى هو أول مصرى نسمعه يقول إنه يحق للسودانيين الحصول على نسبة أكبر من مياه النيل » .

وكان واضحا أن حسين ذو الفقار صبرى يجس نبض الإنجليز عن طريق السفارة الأمريكية !

* * *

عرف السفير البريطانى ، من حديث حسين ذو الفقار صبرى الذى نقل إليه ، ومن مصادر متعددة ، أن مصر لديها أفكار جديدة عن السودان ، وأنها هجرت شعار وحدة وادى النيل ، وأنها تفكر بجدية فى أن يقرر السودان مصيره !

ويلتقى السير رالف ستيفنسون بمحمد نجيب يوم ٢٤ من سبتمبر ، والسفير مطمئن غاية الاطمئنان إلى أن مصر تتجاوب أخيرا مع بريطانيا فى مسألة السودان ، وأن الضباط يريدون حكم مصر وحدها ! قال محمد نجيب للسفير : سأتشاور مع حكومتى ، وسأبلغكم ردى فى أول أكتوبر على أكثر تقدير .

ويجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى اليوم التالى ـ ٢٥ من سبتمبر ـ وأمامه مذكرة من سلوين لويد وزير الدولة للشئون الخارجية . قال الوزير :

« إن خروج الدستور السودانى إلى حيز الوجود وبه عيوب ، سيفتح الطريق أمام القول بأن الحكومة البريطانية لم تكن مهتمة اهتماما إيجابيا بالموافقة على البرنامج دون مناقشة المصريين ؛ وسيعرضنا للاتهامات ، فى مصر وفى غيرها ، بالتعجيل بالدستور دون مراعاة لمصالح مصر فى السودان ، أو لاحتياجات السعى لاتفاق مع مصر .

وسيكون أفضل كثيرا لعلاقاتنا العامة مع مصر ولمستقبل السودان ، لو أمكن التوصل إلى اتفاق مع مصر حول الدستور . ومنذ قطع المحادثات مع حكومة الهلالى فى مايو الماضى ، يجرى البحث عن صيغة تصلح أساسا لمحادثات حول السودان ، ولم تكن هناك أية اتصالات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية حول هذا الموضوع . وعلى أى حال ، أجرت الحكومات المصرية المختلفة محادثات مبتسرة مع ممثلى السيد عبد الرحمن المهدى ، المدعم الأول لحزب الأمة فى السودان ، فى محاولة للتوصل إلى اتفاق .

وتنتهى فترة الأشهر الستة فى ٨ من نوفمبر القادم ، وعلى ذلك ، تحدث السفير البريطانى ، بناء على التعليمات ، إلى اللواء محمد نجيب رئيس وزراء مصر بشأن السودان . وقد أبلغه بأن حكومة صاحبة الجلالة تنوى أن ترسل رسالة إلى الحاكم العام فى أوائل أكتوبر ، تعلن فيها موافقتها على مشروع الدستور . فى نفس الوقت ، أبلغه أن بعض التعديلات ، التى وضعت تلبية للاعتراضات المصرية ، قد أدخلت على نص الدستور ، وأن رسالة الحكومة البريطانية إلى الحاكم العام تتضمن بعض الشروط المرتبطة بموافقة الحكومة البريطانية . وقد وضعت أيضا لتلبية الاعتراضات المصرية . واقترح ضرورة أن تشترك الحكومة المصرية فى لجنة دولية ، تتكون من ممثلين مصريين وبريطانيين وسودانيين ، ويكون رئيسها من دولة ليس لها

مصالح مباشرة فى السودان ، للإشراف على الانتخابات التى ستلى إصدار الدستور .

رد اللواء محمد نجيب على اقتراح السفير ، بأنه لابد أن يتشاور مع حكومته وأنه سيبلغنا ردها فى أول أكتوبر على أكثر تقدير .

وإذا أظهرت الحكومة المصرية استعدادها للتعاون ، وعبرت عن تخوفها من الالتزام دون أى اتفاق حول حماية المصالح المصرية بعد إصدار الدستور ، فالسفير البريطانى مخول بأن يقول إن الحكومة البريطانية تأمل الاتفاق على ترتيب ما ، لإشراك مصر معها فى تنظيم شئون السودان فى الفترة بين سريان الدستور وممارسة السودانيين لتقرير المصير ، وأن يلمح إلى أن اللجنة الدولية ـ مثلا ـ قد تستمر فى الوجود بعد الانتخابات كهيئة استشارية بشأن التطور الدستورى .

وإذا قبلت الحكومة المصرية المقترحات ، فربما تقول إنه ليس هناك وقت كاف من الآن حتى نوفمبر لتعيين اللجنة المقترحة وتشغيلها . وفى هذه الحالة سيقول السفير إن من الممكن اقتراح تأجيل الانتخابات لعدة أسابيع لإتاحة مزيد من الوقت . غير أن هذا التأجيل لن يكون ممكنا إلا إذا وافقت الحكومة المصرية على التعاون مع اللجنة ، وعلى استعداد لإعلان موافقتها على الملأ .

وإذا لم تستهو هذه المقترحات الحكومة المصرية ، وهو الأرجح ، وطلبت تأجيل إعلان الدستور حتى يتم التوصل إلى اتفاق حول موضوع مستقبل السودان برمته ، فسيتم إبلاغها بأن حكومة السودان ستمضى فى طريقها ، بمباركة من الحكومة البريطانية ، دون تعاون الحكومة المصرية .

وبعد انتهاء الجدل حول إصدار الدستور وإجراء الانتخابات ، سيكون من الممكن إدخال الحكومة السودانية ـ التى ستكون قد تشكلت أنذاك ـ فى محادثات مع الحكومة البريطانية والحكومة المصرية حول السودان . وستكون الحكومة السودانية أيضا قادرة على التعبير عن وجهة النظر السودانية ، بشأن سرعة وشكل الخطوة القادمة فى التطور الدستورى نحو تقرير المصير » .

ومعنى هذا كله أن بريطانيا تفضل موافقة مصر على الدستور السودانى بتعديلات «تافهة»، وليس لدى لندن مانع من تأجيل الانتخابات بعض الوقت ! !

ويجتمع السفير البريطانى مرة أخرى بمحمد نجيب يوم ٩ من أكتوبر . قال محمد نجيب : لست مستعدا لإعطائك ردا نهائيا على مقترحاتكم ، ولكنى متفائل بشأن الوصول إلى حل عملى . أشار السفير إلى مسألة إلغاء مصر لاتفاقيتى الحكم الثنائى عام ١٨٩٩ . قال محمد نجيب : فى رأيى أنه أمر مضحك أن ندع مشكلة قانونية تؤدى إلى منع الاتصالات بيننا وبينكم . قال السفير : لن نستطيع تأخير إبلاغ الحاكم العام موافقتنا على الدستور . قال محمد نجيب ببساطة : ليس لدينا مانع من قيامكم بذلك ، إذا وجدتموه ضروريا . وردنا سيصلكم بعد ذلك .

فاجأ محمد نجيب السفير مرة أخرى : لا أرغب فى تأجيل المفاوضات ، ولا أميل لفكرة اللجنة الدولية . قال السفير : ونحن أيضا لانميل إليها .

ويخرج السفير من الاجتماع سعيدا ، فقد ظن أن موافقة مصر على مشروع الدستور ستصله قريبا ، مادامت مصر تؤيد بريطانيا فى ضرورة إجراء انتخابات لاتشرف عليها لجنة دولية أو لجنة ثلاثية !!

ولكن حسين ذو الفقار صبرى ، يتصل بماكلينتوك ، من السفارة الأمريكية ، يطلب منه دعوة مستشار السفارة البريطانية للاجتماع به يوم ١٢ أكتوبر . وهناك يجد المستشار البريطانى ديوك والمستشار الأمريكى ماكلينتوك صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى . قال الضابطان المصريان : لدينا تعديلات هامة ، على القانون الأساسى للحكم الذاتى وتقرير المصير ، سنقترحها بعد انتهاء مشاوراتنا مع ممثلى الأحزاب السودانية ، كما ننتظر حضور السيد عبد الرحمن المهدى إلى القاهرة يوم ٢٠ أكتوبر ، ولذلك نطلب ألا ترسل الحكومة البريطانية إلى الخرطوم موافقتها على المشروع الحالى قبل بحث وجهة النظر المصرية .

وكان واضحا من ذلك أن مصر تخشى أن يصدر حاكم السودان القانون ، بعد وصول الموافقة البريطانية وحدها ، إذا جاء ٨ من نوفمبر . قال ديوك : لقد أبلغنا اللواء محمد نجيب عزم وزير الخارجية البريطانى إرسال موافقته إلى حكومة السودان فى المستقبل القريب جدا ، ولم نر أى اعتراض من جانبه . ونحن مستعدون لإرسال وجهة نظر الحكومة البريطانية فيما بعد. وأضاف : إن موافقة الحكومة البريطانية لاتمنع الحاكم العام من إحداث تغييرات ، للالتقاء بوجهة نظر المصريين .

قال الضابطان : نأمل موافقة الحكومة البريطانية على مقترحاتنا ، مادام زعماء الأحزاب السودانية سيوافقون عليها . ولكن سيكون من الصعب على الحكومة البريطانية أن تقبل أى تغيير فى مشروع القانون الأساسى بعد أن تذيع علنا موافقتها عليه . وليس من المتوقع أن يفعل الحاكم العام ذلك مالم تصر لندن !!

تساءل ديوك عن السبب فى أن محمد نجيب لم يبلغ السفير البريطانى رغبته فى تأجيل الانتخابات ، لكن لم يقدم له الضابطان جوابا شافيا مقنعا . وكان واضحا أن خطة محمد نجيب أن يكسب وقتا مع الإنجليز ، وأن يبين لهم أن الموقف المصرى سيعرف خلال أيام قليلة ، حتى يتشاور مع أحزاب السودان .

قال الضابطان : ليس خطؤنا أن أضاعت الحكومات المصرية السابقة أشهرا من قبل . والنظام الجديد كان عليه أن يتعامل مع مشكلات مصر الملحة . وفضلا عن ذلك ، فإن النظام الجديد يقدم فكرة جديدة تماما عن السودان . وقد تخلى عن شعار وحدة وادى النيل ، ويعمل على استقلال السودان استقلالا حقيقيا . وهو تغيير كبير . واللواء محمد نجيب والحكومة يقومان بجهد حقيقى مخلص للتوصل إلى حل عملى لمشكلة السودان ، ولكنهما يخشيان إعطاء مناوئيهما السياسيين الكثيرين فرصة مواتية .

نقل ديوك هذا الحديث للسفير البريطانى ، فكتب إلى لندن يطلب تأجيل إعلان موافقتها على مشروع القانون الأساسى عشرة أيام أخرى ، لإتاحة الفرصة لتضع مصر صيغة تكون أقرب لوجهة نظر بريطانيا . وقال السير رالف ستيفنسون : « إن ذلك قد يسبب تعقيدات فى السودان ، ولكن الحكومة البريطانية لن تضطر إلا إلى إضافة سطور فى رسالتها إلى الحاكم العام ، تعبر عن أملها فى أن تصل وجهة نظر مصر فى الوقت المناسب لبحثها ، قبل إصدار القانون الأساسى » .

قبل روجر إلين مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية وجهة نظر السفير البريطانى ، واقترح أن تضاف إلى موافقة بريطانيا التى ستبعث بها إلى الحاكم العام فقرة تقول : « ترغب الحكومة البريطانية من جانبها فى أن تولى وجهات نظر الحكومةالمصرية كل الاهتمام والبحث» . وفى الوقت ذاته ، بعث الحاكم العام بالنيابة فى السودان ، ينصح لندن بعدم إعلان موافقتها بسرعة ، بعد اجتماع إيدن بالمهدى ـ الذى تم فى لندن ـ حتى لاترتبط الأحزاب المعادية لحزب الأمة بين هذا الاجتماع والموافقة البريطانية ، وتستخدم ذلك كعذر لمقاطعة الانتخابات . وينصح الحاكم العام بعدم التأجيل إلى مابعد ٢٣ من أكتوبر ، وهو آخر يوم فى حياة الجمعية التشريعية للسودان .

* * *

أعلن السفير البريطانى لمحمد نجيب ، يوم ١٩ من أكتوبر ، أن الحكومة البريطانية قررت الموافقة على مشروع الدستور . رد محمد نجيب : أؤكد لك أن هدفى حل عملى يحقق مطالب السودانيين . ويزداد السفير اطمئنانا .

ويعلن أنتونى إيدن فى مجلس العموم ، يوم ٢٢ من أكتوبر ، أن بريطانيا أبلغت الحاكم العام موافقتها على مشروع الدستور ، وأن الحكومة البريطانية والحاكم العام يرغبان فى بحث وجهات نظر الحكومة المصرية بشأن مشروع القانون الأساسى . وتبقى لندن فى انتظار الأنباء المشجعة من محمد نجيب ،وقرار مصر الذى يجب أن يبلغ إلى حكومة السودان فى موعد أقصاه ٨ من نوفمبر .

وكان أمام الضباط استقرار حكمهم فى القاهرة ولايعرفون متى ، أو كيف ، يمنعون استقرار الإنجليز فى الخرطوم .

وكان قرار مجلس الثورة يعنى فى حقيقته ، كما قال أنتونى ناتنج ، أن يتخلى جمال عبدالناصر عن الوحدة مع السودان مقابل الجلاء عن مصر !

ولكن صلاح سالم ، الذى بدأ يرتبط بالسودان ، كان يعتقد أن عبد الناصر سيحقق الجلاء ، وأن صلاح سالم سيحقق وحدة مصر والسودان !

مصـر تراهـن على حـزب

استقبل إيدن السيد عبد الرحمن المهدى ، ومعه ابنه صديق ، وعبد الرحمن على طه ، مرتين : الأولى فى ٣٠ سبتمبر ، والثانية فى ١١ من أكتوبر . جرى بين الرجلين حديث طويل ، تناول دستور الحكم الذاتى والتعديلات التى يجب إدخالها عليه وعلى قانون الانتخابات . وهذا أهم ماجاء فى اللقاء الثانى ، وهو الأهم ، وذلك طبقا للمحضر المحفوظ فى دار الوثائق البريطانية فى ضاحية كيو ، قرب لندن :

السيد عبد الرحمن : جئت بصفتى الشخصية ، لابصفتى رئيسا لحزب سياسى . لقد رعيت حركة استقلال السودان منذ بدايتها ، وضحيت فى سبيل ذك بصحتى ونفوذى . زرت مستر إتلى رئيس الوزراء البريطانى عام ١٩٤٦ ، وتعاونت مع حكومة السودان فى مشروعات الحكم الذاتى . والحكم الثنائى نظام شاذ ، وأمكن تجنب المتاعب بسبب حكمة الموظفين البريطانيين الذين قادوا الشعب السودانى حتى الآن .

إيدن : الحكومة السودانية القادمة مسألة يقررها الشعب السودانى نفسه .

المهدى : جرت فى السودان محاولات لتوجيه الرأى العام السودانى إلى قنوات سياسية معينة .

وكان واضحا أن السيد عبد الرحمن يقصد الحزب الجمهورى الاشتراكى . نفى إيدن ذلك .

المهدى : آمل اشتراك كل السودانيين فى الانتخابات القادمة ، فهذه هى الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ بعلاقات طيبة فى المستقبل بين السودان وبريطانيا .

إيدن : الدستور الجديد أعده السودانيون ، وهى بداية رائعة . و آمل بعد تقرير المصير ، أن تقوم علاقات وثيقة ، سعيدة ، بين بريطانيا والسودان ، ويمكن تحقيق ذلك بواسطة معاهدة ، أو أية روابط أخرى .

المهدى : يجب أن تبدأ الانتخابات النيابية فى نوفمبر . وحتى يمثل البرلمان الشعب السودانى ، فلابد أن تجرى انتخابات مباشرة فى شمال السودان كله .

إيدن ؛ زيدت الدوائر المباشرة من ٢٤ إلى ٣٥ . وأبلغنى الحاكم العام أن زيادة أخرى فى عدد الدوائر التى تجرى فيها انتخابات مباشرة ، ستؤدى إلى تأخير موعد الانتخابات ، وهو مانحرص على تجنبه .

المهدى : لايهمنى إذا استمرت الانتخابات شهرين أو ثلاثة ، بشرط أن تجرى فى الشهر القادم ، نوفمبر .

إيدن : لا أنصح بأن تستمر العملية الانتخابية فترة طويلة .

المهدى : الحزب الجمهورى الاشتراكى يفيد من الانتخابات غير المباشرة ، لأن بعض الموظفين البريطانيين يشجعون السودانيين على تأييد هذا الحزب .

إيدن : الحكومة البريطانية تريد أن ينتخب السودانيون بحرية من يريدونه .

المهدى : ربما يعرض المصريون انتخابات مباشرة فى شمال السودان كله . وهذا العرض سيكون مغريا ، وسيؤدى إلى متاعب فى السودان . وسأضطر فى هذه الحالة إلى اعتزال الحياة السياسية كلها ، ورغم ذلك سأظل دائما صديقا مخلصا للإنجليز !

إيدن : أعد بطرح فكرة الانتخابات المباشرة على الحاكم العام . ولكنى لا أعد بشىء .

وانتقل الوزير إلى الحديث عن مصر.

إيدن : الحكومة المصرية لم ترسل بعد ردها الرسمى فى التعاون بيننا . وربما ينتظرون لتشاور معك .

المهدى : لهذا السبب جئت أسمع آراءك قبل زيارة مصر .

إيدن : آمل أن تنمى علاقات طيبة مع اللواء محمد نجيب وحكومته ، بالنسبة لمياه النيل . وسيقترح المصريون ، من غير شك ، تعديلات على مشروع الدستور بعد مناقشتها معك .

المهدى : إذا اقترح المصريون تعديلات يقبلها السودانيون ، فلابد أن تقترحها أيضا الحكومة البريطانية .

إيدن : نحن نزمع الموافقة على قانون الحكم الذاتى فى المستقبل القريب . وهذا يساعدك عندما تصل إلى القاهرة ، حتى لاتكون عرضة للسقوط تحت الضغوط المصرية بالنسبة لأية تعديلات يريدونها . وقد اقترحت تعديلا للحكم الذاتى ؛ بأن أى نص فيه يجب ألا يتعارض مع المسئولية القانونية للحاكم العام أمام الحكومتين المصرية والبريطانية .

عبد الرحمن على طه . سيفسر ذلك فى السودان على أنه إعادة للحكم الثنائى . وقد قدم المصريون فى القاهرة عروضا سخية لوفد السيد عبد الرحمن المهدى فى أوائل هذا العام ، بشرط قبول السودانيين للتاج المشترك .

إيدن : ما اقترحناه هو وسيلة لإنقاذ ماء وجه المصريين ، ولن يضيف التعديل شيئا لسلطات الحاكم العام . ونحن نريد ملء الفراغ ، بأن يكون الحاكم العام مسئولا أمام أحد . الهدف من التعديل منح المصريين مالا يكلفنا شيئا!

المهدى : نريد تحديد زمن ، لتحقيق الحكم الذاتى ، بحيث لايتعدى أواخر عام ١٩٥٣ .

إيدن : هذه مسألة يقررها البرلمان السودانى .

المهدى : السبب فى اقتراحى أن تستقر العلاقات فى المستقبل بين بريطانيا والسودان .

إيدن : لا أرى مصاعب فى المستقبل بين البلدين .

المهدى : هناك مطالب فى السودان بإجراء استفتاء يقرر مستقبل البلاد ، ولكن انسحاب القوات البريطانية كشرط لإجراء الاستفتاء ربما يؤدى إلى اضطراب الأمن .

إيدن : أوافق . كما أن الاختلافات الواسعة فى مستوى التعليم فى السودان ، يجعل الاستفتاء اقتراحا غير عملى .

المهدى : مارأيك فى الاقتراح الذى أثير بشأن تولى لجنة دولية السيادة فى السودان ، فى مرحلة الانتقال قبل تقرير المصير ؟

إيدن : لا أؤيد ذلك ، بل فكرت فى لجنة صغيرة تراقب عملية الانتخابات من ٣ سودانيين ، وبريطانى ، ومصرى ، وشخص محايد ربما يكون أوروبيا أو باكستانيا .

المهدى : أوافق بصفة عامة على هذا الترتيب ، ولكنى أخشى أن اتفاقا مع مصر تعوقه الرشا المصرية للأحزاب السياسية السودانية ، والضغوط الأمريكية .

إيدن : الأمريكيون فى بعض الأوقات لم يفهموا رفض السودانيين قبولا رمزيا للتاج المصرى . وقد تكلمت معهم ، وهم يفهمون الموقف الآن بطريقة أفضل .

المهدى : إذا قبلنا تاجا رمزيا مؤقتا لمصر ، فسيدعى المصريون أنه تاج دائم .

إيدن : كان ذلك يعطيهم ميزة غير عادلة وغير متكافئة فى السودان ، لهذا رفضت الموافقة عليه !

* * *

فى مذكراته ، وصف إيدن اجتماعه بالمهدى فقال :

« جاء لزيارتى فى لندن ، السير السيد عبد الرحمن المهدى ، وجرى لى حديث لاينسى ، مع هذا الرجل البارز ، الذى قاد والده حركة دينية اكتسحت السودان بأسره ، وطردت المصريين والبريطانيين على حد السواء ، وقد عدنا إلى السودان بالقوة . لم أدهش إذ سمعت من السيد انتقادا للحكم الثنائى ، واصفا إياه بالشذوذ والغرابة ، ومضيفا أن الفضل فى تجنب المتاعب ، يعود فقط إلى حكمة الموظفين البريطانيين فى السودان . وتحدثنا عن المصاعب التى لا يمكن تجنبها ، والتى ستحيط بالخطوات الأولى للحكم الديموقراطى فى السودان ، عندما تجرى الانتخابات ، وعن الأمد الذى قد تستغرقه . وكان مايعنى به السيد كل العناية ، أن بلاده منذ البداية ، يجب أن يوجهها برلمان مسئول ، تختار منه الوزارة السودانية . وأراد أن تكون الانتخابات أكثر مباشرة ، كما أراد حدا زمنيا لتقرير المصير ، لايتعدى نهاية عام ١٩٥٣ . وقد أجبت بأن التاريخ مسألة تعود إلى البرلمان السودانى الجديد ، فإذا قرر البرلمان التاريخ الذى يقترحه ، فلن أعارض فى ذلك ، شريطة أن يكون السودانيون مستعدين لتقرير المصير . وقد تمتعت بزيارته ، واحترمت شخصيته ، واستقامة تناوله للموضوعات . » !!

وصل المهدى إلى القاهرة يوم ٢٠ من أكتوبر ، وفى نفسه من الإنجليز شكوك كثيرة . لقد

أنشئوا الحزب الجمهورى الاشتراكى ليأخذ من حزب الأمة بعض أنصاره . ورفضوا إعلان استقلال السودان ، عقب إلغاء مصر لاتفاقيتى ١٨٩٩ . ولم يطمئن المهدى إلى حديث إيدن . وكان يخشى أن « يبيع» الإنجليز السودان لمصر ، مقابل اتفاقية الدفاع أو استجابة لضغوط الولايات المتحدة التى لاتعرف شيئا عن السودان ، كما قالت ، ولايعنيها فى المقام الأول سوى الدفاع عن الشرق الأوسط ضد خطر الشيوعية القادم من موسكو، ولايمكن مقاومته إلا بقاعدة عسكرية فى مصر . وما دام الإنجليز قد طلبوا إليه الذهاب إلى مصر ، فليتجه إليها ، لتكون قطيعة أبدية معها ، أو ربما تكون الظروف قد تغيرت تماما برحيل فاروق.

وكان المهدى يتساءل : الثورة أعلنت أن الملك الرضيع أحمد فؤاد الثانى ملك لمصر والسودان . وقد قبلت به الثورة ملكا على مصر . فهل تتمسك به ملكا فى الخرطوم ؟!!

* * *

انضم إلى المهدى فى القاهرة وفد مؤلف من ٧٠ من زعماء حزب الأمة وزعماء القبائل وحاشيته ، فاستضافتهم مصر فى قصر « آل لطف الله » بالزمالك ، « فندق ماريوت » الآن .

عندما زار المهدى القاهرة عام ١٩٣٧ ، وجه إليه محمد نجيب الدعوة لتناول الشاى فى منزله بشارع قصر العينى . وكانت هذه هى الزيارة الخاصة الوحيدة التى قام بها فى مصر ، لأن المصريين اعتبروا المهدى رجل الإنجليز فى السودان . أما فى أكتوبر ١٩٥٢ ، فإن المهدى استقبل أروع استقبال فى القاهرة ، ورحبت به الصحافة المصرية كما لم ترحب بأى زعيم سودانى فى يوم من الأيام . قالوا إنه الزائر العظيم ، وإنه حديث مصر كلها . ووصفوا حياته فى السودان بأنه يعيش عيشة بسيطة فى قصره الأنيق فى السودان . وقالوا إنه كان يقول دائما : فاروق هو العقبة الوحيدة فى سبيل التفاهم بين مصر وبينى . وقالوا إن فاروقا صدق أن المهدى يريد حقا أن يضع تاج السودان على رأسه ، فقرر المهدى ألا يكون هناك حديث بينه وبين مصر حول مستقبل السودان . وقالوا إن المهدى كان يعاير المصريين بالفساد الذى استشرى بينهم ، وإنه لايمكن أن يكون هناك خلاف بين مصر والسودان بعد أن رحل فاروق وذهب الفساد!

* * *

أعلن محمد نجيب يوم ٨ من أكتوبر ، قبل وصول المهدى :

« إذا كانت لمصر فى العهد الماضى « مطامع » فى السودان . . فقد ذهب هذا العهد ، وذهبت معه مطامعه . إن مصر الحديثة لن تفكر فى يوم من الأيام أن تكون لها « مطامع » فى السودان . . ولكنها تؤمن بأن لها فى الجنوب « مصالح » . وثمة فارق كبير ضخم بين «المصالح » و «المطامع » . وبقدر ماتؤمن مصر بأن لها « مصالح » فى الجنوب ، تؤمن بأن للجنوب « مصالح» فى مصر . . ومن هنا يجب أن يبدأ الحديث بين السودانيين والمصريين .

هذه هى المصالح المشتركة . ويجب أن يكون مفهوما أن مصر التى قامت بالانقلاب التاريخى من أجل الحرية والرخاء ، مصر هذه لايمكن أن تفكر فى أن تعبث بحرية أحد ، وتستعبده ، أو تستنزفه من أجل مصلحتها . . وإذن . . فمصر ـ وهذا ما يجب أن يدخل فى كل رأس ـ لاتطمع على الإطلاق فى أن تكون حاكمة ، وأن يكون السودان محكوما . . و إنها تريد أن يكون وادى النيل كله قوة واحدة ويدا واحدة ، فى إطار من المصلحة المشتركة بين الطرفين . ومصر تعلم أن للسودان مصالح كثيرة فى مصر . . مصالح ثقافية ، سواء عن طريق تعليم السودانيين فى مصر ، أو إرسال الأساتذة والمدرسين إلى السودان . وللسودان فى مصر مصالح تجارية ، فإنها أقرب الأسواق إليها . . ومصالح اجتماعية ، فإن فى مصر ٣٠٠ قبيلة تقريبا متفرعة من قبائل فى السودان ، وفيها عدد ضخم من الأسر التى تمت بصلات المصاهرة لعدد من الأسر السودانية . ومن أجل هذه المصالح المشتركة ، ترى مصر أن تكون هى والسودان قوة واحدة تستطيع أن تكون لنفسها كلمة مسموعة فى العالم الواسع » .

وقال صلاح سالم للمهدى : لقد اجتمعنا نحن ضباط القيادة ، من الثامنة صباحا حتى منتصف الليل . . وجلسنا طوال هذه الساعات نبحث مشكلة السودان ، ونقلب وجوه الرأى ، حتى استقر رأينا على السياسة التى يجب أن نتخذها نحو السودان . . وقبل أن نغادر الاجتماع ، كتبنا النقط التى استقر عليها رأينا فى هذه الورقة ، ووقعنا عليها جميعا .

وبدأ السيد المهدى يقرأ المكتوب فى الورقة الصغير . .

١ ـ مصر لاتبغى أى نوع من السيادة على السودان .

٢ ـ مصر تعتبر جميع السودانيين من زعماء دينيين ، وزعماء سياسيين ، ومواطنين ، أمامها سواء .

٣ ـ السودانيون وحدهم لهم حق تقرير مصيرهم فى جو من الحرية .

رد المهدى قائلا : الحمد لله . . الآن صدق ما اعتقدته فيكم . . وهذه يدى أضعها فى يدكم .

* * *

بدأت المفاوضات مع المهدى يوم ٢٢ أكتوبر ، واستمرت أسبوعا كاملا ، وانتهت يوم ٢٩ أكتوبر باتفاق فى مقر مجلس الوزراء المصرى ، وقعه عن مصر الرئيس محمد نجيب ، وعلى ماهر ، وصلاح سالم ، وحسين ذو الفقار صبرى . وعن حزب الأمة عبد الله الفاضل المهدى ، وداود الخليفة عبد الله ، وعابد الرحمن عابدون ، ومحمد صالح الشنقيطى ، وبابو نمر ، وميرغنى حسين زاكى الدين ، وعبد الرحمن على طه ، ومحمد أحمد محجوب ، وأحمد يوسف هاشم وعبد السلام الخليفة عبد الله ، وأيوب عبد الماجد ، وزيادة أرباب ، و يعقوب عثمان .

قالت مصر فى هذا الاتفاق : « إنها ترحب بممارسة أهالى السودان الحكم الذاتى التام ،

وتصرح بأنها تحتفظ للسودانيين بالسيادة على بلادهم إلى يوم تقرير مصيرهم بأنفسهم ، وإذا قرروا مصرهم فى حرية تامة ، تحترم قرارهم ، فى كل صورة يختارونها عند تقرير المصير » .

واتفقت مصر وحزب الأمة على تعديل الدستور المقترح للحكم الذاتى فى السودان ، طوال فترة الانتقال ؛ وتعديل قانون الانتخابات ، بحيث تكون مباشرة فى كل السودان ، عدا بعض المناطق فى الجنوب ؛ وإنشاء لجنة لمراقبة الانتخابات ، وأخرى للسودنة ، وثالثة للخدمة العامة .

وأصر حزب الأمة على أن يستكمل الاتفاق الأول باتفاق ثان ، أطلق عليه اتفاق «الجنتلمان» ، لمنع تعكير الجو مرة أخرى بين مصر والحزب . وقعه عن مصر صلاح سالم ، وحسين ذو الفقار صبرى ، وعن حزب الأمة وزير المعارف عبد الرحمن على طه . ونص فيه ألا تصرف مصر مالا فى السودان إلا للنواحى الثقافية والصحية ، وأن يكون الصرف عن طريق الحكومة السودانية ، وأن تتعهد مصر بألا تسمح بإنفاق أى أموال لمعاونة هيئات سياسية فى السودان ، وذلك للإبقاء على وحدة السودانيين . . أى لاتعطى مصر الأحزاب الاتحادية أية معونة مالية ليصرفوا منها فى الانتخابات ، وأن تمتنع الصحف فى البلدين عن نشر أى شىء يسىء إلى روح التعاون والإخاء .

* * *

كان واضحا أن إنجلترا مصممة على مشروع دستور الحكم الذاتى ، وأن الأحزاب الاتحادية ستقاطع الانتخابات التى ستسفر عن فوز حزب الأمة وحده . وعلى هذا الأساس ، فإن الإنجليز لن يستطيعوا الزعم بأن البرلمان القادم يمثل السودان . ومن هنا قال الإنجليز للمهدى : اذهب إلى مصر ، الموقف فى يدك أنت ، وليس فى أيدينا . وإذا أردت حلا ، فاستأنف المباحثات مع المصريين . وكان إيدن ، الذى وقف أكثر من وزارة الخارجية البريطانية بعنف ضد التاج المصرى المشترك ، يأمل فى حل وسط تقدمه مصر ، أو يأمل فى رفض صارخ من مصر يبرر إجراء الانتخابات فى ظل دستور الحكم الذاتى ، الذى وضعه الحاكم العام . وفى الوقت ذاته ، كان هناك عنصر ضاغط على الإنجليز، وهو الولايات المتحدة .

* * *

عاد المهدى إلى الخرطوم ، يوم ٣١ من أكتوبر ، ليخطب فى مستقبليه قائلا : « سيادة بلادكم ردت إليكم» . فى الليلة السابقة على سفره ، التقى بالسفير البريطانى السير رالف ستيفنسون ، وقال له إنه راض تماما عن مباحثاته فى القاهرة . وقال : وافق المصريون على أن تكون للسودانيين السيادة فى بلادهم ، وأقروا رأيى فى أن تكون الانتخابات مباشرة فى الشمال ، ويمكن أن تجرى على امتداد ثلاثة أو أربعة شهور ، ويقوم الحكم الذاتى فى أوائل العام القادم . وأضاف : الأحزاب الاتحادية ستفعل ماتريده مصر !!

ويبقى المهدى والإنجليز فى انتظار مباحثات الثورة المصرية مع الأحزاب الاتحادية .

* * *

قدّم البكباشى عبد الفتاح حسن ، قائد القوات المصرية يوم ٢٨من سبتمبر ، الدعوة إلى الأحزاب الاتحادية لزيارة القاهرة .

رأت هذه الأحزاب أن تبدأ ، مثل المهدى ، بزيارة لندن ، لمقاومة ماتعتقد أنه ضغوط من راعى حزب الأمة على الحكومة البريطانية . استقبل أنتونى إيدن ـ بحضور روجر إلين مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية ، الذى حضر اجتماع الوزير بالمهدى أيضا ـ زعماء وفد الجبهة الوطنية المؤيد للاتحاد مع مصر ، يوم ١١ من أكتوبر وذلك بعد لقائه الثانى بالمهدى . وهو يتألف من ميرغنى حمزة ، ومبارك زروق ، وخضر عمر ، ودرديرى أحمد إسماعيل ، والدكتور على أدور ، ويحيى الفضلى ، ومحمد أمين حسين . بدأ الحديث مبارك زروق .

مبارك زورق : الجبهة الوطنية غير راضية عن مشروع الدستور ، فهو لايعبر عن أمانى أغلبية الشعب السودانى . إن أتباع السيد عبد الرحمن هم قطاع صغير من الشعب السودانى . . والأغلبية تريد جلاء القوات البريطانية ، وإجراء استفتاء يقرر مستقبل السودان . وقد وافق وفد حزب الأمة على ذلك ، فى باريس ، فى يناير الماضى .

إيدن : من البداية ومن العدل ، إبلاغكم أن الحكومة البريطانية تزمع الموافقة فى القريب العاجل على مشروع الدستور . . ويحتمل إجراء الانتخابات فى نوفمبر ، وتشرف عليها لجنة تضم السودانيين والبريطانيين والمصريين . وآمل أن تكون العلاقة بين مصر والسودان على أسس طيبة فى المستقبل . وتقرير وضع السودان فى المستقبل ، مسألة يقررها السودانيون أنفسهم ، ولست أنا . ويختارون فى برلمانهم نوع علاقتهم ببريطانيا أو مصر . وستكون هناك مرحلتان للتطور الدستورى :

(أ) صدور دستور الحكم الذاتى ، وإجراء الانتخابات البرلمانية للسودان كله .

(ب) تقرير المصير . وهذه مسألة يلعب فيها البرلمان السودانى دورا كبيرا .

مبارك زروق : الجبهة الوطنية لن توافق على الاشتراك فى انتخابات، فى ظل الظروف الحالية . وحتى يستبدل الحكم الثنائى نهائيا ، فإن حكومة السودان تقدر على ممارسة تأثيرها فى الانتخابات . إن حزب الأمة يشكو من تأييد الموظفين البريطانيين فى السودان للحزب الجمهورى الاشتراكى . ونفوذ هؤلاء الموظفين سيمارس بقوة أكثر ضد أحزاب الجبهة الوطنية .

ميرغنى حمزة : أعضاء حكومة السودان ، ليسوا وكلاء محايدين . وإجراء الانتخابات فى الوقت الحاضر ، لايحقق الوعود التى تعهدت بها الحكومة البريطانية للشعب السودانى ، والبرلمان الذى سينشأ عن هذه الانتخابات لن يكون ممثلا حقيقيا للرأى العام السودانى . والدستور والأسلوب المقترح لتطبيقه ليسا مقبولين من السودانيين . وليس من العدل أن يتم

التطور الدستورى فى السودان بواسطة الإنجليز ، دون الاشتراك الكامل للسودانيين أو المصريين .

إن كل أحزاب السودان ، عدا حزب الأمة ، رفضت الدستور الجديد . وأحزاب الجبهة الوطنية كانت ممثلة فى لجنة تعديل الدستور . ولكن هذه اللجنة انفضت . ووضعت مسودة الدستور . وقررت إجراء الانتخابات بواسطة حكومة السودان . وأى دستور لن ينتج حلا سليما ، إلا إذا لقى تأييد السودانيين والمصريين . وترى الجبهة الوطنية أن الرأى المعارض لحكومة السودان ، ليس ممثلا أمام وزارة الخارجية البريطانية ، وهذا هو الهدف من زيارتنا .

إيدن : هذا الوفد يسألنا التراجع عن كل العمل القيم ، والصعب ، الذى تم حتى الآن .

ميرغنى حمزة : لابد من ذلك ، وإلا فإن الانتخابات التى رسمت لتجىء بحزب معين ، لن تنتج برلمانا يمثل السودانيين حقيقة . ولن يكون هذا البرلمان مؤهلا لإعدادهم لتقرير المصير .

مبارك زروق : مادام الدستور وضع لإجراء انتخابات مباشرة لأقل من نصف الدوائر الانتخابية ، فإن حكومة السودان تستطيع توجيه نتائج هذه الانتخابات .

إيدن : توقيت تقرير المصير ، مسألة يحددها البرلمان السودانى . وإذا أردتم ذلك قبل نهاية عام ١٩٥٣ ، وكنتم مستعدين له ، فليس لدىّ اعتراض . وآمل أن تترك الجبهة الوطنية شكوكها فى حكومة السودان ونواياها ، وتشارك فى الانتخابات .

ميرغنى حمزة : لن يشارك حزبى فى هذه الانتخابات ، مادام الدستور قد قرر كل شىء ، طبقا لرغبات الحكومة السودانية .

مبارك زروق : الاستفتاء أسرع وسيلة لتقرير مستقبل الوضع فى السودان ، وذلك أفضل من أن يتم الاختيار على مرحلتين : الحكم الذاتى ، وتقرير المصير .

إيدن : إذا كانت كل أحزاب السودان تريد حقيقة استفتاء ، فليس هناك اعتراض على أن يختار البرلمان الجديد أسلوب تقرير المصير .

ميرغنى حمزة : السرعة لاتؤخذ وحدها فى الاعتبار . ومن الأفضل المضى ببطء للوصول إلى نتائج مرضية فى النهاية . وليس لدى عداء شخصى لحكومة السودان . ورفض الاشتراك فى الانتخابات ، يرجع ببساطة إلى رغبتى فى القيام بما أعتقد أنه أفضل للسودان .

مبارك زروق : أقترح تشكيل حكومة ائتلافية ، لملء الفراغ فى الفترة الانتقالية قبل تقرير المصير .

إيدن : أسألكم أن تثقوا بى . والحكومة البريطانية ليس لديها هدف شخصى فى السودان ، ولا ترغب فى اتباع سياسة إمبريالية فى هذا البلد . لقد أعلنا أن السودانيين يقررون مصيرهم . إن الحكومة المصرية لم تعطنا ردا نهائيا على مقترحاتنا للتعاون فى هذا الأمر . ومصر

تعرف أننا سنوافق على مشروع الدستور حالا .

* * *

قال إيدن فى مذكراته : « جاء ممثلو الجبهة الوطنية لزيارتى . إنهم لايريدون انتخابات ، يعقبها تقرير المصير ، بل يريدون استفتاء فوريا لتقرير مصير السودان . لم أستطع موافقتهم على رأيهم . ولكننى قلت ، إنه إذا رغبت جميع الأحزاب فى البرلمان السودانى الجديد ، فى الاستفتاء ، ففى وسعها أن تجرى استفتاء » .

* * *

من لندن ، اتجه الوفد إلى القاهرة ، التى تجمعت فيها وفود الأحزاب الاتحادية جميعها : «الأشقاء » برئاسة إسماعيل الأزهرى ، وجناح آخر للأشقاء برئاسة محمد نور الدين ، والاتحاديون ، والجبهة الوطنية ، وحزب الأحرار ، وحزب وادى النيل ، والحزب الوطنى برئاسة الشريف عبد الرحمن الهندى .

كان جناحا الأشقاء يريدان دولة واحدة ، هى دولة وادى النيل المتحدة . والجبهة الوطنية « الختمية » ، برئاسة الدرديرى محمد عثمان ، تريد حكومة سودانية فى فترة الانتقال ، ثم يختار الشعب مصيره بعد ذلك . وكان هدف الجبهة الاستقلال عن مصر فى كل شىء ، ولاترتبط بمصر إلا برابطة التاج المشترك فقط . والاتحاديون ، بزعامة حماد توفيق ، يريدون اتحادا مع مصر يشبه الدومنيون البريطانى . والاتحاديون الأحرار ، ويمثلهم الطيب محمد خير ، يريدون جيشا واحدا . وحزب وادى النيل ، برئاسة الدرديرى أحمد إسماعيل ، يريد اندماجا كاملا بين البلدين .

* * *

أقامت الأحزاب بفندق سميراميس ، وتفاوض معها الوفد المصرى ، الذى تفاوض مع حزب الأمة ، برئاسة اللواء محمد نجيب . أصرت الأحزاب الاتحادية على ضرورة تصفية الإدارة البريطانية فى السودان ، وعدم إجراء انتخابات فى ظل الإنجليز ، لأن فى ذلك قضاء على الحركة الوطنية .

وتنتهى المفاوضات إلى اتفاق فى القاهرة يوم أول نوفمبر ، وقعه إسماعيل الأزهرى ، والدرديرى محمد عثمان ، ومحمد نور الدين ، وحماد توفيق ، وعلى البرير ، عن الجبهة الاتحادية ؛ وعن مصر ، اللواء محمد نجيب ، وقائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى ، والصاغ صلاح سالم .

نص الاتفاق على تفويض المفاوض المصرى للوصول إلى أهداف الجبهة ، وهى الحكم الذاتى للسودانيين ، وتوفير الجو المحايد لممارسة حق تقرير المصير ، وفترة انتقال ثلاث سنوات .

ويزور اللواء محمد نجيب أعضاء الوفود الاتحادية فى فندق سميراميس ، ويناشدهم توحيد

الكلمة ، وإلا فشلت الأحزاب الاتحادية . وافق الجميع واختاروا ثلاثة منهم ، هم ميرغنى حمزة، وخضر حمد ، والدرديرى أحمد إسماعيل ، لإدماج الأحزاب الاتحادية الثمانية فى حزب واحد . وافقت اللجنة ، وأصر محمد نجيب أثناء اجتماع اللجنة فى منزله ، على اختيار هيئة لمكتب الحزب ، فاختارت إسماعيل الأزهرى رئيسا للحزب ، الذى أطلق عليه اسم الحزب الوطنى الاتحادى ، ومحمد نور الدين وكيلا ، وخلف الله خالد أمينا للصندوق . وكان محمد نجيب يرغب فى اختيار الدرديرى محمد عثمان رئيسا لصلته بالسيد على الميرغنى .

اقتصر الاتفاق على قادة الحزب دون تحديد برنامج ، أو دستور له . ولم تحدد مبادئه أو أهدافه أو أسس الاتحاد مع مصر ، ومداه ، وطبيعته ، وتكوينه . وكان هذا هو الخطأ الكبير، الذى دفعت مصر والسودان ثمنه الغالى فيما بعد . ومع ذلك ، وصفت صحف السودان قيام الحزب الوطنى الاتحادى . . بأنه معجزة !!

المفاوضـــات

لم تكن هذه هى المرة الأولى ، التى تنازلت فيها الثورة عن السيادة المصرية على السودان ، ولكنها كانت المرة الأولى العلنية .

خلال أيام الثورة الأولى ، وعند تنازل فاروق عن العرش ، أعلن فى قراره أنه يتنازل لابنه فؤاد الثانى ملك مصر والسودان . ولم يكن فاروق يستطيع ، وهو يغادر مصر ، أن يحرم ولده من اللقب الملكى . ولم تكن الثورة ، فى تلك الأيام ، تفكر فى السودان ، أو تطلب من فاروق وهو يوقع مرسوم التنازل عن العرش ، أن يقرر بأن ولده ملك على مصر وحدها . كانت مسألة السودان بعيدة تماما عن تفكير القاهرة ، سواء صاحب الجلالة المبعد ، أو الثورة التى تريد الاستقرار فى الحكم .

ولكن الاهتمام باللقب الملكى ، تركز فى واشنطن ، وفى لندن . قال دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكية ، فى برقية لسفيره فى القاهرة ، جيفرسون كافرى : ازدادت مشكلة السودان تعقيدا ، بإعلان الملك الجديد ملكا على « مصر والسودان » ، مما يعنى أنه لايوجد حل قريب أو سريع لمشكلة السودان» . وفى لندن قال أنتونى إيدن ، وزير الخارجية ، فى مجلس العموم ، ردا على سؤال لأحد الأعضاء : إعلان أحمد فؤاد الثانى ملكا على مصر والسودان لم ، ولن ، يغير موقف الحكومة البريطانية أو سياستها بالنسبة للسودان . . أبدا .

* * *

طلبت لجنة القيادة ـ مجلس الثورة ـ من السفير البريطانى ، وكل السفراء ، تقديم أوراق اعتماد جديدة باسم ملك مصر والسودان ، فرفض السفير البريطانى . وطلبت بريطانيا إلى جميع دول حلف شمال الأطلسى عدم اتخاذ أية خطوة تتضمن الاعتراف الصريح ، أو الضمنى، باللقب ، وأن تتمسك الدول بالرأى الذى يقول إنه ليس من الضرورى اعتماد ممثليها الدبلوماسيين مرة أخرى .

وتتنازل لجنة القيادة عن الإصرار على اللقب الملكى ، وتقرر ألا يقدم سفراء الدول الأجنبية أوراق اعتماد جديدة ، موجهة إلى الملك الجديد أحمد فؤاد الثانى ملك مصر والسودان . وتقبل هيئة الوصاية على العرش ، يوم ١٦ من أغسطس ، أوراق اعتماد تشير إلى اسم الملك أحمد فؤاد الثانى، ولاتذكر لقبه ! ولم يكن الشعب المصرى يعرف أن مصر تخلت عن الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان ، بسبب الرقابة على الصحف . ولم تعرف مصر أن القيادة وافقت على

هذا التنازل ، إلا بعد المباحثات التى جرت بين محمد نجيب والأحزاب السودانية !

* * *

انتقد كثيرون فى مصر مبدأ قبول مصر لحق السودان فى تقرير مصيره . وكان النقد سرا ، فإن الضباط يعتقلون كل المعارضين ، كما أن الرقابة فرضت على الصحف منذ قيام الثورة فى ٢٣ من يولية ١٩٥٢ . وكان النقد علنيًّا فى مواجهة الضباط ، مرتين ، فقط . وكان الناقد واحدا فى الحالين !

أثناء إعداد المذكرة المصرية التى قدمت للسفير البريطانى، لم تعجب المذكرة الدكتور عبدالرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة . أراد الدكتور السنهورى أن ينص فى المذكرة على أن لمصر حقوق السيادة فى السودان ، وأن جميع العهود التى سبقت قيام الثورة قالت ذلك . رأى حسين ذو الفقار صبرى أن هذا النص شكلى لاداعى له ، وأن واقع اليوم فى السودان قد تخطاه منذ فترة طويلة . وهذا هو الحل الوحيد لجذب القوى السودانية ، للتحالف مع مصر ، ضد النفوذ البريطانى . لم يناقش الخلاف فى الرأى بالطريقة العادية فى الحوار ، وإنما بحدة . قال حسين صبرى : يا دكتور سنهورى ، خروج الإنجليز من السودان هو بيت القصيد . وهذه المذكرة سبيلنا إلى ذلك ، ولا سبيل سواها فى ظل مايحيط بنا من ظروف ، متكاتفين مع السودانيين ، فنكسب ثقتهم وإلا تحولنا إلى أعداء لهم . قال له السنهورى : اسمع ياحسين يا ابنى . دول بيضحكوا عليك . دى ألاعيب سياسية بكرة تفهمها لما تكبر . بيستغلوك وأنت مش حاسس . غضب حسين من كلام السنهورى ،ورد عليه فى حد: وأنت إيش عرفك بالسودان ؟ هو أنت تعرف حاجة عن السودانيين ؟ وانصرف حسين ذو الفقار صبرى غاضبا . وقد روى محمد نجيب قصة هذه المشادة الحامية ، التى جرت فى مكتبه بحضور صلاح سالم ، وذلك فى كتابه « كنت رئيسا لمصر » ، كما رواها حسين صبرى فى كتابه « السيادة للسودان » .

وانتقد السنهورى مبدأ الحكم الذاتى للسودانيين ، فى أول اجتماع عقد بين اللواء محمد نجيب والسيد عبد الرحمن المهدى ، وثار ثورة عنيفة ، وهدد بالانسحاب من الجلسة ، فاحتج وفد حزب الأمة ، فقرر مجلس قيادة الثورة المصرى استبعاد السنهورى من وفد المفاوضات المصرى ، ومن قضية السودان كلها !

أما النقد العنيف السرى ، الذى لم يجرؤ أحد على الجهر به ، فقد تم بين كثير من المصريين، وداخل الأحزاب السياسية ، وبين رجالاتها .

وقد رد على هذه الانتقادات صلاح سالم فى مقال بعنوان « عجائز الأفراح » ، نشرته أخبار اليوم يوم ١٧ من يناير ١٩٥٣ . كتب يقول :

« لقد ألغى النحاس المعاهدة ووضع دستورا للسودان . هل يسمح لى منشئ هذا الدستور أن أسأله : هل استشار أصحاب الشأن فى هذا الدستور قبل وضعه ؟ وهل علم بوقع هذا

العمل على السودانيين ؟ إن السيد صديق المهدى قال فى خطبته المشهورة فى الأبيض : « مصر الدولة العريقة الشقيقة ، تتفاوض مع الإنجليز من وراء ظهرنا ، كأننا سوائم تباع وتشترى» . هل رسموا خطة لإخراج الجيش الأجنبى من السودان ، وإخراج الجيش الذى يفوقه خطورة ، جيش الإداريين من الإنجليز؟ »

* * *

قدم اللواء محمد نجيب ملاحظاته وتعديلاته على مشروع الدستور السودانى للسفير البريطانى صباح يوم ٢ من نوفمبر ، قبل ستة أيام من الموعد الذى يخول للحاكم العام ـ نظريا ـ إصدار القانون الأساسى المتضمن التعديلات الدستورية . فى هذه المذكرة ، أعلنت مصر رأيها ومقترحاتها :

● مصر تؤمن بحق السودانيين فى تقرير المصير .

● فترة انتقال ثلاث سنوات ، يمارس السودانيون خلالها الحكم الذاتى لتهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير .

● يحتفظ بالسيادة للسودانيين خلال فترة الانتقال .

● يمارس الحاكم العام السلطة الدستورية العليا خلال فترة الانتقال بمعاونة لجنة من خمسة أعضاء : اثنان سودانيان يوافق عليهما البرلمان السودانى ، ومصرى ، وبريطانى ، وهندى أو باكستانى .

● تشكل لجنة دولية من سبعة أعضاء ، تقرر إجراءات الانتخابات ، وتشرف عليها : ثلاثة سودانيون يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، ومصرى ، وبريطانى ، وأمريكى ، وهندى أو باكستانى يرأس اللجنة .

● تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان ، قبل انتخابات الجمعية التأسيسية بسنة على الأقل .

● تنتخب ، بعد فترة الانتقال ، جمعية تأسيسية لتقرير المصير ، تختار إما ارتباط السودان بمصر على صورة ما ، وإما الاستقلال التام .

وقال محمد نجيب للسفير ، وهو يسلمه المذكرة المصرية : إذا وافقتم على الخطوط العامة لمذكرتنا ، فأقترح إصدار بيان مشترك فى أقرب وقت يتضمن مقدمة المذكرة المصرية ، أى اتفاق الدولتين مصر وبريطانيا على حق السودانيين فى تقرير المصير وبدء فترة انتقال ، لتمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل ، وتهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير ، واعتبار سنوات الانتقال فترة لتصفية الإدارة الثنائية . وأخيرا فإن السيادة على السودان ، خلال فترة الانتقال ، يحتفظ بها السودانيون .

لم يستطع السفير البريطانى فى القاهرة ، السير رالف ستيفنسون ، أن يكتم سعادته

بموافقة مصر على عدم التمسك بفكرة التاج المشترك . وأن المقترحات المصرية توضح أن المصريين قرروا الكف عن مطالبهم الرسمية لاستئصال النفوذ البريطانى من السودان ، وإن تضمنت مطالب بتحديد سلطات الحاكم العام .

وأبرق السفير إلى لندن ، بعد ساعات قليلة من تسليم المذكرة المصرية إليه ، يقول :

« أرى من الضرورة الاستفادة إلى أقصى حد من شجاعة اللواء محمد نجيب وبراعته كرجل دولة ، فى تغيير مسار السياسة المصرية ، الذائعة الصيت ، حول وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى . أملى كبير فى أن نكون قادرين على الموافقة أولا على بيان مصرى ـ بريطانى مشترك ، وثانيا على تعيين اللجنة الاستشارية المقترحة ، على أن يتم فيها بعد تحديد مرض لسلطاتها ؛ وثالثا أن أخول ، ربما مع بعض مستشارى الحاكم العام ، سلطة لمناقشة التعديلات مع الحكومةالمصرية على القانون الأساسى . وصحيح أننا نواجه الآن مطالبة ، من جانب المصريين، بالتفاوض حول اتفاقية بشأن مشكلة السودان ، ككل ، مع بعض التأخير فى إصدار القانون الأساسى الجديد ، وفى إجراء الانتخابات ، ومع ذلك فإن كون المصريين مستعدون الآن للتعاون فى إقامة الحكم الذاتى الفورى فى السودان ، وفى وضع السودانيين على تقرير المصير ، وكون مصر مهتمة مثلنا تماما ، بتفادى تأجيل الانتخابات ، يبرر قبول حكومة صاحبة الجلالة للتأجيل المعقول . »

وقال السفير : **« قبول الحكوة المصرية لمبدأ الحكم الذاتى الفورى ، وتقرير المصير للسودانيين خلال فترة محددة ، يمثل خطوة مشهودة للأمام ، ويقربها أكثر من وجهات نظر الحكومة البريطانية »** .

ووضع ويلى موريس ، رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ، تقريراً ، قال فيه : **« ينبغى أن ننسب إلى نجيب الفضل فى إنجاز التحول العلنى الكامل بشأن السودان ، وهو مالم يجرؤ سياسى مصرى قبله على القيام به . وهو ليس تصرفا ناجما عن الضعف ، وإذا استمر فى ذلك فسيكون مؤشرا على ما قد يفعله بشأن الدفاع ، إذا أمكن إقناعه بضرورته »** .

فى الوقت الذى سلم فيه محمد نجيب التعديلات للسفير البريطانى ، وقبل أن تصل كاملة إلى لندن ، كانت مصر تذيع مذكرتها على العالم كله ، حتى يعرف أن مصر تركت حق تقرير المصير للشعب السودانى ! وعندما توجه السفير البريطانى ، السير رالف ستيفنسون ، ليحتج لدى وكيل وزارة الخارجية المصرى على إعلان مصر مذكرتها ، أبدى الوكيل أسفه ، وقال : لقد أرسلنا المذكرة فى برقية مفتوحة ، وغير شفرية ، إلى سفارات مصر فى الخارج ، وخشينا أن تتسرب المذكرة مشوهة ، أو ناقصة ، أو غير دقيقة . ومن هنا كان الإعلان !! والحقيقة أن مصر كانت تخشى أن تقوم الحكومة البريطانية نفسها بعملية التشويه !

قدم أنتونى إيدن ، وزير الخارجية ، مذكرة إلى مجلس الوزراء ، طلب فيها تفويضا من

المجلس ، لتوقيع اتفاق مع مصر ، بشرط تحقيق بعض المطالب البريطانية :

١ ـ مسئولية الحاكم العام الخاصة عن الجنوب ، أى أن يبقى الحاكم العام مسئولا عن الجنوب .

٢ ـ سلطات الحاكم العام فى حالة الطوارئ .

قال وزير المستعمرات فى اجتماع مجلس الوزراء، إنه رغم اعترافه « بأنه ليس هناك تشابه تام بين الموقف فى السودان ، وفى المستعمرات البريطانية ، فإنه سيكون ممتنا إذا اهتم وزير الخارجية بإمكانية التأثير على الرأى العام فى بعض المستعمرات البريطانية ، لو أن جزءا من سلطات الحاكم العام تحولت إلى لجنة » ! وقال وزير الخارجية: « إن الحكومة المصرية الجديدة، حققت تقدما كبيرا بتخليها عن المطالبة بالاعتراف بسيادة مصر على السودان . وبذلك سيكون من المناسب أن نوافقهم على وجهة نظرهم ، كلما كان ذلك ممكنا » .

وكان واضحا من مذكرة إيدن ، أن بريطانيا تعتقد اعتقادا جازما بأن مصر ستعدل عما جاء فى مذكرتها ، وستؤيد اتجاه الحكومة البريطانية ! ولكن دودز بيكر ، الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية البريطانية ، والموظف السابق فى حكومة السودان ، والذى أصبح بعد ذلك وزيرا فى الحكومة البريطانية ، ومود راد يكليف عضو مجلس العموم ، بصفتهما رئيسين للجان المختصة فى مجلس العموم، قدما مذكرة مشتركة قالا فيها إن موافقة مصر على حق تقرير المصر ، تتضمن فخاخا كثيرة ! ويحذران من نقاط متعددة ! قالت المذكرة :

« إن اللواء محمد نجيب لم يتحول حقيقة عن موقف من سبقوه ، رغم أنه اتخذ موقفا أكثر مسئولية ، فخلق بذلك مناخا استغلته الصحافة لوضع عدد من النبوءات المتفائلة بشأن إمكانية تحقيق اتفاقية حول السودان . والنقاط التالية فى المذكرة ، سوف تنظر إليها وزارة الخارجية باهتمام كبير ، إن لم يكن ببعض الشكوك :

١ ـ رغم ان مصر تعترف بحق السودان فى تقرير المصير والحكم الذاتى ، وهو ماحاز تأييد السيد عبد الرحمن المهدى ، فإن أساس المذكرة استئصال النفوذ البريطانى من السودان .

(أ) حرمان حكومة صاحبة الجلالة من موقف السيطرة ، التى تمتعت به ٥٥ عاما .

(ب) تقليص سلطات الحاكم العام ، حتى أصبح لايزيد عن كونه مجرد واجهة .

(جـ) إبعاد جميع ضباط الجيش والشرطة والإداريين البريطانيين خلال ثلاث سنوات .

(د) إجلاء جميع القوات البريطانية قبل عام من تقرير المصير (رغم أن القوات المصرية ستجلو هى الأخرى) .

(هـ) مطالبة حكومة صاحبة الجلالة الالتزام الآن بعدم قبول السودان عضوا فى الكومنولث البريطانى ، إذا قرر جانب كبير من الرأى العام ذلك على أساس تقرير المصير.

٢ ـ ومن غير المحتمل ، نظرا لتاريخ المفاوضات المصرية البريطانية حول السودان ، أن

تخفف الحكومة المصرية من اختلافها مع الحكومة البريطانية . وعلى ذلك سنكون مطالبين بالتخلى عن جميع حقوقنا ووصايتنا مقدما .

٣ ـ مادامت المذكرة المصرية حرمت الحاكم العام من كل السلطات المحددة ، التى تركها له مشروع الدستور المقترح من جانب الحكومة السودانية ، فما هى الفعاليات الإدارية العملية فى حالة الطوارئ ؟ وكيف تعمل الإدارة المدنية للسودان فى فترة كهذه ؟

٤ ـ من الواضح أن إبعاد الموظفين البريطانيين من الإدارة ، وإبعاد قوات البوليس وقوات الدفاع للسودان ، هو السودنة ، بصورة عملية ، وقد يؤدى إلى ضعف خطير فى القانون ، والنظام ، وفى سلطة زعماء القبائل ، وبشكل خاص فى سلطة إدارة جنوب السودان . وفى هذا الشأن ، ليس من الواضح ما إذا كانت الضمانات الجنوبية ستبقى .

٥ ـ إلغاء سلطات الحاكم العام فيما يتعلق بالإدارة المدنية ، يعنى أن الموظفين سيخدمون سادة جددا بالمعنى القانونى . وستكون علاقتهم بالحاكم العام مختلفة عما كانت عندما بدءوا فى التعاقد على العمل . وسيرغب الكثيرون فى عدم البقاء فى السودان . وفى هذه الحالة ، يكون من حقهم قانونا أن يعتبروا عقودهم لاغية ، وأن يحصلوا على تعويضات .

٦ ـ تتجاهل المقترحات المصرية جميع الصعوبات العملية فى إجراء الانتخابات فى بلد بهذا الاتساع ، وسكان غير ناضجين سياسيا ، والانتخا ا. ، وفق الخطوط المقترحة فى القانون الأساسى الأصلى يمكن أن تجرى بنهاية عام ١٩٥٢ . وإذا تم قبول مقترحات اللواء محمد نجيب ، يكون قد نجح فى تأجيل خطط الحكومة السودانية الخاصة بالانتخابات لمدة عام على الأقل .

٧ ـ ويبدو أن من الصعب المضى إلى الأمام بالقانون الأساسى ، الذى أقرته حكومة صاحبة الجلالة الآن ، بعد أن وقعت الأحزاب السودانية اتفاقيات مع اللواء محمد نجيب . ولاشك أن محمد نجيب يطلب أكثر مما يتوقع الحصول عليه ، وهو بذلك مستعد للمساومة . فهل من الممكن التوصل إلى اتفاقية فى الخطوط التالية؟ :

(أ) تشكل اللجنة الانتخابية فى أسرع وقت ممكن ، وإجراء الانتخابات على أساس الخطة التى أعدتها فى الأصل الحكومة السودانية ، أى عدم تقديم أية تنازلات فيما يتعلق بخطة الانتخابات نفسها .

(ب) ضرورة أن تشير المقترحات المصرية الأخرى التى تتعلق بإدارة السودان والدستور السودانى إلى البرلمان السودانى الجديد ، عندما يتم انتخابه . وإذا قبل البرلمان الجديد هذه المقترحات ، لايمكن اتهام حكومة صاحبة الجلالة بعدم الوفاء بتعهداتها » !

ومعنى ذلك أن النائبين البريطانيين يرغبان فى أن تظل الإدارة البريطانية فى السودان قائمة بكل سلطاتها ، وما تريد مصر إدخاله من تعديلات على نظام الحكم الذاتى يترك للبرلمان

السودانى المنتخب بالطريقة البريطانية ، والذى سيتكون وفق هوى الإنجليز . وواضح أن النائبين قد فطنا إلى مافى المقترحات المصرية من إنهاء لسلطة بريطانيا فى السودان .

أعلن أنتونى إيدن ، يوم ٦ من نوفمبر فى مجلس العموم ، أن المذكرة المصرية تثير عددا من النقاط الهامة لابد من مناقشتها ، ولكن مصر وافقت من حيث المبدأ على الحكم الذاتى وحق تقرير المصير ، وأبدت استعدادها للتعاون معنا فى هذا السبيل . وقد وافقت حكومة السودان، والسفير البريطانى فى القاهرة ، ووزارة الخارجية ، على أن العرض المصرى يمثل تقدما محسوسا عن المواقف السابقة . وإذا كان المصريون مستعدين إذا اتخذت مقترحاتهم شكلا عمليا ، فإن هناك فرصة للاتفاق ، كما قالت وزارة الخارجية البريطانية فى مذكرة رسمية» . وتكتب وزارة الخارجية البريطانية إلى رئيس الوزراء ونستون تشرشل تبلغه « بأن هناك عددا من الاقتراحات تعتبر غير مقبولة ، وأهمها استبعاد مسئولية الحاكم العام عن المديريات الجنوبية ، ومنح سلطات واسعة للجنة الاستشارية ، وهو مالا نقصده أو نقبله . ونرى أن يحتفظ الحاكم العام بسلطاته لاتخاذ إجراء تنفيذى فى حالة الطوارئ » .

* * *

ظلت بريطانيا تتشاور مع الولايات المتحدة ، حول وسائل الرد على المقترحات المصرية ، بعد تنازل مصر عن وحدة وادى النيل والتاج المشترك !! وأخيرا وافقت وزارة الخارجية البريطانية ، بعد ١٧ يوما من استلام المذكرة المصرية ، على إجراء مباحثات فى القاهرة ، لتعديل دستور الحكم الذاتى ، على أساس تشكيل لجنة لمراقبة الانتخابات ، لتبدأ العملية الانتخابية فورا ، حتى ينعقد البرلمان السودانى فى أقرب وقت . وكان هدف الإنجليز إجراء الانتخابات بسرعة ، فى ظل وجود الحاكم العام للسودان والإدارة البريطانية ، حتى يفوز فى الانتخابات الذين يطالبون بالاستقلال ، مادامت الإدارة البريطانية تساعدهم . أما وجهة النظر المصرية ، فكانت تصفية الإدارية البريطانية ، وشل الحاكم العام ليصبح بلا سلطة فاعلية ، تؤثر فى سير الانتخابات وتوجيهها .

ولكن السفير الأمريكى ، جيفرسون كافرى ، كان أذكى الجميع فى إدراك أبعاد المذكرة المصرية التى قدمت للسفير البريطانى يوم ٢ من نوفمبر . بعث كافرى إلى واشنطن يقول :

« رغم أن المصريين « قلبوا المائدة » على الإنجليز ، بمواجهتهم بمقترحات أيدتها الأحزاب السودانية الرئيسية ، تستهدف إنهاء النفوذ البريطانى فى وقت قريب ، تبقى حقيقة أن الإنجليز ربحوا معركة إبعاد المصريين عن السودان » .

وقال كافرى : « والمصريون يعرفون ذلك » !!

لكن الضباط المصريين فى الحقيقة لم يفطنوا لذلك . . . . أبدا !

* * *

بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، لتعديل دستور الحكم الذاتى فى السودان ، أو

ماتسميه بريطانيا القانون الأساسى للحكم الذاتى ، يوم ٢٠ من نوفمبر ١٩٥٢ ، واستمرت حتى ١١ من نوفمبر ١٩٥٣ ، أى نحو ٣ شهور تقريبا ، عقدت خلالها ٩ جلسات للمباحثات فى مقر رئاسة مجلس الوزراء فى القاهرة . وكانت بريطانيا ترجئ المفاوضات أحيانا ، لتعطى نفسها فرصة للرجوع إلى حكومة السودان لمعرفة رأيها ، أو ليتسنى لمجلس الوزراء البريطانى الاجتماع فى لندن لبحث الخطوة التالية . وكانت فترات التأجيل تطول أحيانا إلى ١٦ يوما . وقد اجتمع مجلس الوزراء البريطانى عدة مرات ، لبحث مراحل المفاوضات فى كل مرة يتقرر فيها التأجيل .

وكان السبب فى موافقة بريطانيا على أغلب الشروط التى وضعتها مصر ، يرجع إلى عدة أمور ، أولها أن مصر حصلت على موافقة أحزاب السودان قبل أن تشرع فى التفاوض ، وبذلك لم تستطع إنجلترا التعلل بأنها مضطرة لاستشارة السودانيين فى كل خطوة ؛ فمصر كانت تحمل معها إلى مائدة المفاوضات موافقة أحزاب السودان ، وتهديدهم بمقاطعة أية انتخابات تجريها بريطانيا ، كما أن مصر كانت تهدد دواما بقطع المفاوضات . .

وأرادت بريطانيا الانتهاء من اتفاقية السودان ، ليتسنى لها بحث اتفاقية الدفاع عن الشرق الأوسط مع مصر . وكانت الولايات المتحدة تضغط بشدة على إنجلترا ، للموافقة على شروط مصر، للوصول إلى قبولها باتفاقية الدفاع .

واستعملت مصر سلاح الإعلام والإعلان أثناء المفاوضات . كان الوفد المصرى يخرج من جلسة المباحثات مع الجانب البريطانى، ليذيع كل الأسرار . وتولى هذه المهمة الصاغ صلاح سالم ، الذى كان يشرح للرأى العام المصرى والبريطانى العقبات التى يضعها الإنجليز أمام المفاوض المصرى ، وبذلك يضع الإنجليز فى مواجهة الرأى العام المصرى من ناحية ، والسودانى والأمريكى من ناحية أخرى . وشكا الإنجليز ثلاث مرات خلال المفاوضات ، إلى مصر وإلى الولايات المتحدة ، من حملات الصحف المصرية عليهم واتهاماتها لهم .

وكان حزب الأمة ، الذى يؤيد الإنجليز دواما ، عنصرا ضاغطا عليهم ، ويقول : يكفى أن المصريين لم يعودوا يصرون على وحدة وادى النيل أو الاتحاد بين مصر والسودان أو التاج المشترك ووافقوا على أن من حق السودانيين الاستقلال، وماعدا ذلك من مشكلات يمكن التغلب عليها !

أما الإنجليز فكانوا يخشون الضغط على المصريين ، حتى لايقع انقلاب عسكرى ثان فى مصر ، فيتراجع المصريون عن التسليم بحق تقرير المصير للسودانيين ! ومن ناحية أخرى، فإن الإنجليز ، كانوا يخافون عودة حزب الوفد إلى الحكم ، وبين الحزب والإنجليز عداء عنيف، نتيجة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من ناحية ، واضطراب الموقف فى منطقة القناة ثم حريق القاهرة من ناحية أخرى .

وأخيرا فإن إجراء انتخابات فى السودان ، يجعل القرار فى النهاية للشعب السودانى . وكانت الأحزاب الاتحادية قد قاطعت كل انتخابات فى السودان منذ عام ١٩٤٤ ، أى منذ قيام المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وبذلك فاز حزب الأمة . وكان الإنجليز واثقين من أن حزب الأمة سيفوز فى الانتخابات ، وراعى الحزب السيد عبد الرحمن المهدى يؤكد لهم ذلك . وبالإضافة إلى هذا كله ، فإن السيد عبد الرحمن المهدى أيد وجهة نظر المفاوض المصرى ، وبذلك لايستطيع الإنجليز معارضة حزب حليف لهم .

وكانت سياسة الإنجليز فى المفاوضات تتركز فى ثلاث محاور . قال الإنجليز : لنبدأ بإجراء الانتخابات أولا ، ثم نحيل كل الخلافات إلى البرلمان السودانى يفصل فيها . وعن السودنة قال الإنجليز : إذا طبقت السودنة ، وخرج الموظفون البريطانيون ، فإن الجهاز الإدارى ، الذى أقمناه خلال نصف قرن ، سينهار . أما عن الجنوب ، فإن رأى الإنجليز يتلخص فى أنهم يريدون أن يتعاون مليونان ونصف المليون من الجنوبيين فى تطبيق الدستور الجديد . ومن هنا كان تمسك البريطانيين ، ولفترة طويلة فى المفاوضات ، بسلطة للحاكم العام فى الجنوب .

* * *

شكل الوفد المصرى للمفاوضات من اللواء محمد نجيب ؛ ومعه صلاح سالم ، وحسين ذو الفقار صبرى ، والدكتور حامد سلطان ، أستاذ القانون الدولى بجامعة القاهرة ، والذى رافق محمود فهمى النقراشى باشا فى رحلته إلى نيويورك ، وكان من أهم أعضاء الوفد المصرى الذى عرض قضية مصر والسودان على مجلس الأمن ، والسفير على زين العابدين حسنى . ومثل الإنجليز السفير البريطانى فى القاهرة ، والوزير البريطانى المفوض مايكل كريزويل ، والسكرتير الأول للسفارة تونى باروز . كما وصل إلى القاهرة يوم ١٥ من نوفمبر كل من السير جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى لحكومة السودان ، ومافروجو داتو المستشار القانونى لحكومة السودان ، لمساعدة الوفد البريطانى .

التقى روبرتسون فى القاهرة بالسفير الأمريكى جيفرسون . طلب منه السفير التفاهم مع المصريين . وفى اجتماعه مع نجيب قال روبرتسون : السودانيون ليسوا مستعدين بعد ، لإدارة شئون بلادهم دون مساعدة خارجية ، وستنشأ اضطرابات فى الجنوب ، إذا سلم الجنوبيون إلى الشماليين ليحكموهم بلا ضمانات . ولكن روبرتسون فشل فى إقناع نجيب بالصعوبات المتوقعة فى الجنوب ، إذا رحل الإداريون الإنجليز بسرعة !!

سلمت وزارة الخارجية البريطانية للسفير الأمريكى فى لندن ، الرد الذى سيقدم فى الصباح التالى للواء محمد نجيب . وكانت وجهة نظر بريطانيا أن تكون سنوات فترة الانتقال الثلاث تمهيدا لإنهاء الإدارة الثنائية ، بينما كانت مقترحات مصر تصفية الإدارة البريطانية تماما وقبل تقرير المصير ليتم فى جو محايد . ومن هنا كان الخلاف الأساسى فى المحادثات بين

الطرفين ، فقد أصر محمد نجيب على ضرورة تصفية الإدارة البريطانية ، لأن هذه رغبة الشعب السودانى كما أبدتها الأحزاب السودانية لمصر .

* * *

فى اليوم الأول للتفاوض ، ٢٠ من نوفمبر ، تركز الحوار حول النقاط الثلاث التى تصر عليها الحكومة البريطانية :

١ ـ سلطات لجنة الحاكم العام .

٢ ـ سلطات الحاكم العام بالنسبة للجنوب .

٣ ـ سلطاته الاستثنائية فى حالات الطوارئ .

قال السفير البريطانى : إن البرلمان السودانى ينبغى أن يكون له حق اختيار الأعضاء السودانيين فى اللجنة الاستشارية . وإذا كان لهذه اللجنة أكثر من السلطات الاستشارية ، فسيتعارض ذلك مع تعهد الحكومة البريطانية بألا يكون هناك تغيير فى وضع السودان ، دون التشاور مع الشعب السودانى .

قال محمد نجيب : الحكومة المصرية تعتبر أن اللجنة يمكنها أن تقف أمام الحاكم العام فى ممارسته لسلطاته غير المحددة ، وهى الحد الأدنى المقبول للضمان ، وتمثل جميع أحزاب السودان . وهذا أقل مايمكن قبوله مقابل التخلى عن حقوق مصر الشرعية فى السودان .

تمسك السفير البريطانى ، كما قالت برقياته إلى لندن ، بهذه السلطات للسير روبرت هاو. قال : لجنة الحاكم العام استشارية .

قال محمد نجيب : لا أستطيع وصف اللجنة بأنها استشارية . وإنى مستعد لقطع المحادثات إذا انعدمت سلطات اللجنة .

وعندما انتقل السفير إلى سلطات الحاكم العام الخاصة بالنسبة للجنوب ، قال محمد نجيب : « موقفى غير قابل للمساومة . الموظفون البريطانيون يستطيعون أن يطمئنوا الزعماء السودانيين فى الجنوب . ويوجد حل وسط ، وهو أنه إذا كان من الضرورى أن يمارس الحاكم العام مسئوليته ، فيستطيع ذلك بعد التشاور مع لجنته » .

قال السفير : لن يكون الأمر عمليا بالنسبة للحاكم العام أن يكون مغلول اليدين فى حالة طارئة ومفاجئة وخطيرة تهدد بانهيار النظام والقانون .

ويؤجل الاجتماع أربعة أيام ، تعقد خلالها لجنة فرعية من المصريين والبريطانيين فى بيت الدكتور حامد سلطان فى الزمالك .

سجين القصر

أبرق السفير البريطانى إلى لندن قائلا : « أرى أن اللواء محمد نجيب لن يجرؤ على تقديم أى تنازل هام ، ومقترحاته هى الحد الأدنى لمطالبه ، وهو الآن أكثر حذرا فى التخلى عن أى شىء » .

ويعلق ويلى موريس ، مسئول القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية على الاجتماع الأول ، قائلا : « أنباء هذا الاجتماع ليست مشجعة كثيرا . ولكنه لايبعث على اليأس بأى حال . إن اللواء محمد نجيب أقل مرونة فى موقفه مما كنا نأمل . والخطوة المفضلة أن نتفق على الحد الأدنى لشروطنا ، وأن يوافق المصريون على أفضل الشروط التى نقدمها لهم ، وإلا سيفقدون كل شىء ، فهم لايستطيعون الآن الرجوع عن عرضهم لتقرير المصير » !

* * *

أبرق جيفرسون كافرى إلى واشنطن، يفسر الموقف المصرى قائلا : « إن محمد نجيب يخاف ردود فعل الأحزاب الاتحادية ، إذا تساهل فيما يريدون من تصفية الإدارة البريطانية . كما أن الظروف الداخلية فى مصر تحتم على نجيب التشدد فى الداخل ، لأن المعارضين يتمنون أن يقع فى خطأ بشأن السودان » . ومعنى ذلك ، أن كافرى يريد من حكومته أن تضغط على بريطانيا وتستمر فى المفاوضات ، مادام سفيرها يرغب فى ذلك ويجيزه .

* * *

فى الاجتماع الثانى ، يوم ٢٤ من نوفمبر ، أثيرت مرة أخرى مسألة سلطات الحاكم العام بالنسبة للجنوب ، فاعترف صلاح سالم بأن هناك اختلافات فى الجنس والدين بين الشمال والجنوب ، ولكنه قال : لابد من تفادى أى شىء يمكن أن يظهر أنه لاتوجد وحدة جوهرية فى السودان . وطلب أن تقوم حكومة السودان بمعرفة آراء الأحزاب السودانية بشأن الجنوب ، لأنها تتخذ نفس الموقف المصرى . ولكن الإنجليز أصروا على أن تكون قرارات الحاكم العام نهائية بالنسبة للجنوب ، أى أن يكون للحاكم العام سلطات مطلقة فى الجنوب . وأصرت مصر على ألا تذكر فى الاتفاقية كلمتا « الشمال » أو « الجنوب » ، حتى لايفصل « الجنوب » عن «الشمال» .

وطلب الوفد المصرى أن يتم تشكيل لجنة الحاكم العام ، بمرسوم مصرى ، على غرار المرسوم المصرى بتعيين الحاكم العام . وطال الجدل حول توقيت تعيين هذه اللجنة ومهامها .

طالب الإنجليز بتأجيلها إلى ما بعد إجراء الانتخابات ، حتى يستشار البرلمان حول وجودها ومهامها . وأصر المصريون على تشكيل اللجنة قبل الانتخابات ، ليكون فيها الضمان للمصريين والسودانيين ، ولا تكون استشارية . بينما قال الإنجليز إنهم لايوافقون على سلطتين دستوريتين عاليتين فى البلاد .

ويبرق كافرى إلى واشنطن ، مبررا موقف محمد نجيب قائلا : أبلغنى محمد نجيب أن الوفديين ، والشيوعيين ، والإخوان المسلمين ضده ، وهو يريد انتصارا فى مسألة السودان . والمشكلة أن الإنجليز أبدوا مرونة ، ولكنهم لايستطيعون منح محمد نجيب كل ما يريده .

بعد الاجتماع الثالث ، فى ٢٦ من نوفمبر ـ وهو يدور حول نفس النقاط الثلاث الخاصة بلجنة الحاكم العام ، وسلطاته الاستثنائية ، وسلطاته الخاصة فى الجنوب ــ أصر الوفد البريطانى على أن حكومته تعهدت بأنها لن توافق على أى تغيير فى وضع السودان ، دون التشاور مع السودانيين عن طريق القنوات الدستورية . رد الوفد المصرى : لقد وافقتم على تقرير المصير المبكر للسودان ، وهو مايتضمن ـ طبعا ـ تغييرا أساسيا فى وضعه دون استشارة السودانيين عبر القنوات الدستورية . وقالت مصر إنها مضطرة أيضا إلى استشارة أحزاب السودان ، ومعنى ذلك أن تتأخر الانتخابات . . . طويلا ! !

وعلق السفير البريطانى على ذلك ، فأبلغ حكومته قائلا :

« موقف الحكومة المصرية أنها لاتستطيع أن تبرر لشعبها التخلى عن وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى ، والاتفاق على التعاون لوضع السودان على طريق الحكم الذاتى وتقرير المصير، دون أن تبدو فى مظهر تحمل مسئولية مساوية لمسئولية بريطانيا العظمى ، وهو مافقدته عام ١٩٢٤ . ورأيى ، أنه لم يعد هناك مزيد من التنازلات الهامة ، التى يمكن الحصول عليها من اللواء محمد نجيب . وعلينا الآن الاختيار بين قبول بعض التحديد لسلطات الحاكم العام، أو انهيار المفاوضات ، وما يتبع ذلك من نزاع مع مصر ، وهو ماسيكون على درجة كبيرة من الخطورة على الاستقرار حاليا ومستقبليا فى السودان ، فضلا عن أثرها المدمر على الموقف فى الشرق الأوسط كله . ولايمكننا الدخول فى أى نوع من أنواع الاتفاق مع مصر ، دون افتراض أنه من مصلحة أية حكومة مصرية أن تجعل مثل هذا الاتفاق يؤتى مفعوله . ونظرا لاعتماد مصر على مياه النيل ، ورغبتها فى تحقيق وحدة وثيقة مع السودان ، فسيكون معارضا تماما لمصالحها أن تعادى السودانيين ، أو تخلق عدم استقرار ، وتنافرا فى هذا البلد » .

* * *

كان واضحا من تعليقات السفير البريطانى أنه يحث حكومته على الاستجابة لمطالب مصر، على أساس أن اللواء محمد نجيب قدم كل ماعنده من تنازلات ، وليس لديه المزيد ليقدمه . ومن ناحية أخرى ، . فعلى بريطانيا أن تقبل مايعرض عليها ، وإلا فإنها ستواجه

بكارثة فى مصر والسودان والشرق الأوسط كله . وأيا ما تكون وجهة نظر حكومة السودان ، أو وزارة الخارجية البريطانية ، فإن آراء السفير كانت تمثل القوة الضاغطة على صانع القرار فى لندن .

ولكن الضغط الأكبر يجىء من السفير الأمريكى ، الذى كتب إلى حكومته قائلا : «المفاوضات على وشك الانهيار . وسيكون لذلك تأثير فى الشرق الأوسط كله . وسيضطرب الموقف فى السودان ، وسترغم بريطانيا على الانسحاب » .

وتنزعج الولايات المتحدة من القطيعة المحتملة ، لأنها تفسد العلاقات المتوقعة بين مصر والغرب . وتكتب الخارجية الأمريكية إلى سفارتها فى لندن ، لإبلاغ الحكومة البريطانية بأنه لايجب أن ندع هذه الفرصة تفلت ، فلا يمكن الوصول إلى اتفاق يرضى الجميع بنسبة مائة فى المائة !

* * *

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى ، يوم ٤ من ديسمبر لبحث مفاوضات القاهرة . قال إيدن : هناك تقدم نحو إجراء الانتخابات فى السودان ، ولكن توجد مشكلة الجنوب . وهو متخلف، وربما ينمى ميولا انفصالية . ولذلك رأينا من المهم أن يحتفظ الحاكم العام بسلطات خاصة بالنسبة للجنوب. وهناك احتمال موافقة مصر على ذلك .

وكان إيدن واثقا من موافقة مصر !!

وتتعطل المفاوضات ١٣ يومًا ، ولندن تتصل بالخرطوم ، فى محاولة للوصول إلى حل وسط فى الاقتراحات المصرية . وكان الخلاف مستمرا حول النقاط الثلاث : مصر لاتريد أن تتزحزح عن موقفها وكذلك الإنجليز !

وتدخلت وزارة الخارجية الأمريكية لدى السفير البريطانى فى واشنطن . أبدت الوزارة مخاوفها من أن تأخير الوصول إلى اتفاق مع مصر ، سيؤدى إلى اضطرابات داخلية فى السودان. وقالت الوزارة للسفير إن مخاوفها تقوم على أساس تقرير ، بعث به بيرديت أول ضابط اتصال بريطانى أمريكى فى الخرطوم ، من خلال حديث أجراه مع صالح الشنقيطى ، أحد زعماء حزب الأمة ، والرئيس السابق للجمعية التشريعية .

ويجتمع السير روبرت هاو بالسيد عبد الرحمن المهدى . قال الحاكم العام يستعديه ضد مصر ، ويعاتبه لأنه وافق على مقترحات مصر : اللجنة التى اقترحتها مصر ، تعنى أنه لن يكون هناك حكم ذاتى كامل ، بل ستكون هناك لجنة حاكمة أو حكومة تتولاها لجنة . إن الحاكم العام يجب أن يستلهم النصيحة من رئيس الوزراء السودانى ، ولكن ماتطلبه مصر ، يعنى أن الحاكم العام ورئيس الوزراء ملزمان باتباع ماتقوله اللجنة .

أجاب السيد عبد الرحمن المهدى : وزير الخارجية السيد أنتونى إيدن ، هو الذى قال لى

اذهب إلى القاهـرة ، وحاول أن تصل إلى اتفاق مع اللـواء محمد نجيب . وكانـت النتيجة أنى خرجت عن سياستى وعن طريقى وخطتى ، للاتفاق مع رئيس وزراء مصر . لقد وصلت إلى القاهرة ، فـوجدت أنه اتخذ قرار بقيـام هذه اللجنة مع الأحـزاب الأخرى . وكان موقفـى منذ البدايـة ، تقديـم تنازلات للوصـول إلى تسويـة واتفاق مع مصر. وقـال السيد المهـدى : لقد اتفقت مع محمد نجيب على احتفاظ الحاكم العام بسلطاته فى الجنوب . وكل ماحاولته تعديل الأفكار المصرية .

وطلب السيد المهدى إلى الحاكم العام أن ينقل إلى إيدن تأكيـداته بأنه سيتعاون مع بريطانيا العظمى ، وأن شروط اتفاقيته مع مصر لن تغير موقفه .

* * *

ويعقد خلال شهـر ديسمبر اجتماعان لهيئة المفاوضات : الأول يـوم ٩ من ديسمبر . شكا السفير البريطانـى من هجـوم الصحافـة المصرية على الإنجليـز ، لأنهم ليسوا حـريصين على الوصول إلى اتفاق بشـأن السودان . وقال السفير : مصر أحق باللوم لكـل تأخير. وأضاف : مصر تستعمل أموالها ونفـوذها لتأييد أحزاب الـوحدة . نفى محمد نجيب ذلـك وقال : حتى الأموال التى كانت معتمدة لذلك قبل الثورة ، أوقف صرفها

وحاول السفير أن يساوم بالنسبة لسلطات الحاكم العـام ، بحيث تبقى له السلطة الخاصة بالنسبـة للجنوب ، والجهاز الـوظيفى ، وحـالة الطوارئ . وأصر السفير على أن تترك مسـألة لجنة الحاكم العام للبرلمان السودانى ، يقرر أسلوب تشكيلها ومهامها . فقال المصريون : هذه اللجنة تقيمها الحكـومتان المصرية والبريطانيـة ، وهى خارج اختصاص البرلمان السـودانى ، مثل الحاكم العـام . ولانرغب فى أن يكون للبرلمان الحق فى إدخال أى تعديـلات على الاتفاقية المصرية البريطانية التى نتفاوض بشأنها الآن .

انتقل الحوار إلى مسألـة سودنة الوظائف التـى يشغلها المصريون والبريطانيـون ، والتى قد تؤثـر فى حرية الشعـب السودانى عنـد تقرير مصيره ، فتصر مصر على أن تكـون لهذه اللجنة صلاحيـة مطلقة ، بينما يرى الجانـب البريطانى أن تكـون اللجنة مسئـولة أمام مجلـس الوزراء والبرلمان السودانـى . وتصر مصر أيضا على ربـط تقريـر المصير بالسـودنة ، لأن البريطـانيين استأثـروا بالسلطـة فى السودان ٥٤ . سنة وكـان واضحا اختـلاف وجهة النظـر بين الطرفين ؛ فمصر تريد السـودنة قبل تقرير المصير ، والإنجليـز يريدونها بعد تقريـر المصير وقيام الوزراة والبرلمان السودانى .

* * *

قال السفير البريطانى للسفير الأمـريكى : العقبـة الرئيسـة فى المحادثـات هى مسئـولية الحاكم نحو الجنوب التى نطالب بها . ولكن صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى ، يزوران

السفارة الأمريكية قائلين : لن نتنازل . يمكن تعديل النص ، بحيث نعطى الحاكم العام السلطة لمنع اتخاذ أى إجراء فيه تفرقة ضد أى جزء فى السودان . وإذا كنا قد تركنا وحدة وادى النيل ، فلا يمكن أن نتنازل عن وحدة السودان ! ويضيفان : الجنوب بالذات مهم لمصر بالنسبة لمياه النيل . والحزبان ، الأمة والاتحادى ، سيقاطعان الانتخابات ، إذا ذكرت كلمة الجنوب فى الاتفاقية .

ويقول كافرى فى برقيته ، محذرا واشنطن ولندن من قطع مصر للمفاوضات ، والعودة لشعارات الكفاح الوطنى ، والتعلل بأزمة خارجية . ويضيف مامعناه : « حرام أن يتغير مصير مصر والشرق الأوسط ، بسبب كلمة واحدة وهى « الجنوب » !! »

واقترحت الولايات المتحدة أن يتم تبادل خطابات سرية بين مصر وبريطانيا ، تلحق بالاتفاقية ، تقبل فيها مصر التفسير البريطانى لمسئولية الحاكم العام نحو الجنوب ، باعتبار أن سلطة الحاكم العام هى عدم التفرقة بين أجزاء السودان وبخاصة الجنوب بالذات . ولكن الإنجليز يرفضون السرية ويصممون على العلانية !

* * *

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى ، يوم ١٨ من ديسمبر ، لبحث الخطوة القادمة فى المفاوضات . قال إيدن : عقدت الحكومة المصرية اتفاقيات ، مع ممثلى بعض الأحزاب السياسية السودانية . وقامت الحكومة المصرية بالتفاوض حول أولى هذه الاتفاقيات مع الحزب الاشتراكى الجمهورى فى السودان (رغم أنها لم توقع إلا فى ٣ من نوفمبر) . وثانى هذه الاتفاقيات مع حزب الأمة، الموالى للاستقلال ، الذى يتزعمه السيد عبد الرحمن المهدى ، وتم توقيعها فى ٢٩ من أكتوبر . والاتفاقية الثالثة التى يمكن تجاهلها لأسباب عملية كانت مع الحزب الوطنى الموالى لمصر ، ولم يتم توقيعها إلا فى ٥ من ديسمبر . ومنذ ذلك الحين أصبح واضحا أن الأحزاب السودانية ، أو على الأقل المهدى نفسه لم تدرك تماما مضمون الاتفاقيات التى وقعتها . وهذه الاتفاقيات تختلف فى بعض المظاهر ، وبالتالى تختلف كل منها عن المذكرة التى سلمتها الحكومة المصرية فى ٢ من نوفمبر ، والتى تتضمن وجهات نظر المصريين .

كان على الحاكم العام أن يراعى مشاعر الأحزاب السياسية السودانية فى الشمال ، وكذلك فى الجنوب الذى لم توقع أحزابه اتفاقيات مع مصر ، والمقترحات غير المحددة وغير العملية أحيانا ، والمتعارضة مع بعضها ، التى قدمتها لنا الحكومة المصرية . ولم ننجح بعد تماما فى هذه المهمة ، لكننا حققنا تقدما كافيًا .

وينبغى فى المقام الأول الاعتراف بأن المقترحات المصرية الحالية تسجل تقدما كبيرا عن الموقف الذى اتخذته الحكومات المصرية السابقة بخصوص السودان؛ فلم تكن أية حكومة

مصرية سابقة على استعداد لقبول أى شىء أقل من « وحدة وادى النيل » التى تعنى الاعتراف بسيادة ملك مصر على السودان ، فى حين تقرر المقترحات المصرية الحالية بوضوح ، أن السيادة على السودان ستكون للسودانيين خلال الفترة الانتقالية حتى يتم تحقيق تقرير المصير. وتعترف هذه المقترحات بوضوح أيضا بحق السودانيين فى ممارسة تقرير المصير فى الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة . وفى الوقت الذى تقبل فيه هذه المقترحات تطبيق الحكم الذاتى خلال الفترة الانتقالية ، فإنها تتخذ مشروع القانون الأساسى للحكم الذاتى أساسا للعمل . وهى تقترح عددا من التعديلات على هذا القانون الأساسى ، وفقا للموقف القانونى لمصر ، باعتبارها طرفا فى الحكم الثنائى معنا ، وهو موقف لم ننكره أبدا رغم إلغاء حكومة الوفد اتفاقية السيادة المشتركة لعام ١٨٩٩ من طرف واحد فى أكتوبر عام ١٩٥١ . والواقع أننا تمسكنا دائما بعدم شرعية هذا الإلغاء ، لأن بقاء مركزنا كطرف فى الحكم الثنائى يعتمد عليها .

وفضلا عن ذلك ، فمهما كانت أهواء الحكومة المصرية ، فإن علينا أن نضع فى اعتبارنا أن هناك بالفعل مصالح مشتركة بين مصر والسودان ، نظرا لأنهما - إلى جانب أشياء أخرى - تشتركان فى الاعتماد على مياه النيل .

النقاط التى تم التوصل مع الحكومة المصرية إلى اتفاق بشأنها ، أو التى يبدو التوصل إلى اتفاق بشأنها محتملا :

(أ) مبدأ تقرير المصير للسودانيين ، وتطبيق الحكم الذاتى فى نفس الوقت .

(ب) إقامة وتشكيل لجنتين : الأولى : لجنة انتخابية تشرف على انتخاب برلمان سودانى جديد . والثانية : لجنة تقدم المشورة للحاكم العام خلال الفترة الانتقالية للحكم الذاتى . .

(جـ) طريقة تعيين لجنة الحاكم العام : وافقنا على أن تعين بمرسوم مصرى مثل تعيين الحاكم العام . بشرط النص على أن الاتفاقية المصرية البريطانية هى مصدر السلطات لهذا التعيين .

(د) الاحتفاظ بالمسئولية الخاصة للحاكم العام للجهاز الإدارى المدنى الوظيفى . وهذا أمر أساسى لكى نبقى الموظفين البريطانيين فى الخدمة .

(هـ) إجراءات تحديد عدد الدوائر الانتخابية المباشرة مع غير المباشرة .

(و) شكل الاختيار بالنسبة لتقرير المصير للسودانيين . تم الاتفاق على أن يكون السودانيون أحرارا فى اختيار : إما الوحدة مع مصر وإما الاستقلال التام . ولن يحول الاختيار الثانى طبعا بين أن يطلب السودان حينئذ عضوية الكومنولث البريطانى إذا رغب فى ذلك . وسوف نوضح ذلك للواء محمد نجيب فى تفسيراتنا .

سلطات الحاكم العام فى الأحوال الاستثنائية : ينص مشروع القانون الأساسى على أن الحاكم العام يمكن أن يعلن حالة الطوارئ الدستورية فى حالتين . الأولى : إذا لم تكن حكومة

السودان قادرة على الاستمرار بسبب الجمود السياسى أو عدم التعاون أو المقاطعة، وذلك بمشورة لجنته . الثانية : يمكن اه أن يعلن حالة الطوارئ الدستورية فى حالة « الانهيار المالى الوشيك ، أو انهيار القانون والنظام » . وفى هذه الحالة ينبغى أن يكون حرا فى التصرف، ثم البحث عن مشورة لجنته فيما بعد

النقاط التى لايبدو فى الأفق اتفاق بشأنها حاليا :

(أ) المسئولية الخاصة للحاكم العام بشأن الجنوب ، والمصريون يعلنون خشيتهم من تصميمنا على هذه النقطة . ويصر المصريون على أن يمارس الحاكم العام مسئوليته وفقا للإجراءات العادية للجنة . ونصر نحن على أن تكون مسئوليته بلا قيود .

(ب) سلطات لجنة الحاكم العام . يرغب المصريون فى أن تكون مشورة اللجنة ملزمة للحاكم العام . ونحن نحاول ضمان استثناء الحاكم العام من سيطرة اللجنة بالنسبة لمسئوليته عن الجنوب وعن الخدمة العامة ـ الموظفين ـ والتوصل إلى الحل الوسط بخصوص سلطاته فى حالة الطوارئ .

(جـ) انتهاء الفترة الانتقالية : يحاول المصريون تحديد الفترة الانتقالية بثلاث سنوات، لحين إتمام سودنة الإدارة . ونحن نعلم أن السودانيين يرغبون فى الاحتفاظ بالمستشارين البريطانيين بعد تقرير المصير . وتتيح الصيغة المصرية لمصر الاعتراض على تقرير المصير على أساس أن الموظفين البريطانيين مازالوا يعملون فى الإدارة السودانية . وهم بذلك يضغطون على السودانيين للتخلص من الموظفين البريطانيين . ونحن مستعدون للموافقة على أن تكون السودنة عاملا فى تحديد تاريخ تقرير المصير ، لكننا لسنا على استعداد لقبول الصيغة المصرية .

(د) اختصاص البرلمان السودانى بعد انتخابه بمسائل إقرار سلطات لجنة الحاكم العام، وأى تغيير فى الضمانات للجنوب. يشعر الحاكم العام ، شعورا قويا بأن البرلمان السودانى ينبغى استشارته بشأن هذه النقاط قبل إقرار أية اتفاقية مصريةبريطانية. غير أن المصريين يحتجون بأن هذه مسائل بين أطراف الحكم الثنائى والحاكم العام، وأنها خارج مجال البرلمان السودانى .

إذا فشلنا فى التوصل إلى اتفاقية نهائية مع المصريين ، فسوف يكون أثر ذلك خطيرا جدا على العلاقات المصرية ـ البريطانية . وسيكون ذلك من سوء الحظ فى فترة نأمل فيها بدء مفاوضات لتسوية مشكلة الدفاع . كما أن الفشل قد يلحق المزيد من الدمار بموقف حكومة اللواء محمد نجيب فى مصر . وقد يكون أثر ذلك سيئا أيضا على الموقف الداخلى فى السودان ، لأن السودانيين يتوقعون أن يكون باستطاعتهم المضى فى خططهم للحكم الذاتى ، على أساس اتفاقية مصرية بريطانية ، كما هو واضح من أن الأحزاب السياسية فى شمال السودان قد سوت أمورها مع مصر بالفعل .

.. ومعنى هذا كله أن إيدن يريد استمرار المفاوضات مع مصر ، رغم المقترحات المصرية التى تريد تصفية الحكم البريطانى فى السودان .

ويوافق مجلس الوزراء على المفاوضات التى تستأنف يوم ٢٢ من ديسمبر فى مقر مجلس الوزراء المصرى بالقاهرة .

* * *

اجتمع الحاكم العام، السير روبرت هاو ، يوم ٢١ من ديسمبر ، بالسيد عبد الرحمن المهدى ، وأبلغه رسالة أنتونى إيدن بشأن ضرورة احتفاظ الحاكم العام بسلطاته فى الجنوب .

قال المهدى محاولا التخلص من الحرج : لقد قبلت كل الأحزاب اتفاق حزب الأمة مع مصر ، ومن الضرورى عقد اجتماع لكل الأحزاب ، إذا أريد تعديل اتفاقات الأحزاب .

قال السير روبرت هاو، مستعديا المهدى : معلوماتى أن حزب الأمة هو الذى كان عنيدا للغاية بالنسبة للجنوب . وقد ذكر المصريون أنهم لم يكونوا مهتمين بهذه المسألة . ولكنهم خافوا أن يصبحوا عرضة للاتهام بالعدول عن اتفاقهم مع الأحزاب .

حاول السفير البريطانى بكل الطرق فى الاجتماع الخامس للمفاوضات ، التأكيد على ضرورة احتفاظ الحاكم العام بصلاحيات خاصة بالنسبة للجنوب . ولكن الدكتور حامد سلطان يتصدى له، مبينا أن أية إشارة للجنوب تجعل السودانيين يظنون أن السودان ليس بلدا موحدا .

* * *

ويجتمع مجلس الوزراء البريطانى لبحث سير المفاوضات وكان إيدن لايزال واهمًا فى أن مصر ستوافق على احتفاظ الحاكم العام بسلطاته الخاصة فى جنوب السودان ، وأن كل شىء يتعلق بالجنوب سيكون فى يد الحاكم العام ، وليس فى يد لجنته .

قال وزير الخارجية : إن سلطات الحاكم العام بالنسبة للجنوب لايجب أن تلغيها اللجنة الاستشارية . والدلائل تشير إلى أن مصر مستعدة لتعديل موقفها ، والموافقة على ذلك .

قال وزير المستعمرات محذرا إيدن : أخشى تأثير ذلك على بعض المستعمرات البريطانية ، إذا كانت سلطات الحاكم العام ستستولى عليها لجنة .

قال إيدن : رفضت مصر أن تعرض على البرلمان السودانى مدى سلطات الحاكم العام واختصاصات لجنته ، باعتبار أن هذه مسألة بين دولتى الحكم الثنائى . والسودان ليس طرفا فى المفاوضات الحالية !! وقال إيدن : المصريون يصرون على أن يكون لهم حق الفيتو بالنسبة لتقرير المصير ، إذا بقى فى السودان موظفون بريطانيون يؤثرون على الجو المحايد . ومعنى ذلك أن مصر تصر على حقها فى إبعاد أى بريطانى فى حكومة السودان .

وكان إيدن حائرا بين الموافقة على استمرار المفاوضات، بعدما أظهرت مصر تنازلها عن

السيادة على السودان ، كما قال فى الاجتماع ، وبين تهديده بقطع المفاوضات إذا رفضت مصر إقرار مسئولية الحاكم العام عن جنوب السودان .

قال السفير البريطانى : المشروع المصرى يضع عملية السودنة بكاملها فى يد لجنة دولية ليست مسئولة عن إدارة البلاد ، بينما نصر نحن على أن تقرر عملية السودنة الحكومة والبرلمان السودانى .

أجاب محمد نجيب : أمر حيوى للغاية ألا يكون هناك نفوذ أجنبى يمارس ضغوطا على الناخبين عند تقرير المصير . وموقف بعض الموظفين البريطانيين فى الأسابيع الأخيرة لايلهم الحكومة المصرية الثقة فى أنهم سيتصرفون بحياد ، ولن يمارسوا نفوذا على الناخبين إذا أرادوا التصويت على الوحدة مع مصر . ولذلك فمن الأهمية القصوى للمصريين أن يمارس تقرير المصير فى مناخ حر محايد . وفى هذه الظروف وحدها ، أستطيع أن أبرر لشعب مصر أسباب التنازل عن السيادة المصرية على السودان .

أراد السفير البريطانى إقناع اللواء نجيب بأن هذه المسألة ترجأ لوقت تقرير المصير ، وتشكل حينئذ لجنة دولية محايدة للتحقيق فى المخاوف المصرية بشأن انحياز الإدارة البريطانية وإجراء التعديلات الضرورية ، ولكن رئيس وزراء مصر أصر على ضرورة حسم هذه المسألة الآن ، والتقارير المتوافرة لدى الحكومة المصرية تؤكد أن السودنة تتحقق فى أقل من السنوات الثلاث .

حاول السفير مرة أخرى أن يحيل مسألة الجنوب والسودنة إلى الحكومة والبرلمان السودانى ، فرفض اللواء محمد نجيب، وقال : الحكومة المصرية لن توافق على أن تكون للبرلمان السودانى سلطة عليا فى عملية السودنة ، ومصر مستعدة لقطع المفاوضات فى هذه النقطة بالذات .

وتناور بريطانيا فتطلب التعجيل بإجراء الانتخابات، باعتبار أن هذه هى المسألة العاجلة ! !

* * *

اقترح السفير البريطانى على محمد نجيب أن يقوم الصاغ صلاح سالم بجولة فى الجنوب ، ليرى بعينيه أحوال الجنوب، ويدرك الأخطار التى يتعرض لها ، وحاجة الجنوبيين إلى ضمانات فى هذا الشأن .

قال السير رالف ستيفنسون للسفير الأمريكى : لقد اتصل بى اللواء محمد نجيب، وأبلغنى الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية ، بأن الحكومة المصرية وصلتها تقارير ، باحتمال أن تكون هناك مظاهرات أو ربما هجوم شخصى على الصاغ صلاح سالم والشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف المصرى فى الجنوب! ! وأضاف: لقد أرسلت برقية عاجلة إلى الخرطوم لتنبيه الحاكم العام إلى الأثر المؤسف الذى ينعكس على المفاوضات، إذا وقع مثل هذا الحادث .

ومن هذا الحديث يتضح أن الإنجليز حرصوا على تأمين رحلة صلاح سالم !! وكان السفير البريطانى قد كتب إلى لندن يوم ٢٤ من نوفمبر يقول : « الصاغ سالم يتخذ موقفا واقعيا من المشاكل التى يثيرها اختلاف الجنس والدين بين شمال السودان وجنوبه . وقد أبلغت اللواء محمد نجيب بضرورة انتظار تقرير الصاغ صلاح سالم، وحتى يتأكد من موقف الجنوبيين» .

فاجأ المصريون الإنجليز باقتراح تعيين نائب سودانى للحاكم العام ، لأن نصوص اتفاقية الحكم الثنائى الموقعة عام ١٨٩٩ لاتعطى الحاكم العام حق تفويض نائب عنه ، له اختصاصات الحاكم العام ، أثناء غيابه . وقالوا : الحاكم العام يعين بمرسوم مصرى لايمنحه هذا الحق . علق السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون على ذلك قائلا : لايستطيع الحاكم العام ، طبقا لذلك ، أن يحصل على إجازة سنوية ، بل لابد له من البقاء سجينا فى قصره فى الخرطوم . وتتنازل مصر عن الاقتراح ، وتفرج عن سجين القصر !!

الرقـص فى الجنـــوب

تجمدت المفاوضات .

ويستجيب صلاح سـالم لنداء السفير ، ويسافر إلى الجنوب ، ويحقق فى هذه الرحلـة مالم يخطر للسفير البريطانى والحاكم العام على بال .

سافر الصاغ صلاح سالم ، ومعه فضيلـة الشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف ، إلى الخرطوم يوم ٢١ مـن ديسمبر . وهناك اتفق مع السير روبـرت هاو على أن يقوم بزيـارة لجنوب السودان ليرى بنفسه ، وعلى الطبيعـة ، أحوال الجنوب ، لينهى مسألة سلطـات الحاكم العام فى الجنوب التى تصر عليها بريطانيا ! وكـان الإنجليز يظنون أن صلاح سالم سيوافقهم على أن من الضرورى أن يحتفـظ الحاكم العـام بسلطات خـاصة بـالنسبة للجنـوب ، أو أنه سيـواجه بالعـداء كما حدث من قبل لـوفد الصحافة السـودانية الذى قوبـل بالطوب والحجارة وإقـامة المتاريس، لمنع قافلتهم من دخول بعض المناطـق القبلية فى المديرية الاستوائية . ولذلك طلب الحاكم إلى كل الموظفين الإنجليز العاملين فى الجنوب ، أن يتركوا صـلاح سالم يلتقى بمن يريد من شيوخ القبائل ، وأن يبتعد الإنجليز عن كل اجتماع يعقده الوزير المصرى .

* * *

غادر صـلاح سالم الخرطـوم ، ومعه الشيخ البـاقورى ، وعبد الفتـاح حسن قـائد القوات المصرية فى السودان ، يوم ٢٨ من ديسمبر ، فى طريقه إلى جوبـا عاصمة المديرية الاستوائية ، على متن طـائرة حربيـة مصرية من طـراز داكوتـا ، وهى إحدى طـائرات الملك فـاروق التى أهداها لـه الرئيس الأمريكـى الراحل روزفلت . ومن جـوبا تنقل صلاح سـالم بين المديريات الجنوبيـة الثلاث بالسيارة عشرة أيـام كاملة ، ليقطـع ثلاثة آلاف كيلو متر فى الأدغـال . وقد أحدثت رحلة صلاح سالم دويا عالميا .

أقامت لـه قبيلة الدنكا استقبالا رائعا . أخـذ أفراد القبيلة يرقصون نصـف عراة ، يكتفون بتغطية عـوراتهم فحسب ، بقطعـة من الملابـس الداخلية . وقـف صلاح سـالم يرقبهـم وهم يرقصـون ، مكتفيا بالابتسام مـن وراء نظارته السـوداء التى لايخلعها أبدا . اقترب منـه صلاح هلال نائب رئيس تحريـر مجلة « آخر ساعة » المصرية ، وهو الصحفى الـوحيد الذى رافقه فى هذه الرحلـة ، وهمس فى أذنه قائلا : لم لاترقص معهـم ؟! تردد صلاح سالم قليـلا ، ثـم خلع ملابسـه مثلهم ، وأخـذ يرقص بمـازاد فى حماس الراقصين . حـاول ، عبده خليـل ، المصور

الصحفى الوحيد الذى يرافقه ، أن يلتقط صورا ، ولكنه كان مصابا فى ذراعه فى حادث سيارة، فأمسك مصباح الإضاءة ، وتقدم صلاح هلال ليلتقط صورة صلاح سالم وهو عار إلا من قطعة ملابس واحدة « الكلسون » ، وكانت صورة فريدة .

نجح صلاح سالم فى هذه الرحلة ، إذ جمع ألوف التوقيعات من أشخاص أغلبهم لايعرفون القراءة والكتابة ، وإنما يبصمون أو يستعملون أختاما . كانت التوقيعات على بيانات يؤيدون فيها موقف مصر فى المفاوضات مع بريطانيا . ومن الموقعين خمسة أو ستة أعضاء فى الجمعية التشريعية ، وعدد من زعماء القبائل ، وممثلون عن قبيلة الدنكا التى تمثل نصف سكان الجنوب كله .

رأت حكومة السودان أن تقلل من أهمية الرحلة ، فأذاع مكتب العلاقات العامة بيانا جاء فيه أن التعليمات صدرت إلى السلطات بأن تقدم للبعثة المصرية كل التسهيلات ، وأن البعثة عرضت على بعض الجنوبيين وثائق للتوقيع عليها ، وبعضها كان مجرد أوراق بيضاء . وكان هذا البيان دليلا أخر على أن حكومة السودان فقدت أعصابها . رد صلاح سالم فقال : إن البيان لايستحق أى تعليق ، ولن أكشف أوراقى قبل أوانها ، وسأتعلم الصبر !

* * *

سبق الصحفى المصرى صلاح هلال الوزير المصرى فى العودة إلى القاهرة . وأراد أن ينشر صورة صلاح سالم وهو يرقص « رقصة الحرب » بين قبيلة الدنكا ، فاتصل الرقيب الصحفى بوزير الإرشاد ـ الإعلام ـ المصرى يبلغه بأن صحيفة « أخبار اليوم » الأسبوعية تريد نشر صورة لأحد أعضاء مجلس الثورة المصرى وهو يرقص « عاريا » . قال وزير الإرشاد فؤاد جلال : لن أسمح بنشر الصورة إلا على جثتى ! اتصل صلاح هلال من القاهرة بصلاح سالم فى الخرطوم ، وأبلغه قرار وزير الأرشاد . ذهل صلاح سالم ، الذى أصبح شديد الحماس لنشر الصورة ، وقال لصلاح هلال : اتصل بعبد الحكيم عامر القائد العام للجيش ، وعضو مجلس الثورة ، وقل له إنى سأستقيل إذا لم تنشر الصورة ! قال اللواء عبد الحكيم عامر ، وهو يضحك لصلاح هلال : لادعى للاستقالة . انشر الصورة .

ونشرت الصورة فى صحيفة « أخبار اليوم » الأسبوعية يوم ١٠ من يناير ١٩٥٣ ، دون أن يجرؤ وزير الإرشاد على الاحتجاج !! ظهر صلاح سالم وهو يقفز فى الهواء ، وكتبت أخبار اليوم تحت الصورة هذه الكلمات : « رحبت قبائل الدنكا فى جنوب السودان بالبعثة المصرية ، وقامت بمظاهرة ضخمة . وعندما زارت البعثة القبيلة فى غابتها ، دعا شبان القبيلة الصاغ صلاح سالم ليرقص معهم رقصة الحرب » .

وزعت « أخبار اليوم » الصورة على العالم ، فنشرتها أغلب الصحف العربية . أما الصحافة البريطانية ، فقد وصفت صلاح سالم بأنه « الماجور الراقص » ، أى « الصاغ الراقص » .

وأصبح هذا الوصف يطلق على صلاح سالم فى صحافة العالم ! وصار صلاح سالم أسطورة فى السودان ، ومصر ، والعالم ! قالوا إنه استخدم تعبيرات وكلمات من اللهجات المحلية القبلية ، كما استعان بعشرة مترجمين لمعاونته على فهم مايقوله الجنوبيون ! وقالوا إن مفتشا إنجليزيا أبلغه أن لديه أمرا بعدم السماح له بزيارة منطقة معينة خوفا على حياته ، فقال له : إنى أعين رئيسك فى الخرطوم ، أى الحاكم العام !! وهدد بضرب المفتش ، فخاف وأسرع بالانصراف . والناس فى الجنوب لم يروا أحدا يهين أى مفتش أو موظف بريطانى ، بل لم يروا مسئولا مصريا فى الجنوب ، منذ خروج الجيش المصرى من السودان عام ١٩٢٤ .

ولكن ماحمله صلاح سالم من توقيعات جعل الإنجليز يائسين ؛ فقد أصبح شعب الجنوب السودانى مؤيدا تماما للسياسة المصرية فى السودان ، وعدم فصل الجنوب عن الشمال ، وبالتالى عدم منح الحاكم العام سلطات استثنائية بالنسبة للجنوب .

وكتب صلاح هلال فى مقال بعنوان « أنا قادم من الجنوب » فى نفس العدد من أخبار اليوم :

« علم الإنجليز أن البعثة المصرية عادت ومعها ثمانى عرائض وقع عليها أكثر من ٤٠٠ شخص ، منهم خمس من الأعضاء السابقين فى الجمعية التشريعية ، وعدد كبير من الزعماء ، والسلاطين ، وعمد القبائل ، ورؤساء وأعضاء المجالس البلدية والقروية ، والموظفين ، والطلبة ، ورجال البوليس . وكل هؤلاء من الذين يعتبرون بحكم وظائفهم واقعين تحت تأثير المديرين والمفتشين الإنجليز . ومع ذلك وقعوا العرائض التى تنافى على طول الخط ، مايقوله الإنجليز . وكانت العرائض كلها تطلب اتحاد جنوب السودان مع شماله ، وعدم السماح للحاكم العام بضمانات خاصة فى الجنوب ، وجلاء الأربعين مديرا ـ ويسمون كلا منهم مفتش مركز ـ الذين يحكمون الجنوب باسم الحاكم العام » .

* * *

حرص معاونو الوزير المصرى الذين رافقوه فى هذه الرحلة على الإدلاء بتصريحات تبين أنه سافر إلى الجنوب ، دون الحصول على تصريح من السلطات البريطانية ، متحديا قانون المناطق المقفولة ، الذى يمنع « غير السودانيين » من دخول هذه المناطق إلا بتصريح كتابى من حكومة السودان فى الخرطوم . ولكن صلاح هلال كتب فى مجلة آخر ساعة يقول : « كان السفير البريطانى ، هو صاحب فكرة الرحلة التى قامت بها البعثة المصرية إلى جنوب السودان . فكرة قالها فى إحدى جلسات المباحثات ، فى معرض الظهور بمظهر المتأكد مما يقوله عن الجنوب ورغبته فى الانفصال عن الشمال . ولكن الفكرة ، برغم عرضها من الجانب البريطانى ، أعجبت مصر . وكان الجانب البريطانى فى الخرطوم ، التى أمضى فيها صلاح سالم أسبوعا ، يلح فى السؤال : متى تسافرون ؟» .

استمرت الدعاية المصرية المدوية حول هذه الرحلة . قالوا إن صلاح سالم منع المديرين البريطانيين من حضور اجتماعاته . كما أن بعض مسئولى الحزب الوطنى الاتحادى ، الذين كانوا يتقربون من صلاح سالم فى تلك الأيام ، حرصوا على إعلان أنهم حذروه من مغبة الرحلة وأخطارها . ومن ناحية أخرى ، فإن الإنجليز رتبوا استقبالات عدائية لصلاح سالم بواسطة أحد زعماء الجنوب الموالين لهم ، وهو جوردون أيوم ، فكان صلاح سالم يغير خط سير الرحلة !!

وعلى أية حال ، فرغم المبالغات والهالة التى أحيطت بها رحلة صلاح سالم ، فمن المؤكد أنها كانت رحلة تاريخية ، وأنها ساهمت فى تغيير أوضاع السودان كله . قال حسين ذو الفقار صبرى : « كانت أصداء الرحلة تهدد بإحداث قدر كبير من الارتباك للإنجليز . وكانت نشاطات ومواقف المديرين البريطانيين فى السودان، يتم فحصها وتحليلها من جانب مراقبين ومدققين ، من جميع أنحاء العالم . وكان كبار المعلقين يتساءلون كيف أمكن فجأة تحييد الجهود المضنية لهذا العدد من السنين لجهاز إدارى بريطانى ، أقيم على أسس متينة ، بمجرد أن رقص قادم جديد بملابسه الداخلية » !

* * *

بعد استقالة صلاح سالم ، وإصداره « جريدة الشعب » ، وتوليه رئاسة تحريرها ، كتب جانبا من مذكراته عن السودان فى العدد الأول من الصحيفة ، وظل يوالى نشرها حتى العدد الصادر فى ٥ من يوليه ١٩٥٦ .

فى هذه المذكرات ، قال صلاح سالم يصف رحلته إلى الجنوب :

« . . أنا صلاح سالم ، الذى قطع المفاوضات مع السير رالف ستيفنسون ، فى القاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، عندما أصر الجانب البريطانى على ضرورة إقامة كيان منفصل للجنوب عن شمال السودان ، وقدموا مستنداتهم التى تثبت رغبة زعماء القبائل الجنوبية فى الانفصال واعتراضهم على الاندماج مع بقية البلاد ـ قطعت المفاوضات وطرت يومها إلى الخرطوم لأجد حلا لهذه المشكلة . وواصلت رحلتى إلى المديريات الجنوبية ، لأكون أول مصرى منذ خروج الجيش المصرى من السودان عام ١٩٢٤ أقابل ، وأتفاهم ، وأتعرف على هؤلاء الجنوبيين . قطعت أكثر من ثلاثة آلاف كيلو متر فى قلب الأدغال ، واصطحبت خمسة مترجمين ، وعشرات من المعاونين . »

وقال صلاح سالم : « قبل أن أواصل رحلتى من الخرطوم إلى الجنوب . واجهنى أكثر من سياسى فى الخرطوم ، وأكثر من زعيم شمالى بتخوفه من هذه الرحلة حتى لا أواجه حقائق وأوضاعا قد تثبت حجة الإنجليز وتؤكد سياسة الفصل بين شطرى السودان ، خاصة وأن الحكام والإداريين وقتها كلهم من الإنجليز، ويسيطرون على كل شىء فيه ، تعاونهم خمسمائة

إرسالية تبشير أجنبية هدفها تنفيذ سياسة الحاكم العام ومعاونيه . وكان منطق العديد من القادة والسياسيين فى الخرطوم ، أنهم فقدوا كل أمل فى قضية الجنوب والجنوبيين » .

* * *

بعد عودته من من الجنوب ، زار السيد عبد الرحمن المهدى فى جزيرة « أبا » ، ثم اجتمع فى الخرطوم بممثلى كل أحزاب السودان بمبنى صحيفة حزب الأمة ، وعرض عليهم نقاط الخلاف التى ظهرت خلال المباحثات المصرية ـ البريطانية .

* * *

اجتمع جيمس روبرتسون بصديق المهدى ، يسأله عما فعله صلاح سالم فى الخرطوم . قال صديق المهدى : أعطانا صلاح سالم فكرة عن سير المفاوضات فى القاهرة ، وأنكم تريدون الاحتفاظ بسلطاتكم ونفوذكم !! قال روبرتسون : لا أستطيع الكشف عن اتجاه المفاوضات . ولكن تذكروا أن البريطانيين هم الذين حرصوا ، خلال السنين ، على الحفاظ على حقوق السودانيين ، وتهمهم الآن كما كانوا فى الماضى ، رفاهية الشعب السودانى .

ويبعث روبرتسون إلى لندن قائلا : « سيكون أمرا خطيرا أن تنتشر الرواية المصرية عن المفاوضات . ولابد من نفيها وأرجو التصريح لى بذكر حقيقة الموقف البريطانى » .

ويلتقى روبرتسون باثنين من زعماء الحزب الجمهورى الاشتراكى ، اللذين قالا له إنهما أبلغا صلاح سالم بأن الحاكم العام يجب أن يحتفظ بسلطاته فى الجنوب ، وإنهما يعارضان السودنة السريعة أو ارتباطها بتقرير المصير . وأعلنا أنهما سيقاطعان الانتخابات ، إذا لم يؤخذ برأيهما .

ويحاول روبرتسون ، بكل الوسائل ، مقاومة أنشطة صلاح سالم ، فيجتمع بعبد الله خليل ، وعبد الرحمن على طه ، والدكتور على بدوى وزراء حزب الأمة . أبلغهم روبرتسون أن حكومة السودان توافق على أن « يستشير » الحاكم العام لجنته ، قبل اتخاذ أى قرار . ولايكون رأى اللجنة ملزما له !! أما بالنسبة للسودنة ، فإن الوزراء السودانيين قالوا إنهم يشكون فى إمكانية تحقيقها ، خلال سنوات الحكم الذاتى الثلاث .

وكان واضحا أن زعماء حزب الأمة يقفون ـ سرا ـ مع حكومة السودان . أما فى العلن ، فإنهم لم يستطيعوا رفض أى اتفاق يحرر السودانيين من هذه الحكومة ، وهو ما يعرضه صلاح سالم ، وإلا اتهموا فى وطنيتهم ! إن حزب الأمة ، الذى تعاون مع الإنجليز سرا وعلانية خلال سنين طويلة ، وجد أمامه فرصة وحيدة وأخيرة ، لإثبات أنه لايقل وطنية عن الاتحاديين وغيرهم من أحزاب السودان !!

أضاف صلاح سالم ، فى هذه الرحلة ، إلى رقصه فى الجنوب ، شيئا أهم ، وأخطر ، وأبعد أثرا . نجح فى الاتصال بكل أحزاب السودان مباشرة ، والتفاوض معها ، والاتفاق معها جميعا ، وإقناعها بالتوقيع ـ معا ـ على اتفاق شامل ، وصفه إسماعيل الأزهرى فى مذكراته بأنه

« أعظم اتفاق فى تـاريخ السودان بين الأحزاب السيـاسية ؛ بل إن ١٠ من ينـاير ١٩٥٣ ، يوم توقيـع الاتفاق ، مـن أهم أيام بـلادهم ، بـل أهمها جميعا » . ولم يكـن فى استطاعـة أحزاب السودان أن ترفـض خطوة هامة تحقق لهم الحكم الـذاتى الكامل ، وتقربهم مـن تقرير المصير دون تدخل أو وصاية الإنجليز .

اتفقت الأحزاب السودانية فيما بينها على ما يلى :

● سحـب القوات العسكـرية البريطـانية والمصريـة من السـودان ، قبل إجـراء انتخابـات الجمعية التـأسيسية التـى تقرر مصير السودان ، ويـوكل الأمن الـداخلى ، بعد ذلـك للقوات المسلحة السودانية ، وأوامرها وقياداتها للبرلمان السودانى والحكومة السودانية القائمة ، ولايكون للحاكم العام أية سلطات عليها .

● وبالنسبة للجنوب ، فإن أى قرار تتخذه لجنـة الحاكم العام ، ويرى الحاكم أنه يتعارض مـع مسئوليـاته ، أو مـع أى تشريع يقـرره البرلمان السودانـى ، ولايتفق ومبـدأ ضمان العدالـة والمسـاواة فى معاملـة كـل سكـان المديريـات المختلفـة فى السـودان ، يحال إلى دولتى الحكـم الثنائى . ويجب أن يصـل رد الحكومتين خلال شهر . ويكـون قرار اللجنة أو التشريـع الذى أقره البرلمان نافذا ، إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك . . !!

● وتقوم لجنة الحاكـم العام فورا عقب إعـلان الدستور ، وقبل إجـراء الانتخابات ، وتحل اللجنة محل الحاكم العام عند غيابه ، وبرئاسة العضو المحايد الهندى أو الباكستانى . وتشكل اللجنة بمرسوم مصرى .

● إذا تقرر سودنة وظيفة لايتوافر لها سودانيـون أكفاء ، يتم اللجوء إلى عناصر أخرى محايدة تقررها الحكومة السودانية .

● الانتخـابات مبـاشرة فى كـل السودان كلما كـان ذلـك ممكنا وعمليـا ، وتقـرر هذا لجنـة الانتخابات التى ستشرف على إجرائها .

● مقاطعة الانتخابات التى تجرى إن لم تصبح هذه النقاط أساسا لدستور الحكم الذاتى .

وقع الاتفـاق نيابة عن حـزب الأمة : صديـق عبد الرحمن المهدى رئيـس الحزب ، عبد الله خليـل السكرتير العـام ، وعبد الـرحمن على طـه عضو الحزب ووزيـر المعارف . وعـن الحزب الوطنـى الاتحادى : إسماعيل الأزهـرى رئيس الحزب ، والدرديـرى محمد عثمان عضـو اللجنة التنفيذية ، ومحمد نور الدين وكيل الحزب . وعن الحزب الاشتراكى : زين العابدين صالح ، والـدرديرى نقـه العضوان المؤسسـان للحـزب . وعن حـزب الـوطن ، الـذى أنشأه الشريـف عبدالرحمن يوسف الهندى ، يحيى عبد القادر سكرتير عام الحزب . ووقع على الاتفاق كشاهد الصاغ صلاح سالم .

كتب روبرتسون فى مذكراته يقول : « ماذا نستطيع أن نفعل الآن ؟ لايوجد مجال للصراع ،

إذا كانت كل الأحزاب قد انحازت إلى مصر . وهل لدينا القوة للوقوف أمام ما يجرى ؟!»

لم يكن عبد الله خليل سعيدا بالاتفاق ، كما وصفه روبرتسون عند اجتماعهما فى اليوم التالى، فإن حزب الأمة كان مضطرا للتوقيع والتخلى عن الإنجليز . قال له روبرتسون : لاتستطيع الاستمرار ، بعد أن وقع حزب الأمة على العريضة مع المعارضة !!

هزت الاتفاقية التى عقدها صلاح سالم مع الأحزاب السودانية فى ١٠ من يناير ، لندن .

جريدة « ديلى اكسبريس » البريطانية نشرت رسماً كاريكاتوريا لأنتونى إيدن ،وزير الخارجية ، وهو يعلم سفراءه فى الخارج درسا فى الدبلوماسية . ظهر فى الصورة غاندى يصوم، وتحتها « غاندى يصوم واخرجوا أيها الانجليز من الهند » . وبدا فى الصورة الزعيم الإيرانى مصدق يبكى ، وتحتها « مصدق يبكى واخرجوا أيها الإنجليز من إيران » . وأخيرا بدا فى الصورة صلاح سالم وهو يرقص « رقصة الحرب » وكتبت الجريدة تحتها « الآن جاء دور مصر وصلاح سالم يرقص « رقصة الحرب » واخرجوا أيها الإنجليز من مصر والسودان» .

وكتب لورد كيلرن ، السفير البريطانى السابق فى القاهرة ، مقالا فى صحيفة « صانداى تايمز» التى تصدر فى لندن ، يقول : « الصاغ صلاح سالم قدم طرازا جديدا من الدبلوماسية ، وقد أخذت صورته وهو يرقص فى ملابسه الداخلية ، كى يحصل على أصوات السودانيين والجنوبيين . ولا نستطيع أن نزاحمه فى هذا النوع من الدعاية ، ولكننا لم نحاول أن نرسل مبعوثا من عندنا إلى السودان نكسوه الملابس العادية ، كى يعالج موقفنا من أصدقائنا هناك» . والمعنى المقصود أن الدبلوماسيين البريطانيين ـ يجب ـ أن يتعلموا الرقص . . عراة !!

وكتبت جريدة « الديلى ميل » مقالا تهاجم فيه صلاح سالم ، فأسرعت حكومة السودان بتوزيع المقال فى نشرة رسمية ، على صحف السودان ، التى رفضت نشره .

* * *

سلم محمد نجيب للسفير البريطانى مذكرة يشكو فيها من طول المدة التى استغرقتها المفاوضات . قال السيررالف ستيفنسون : « أنصح بانتظار نتائج جولة الصاغ صلاح سالم». . . فقد تعلق أمل الإنجليز بهذه الرحلة ، وما سيحدث فيها ، وكانوا شديدى التفاؤل !!

واستدعى اللواء محمد نجيب السفير الأمريكى جيفرسون كافرى ، وشكا له فى عبارات حادة موقف الحكومة البريطانية فى مفاوضات السودان . وكان الهدف بطبيعة الحال مزيدا من الضغط الأمريكى على بريطانيا .

واجتمع ثلاثة من أعضاء لجنة القيادة المصرية ، مجلس الثورة كما أطلق عليه فيما بعد ، وهم البكباشى ـ المقدم ـ جمال عبد الناصر ، والصاغ ـ الرائد ـ عبد الحكيم عامر ، والبكباشى عبد المنعم أمين الذى تم الاجتماع فى منزله ، بماك كلينتون ، مستشار السفارة الأمريكية . . وكان الهدف أيضا الضغط .أبدى المصريون شكوكهم للغاية بشأن نوايا

بريطانيا، وعدم ثقتهم فى الإدارة البريطانية فى السودان . قالوا : سبب تعليقنا كل هذا الاهتمام على مشكلة الجنوب ، خوفنا من أن تثير بريطانيا الجنوبيين خلال فترة السنوات الثلاث الانتقالية ، بحيث يؤثرون الانفصال عن السودان والانضمام إلى المستعمرات البريطانية المجاورة ! !

قال ماك كلينتون : البريطانيون ليسوا ماكيفيليين ، كما يفترض المصريون ، وقد قدمت الحكومة البريطانية تنازلا تلو الآخر فى رغبة صادقة للالتقاء مع المصريين حول السودان والمصريون الآن قاب قوسين أو أدنى من تحقيق هدفهم الإستراتيجى ، وهو الانسحاب البريطانى التام من السودان . وسيكون من الحماقة لو قطع المصريون المفاوضات حول النقاط الثلاث المستعصية ، التى اتخذ مجلس الوزراء البريطانى قرارا بشأنها .

أجاب الضباط الثلاثة : ليس ممكنا إعلان بيان عام يمكن أن يوحى بأن الجنوب يختلف عن باقى السودان .

اقترح ماك كلينتون طريقا للخروج من هذه المعضلة بإرسال خطاب من رئيس الوزراء البريطانى إلى رئيس وزراء مصر ، يهدئ من مخاوفه حول تشجيع الجنوب على الانفصال . وأبلغ السفير الأمريكى زميله البريطانى بما جرى مع ماك كلينتون .

* * *

كان أيزنهاور قد انتخب رئيسا جديدا للولايات المتحدة . وأعلن أن جون فوستر دالاس سيكون وزيرا لخارجية أمريكا ، فقدم إليه بركنز الوكيل المساعد للوزارة مذكرة فى آخر أيام العام، قال فيها : « أمريكا ليست مشتركة فى المحادثات ، ولكننا نخشى أن عددا محدودا من السودانيين يقفون فى وجه أمن ومصالح الغرب والملايين فى الشرق الأدنى لجمود الإنجليز. » وقال بركنز : « هذه كارثة » ! !

دور السـفير البـريطـانى

اضطرت بريطانيا إلى استئناف المفاوضات مع مصر ، بعد ٤٨ ساعة من توقيع اتفاق الأحزاب السياسية مع صلاح سالم فى الخرطوم ، يوم ١٠ من يناير . وكانت المفاوضات قد توقفت يوم ٢٢ من ديسمبر ، بعد الاجتماع الخامس .

* * *

حضر الاجتماع - يوم ٢٢ من يناير - الدكتور محمود فوزى ، وزير الخارجية المصرى ، بناء على طلب السفير ، الذى وجد أن الوزير بدبلوماسيته يستطيع أن يجعل جو الاجتماع أكثر هدوءا .

قدم السفير مشروع اتفاق جديد ، بين مصر وبريطانيا ، فطلب الوزير المصرى التأجيل لدراسته . وشكا صلاح سالم من العنت والتهديدات التى لقيها الذين استقبلوه فى الجنوب ، والذين وقعوا على عرائض تأييده . وشكت بريطانيا من هجوم الصحافة المصرية على الإنجليز، وأصرت على عدم التخلى عن سلطات الحاكم العام بالنسبة للجنوب ، وأن تقرر حكومة السودان التى تفرزها الانتخابات مدة السودنة ومداها ، كما رفضت تعيين نائب للحاكم العام . وكان واضحا أن الحكومة البريطانية لاتزال تقاوم كل الضغوط .

طلب إيدن من بايرود ، وكيل الخارجية الأمريكية ، أن يؤيد السفير الأمريكى المفاوض البريطانى فى مسألة جنوب السودان . وبعثت الخارجية الأمريكية إلى كافرى ، تطلب منه أن يبلغ محمد نجيب بأنه تمت الموافقة على تقديم مساعدة أمريكية لمصر قدرها ١٠ ملايين دولار، وبيع قمح بالجنيه المصرى بثمن يقل ٣٩٪ عن الأسعار العالمية . ولكن كافرى ، اكتفى بإبلاغ محمد نجيب أن أمريكا وافقت من حيث المبدأ على منحة القمح !! وكان الهدف الضغط الأمريكى على مصر!!

وعندما اجتمع مجلس الوزراء البريطانى ، اعترف إيدن بأن اقتراحاته بإحالة موضوع مسئولية الحاكم العام عن الجنوب إلى البرلمان السودانى قد رفضها الحاكم العام ، الذى يرى أن يكون مسئولا عن الجنوب ، كما رفضها السفير البريطانى فى القاهرة ، الذى يريد اتفاقا مع مصر بشأن السودان ، نظرا للصراعات الداخلية فى مصر من ناحية ، وحتى يمكن التفاوض حول الدفاع الإقليمى .

* * *

اعتقل مجلس الثورة المصرى ، يوم ١٥ من يناير ، رشاد مهنا الوصى السابق على العرش ، والذى عينته الثورة ، وعزلته الثورة أيضا . كما اعتقل معه عددا من الضباط فيما سمى بمؤامرة انقلاب رشاد مهنا . وفى اليوم التالى ، حلت الثورة كل الأحزاب السياسية المصرية ، وأنشأت حزبها الذى أطلقت عليه اسم « هيئة التحرير » .

ويعقد يوم ٢٨من يناير الاجتماع السابع للمفاوضات ، وكانت مصر مضطرة للتشدد بسبب الظروف الداخلية . ركز الإنجليز جهودهم فى الحصول على تنازلات مصرية ، بشأن مسألتين : الجنوب والسودنة . وبخصوص السودنة ، كان موقفهم ، حتى تخلت الأحزاب السودانية عن ذلك ، ضرورة أن يكون للسودانيين الرأى الأخير ، وأن بريطانيا لايمكن أن تقبل نصا يعنى أنه بدون خروج الإدارة البريطانية من البلاد فى نهاية السنوات الثلاث ، لايمكن أن يحصل السودانيون على تقرير المصير . وكان موقف مصر ، أنه لايمكن أن تكون هناك إدارة بريطانية فى السودان وقت تقرير المصير ، وأنه إذا كان من المستحيل أن يستبدل بالموظفين الإنجليز السودانيون ، فينبغى أن يستبدل بهم محايدون ، وهو ما تضمنه اتفاق صلاح سالم مع الأحزاب السودانية .

حاول السفير البريطانى ، السير رالف ستيفنسون ؛ إقناع اللواء محمد نجيب بأن هذه المسألة ينبغى تركها تماما ، لحين اقتراب موعد تقرير المصير ، عندما تشكل لجنة محايدة للتحقيق فى مخاوف مصر من انحياز الإدارة . ولكن مصر قالت إن تأثير رجال الإدارة البريطانيين فى دائرة انتخابية واحدة ، قد يغير رأى السودان بالنسبة للاستقلال أو الاتحاد مع مصر .

غير أن السفير كتب إلى لندن يقول : « إنى مقتنع بأن اللواء محمد نجيب مخلص فى اقتناعه بأن المبرر الوحيد الذى يستطيع أن يقدمه أمام شعبه لتخليه عن مبدأ وحدة وادى النيل ، هو أن السودان سيكون حرا من كل نفوذ بريطانى ، عندما يجىء وقت تقرير المصير . وبالنسبة لمصر فإن هذه هى نقطة القطيعة . إن بريطانيا ، بعد اتفاق السودانيين ، أصبحت فى موقف ضعيف فى مقاومة طلب مصر بشأن السودنة » .

وأضاف : « يبدو لى أن العملية التى من شأنها أن تضمن لنا أكبر قدر من التأييد الدولى ، هى تدبير وسيلة ما ، من وسائل الإشراف الدولى ، على عملية تقرير المصير التى تدعم قيام مناخ حر ومحايد . وفى نفس الوقت تمنع المصريين من أن يخلو لهم المجال للتآمر والرشوة ، مع اقتراب موعد تقرير المصير . وأقترح لجنة دولية محايدة مستقلة عن الأمم المتحدة لمواجهة الحجج المصرية الحالية » .

وردت وزارة الخارجية البريطانية قائلة : «لانستطيع اقتراح لجنة دولية أخرى الآن . نحن مستعدون بالفعل للموافقة على اللجنة الانتخابية ، ولجنة الحاكم العام ، ولجنة السودنة .

وعندما يأتى موعد تقرير المصير ، قد يكون من المفيد اقتراح وسيلة للتغلب على الصعوبات الخاصة بالسودنة ، والتى قد تثور حينذاك . ويمكن أن نرغب فى توسيع مدى لجنة الحاكم العام ، إذا كانت تعمل بشكل مرض » .

* * *

توجه السفير الهندى فى القاهرة ، يوم ٢٩من يناير ١٩٥٣ ، لمقابلة اللواء محمد نجيب يسأله عن مفاوضات السودان . أحس السفير من حديث محمد نجيب ، أنه واقع تحت ضغط أنصاره الأكثر تطرفا . وفهم السفير أن هؤلاء هم أعضاء مجلس الثورة ، والإشاعات المنتشرة بين الرأى العام، وفى الأحزاب السياسية المنحلة .

قال نجيب : « بعض الناس » فى البلد يرون أنه سيكون من الأكثر فائدة لمصر أن تقطع المفاوضات مع البريطانيين ، وأن تثير الاضطرابات فى السودان ، وفى منطقة القناة ، بقدر ماتستطيع ، كوسيلة للضغط على بريطانيا العظمى لكى تذعن لمطالب مصر .

قال السفير : أنصحك ألا تلتفت لمثل هذه الآراء . إن الهنود يعرفون البريطانيين . ويعلمون أنه لايجدى الضغط عليهم إلى هذا الحد . وإذا كان المصريون من الحماقة بحيث يلجأون إلى أى نوع من العنف فى أى مكان، فإنهم يكونون قد وقعوا فى يد المعارضين للتسوية المصرية البريطانية . وأخذ السفير يقنع اللواء محمد نجيب بخطأ فكرة أنه قد يحقق بعض التعاطف الدولى ، إن لم يكن التأييد ، بسبب هذه السياسة . ومن الأفضل أن يتخلى اللواء نجيب عن أى أمل فى إمكانية دق إسفين بين أمريكا وبريطانيا . فمهما كان الأمريكيون يبدون مشجعين ومساعدين ، فإنهم فى النهاية لن يعارضوا بريطانيا العظمى . واستشهد السفير بملاحظة قالها له وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية ، بأن الحكومة الصينية ليست لديها أية أوهام بخصوص التضامن الأنجلو أمريكى الأساسى، وقال الوزير الصينى : لسنا من الحماقة بحيث نصدق أن أى شىء نقوله أو نفعله يمكن أن يفصل أمريكا عن بريطانيا !

وتوجه السفير الهندى بعد المقابلة إلى السفارة البريطانية يروى نص الحديث مع نجيب . وقال السفير البريطانى فى برقيته إلى لندن : « يعتقد زميلى الهندى أن ماقاله أعطى أثرا طيبا للواء نجيب » . . . والحقيقة أن السفير الهندى كان واهما !

* * *

أعد أنتونى إيدن وزير الخارجية تقريرا عن المذكرة المصرية ، قال فيه :

« يتضمن الرد المصرى ما يزيد على أربعين تعديلا على مقترحاتنا ، وجميع هذه التعديلات مرفوضة بدرجات مختلفة . ولا تسمح المذكرة المصرية بعرض الاتفاقية على البرلمان السودانى . وقد اقترح السير رالف ستيفنسون على المصريين أن يحول موضوع الضمانات للجنوب بسرعة إلى البرلمان السودانى ، ولكن مذكرة المصريين تستبعد ذلك . ويبدو من المذكرة المصرية ، ومن

تصريح اللواء نجيب للسير رالف ستيفنسون ، أن المصريين مصممون على محاولة استئصال شأفة الإنجليز من السودان خلال السنوات الثلاث القادمة . ولن يقبلوا أية اتفاقية تسمح للسودانيين بالاحتفاظ بمستشارين بريطانيين فى الجنوب حتى إذا رغبوا فى ذلك . والمسألة هى ما إذا كان ينبغى لبريطانيا أن تقاوم ذلك ، ولو وصل الأمر إلى حد قطع المفاوضات مع مصر . والجواب يتوقف على موقف السودانيين أنفسهم . إذا كانوا غير مستعدين لمقاومة هذه الخطط المصرية ـ على الأقل إلى حد الإصرار على ضرورة استشارة برلمانهم فى المسائل الرئيسة ـ فسيكون من الصعب للغاية علينا المقاومة . ولا أعتقد أن بإمكاننا الاختيار بين الخطوط المختلفة ، إلا بعد الحصول على وجهات نظر الحاكم العام » !

* * *

اجتمعت لجنة برئاسة ونستون تشرشل رئيس مجلس الوزراء ، حضرها وزراء الخارجية ، والدفاع ، والمستعمرات ، والكومنولث ، والحكومات المحلية ، لبحث الموقف . قال إيدن :

التصرف الذى أفضله ، هو إبلاغ المصريين بأننا لانستطيع قبول مقترحاتهم . وأن السبيل الوحيد لحل الخلافات بين طرفى الحكم الثنائى ، هو الإعداد لإجراء انتخابات مبكرة فى السودان ، حتى يمكن للبرلمان السنودانى أن يبت فى المسائل المثارة، وهى :

١ ـ ما إذا كانت ممارسة الحاكم العام لسلطاته تخضع لحق الاعتراض من جانب المصريين .

٢ ـ ما إذا كان استبدال آخرين سودانيين بالموظفين البريطانيين ، ينبغى أن يتم قبل أن يكون السودان مؤهلا لممارسة حق تقرير المصير .

وإذا وافق الوزراء على أن هذه أفضل طريقة للتصرف ، فأقترح ضرورة أن يقابل الحاكم العام زعماء الأحزاب السياسية السودانية ، ويقنعهم بتأييد اقتراحنا قبل إجراء أى اتصال بالمصريين . ورغم اعتقادى أن هذه المحاولة ينبغى أن تبذل ، فإنى أخشى ألا تنجح . فقد توصلت الأحزاب السياسية السودانية إلى تفاهم مع المصريين ، على أمل أن يمكنهم ذلك من إخراج المصريين من السودان ، ويبدو أنهم مقتنعون بأن البرلمان السودانى ، عندما ينتخب ، سوف يكون قادرا على تغيير شروط أى اتفاق سابق مع الحكومة المصرية . لكن الأمر ليس كذلك فى الواقع ، فإن الاتفاق عندما يتم ، سيكون اتفاقا مصريا بريطانيا ، ويكون بذلك خارج اختصاص البرلمان السودانى . وسيكون من الصواب طبعا إيضاح هذه الفكرة للزعماء السياسيين السودانيين ، غير أنه ينبغى الاعتراف بأن بعضهم يرى فى الاتفاقية المقترحة فرصة لإخراج كل من البريطانيين والمصريين من السودان ، وتحقيق الحرية التامة لتدبير شئونهم الخاصة . وبذلك ، إذا إصررنا على اقتراحنا ، فهناك خطر من أن تقاطع بعض الأحزاب السياسية السودانية الانتخابات ، وأن تفشل فى محاولة إقامة برلمان يمثل تمثيلا تاما السودان ككل .

خلال المناقشة ، وافق الوزراء على أن أفضل طرق التصرف ـ رغم المخاطر المتضمنة فيها ـ هو ما يقترحه وزير الخارجية .

ولكن ونستون تشرشل قال : إنه راجع الوضع العام لعلاقاتنا بالحكومة المصرية الجديدة ، وإنه يؤيد بشدة فكرة أن نبين المزيد من الحزم فى كل مفاوضاتنا معها . وأضاف : عندما جاء اللواء نجيب فى البداية إلى السلطة ، كان يبدو من الصواب انتهاج موقف أكثر تصالحا ، بل وعرض بعض التنازلات على أمل تدعيم موقفه . وقد أصبحت خطته العامة معادية لهذا البلد ـ بريطانيا . وهو يسعى للمحافظة على نفوذه السياسى بتملق قطاعات الرأى العام المصرى ، التى تطلب جلاء القوات البريطانية عن مصر بسرعة وبلا شرط ، لتهدئة هذه القطاعات . وفيما يتعلق بالسودان ، ينبغى ألا نتنازل بسهولة عن الفوائد التى قدمتها الإدارة البريطانية للشعب السودانى ، ولاينبغى أن نسمح للسودانيين بأن يقعوا فى فخ الوعود المصرية التى يستبعد الوفاء بها . وينبغى أن يعتمد موقفنا على القول بأن نترك للبرلمان السودانى ، المنتخب بالشكل السليم ، أن يقرر إلى أى مدى يحتاج الشعب السودانى إلى الضمانات المتمثلة فى السلطات الخاصة للحاكم العام ،وفى المساعدة المستمرة من الموظفين البريطانيين . وإذا لم يكن المصريون راغبين فى قبول هذا الحل ، فمن الممكن أن تقطع المفاوضات . وسيكون ذلك أفضل أساس لقطع المحادثات . وبالمثل فى مفاوضات الدفاع ، يمكن أن نتخذ موقفنا على أساس معاهدة ١٩٣٦ ، والإبقاء على قواتنا فى منطقة القناة حتى عام ١٩٥٦ . وإذا تمت محاولة لإخراجنا بالقوة فلا شك أن بإمكاننا رد الصاع صاعين . وإذا وقعت اضطرابات واسعة النطاق فى مصر ، فسيكون بإمكاننا القيام بما يحمى أرواح الجالية البريطانية فى القاهرة والإسكندرية .

قال وزير الدفاع : إن بإمكاننا التعامل مع أى هجوم قد يشنه المصريون على مواقعنا فى منطقة القناة ، والقوات متاحة هناك . وقواتنا كافية لصد ـ ليس نشاطات الفدائيين فحسب ـ بل وأى اعتداء يمكن أن يقوم به الجيش المصرى . وسوف تثور اعتبارات مختلفة ، إذا كان علينا القيام بعمليات خارج منطقة القناة . ولا محل لمحاولة القيام باحتلال عسكرى أكبر ، لتحقيق ذلك . وعلى أى حال ، فقد يكون من الضرورى ـ إذا تحتم القيام بهذه العمليات ـ إرسال فرقة إضافية بطريق الجو إلى منطقة القناة . وهناك فرقة حاليا مستعدة للاقلاع خلال ٩٦ ساعة لهذا الغرض . ولاينبغى افتراض أن هذه العمليات ستنفذ ، حتى لو وقعت محاولة لإخراج القوات البريطانية من منطقة القناة . لقد تحسنت الحالة العامة للنظام العام والانضباط فى مصر ، منذ تولى نجيب السلطة ـ وأصبح الأقل احتمالا أن تتعرض أرواح البريطانيين فى القاهرة والإسكندرية للخطر ، باندلاع العنف من جانب العامة . وأضاف وزير الدفاع أن من المهم للغاية أن يوقف الأمريكيون ، فى ظروف البلبلة الحالية ، إمدادات

المعدات العسكرية التى طلبها المصريون (المدافع الرشاشة والعربات المصفحة) ، إذ ستكون لها قيمة خاصة لديهم عند اندلاع القتال الذى يتوقع حدوثه ، إذا كان عليهم القيام بمحاولة لإجلاء القوات البريطانية بالقوة من القناة . وقال وزير الخارجية : إن حكومة الولايات المتحدة تعهدت بتأجيل تسليم هذه المعدات .

وقد وافقت اللجنة على أنه فى المفاوضات الحالية مع الحكومة المصرية حول مستقبل السودان ، ينبغى على وزير الخارجية أن يتبع الخط الذى اقترحه . وأن يقوم بإرسال تعليمات إلى الحاكم العام للسودان ببذل كل مافى وسعه لإقناع الأحزاب السياسية السودانية بتأييد هذا التصرف .

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى نفس اليوم، ٣٠ من يناير . قال أنتونى إيدن للوزراء : إن هناك خلافات مع المصريين حول نقطتين : الأولى : المسئوليات الخاصة للحاكم العام . الثانية : السودنة .

وعرض الوزير على المجلس مسودة برقية تتضمن تعليمات إلى السفير البريطانى فى القاهرة بأن الحكومة ، فيما يتعلق بالضمانات للأقاليم الجنوبية ، مستعدة للموافقة إما : على تركها للبرلمان السودانى ليحددها ، وإما أن يتم الإبقاء على مادة فى القانون الأساسى تنص على إعطاء سلطات للحاكم العام فيما يختص بأى إقليم أو بكل الأقاليم ، لكن ممارسة هذه السلطات تتم بناء على نصيحة لجنته .

واقتراح جديد فيما يتعلق باستبدال الموظفين البريطانيين فى السودان . وهو قبول المقترحات المصرية إذا وافق المصريون على أن تخضع الترتيبات التفصيلية لممارسة تقرير المصير للسودان لإشراف شكل من أشكال اللجنة الدولية التى تقدم مشورتها فى الوقت المناسب بشأن استبدال الموظفين البريطانيين فى السودان .

ومعنى ذلك أن بريطانيا تتراجع أمام مصر ، وترفض اقتراح تشرشل بقطع المفاوضات حول السودان !

* * *

أبرقت لندن إلى الحاكم العام السير روبرت هاو ،تطلب منه إجراء مباحثات سرية مع الأحزاب السودانية ، للاتفاق على موقف موحدة إزاء الاقتراحات المصرية . وطلبت وزارة الخارجية البريطانية من الحاكم العام أن يقنع الأحزاب بالموافقة على احتفاظ الحاكم العام بسلطاته ، وتأجيل عملية السودنة إلى ما بعد الانتخابات .

كتب جيمس روبرتسون ، لأول مرة ، إلى زعماء الأحزاب السودانية منتقدا الاقتراحات المصرية ، مبينا أنها تختلف عن الاتفاقات التى عقدتها مصر مع الأحزاب .

ولكن السير رالف ستيفنسون بعث يوم أول فبراير إلى لندن مؤيدا موقف محمد نجيب .

قال : «أكد المصريون مرارا أنهم فى حاجة ماسة لإقناع الرأى العام المصرى بأن التخلى عما تمسكت به الحكومات السابقة من دعاوى الوحدة ، والموافقة على استمرار بقاء الحاكم العام وإدارة السودان خلال الفترة الانتقالية ، دليل واضح على أن تقرير المصير عندما يأتى سوف يجرى بطرق حرة وعادلة . وهم يقولون إنه على هذا الأساس وحده دفعوا بمسألة السودنة إلى حد اقتراح أن يستبدل بالموظفين البريطانيين الباقين غيرهم من المحايدين فورا وقبل تقرير المصير .

ومازلت أعتقد أن هناك شيئا مطلوبا أكثر من إحالة المسألة برمتها إلى البرلمان السودانى ، إذا كان لنا فى هذه المرحلة أن نقنع المصريين والرأى العام فى الخارج بنزاهة عملية تقرير المصير . كذلك نريد طبعا أن نضمن ألا يكون للمصريين يد مطلقة فى التآمر والضغط . ولا أتوقع أبدا أن تطول العملية . وما أعنيه ضرورة استمرار المفاوضات بهذه الطريقة ، وتحاشى أى تصرف يؤدى إلى قطعها. ومن الواضح تماما أن المصريين فى غاية الاهتمام بالتوصل إلى اتفاقية سريعة . وأكدت بشدة للصاغ صلاح سالم على أن المناخ تدهور بشكل خطير للغاية ، لسلسلة الأحداث والإثارة الصحفية التى بدأت كلها خلال زيارته لجنوب السودان . ووجهت إليه الدعوة إلى :

(أ) وقف الصحافة المصرية عن كتابة الموضوعات المثيرة والمبالغ فيها عن السودان .

(ب) أن يتم إبلاغنا على الفور على أساس شخصى فى كل مرة يحدث فيها شىء يعتبره المصريون مصدر شكوى لهم ، وعدم السماح بانفجار مضاد أو تصرف مضاد حتى نبحث الأمر تماما ونحاول إصلاحه .

تعهد بذلك وأعرب عن موافقته التامة على أن من الضرورى تهدئة الأمور حتى يمكن التوصل إلى اتفاقية » .

ووطلبت الحكومة الأمريكية إلى سفيرها فى لندن أن يبين أن الولايات المتحدة تريد حلا سريعا لمسألة السودان، وأن التقارير تتوقع حدوث اضطرابات فى مصر والسودان إذا فشلت المفاوضات .

وعقد مجلس الوزراء البريطانى اجتماعا يوم ٢ من فبراير لبحث الخطوة القادمة . كانت أمام المجلس ٤ برقيات من السفير البريطانى ، يوالى فيها الضغط على حكومته للنزول على الإرادة المصرية والاتفاق مع المصريين . وثلاث برقيات من الحاكم العام ، يعارض فيها وجهة نظر السفير البريطانى ، ويطلب التشدد مع مصر .

قال السير رالف ستيفنسون فى برقية : احتمالات الموقف أخطر مما ظهر فى اجتماع اليوم السابق . ومالم نتوصل إلى اتفاق سريع مع الحكومة المصرية ، فسوف نضطر بعد وقت ليس بطويل ، إلى الاختيار بين إعادة احتلال الدلتا بالقوة أو الانسحاب المخزى من القناة . وسيكون هناك « انفجار » فى القاهرة حالما يعلم المصريون بالمشاورات التى أجيز للحاكم العام إجراؤها .

ولايعنى السفير اندلاع الاضطرابات ، ولكن حدوث تغيير عنيف فى المناخ الذى تسير فيه المحادثات المصرية البريطانية بشأن مستقبل السودان .

أما السير روبرت هاو ، فقد أوضح فى برقياته اقتناعه بأن المصريين لايرغبون فى التوصل إلى اتفاقية حول السودان ، وأنهم يطلبون المفاوضات لتأخير إجراء الانتخابات حتى الخريف .

قال مجلس الوزراء إنه ينبغى حث الحاكم العام على أن يسرع بالمشاورات مع الأحزاب السياسية السودانية ، وإبلاغ السفير البريطانى فى القاهرة بأن لبريطانيا كل الحق فى التشاور مع السودانيين بهذه الطريقة ، رغم الأثر الذى يعتقد السفير أن ذلك سيتركه فى المصريين . وربما يقطع المصريون المحادثات لدى سماعهم بأن بريطانيا تشاورت مع السودانيين بهذه الطريقة . والبديل أنه لو أمكن لبريطانيا الاعتماد على جانب معقول من التأييد السودانى ، لاستطاعت الإصرار على أن تظل المسألتان القائمتان مع المصريين ليبت فيهما البرلمان السودانى، وقطع المفاوضات إذا فشلت فى إقناع المصريين بقبول وجهة النظر هذه . والهدف هو الانتهاء من المفاوضات المصرية البريطانية بشكل أو بآخر بأسرع مايمكن ، بحيث يمكن إجراء الانتخابات فى السودان قبل فصل الأمطار . ولن تثار مسألة تعزيز القوات البريطانية فى الخرطوم واتخاذ الإجراءات الأخرى التى يقترحها الحاكم العام ، حتى لاتنهار المفاوضات مع المصريين .

ووافق الوزراء على ضرورة اتخاذ الخطوات العاجلة اللازمة لضمان إمكان نقل التعزيزات جوا بسرعة إلى الخرطوم إذا ثار هذا الموقف . وقال رئيس الوزراء ونستون تشرشل إنه إذا كان سيتم استعراض للقوة ، فلابد من تقليل المخاطرة بوقوع اضطرابات ، وذلك بالقيام باستعراض شامل للقوة . ولهذا يفضل إرسال كتيبتين بدلا من واحدة إلى الخرطوم فى هذه الظروف ، بالإضافة إلى سرب الطائرات . وهو يعتقد أن مظاهرة للقوة من هذا القبيل قد يكون لها تأثير مفيد فى اللواء محمد نجيب .

قال وزير الدفاع إن القوات فى منطقة القناة على استعداد بالفعل للتحرك خلال ٩٦ ساعة للعمليات المحتملة هناك . وستكون قادرة على إرسال فرقة ـ أو اثنتين إذا كان ذلك ضروريا ـ إلى الخرطوم ، مادامت الترتيبات قد اتخذت لاستبدالها فورا من المملكة المتحدة .

وتقرر فى هذا الاجتماع : (أ) دعوة وزير الدفاع إلى إبلاغ القائد العام للقوات البرية فى الشرق الأوسط أن يكون مستعدا فورا لإرسال كتيبة (أو اثنتين لو كان ذلك ضروريا) ، وسرب من الطائرات ، إلى الخرطوم ، وينبغى اتخاذ كافة الاحتياطات لمنع المصريين من معرفة وجهة هذه القوات التى وضعت على أهبة الاستعداد. ودعوة وزير الخارجية إلى إبلاغ الحاكم العام للسودان للإسراع بالمشاورات التى طلب إجراؤها مع الأحزاب السياسية السودانية . (ب) إبلاغ السفير البريطانى فى القاهرة بأن هذه المشاورات ينبغى أن تتم بغض النظر عن الأثر الذى قد

تحدثه بالمفاوضات المصرية البريطانية .

« وافق المجلس على ترك السودنة لإشراف لجنة دولية ، وذلك عند الضرورة » !

وكان ذلك يعنى موافقة بريطانيا على السودنة قبل تقرير المصير .

قال السفير : « إنه يرى الحل الوحيد الممكن أن تعلق بريطانيا قبولها للسودنة ، والشروط الأخرى لترتيبات عملية تقرير المصير ، مقابل موافقة مصر على لجنة دولية محايدة تقوم للإشراف على عملية تقرير المصير » .

* * *

وكان واضحا أن موقف السفير البريطانى فى القاهرة السير رالف ستيفنسون كان عاملا هاما فى إقناع الحكومة البريطانية بتقديم تنازلات لمصر . وعندما نقل السفير من القاهرة عام ١٩٥٥ ، كرمه جمال عبد الناصر ومجلس الثورة ، وأقاموا له على غير العادة « حفل شاى » بهذه المناسبة ، وكأن الجميع أحسوا ـ دون الاطلاع على برقياته ـ بأن السفير ساندهم كثيرا !

الاتفــاق

قدم رئيس أركان حرب القوات المسلحة الإمبراطورية ، السير جون هاردنج ، مذكرة إلى لجنة أركان حرب القوات البريطانية ، أعرب فيها عن قلقه العميق إزاء خطر اندلاع اضطرابات خطيرة أخرى فى مصر والسودان ، وأن عليها تعزيز قواتها فى منطقة القناة ، بل وإرسال تعزيزات إلى السودان أيضا .

قال روجر ألين مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية : إذا لم نصر على ضمانات للسودانيين الجنوبيين ، ستتحسن فرص التوصل إلى اتفاقية مع المصريين . ومن جهة أخرى فإن إمكانية الاضطرابات فى الجنوب ستزداد تبعا لذلك . وإذا لم نقف بحزم بجانب الضمانات للجنوب ، فسيشعرون بأن السودانيين الشماليين تخلوا عنهم ، وأننا أيضا قد تخلينا عنهم . وإذا وقفنا بحزم، ستكون فرص التوصل إلى اتفاقية مع مصر ضئيلة . نحن فى ورطة. إن وزارة الخارجية تدرك الأهمية الحيوية للتوصل إلى اتفاقية مع مصر حول السودان ، قبل أية محاولة للتوصل إلى اتفاقية عامة مع مصر حول الدفاع عن الشرق الأوسط .

قال السير جون هاردنج : هناك خطر اندلاع أعمال إرهاب أخرى فى منطقة القناة ، إذا لم تستمر المفاوضات مع مصر بشأن السودان ، وسيكون الموقف خطيرا بشكل خاص إذا اقترنت هذه الأعمال بكل من الاضطرابات فى العراق وفى السودان . ومن الواضح تماما أن مواردنا فى الوقت الراهن ليست كافية أبدا ، لمواجهة حرب شاملة فى الشرق الأوسط ، والطريقة الوحيدة للتغلب على هذا النقص هو تعبئة بعض تشكيلات القوات البرية . وآمل ألا يسىء وزير الخارجية التقدير بشأن نقص مواردنا ، لمواجهة اضطرابات خطيرة فى الشرق الأوسط . ومن الأهمية بمكان، أن تتم كل الخطط العسكرية الخاصة بالشرق الأوسط بأسرع ما يمكن ، وأن يتم الحصول على أية موافقة وزارية ضرورية ، بحيث يمكن اتخاذ إجراء فورى .

وافقت اللجنة على أنه :

(أ) نظرا لإمكانية اندلاع مزيد من أعمال الإرهاب فى منطقة القناة وفى السودان ، إذا فشلت المفاوضات الحالية مع مصر، ويمكن أن يقترن ذلك باضطرابات فى العراق ، ولاتوجد قوات نظامية متاحة كافية لمواجهة ظروف متزامنة من هذا القبيل ، فالمطلوب تعبئة بعض تشكيلات القوات البرية .

(ب) جميع الخطط العسكرية الخاصة بالشرق الأوسط ، ينبغى إتمامها ، والحصول على أية

موافقة وزارية مطلوبة ، فى أسرع وقت ممكن ، بحيث يمكن اتخاذ إجراء فورى عند الضرورة .

* * *

فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى ، قال إيدن : « زاد اتفاق أحزاب السودان الصعوبات التى نواجهها للتوصل إلى تفاهم مرض مع الحكومة المصرية . وأصبح من الواضح أنه لم يعد هناك وقت نضيعه . وقد أرسلت إلى السفير البريطانى فى القاهرة ، وإلى الحاكم العام فى الخرطوم ، أسألهما رأيهما فى عدم اتخاذ أى قرار الآن بشأن المسئوليات الخاصة للحاكم العام تجاه الأقاليم الجنوبية ، وأن يترك ذلك حتى يتخذ البرلمان السودانى قرارا بشأنه فيها بعد .

قال باتلر وزير الخزانة : الحكومة قد تتعرض لانتقادات قوية من البرلمان ، إذا ظهر أنها تتخلى عن مسئولياتها الخاصة عن الأقاليم الجنوبية . وقد يكون من الحكمة أن يتم شرح احتمالات تحقيق ضمانات مناسبة بالقرار الذى يتخذه البرلمان السودانى .

قال وزير الخارجية : إننى سأبحث ما إذا كان يمكن وضع صيغة مرضية . ولكن ليس من الممكن اتخاذ قرار قبل أن أتلقى تقريرا عن المناقشة التى سيجريها سفيرنا فى القاهرة مع اللواء محمد نجيب . والقرارات السريعة قد تكون مطلوبة حينئذ . ومن المفيد أن أضمن مساعدة لجنة صغيرة من مجلس الوزراء ، تستطيع الاجتماع بسهولة فى حالة الطوارئ .

عين المجلس لجنة برئاسة أنتونى إيدن ، وعضوية كل من اللورد كروكشانك حامل أختام الملكة ، واللورد سوينتون وزير الكومنولث ، والسير أوليفر ليتلتون وزير المستعمرات ، لمناقشة شئون السودان العاجلة . وكان واضحا من النقاش أن الحكومة البريطانية تخلت ، أو تنازلت مضطرة ، عن ضمانات الجنوب ، والسلطات الخاصة التى تمنح الحاكم العام بالنسبة للمديريات الثلاث ، مادام مجلس الوزراء البريطانى رأى أن يترك الأمر يقرره البرلمان السودانى .

* * *

فى لندن ، أجرى هنرى بايرود وكيل الخارجية الأمريكية أكثر من أسبوع ، فى مباحثات مع أنتونى إيدن وزير الخارجية وجيمس بوكر الوكيل المساعد للوزارة . قال بايرود : المباحثات الأمريكية البريطانية التى تجرى بيننا غير مثمرة ، إذا لم يكن هناك تقدم فى مباحثات القاهرة بشأن السودان ، وإذا فشلت مفاوضات السودان أو تأخرت طويلا ، فإن الحكومة الأمريكية تحتفظ لنفسها بحرية الحركة عن بريطانيا بشأن مصر .

وكانت لهجة بايرود وطريقته تعبر عن مضمون واحد ، وهو أنها : إنذار !!

أخذ السير ماكينس ، السفير البريطانى فى واشنطن ، يحذر لندن من قطع المفاوضات :

« إذا كنا سنقطع المفاوضات مع مصر ونتخذ إجراء فى السودان ، وإذا كنا سنرسل قواتنا إلى هناك ، فينبغى أولا أن نقوم بكل مايمكن ، لإعداد الرأى العام هنا فى الحكومة ، وبين أفراد

الشعب . ويبدو أن المصريين قد حققوا بعض النجاح فى دعايتهم ، التى ينطلق أغلبها من القاهرة والخرطوم ، والتى تقول إنهم يدافعون عن استقلال السودان ، بينما نتلكأ نحن لأسباب أنانية . وقد حان الوقت ، لإصدار بيان رسمى من الحكومة البريطانية ، يعرض الموضوع مباشرة بعبارات بسيطة ، ليبين أن حق تقرير المصير للسودانيين ، كان سياسة بريطانية ، وأن المصريين لم يفعلوا أكثر من تأييدها . وأخشى أن تجد حكومة وشعب الولايات المتحدة من الصعب فهم لماذا يتحتم علينا الدخول فى نزاع عام مع المصريين ، حول جنوب السودان والسودنة . فليس لديهم تفهم للمسئولية الإمبريالية . وسوف يشعرون بأنه : ما إن يتم الاتفاق على مبدأ تقرير المصير بيننا وبين المصريين ، حتى يكون من الأفضل الإسراع بذلك . وفى الوقت الذى لاتحظى فيه مصر سوى بالقليل من التعاطف ، فسوف يشعرون بأن تحفظاتنا بشأن الفترة الانتقالية ليست لها سوى أهمية ضئيلة ، بالنسبة لترتيبات الدفاع مع مصر ، وأننا إذا عادينا محمد نجيب ، الذى ينظر إليه ، على أنه أحسن قائد يمكن أن يكون لمصر لزمن طويل ، فإننا نكون قد ألحقنا ضررا بالغا بالمصالح الغربية » !

* * *

فى الخرطوم اجتمع السير روبرت هاو بزعماء حزبى الأمة ، والجمهورى الاشتراكى ، لإقناعهم بوجهة النظر البريطانية دون الوصول إلى نتيجة ؛ فإن الحزبين وقعا ، مع صلاح سالم ، اتفاقية الأحزاب . أما الحزب الوطنى الاتحادى فلم يحضر اجتماع الحاكم العام .

اعترف السير جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى لحكومة السودان ، فى مذكراته التى كتبها بعنوان « إفريقيا فى مرحلة انتقال » . قال : « ناضلنا بقوة ، حتى نمنع تضمين الاتفاقية المصرية ـ البريطانية النصوص الخاصة بالسودنة الشاملة العاجلة للجيش والشرطة والوظائف التى يمكن أن يكون لها نفوذ سياسى . وحاولنا بقوة ، الإبقاء على الضمانات للجنوب التى أقرتها الجمعية التشريعية من قبل » .

وهكذا زادت الضغوط على وزير الخارجية البريطانى .

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٣ من فبراير . أبلغه إيدن أن من المرغوب فيه إجراء الانتخابات السودانية قبل موسم الأمطار . وافق الوزراء على ذلك ، وقالوا إن المفاوضات مع مصر ، يجب أن تصل إلى نتيجة حاسمة فى القريب العاجل ، مع ضمان الاستجابة المصرية لبريطانيا فى النقطتين الأساسيتين البارزتين وهما :

- ضمانات المديريات الجنوبية .
- الترتيبات الخاصة باستبدال الموظفين البريطانيين العاملين فى السودان .

وكان إيدن قد أعد مسودة برقية إلى السفير البريطانى وزعها على الوزراء وتتضمن :

- بالنسبة للمديريات الجنوبية ، تقبل مصر أن يترك الأمر ليقره البرلمان السودانى .

● أو : بقاء مادة فى الدستور تنص على أن تكون للحاكم العام سلطاته يمارسها فى كل مديريات الجنوب بالتفاهم مع نصيحة لجنته .

● وبالنسبة للموظفين البريطانيين قبول وجهة النظر المصرية فى تغيير هؤلاء الموظفين ، بشرط أن يوافق المصريون على أن الإجراءات التفصيلية لتقرير المصير بعد ٣ سنوات ، تكون تحت إشراف لجنة دولية تنصح فى الوقت المناسب بتغيير الموظفين البريطانيين .

وكان واضحا من هذا القرار أن بريطانيا تتراجع تماما عن مواقفها القديمة ، وأن كل مايهمها إجراء الانتخابات التى تأمل أن تجىء بأغلبية لحزب الأمة والحزب الجمهورى الاشتراكى المؤيدين لبريطانيا !

قال إيدن للقائم بالأعمال الأمريكى جوليوس هولمز : لقد أقنعت مجلس الوزراء بالمضى شوطا طويلا فى الاستجابة للمقترحات المصرية . ولانستطيع أن نمضى أبعد من ذلك . وآمل أن يقنع كافرى المصريين بقبول مقترحاتنا الأخيرة ، وأنه بمجرد الوصول إلى تسوية لمسألة السودان فإن الحكومة الأمريكية تبحث فورا مد مصر بالسلاح .

أبلغت الحكومة الأمريكية ، يوم ٥ من فبراير ، كافرى أن بريطانيا تراجعت تماما . وأنها وافقت على ترك مسألة السودنة للبرلمان السودانى المنتخب ، أما سلطات الحاكم العام بالنسبة لكل السودان فتخضع للجنة الحاكم العام .

* * *

الاجتماع الثامن للمفاوضات يوم ٦ من فبراير ، كان حاسما ، استمر ٥ ساعات كاملة .

قال السفير البريطانى إنه لابد من إجراء الانتخابات قبل مايو ، لحلول شهر رمضان وسقوط الأمطار ، ولابد من التعجيل بالاتفاق ولم تبق سوى مسألتين : الجنوب . السودنة . وقال إن المشروع المصرى ، المقدم فى ٢٨ من يناير ، أغفل مسألة سلطة الحاكم العام فى الجهاز الوظيفى ، وحق البرلمان السودانى فى بحث هذا الاتفاق . واقترح السفير خضوع تدابير تقرير المصير لإشراف دولى محايد ، عن طريق لجنة دولية تبحث أيضا مقترحات لجنة السودنة ، وما يبديه البرلمان السودانى من آراء ، كما تنظر الاقتراح المصرى بتعيين موظفين محايدين لإدارة السودان وشرطته وجيشه .

ووضح أن الاقتراح البريطانى يترك للبرلمان السودانى إعادة النظر فى كل نصوص الاتفاق المصرى البريطانى . ولكن مصر أصرت على ضرورة جلاء القوات البريطانية قبل تقرير المصير.

واتفقت مصر وبريطانيا على أن يكون البرلمان السودانى حرا فى بحث المواد الرئيسة لاتفاق الحكم الذاتى ، على أن تضع الدولتان محل الاعتبار آراء البرلمان السودانى بشأنها . واتفقا أيضا على اعتبار الحاكم العام قائما بعمله ، ويمارس مهامه إذا غاب لوقت قصير .

* * *

وتوافق مصر فى هذا الاجتماع الثامن ، يوم ٦ من فبراير ، على نص جديد يقول : « تخضع للإشراف الدولى الترتيبات التفصيلية لعملية تقرير المصير ، بما فى ذلك الضمانات التى توفر حياد الانتخابات ، وأية ترتيبات أخرى لضمان مناخ حر ومحايد . وسوف تقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية قد تقام لهذا الغرض » . وقال سير رالف ستيفنسون للندن مبررا ضرورة قبولها لهذا النص إنه « إذا فشلت لجنة السودنة عمليا فى إتمام مهمتها ، ينتقل الأمر إلى هيئة الإشراف الدولى » .

الاجتماع التاسع للمفاوضات يوم ١١ من فبراير هو الاجتماع الأخير . حاول السفير البريطانى الحصول على موافقة مصر على إقامة محطة لخدمة الطائرات البريطانية .رفضت مصر حتى لايقال إن القوات البريطانية لاتزال فى السودان ، كما رفضت مصر الموافقة على أن يناقش البرلمان السودانى ، عند قيامه ، الاتفاق ! وينصح السفير حكومته بالاستجابة .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ١١ من فبراير لبحث مشروع الاتفاق . أخذ أنتونى إيدن يذكر الأعضاء بما قرره المجلس يوم ٣ من فبراير ، عندما وافق على إرسال برقية إلى السفير البريطانى فى القاهرة ، تتضمن مطالب الحكومة البريطانية من مصر ، بشأن مستقبل السودان، وهى ضمانات للأقاليم الجنوبية والإشراف على استبدال الموظفين البريطانيين فى السودان . وقال إيدن : نتيجة لمزيد من المناقشات مع الحكومة المصرية ، أصبح السفير مطمئنا بشأن كلتا النقطتين . وقد تضمن المشروع الأخير للاتفاقية المقترحة ضمانات للأقاليم الجنوبية مقبولة من جانب الحاكم العام للسودان ، كما أنه ينص على أن استبدال الموظفين البريطانيين يخضع ، إذا لزم الأمر ، لإشراف لجنة دولية . وأضاف وزير الخارجية البريطانى : بعد أن استطاع السفير ضمان قبول الشروط التى وضعها مجلس الوزراء ، اتفق على توقيع نصوص الاتفاقية بالأحرف الأولى فى اليوم التالى . وقد بحث ما إذا كان يمكن تأجيل التوقيع يوما آخر لإتاحة الوقت أمام مجلس الوزراء لدراسة النص النهائى . غير أن المصريين لايرغبون فى توقيع الاتفاقية يوم الجمعة ، وهو يوم العطلة الدينية لهم .أما يوم السبت ، فهو يوم عطلة لمجلس العموم ، ولايمكن إعلانها فى ذلك اليوم أمام المجلس . وبذلك انحصر الاختيار بين تخويل السفير سلطة التوقيع فى اليوم التالى ، أو التأجيل إلى أوائل الأسبوع المقبل . ولست راغبا فى التأجيل كل هذه المدة ، لأن الحكومة المصرية عرضة لضغط قوى للالتزام بالاتفاقية ، التى عقدتها مع الأحزاب السياسية السودانية ، وأى تأجيل من جانبنا فى هذه المرحلة يتضمن المخاطرة بأن يسحبوا بعض الامتيازات التى حصلنا عليهامنهم خلال المفاوضات !! والسودانيون مصممون على عدم إضاعة هذه الفرصة ، فى إتمام اتفاقية تتضمن تنازل مصر عن دعواها بالسيادة على السودان ، وهى دعوى التزمت بها جميع الحكومات المصرية السابقة .

أما مسودة الاتفاقية المصرية البريطانية الحالية ، فإنها مرضية من وجهة نظرنا ، أكثر بكثير من الاتفاقية التى عقدها المصريون مع الأحزاب السياسية السودانية ، كما أن هذه الاتفاقية تتضمن أيضا تنازل مصر عن دعواها بالسيادة على السودان . وسوف يتمسك السودانيون بذلك دون شك ، إذا أضعنا الفرصة الحالية لإتمام اتفاقية أكثر ملاءمة على المستوى المصرى البريطانى . وفى هذه الحالة سنجد أنفسنا فى موقف يعارضنا فيه كل من المصريين والسودانيين . ولن تكون لنا حيلة فى منعهم من المضى قدما على أساس اتفاقيتهم السابقة .

وقال وزير الخارجية : إنى قلق للغاية بشأن استقبال الرأى العام فى هذا البلد ـ بريطانيا ـ للاتفاقية المصرية البريطانية المقترحة . وقد تلقيت تقارير مقلقة بشأن مناقشة عقدتها مجموعة الشئون الخارجية المؤيدة للحكومة فى مجلس العموم . وكان جميع الحاضرين فى هذا الاجتماع عدا أقلية ضئيلة ، ينتقدون معالجة الحكومة للموقف فى السودان . ويبدو أن هناك قلقا منتشرا بين مؤيدى الحكومة . وإنى أشك بناء على ماسمعته فيما إذا كانت مقترحاتى ستلقى تأييدا كافيا فى حزب المحافظين . وأخشى أن تُصَوَّر الاتفاقية المقترحة على أنها تخل مشين ، عن مسئولياتنا فى السودان ، وضربة خطيرة لهيبة بريطانيا فى الشرق الأوسط . وأعتقد أن الصحافة ستنتقدنا انتقادا حادا . ويبدو أنها ستوقع الحكومة فى متاعب سياسية خطيرة . ولاشك أن المعارضة ستستغلها حتى النهاية .

وقال إيدن : لقد ثار الأمل لدى السودانيين بأن يحققوا الحكم الذاتى بحلول نهاية ١٩٥٣ . وعلى ضوء هذه الخلفية ، ينبغى الدفاع عن الاتفاقية المقترحة أمام الرأى العام . وسيكون من الأسهل كثيرا الدفاع عن الاتفاقية ، التى تتضمن ضمانات مرضية للأقاليم الجنوبية ، وشرطا معقولا لاستبدال الموظفين البريطانيين فى السودان ، بدلا من الاضطرار إلى قبول الترتيبات الأقل ملاءمة التى تفاوض المصريون بشأنها مع الأحزاب السياسية السودانية من وراء ظهورنا ! وليس هناك شك فى أن المشروع الأخير للاتفاقية المصرية البريطانية أفضل من ذلك ، فقد تم استخلاص تنازلات قيمة من المصريين خلال المفاوضات فى الأسابيع القليلة الماضية . ولن يتم الفوز بأى شىء بالتأجيل . وبغض النظر عن التهديد بأن يسحب المصريون بعض التنازلات التى قدموها ، فإن من مصلحتنا ألا تطول المفاوضات أكثر من ذلك ، لأن من المرغوب فيه للغاية أن تعقد الانتخابات السودانية قبل حلول موسم الأمطار ، ولايمكن تحقيق ذلك إلا بإتمام الترتيبات الأولية بحلول نهاية فبراير .

أخذ الوزراء البريطانيون يناقشون النصوص بصفة عامة ، وانتهوا إلى أن الاتفاقية المقترحة هى النتيجة المنطقية للوعد القائم منذ زمن ، بإعطاء الشعب السودانى حق الحكم الذاتى وتقرير المصير . ورأى مجلس الوزراء أهمية إقناع مؤيدى الحكومة فى مجلس العموم بأن جميع المزايا تميل إلى جانب اتمام الاتفاقية . وقال المجلس لاشك أن هناك قدرا كبيرا من سوء الفهم

والبلبلة بشأن هذا الموضوع ، بين مؤيدى الحكـومة فى مجلس العموم . وساد رأى بين الوزراء ، بأن من الأفضل أن يقوم وزير الخارجية بشرح الموقـف أمام اجتماع لمؤيدى الحكومة من أعضاء مجلس العموم المهتمين بالشئون الخارجية ، وإقناعهم بأنه يستطيع أن يعتمد على تأييدهم قبل أن يقرر مجلس الوزراء نهائيـا التوقيع على الاتفاقية المقترحة ، على أن يعقـد الاجتماع مساء اليوم نفسه ، ثم يجتمع المجلس مرة أخرى لتفويض السفير البريطـانى فى القاهرة توقيع الاتفاق مع مصر فى الصباح التالى .

وعلى هذا الأساس قرر مجلس الوزراء :

١ ـ دعـوة وزير الخارجية إلى شرح الاتفـاقية المصرية البريطـانية المقترحة بشـأن السودان ، أمام اجتماع لمؤيدى الحكومـة من أعضاء مجلس العموم المهتمين بالشئـون الخارجية ، يعقد فى التاسعة والنصف من مساء اليوم نفسه ـ الأربعاء .

٢ ـ يوافق المجلس على اتخاذ قرار نهائى فى هذا الموضوع ، عندما يقدم وزير الخارجية تقريرا عن نتائج هذا الاجتماع .

* * *

قال إيدن فى مذكراته :

« كنت تواقا ، إلى تصـديق حكومتى على هذا الاتفاق دون تـأخير . فقد حملنا السودانيين على أن يتـوقعوا حصـولهم على الحكـم الذاتـى فى نهايـة عام ١٩٥٢ . وقـد بحثـت الحكومـة الاتفاقيـة . ولكن شعـر بعض أعضـائها أن هنـاك غموضـا وشكوكـا أثيرت حولها فى مجلـس العموم. وتعهدت تبعـا لذلك أن أقوم بشرح الاتفـاقية ، فى اجتماع يعقده أنصار الحكـومة ، تلك الليلة . وافق زمـلائى على أنى إذا كنت مقتنعا بأن فى وسعى الحصـول على تأييد كافٍ ، فإن فى وسعهم تخويلى صلاحيـة عقد الاتفاقية . وتقرر تأجيل البـت النهائى ، بطلب منى ، حتى سـاعة متـأخرة مـن الليل ، بعد أن أكـون قد ألقيـت خطابـى فى الاجتماع المقترح . وقد ألقيت الخطاب ، وكـان هذا بالطبع السبيـل السوى لنا . فلو تـريثنا وأجلنا الموضوع ، وأثـرنا عـراقيـل ، ثم رفضنـا تـوقيـع الاتفاق ، فسيلقـى السـودانيـون حبـل اللوم علينـا ، لتـأخير الانتخابات الذى لامناص منـه ، كما يحملوننا مغبة ما ينجم من متاعـب سياسية . ولا ريب فى أن المصريين سيشنـونها حملـة شعـواء ، ضـد البريطانيين ، لكـن هـذه الحملـة لايقـدر لها النجاح ، إذا احتفظنا بموقف ثابت .

وكنت فى خـريف عام ١٩٥١ ، قـد تعهدت باسم الحكـومة ، دون أن ألقى معـارضة فى البرلمان ، بإعطاء السـودان الحكم الذاتى . ولايعنى التراجع أو التردد الآن ، إلا اللعـب بورقة المصريين ، وخلق الفزع واليأس ، عند أصدقـائنا فى السودان . ومن المعترف به ، أن الاختيار يقوم بين المتاعب ، كما يحدث دائما فى القضـايا الخارجية ، لكن الطريق القـويم ، هو المضى

قدما فى تنفيذ الاتفاقات ، لاسيما إذا كان واجبنا يلزمنا باتباع هذا الطريق . وكنت على يقين من أننا إذا ثبتنا إلى جانب قرارنا ، فإن عنف الحملة المصرية التى تستهدف إقناع السودانيين بربط مستقبلهم بمصر ، هو الذى يخلق ، فى الوقت المناسب ، التيار المضاد له . فهناك أسباب عدة تحمل مصر والسودان على العيش فى وئام ، وصداقة . وليس لنا من رغبة ، فى ألا يسود بينهما هذا الوئام . أما إذا كان المصريون يريدون حمل السودانيين على الاتحاد معهم ، بوسائل الرشوة أو الإرهاب ، فإنهم سيتعلمون عما قريب ، درسا شديدا . وعلينا مهما كان السبيل الذى تسير فيه الأحداث ، أن نتبع طريقا ثابتا .

وهكذا شرحت الوضع للنواب المحافظين ، وأعتقد أننى تمكنت من تبديد مخاوفهم وشكوكهم . وكنت قد اعتزمت الاستقالة ، إذا لم أنجح فى شق طريقى . وكانت هذه إحدى المرات النادرة ، التى اختلفت فيها مع السير ونستون تشرشل حول موضوع يتعلق بالسياسة الخارجية . وكان قد قال فى إحدى المرات : إنك لو وضعت كلامنا ، أى السير ونستون وأنا فى غرفة منفصلة ، وأغلقت الباب علينا بعد أن وضعت أمامنا أسئلة ، تتعلق بالسياسة الخارجية ، فإنك ستلقى عين الأجوبة عن تسعة من مجموع عشرة أسئلة . ولاريب فى أن ماقاله حق ، وصدق . كما أنى أعتقد أن السير ونستون ، كان واقعا فى هذه القضية تحت سيطرة ذكرياته الشخصية عن السودان منذ سنوات بعيدة . ولربما شعر ، من ناحية أخرى كما شعرت أنا ، أن فى الوسع الحصول على اتفاقية أحسن بكثير من هذا الاتفاق » .

* * *

استأنف مجلس الوزراء البريطانى اجتماعه بعد منتصف الليل . قدم وزير الخارجية وزعيم الأغلبية فى مجلس العموم تقريرين إلى المجلس عما جرى فى اجتماع نواب حزب المحافظين . وجاء فى التقريرين أن تفسيرات إيدن قد بددت الكثير من سوء الفهم الذى كان سائدا فى أوساط الحزب . وسارت شوطا بعيدا فى تهدئة المخاوف التى أعلنت خلال المناقشة فى المجلس فى وقت سابق من اليوم . وأكد التقريران أن الكثيرين ممن حضروا واستمروا فى القلق بشأن الموقف قد أصبحوا الآن مدركين أن المسيرة التى أشارت الحكومة باتباعها مناسبة أكثر من غيرها من البدائل . وكان واضحا على ضوء التفسيرات التى قدمت ، أن الجانب الرئيس من مؤيدى الحكومة فى مجلس العموم ، سيكون على استعداد لقبول السياسة التى اقترحها وزير الخارجية .

وقال وزير الخارجية إنه مسرور إذ أتيحت له هذه الفرصة من المناقشة حول الموقف مع تجمع يمثل مؤيدى الحكومة . ثم قال : أشعر بثقة أكبر ، ولذلك أطلب من مجلس الوزراء إقرار المقترحات التى قدمتها إليه فى وقت سابق من اليوم .

قرر المجلس :

١ ـ تخويل السفير البريطانى فى القاهرة سلطة توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى للنص النهائى للاتفاقية المصرية ـ البريطانية بشأن مستقبل السودان .

٢ ـ يعلن الوزير إتمام هذه الاتفاقية فى بيان أمام مجلس العموم مساء اليوم . وكانت الساعة قد بلغت الرابعة صباحا عندما انتهى اجتماع مجلس الوزراء .

* * *

كتب سلوين لويد وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية ، بعد زيارته للخرطوم فى مارس ، إلى مجلس الوزراء مؤكدا أنه كان من المستحيل على بريطانيا أن ترفض توقيع اتفاق مع مصر . قال : « كان من الضرورى إتمام الاتفاقية المصرية ـ البريطانية . ويدرك هذه الحقيقة الذين يعملون فى السودان . فلو لم تعقد الاتفاقية لفقدنا كل تأييد لنا فى المدن ، ولاشتركت جميع الأحزاب فى حملة معادية لبريطانيا ، كانت ستنتشر فى المدن فى الوقت المناسب . ولم يكن من الممكن الثقة فى الشرطة ولا حتى فى قوات الدفاع السودانية للوقوف أمام هذه الضغوط إلى مالا نهاية . ولكان السبيل الوحيد للمحافظة على الهدوء فى البلاد زيادة عدد القوات البريطانية فى السودان باضطراد » .

* * *

اجتمع الوفدان المصرى والبريطانى بكامل أعضائهما ، فى العاشرة صباح ١٢ من فبراير ، بمقر رئاسة مجلس الوزراء المصرى . أبلغ السفير الحاضرين أنه تلقى فى الرابعة صباحا برقية تخول له توقيع اتفاق السودان ، قائلا إنه سيفتح عهدا جديدا بين مصر وبريطانيا . وقع الاتفاق عن مصر اللواء محمد نجيب ، وعن بريطانيا السير رالف ستيفنسون ،

وأعلن إيدن النبأ مساء ، فى مجلس العموم فى لندن ، وروى كيف ألغت حكومة الوفد اتفاقية ١٨٩٩ وكيف أصرت حكومات مصر المتعاقبة على وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى . وتكلم عن الخطوة الحاسمة التى اتخذها اللواء محمد نجيب بالاعتراف للسودان بحق تقرير المصير ، والاحتفاظ لهم بالسيادة حتى تجىء تلك الساعة . وأشاد بهذه الخطوة . وطالب المجلس أن يوافق على أن تلك الخطوة أزاحت العقبة التى عرقلت العلاقات المصرية السودانية ، وأنها تشكل مرحلة سعيدة للسودان . وتؤثر فى مستقبل العلاقات بين البلدين . وقال إن الحكومة البريطانية ستضع محل الاعتبار أية آراء يبديها البرلمان السودانى بشأن هذه الاتفاقية .

قال خالد محيى الدين ، عضو مجلس قيادة الثورة المصرية فى مذكراته : « كانت قضية الجلاء هى الهم الأول لعبد الناصر ، ولهذا فقد قبل الوصول إلى تسوية حول مسألة السودان . والحقيقة أن الاتفاقية كانت جيدة ، فقد رسمت للسودان طريقا محددا : إما الاستقلال وإما الوحدة مع مصر . وكلاهما يمثل خطوة إيجابية بالنسبة للتخلص من الاحتلال البريطانى

هناك . ولم يكن عبد الناصر على استعداد لأن يربك معركته من أجل الجلاء بالدخول فى مماحكات حول السودان . ولقد قال الكثيرون إن عبد الناصر ضحى بالسودان مقابل الجلاء عن مصر ، والحقيقة أن عبد الناصر لم يكن يملك شيئا فى السودان . ما قبله عبد الناصر هو حق تقرير المصير للسودانيين ، وهو مبدأ صحيح تماما . وماكان بإمكان مصر ، التى تسعى جاهدة لاستقلالها ، أن تفرض سيطرتها بالقوة على بلد آخر » !!

* * *

جردت الاتفاقية ـ وهى من ١٥ مادة ـ الحاكم العام من كل سلطاته تقريبا . شكلت لجنة، اشترط أن يمارس الحاكم العام سلطاته بعد عرض الأمر عليها ، وهى من خمسة أعضاء: اثنان منهم سودانيان ، والثالث مصرى ، والرابع بريطانى ، ويرأس اللجنة باكستانى . ولجنة من ٧ أعضاء للإشراف على الانتخابات ، تضم ٣ سودانيين ، ومصرى ، وأمريكى ، وبريطانى ، ويرأسها هندى .

ولجنة ثالثة للسودنة ، مهمتها إتمام سودنة الإدارة والشرطة ، وقوة دفاع السودان ، وغير ذلك ، من الوظائف الحكومية ، التى قد تؤثر فى حرية السودانيين عند تقرير المصير . وترفع اللجنة قراراتها إلى مجلس الوزراء السودانى . فإذا لم يوافق الحاكم العام على أى من هذه القرارات ، يمتنع عن التصديق عليها ، ولكن بموافقة لجنة الحاكم العام . ويتم ذلك خلال ٣ سنوات على الأكثر . ونصت الاتفاقية على تشكيل برلمان من مجلسين : أحدهما للشيوخ والآخر للنواب ، ومجلس وزراء كله من السودانيين لأول مرة .

ونصت الاتفاقية على إقامة حكم ذاتى كامل للسودانيين خلال فترة انتقال مدتها ٣ سنوات، وأن هذه الفترة تعتبر تصفية للإدارة الثنائية . ويحتفظ للسودانيين بالسيادة حتى يتم تقرير المصير . وتنتخب فى نهاية السنوات الثلاث جمعية تأسيسية ، تقرر مصير السودان ، وتختار ارتباط السودان بمصر على أية صورة أو تختار الاستقلال التام .

وأصدر الحاكم العام فى ٢١ من مارس ١٩٥٣ قرار تنفيذ الاتفاقية ، أى بدء سريانها .

وقد اعترف صلاح سالم فى مذكراته ، بأن مصر أخطأت فى الاتفاقية ، عندما ساوت بين الاتحاد والاستقلال وجعلتهما متضادين ؛ وبهذا مكنت بريطانيا وأعطتها الفرصة ، أن تقف موقف المدافع عن استقلال أمة ، وتتظاهر بالنضال من أجل استقلال شعب .

ولكن الاتفاقية ، على أى حال ، أسقطت الحكم الثنائى ، وأنهت وفاق عام ١٨٩٩ الذى ابتكره اللورد كرومر !

* * *

صدر فى اليوم نفسه توقيع اتفاق السودان قرار بأن السيادة العليا فى مصر أصبحت لقائد الثورة ، والسلطتان التشريعية والتنفيذية لمجلس الوزراء . وقدمت الصحافة المصرية اتفاقية

السودان باعتبارها انتصارا للثورة على الإنجليز .

وأقام السير روبرت هاو حفلا ، يوم ١٤ من فبراير ، فى الحديقة أمام مقر السكرتير العام ، أى أمام مقر الرجل الذى أدار فعلا شئون السودان منذ عام ١٨٩٩ . وكان الحفل بمثابة احتفال بنهاية النفوذ البريطانى فى السودان ، لأن اتفاقية ١٢ من فبراير كانت تعنى تصفية حقيقية للإدارة البريطانية فى السودان .

التهديد بالكومنولث

قال وليم سترانج ، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانى ، معلقا على كل ماجرى : حاولنا الحصول على أفضل الشروط ، وندع البرلمان السودانى ينقذ ما أمكن من الحطام !!

انتهى أنتونى إيدن من إلقاء بيانه فى مجلس العموم عن الخيارين المتاحين للسودانيين ، طبقا للاتفاقية ، وهو الارتباط بمصر أو الاستقلال التام ، فسأله أحد الأعضاء : هل سيكون السودان حرا فى اختيار شكل من أشكال الارتباط ببريطانيا ؟ فرد قائلا : الدولة المستقلة من حقها طلب عضوية الكومنولث البريطانى ، أو الارتباط به . وقد لقى هذا الرد استقبالا سيئا فى مصر . وأخذت الصحف تتحدث عن سوء نوايا بريطانيا ، فليس فى الاتفاقية نص بذلك .

أعرب اللواء محمد نجيب عن أمله فى أن يختار السودانيون عند تقرير المصير الاتحاد مع مصر ، وقال : حتى لو اختار السودانيون الاستقلال ، فإن ذلك لايعنى انضمامهم إلى رابطة الشعوب البريطانية، الكونولث . وأضاف : لم يرد ذكر فى الاتفاق لدخول السودان فى الكومنولث البريطانى . ولذلك فإن أيةمحاولة من بريطانيا لضمه إليه ، تعد مخالفة للاتفاق . ثم قال : يجب تنظيف وادى النيل من قاذورات الاحتلال البريطانى . وأضاف : سأعتبر الاتفاقية البريطانية المصرية لاغية، إذا تمت محاولة لإدخال السودان فى الكومنولث البريطانى .

خاف السيد عبد الرحمن المهدى وقيادات حزب الأمة أن يكون ذلك بداية ، أو نذيرا ، بالتدخل المصرى فى شئون السودان ، فتوجهوا للقاء جيمس روبرتسون ، السكرتير الإدارى لحكومة السودان ، يسألونه فيما يفعلون . قال : الحل الوحيد الذى تستطيعون به فرض إرادتكم هو التكتل فى الانتخابات القادمة للفوز .

* * *

أبلغ الكابتن ووتر هاوس ،عضو مجلس العموم، الحكومة البريطانية أنه سيثير موضوع انضمام السودان إلى الكومنولث فى اجتماع مجلس العموم بعد ظهر يوم ١٧ من فبراير . ورأى أنتونى إيدن أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء صباح ذلك اليوم . قال فى اجتماع المجلس ، ولم يمض على توقيع الاتفاقية سوى خمسة أيام : ليس لدى بديل عن التمسك ببيانى السابق . بأنه إذا تطلع السودان إلى الاستقلال ، عندما يحين الوقت المناسب ، فسيكون أمامه بعد ذلك، أن يطلب عضوية الكومنولث . وقال إيدن : إن تكرارى لوجهة النظر هذه ، قد يثير مزيدا من التعليقات غير المواتية فى القاهرة .

رأى مجلس الوزراء ، رغم اعتراضات القاهرة ، أن يظل وزير الخارجية فى رده على أى سؤال فى مجلس العموم ، متمسكا بإمكانية ارتباط السودان فى المستقبل بالكومنولث البريطانى . ويدلى إيدن بالجواب نفسه فى مجلس العموم فى ذلك اليوم !!

لقيت تصريحات محمد نجيب رد فعل سيئ فى واشنطن . بعث هنرى بايرود، الوكيل المساعد للخارجية الأمريكية، إلى السفير جيفرسون كافرى فى القاهرة يقول : إن أنتونى إيدن كان مضطرا لنفى ماقاله محمد نجيب من أن السودان لن يكون حرا ، بعد انتهاء سنوات فترة الانتقال الثلاث فى الانضمام إلى الكومنولث ، لأن مجلس العموم أصيب بحالة هياج ! وطلبت السفارة الأمريكية فى لندن لفت نظر المصريين إلى ضرورة الاعتدال فى تصريحاتهم، والامتناع عن الهجوم على البريطانيين .

* * *

لم تكتف مصر بتصريحات محمد نجيب ، بل بعثت إلى الانجليز تطلب انسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة فورا . وأذاعت مصر ذلك . فكتب بايرود للسفير الأمريكى :

« هذه أسوأ طريقة لمعاملة الإنجليز . إن سياسة التهديد لن تكون ناجحة . إن إيدن يقع تحت ضغوط عنيفة ، ولكنه مستعد للتحرك بطريقة معقولة فى المفاوضات القادمة الخاصة بالجلاء . ونحن نعرف أن الإنجليز يريدون سحب معظم قواتهم من مصر . والمصريون أيضا يعرفون ذلك !! إن الولايات المتحدة لديها مصالح حيوية فى مفاوضات قاعدة قناة السويس وإجراءات الدفاع ، لأنها تؤثر على مصالحنا ومصالح الإنجليز الأمنية . وأنت تعرف أن هناك خلافات خطيرة بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى أسلوب معاملة نظام محمد نجيب . إننا نتصرّف وحدنا ومنفردين ، لأننا مقتنعون بأن سياستنا هى الأفضل والأكثر حكمة . وسيكون رد فعلنا ، التصرف ضد مصالح المصريين ، وتغيير تفكيرنا بالنسبة للشرق الأوسط ، إذا اضطررنا إلى الاعتراف بأننا كنا على خطأ، وأن ثقتنا فى محمد نجيب كانت فى غير محلها » .

رد جيفرسون كافرى قائلا : « أوافقكم على وجهة نظركم . وبخت المصريين ، وانتقدت ملاحظات محمد نجيب فى أحاديثه الإذاعية الموجهة للسودانيين . والدفاع عنه يتلخص فى عدم ثقته بالإنجليز . وقد أبلغت الدكتور محمود فوزى أن هذا هو الوقت المناسب لإغلاق أفواههم . وافقنى وزير الخارجية ، وقال إنه سيصدر تعليماته للرقباء على الصحف والإذاعة ، بمنع نشر أى شىء عن هذا الموضوع . لقد ضغطت على المصريين من قبل ، ليقبلوا المقترحات البريطانية الأخيرة بشأن السودان ، فقبلوها . وأعرف أن اتفاقية السودان تعتبر انتصارا كبيرا لوجهة نظرنا ؛ ولكن مصالحنا الحقيقية فى الدفاع الإقليمى . ومنذ عام، كان يمكننا الوصول إلى مشاركة مصر فى الدفاع الإقليمى عن المنطقة ، لو أننا منحناها لقب التاج المشترك لمصر والسودان » .

ويتفق السفير البريطانى مع الدكتور محمود فوزى ، وزير خارجية مصر ، فى الامتناع عن الإدلاء بأية تصريحات علنية بشأن الكومنولث ، وانضمام السودان إليه !!

وظلت بريطانيا تصر على حق السودانيين ، بعد الاستقلال فى الانضمام إلى الكومنولث . وبقيت مصر تخشى ذلك ، وتحذر السودانيين من الارتباط ببريطانيا . وكان هدف بريطانيا من تصريحاتها بشأن الكومنولث إرضاء الرأى العام البريطانى ، وأعضاء مجلس العموم من حزب المحافظين ، الذين رأوا فى الاتفاقية تصفية للنفوذ البريطانى فى السودان .

ويلتقى وزير الدولة البريطانى سلوين لويد فى الخرطوم ، بصلاح سالم فى بيت عبد الفتاح حسن قائد القوات المصرية . قال سلوين لويد : أصيبت الحكومة البريطانية بخيبة أمل كبيرة ، عندما خطب اللواء محمد نجيب ، فى اليوم التالى مباشرة لتوقيع الاتفاقية ، فأكد أن من الممكن أن يمضى المصريون والسودانيون معا يدا بيد فى إخراج الإمبرياليين من وادى النيل . وقد استقبل الجمهور فى بريطانيا هذا الخطاب استقبالا سيئا للغاية .

اعترض صلاح سالم قائلا : هذا الخطاب قيل بعد بيان مستر إيدن عن انضمام السودان إلى الكومنولث ، والذى صدر بعد دقيقة واحدة من إعلان الاتفاقية .

قال سلوين لويد : المصريون يجهلون ماذا تعنى عضوية الكومنولث !

ويعقد سلوين لويد مؤتمرا صحفيا فى الخرطوم يوم ٢٧ من مارس . وسئل : أية سياسة ستتبعها الحكومة البريطانية ، إذا كان السودان سيختار الاستقلال ؟ وماذا ستكون سياستها إذا اختار السودان الاتحاد مع مصر ؟

قال : فى الحالتين ، سترغب الحكومة البريطانية فى أن تكون هناك صداقة مع السودان . وإذا اختار السودان الاتحاد مع مصر ، فالمفترض أن إدارة الشئون الخارجية ستبقى للحكومة المصرية ، وأية ترتيبات ستتم تتوقف على الحكومة المصرية . وإذا اختار السودان الاستقلال ، فإن الحكومة البريطانية سترحب بأية علاقة يمكن أن تقوم بين دولتين مستقلتين وذواتى سيادة. والحكومة البريطانية لديها حاليا معاهدات صداقة مع كثير من الدول المستقلة ، والعلاقات المستقبلية مسألة قابلة للتفاوض بين دولتين مستقلتين . وأكد الوزير أنه مهما حدث ، فإن الصداقة البريطانية للسودان ستستمر .

سئل : يبقى السؤال الأخير حول إشارة مستر إيدن إلى العلاقات بين السودان الحر والكومنولث . وهناك كثير من الانتقادات فى مصر . وقيل مؤخرا إن المسألة تمت تسويتها بين الحكومتين . فكيف تمت التسوية ؟

قال الوزير : الصعوبة نابعة من سوء تفاهم أساسى ؛ فالكومنولث البريطانى هو تجمع لشعوب حرة تماما ومستقلة . وهو مفتوح لأية دولة ، كانت مرتبطة بالإمبراطورية البريطانية وترغب فى عضوية هذا التجمع وهو لدول حرة ومستقلة ، وليس هناك تعارض بين الحرية

والاستقلال ، وبين عضوية الكومنولث ؛ فالهند وباكستان وسيلان هى الآن دول حرة مستقلة تماما ، وأعضاء فى الكومنولث .

حملت الصحف المصرية بعنف وضراوة على سلوين لويد وتصريحاته عن الكومنولث ، واتهمته بالمغالطة . وانتقد صلاح سالم الوزير البريطانى ، وأعلن أن الاتفاقية البريطانية المصرية أصبحت مجرد حبر على ورق . وقال إن الأمور إذا مضت على ماهى عليه فى السودان ، فستقع أحداث جسام .

ويلتقى السفير البريطانى فى القاهرة ، بالدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر ، الذى أثار مسألة الكومنولث وتصريحات سلوين لويد . قال الوزير المصرى : يبدو أن زيارة وزيركم وتصريحاته ، لم تسفر إلا عن فتح موضوع الكومنولث مرة أخرى ، وكأن الوزير زار السودان لهذا الغرض .

قال السفير : إن الوزير أجاب على سؤال وجه إليه . وكان ببساطة يقرر حقيقة ! !

* * *

رأت بريطانيا أن تحدد مصالحها فى السودان التى يعنيها المحافظة عليها . وتركت هذه المهمة للمفوض التجارى فى الخرطوم ووزارتى الخارجية والمستعمرات والدفاع ورؤساء أركان حرب القوات البريطانية . قال المفوض التجارى : «**لايعنينا على الإطلاق حماية الموظفين البريطانيين العاملين فى السودان من الإذلال ، أولا ستغناء عنهم نتيجة للسودنة . ولا تعنينا أيضا راحة الحاكم العام . ولا يهمنا أن نقلل من شأن الموظفين المصريين . ولكن المهم بالنسبة لنا : حق العبور الجوى فوق أراضى السودان ، والاحتفاظ بالسوق الثالث لنا فى الشرق الأوسط ، وهو مصدر هام للمواد الخام**»

وكانت الحكومة البريطانية قد اشترت ٦١ فى المائة من قطن السودان ، فى سنوات ماقبل الحرب العالمية الثانية ، وكل المحصول أثناء الحرب ، ونحو ٦١ فى المائة مرة أخرى عام ١٩٥٢ . ومعروف أن ثلث مصانع الغزل فى إنجلترا تستعمل القطن السودانى ، كما أن الوحدة المصرية السودانية تعنى احتكار مصر لأقطان العالم طويلة التيلة .

وتهتم بريطانيا بالمحافظة على قدر من النفوذ البريطانى ، بما فى ذلك النفوذ المعادى للشيوعية ، ببقاء عدد من المستشارين والفنيين البريطانيين فى السودان . أما رؤساء الأركان ، فكانت مهمتهم دراسة المتطلبات الإستراتيجية فى المستعمرات البريطانية فى شرق إفريقيا على ضوء افتراضين :

قيام حرب عالمية .

إذا شنت مصر عدوانا إقليميا على السودان ، وقامت حرب محدودة وما يتطلبه الدفاع عن شرق إفريقيا .

التسلل والدعاية المصرية وتأثيرها على شرق إفريقيا إذا امتد النفوذ المصرى إلى الحدود

الشمالية لأوغندا وكينيا ، مع النفوذ المصاحب للأسلحة المصرية ، خاصة وأن هناك صلة روحية وثيقة بين الأفارقة فى جنوب السودان ، وشمال أوغندا ، وهناك قدر كبير من التجارة غدوا ورواحا عبر الحدود .

وفكرت بريطانيا أيضا فى تبادل وجهات النظر مع الحكومتين الفرنسية والبلجيكية بشأن مستعمرات الدولتين فى إفريقيا . رأى رؤساء الأركان أن عليهم التخطيط للاحتفاظ بسيطرة قوية لسنوات طويلة على شرق إفريقيا كله ، وبالذات أوغندا ، باعتبار أن لها أهمية مضاعفة فى حالة حدوث مواجهة مع مصر ، لأن أوغندا تسيطر على منابع النيل . وقالت وزارة المستعمرات إن الإذاعة المصرية أبدت تعاطفا وتأييدا للمعارضة السياسية فى أوغندا ، وتأييدا لجماعة «ماو ماو » فى كينيا ، وضاعفت دعايتها للصومال ، مما يشكل تهديدا حقيقيا للنفوذ البريطانى فى شرق إفريقيا .

* * *

ولم تكن بريطانيا ترغب ـ على الإطلاق ـ فى انضمام السودان إلى الكومنولث ، برغم أنه أثار أزمة حادة بين البلدين . فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى ، يوم ٦ من نوفمبر عام ١٩٥٢ ، قال أنتونى إيدن وزير الخارجية ، إنه تلقى طلبا من سكرتير حزب « السودان » بأنه يأمل أن ينضم السودان إلى الكومنولث . فقال إيدن : لن ألتزم بشىء فى ردى على هذه الرسالة ، لأن الحكومة البريطانية لاتستطيع ذلك فى الوقت الحاضر . وقد ذكر وكيل الوزارة البرلمانى لوزارة المستعمرات إن حكومة جنوب إفريقيا ستعارض انضمام السودان ، وكذلك سترفض كل من كندا وأستراليا ونيوزيلندا انضمام السودان على أساس عنصرى ، وأيضا لأن انضمام عدد كبير من الدول سيضعف التجانس بين الأعضاء .

وقرر المجلس دراسة وضع المستعمرات فى الدول النامية عند استقلالها ، وهل تنضم إلى الكومنولث كأعضاء ، مثل السودان وساحل العاج . ودعا مجلس الوزراء سونتون وزير الكومنولث بالتشاور مع وزير الخارجية إيدن ووزير المستعمرات أوليفر ليتلتون ، إلى بحث المشاكل الناشئة عن الموافقة على العضوية الكاملة فى الكومنولث للمستعمرات التى قد تحصل فى المستقبل على استقلالها فى إطار الكومنولث ، وإلى تقديم تقرير عن ذلك وبالذات بالنسبة للسودان . أعد الوزير مذكرة فى ٢٣ ديسمبر حول إمكانية تقدم السودان بطلب انضمام إلى الكومنولث . قالت المذكرة :

« إن أغلبية السودانيين ، بشكل عام ، يقفون موقفا طيبا حيال بريطانيا فى الوقت الراهن . ويوجد تباين كبير بين مختلف أقسام الرأى العام السودانى . وهناك المنافسة بين السيد عبد الرحمن المهدى والسيد على الميرغنى ، وهذا التنافس شخصى وعقائدى . وهناك الخلاف بين القبائل المختلفة فى المناطق النائية ، ومصالح الجنوب العرقية ، والدينية والاقتصادية ،

والثقافيـة ، التى تختلـف اختلافـا كبيرا ، إذا قورنت بمصـالح الشمال . كـل ذلك يجعـل من الصعب على السودانيين الاتفاق فيما بينهم على أية مسألة مثل وضعهم فى المستقبل . ومع ذلك قـد يكون صحيحـا أن أغلبية السـودانيين الـواعين سياسيـا ، يـرغبون حـاليا فى أن يصبحـوا متحـررين مـن الوصـاية البريطـانية . ولكنهـم مازالـوا مستعديـن لقبول المسـاعدة والمشـورة البريطانية . وربما يرجع ذلك أساسا إلى خوفهم من أن يسقط السودان تحت سيطرة مصر ، إذا توقفت فجأة المساعدة والمشورة البريطانية .

لقد وصل السودان إلى مرتبـة فى تاريخه السياسى ، قد يكون فيها عرضـة للتأثير القوى من عدة دوائر . ومن المستحيل التنبـؤ بالتطورات المستقبلية . ومع ذلك ، فمـن غير المتوقع ، وإن كان ذلـك ممكنا فى الوقت الـراهن ، أن يطلب السودان بعـد حصوله على الاستقلال عضـوية الكومنولث البريطـانى . ومن وجهة نظر علاقـات بريطانيا الخارجية ، يبدو أنـه ليست هناك ميزة للسودان فى ذلك .

ورغم أن من مصلحـة بريطانيا ، بشكل عـام ، أن يظل السودان على علاقـات طيبة معها بعد الاستقلال ، ويمكن تحقيـق ذلك بوسائل غير تشجيع السودانيين على دخـول الكومنولث البريطانى ، وأن السودان ليست لديه مساهمة إيجابية يحققها للكومنولث من الناحية السياسية ، إلا أن انضمامه إلى الكومنولث قد يشجع السودانيين على رفع المساعدة من بريطانيا . ولاشك أن أى تشجيع منا الآن للسودانيين ليدخلوا الكومنولث ، سيعقد إلى حد كبير علاقات بريطانيا بمصر . وقد يفسـد الأثر الطيب لأيـة اتفاقية قـد نتوصل إليهـا مع مصر . وفى المدى القصير سيكون ذلك سيئا بالنسبة للسودان ، لأنه سيعمـق ويضاعف مختلف الانقسامات ، فى الرأى العام السودانى .

ومن الناحيـة الإستراتيجية لن تكون هناك ميـزة لبريطانيا فى دخول السودان الكـومنولث ، رغم أننا قـد نرغب فى الحصول على تسهيلات بـالنسبة للاتصالات فى السودان . ومـن الناحية الاقتصادية مصلحتنـا الأساسية فى السودان هى شراء القطـن . وحتى نتأكد مـن أن يظل هذا القطن متاحا لنا بالإسترلينى ، يكون من المرغوب فيه أن يصبح السودان عضوا كامل العضوية فى منطقة الإسترلينـى ، بعد أن تصبـح له عملتـه المستقلة ، ودخـول السودان الكـومنولـث قد يضمن ذلـك . وليس من المتوقـع أن يؤدى دخول السودان الكـومنولث إلى تفضيل فى المعـاملة للصادرات البريطانية إلى السودان ، مادمنا لانستطيع تحقيق الأفضلية للصادرات السودانية إلى المملكة المتحدة . وبشكـل عام ، فإن جميع متطلبـاتنا من السودان تقـريبا تتحقق عن طـريق معاهدة وغيرها من الاتفاقيات المناسبة .

وهناك حجج معارضة نـابعة من الشعور بأنه ليس من الحكمـة ، ولا من المرغوب فيه ، أن يخيب ظن السودانيين إذا أظهروا تصميمهم على طلب العضـوية . وهذه الحجة قد تتغلب على

الحجج الأخرى ، إذا طلب السودانيون فعلا عضوية الكومنولث . وفى هذه الحالة قد نفكر فى طلبهم بكل اهتمام . لكن لايبدو أن هناك محلاً الآن ، من وجهة نظر السياسة الخارجية لتنمية هذه الرغبة فى السودان ، رغم أن علينا أن نبذل مافى وسعنا لتدعيم مشاعر الصداقة نحونا فى السودان . وينبغى أن نتحاشى أى تصرف ، قد يفسر بأنه إغلاق للباب أمام أى طلب من السودان فى المستقبل ، للحصول على عضوية الكومنولث البريطانى .

ومن وجة نظر علاقات الكومنولث ، فمن الواضح أنه إذا كان السودان سيطلب الانضمام إلى الكومنولث ، فسوف يقوم بذلك بصفته دولة مستقلة تمام الاستقلال . وهذا يستبعد إمكانية أن يكون مستعدا للتفكير فى الانضمام على أى وضع أقل من العضوية الكاملة للكومنولث بأحكامها الأساسية ، وبخاصة حضور اجتماعات رؤساء الوزارات .

والسودان على أية حال ، أقل نضجا ، وأضعف من أن يقوم بأية مساهمة هامة أو مسئولة فى مجلس الكومنولث الأعلى مستوى . وفضلا عن ذلك ، لايمكن الموافقة على عضويته دون التشاور المسبق مع جميع الأعضاء الموجودين ، ومن بينهم جنوب إفريقيا بحكومتها الحالية التى لن توافق على ذلك .

وأخيرا فإن طلب السودان للحصول على العضوية الكاملة ، سيثير دون شك مسألة انضمام ساحل الذهب ونيجيريا ، وغيرهما من أراضى المستعمرات ذات الوضع المماثل ، ودرجة التطور المماثل أيضا . ومن غير المرغوب فيه التورط فى مناقشات مع حكومات الكومنولث الأخرى ، حول مسائل بمثل هذه السمة المعقدة والمحفوفة بالصعوبات والأخطار على هيكل الكومنولث بأكمله ، دون استعدادات ، وقبل أن نكون قد وضعنا سياسة مدروسة للمسألة .

لقد كررنا مرارا أن هدفنا بالنسبة لأراضى المستعمرات هو « الحكم الذاتى فى إطار الكومنولث » . ورغم أننا مؤخرا اهتممنا بإيضاح أن ذلك ، ليس بالضرورة ، العضوية الكاملة للكومنولث ، فقد أصبح الانطباع فى أراضى المستعمرات الأوسع يتوقع الحصول على العضوية الكاملة . وإذا حيل بينهم وبين ذلك ، فقد يختارون الانفصال عنا ، بدلا من قبول وضع أدنى إلى مالا نهاية . وتتضمن القرارات التى سبق أن اتخذت بخصوص سيلان والهند وباكستان أيضا ، أننا أدرنا ظهورنا لتصور كومنولث للدول ، يستمد قوته وإلهامه من تجانس العرق والثقافة والعقيدة والعادات . وكل هؤلاء الأعضاء الجدد ، كانوا فيما مضى تابعين للمملكة المتحدة . وكانت هى التى اقترحت انضمامهم إلى الكومنولث ، وضمنت قبولهم من جانب الأعضاء الآخرين ، رغم السمات الجديدة التى تميزهم ، وصلتهم الواهية بالكومنولث . ولاتستطيع المملكة المتحدة أن ترفض اتخاذ الخط نفسه مع مناطق تابعة أخرى وصلت إلى مرحلة الاستقلال .

والخلاصة أنه ليس من الحكمة إثارة موضوع إمكانية انضمام السودان كعضو كامل

ومستقل فى الكومنولث مع حكومات دول الكومنولث الأخرى حاليا الآن :

(أ) ذلك سيثير مسألة انضمام مستعمرات ، مثل ساحل الذهب ، لعضوية كاملة قبل أن يكون لدينا وقت لوضع سياسة مدروسة بشأن هذه المسألة .

(ب) هناك أسباب خاصة لعدم تشجيع أراضى الحكم المشترك مثل السودان على طلب الحصول على عضوية الكومنولث ، وهو مالا يطبق فى حالة الأراضى الموجودة بالفعل داخل الكومنولث ، إذ سيكون السودان بذلك مثلا سيئا لبدء مناقشة حول جميع المبادئ المتضمنة فى طلب العضوية .

(جـ) لن تصبح المسألة عاجلة إلا بعد أن يتقدم السودان فعلا بطلب العضوية ، وربما لايفعل ذلك أبدا ، ويكفى مجرد اتخاذ موقف عدم التعليق على الموضوع بشأن أية تساؤلات استفهامية قد نتلقاها حول الموضوع ، وأن نهتم بأن نعطى ردودا لاتفسر موقفنا على أننا لانشجع السودان على ذلك » !

* * *

وهكذا اتفق ثلاثة وزراء للخارجية والمستعمرات والكومنولث على أنه ليس من مصلحة بريطانيا أو مجموعة الكومنولث قبول السودان عضوا ، كما أنه ليس من المصلحة إثارة هذا الموضوع .

أراد رئيس لجنة شئون الكومنولث فى مجلس العموم البريطانى دودز بيكر إثارة الموضوع مرة أخرى ، فكتبت إليه وزارة الخارجية تقول : « أى طلب يتقدم به السودان لعضوية الكومنولث ، لايكون بعد الانتخابات القادمة ، بل بعد تقرير المصير . ومعنى ذلك أن مسألة الانضمام إلى الكومنولث ، ليست محل بحث فى الوقت الحاضر ، بل مؤجلة إلى ما بعد الاستقلال » !

ولكن إثارة الموضوع من جانب بريطانيا ، كانت بهدف إقناع الرأى العام البريطانى ، وأعضاء مجلس العموم بالذات ، بأن الخيارات المتاحة أمام الشعب السودانى لاتقتصر على الاتحاد مع مصر أو الاستقلال ، بل عضوية الكومنولث أيضا . أما السبب فى ذلك ، فيرجع إلى أن كثيرا من أعضاء مجلس العموم كانوا مقتنعين بأن اتفاق ١٢ من فبراير هزيمة لبريطانيا . ولذلك أرادت الحكومة البريطانية التخفيف من هذه المعارضة ، والهزيمة أيضا . ومن ناحية أخرى رغبت الحكومة البريطانية فى تشجيع السودانيين على انتخاب الأحزاب الاستقلالية ، باعتبار أن ذلك يفتح الباب أمام السودان المستقل للارتباط ببريطانيا . فالعملية لها هدف دعائى ، لاأكثر ولا أقل . وقد ظلت بريطانيا تلوح بالكومنولث للسودان ، ولكن كل ماكانت تطلبه من السودان ، كما جاء فى مذكرة قدمها أنتونى إيدن إلى مجلس الوزراء فى ٧من أبريل ١٩٥٣ ، « اتفاقية دفاع » !! ولكن مصر ظلت تحارب فكرة انضمام السودان إلى

الكومنولث . ولم يكن ذلك مطروحا ، أو أملا لبريطانيا أو هدفا لها !

* * *

بعد استقالة السير روبرت هاو وتعيين السير نوكس هيلم حاكما للسودان عام ١٩٥٥ ، التقى السير هيلم بالسير كيرك باتريك الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية ، ليتلقى منه التعليمات عن مهمته فى الخرطوم . ألح هيلم على تقديم مساعدات مالية للسودان الذى لايستطيع الوقوف على قدميه ، بمفرده . ولابد من بذل الوعود والعروض للسودانيين . قال وكيل الخارجية البريطانية : إننا لاننوى القيام بذلك .

ويلتقى نوكس هيلم بأنتونى ناتنج وزير الدولة البريطانى . قال ناتنج : بريطانيا ليس لديها سوى مبلغ محدد جدا من المال متاح للاستثمار . وأمامنا مطالب كثيرة من دول الكومنولث ، ولنا فيها مصالح كبيرة اقتصادية وإستراتيجية، وليس لدينا اهتمام كبير بالسودان. وستسىء إلينا إذا ربطتنا بأية تعهدات مالية . وذلك لايعنى أننا نرغب فى نفض أيدينا من السودان . بل على العكس . يمكننا أن نكون أصدقاء له . ويمكننا إمداده بالمشورة الفنية ، إذا كان ذلك مطلوبا . ويمكننا مساعدته فى الأمم المتحدة ، أو فى محافل دولية أخرى. باختصار نحن نرغب فى أن تكون لنا علاقة صداقة وثيقة بالسودان، كما لنا مع كثير من الدول الصديقة . لكن ليس من سياستنا تحويل هذا البلد إلى عالة علينا !!

* * *

كان هناك مايبرر ذلك فى عام ١٩٥٢ ، أو عام ١٩٥٥ . فى مارس عام ١٩٥٢ ، قدم وزير المالية البريطانى ريتشارد باتلر الميزانية الجديدة ، وفيها إلغاء دعم الأغذية وضغط الإنفاق الحكومى . وحدت الحكومة من الواردات . وأصبح البيع بالتقسيط للأهالى عملية صعبة ، نتيجة للقيود التى وضعتها الحكومة . وقال رئيس الوزراء ونستون تشرشل لمجلس العموم فى يولية : إن البرنامج الأساسى للدفاع يفوق إمكانيات الشعب البريطانى ولذلك حذفت منه اعتمادات كثيرة . ولم تلغ بريطانيا بطاقات التموين ـ بمافيها الخبز ـ إلا فى ميزانية العام التالى ٥٣ ـ ٥٤ . وفى عام ١٩٥٥ تتابعت إضرابات الطوائف لمطالب مالية . ولم تكن الحكومة البريطانية على استعداد لإنفاق أموالها فى السودان ، أو يصبح عالة عليها !!

وبعد استقلال السودان ، لم ينضم للكومنولث ، بينما انضمت إليه دول إفريقية كثيرة . مثل ساحل الذهب ـ غانا ـ ونيجيريا . . . وغيرهما !!

فتح المناطــق المقفـولة

وتتابع الأزمات بين مصر وبريطانيا بعد مسألة الكومنولث .

. . هذا هو الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير خارجية مصر السابق ، الذى ألغى معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى للسودان عام ١٨٩٩ ، يصل إلى الخرطوم ، ومعه أحمد صفوت المحامى ورئيس محكمة استئناف القاهرة السابق ، وأحمد فؤاد عبد الله المحامى . وصل الثلاثة إلى الخرطوم ، يوم ١١ من مارس فى طريقهم إلى جوبا عاصمة المديرية الاستوائية ، للدفاع عن أحد المتهمين ، واسمه زكريا جامبو ، فى جناية . زار الدكتور صفوت قاضى القضاة فى الخرطوم ، يستأذنه فى الدفاع عن المتهم ، فأبلغ بأنه ليس عضوا فى نقابة المحامين السودانيين ، وبالتالى ليس من حقه المرافعة أمام القضاء ! طلب الدكتور صفوت من السكرتير العام الإدارى لحكومة السودان ، التصريح له بزيارة المديرية الاستوائية كسائح ، فقرار المناطق المقفولة الصادر عام ١٩٢٢ يشترط هذا التصريح بالنسبة للأجانب ، ولكن هذا الطلب رفض ، وإن لم يقدم الدكتور محمد صلاح الدين طلبا للحصول على تصريح ، ولكنه حاول ، مع زميله ركوب الطائرة المتجهة إلى جوبا ، يوم ١٤ من مارس ، ولكن رجال الشرطة منعوهم . وبقى الثلاثة فى الخرطوم .

فى القاهرة توجه السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية يوم ١٩ من مارس للقاء البكباشى ـ المقدم ـ جمال عبد الناصر بحضور الصاغ عبد الحكيم عامر . قال جمال عبد الناصر : سافر صلاح الدين إلى السودان دون إخطار الحكومة المصرية ، وربما أراد إثارة المتاعب . وتحت السطح السياسى فى مصر يوجد نقد كثير للاتفاقية المصرية ـ البريطانية بشأن السودان . وقد اتهم النظام المصرى بإهدار الحقوق الحيوية فى السودان . ولذلك فمن الضرورى أن تبين الحكومة المصرية أن لها حقوقا فى السودان . ويلح الرئيس محمد نجيب فى ضرورة السماح للدكتور محمد صلاح الدين بالسفر إلى جنوب السودان ، من أجل سمعة ومركز الحكومة المصرية ، وإلا فإنه بعد عودته سيثير هياجا ضد حكومة السودان والحكومة المصرية أيضا . وأضاف : الحكومة المصرية مستعدة لتحديد زيارته بأربعة وعشرين ساعة ، والتعهد بأنه لن يكون له نشاط سياسى أو إلقاء خطب مهيجة . وسيرافقه ضابط مصرى فى هذه الرحلة ، إن كان ذلك ضروريا . وقال جمال عبد الناصر : لقد قررت الحكومة المصرية ، ألا تسمح فى المستقبل لأى مصرى بزيارة السودان إلا بموافقتها ، وفى الوقت ذاته لاترفض حكومة السودان

التصريح لمصرى بدخول المناطق المقفولة إلا بعد استشارة مصر .

ويلتقى السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون بوزير خارجية مصر الدكتور محمود فوزى ـ يوم ٢٧ مارس ـ ليقول له : كان يجب من البداية ألا تسمحوا لصلاح الدين بالسفر إلى السودان .

وتبرق السفارة البريطانية بذلك إلى السير روبرت هاو والحاكم العام ترجوه الموافقة على سفر صلاح الدين للجنوب .

ويتصل محمد نجيب بأركان حرب القوات المصرية فى الخرطوم ، ليطلب من محمد صلاح الدين العودة لمصر والامتناع عن إثارة المتاعب . وقال اللواء محمد نجيب : لا أريد توجيه أمر مباشر لصلاح الدين بالعودة ، حتى لايثير ضجة فى القاهرة . ولكنى أعرف أنه وفدى متآمر.

ويلتقى صلاح سالم فى الخرطوم بالحاكم العام ، لبحث مشكلات كثيرة ، منها مسألة صلاح الدين . وافق صلاح سالم على كل الشروط التى وضعتها حكومة السودان . وقع على بيان ، بأن أية زيارات يقوم بها المصريون ، لن تتم إلا بمشاورات مسبقة مع حكومة السودان .

ويوافق الحاكم العام على سفر وزير خارجية مصر السابق إلى جوبا فى زيارة قصيرة ، على ألا يقوم بأى نشاط سياسى هناك . وحدد موعد سفره وعودته . واتفق على ألا يعلن هذا الاتفاق . وقد اتصل صلاح سالم بالقاهرة لمنع نشر أى شىء عن زيارة صلاح الدين للسودان . وافقت حكومة السودان من ناحيتها على منع النشر عن زيارة صلاح الدين . ولكن الصحف والإذاعة السودانية ، أعلنت أن مصر وافقت على ألا تتم أية زيارة للخرطوم من قبل المصريين إلا بعد التشاور مع حكومة السودان ، وذلك لإحراج الحكومة المصرية ! وقال البيان إن سلطات الحاكم العام ، بعد الاتفاقية ، لاتزال كما كانت قبل الاتفاقية . كما أعلن فى الخرطوم عن شروط سفر صلاح الدين إلى الجنوب !! وكان البيان ضربة قوية لمصر !

* * *

ويشكو جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى لحكومة السودان لزملائه من أنه لم يعد قادرا على أن يبعد الدكتور محمد صلاح الدين عن الخرطوم نفسها ، كما فعل مع مكرم عبيد باشا السكرتير العام السابق لحزب الوفد ، عندما أعاد طائرته من الخرطوم إلى القاهرة ، قبل خمس سنوات . وأخذت حكومة مصر ، لإنقاذ ماء وجهها ، تصر فى الصحافة المصرية، على ضرورة السماح لصلاح الدين بالسفر إلى الجنوب . وأصبح وزير الخارجية السابق يمثل الأزمة الثانية فى العلاقات بين القاهرة ولندن ، بعد أزمة حق السودان فى الانضمام للكومنولث . ولكن صلاح الدين يعود من الخرطوم مباشرة إلى القاهرة ولايسافر للجنوب !

* * *

ولم يكن صلاح الدين وحده الذى يشكو من قانون المناطق المقفولة . كانت أحزاب

السودان تطالب بفتح الجنوب أمامها للدعاية بمناسبة الانتخابات القادمة . ولكن حكومة السودان أصرت على تطبيق القانون . كتب صديق المهدى وإسماعيل الأزهرى ، إلى الحاكم العام ، يطلبان إلغاء القانون . قالا فى مذكراتهما المشتركة : « إن توقيع الاتفاقية ، بدلا من أن يدحض ويمحق الدعاية الانفصالية وينهى الدسائس السيئة ، أفسدته عناصر غير رشيدة لإحباط الاتفاقية وتمزيقها ، وإفساد الجو الحر الودى الذى تعاهدنا جميعا على تهيئته والمحافظة عليه . إن بعض موظفى الخدمة المدنية البريطانيين منغمسون فى هذه الدسائس والأحداث إلى مدى بعيد ، بل هم الروح المسيرة لهذه المحاولات الصبيانية للتفرقة بين المواطنين السودانيين ، وتمزيق وحدتهم ، وتمكين الخلاف والشقاق بينهم » .

* * *

أزمة جديدة !

اتفاقية ١٢ من فبراير تنص على أن تشكل لجنة الحاكم من خمسة أعضاء ، منهم اثنان من السودانيين يرأسها باكستانى . اختارت باكستان ميان ضياء الدين ، على أن يحل محله لحين وصوله الطيب حسين ، القائم بأعمال السفارة الباكستانية فى القاهرة . واختارت بريطانيا السير لورانس جرافتى سميث ، الذى عمل فى القاهرة سنوات طوال مستشارا صحفيا بالسفارة البريطانية ، ووزيرا مفوضا فى جدة . وهو يجيد العربية . وكان قد أحيل إلى المعاش قبل ١٨ شهرا بعد انتهاء عمله فى وزارة الخارجية البريطانية . وعينت مصر قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى . وشكلت الأحزاب السودانية معا لجنة مشتركة تختار العضوين السودانيين بالانتخاب .

قدمت اللجنة ، يوم ٢٦ من فبراير ، خمسة أسماء تختار منهم مصر وبريطانيا عضوين . رأت بريطانيا أن المرشحين اللذين حصلا على أعلى الأصوات ، هما الشيخ محمد حسن دياب ، من الختمية ، والثانى فى عدد الأصوات المهندس إبراهيم أحمد ، من حزب الأمة والوزير السابق . بعد ٤٨ ساعة ، قال الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر للسفير البريطانى السير رالف ستيفنسون . نحن نوافق على إبراهيم أحمد ، ولكننا نقترح أن يكون العضو الثانى هو الدرديرى محمد عثمان ـ من الختمية

* * *

توقف تعيين العضوين السودانيين ، حتى يوم ١٥ من مارس ، عندما يقول اللواء محمد نجيب للسفير البريطانى : أوفد إلىّ السيد على الميرغنى ، صباح اليوم ، البكباشى ـ المقدم ـ خلف الله خالد ، الذى أصبح وزيرا للدفاع فيما بعد ، يقول إنه لم يستشر فى تعيين حسن دياب ، وإنه يصر على محمد الدرديرى عثمان ، من الختمية ، وهو قاض سابق وعضو فى لجنة تعديل الدستور .

قال السفير : أنت أسعد حظا منا فى معرفة آراء السيد على الميرغنى ، فقد حاولنا استطلاع رأيه فى التعيينات دون جدوى . ويبرق السفير موافقا على الدرديرى .

* * *

وجد إيدن نفسه فى موقف صعب إذا كانت لمصر أغلبية فى لجنة الحاكم العام . عرض الأمر على مجلس الوزراء بجلسة يوم ١٧ من مارس ١٩٥٣ . قال فى اجتماع المجلس : إن موقفا غير مرض ، قد ثار الآن بشأن تعيين الممثلين السودانيين فى لجنة الحاكم العام للسودان. ويبدو أن أحد الأحزاب السياسية السودانية ، قد أغرى بترديد وجهات نظر مصر التى ليست مقبولة لدينا .

وأبدى الوزير قلقه للدرجة التى استطاع بها المصريون التأثير على الأحزاب السياسية السودانية . وقال : فى جميع الظروف أرى أن من المفيد أن يقوم وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة مبكرة إلى السودان . ثم أضاف : سيكون الحاكم العام مسرورا دون شك لإتاحة الفرصة له أن يناقش مباشرة ووجها لوجه أحد الوزراء البريطانيين .

وافق المجلس . وكان هذا أحد الأسباب الرئيسة لزيارة سلوين لويد ، وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية ، للخرطوم . ولكن الحكومة البريطانية أذاعت ، أو بعبارة أخرى، افتعلت أسبابا أخرى للزيارة . قالت إن الهدف النظر فى تطبيق الاتفاقية ، وإزالة أية عقبات تمنع ذلك ، وإثبات حسن نوايا بريطانيا . ويمضى سلوين لويد أسبوعا كاملا فى الخرطوم ، من ٢٠ إلى ٢٧ من مارس ، يزور المهدى والميرغنى ، ويلتقى برئيسى الحزبين الكبيرين الاتحادى الوطنى والأمة ، وزعماء الجنوب ، ومديرى المديريات ، وقيادات جمعية الموظفين البريطانيين ، ويبلغ الجميع أن بريطانيا تريد تنفيذ الاتفاقية بحياد كامل ، ويطمئن الموظفين البريطانيين إلى أن الحكومة البريطانية تضمن حقوقهم المادية ، والمعاشات ، ومستقبلهم ، إذا استغنت عنهم حكومة السودان بعد الانتخابات ! ويشجع الحاكم العام على مقاومة النفوذ المصرى ومقاومة الدعاية المصرية ضد الإدارة البريطانية . ولكن الوزير فى كل الأحوال كان حريصا على إبلاغ حلفائه فى الخرطوم والموظفين البريطانيين بمقاومة النفوذ المصرى ، والعمل ضد الحزب الاتحادى ، وتأييد حزب الأمة .

ويحاول الوزير حل المشكلات الطارئة . وكانت أهم مشكلة فى رأى سلوين لويد شكاوى صلاح سالم من فصل واضطهاد واعتقال الجنوبيين الذين استقبلوه ووقعوا على عرائض التضامن مع مصر، وضرورة تحقيق وحدة السودان شماله وجنوبه .

التقى سلوين لويد وزير الدولة للشئون الخارجية أثناء زيارته للخرطوم بالسيد على الميرغنى، يسأله الرأى فى تعيين العضوين السودانيين فى لجنة الحاكم العام . قال الميرغنى : لا شأن لى بالسياسة ، ولا أحب أن أمارس دورا فيها . ولكنى مهتم بهذه المسألة ، لأنها تمس السودان كله ! وأخذ الميرغنى يلف ويدور أربعين دقيقة ، معلنا أنه لايطرح أسماء ، ولا يختار أحدا ، ولكنه ألمح إلى أنه يفضل تعيين الدرديرى . وقال السيد على الميرغنى : لا أفاضل بين

الأشخاص . ولكن مادام أحدهما يمثل الأنصار ، فلابد أن يكون الثانى ممثلا للأحزاب الاتحادية والختمية ومصر. وأضاف : مادام الدرديرى يهم الأحزاب الاتحادية ومصر ، فإنى أوافق عليه ! ويلح السيد الميرغنى على الوزير ألا يعلن أنه يفضل الدرديرى ، ولكنه يقدم نصيحته على أساس العوامل التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ، عند الاختيار ! وينفى السيد الميرغنى أنه كتب إلى مصر بأنه يريد الدرديرى . ولكنه أبلغ المصريين أن الدرديرى يمثل الختمية ، وكان يجب استشارته ـ أى الميرغنى ـ منذ البداية !

ويلتقى لويد بالسيد عبد الرحمن المهدى الذى يقول إنه لايعارض فى تعيين الدرديرى ، ويفضله على دياب ، ويرغب البت فى هذا الموضوع بسرعة حتى لايتأخر إجراء الانتخابات . ويؤيد الدرديرى كل من إسماعيل الأزهرى ، ومبارك زروق ، وميرغنى حمزة ، ممثلى الأحزاب الاتحادية عند لقائهم بالوزير البريطانى .

ويبلغ سلوين لويد صلاح سالم فى الخرطوم بموافقته على تعيين الدرديرى . قاطعه صلاح سالم قائلا : مصر لم تطلب تعيين الدرديرى . يقصد بذلك أنه يمثل الميرغنى ، ولا رأى لمصر فى هذا الشأن !

ويبدى سلوين لويد للشيخ محمد حسن دياب أسفه لعدم تعيينه فى اللجنة، قائلا : كان اختيارك ممثلا للسودان عظيما وموفقا ورائعا ، ولكن المصريين رفضوا ، وقد اضطررت للنزول على رأيهم حتى لاتؤجل الانتخابات . وعلى أية حال ، فإن البرلمان السودانى عند انعقاده يستطيع التغيير . قال دياب : لقد أحسست بخيبة الأمل ، وأقدر تعاطفك معى .

وكان هدف سلوين لويد الوقيعة بين بعض الختمية ومصر ، والوقيعة داخل الختمية أيضا ، حتى يتم انقسامهم . وتنجح محاولة الوزير . قال له دياب : الختمية منقسمون على أنفسهم إلى ٣ قطاعات : الأول يؤيد الأحزاب الاتحادية . والثانى يؤيد « الحزب الجمهورى الاشتراكى » . والثالث مستقلون ، يريدون أن يشكلوا مجموعة تحاول الحصول على مقاعد فى البرلمان أكثر من الاتحاديين . ويضيف دياب : تصرفات المصريين مخزية بأموالهم وأنشطتهم الدعائية . ونواياهم ليست حسنة ، ويجب وقف سلوكهم المشين .

* * *

وتشكل لجنة الحاكم العام بالفعل ، يوم ٢٨ من مارس ، ويكون ممثلا السودان إبراهيم أحمد ، والدرديرى محمد عثمان . ويبرق سلوين لويد إلى لندن : « **الدرديرى ليس محبوبا ولا أظن اختياره سيساعد المصريين** » .

* * *

ويلتقى الوزير البريطانى بالميرغنى. شكره الميرغنى على تعيين الدرديرى، مما يقطع بأن السيد على هو الذى رشح الدرديرى ، وليست مصرا !

رأى سلوين لويد أن يحارب مصر وصلاح سالم فى الجنوب ، وإذا كان الإنجليز قد حاولوا فصل الجنوب منذ دخولهم السودان بقيادة كتشنر بإجراءات أمنية ، فإن وزير الدولة البريطانى

رأى أن يحقق فصل الجنوب عن الشمال بعمل سياسى وديموقراطى ، بعد الاتفاقية، وقبل قيام البرلمان السودانى ! كان أخطر عمل قام به سلوين لويد فى السودان ، هو اجتماعه يوم ٢٦ من مارس فى الخرطوم بسبعة من زعماء الجنوب وهم : عبد الرحمن سول ، وبنيامين لوكى ، وإدوارد أودوك ، وجوردون أيوم ، ولويس بك ، وساير ريان ، ومايكل داتا ، وهم يمثلون المديريات الجنوبية الثلاث ، وأربعة منهم كانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية المنحلة . وكان الجنوبيون قد شكلوا لجنة سياسية فى جوبا . شكوا إليه من عدم قيام مصر بالتشاور معهم . وأكتفت بمفاوضات مع أحزاب الشمال . وشكوا من عدم تمثيل الجنوب فى لجنة الحاكم العام . وفكروا فى مقاطعة الانتخابات القادمة . فأخذ سلوين لويد يحثهم على تأسيس حزب للجنوبيين ، يعطيهم فرصة قوية للمساومة . وقال لهم : فى البرلمان الجديد ـ طبقا للدستور ـ ٣٢ مقعدا لنواب الجنوب ، وفى مجلس الوزراء وزيران جنوبيان . فإذا اتحدتم فى حزب ، وصوتم كتلة واحدة ، فإنكم تستطيعون فرض آرائكم .

وأخذ سلوين لويد يحثهم ويقنعهم ، فوافقوا وشكلوا « حزب الأحرار الجنوبى » الذى خاض المعركة الانتخابية ، وغير اسمه إلى « حزب الأحرار » . وهذا الحزب تحول بعد ذلك إلى جبهة الجنوب ، التى حاربت حكومة السودان فيما بعد ، والتى دعت إلى انفصال الجنوب عن شماله بزعامة جون قرنق !! وما لم يفعله الإنجليز خلال أكثر من خمسين عاما من الاحتلال ، حققه سلوين لويد بعد اتفاقية تقرير المصير !

* * *

بعد شهر من توقيع الاتفاقية ، وبداية الاتسعدادات التمهيدية لانتخابات مجلس النواب، أخذ حزب الأمة يزداد إلحاحا فى طلب المساعدة من الإنجليز . وكان من الطبيعى أن يعلن الحزب للإنجليز التزامه بسياسة التحالف مع بريطانيا ، بمجرد فوز الاستقلاليين فى الانتخابات ، وتشكيلهم الحكومة الانتقالية . وكان هدف الإنجليز الأول التعجيل بإجراء الانتخابات قبل سقوط الأمطار ، وقبل أن تنشط الدعاية المصرية . انتهز الحزب فرصة حضور وزير الدولة سلوين لويد إلى الخرطوم ، وبدأ يعرض مطالبه ويقدم وعوده . فى اللقاء الأول ، الذى تم بين سلوين لويد وثلاثة من قادة الحزب ، عبد الرحمن على طه ، وعبد الله خليل ، وعلى بدرى ، يوم ٢٢ من مارس ١٩٥٣ ، قالوا :

نحن نقدر مصالح الحكومة البريطانية الحيوية والمستمرة فى السودان ، ونشكر للوزير تأكيداته فى عزم الحكومة على مناهضة الدعاية المصرية . وقالوا : هناك ثغرات فى الاتفاقية بالنسبة للسودنة ، ونحن نريد الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين البريطانيين . وأعلنوا أنهم يتوقعون فوز الحزب بأربعين أو ٥٥ مقعدا فى مجلس النواب ، ولكن عبد الرحمن على طه أبدى كراهيته للحزب الاشتراكى الجمهورى ، الذى أقامته الإدارة البريطانية، والذى « سرق » التأييد من حزب الأمة .

* * *

ويتناول الوزير طعام الإفطار فى منزل السيد عبد الرحمن المهدى ، معه ومع ابنه صديق رئيس حزب الأمة . قال الوزير : الجنوبيون تقلقهم نوايا الشمال تجاههم ، وهم مستاءون من هجوم الأحزاب الشمالية على الإدارة البريطانية فى الجنوب . وأشار أيضا إلى الهجمات والادعاءات الواردة فى صحافة حزب الأمة !!

قال السيد عبد الرحمن : أرغب فى إقامة تعاون ودى مع الجنوب . وأضاف : الشماليون فى ظل المهدية سعوا لمساعدة الجنوب وحمايته من العبودية . وإذا كان حزب الأمة يبدو الآن مثيرا للمشاكل فى الجنوب ، فذلك لأغراض تكتيكية للاستفادة من المشاعر الوطنية . ولاينبغى الالتفات إلى هذه الحملة ، فالإدارة البريطانية تعرف أنه تعاون دائما معها ، وسيستمر فى ذلك . وطلب من الوزير ضمانا بأن تؤيد الحكومة البريطانية والحكومة السودانية « حزب الأمة » سياسيا . وأحد الأشياء التى تستطيع الإدارة القيام بها ، وقف تأييد الحزب الاشتراكى الجمهورى ضد حزب الأمة . وتلا ذلك نقد عنيف مطول ضد « الحزب الاشتراكى الجمهورى » والبريطانيين الذين ساعدوا على تكوينه .

وأخيرا أخذ يهدد الإنجليز . . قال : إذا لم أحصل على الضمان الذى أطلبه ، فإنى أعرف ما إذا كنت سأقدر على الاستمرار فى التعاون مع البريطانيين ، وقد أضطر إلى مقاطعة الانتخابات . وقال : إذا وقعت اضطرابات جديدة فى منطقة القناة فى مصر ، فلا شك أن البريطانيين يفضلون أن تكون مؤخرتهم ـ فى السودان ـ منطقة مستقرة يسود فيها السلام . وفى الوقت الذى ثارت فيه الاضطرابات السابقة فى مصر لم يحدث شىء منها فى السودان ، بفضل الطريقة التى تعاون بها « حزب الأمة » مع الحكومة السودانية .

نفى الوزير أن حكومة السودان رتبت لتكوين « الحزب الاشتراكى الجمهورى » ، وقال : يمكن أن يكون واحد أو اثنان من المسئولين قد شجعوا تشكيل هذا الحزب ، على أمل أن يجتذب عددا من الختمية بعيدا عن الحزب الوطنى الاتحادى . ولكنى أؤكد أن حكومة صاحبة الجلالة لن تؤيد « الحزب الاشتراكى الجمهورى » ضد « حزب الأمة » .

وقال محذرا السيد عبد الرحمن المهدى : توجد مخاطر من سياسة حزب الأمة بالاشتراك مع الحزب الوطنى الاتحادى فى الهجوم على الإدارة البريطانية فى الجنوب . إن خلق موقف ملتهب قد يثير اضطرابات تنقلب على حزب الأمة وعليك ياسيد عبد الرحمن شخصيا !!

وفى نهاية الحديث عاد الوزير إلى هذه النقطة . قال السيد عبد الرحمن : أدرك ذلك ، وسأحاول تقليل الهجوم . وتحول الاجتماع إلى مناقشة صديق عن النشاطات السياسية للأحزاب الشمالية فى الجنوب . قال صديق : الحزب الوطنى الاتحادى والمصريون يعملون هناك بالفعل ، وينبغى أن يبذل حزب الأمة جهودا كبيرة للحصول على تأييد له هناك . وأدرك أن الأحزاب الشمالية ينبغى أن تمتد لتغطى الأقاليم الجنوبية . وعلى الزعماء السياسيين الجنوبيين أن يختاروا أى حزب ينضمون إليه

عارض الوزير ذلك بحزم ، وقال : ينبغى أن يشكل الجنوبيون أحزابهم الخاصة ، بدلا من

الانضمام إلى الأحزاب الشمالية . وأعتقد أن ما يفيد حزب الأمة بشكل أكبر ، هو ترك الجنوبيين يأتون إلى البرلمان كتلة موحدة تؤيد حزب الأمة ، بدلا من أن يأتوا أعضاء فى حزب الأمة . وقد يكون من المناسب فى وقت لاحق تشكيل حزب أمة جنوبى . أما فى الوقت الراهن . فمن الأفضل أن يسعى حزب الأمة للحصول على تأييد كتلة الجنوبيين فى البرلمان ككل ، بدلا من محاولة تجنيد أعضاء فى الحزب من الجنوب .

ويلتقى لويد بصلاح سالم فى منزل عبد الفتاح حسن ، قائد القوات المصرية فى الخرطوم . ولم يكن الوزير البريطانى فى حاجة إلى إخفاء هذا اللقاء . أو الحرص على سريته ، كما يفعل مع السودانيين الذين يلتقى بهم فى بيت جرافتى سميث ، العضو البريطانى فى لجنة الحاكم العام . قال لويد : الحكومة البريطانية ، ترغب فى أن تصبح الاتفاقية المصرية البريطانية سارية المفعول . لكن اتضح أن ذلك صعب للغاية ؛ فقد تسمم الجو بالهجوم المستمر على الإدارة ، بدعاوى ليس لها أساس من الصحة ، ضد المسئولين البريطانيين فى الجنوب، فتتحول الظروف إلى وضع لايحتمل بالنسبة لهم . وإذا كان المصريون يريدون فوضى فى الجنوب فهم فى طريقهم إلى ذلك حتما .

شكا صلاح سالم من « قانون الأقاليم المقفولة وتصميم حكومة السودان على فصل الجنوب عن الشمال ، والحوادث التى سببتها مطاردة الجنوبيين الذين لايوافقون على هذه السياسة .

امتنع لويد عن المناقشة بالنسبة لحالات محددة ! وأكد قائلا : المسئولون البريطانيون مخلصون فى رغبتهم فى توحيد الجنوب والشمال . وإذا أمكننا فقط تحقيق هدنة فى الدعاية والحملات الصحفية ، فسوف تتوقف الحوادث . واهتمام الحكومة البريطانية بالمنطقة ، يتطلب بوضوح العمل من أجل السلام والاستقرار .

قال صلاح سالم : اهتمامات البلدين مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا . وإننا ، مثل الحكومة البريطانية تماما ، كنا نأمل أن يؤدى توقيع الاتفاقية إلى خلق جو أفضل يمكن أن تجرى فيه محادثات الدفاع . ونحن أكثر قلقا بشأن إجراء مفاوضات ناجحة حول منطقة قناة السويس . وندرك تماما أن دفاع الشرق الأوسط ينبغى أن ينظم على أساس إقليمى . ومن المؤسف أن تتعرض الترتيبات بين حكومة صاحبة الجلالة ومصر للضرر ، بسبب أمور تافهة مثل تلك الخاصة بمليونى شخص فى الجنوب !!

حـزب الأمـة يشـكو مصـر

اجتمع سلوين لويد بجوزيف سويني ضابط الاتصال الأمريكي ، الذى ترى حكومة السودان أنه متعاطف مع مصر . سأل لويد سويني : هل ترى أية صعوبات تعترض تطبيق الاتفاقية ؟

قال سويني : موقف الإدارة هو الصعوبة الأساسية . ولم أقابل أى مسئول بريطاني فى الخرطوم يعتقد أن الاتفاقية أمر طيب .

قال لويد : لم أقابل مسئولا واحدا ينازع فى ضرورة عقد الاتفاقية . وموقفنا ، هو المضى فى التأكد من أن السودانيين يختارون مصيرهم بحرية . ولو سئلت عما يكون الأفضل للسودان ، لقلت لك بشكل شخصى : إن من الضرورى وجود سودان مستقل ، على علاقات ودية مع المملكة المتحدة . ولاأستبعد معاهدة حول المسـائل ذات الاهتمام المشتـرك مع مصـر، كمياه النيل .

وانتقل الحديث إلى الجنوب . فاجأ سويني الوزير البريطاني بقوله : أمثالك لديهم جانب واحد من الصورة . ولا أفهم ضرورة المناطق المقفولة ؛ فغرب وشرق السودان بدائيان مثل الجنوب، ومع ذلك لم يصدر فيهما أمر مماثل .

قال لويد : فى الوقت الحاضر ، يستطيع قلة من المديرين مع قوة شرطة صغيرة المحافظة على القانون والنظام فى منطقة واسعة تضم ثلاثة ملايين نسمة ، وتلك إحدى المزايا التى أوجدها الحكم البريطاني فى الجنوب .

قال سويني : هناك الكثير الذى لم تفعلوه ، رغم أنكم بقيتم هناك خمسين سنة .

قال لويد : على أية حال ، كانت إنجازاتنا كبيرة . وإذا استمر تدفق السياسيين الشماليين على الجنوب ، مع السماح لهم بعقد الاجتماعات والاشتراك فى الدعاية والخطب ، فستكون هناك حوادث بشعة وقتل . . وإنه لشىء لطيف أن يكون هناك رئيسان من باكستان والهند للجنة الحاكم العام ، ولجنة الانتخابات ، لأنهما يعرفان من تجربتهما حسن نوايانا فى ظروف مشابهة .

ولكن بدا على سويني أنه لم يقتنع بكلمات الوزير ، وأظهر شكوكه الهائلة من الإدارة ، ابتداء من الحاكم العام ومن دونه . واختتم كلامه بالقول بأنه لايزال يعتقد أن الوزير يطلع على جانب واحد من الصورة !

هاجم صلاح سالم ، بيانات وأنشطة سلوين لويد ، والإدارة البريطانية ، لمحاولة إبقاء جنوب السودان تحت سيطرة بريطانيا . وقال إن الوزير حقق فى ثمانية اتهامات ضد الإدارة قبل رفضها باعتبارها مزورة ، وإن تصرف الوزير يبدد أى أمل ، ويظهر أن سياسة إدارة السودان تدار من لندن . وأشار صلاح سالم إلى تنديد وزير الدولة للشئون الخارجية بالشيوعية العدوانية، وقال إن كل مصرى وسودانى يمكن أن يسأل نفسه من هو المعتدى لأكثر من نصف قرن ؟ ومن الذى أضعف وقسم بلدا موحدا؟ ومن الذى حنث بوعوده باستمرار ؟ إن السلام الحالى فى العالم ، ستحل محله الحرب سريعا . وستبحث بريطانيا حينئذ عن أصدقاء فى وادى النيل الذى أضعفته أعمالها الشريرة .

واختتم كلامه بتهنئة بريطانيا ، فى سخرية عميقة ، بنجاحها فى كسب السودان ، إلى جانب إمبراطوريتها ، وتمنى لها نجاحا مماثلا فى المستقبل !!

* * *

عقد سلوين لويد قبل مغادرته الخرطوم مؤتمرا صحفيا ، قال فيه :

ترغب الحكومة البريطانية صداقة السودان . وإذا اختار السودان الاتحاد مع مصر ، فأية ترتيبات ستتم ستتوقف على الحكومة المصرية . وإذا اختار السودان الاستقلال ، فسوف ترحب الحكومة البريطانية بأية علاقات يمكن إقامتها بين دولتين مستقلتين ذات سيادة . وبريطانيا لها الآن معاهدات صداقة مع كثير من الدول المستقلة الأخرى ، والعلاقات المستقلة مسألة تفاوضية بين دولتين مستقلتين . ومهما حدث فإن صداقة بريطانيا للسودان ستستمر .

وقال عن القوات البريطانية فى السودان : هناك كتيبة من القوات البريطانية فى الخرطوم، وهناك أيضا وحدة من السلاح الجوى الملكى فى الخرطوم .

سئل : نظرا للتوتر الحالي فى هذه المنطقة ، هل هذا يكفى ؟

قال : مسئولية حفظ الأمن فى السودان ، تقع أساسا على قوات الشرطة السودانية ، تدعمها ، عند الضرورة قوات الدفاع السودانية . ورغم المناخ السياسى المتهيج إلى حد ما فى السودان ، خلال الاثنى عشر شهرا الماضية ، فلم يكن هناك إخلال بالنظام العام . وسنراقب الموقف باهتمام طبعا . ثم أردف قائلا : إن الحامية المصرية تتألف من كتيبة واحدة فى الخرطوم، ووحدات صغيرة فى بورسودان وجبل الأولياء .

* * *

ويطير لويد من الخرطوم للقاهرة ، فيجتمع باللواء محمد نجيب ، ووزير الخارجية الدكتور محمود فوزى ، وقائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى . حمل لويد إلى نجيب رسالة شفوية حادة وحازمة ، من أنتونى إيدن، فقال :

هناك صعوبات سببتها الدعاية المصرية . وجانب من هذه الدعاية يرجع دون شك إلى

الجهل ! فالهجمات على الموظفين البريطانيين فى الجنوب صادرة عن الجهل بالمهمة التى عليهم القيام بها هناك . والمطالبة بأن يسمح لكل من « هب ودب » بزيارة الجنوب، لا تأخذ فى الاعتبار أن هناك حالة توتر فى الجنوب، قد تصبح خطرا . وما يقلق أكثر من الجهل ، الهجمات الصادرة عن سوء النية . فكثير جدا من البيانات المصرية تبدو صادرة عن الشعور بأن السودان منطقة ينبغى على المصريين الإطاحة بالبريطانيين منها . ونحن لانستطيع قبول ذلك. وأملى الشخصى بعد توقيع الاتفاقية المصرية ـ البريطانية أن نفتح صفحة جديدة فى السودان ، عندما نعمل نحن ومصر سويا . والتعاون من هذا النوع لايمكن تحقيقه دون ثقة من الجانبين . إنى منزعج للغاية من موقف الحكومة المصرية ، كما ظهر فى حملة الصحافة المصرية ، وفى بيانات المسئولين المصريين . وما لم تكن الحكومة المصرية مستعدة لتغيير هذا الموقف ، وأن تبين بتصرفاتها ، وكذلك ببياناتها ، أنها لاتعتبر السودان ساحة معركة يمكنها فيه الاستمرار فى مهاجمة البريطانيين وتشويه سمعتهم ، بل ساحة يمكن للمصريين والبريطانيين فيها العمل معا لأهداف مشتركة . . فإنى أخشى أن تفشل الاتفاقية المصرية البريطانية حتما فى تحقيق أهدافها . وإذا كان لابد أن يحدث ذلك ، وهو مالن يأسف عليه أحد مثلى ، فسوف يكون تصرف اللواء محمد نجيب نفسه بتغيير اتجاه السياسة المصرية فى الخريف الماضى بلا جدوى . وسيكون الخاسر الأساسى هنا مصر وحدها . وإذا لم يستطع اللواء محمد نجيب ضمان أن تحاول مصر العمل معنا بشأن السودان ولمصلحة السودانيين ، وأن يظهر ذلك علنا فى تغيير الموقف المصرى ، وإذا ثارت الصعوبات ، وهو ماسيحدث دون شك ، فلنحاول مناقشتها بتعقل وتسويتها فيما بيننا . وهذا هو الطريق الوحيد الذى يمكن من خلال تحقيق نتائج عملية ، وهو الطريق الوحيد الذى يمكن فيه أن تعمل الاتفاقية المصرية البريطانية بنجاح .

ثم بدأ لويد الحديث بالتعبير عن قلقه العميق للموقف الحالى والتدهور الملحوظ فى العلاقات بين البلدين خلال الأسبوعين الماضيين . وقال : كان أملنا بدء مرحلة جديدة فى فبراير ، ولكن الهجمات الأخيرة ضد حكومة صاحبة الجلالة وحكومة السودان ، من شأنها أن تجعل تنفيذ الاتفاقية صعبا للغاية ، وأن تهدد وجود الاتفاقية ذاته . وقد كان هدفى من زيارة الخرطوم ، تهدئه الخلافات التى ثارت بشأن تعيين درديرى ، وكان أملى أن أعقد هدنة فى الدعاية . والاجتماع الحالى ذو أهمية كبرى ، لو كان لنا أن ننقذ الموقف والاتفاقية ذاتها . إن الموقف فى السودان اتسم بالدعاية المستمرة والخطب ، مثل ماقاله صلاح الدين .

شن محمد نجيب هجوما مضادا من الاتهامات ضد إدارة السودان .

قال لويد : قابلت العديد من العاملين فى حكومة السودان ، وإننى متأكد أنهم يرغبون رغبة صادقة فى نجاح الاتفاقية . إن المصريين متشككون تماما فى نوايانا . فمثلا قالوا إنى كنت

أحاول فصل الجنوب عن الشمال ، فى حين أن اجتماعى مع الممثلين الجنوبيين كان للحديث عن الوحدة ، ولإقناعهم بعدم مقاطعة الانتخابات .

أثار محمد نجيب مسألة قانون المناطق المقفولة ، الذى يتعارض مع المادة ٥ من الاتفاقية ، وسأل عما إذا كان بإمكان الحاكم العام أن يوقف هذا القانون .

رد لويد : إن ذلك فى اعتقادى غير ممكن لحماية البدائيين من استغلال الأجانب لهم ، أى من مثيرى الشغب ورجال الصحافة من كل الجنسيات .

قال نجيب : سأمنع المصريين ، وبخاصة غير المسئولين منهم ، من الذهاب إلى السودان كلية منذ الآن . وينبغى أن تكون هناك معاملة متساوية بشكل واضح بين البريطانيين والمصريين بخصوص السماح بدخول المناطق المقفولة . وأقترح أن نتفق على نظام يتضمن مثلا السماح للمسئولين ، والصحفيين والحكوميين الرسميين ، بالسفر بحرية فى أنحاء السودان .

رد لويد : نحن من جانبنا لانستطيع التفرقة بين نوع من الصحفيين البريطانيين وآخر ، وهذه الصيغة غير صالحة. إن سفارتنا ستناقش الموضوع مرة أخرى معكم ، لمحاولة التوصل إلى صيغة مناسبة .

كرر نجيب أنه لايرغب فى ذهاب المصريين إلى السودان أو التدخل فى مجرى الانتخابات السودانية التى ينبغى أن تترك تماما للسودانيين أنفسهم . وقال : انقل عنى هذا التأكيد ، وهو أنه ليس للحكومة المصرية رغبة فى التدخل فى الحرية الكاملة للانتخابات فى السودان .

غادر لويد القاهرة ، وقد أكد لنجيب أن مستقبل الاتفاقية سيكون مهددا ، لو استمرت الدعاية المصرية كما كانت من قبل . وبعد عودته إلى لندن أوقف لويد العمل بقانون المناطق المقفولة .

* * *

قدم سلوين لويد إلى مجلس الوزراء البريطانى تقريرا عن مهمته فى السودان. قال : «الهدف الرئيس من زيارتى الأخيرة للسودان ، كان تشجيع الموظفين البريطانيين حتى لايفقدوا صوابهم، وأن يساندوا السودانيين المؤيدين للاستقلال للوقوف فى وجه المصريين . وهناك هدف ثانونى هام ، هو تمهيد الطريق لإجراء الانتخابات قبل موسم الأمطار . والكل متفق على أن التأجيل فى مصلحة المصريين . وقد ألححت على الرئيس الهندى ، والعضو الأمريكى باللجنة الانتخابية ، وكثيرين غيرهما ، بضرورة إجراء انتخابات مبكرة . وعندما غادرت الخرطوم ، كان الموقف يبدو مشرقا إلى حد معقول .

ولسوء الحظ ، نجحت الأحزاب الموالية لمصر فى الوقوف حجر عثرة . وساعدها على ذلك، أن حزب الأمة والحزب الاشتراكى الجمهورى لم يكونا متفقين حول عدد الدوائر الانتخابية التى ينبغى أن تجرى فيها انتخابات غير مباشرة . كما أن الممثلين الجنوبيين الموالين لبريطانيا أثاروا

عقبة جديدة ، عندما قالوا إن الانتخابات فى الجنوب لايمكن إجراؤها بعد إبريل . ووفقا لآخر معلومات وصلتنا من السودان ، يبدو واضحا أن اللجنة الدولية سوف تؤجل الانتخابات حتى الخريف ، وهذا أمر محبط . وسيستغل المصريون استغلالا تاما ، هذه الفترة الطارئة ، للدعاية بهدف تقويض النفوذ البريطانى ، وضمان انتخاب أكبر عدد ممكن من المؤيدين لمصر . وينبغى أن نتخذ إجراءات مضادة . وقد كانت للحاكم العام نظرة ضيقة جدا لواجباته . والحكومة السودانية ينبغى أن تلتزم حيادا ظاهريا . وعلى ذلك ينبغى أن تتم أغلب التصرفات المضادة فى السودان على يد هيئات أخرى .

ومنذ اتفاقية فبراير ١٩٥٣ ، تمركز فى الخرطوم ممثل رسمى لحكومة صاحبة الجلالة ، ومنح لقب مفوض تجارى ، رغم أن مهامه تتضمن أعمالا سياسية ودعائية . والمسئول الذى تم اختياره لهذا المنصب ، هو مستر ريتشز ، وهو خبير متخصص فى الشئون العربية ، ويعرف اللغة العربية . وقد عمل تحت رئاسة الحاكم العام ، عندما كان وكيلا مساعدا لوزارة الخارجية. وقد وصل إلى الخرطوم فى نهاية مارس . وسوف يلحق به ، قريبا جدا ، مسئول معلومات متخصص فى الشئون العربية ، على أن يزود بكتب وأفلام ، وسيفتتح فى الخرطوم مكتبة عامة للقراءة . وقد خصص مبلغ ١٠ آلاف جنيه إسترلينى فى الميزانية لعمليات المعلومات فى السودان هذا العام . وفى ضوء تدهور الموقف السياسى ، وتكثيف الدعاية المصرية ، سيكون مطلوبا عشرة آلاف جنيه إسترلينى إضافية لمكتب المعلومات ، ليؤدى دورا فعالا لتنفيذ سياستنا، وستظهر التجربة ما إذا كان المبلغ الإجمالى ، وهو ٢٠ ألف جنيه إسترلينى ، مناسبا لتلبية المتطلبات الخاصة للسودان .

وقد طلب من الخدمة العربية لدار الإذاعة البريطانية ، وغيرها من الخدمات العربية ، التى تشرف عليها بريطانيا ، أن تولى اهتماما خاصا للسودان فى برامجها لتفنيد الادعاءات المصرية . ويجرى بحث إمكانية زيادة قوة محطة إذاعة السودان (راديو أم درمان) ، وإذاعة برامج أكثر فاعلية . وقد يكون على الحكومة البريطانية تمويل بعض هذه التحسينات . ومن المهم المحافظة على المستوى الرفيع الحالى فى تعليم الإنجليزية ، لتكون وسيلة التعليم للدراسات المتقدمة . ويمكن تنظيم محاضرات فى السودان لمدرسى الإنجليزية ، وإنشاء مكتبات إنجليزية . ومن الضرورى إعادة فتح المجلس البريطانى فى الخرطوم ، الذى أغلق لأسباب اقتصادية ، وسيكون ذلك مؤشرا على أننا ننوى إبقاء النفوذ البريطانى فى السودان . وينبغى تخصيص منحة إضافية له ، وهى ٢٠ ألف جنيه إسترلينى ، ترتفع إلى ٢٦ ألفا فى غضون عام.

وتوجد الآن صحيفة واحدة باللغة الإنجليزية فى الخرطوم ، تتحمل خسائر قيمتها ثمانية آلاف جنيه إسترلينى سنويا ، ومن المتوقع أن تغلق أبوابها فى نهاية عام ١٩٥٣ ، ونحن نحاول

منع ذلك . وسنقدم الدعم لصحيفة عربية .

وقد لايكون أثر هذه الإجراءات كبيرا فى البداية ، وسيقع عبء العمل الحقيقى على عاتق الموظفين البريطانيين فى السودان ، الذين ظلوا حتى الآن انهزاميين دون داع ومازال لهم تأثير كبير »

ووصف سلوين لويد النوايا المصرية فقال : « إنها سنينة . والمصريون يعرون أنه من الضرورى الحصول على السودان للمياه ، لأن اتفاقية ١٩٢٩ كانت فى مصلحة المصريين الذين يشعرون بأن السودان قد يسعى إلى مساومة أفضل . وسيسعى المصريون إلى استخدام طرق غير مباشرة فى السودان نفسه . وسيقولون كل مايرغبون قوله ضد البريطانيين ، لكن على لسان الأحزاب السياسية السودانية . وسيواصلون نشاطاتهم غير السياسية نظريا فى المسجد المصرى فى الخرطوم ، والهلال الأحمر ، والرحلات المجانية للسودانيين إلى مصر . . . إلخ . وسيحاولون الحط من قدر الموظفين البريطانيين بكل وسيلة ممكنة ، وحمل الأحزاب الشمالية على مواجهة الإدارة البريطانية فى الجنوب .

أما ردود الفعل السودانية ، فهى كالآتى :

(أ) الحزب الوطنى الاتحادى (موال لمصر) يملأ الدنيا صياحا ويشعر أنه اجتذب السودانيين الآخرين إلى مسيرته .

(ب) الوطن ، وهو شريحة قليلة الأهمية ، تتبع زعيما دينيا ، وسوف يؤيد الفائز .

(جـ) الأمة ، حزب المهدى ، مازال يقف إلى جانب الاستقلال ، لكنه غاضب للربط بينه وبين الإدارة البريطانية علنا . ومازال كثيرون من أعضائه يحتفظون بمشاعر الصداقة لنا ، لكنهم أصبحوا متشككين إلى حد كبير ، بعد تشكيل الحزب الاشتراكى الجمهورى ، الذى يعتقدون أنه تشكل بتأييد بريطانى لإضعاف حزب الأمة ، وليس لاجتذاب أنصار من طائفة الختمية . بل إن السيد عبد الرحمن ، مازال يشك فى أن الإدارة قد تقف بثقلها وراء الحزب الاشتراكى الجمهورى .

(د) الحزب الاشتراكى الجمهورى : قوة هذا الحزب لغز من الألغاز . لو كانت هناك انتخابات غير مباشرة فى الشمال ، فقد يحصل على عدد من المقاعد . لكنى أعتقد أنه ليس لديهم سوى أموال محدودة جدا . وهو معاد للمصريين ، وقد يكون مستعدا للتعاون مع حزب الأمة من أجل الاستقلال .

(هـ) الطوائف الدينية :

١ ـ الأنصار : أتباع المهدى ، وكلهم مع حزب الأمة ، رغم أنه فى الأماكن التى ستجرى فيها انتخابات غير مباشرة ، ولايكون زعماؤها الإقليميون من الأنصار ، فإن النتائج قد لاتظهر القوة الانتخابية الكاملة للأنصار .

٢ ـ الختمية : أتباع السيد على الميرغنى ، وهم منقسمون إلى ثلاثة أقسام سياسية : جزء كبير فى الحزب الوطنى الاتحادى . وجزء مشكوك فى حجمه ، فى الحزب الاشتراكى الجمهورى . وجزء ثالث مستقل . وهناك بعض الحديث عن مرشحين مستقلين من الختمية .

والمشكلة أن السيد عبد الرحمن ، وبالتالى قضية استقلال السودان ، تحقق بعض القوة . ويميل السيد على الميرغنى إلى التحرك فى الاتجاه المضاد نحو الارتباط بمصر .

(و) الجنوب ـ من المشكوك فيه ما إذا كان الجنوبيون يستطيعون الوقوف فى وجه الهجوم الضارى للأحزاب الشمالية ، وتنظيم أنفسهم فى كتلة جنوبية صلبة . وحتى ، لو فعلوا ذلك وظهرت كتلة جنوبية نتيجة للانتخابات ، فمن المشكوك فيه أن يحتفظ الأعضاء كأفراد بتميزهم السياسى عندما يجتمع البرلمان .

وحدد سلوين لويد أهداف السياسية البريطانية فى السودان . قال أهدافنا ينبغى أن تكون :

- ضرورة أن يختار السودان الاستقلال ، مع معاهدة لتنظيم العلاقات مع بريطانيا العظمى فى شئون الدفاع وغيره . وفى نفس الوقت الاتفاق مع مصر حول مسائل ، مثل المياه .
- ينبغى أن يفوز الجنوب بنصيب عادل .
- تسليم السلطة من البريطانيين للسودانيين ، ينبغى أن يتم بكرامة .
- كشف الدعاية المصرية ، وإجراء حاسم لوقف هذا العمل السيئ من مصر ؛ فالسعى إلى تفادى المشاكل مع المصريين فى الوقت الذى يسيئون فيه التصرف ، لن يفيد على المدى الطويل .
- وتدعيم الجالية البريطانية والسودانيين الأصدقاء بالتكريم والزيارات والمحافظة على الصحيفة الإنجليزية .

أما عن مستقبل الموظفين البريطانيين ، فلاشك أن هناك قلقا شديدا وعدم يقين بين الموظفين البريطانيين بشأن مستقبلهم . ومن بين ١١٠٠ هناك الآن ، سيكون من الضرورى سودنة مناصب خمس أو سدس هذا العدد فقط . وقد طالبنى جميع الموظفين بضرورة تحديد موعد محدد تعلنه الحكومة السودانية ، لإنهاء جميع التعاقدات ، مع ترتيبات مناسبة للتعويضات . وينبغى ترتيب شروط جديدة للعمل ، لمن يرغب منهم فى الاستمرار هناك . ومزايا هذا التصرف ، أنه سيكون دليلا على صدق نوايانا بأن السلطة لابد أن تنتقل . وسوف يضع السودانيين أمام تحمل المسئولية . وسوف يرفع إلى حد كبير الروح المعنوية للموظفين البريطانيين . وربما يعنى فى المدى الطويل بقاء مزيد منهم . ومساوئ هذا التصرف أنه مهما كانت ترتيبات التعويضات ، فسوف ترفضها الأحزاب الموالية لمصر . وقد لاتكون لدى الحكومة السودانية الجديدة الشجاعة للموافقة على صيغة معقولة »

* * *

هزت الدعاية ، التى صاحبت زيارة الصاغ صلاح سالم ورقصه فى الجنوب ، الحكومة البريطانية ، وبدأت الصحف البريطانية تقارن بين مافعله صلاح سالم واتصالاته الشعبية ، وبين الاجتماعات التى عقدها سلوين لويد فى الخرطوم . وكانت جريدة « الديلى ميل » المحافظة فى مقدمة هذه الصحف. اتصل أنتونى ناتنج ، الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية ، بجاى سكوفيلد رئيس تحرير «ديلى ميل » بشأن ما نشرته الصحيفة حول زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية للسودان . قال ناتنج : الموضوعات فى عددى اليوم والأمس بالصحيفة ، لم تكن منصفة على الإطلاق ، وبخاصة موضوع اليوم تحت عنوان : « سلوين الصامت وصلاح سالم الراقص » . وكما تعرف يامستر سكوفيلد جيدا ، فإن وزير الدولة للشئون الخارجية لم يزر الخرطوم لإلقاء الكلمات أو للإثارة . ولكنه ذهب ليرى بنفسه الأمور على الطبيعة . وليؤكد للسودانيين وللإدارة البريطانية فى السودان ، أننا ننوى الوقوف إلى جانبهم فى الوفاء بشروط الاتفاقية المصرية ـ البريطانية ، وللبحث عن تسوية للمسائل التى تعوق الانتخابات . وكان من الخطأ والتجنى القول بأن البريطانيين يخسرون فى كل نقطة ، والمصريين يفوزون ، لمجرد أن صلاح سالم غزير الخطب والوزير البريطانى ليس كذلك . وكنت يامستر سكوفيلد فى الماضى، وخاصة وقت توقيع اتفاقية السودان ، تؤيد سياسة الحكومة . قال سكوفيلد : أدرك مايحاول وزير الدولة تحقيقه ، وأتمنى له كل نجاح .ووافق على أن الطريقة التى ظهرت بها رسائل مراسله فى الخرطوم لاتساهم فى هذا النجاح ! ووعد أن يبذل كل ما فى وسعه لجعل الموضوع يعرض بطريقة أكثر إنصافا .

* * *

لم يمض على اتفاق « الجنتلمان » ، الذى وقعته مصر مع حزب الأمة سوى ثلاثة أيام ، حتى ارتكبت مصر الخطأ الأول ، عندما أصرت على ضرورة اتحاد الأحزاب المؤيدة للوحدة أو الاتحاد مع مصر فى حزب واحد . فقد رأى السيد عبد الرحمن المهدى ، راعى حزب الأمة ، أن ذلك يعتبر خروجا من مصر على هذا الاتفاق ، وأن مصر لم تعد طرفا محايدا فى السودان ، بل تناصر الأحزاب الوحدوية . وقد اعترف إسماعيل الأزهرى ، فيما بعد ، بأن هذه العملية ، كانت خطأ كبيرا ، لأن التناقضات والخلافات بين هذه الأحزاب شاسعة ويستحيل التوفيق بينها . أما بالنسبة لحزب الأمة ، فقد عاودته الشكوك القديمة بالنسبة لمصر .

* * *

بدأت شكاوى حزب الأمة من التدخل المصرى فى الانتخابات ، يوم ٦ من ديسمبر عام ١٩٥٢ ، عندما اجتمع السيد عبد الرحمن المهدى بالسير روبرت هاو حاكم عام السودان. قال المهدى : اتفقت مع اللواء محمد نجيب ، على وقف تدفق الأموال المصرية على السودان ، ولكن مصر غيرت أسلوبها إلى طريقة أكثر نجاحا ! عينت مصر الدرديرى أحمد إسماعيل وكيلا

للوزارة لشئون السودان ، وعينت نائبا سودانيا لرئيس جامعة الأزهر ، وقدمت تبرعات للجمعيات والهيئات السودانية ، وزادت الدعاية المصرية الموجهة للشعب السودانى . وخلال السنوات الثلاث لفترة الانتقال ، ستعطى مصر الفرصة لتغيير الرأى العام السودانى لصالح الوحدة مع مصر . ويجب أن نقاوم ذلك

* * *

وبدأ السيد عبد الرحمن المهدى ، يطالب الإنجليز بمساعدته ماليا فى المعركة الانتخابية . بعث إلى ريتشز المفوض التجارى البريطانى فى الخرطوم ، يبدى قلقه للنجاح الذى حققته الدعاية المؤيدة لوحدة مصر والسودان . وقال : من المعروف جيدا أن المصريين دفعوا نفقات تلك الدعاية . ولم تقدم أية حكومة أخرى نفقات دعاية مضادة ، عدا السودانيين المؤيدين للاستقلال ، وبخاصة أنانفسى . وموردى الوحيد يأتى من بيع قطنى ولم أبع بعد محصولى الحالى .

ويلتقى السيد عبد الرحمن بريتشز ويقول له : عندى ٩٠٫٠٠٠ قنطار من القطن للبيع ، وسعر السوق ١١ جنيها إسترلينيا للقنطار . وكنت خلال العامين الماضيين قادرا على البيع بسعر أعلى كثيرا ، وسوف أسلم نسبة من القطن ، طبعا ، لمستأجرى أراضىّ . والواقع أنى مدين بمبالغ كبيرة من المال للحكومة السودانية ، ومكتب الجزيرة ، والبنك ؛ فهل أستطيع بيع القطن بسعر أعلى من سعر السوق ، ليتيح ذلك لى مواجهة وسائل الدعاية التى تمولها مصر؟ وأريد من الحكومة البريطانية مساعدتى بأى شكل ، وإنى أحاول الحصول على مساعدة الحكومة السودانية .

قال ريتشز : إذا قدمت طلبا رسميا بهذا المعنى فسيلقى اهتماما . وأضاف : ومع تعاطفى معك للصعوبات التى تواجهها ، فمن غير الممكن فنيا تنفيذ اقتراحك ، لأن شراء القطن يتم على أسس تجارية بحتة .

قال السيد عبد الرحمن صراحة : هذا هو الأسلوب الممكن لدعم حزب الأمة .

قال المفوض التجارى فى برقية إلى لندن : « وصل الأمر إلى اقتراح بضرورة قيام حكومة صاحبة الجلالة ، بدعم حزب الأمة من خلال السيد عبد الرحمن المهدى . والطريقة المقترحة لذلك تبدو لى غير عملية . وأقترح أن تصدر لى تعليمات بإبلاغ السيد بأنه مع تعاطفكم معه للصعوبات التى تواجهه ، فإن من غير الممكن فنيا تنفيذ الترتيبات . وشراء القطن يتم على أسس تجارية بحتة .

يبقى بحث إمكانية تقديم دعم للسيد عبد الرحمن المهدى بوسائل أخرى . ويبدو لى أن الدعم يحمل المساوئ التالية :

(أ) ما إن يبدأ الدعم ، حتى يتعين أن يستمر على الأقل إلى مابعد انتهاء الانتخابات .

(ب) سجل السيد الماضى لايشير إلى أن علينا التعويل كثيرا على المساعدات التى نقدمها ، أو أن الأموال لن تنفق جزئيا على حياة البذخ .

(جـ) من المتوقع أن يصبح موضوع الدعم معروفا . وسيستخدمه المصريون فى أغراض الدعاية . كما ستقدم أحزاب الاستقلال الأخرى طلبات للحصول على المساعدة .

(د) سنبدأ بذلك سباقا فى الدعم وسيتفوق علينا المصريون .

وإلى حد ما . . . إذا أصبحت دعاية المصريين أكثر نجاحا مما كانت حتى الآن ، فقد يكون من المرغوب فيه دعم حزب الأمة كحل أخير ، والمخاطرة بالمثالب سالفة الذكر . غير أنى أشعر ، ويوافقنى فى ذلك لوس ـ المستشار السياسى للحاكم العام ـ أن هذا الأمر لم يحدث بعد . ومن الضرورات الأولية أيضا ، أن يقوم المستقلون بمعارضة مصر علنا ، ويرفضون اتفاقيتهم معها فى أكتوبر الماضى » .

* * *

شكا حزب الأمة لمحمد نجيب من التدخل المصرى فى السودان ، فبعث ردا فى ٢٣ من مايو إلى السيد عبد الرحمن المهدى ، يقول فيه : إنه حتى إذا استقل السودان فلابد أن يرتبط بمعاهدة تجارية مع مصر ، وجيش واحد للبلدين . اعتبر حزب الأمة أن هذا الخطاب غير مرض على الإطلاق ، وسبب خوفا أكبر لحزب الأمة !!

ويلتقى محمد نجيب ، وكل من عبد الرحمن المهدى ، وعبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة ، فى مطار القاهرة . نفى محمد نجيب أن مصر تنفق أموالا للتأثير على الرأى العام السودانى . وقال محمد نجيب إن حكومته لا تتدخل . فرد السيد عبد الرحمن قائلا : من حق المصريين الحصول على تأكيدات بشأن مياه النيل ، ولكن فيما عدا ذلك ينبغى أن يكون السودان مستقلا . وأضاف : المصريون لديهم مصلحة فى حث السودانيين على اختيار الاتحاد مع مصر ـ ولكن ليست لبريطانيا مصلحة مباشرة متداخلة فى استقلال السودان .

* * *

والمهدى يتسول من الإنجليز

ويستمر السيد عبد الرحمن المهدى فى إبداء قلقه من أنشطة المصريين فى السودان ، منذ توقيع اتفاقية القاهرة فى ١٢ من فبراير . قصد إلى لوس المستشار السياسى للحاكم العام . وأخذ يشكو إليه ، وفى الوقت نفسه يعتذر عن الاتفاق الذى وقعه مع صلاح سالم فى القاهرة فى ١٢من أكتوبر من العام الماضى . وأراد السيد عبد الرحمن أن يلقى مسئولية هذا الاتفاق على الإنجليز. قال : عندما كنت فى لندن عام ١٩٥٢ ، نصحنى مستر إيدن شخصيا بمحاولة التوصل إلى تفاهم ما مع اللواء محمد نجيب وحكومته ، بشأن مستقبل السودان . زرت القاهرة فى طريق عودتى إلى السودان فى أكتوبر ١٩٥٢ . عقدت ومستشارى اتفاقية مع اللواء محمد نجيب ، تتضمن التنازلات المصرية الهامة للغاية بخصوص الحكم الذاتى ، وتقرير المصير للسودان ، والمحافظة على سيادة السودانيين . وللحصول على هذه التنازلات الحيوية كان لابد من التنازل للمصريين فى بعض النقاط التى لم أكن أرغب فيها . هذه الاتفاقية ، واتفاقيات مماثلة وقعتها أحزاب سودانية أخرى مع مصر ، شكلت الأساس للاتفاقية المصرية ـ البريطانيةفى فبراير ١٩٥٣ . ولكن هذه الاتفاقية فتحت الباب لعودة النفوذ المصرى إلى السودان ، ولحملة مصرية واسعة النطاق من الدعاية والرشوة .

وأضاف السيد عبد الرحمن : لم تعد لدى أية أوهام بالنسبة لموقف مصر ، ولذلك فإنى أتوجه لبريطانيا طلبا للمساعدة والتأييد .

اقترح لوس دعوة راعى حزب الأمة لزيارة لندن بمناسبة احتفالات تتويج الملكة إليزابيث الثانية ـ يوم ٢ من يونية ١٩٥٣ ـ وقال فى برقية إلى لندن :

« مهما يكن الرأى بشأن الأحداث الأخيرة فإنه الآن قلق . وقد لايكون المهدى بعد مستعدا لإنهاء روابطه بالمصريين ، لكنه يسير فى هذا الطريق . وهذا هو الوقت المناسب لنظهر له صداقتنا ومشاعرنا الطيبة نحوه . وزيارته لحضور احتفالات التتويج مناسبة طيبة ، لنبين له علامات الاحترام والتكريم التى تجذب كثيرا الجانب الشرقى فى السيد عبد الرحمن . وكان من دواعى خيبة أمله الشديدة ، عدم تمكنه من مقابلة الملك جورج السادس الراحل فى العام الماضى . وسيكون من دواعى سروره لو أمكن ترتيب مقابلة خاصة قصيرة مع صاحبة الجلالة الملكة خلال زيارته المقبلة .

واللفتات التى قد تبعث فيه بالغ السرور : دعوته إلى حفل رسمى فى قصر باكنجهام ،

والمعروف أنه يقتصر عادة على رؤساء البعثات الرسمية . وكذلك زيارة لرئيس الوزراء لتجديد التعارف ، الذى تم بينهما فى العام الماضى ، والذى يقدره السيد عبد الرحمن كثيرا . ومن المسائل الصغيرة التى تشكل أمورا هامة خلال زيارة السيد عبد الرحمن ، تدبير جناح له بفندق سافوى واستخدام سيارة . وعندما كان السيد عبد الرحمن فى القاهرة فى الربيع الماضى ، احتفى به اللواء محمد نجيب ، ولم يدخر جهدا لتوفير كل وسائل الراحة له ، والأمر يستحق أن تبين له الحكومة البريطانية أنه يمكنها معاملته بنفس الطريقة » !!

* * *

وافقت الحكومة البريطانية ، وسافر المهدى إلى لندن لحضور احتفالات تتويج صاحبة الجلالة اليزابيث الثانية . وروى السيد عبد الرحمن المهدى لسلوين لويد ماجرى بينه وبين محمد نجيب ، فى اجتماعهما يوم ٢٧ مايو فى لندن . قال المهدى : ستصدر اللجنة التنفيذية لحزب الأمة ردا على خطاب محمد نجيب ، تقول فيه : إنه مالم تتوقف الحكومة المصرية عن دعمها النشط للحزب الاتحادى فى السودان ، فسيعلن حزب الأمة أن الاتفاقية التى أبرمت بينه وبين المصريين فى أكتوبر الماضى منتهية .

حذره لويد من أن يستدرج فى مراسلات لانهاية ولانتيجة لها .

قال المهدى : إنى منتبه لهذا الخطر ، وأعتقد أن القطيعة مع المصريين شبه مؤكدة . وقد حان الوقت ليعمل السودانيون والبريطانيون معا .

وافقه الوزير الذى استطرد قائلا : المصريون حنثوا بوعودهم لحزب الأمة . وعلى الحزب أن يوضح موقفه علنا . وإذا أعلن أنه بسبب استمرار خرق المصريين للمعاهدة ، فلن يعود حزب الأمة ملتزما بها ، عندئذ تكون لدى الحكومة البريطانية فرصة لتأييدك علنا بإعلان أن المصريين عملوا باستمرار ضد خلق المناخ الحر المحايد الذى نص عليه فى الاتفاقية البريطانية المصرية فى فبراير . وأن الحكومة البريطانية مصممة على أن تكون للسودانيين فرصة حقيقية لاختيار الاستقلال .

وأضاف : إذا كانت الحكومة البريطانية ستتعاون مع حزب الأمة ، فلابد أن تكون هناك شروط مسبقة :

(أ) ينبغى أن يوضح حزب الأمة موقفه فى العلاقة مع المصريين .

(ب) ينبغى أن يشكل أنصار الاستقلال جبهة مشتركة . وينبغى أن يصل حزب الأمة والحزب الاشتراكى الجمهورى إلى تفاهم .

(جـ) للحصول على تأييد الجنوب ، ينبغى أن يقدم حزب الأمة تأكيدات قوية بأن الإدارة البريطانية ستبقى فى الجنوب لفترة طويلة نسبيا .

قال السيد عبد الرحمن : هذه الشروط يمكن تحقيقها . وطلب تقديم موعد تقرير المصير ،

ثم قال : العلاقات بين السودانيين والبريطانيين اهتزت . وقد تتدهور أكثر من ذلك إذا تأخر تقرير المصير . لكنى واثق أنها ستعود إلى التحسن إذا تحقق استقلال السودان .

قال لويد : هناك مرحلتان :

(أ) فى الفترة من الآن وحتى الخريف ، من الضرورى إقامة جبهة استقلالية تتقدم للفوز فى الانتخابات .

(ب) إذا سارت الانتخابات بشكل مرض ، فستكون الحكومة البريطانية والحكومة السودانية المؤيدة للاستقلال والإدارة البريطانية كلها فى موقف قوى ، بحيث لايكون عليها أن تقلق كثيرا بشأن مصر فى أى قرار تتخذه .

وعلى الفور ، انتقل السيد عبد الرحمن إلى الموضوع الذى يهمه ، وهو بيع قطنه ! فقال : هل ستشترى الحكومة البريطانية قطنى بسعر أعلى من سعر السوق ؟

قال لويد محاولا أن يتهرب من ذلك : من المستحيل إخفاء هذا الأمر . وسيؤذى موقف السيد عبد الرحمن نفسه إلى حد كبير ! وعلى أى حال ، سنبحث كيف يمكننا المساعدة فى موضوع القطن . وسنبحث أيضا ما إذا كانت هناك طريقة أخرى نستطيع بها مساعدتك ومساعدة حزب الأمة .

ويتناول الرجلان طعام الغداء ، ويكون القطن مرة أخرى هو المشكلة . طلب لويد من عبد الرحمن المهدى أن يذهب هو ،وربما ابنه أيضا ، إلى ليفربول ومانشستر ، لمناقشة مشكلته ، على أن يلتقى لويد بممثلى لجنة القطن العام والمصالح المختصة ، ووعد بأن يكون ذلك موضع اهتمام زائد ، وقال لويد : سيتضح قريبا ما إذا كانت هناك فرصة لأن يخرج حزب الأمة من الورطة المصرية ، خلال الأسبوع أو الأسبوعين القادمين . وحينئذ سنكون قادرين على وضع خطة للتعاون معك ، تضمن عدم نجاح محاولات المصريين لمنع قيام سودان مستقل . وربما يتهمنا المصريون حينئذ بتحطيم الاتفاقية ، ويقومون هم أنفسهم بنبذها ، ويدعون الأحزاب السودانية الموالية لمصر إلى مقاطعة الانتخابات . وسيمكننا ذلك طبعا من الاستمرار فى سياسة الحكم الذاتى ، وتقرير المصير ، بالتعاون مع أقوى حزب سياسى سودانى ، وكل أملى ألا يكون حزب أقلية .

ومعنى ذلك ، أن لويد كان يتمنى فى تلك الفترة ، أن يقاطع الحزب الوطنى الاتحادى الانتخابات !

وقدم لويد مذكرة لمجلس الوزراء البريطانى قال فيها :

« نحن لانرغب بأى حال من الأحوال السماح لحزب الأمة أن يتحرك بعيدا عنا ، وبالتالى منح المصريين فرصة جديدة لاستغلال خلافاتنا . والورقة الرابحة معنا ، هى رغبتنا فى ترك السودانيين ينالون استقلالهم . ولن يغفل المصريون فرصة لاستغلال أى تصرف من جانبنا ، قد يلقى أى ظل من الشك على ذلك . وإذا تدهورت العلاقات مع مصر ، لدرجة أن تصبح

الاتفاقية غير فعالة ، فستكون هناك فرصة طيبة لأن نضم السودانيين إلى جانبنا فى أى إجراء يكون ضروريا فى السودان . ولكن من الضرورى إقناع السودانيين بأن هذا التصرف فى مصلحتهم ، (وهم دائما على استعداد كبير للتشكك فى دوافعنا) ، وأن مسئولية انهيار الاتفاقية (إذا حدث ذلك) تقع بكاملها على المصريين .

وإذا كان علينا اتباع سياسة تعاون مع حزب الأمة ، فعلينا أن نقدم له ولأحزاب الاستقلال الأخرى ، بعض المساعدة . وينبغى طبعا أن نبقى ذلك سرا . وخلال بحثنا للتوقعات فى السودان ، من الضرورى أن نتذكر أن السيد عبد الرحمن وابنه معتادان على الخداع ، لكنى أعتقد أنهما يريدان حقا استقلال السودان » .

* * *

ويكتب الوزير البريطانى إلى رئيس الوزراء ونستون تشرشل قائلا :

« نفد صبر حزب الأمة من سوء تصرف المصريين فى السودان . وأعتقد أن هناك أكثر من فرصة ، لأن ينبذ حزب الأمة اتفاقيته التى عقدها فى نوفمبر الماضى مع اللواء محمد نجيب . ومن مشاكلنا فى التعامل مع المهدى وأنصاره، إحجامهم عن التحرك علنا . وأعتقد أن هناك أكثر من فرصة لأن ينبذوا اتفاقيتهم مع المصريين . لكن ، حتى فى هذه الحالة ، هناك خطر أن يعمدوا إلى تحاشى الارتباط بنا علنا ، تاركين بذلك الطريق مفتوحا أمامهم للتخلى عنا إذا كان ذلك يناسبهم . وفى الوقت الراهن ، يعتقدون أن من التكتيك الجيد أن يقترن هجومهم على المصريين بهجوم على « الإمبريالية البريطانية » . فصحفهم ، مثلا ، مستمرة فى شن هجمات ملتهبة ضد الإدارة البريطانية فى السودان ، وضد مكتب القنصل التجارى الذى أقمناه هناك . وهم يقفون إلى جانب مصر فى موضوع قناة السويس . وقد أعلن ذلك ـ صديق المهدى ـ الذى يرأس حزب الأمة ، علنا ، مشيرا إلى النزاع المصرى البريطانى ، فقال : « إن حزبه يؤيد مصر فى نضالها من أجل الحرية والاستقلال التام » .

ومن المفيد ، أن تذكر للمهدى عندما تراه ، أننا لانفكر كثيرا فى الأصدقاء الذين يخجلون من الاعتراف بصداقتهم لنا . وإذا كان علينا اتباع سياسة تعاون فيما بيننا لضمان استقلال السودان فى مواجهة المخططات المصرية ، فإننا نتوقع حينئذ أن تتحاشى صحفه ، على الأقل ، إتخاذ موقف عدائى » .

ويلتقى تشرشل بالمهدى ، فيسمع منه نقدا حادا ، لسياسة حزب الأمة العدائية العلنية ضد الإنجليز ، والتى تختلف تماما مع سياسته السرية الصديقة للإنجليز والمتعاونة معهم . ويطيل تشرشل الحديث عن فتح كتتشنر لأم درمان ، وعن كتاب تشرشل عن « حرب النهر » وذكرياته هناك !

ويعود المهدى إلى الخرطوم ويقدم لويد إلى مجلس الوزراء ، فى ٧ من يولية مذكرة إلى

المجلس يبين فيها تردد المهدى ، ويقول :

« فى جلسة مجلس الوزراء السابقة ، تكلمت عن حديثى مع السير عبد الرحمن المهدى ، خلال زيارته لهذا البلد لاحتفالات التتويج . وبعد عودة المهدى إلى الخرطوم ، ناقش حزبه تحركاته المقبلة مع أعضائه ومع مستر لوس مستشار الحاكم العام . وقد أبدوا مظاهر ضعف فى تصميمهم على قطع العلاقات مع مصر . وقد وعدهم محمد نجيب بأن أى سوء تفاهم يمكن إزالته . وأصبح حزب الأمة ميالا إلى إتاحة فرصة أخرى لمصر لتصحيح مسارها . وعلى كل حال ، أعلن الحزب أن لجنته التنفيذية قررت أنه إذا رفض المصريون تقديم التأكيدات المطلوبة، أو قدمت ولم تنفذ بشكل تام خلال شهر ، فسيعلن حزب الأمة أن المصريين نقضوا اتفاقهم . وسيقوم الحزب بشن هجوم شامل فى الصحافة ضد مصر والحزب الموالى لمصر . وسيتعاون صراحة معنا . وقال الحزب أيضا إنه يناقش مع الحزب الاشتراكى الجمهورى ، الاستعدادات اللازمة للدوائر الانتخابية التى سيتنافس فيها الحزبان المواليان للاستقلال .

وآخر ما وصلنا من أنباء ، أن نجيبا أبلغ عبد الله خليل ، سكرتير عام حزب الأمة ، أنه يفضل استقلالا حقيقيا للسودان ، مع معاهدة تنظيم العلاقات لحماية المصالح المتبادلة للبلدين ، غير أنه لايجرؤ على قول ذلك علنا . وقد علمنا أيضا ، أن الصاغ صلاح سالم وزير شئون السودان المصرى ، قد أعطى تأكيدات بأن التأييد المصرى للحزب الوطنى الاتحادى سيتوقف . وطبقا لذلك ينتظر حزب الأمة حوالى ثلاثة أسابيع لرؤية ماسيحدث .

وربما لانحصل على أى رفض علنى من حزب الأمة لاتفاقيته مع المصريين . لكنى أعتقد أنه ، فى ظرف ما ، سيمضى فى عدم التعاون مع المصريين ، وفى اتباع حملة انتخابية شاملة ضد الحزب الموالى لمصر ، بشكل يمكننا من تأييده دون المخاطرة بأن يتخلى عنا ثانية . ومن جهة أخرى ، إذا نجح حزب الأمة فى إقناع المصريين بوقف نشاطاتهم غير السليمة ، فسيكون الموقف مختلفا تماما . فقد نظل قادرين على التعاون معه » .

* * *

لم يكن السيد عبد الرحمن المهدى يعرف رأى ريتشز ، فى طلبه الخاص يبيع قطنه بسعر أعلى ، ولكنه أراد تحقيق مزيد من الضغط على الحكومة ، فاجتمع ، وابنه صديق ، مع لوس المستشار السياسى للحاكم العام ، يوم ١٢ من يولية فى الخرطوم . بدأ لوس ، مستشار الحاكم العام ، يفصح عن نوايا بريطانيا الحقيقية . أراد أن يقطع الخيط الرفيع بين حزب الأمة ومصر ، وأن يحطم صلة التعاون المحدودة التى نشأت بينهما ، فى أعقاب الاتفاق الموقع بينهما فى القاهرة فى أكتوبر الماضى . قال لوس : يجب أن تنفذ مصر تعهداتها ، ومطالب حزب الأمة منها ، وهو وقف المساعدة المالية المصرية لزعماء حزب الأشقاء القدامى ، وأن تكون المساعدات

للسودان عن طريق الحكومة السودانية . . ويجب على الحزب أن يصرح علنا بأن مصر لم تف بتعهداتها ، وأن يشن هجوما واسعا ضد مصر والحزب الوطنى الاتحادى . وأضاف لوس محددا الثمن : ستتعاون الحكومة البريطانية ، وحكومة السودان ، تعاونا وثيقا مع الحزب ، وتقدم له مساعدة مادية .

قيل له : وما هو الموقف إذا التزمت مصر بوعودها ؟ قال لوس : المناقشات التى جرت مع السيد عبد الرحمن فى لندن ، كانت تفترض أن مصر لن تفى بالوعود .

قال السيد عبد الرحمن : حتى لو توقف المصريون عن دعايتهم وعن الرشاوى، فإنهم خلال سنوات عديدة أقاموا جهاز دعاية قويا سيستمر فى العمل . ولابد من محاربته . وهذا يحتاج للمال . وقد أنفقت جانبا كبيرا من أموالى على حزب الأمة ، وأهداف الاستقلال ، فى خط واحد مع السياسة البريطانية . وأنا مدين بمليون جنيه، وفى موقف مالى حرج . وكنت الممول الرئيسى لحزب الأمة ، ولكنى لا أستطيع مساعدته الآن فى وقت نحتاج فيه إلى أموال لمحاربة الحزب الوطنى الاتحادى . فإذا كانت الحكومة البريطانية تعنى ماتقول عن مساعداتها لاستقلال السودان ، فهذا هو الوقت المناسب لإثبات ذلك ، بطريقة فاعلة وعملية ، بمساعدتى ماليا . وعن طريقى تتم مساعدة الحركة الاستقلالية .

قال لوس : مادام السيد صديق سيكون فى لندن ، بشأن مبيعات القطن ، فيستطيع انتهاز الفرصة لمناقشة ذلك مع الحكومة البريطانية . وإن زيارة صلاح سالم القادمة للخرطوم لها هدفان : إعادة الوحدة بين كل أحزاب السودان ،ويطمع فى تأييد حب الأمة والحزب الاتحادى . فإذا تعاونتم معه ، فإن الإنجليز سيأخذون ذلك كمؤشر لميل الأمة للتعاون مع المصريين لا مع البريطانيين .

أجاب السيد عبد الرحمن : لم يعد لدينا أى وهم بالنسبة لصلاح سالم .

* * *

ويدعو السيد عبد الرحمن المهدى ، المفوض التجارى البريطانى ريتشز ولوس لتناول الشاى يوم ٥ من أغسطس . قال السيد عبد الرحمن المهدى : إذا كانت حكومة صاحبة الجلالة تعنى حقيقة ما تقول بشأن مساعدة قضية الاستقلال فى السودان ، فهذا هو وقت إثبات ذلك بالطريقة الأكثر فعالية والأكثر واقعية ، بمساعدتى ماليا ، ومساعدة السودانيين المؤيدين للاستقلال من خلالى .

رد مستر لوس : أدرك أن السيد يواجه صعوبات مالية ، لكنى لا أستطيع قول ماذا ستكون ردود فعل الحكومة البريطانية على هذا الاقتراح . وقال لصديق المهدى : أثناء زيارتك للندن بخصوص مبيعات القطن ، ينبغى أن ننتهز الفرصة لمناقشة هذا الموضوع مع الحكومة .

قال السيد عبد الرحمن المهدى : سيفعل صديق ذلك ، ولكنى أعرف أيضا أنك ـ أى لوس

ـ ستكون فى لندن فى نفس الوقت . وآمل أن تساعده فى شرح الموقف !!

* * *

لم تنفع كل إيحاءات وتوسلات السيد عبد الرحمن المهدى المباشرة للمفوض التجارى البريطانى فى الخرطوم لمساعدته ، فرأى ابنه صديق أن يطرح المشكلة ، أو المطالب على وزارة الخارجية البريطانية فى لندن . توجه صديق المهدى إلى وزارة الخارجية البريطانية ، ليلتقى بوكيلها المساعد جيمس بوكر ، الذى عمل وزيرا مفوضا فى القاهرة . حرص بوكر على أن يحضر الاجتماع ، ويلى موريس المسئول عن المكتب المصرى ، وكان قد عمل مع اللورد كيلرن السفير البريطانى فى القاهرة ، وتولى موريس بعد ذلك بسنوات منصب السفير فى مصر . تم اللقاء بعد ظهر يوم ٣١ من يولية . قال بوكر : سبق أن تحدثت مع مستر لوس ، المستشار السياسى للسير روبرت هاو ، بشأن التعاون بين الحكومة البريطانية ، وحزب الأمة ، الذى ترأسه خلال الفترة السابقة على الانتخابات النيابية لتأييد قضية الاستقلال . وقد شرح لك مستر لوس شروط الحكومة البريطانية للتعاون . وفهمت أنك وافقت على هذه الشروط .

قال صديق المهدى : نعم وافقت فى محادثاتنا فى الخرطوم .

قال بوكر : لقد تلقيت تلك الشروط مكتوبة ، وأحب أن أراجعها معك للتأكد من أنه ليس هناك سوء تفاهم . إنى أتحدث معك بصفتك رئيسا لحزب الأمة .

قال صديق : نعم .

أخذ صديق المهدى يشرح تطورات العلاقة بين الحكومة المصرية وحزب الأمة . قال : الاتفاقية التى تمت بين صلاح سالم والحزب تتكون من :

(أ) تعهد الحكومة المصرية بالامتناع عن الدعاية فى السودان أو تقديم الإعانات المالية للأحزاب الموالية لمصر .

(ب) اتفاقية بشأن مياه النيل تتضمن أن يتلقى السودان ، بلا ثمن ، أية حصة مياه إضافية نتيجة الأعمال الهندسية فى الجنوب .

وقد شكوت من أن المصريين لاينفذون البند الأول . وأبلغت ذلك للواء محمد نجيب ، الذى كتب إلى السيد عبد الرحمن المهدى بأنه مستعد لإعلان استقلال السودان ، مقابل شرطين : الأول أن يعقد السودان اتفاقية تجارية ، واتفاقية مياه النيل مع مصر . والثانى أن يتوحد جيشا مصر والسودان . وقد قبل السيد عبد الرحمن الشرط الأول ، ورفض الشرط الثانى . وقد جرت مناقشات فى القاهرة بين ممثلى الحزب ، واللواء محمد نجيب، الذى أسقط الاقتراح الثانى ، وتعهد من جديد بالامتناع عن الدعاية أو استمرار الإعانات المالية للأحزاب الموالية لمصر . وتعهد اللواء محمد نجيب بأن أية مساهمة مصرية لأغراض فى الجنوب ، سترسل للسودان عن طريق الإدارة المختصة فى حكومة السودان ، أى أن المساهمة

للمستشفيات مثلا ستكون عن طريق وزارة الصحة السودانية .

قال صديق المهدى : ينبغى أن تتضمن الاتفاقية شرطا يفيد أن الحكومة البريطانية ، من جانبها ، ستستمر فى التصرف وفقا لاتفاقية السودان . . . . فقد خشى الحزب أن تتراجع الحكومة عن الحكم الذاتى .

أجاب بوكر : المفهوم بوضوح أن التعاون بين الحكومة البريطانية وحزب الأمة ، هو فى إطار الاتفاقية . ولا أعتقد أن من المناسب إضافة مثل هذا النص إلى الورقة التى هى ببساطة ملخص للشروط التى توافق الحكومة البريطانية ، فى ظلها ، على تقديم تعاون فعال مع حزب الأمة .

وعرض بوكر فكرة التعاون بين حزب الأمة ، والحزب الجمهورى الاشتراكى، الذى أقامه الإنجليز ، فرد صديق المهدى قائلا : ينبغى ألا يكون هناك شقاق بين الحزبين ، فى أية دائرة انتخابية مما قد يؤدى إلى فوز الحزب الوطنى الاتحادى . ولكن صديق المهدى استطرد قائلا : لكى لاندفع المستقلين من ناخبى الختمية إلى الابتعاد عن « الحزب الاشتراكى الجمهورى » ، ينبغى أن تكون أية ترتيبات بين هذا الحزب وحزب الأمة ، غير رسمية وغير معلنة .

وافق بوكر ، وأشار إلى ضرورة بقاء الإدارة البريطانية فى جنوب السودان . فقال صديق : سيكون مناقضا للاتفاقية أن يقول حزب الأمة إنه يريد بقاء الإدارة البريطانية فى الجنوب . وعلى أية حال ، فإذا عبرت أغلبية من الجنوبيين فى البرلمان عن هذه الرغبة فسيؤيدها حزب الأمة .

راجع الاثنان نصوص الاتفاق ، ووافقا عليها . وهى :

شروط التعاون بين حكومة صاحبة الجلالة وحزب الأمة خلال الفترة السابقة على انتخابات أول برلمان لدفع قضية استقلال السودان .

١ ـ إذا لم تلتزم مصر ، فى أى وقت قبل الانتخابات ، بتأكيداتها لحزب الأمة ، فسوف يعلن الحزب أن مصر هدمت اتفاقياتها معه ، ويقوم بشن حملة شعواء ضد النفوذ المصرى فى السودان . ويستمر فى هذه الحملة .

٢ ـ مهما كان الموقف المصرى ، فإن حزب الأمة سيقوم خلال الفترة السابقة على الانتخابات بشن أقوى حملة انتخابية ممكنة ضد السياسة الموالية لمصر للحزب الوطنى الاتحادى ولصالح الاستقلال .

٣ ـ سيقوم حزب الأمة بكل جهد للتوصل إلى تفاهم بأسرع مايمكن مع « الحزب الجمهورى الاشتراكى » ، وهو ماسيمنع « الحزب الوطنى الاتحادى » من الإفادة من الصراع بين الحزبين فى الدوائر الانتخابية .

٤ ـ إذا أعربت أغلبية أعضاء البرلمان الجديد من الجنوبيين علنا عن رغبتهم فى الاحتفاظ

بالإدارة البريطانية فى الجنوب ، بعد موعد تقرير المصير ، يقوم « حزب الأمة » بتأييدهم بكل الإجراءات الممكنة لضمان تحقيق هذه الرغبة .

أصر الإنجليز على إذلال صديق المهدى وحزب الأمة ، وأن يتجرعوا كأس المهانة حتى النهاية . قال بوكر : لتفادى أى سوء تفاهم فى المستقبل ، سيكون من المفيد أن تضع توقيعك على هذه الورقة !! وافق صديق المهدى ، ووقعب الأحرف الأولى من اسمه "S.A.M." . أحس بوكر بالحرج ، فقد كان يرغب فى أن يوقع صديق المهدى باسمه كاملا ، ولكنه لم يضغط عليه!

قال صديق : هل أستطيع الحصول على نسخة من هذه الورقة ؟ قال بوكر : ليس من الحكمة أن تحمل معك مثل هذه الورقة ، ولكنى سأرسل نسخة منها إلى مستر ريتشز ، المفوض التجارى البريطانى فى الخرطوم ، حيث ستكون فى أمان ، ومتاحة لديك فى حالة ما إذا رغبت ، أو أراد عضو مفوض من حزبك الاطلاع عليها .

* * *

كان الابتزاز هدف بريطانيا من توقيع صديق المهدى على هذا الاتفاق ، فلم يسبق للإنجليز أن أرغموا حزبا فى الشرق الأوسط ، يتعامل معهم ، على ذلك ! ولكنهم أرادوا تهديد حزب الأمة إذا فاز فى الانتخابات ليقاطع مصر . وأراد الإنجليز تهديد هذا الحزب أيضا إذا فشل فى الانتخابات ، وعارضهم إذا تحالفوا مع الحزب الوطنى الاتحادى أو هادنوه أو تعاملوا معه كيف شاءوا وبالأسلوب الذى يريدونه ! وفى كل الأحوال كان توقيع السيد صديق المهدى وثيقة يرفعونها فى وجه حزب الأمة عند الضرورة . وبالفعل لم يجرؤ حزب الأمة أبدا على معارضة الإنجليز ، أو القطيعة معهم ، ولكنه فعل ذلك مع مصر وحدها !!

* * *

أعلن فى القاهرة أن صلاح سالم سيزور الخرطوم ، فتوجه هانكى القائم بأعمال السفارة البريطانية ، إلى وزارة الخارجية يحتج على هذه الزيارة ، لأنها تتعارض مع الاتفاقية المصرية البريطانية فيما نصت عليه من توفير المناخ الحر المحايد للانتخابات وتقرير المصير !!

* * *

بعد تسعة أيام من توقيع الاتفاقية بين بوكر وصديق المهدى ، وصل صلاح سالم إلى الخرطوم لمحاولة توزيع مقاعد البرلمان بين أحزاب السودان ، حتى تقوم حكومة ائتلافية ، وهو ما سعى إليه صلاح سالم منذ توقيع الاتفاقية . ولكن المحاولة الثانية فشلت أيضا .

* * *

نفذ حزب الأمة اتفاقه مع الإنجليز فى تحقيق القطيعة مع مصر ، كما كان الحال قبل دعوة نجيب الهلالى رئيس وزراء مصر للسيد عبد الرحمن المهدى ، لزيارة القاهرة قبل الثورة !!

اجتمع قادة الحزب يوم ٧ من أغسطس ، وكان أمامهم ملف كامل بما فعلته مصر منذ توقيع اتفاق الجنتلمان ، وكانت الخطوة الأخيرة ، قرار مصر باعتماد ٣١٩٫٠٠٠ جنيه للمشروعات الثقافية وغيرها فى السودان ، مما يعطى دفعة قوية للحزب الوطنى الاتحادى » .

قبل وصول صلاح سالم بيوم واحد ، نشرت جريدة « الأمة » الناطقة بلسان الحزب ، هجوما عنيفا على الرشا والدعاية المصرية فى السودان . ردصلاح سالم فى صحيفة « صوت السودان » قائلا بأن الأموال المصرية جزء من الاعتمادات التى تخصصها مصر للبلاد العربية مثل فلسطين وليبيا والسودان . وعندما وصل صلاح سالم إلى الخرطوم يوم ٩ من أغسطس ، لم يكن فى استقبالة أحد من حزب الأمة ، واستمرت صحيفة الحزب تهاجم مصر وصلاح سالم بعنف ، طوال إقامته فى الخرطوم التى استمرت خمسة أيام .

وأراد حزب الأمة ، تحقيقا لوعوده مع الإنجليز ، أن يطمئن أولئك الذين يظنون أن السيد عبد الرحمن المهدى يريد أن يكون ملكا على السودان فأعلن ـ فى ١٩ من أغسطس ـ أنه يؤيد قيام نظام حكم جمهورى فى السودان

وعاد السيد صديق المهدى من لندن إلى الخرطوم وقد باع أقطان دائرة أبيه بسعر مناسب ! وأشارت إحدى الصحف الموالية لمصر فى الخرطوم ، إلى أن العملية تخفى مساعدة حكومية بريطانية للحزب . ولكن كان مستحيلا الوصول إلى الحقيقة !!

الحاكم اليائس

أصيب الحاكم العام للسودان ، السير روبرت هاو بالتشاؤم ، وأصابته حالة يأس كاملة بعد توقيع الاتفاقية . أدرك بوضوح أن المصريين جردوه من كل سلطاته بمقتضى اللجان الأربع التى نصت عليها الاتفاقية ، وأهمها لجنة الحاكم ، التى جعلته مقيدا لايستطيع التصرف على الإطلاق فى شئون الشمال أو الجنوب . ورأى الحاكم العام ، أن يبعث للسير أنتونى إيدن وزير الخارجية برسالة يعبر فيها عن حقيقة موقفه ، حتى لايوجه إليه أحد فى لندن، نقدا ، فى يوم من الأيام إذا عجز عن اتخاذ موقف إيجابى . كتب يقول :

« فى وضع أى سياسة للمستقبل من الخارج ، سيكون الحاكم العام مواجها بقضيتين أساسيتين (أ) الحكومة المصرية . (ب) الحكومة السودانية المقبلة . ولايمكن معرفة تصرف أى من هاتين الحكومتين بالتحديد فى الوقت الراهن . لكن الحكومة المصرية ستكون عدائية تماما دون شك . وحكومة السودان ، قد تكون ، أو لاتكون ، متفتحة .

وعلى أى حال ، فالمعروف تماما أن الحاكم العام لم تعد له أية سلطة لتطبيق أية سياسة . إن صرح السلطة بأكمله الذى كان تحت تصرف الحاكم العام والإدارة ، والذى استخدم فى الماضى لإبقاء المصريين بعيدا ، ولبناء النفوذ البريطانى والسلطة البريطانية فى أنحاء السودان، قد انهار . لقد نزعت منا عدتنا وعتادنا ، وأقامت الاتفاقية مصر ندا وشريكا فى الحكم الثنائى. وسلبت كل السلطات الفعالة من الحاكم العام ، عدا تلك المتعلقة فقط بالتعامل مع المناطق النائية ، وموظفى الإدارة المدنية ، وهو مالا أثر له على أساسيات المسألة محل البحث. وتأييد أية سياسة بريطانية فى السودان من جانب الحاكم العام ، يتم فقط من خلال نفوذه الشخصى ومشورته وهو ما قد يكون ، أولا يكون ، مقبولا . وعلى ذلك ينبغى قراءة ما يلى على ضوء تلك الحقيقة الأساسية السابقة :

إن السياسة التى تبشر بها حكومة صاحبة الجلالة فى السودان ، خلال المرحلة القادمة ، هى عدم السماح بأن يضيع العمل الجيد الذى أنجز خلال الخمسين عاما الماضية ، وبناء اتصال بريطانى ونفوذ بريطانى فى السودان ، بحيث لايقع الأخير فى أيدى المصريين . والآن لابد أن يتم ذلك فى خضم منافسة مريرة مع جهود المصريين ، لبناء وحدة مصرية سودانية . ولابد من تطبيقها من خلال الأحزاب السياسية السودانية . ويمكن أن نكون متأكدين من أن مصر ستستخدم جميع وسائل الرشوة والفساد والضغط ، لتحقيق غايتها ، مع اللجوء أيضا

إلى استخدام النزاعات العرقية ، والدينية ، والصحافة ، والإذاعة ، والجوار الجغرافى ، والضغط التجارى . . إلخ . وهذه أسلحة قوية ، ونحن لانملك سوى القليل من الوسائل ، أو لا نملك شيئا منها على الإطلاق لمواجهة أسلحتهم هذه . لكن لدينا بعض الأرصدة ؛ فقد بنينا رصيدا هائلا من النوايا الطيبة ، تجاه بريطانيا هنا ، وأملى أن نحتفظ به . وهذا طبعا يدعم استمرار الأعضاء البريطانيين الحاليين فى الإدارة ، وهو يتوقف على ما إذا كانت تأكيدات الحكومة البريطانية بخصوص حقوقهم فى المعاش والتعويض مناسبة ، حتى لايحدث تدهور فى الإدارة . وسوف يشكل ذلك الأساس الضرورى للسياسة خلال السنوات الثلاث القادمة .

لكن . . إذا كان علينا إبقاء الأحزاب السودانية فى صفنا خلال المرحلة القادمة ، فسوف نحتاج إلى أسلحة محددة . . . والأحزاب الاستقلالية لديها اهتمام حقيقى بتحقيق موقف مستقل فى تقرير المصير . وقد أعلنت الحاجة إلى إقامة سودان مستقل ، لتجذب تأييد دولة كبرى لن تكون فى نظر هذه الأحزاب سوى بريطانيا . وهم يفكرون فى معاهدة صداقة وتحالف مع المملكة المتحدة ، يحصل السودان بمقتضاها على مساعدة مالية وتجارية وعسكرية وفنية وتعليمية .

وعلى ذلك ، إذا كنا سننافس مصر ونقوم بتحييد الجهود المصرية فى هذا البلد ، فسيكون علينا أن نكون على استعداد لبذل وعود قاطعة ومحددة بشأن هذه النقاط . ومثل هذه التأكيدات يفترض أن تتم سرا ، وبشكل غير رسمى ، لكنها ستكون ـ حينئذ ـ أقل إقناعا .

لقد قلت إنك لاترغب فى أن يصبح السودان عظمة نتنازع مع مصر عليها . ولكننى مقتنع أننا إذا لم نقم بالتنازل عن مركزنا كله هنا ، فسوف تكون السنوات الثلاث القادمة صراعا على أرض السودان بين طرفى الحكم الثنائى . وستكون المسألة كلها فى أيدى الأحزاب السياسية السودانية ، وربما فى يد السيد عبد الرحمن نفسه ، أو السيد على الميرغنى ، وربما يكون المفتاح فى يد أحد هذين الرجلين أو كلاهما . وأعتقد أن المصريين سوف يبذلون كل جهد للإمساك بهما . ورغم أن السيد عبد الرحمن يحتج ، فمازال ولاؤه وإخلاصه للتاج البريطانى . ولا أريد أن أضمن قدرته على الوقوف فى وجه الضغط المصرى ، وخاصة السياسى منه ، وذلك فى شكل عرض بنائب ملك تحت قيادة مصر ، أو مساندة مالية فى حالة انهيار أسعار القطن .

وبخصوص الأسلحة الأخرى فى « الترسانة المصرية » ـ الدينية والعرقية والصحافة والإذاعة ـ ينبغى أن أعترف بأنى لا أرى ، فى الوقت الراهن ، ما يمكننا عمله لمواجهتها . إن أى إجراء مضاد من جانبنا سينظر إليه كإساءة لاستخدام موقفنا باعتبارنا أحد طرفى الحكم الثنائى . والمفترض أن يكون ذلك دور حكومة صاحبة الجلالة ، ما لم يستطع الحاكم العام عرض المسألة على لجنة طبقا للاتفاقية .

ولايمكن التنبؤ بدور الأحزاب السياسية السودانية ، فلن نكون قادرين على تقييم ذلك إلا بعد الانتخابات . ويتوقف الكثير على ما إذا كان حزب الأمة ، أو الحزب الاشتراكى الجمهورى ، سيكون قادرا على تشكيل حكومة حزبية قوية (بتأييد أو بدون تأييد الجنوب) . وعلى هذا الحدث وحده ، يتوقف مستقبل السودان ، ونجاح السياسة البريطانية أو فشلها .

والعامل الآخر الأساسى هو الإبقاء على الموظفين البريطانيين فى الإدارة ، خلال السنوات الثلاث القادمة . وسيرحبون بالتأكيدات التى قدمتها لهم بشأن إمكانية تشغيلهم فى المستقبل نظرا لقلقهم . وإذا أمكن تقديم تأكيدات أكثر لهم بشأن مستقبلهم المالى ، فأعتقد أن عددا منهم سوف يستمر هنا . وبخصوص هذا الموضوع ، نقوم بوضع خطة للتعويضات عن فقد الوظائف والمعاشات ، أنوى تقديمها فى أقرب وقت ممكن إلى الحكومة السودانية الجديدة . ومن شأن ضمان حاسم من جانب الحكومة البريطانية ، بخصوص هذه المسائل ، أن يؤثر أكثر من أى شىء أخر لمساندتهم خلال الشهور القليلة القادمة الحاسمة . وفى غياب مثل هذا الضمان ، لن أكون مستعدا للقول بما إذا كان من الممكن تفادى خروج كبير لهؤلاء الموظفين. ويمكن أن تسألنى ما إذا كنت مقتنعا شخصيا بأن تأكيدات الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ، سوف تنفذ حتما . لكن لايمكننى الرد على ذلك باقتناع تام إذا تم تجاهل حقوق المعاش الخاصة بالحاكم العام نفسه » !!

ومعنى ذلك أن الحاكم نفسه يخشى أن يفقد معاشه !! ولكن هذه الرسالة تؤكد أن الحاكم العام رغم أنه يشجع السودان على الاستقلال والانفصال عن مصر ، إلا أنه كان عازما على أن يكون حاكما دستوريا وأن يلتزم باتفاق الحكم الذاتى . . قدرالطاقة .

* * *

سلم شوكبوره سكرتير أنتونى إيدن يوم ٢١ من مارس رسالة الحاكم العام إلى روجر ألين مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية ، الذى أعد مذكرة قال فيها : « يتعاطف المرء كثيرا مع مشاعر الحاكم العام ، والموظفين البريطانيين فى السودان . ومما يقلق ، أن يضطر السير روبرت هاو ، لأن يكتب بهذه الطريقة الانهزامية . . إن انتقادهم من هنا ، قد يبدو فظا ، ومع ذلك لايسعنى إلا القول بأن انهزاميتهم الحالية هى إلى حد ما ، انعكاس لتفكيرهم فى الماضى. ويبدو أنهم تصوروا أن الحكومة البريطانية ستمضى إلى مالا نهاية فى حماية السودان من مصر. ويبدو أيضا أنهم أساءوا تقدير رغبة السودانيين فى التحرر من سيطرة بريطانيا . ومع ذلك ، كان عليهم أن يدركوا تمام الإدراك أن « الحماية » تتناقض مع سياسة الحكومة البريطانية المعلنة « بتوصيل » السودانيين إلى الاستقلال .

ومهما كان شعور السودانيين فى الأقاليم بالحاجة إلى الاحتفاظ بالمساعدة البريطانية ، فإن السياسيين فى الخرطوم هم الذين يمارسون نفوذا يفوق نسبتهم العددية فى السودان . وبتعبير

آخر ، سواء أردنا أم لم نرد ، فإن أيام الوصاية أصبحت معدودة . إن توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية وضع الموظفين البريطانيين وجها لوجه أمام حقائق الحياة الصعبة . وليس من المعقول أن نحمل هذه الاتفاقية وحدها ـ كما يبدو أن الحاكم العام يميل لأن نفعل ـ الصعوبات التى لاشك سيواجهها الموظفون البريطانيون . وسينشأ الكثير من هذه الصعوبات من انتقال السلطة إلى السودانيين ، وهو ماتضمنه القانون الأساسى للحكم الذاتى . بهذا القانون ، يكون الحاكم العام قد فقد سلطته التى كانت مخولة له فى الماضى . وسيجد الموظفون البريطانيون أنفسهم ، وقد انتقلوا إلى وضع المستشارين بدلا من المديرين . إن عملية نقل السلطة تعقدت بفعل الاتفاقية مع مصر . فقد قدمتها على أنها طرف ثان فعال معنا فى الحكم الثنائى .

ومالم يتعرض السودانيون لضغط من مصر ، ومالم يكونوا أحرارا فى تقرير مستقبلهم ، فقد يكون من الصواب أن يتم تقارب تدريجى بين مصر والسودان ، ماداما سيعيشان ، لامحالة ، جيرانا وأصدقاء عندما ننسحب نحن . فى الوقت نفسه ، فإن لنا مميزات متعددة فى السودان فالموظفون البريطانيون مازالوا هناك ، والهيبة والنفوذ اللذان بنيناهما على مدى خمسين عاما لايمكن هدمهما طبعا بين يوم وليلة . والسودانيون أنفسهم على وعى بالمؤامرات المصرية والأولى بنا أن نواجه المصريين بالكثير من أسلحتهم ذاتها ، كالإذاعة والصحافة . ومن الصعب علينا أن نقدم للسودانيين « تأكيدا قاطعا » بالمساعدة المالية والتجارية والعسكرية والفنية ، بمتقضى معاهدة لايمكن قيامها قبل ثلاث سنوات أخرى . كما أن الحاكم العام نفسه لم يقترح أى شكل تتخذه هذه التأكيدات . وينبغى أن نجعل سياستنا العامة تجاه السودانيين معروفة . ومن الصعب علينا أن نقدم ضمانات محددة بشأن حقوق التعويضات والمعاش . . إلخ للموظفين البريطانيين، غير أنه يمكننا شرح الموقف لهم بشكل خاص .

قد يحدث أيضا أن تتدهور علاقاتنا مع مصر إلى درجة أن تصبح الاتفاقية الأنجلو مصرية مجردقصاصة ورق . ولكننا سنصبح حينئذ فى موقف نستطيع فيه أن نقول للسودانيين وللرأى العام العالمى إننا حاولنا وضع شرط باستقلال السودان . ليحتل مكانه فى العالم . وأ البديل الوحيد الأخير كان محاولة إبقاء السودان إلى مالا نهاية تحت وصاية بريطانيا ، كما يفعل الفرنسيون فى المغرب . وقد يكون ذلك أفضل للسودانيين ، ولكنه ليس مايرغبون فيه . وإ استمرت الاتفاقية الأنجلو ـ مصرية ، فأرى أن يكون هدفنا محدودا ومقتصرا على مساعدة السودانيين . ولا أرى سببا لعدم نجاحنا ، إذا اقترنت المرونة السياسية من جانبنا بالحزم وليس لنا أن نيأس ، إذا كان هدفنا هو استبعاد كل نفوذ مصرى من السودان إلى الأبد ، وبأ ثمن » !!

* * *

غضب تشرشل من رسالة الحاكم العام . وقرر أن يبعث إليه برد يحمل إهانات تدف

الحاكم العام إلى الاستقالة ، ولكن سلوين لويد اقترح على رئيس الوزراء تخفيف كلمات الرسالة ، وأعاد كتابتها ، وبعث بها على النحو التالى :

« شخصى إلى الحاكم العام من رئيس الوزراء :

أنا وزملائى مقتنعون بأن هناك الكثير الذى يمكن ، وينبغى أن يقوم به الأعضاء البريطانيون فى إدارة السودان لمواجهة الدعاية المصرية والضغط على السودانيين . رجائى أن أحصل على تحليل مفصل عن الوسائل التى يستخدمها المصريون . وفى الوقت نفسه ، أعتقد أن موقفك يجب أن يكون كالتالى :

ينبغى أن تدافع الإدارة عن نفسها بقوة عندما يهاجمها المصريون ، وأن تبذل كل ما فى وسعها لتشجيع السودانيين على الوقوف إلى جانب قضيتهم بكل الطرق . وأوافق على أن يحتفظ أعضاء الإدارة بمظهر الحياد ، إلا فى حالة تعرضهم للهجوم ، حيث إنهم موظفون لدى طرفى الحكم الثنائى . لكنى أعتقد أن من الممكن القيام بالكثير لكشف المؤامرات المصرية . ومن المهم للغاية تتبع الرشاوى وكشفها . وسوف تؤيدك حكومة صاحبة الجلالة فى ذلك . ونحن نتخذ بالفعل بعض الخطوات الإيجابية لضمان تعريف السودانيين بسياستنا . وسوف نطلعهم على اهتمامنا المستمر بالسودان . ونحن لانستطيع ـ ماديا ـ أن نمنع الدعاية المصرية المتزايدة بوسائل علنية ، أى بالراديو مثلا . لكن يمكنك أن تعتمد علينا فى تأييدك فى إجراءات نرى أنها ضرورية للسيطرة على النشاطات المصرية فى السودان . فنحن مثلا نؤيدك تماما فى منع الزيارات للجنوب ، وينبغى أن نكون حاسمين فى مقاومة التجاوزات المصرية » .

كتب الحاكم العام إلى تشرشل يشكره . قال :

« مشكلة مواجهة التحرك المصرى هنا واحدة من أصعب المشاكل ، ويعرف وزير الخارجية رأيى فيها . فالحاكم العام عميل لدى كل من الحكومتين المصرية والبريطانية . وعلى ذلك لايمكنه ، من حيث المبدأ ، أن يتخذ الموقف المنحاز الذى تتطلبه الدعاية أو الدعاية المضادة . وفضلا عن ذلك ، فإن الاتفاقية المصرية البريطانية تقوم على مبدأ توفير مناخ حر ومحايد فى السودان ، لتقرير المصير الذى يمنع أيضا ، الإدارة من الانحياز علنا لأى جانب خلال الفترة الانتقالية . وينبغى أن تكون مبادؤنا الهادية هنا هى الاهتمام بالسودانيين أنفسهم وحمايتهم بقدر الإمكان .

ومن الناحية الإيجابية ليس هناك سوى القليل . غير أن نفوذنا هنا كبير جدا . وسيوجه نحو إفهام السودانيين أين تكمن مصلحتهم الحقيقية . وهذا النفوذ ينبغى ممارسته على نطاق واسع ، بشكل خاص ، وغير رسمى من جانب كل مواطن بريطانى هنا ، وهو مايتم بالفعل .

من جهة أخرى ، هناك التيار الذى لانهاية له من الدعاية الصحفية والإذاعية من القاهرة والرشوة الضخمة . ومن المستحيل الحصول على أدلة دامغة لهذه الأخيرة . لكن يمكن للمرء

أن يرى علاماتها فى الطريقة التى يعيش بها السودانيون الموالون لمصر . وقد أخبرنى زعيم حزب الأمة أنه يعرف أن مصر مستعدة لدفع عشرة آلاف جنيه إسترلينى لكل مقعد فى الانتخابات للحزب الوطنى الاتحادى .

وهناك الزيارات للدعاية التى تقوم بها الشخصيات المصرية . ولايسعنا فى هذا المجال أن نتخذ إجراءات قوية ضد هذه الشخصيات ، مثل صلاح الدين ، بأن نطلب منه عدم القيام بالزيارة ، لأن الرد هو أن من الضرورى إنقاذ ماء وجه محمد نجيب ، وذلك سيساعد كثيرا على تحسن مناخ المفاوضات فى القاهرة . إن أفضل دعاية لنا أن نقف بحزم ضد مثل هذه الجهود المصرية ، وأن نوقع العقوبات اللازمة إذا دعت الضرورة . وكل تصرف ناجح من هذا القبيل من جانب الإدارة يحقق مكسبا لاحدود له لهيبة بريطانيا . ولكن ينبغى أن نحصل على تأييدك فى ذلك . »

* * *

طلب أنتونى إيدن عدة مرات من الحاكم العام للسودان أن يتخذ خطوات إيجابية لمواجهة الدعاية التى ينشرها المصريون، بشأن مستقبل السودان وموقف البريطانيين منه، ولكن الحاكم العام بدا غير راغب فى ذلك . ومن هنا رأى إيدن عرض الأمر على مجلس الوزراء. أبلغ المجلس بأن موقف السير روبرت هاو قائم على المسئولية الدستورية التى يتحملها تجاه كل من مصر وبريطانيا . وقال إيدن للمجلس إنه تم اتخاذ خطوات أخرى لضمان أن تتم مواجهة الدعاية المصرية فى السودان بشكل فعال .

* * *

فكر الموظفون البريطانيون فى تقديم استقالة جماعية ، خاصة بعد اتهام محمد نجيب لهم بسوء النية ، وبالذات فى الجنوب . فكتبت لندن إلى الحاكم العام تسأله ، فبعث يقول : «ليس صحيحا أن الموظفين البريطانيين ينوون جميعا الاستقالة فورا . لقد قاموا بدور عظيم فى تطوير السودان ، ويرغبون فى الاستمرار فى خدمته طالما يرغب السودان فى ذلك » !

* * *

قدم سلوين لويد مذكرة إلى ونستون تشرشل عن وضع الحاكم العام للسودان فى ظل الاتفاقية المصرية البريطانية . قال :

« عمل سير روبرت هاو الآن ست سنوات كحاكم عام . ومن ممارساته الطبيعية ، أن يحصل على إجازة عدة أشهر خلال فصل ارتفاع الحرارة . ولاشك أنه ظل قادرا ـ بفضل ذلك ـ على الاستمرار فى الخدمة هذه المدة الطويلة ، فى مثل هذا الجو المرهق . وهو الآن على وشك بلوغ الستين من العمر ، وزوجته فى حالة صحية سيئة . وقد تم تعيين الحاكم العام من جانب الحكومة المصرية ، بناء على توصية من الحكومة البريطانية . والسبب فى بقاء سير روبرت هاو

كل هذه المدة فى هذا المنصب، أننا مقتنعون بأن الحكومة المصرية لن توافق على مرشح بريطانى خلفًا له . وكان ذلك سببا لامتناعنا فى الماضى عن إثارة الموضوع معهم . وإذا استقال سير روبرت هاو الآن من منصبه كحاكم عام ، سيثار موضوع خلافته بشكل حاد ، وفى ظروف صعبة للغاية . وربما تضغط الحكومة المصرية لتعيين محايد هندى أو باكستانى . وربما تقترح، بدلا من ذلك ، ضرورة أن تقوم لجنة بمنصب الحاكم العام ، وأن تكون لجنة الحاكم العام الحالية ، وهى تتكون من بريطانى ، ومصرى ، وباكستانى ، واثنين من ممثلى السودان ، ويرأسها الباكستانى .

وبعد أن يتقاعد السير روبرت هاو من الخدمة فى وزارة الخارجية ، ومن منصب الحاكم العام ، يحصل على المعاش المتواضع الذى تقرر له ، عندما ترك الخدمة فى وزارة الخارجية فى الخرطوم عام ١٩٤٧ ، مع معاش سودانى صغير أيضا . وسيعانى ماليا بالنسبة للمعاش ، الذى سيحصل عليه ، لأنه خدم فى السودان ، وهو ألم كبير سيتعرض له . وعلاجه الوحيد الممكن هو : (أ) مكافأة كبيرة من الحكومة السودانية . (ب) تشريع خاص من المملكة المتحدة . إن المعاشات التى تدفع للموظفين المدنيين بموافقة الخزانة تعتبر لفتة تكريم . والمسئولون ، الذين يستقيلون من الخدمة العامة البريطانية ، يفقدون عادة معاشاتهم ، لكن السير روبرت هاو قام بالفعل بمدة خدمة كافية فى « وزارة الخارجية » ، تؤهله للحصول على معاش . وقد يفضل فى هذه الظروف التقاعد من «خدمة وزارة الخارجية » بدلا من الاستقالة منها » .

* * *

أصاب المرض إيدن . وجدت عنده حصوة فى المرارة ، وأجريت له عمليتان جراحيتان . ولكن الأطباء البريطانيين فشلوا فى علاجه . وأخيرا نقل بطائرة خاصة إلى مدينة بوسطن الأمريكية لإجراء عملية ثالثة . وظل إيدن فى إجازة مرضية من إبريل إلى ٥من نوفمبر عام ١٩٥٣ . وتولى رئيس الوزراء ونستون تشرشل مهام وزارة الخارجية . ولكن تشرشل كان عنيفا، كوزير للخارجية ، ولذلك اختير اللورد سولسبورى وزيرا لها بالنيابة فى يونيه .

فكر ونستون تشرشل ، رئيس وزراء بريطانيا ـ أثناء غياب إيدن ـ فى إلغاء اتفاقية السودان، التى عقدت مع مصر . وأمر القوات البريطانية فى قاعدة قناة السويس بالاستعداد للسفر إلى الخرطوم ، لتعزيز القوات البريطانية فى السودان . أما السبب فى ذلك فيرجع إلى تأجيل الانتخابات ، وزيادة الدعاية والتدخل المصرى فى السودان ، والموقف الانهزامى للحاكم العام، وعدم قدرته على مواجهة ماتقوم به مصر من حملة ضد بريطانيا ، وإنفاقها الأموال ببذخ على الحزب الوطنى الاتحادى .

وكان السبب الحاسم ـ أو القشة التى جعلت تشرشل يفقد أعصابه ، بعدما أصبح مسئولا

عن الشئون الخارجية - قطع المفاوضات المصرية البريطانية حول اتفاق الدفاع المشترك فى قاعدة السويس فى ١٢ من مايو .

رأى الحاكم العام ، دون استشارة لندن ، إصدار بيان يؤكد فيه للشعب السودانى أن اتفاقية السودان ستظل سارية ، ولن تتأثر بقطع المفاوضات المصرية البريطانية حول الدفاع .

ورأى السير روبرت هاو خطورة تعزيز القوات البريطانية فى السودان ، فبعث برسالة شخصية إلى تشرشل فى ١٧ من مايو يقول :

« أعتقد أنك تفكر فى إمكانية إرسال كتيبتين من القوات البريطانية من منطقة القناة إلى الخرطوم . ونحن هنا سوف نرحب بمثل هذا التصرف فى حالة وجود موقف أمنى داخلى يهدد بالخروج عن نطاق السيطرة ، سواء بسبب أعمال يقوم بها الأنصار ، أو الحامية المصرية . وقد تم رسم خطط لمواجهة هذه الاحتمالات . وفى حالة عدم حدوث تلك الاحتمالات ، فإن إرسال قوات بريطانية لن يعدم من يقوم بتصويره على أنه تهديد للاتفاقية المصرية البريطانية ، وللتطورات الدستورية فى السودان ، وسيكون له حاليا آثار خطيرة على موقفنا هنا .

إن اندلاع « حرب إطلاق الرصاص » مع مصر ، لن ينظر إليه بالضرورة من جانب السودانيين على أنه مبرر لإرسال مزيد من القوات البريطانية إلى الخرطوم . وعلى ذلك هل لى أن أفترض أن أى تعزيزات ، لن ترسل مالم أطلب ذلك ؟ »

نصح الوزراء تشرشل بالعدول عن إرسال القوات بناء على برقية الحاكم العام ، فوافق رئيس الوزرار !!

* * *

رأى ريتشز ، المفوض التجارى البريطانى فى الخرطوم ، أن يتدخل لمساعدة الحاكم العام ، فبعث إلى وزارة الخارجية البريطانية يبرر تصرف السير روبرت هاو . قال :

« إذا كان للسودانيين اهتمام قوى بالنزاع المصرى البريطانى ، فإنهم يقفون مع مصر . والحزب الوطنى الاتحادى يفعل ذلك دون إعلان ! وبرقية التأييد ، التى أرسلها إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب إلى اللواء محمد نجيب ، كانت أمرا متوقعا . والأكثر أهمية تأمل موقف حزب الأمة . هذا الحزب من خلال رئيسه السيد صديق المهدى أصدر بيانا يقول فيه إنه يؤيد مصر فى نضالها من أجل الحرية التامة والاستقلال . ولهذا البيان دلالة كبرى ، فهو يقول بأنه يأمل أن تتمنى مصر أيضا للسودان تحقيق الاستقلال !

وحزب الأمة ، حزب استقلالى ، يؤيد بريطانيا بشكل طارئ . وسوف يعمل معنا ، وأساسا ، لأغراض تكتيكية ، طالما يمكننا مساعدته على تحقيق هدف الاستقلال . والزعماء الأكبر سنا ، لهم سجل من التعاون الودى الوثيق مع الإدارة البريطانية للسودان . غير أن عليهم مراعاة مشاعر الأعضاء الأصغر سنا فى الحزب ، الذين تعرضوا ، مثل جميع المتعلمين

السودانيين ، للدعاية المعادية للغرب ، والمعادية للاستعمار ، والموالية لمصر فى الصحافة والإذاعة . ومن غير الطبيعى لهؤلاء الناس البقاء بمعزل تام عن التأثر بالقلق السياسى فى الشرق الأوسط الذى تلا الحرب ، أو ألا يضيقوا ذرعا بالجيل الأكبر سنا من أنصار التدرج الذين ارتاحوا للعمل مع « المستعمرين » !!

وجميع فئات الحزب ، مثل جميع المثقفين السودانيين ، يدركون أنه مهما كان مستقبل النظام فى بلدهم ، فسوف يكون عليهم العيش مع مصر جغرافيا ، وإلى حد كبير ، ثقافيا واقتصاديا. والعلاقات غير الودية لن يكون من شأنها سوى الإضرار بكلا البلدين ، وبالسودان بشكل خاص . وفى ظل الظروف الراهنة أيضا ، يهتم الحزب بألا يفعل أى شىء من شأنه زيادة صعوبة الوقوف إلى جانب الاتفاقية التى تمت بينهما فى أكتوبر ١٩٥٢ ، بالامتناع عن الدعاية فى السودان ، بدلا من الالتزام بتنظيم دعاوى مضادة مناسبة باهظة التكاليف .

ويعتقد كثير من السودانيين أن اللواء محمد نجيب نوع جديد من المصريين سيكون من الممكن التعاون مع نظامه بشكل ودى ومشرف . ومن المستحيل القول إلى أى حد ستؤثر الصعوبات الناجمة عن مفاوضات منطقة القناة على الموقف فى السودان . غير أنه ينبغى أن تظل حكومة صاحبة الجلالة تسترشد فى سياستها بمبدأ محاولة المضى فى التشاور مع السودانيين ، إلى أقصى حد ، وبأسرع ما يمكن حول الترتيبات الواردة فى الاتفاقية المصرية ـ السودانية لعام ١٩٥٣ » .

المصـريون يبالغون

بدأت حكومة السودان تفكر فى النتائج المترتبة على فشل مفاوضات الجلاء عن مصر . خاف الإنجليز من قيام مظاهرات مؤيدة لمصر فى الخرطوم ، وأن تلغى القاهرة اتفاقية الحكم الذاتى . توجه عبد الرحمن على طه ، وعلى بدرى ، للقاء وليم لوس مستشار الحاكم العام، وقالا : لاتعطوا المصريين عذرا للتخلص من الاتفاقية .

ورأى روجر آلين فى لندن ، مدير الإدارة الإفريقية بالخارجية البريطانية ، أن يحذر حكومته من إلغاء الاتفاقية . أعد مذكرة قال فيها :

« لاتتضمن الاتفاقية أى شرط لإلغائها . وتظل سارية المفعول ، حتى تسوى مسألة تقرير المصير بالنسبة للسودانيين . وحتى لو كنا على خلاف تام مع المصريين ، فيمكن القول بأن ذلك لايمكن أن يؤثر على وضع السودان . وسوء العلاقات بيننا وبين مصر لايكفى لتبرير نبذ الترتيبات الخاصة بتحقيق هذا الغرض . والمادة ٣ من الاتفاقية هى الآن مصدر سلطات الحاكم العام . ولو نبذنا الاتفاقية ، فلن يكون أهلا لممارسة هذه السلطات . والنشاطات السياسية للقوات المصرية فى السودان مزعجة ، ولكن رجالنا فى الخرطوم يعتقدون أنهم لايمثلون أى خطر من الناحية العسكرية . وإذا تغير هذا الموقف ، فسوف نحتاج إلى بحث تعزيز حاميتنا . وإذا فعلنا ذلك فى الوقت الراهن ، فسوف يحار أصدقاؤنا السودانيون تماما ، فى فهم سبب ذلك ، ويصبحون هدفا سهلا للدعاية المصرية »

وينتهى مدير الإدارة الإفريقية من بحث قانونى طويل ، إلى توجيه هذه الكلمات لحكومته :

« احتفظوا بالاتفاقية البريطانية السودانية قائمة ، ولا يجب أن نفكر فى إلغائها »

. . الغريب فى الأمر ، أن إعلان الحاكم العام بالاستمرار فى تطبيق اتفاقية السودان ، أغضب صلاح سالم أيضا ، وأثار تعليقات عدائية منه ومن الصحافة المحلية السودانية ! !

* * *

ولكن لندن ظلت ترى أن الحاكم العام مقصر فى واجباته ، إزاء الحكومة البريطانية ، وأن عليه أن يتخذ موقفا ضد مصر ودعايتها فى السودان ورشاها للسودانيين لصالح الحزب الوطنى الاتحادى . وفكرت لندن فى تغييره . أما رأى الحاكم العام ، فهو أنه أصبح مسئولا إزاء لندن والقاهرة معا بعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتى ، وأن الظروف تغيرت من حوله بمقتضى الاتفاقية .

وكان الحاكم العام قد وصل إلى لندن لحضور احتفالات تتويج الملكة ، كما حضر حفل العشاء الذى أقامه سلوين لويد للمهدى . وخلال هذه الزيارة ، تحدث إليه سلوين لويد مرتين ، ثم كتب إلى تشرشل فى ٥من يونية ١٩٥٣ يقول :

« السير روبرت هاو رجل يصعب التعامل معه ، ويبدو أنه يتخذ موقفا سلبيا من كل شىء تقريبا . وأعتقد أنى أقنعته بأن حكومة السودان عليها أن تنقض حيادها . وأقترح أن تتحدث « أنت » إليه بشأن هذا الموضوع . ولا أرى سببا يحتم عليه العودة إلى السودان فى المستقبل القريب جدا . لوس يصرف الأمور بشكل جيد جدا بدونه . ومن المفيد أن يظل هاو فى لندن . وأقترح أن يظل هنا فى زيارته بمناسبة التتويج ، على أن يكون مستعدا للعودة إلى الخرطوم فور إخطاره بذلك .

وبالنسبة لمستقبل هاو ، سيكون من الضرورى أن تعين الحكومة المصرية خلفا له ، بناء على ترشيح الحكومة البريطانية . وهذا يمثل صعوبة فى الوقت الراهن . وقد يكون من الأسهل التصرف فى هذه المسألة عندما ينتخب برلمان سودانى ، إذا لم يقرر الاستقلال عن مصر . وعلى ذلك ينبغى أن يظل هاو حاكما عاما فى الوقت الراهن » .

قال صلاح سالم فى مذكراته : « كانت إنجلترا تملك منصب الحاكم العام ، وتملك كل شىء فى البلاد ، جنوبا وشمالا . وتتصرف عن طريق هؤلاء كما تريد وتشتهى . وكانت كل سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء فى يد الإنجليز » .

لكن صلاح سالم لم يكن يعرف أن الحاكم العام والموظفين البريطانيين فى السودان ، كانوا فى حالة شلل بعد توقيع المعاهدة ، وأنهم ، فى حقيقة الأمر ، يائسون ! ولكن مصر والاتحاديين كانوا فى مواجهة اليائسين . . . خائفين ، مع أن نتائج اتفاقية الحكم الذاتى بدأت تظهر علانية للسودانيين والمصريين باستقالة السير جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى لحكومة السودان . وروبرتسون ، الذى يجيد اللغة العربية ، عمل فى السودان منذ عام ١٩٢٢ ، أى بعد تخرجه مباشرة من جامعة أكسفورد ، وتولى عدة مناصب آخرها ولمدة ست سنوات ، كان السكرتير الإدارى ، أى رئيس الوزراء فى السودان ، وكان الحاكم الحقيقى له منذ عام ١٩٤٧ ، لأن السير إدوارد هاو ترك له كل المسئوليات تقريبا . وهو - روبرتسون - صاحب فكرة الجمعية التشريعية وقانون الحكم الذاتى ! وقد حملت عليه صحافة مصر ، فأبدى رغبته فى الاستقالة بعد توقيع الاتفاقية مباشرة ، وغادر السودان فى منتصف إبريل . ولم تستطع الحكومة البريطانية إسناد منصب آخر إليه ، إلا فى عام ١٩٥٥ ، عندما اختارته حاكما عاما لنيجيريا !

وقال روبرتسون فى مذكراته : إن بقاءه فى السودان يعتبر إحراجا للحاكم العام ولرئيس الوزراء القادم ، كما أنه أصبح بغير عمل . . تقريبا . والحقيقة أنه كان أول الهاربين البريطانيين

من السودان ، أو لنقل أول الضحايا بعد السودنة ، أو أول الفيران التى رأت السفينة ـ التى تقل الموظفين البريطانيين فى السودان ـ تغرق . . ففر .

* * *

ولكن روبرتسون أدى خدمة جليلة للحكومة البريطانية ، قبل أن يغادر السودان ، أو بعبارة أدق ، رأى أن ينتقم من مصر التى « طردته » من السودان وأقصته من منصب « رئيس الوزراء » !

وجد أن القسم السياسى فى الجهاز الإدارى البريطانى سيصفى نهائيا بعد قيام الحكم الذاتى ، وتعيين رئيس وزراء سودانى . ورأى أن الحاكم العام لايستطيع أن يعمل وحده ، ولابد من وجود مستشار يعاونه ويتولى الشئون الدستورية والخارجية معا . واختار لهذا الغرض السير وليم لوس .

ولوس يجيد اللغة العربية ، ولايحتاج لمترجم فى الحديث مع كبار الشخصيات السودانية ، وبالذات السيد المهدى والميرغنى ! عمل فى السودان منذ عام ١٩٣٠ ، وتنقل بين مختلف أقاليمه ١١ سنة ، أى حتى عام ١٩٤١ . وظل خلال السنوات الست التالية سكرتيرا خاصا للحاكم العام العسكرى السير هيوبرت هدلستون ، الذى نجح مع حزب الأمة فى إسقاط معاهدة صدقى ـ بيفن ! وتولى بعد ذلك منصب محافظ مديرية النيل الأزرق عامين ، حتى عين مستشارا للشئون الدستورية والخارجية للحاكم العام . وقد ظل فى هذا المنصب حتى عام ١٩٥٦ ، ثم اختير بعد ذلك حاكما بريطانيا لمحمية عدن ٤ سنوات ، ثم عين مقيما بريطانيا فى الخليج لمدة خمس سنوات بدأت عام ١٩٦١ .

وهذه المناصب تبين مدى اعتماد بريطانيا على هذا الرجل فى تصفية آخر قواعدها ومحمياتها ومستعمراتها ، والدول التى تحتلها فى العالم العربى . فى عدن قال للحكومة البريطانية إنه من المستحيل ضم هذه المحمية ، التى كان الإنجليز يطلقون عليها مستعمرة التاج إلى باقى دول الخليج . وقد أصر على رأيه الذى رفضته الحكومة البريطانية ، ثم اقتنعت به بعد ذلك . وفى الخليج ، قال للندن : لايجب ضم دول الخليج الصغيرة التسع جميعا فى اتحاد واحد ، لأن هذه الدول لم تظهر حماسا لقيام هذا الاتحاد ، بل ينبغى العمل ـ فقط ـ على تضامن دول الخليج . ولم تأخذ الحكومة البريطانية برأيه فى البداية . ثم عادت واقتنعت به .

أما مهمته فى السودان ، فلم تكن قاصرة على أن يشير على الحاكم العام بآرائه فى الشئون الدستورية ، أو الشئون الخارجية التى بقيت من اختصاص السير روبرت هاو ، بمقتضى الاتفاقية ، بل كان دوره أكبر وأعظم وأخطر . كانت مهمته الاتصال برئيس الوزراء إسماعيل الأزهرى ، والسيد عبد الرحمن المهدى ، ورجال حزب الأمة ، والميرغنى أيضا ، وتوفير المناخ الذى يسمح لبريطانيا بالانسحاب من السودان ، على ألا تحل مصر محلها ! ولم يدرك

المصريون أبدا الدور الخطير الذى أسند للسيد وليم لوس ، وأبعاده ، ومدى قدرته على القيام به . ولم تعرف مناورات هذا الرجل وخططه . . إلا من خلال الوثائق السرية البريطانية التى ينشرها هذا الكتاب !

* * *

استمرت الاستعدادات فى الخرطوم لانتخابات البرلمان الذى ستشكل على أساسه أول وزارة سودانية . وشكلت اللجنة الدولية للإشراف على الانتخابات من ٧ أعضاء برئاسة هندى هو سوكومار سين ، والبكباشى عبد الفتاح حسن قائد القوات المصرية فى الخرطوم ، وجاك بنى مدير المخابرات البريطانية السابق فى السودان ، وإرويك بيركنز الدبلوماسى الأمريكى ، وثلاثة من السودانيين ، هم عبد السلام عبد الله وكيل وزارة الداخلية صهر السيد المهدى ، وخلف الله خالد الضابط السابق بقوات الدفاع ممثلا للختمية ، وجوردون بوعلى نائب المأمور الجنوبى . وكانت الدول هى صاحبة الحق فى اختيار ممثليها ، والحاكم العام يقرر ترشيحات الأحزاب السودانية .

حاولت حكومة السودان ، وحزب الأمة ، التعجيل باجراء الانتخابات قبل موسم الأمطار حتى لاتطول فترة الدعاية ، فتفيد منها مصر ، التى عاد إليها نفوذها فى السودان بعد الاتفاقية ، وبذلك يفوز الحزب الوطنى . ولكن اللجنة لم تعقد أول اجتماع لها إلا فى ٩ من إبريل بعد اكتمال وصول أعضائها . وقررت اللجنة ضرورة إعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها . ولجأ عبد الفتاح حسن ، وخلف الله خالد ، إلى إطالة الحوار والنقاش حتى تؤجل الانتخابات إلى مابعد موسم الإمطار . وبالفعل وافقت اللجنة على ذلك فى اجتماعها يوم ٥ مايو . وأقرت تعديل قانون الانتخابات وإجراءاته فى أواخر مايو .

سمحت اللجنة لشيوخ القبائل بترشيح أنفسهم فى الانتخابات ، وهم موظفون فى حكومة السودان ، ورفضت الاقتراح القائل باستبعادهم . وكان كل من الحزبين الكبيرين ، الأمة والاتحاد الوطنى ، قد طالب بزيادة عدد الدوائر المباشرة ، لأن الإدارة يمكن أن تمارس نفوذها على الناخبين فى الدوائر غير المباشرة . قررت اللجنة إجراء الانتخابات فى ٦٧ دائرة بطريقة مباشرة ، و٢٤ دائرة بطريقة غير مباشرة ، وكان المشروع الذى وضعه الحاكم العام يقضى بأن يكون عدد الدوائر « المباشرة » ٣٥ وغير المباشرة ٥٧ . وفى الدوائر غير المباشرة ، تستطيع حكومة السودان تحقيق فوز مرشحيها . ومن هنا جاءت أهمية قرارات اللجنة الدولية للانتخابات ، والتى زادت عدد الدوائر المباشرة إلى نحو ثلاثة أضعاف الدوائر غير المباشرة !! وزيدت دوائر الخريجين ، وتجرى فيها الانتخابات بالبريد ، من ٣ إلى ٥ دوائر . وقدرت اللجنة صعوبة الانتقال فى البلاد ، ولذلك مدت فترة الانتخابات من ٢ نوفمبر إلى ١٠ ديسمبر ، على أن تجرى الانتخابات فى الدائرة الواحدة فى يوم واحد . وقالت بإجراء انتخابات

مجلس الشيوخ بطريقة غير مباشرة . وكان عدد أعضاء مجلس النواب ٩٧ والشيوخ ٣٠ ، على أن يعين الحاكم العام عشرين عضوا آخرين فى مجلس الشيوخ . ورأت اللجنة أن تكون هناك رموز، أى رسوم تعبر عن كل مرشح ، حتى يستطيع الناخبون ، وغالبيتهم من الأميين ، اختيار المرشح الذى يريدون ، وذلك فى أكثر من نصف عدد الدوائر . وكان « الثور » هو الرمز الذى فضله أغلب المرشحين !

وهكذا ، منحت الأحزاب ستة شهور للسباق ، باعتبار أن الحزب الفائز فى هذه الانتخابات يتولى رئاسة الوزراء خلال ثلاث سنوات من الحكم الذاتى ، ويستطيع أن يتحكم إلى حد كبير فى العملية التالية الأهم ، وهى تقرير مصير السودان بالاتحادمع مصر أو الاستقلال .

وكانت هذه أول انتخابات سودانية تشترك فيها كل الأحزاب . كان عدد المرشحين ٣٠٤ فى ٩٧ دائرة . وعدد المقيدين فى جدول الانتخابات ٠٠٠ر٦٨٧ر١ ناخبا .

* * *

وكانت الشهور الستة حافلة بجهاد مرير بين حزب الأمة والحزب الوطنى ، بل كانت صراعا بين مصر وبريطانيا على السودان ، تراقبه مكاتب الاتصال ، أى السفارات الأجنبية التى بدأت تفتتح تباعا فى الخرطوم .

* * *

استعد الحزب الاتحادى للا نتخابات ، كما يقول الأزهرى فى مذكراته ، فألف لجانا لتسجيل الناخبين . وطاف مديريات السودان مع وفود من الحزب ، وترك لكل دائرة انتخابية الاتفاق على المرشح . . وسمح لأعضاء الحزب بالتنافس فى بعض الدوائر . أما البرنامج الانتخابى ، فهو الجلاء وتقرير المصير على أساس الاتحاد مع مصر ، ولم يعلن تفاصيل الاتحاد أو نوعه ومداه .

ويعترف أمين التوم ، مستشار المهدى ، بأن جبهة الحزب الوطنى نظمت مكاتبها لإدارة الانتخابات ، وعبأت صحفها ، وأرسلت الوفود تدعو الناخبين للاتحاد مع مصر باعتباره الخلاص الوحيد من الاستعمار الإنجليزى ، وتصف حزب الأمة بالتبعية للإنجليز والتخطيط لتسليم السودان له ! وقال : « رأينا الصحافة المصرية بأجمعها تشن حملات قاسية ضد حزب الأمة والاستقلاليين ، وتصفهم بالخيانة والسعى ليصبح السودان مستعمرة بريطانية . ورأينا الأموال المصرية تتدفق نحو الجبهة الاتحادية والطوائف والهيئات المؤيدة لها ، وتوزع فى كثير من الحالات فى وضح النهار . وأوفدت مصر أكثر من ألفين من السودانيين المقيمين بها ، وأمدتهم بأموال كثيرة ، ومنحتهم عطلة تمتد إلى شهرين ، ليسافروا إلى دوائرهم الانتخابية فى السودان لدعم مركز المرشح الاتحادى » .

ورأى الميرغنى أن التردد لايفيد ، والحلول الوسطى لاتجدى ، وأسلوب الاستعارة لاينفع فى الانتخابات ، فقرر أن يتضامن مع الحزب الوطنى . وفى الوقت نفسه رأى الحزب أن يستعين بنفوذ الختمية ، وأن يدعم سيادتهم على الحزب ، فقد التقت المصالح تماما بين الحزب وطائفة الختمية . وكانت وجهة نظر الميرغنى ، غير المعلنة ، أن يتخلص من الإنجليز أولا ، لأن هذه هى المهمة الصعبة ، ويواجه مصر بعد ذلك ! . وهكذا قرر الحزب الاتحادى فى ١٠ من يولية توسيع جمعيته العمومية للحزب ، ليصبح عدد أعضائها ٣٠٠ بدلا من مائة ، وتكون للختمية أغلبية فى الجمعية بنسبة ٧٥٪ ، ليراقب ويشرف على الحزب . وزاد عدد أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب إلى ثلاثين عضوا ، للختمية منهم ١٦ .

وبهذا القرار ، أنهى السيد على الميرغنى ، « الحزب الجمهورى الاشتراكى » ، وقضى عليه نهائيا ؛ فإن الحزب كان يأمل الحصول على أصوات الختمية الذين لايريدون التصويت لصالح الاتحاديين أو حزب الأمة .

وفى القاهرة ، كان صلاح سالم يخطب بعنف ضد بريطانيا ، يتهمها بأنها تركت السودانيين فى الجنوب عراة ، بينما مصر لن تستعمر السودان كما يدعى البريطانيون ، وأنها ـ أى مصر ـ بخبرتها على امتداد آلاف السنين ستساعد السودانيين على زراعة الأرض ، وأن وادى النيل يستطيع الاكتفاء الذاتى ، وأن كل مايهم مصر أن يصبح السودان متحررا من النفوذ الأجنبى . وأنه عندما ينتهى كابوس الاستعمار ، فإن السودان سيجد أن مصلحته مع مصر . وكان الهدف من كل ذلك تذكير السودانيين بما فعله الاستعمار البريطانى فى السودان حتى يقتنع الناخب باستبعاد حزب الأمة ، حليف الإنجليز !!

* * *

تتابع وصول الوزراء المصريين الحاليين والسابقين ، والمسئولين ، والسودانيين العاملين فى مصر إلى الخرطوم ، للقيام بالدعاية للحزب الوطنى الاتحادى . ودعت مصر زعماء القبائل ، والمعلمين ، وكبار الموظفين السودانيين ، لزيارة القاهرة . وكانت الطائرات المصرية تقل هؤلاء جميعا ، فتستضيفهم القاهرة فى أفخر فنادقها ، ويعودون محملين بالهدايا . ولم تقتصر الدعوات المصرية للسودانيين أعضاء الحزب الوطنى الاتحادى ، بل شملت « حزب الأمة » أيضا ، فإن القاهرة أرادت أن تكون نقطة جذب للجميع !! بل لقد دعت مصر السيرروبرت هاو لزيارة القاهرة ، بمناسبة مرور عام على ثورة ٢٣ يولية ، وأحسنت استقباله وتكريمه .

اتهم خضر محمد سكرتير عام الحزب الاتحادى الإنجليز بأنهم « نزلوا بكل قوتهم إلى جانب حزب الأمة » ، وإلى كل من يعمل ضد الحزب الوطنى الاتحادى . واستغل الإنجليز سلطتهم كحكام إلى أغلب الحدود . فى الجنوب ، حملوا بعض الراغبين فى ترشيح أنفسهم ، إلى أماكن بعيدة عن مراكز الترشيح ، حتى فات موعد التقديم .

وقال جراهام توماس إنه رأى سيارة لورى تابعة للجيش المصرى ، تقف عند ١٠ أو ١٢ بيتا وينقل إلى كل منها صندوق « مقفول » ، فأبلغ سلطات الأمن التى هاجمت البيوت لتجد فيها آلافا من الجنيهات المصرية . وقال السفير البريطانى فى القاهرة ، السير همفرى تريفليان ، لجمال عبد الناصر : هناك قصة متداولة فى الخرطوم ، وهى أن « نعوشا » وصلت إلى السودان تحمل جثث بعض المتوفين السودانيين فى مصر ، الذين أوصوا بأن يدفنوا فى السودان ، وقد حدث أن أحد هذه « النعوش » كان مليئا بالفضة ، حتى إن حمله احتاج إلى ثلاثين رجلا . ضحك جمال عبد الناصر ولم يعلق !!

وقد اعترف صلاح سالم فى مذكراته بأنه ساند الحزب الوطنى الاتحادى . كتب يقول :

« لو اضطررت إلى الالتزام « بميثاق الجنتلمان » ، لم يكن التاريخ ليرحمنى . فقد عارضت مصر تقرير المصير فى السودان فى وجود الإنجليز . ولم نقبل مبدأ تقرير المصير إلا بشرط زوال نفوذهم وخروجهم قبل تقرير المصير ، والتزمنا مع إنجلترا ، فى اتفاق دولى ، أن نقف بعيدا عن المعركة . ونترك السودانيين دون ضغط أو إكراه . . . فهل التزمت بريطانيا بالوثيقة التى وقعتها ؟!

لقد وجهت جهاز دعايتى لمناصرة الحزب الاتحادى فى دعايته ، للوقوف أمام جميع الأجهزة البريطانية فى لندن وفى الخرطوم ، التى تناصر الفريق الآخر . لقد وقفت بجوار الحزب الاتحادى المعتدى عليه بجوارحى وحواسى وأعصابى . وإنى على ثقة أنه لو كان أى زعيم من زعماء حزب الأمة فى مكانى ، وأنا أمثل مصر ، لوقف هذا الزعيم نفس الموقف الذى وقفته »

وبرر صلاح سالم ذلك كله قائلا : « لم تكن مصر تملك أية قوة فى السودان . ولم يكن لها موظف واحد ، له شبه سلطة فى حكومة السودان . وكانت إنجلترا تملك كل شىء فى البلاد جنوبا وشمالا . وتتصرف عن طريق هؤلاء حسبما تريد وتشتهى . وكانت كل سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء فى يد الإنجليز » .

وقد أرهبت الإدارة الإنجليزية الحزب الوطنى ، وضغطت على مرشحيه . وكان تدخلها سافرا ، واضطهادها لجميع مرشحيه فى طول البلاد وعرضها واضحا . وقدم الموظفون مئات الشكاوى إلى اللجنة الدولية يحتجون على تدخل الإدارة البريطانية لصالح المرشحين الاستقلاليين . وحدثت فى الجنوب مآس عديدة ، من جراء تدخل الإدارة البريطانية ، حتى إن كل المرشحين الذين دخلوا الانتخابات كاتحاديين فى دوائر الجنوب ، وعددها ٢٢ دائرة ، سقطوا بالكامل فى الانتخابات » .

وعلق سلوين لويد فى مجلس العموم على التدخل المصرى فقال : « بينت التجربة أنه قد تكون هناك ضغوط قوية متواصلة من مصر ؛ فقد أظهرت الأنظمة الموالية لمصر تصميما مستمرا على السيطرة على مصائر السودان ، بشكل مباشر أو غير مباشر » .

أثير فى مجلس اللوردات موضوع التدخل المصرى ، فوجه اللورد فانستيارت السؤال التالى للحكومة : هل اتخذت الحكومة إجراء ، لتذكير الحكومة المصرية بالتزاماتها وفقا لاتفاقية السودان ، بخصوص أن يقرر السودانيون مصيرهم دون ضغط ؟

وضع بروملى الذى أصبح مديرا للإدارة الإفريقية بالخارجية البريطانية مذكرة، قال فيها :

« كنا على اتصال بالحكومة السودانية فى أغسطس ، بشأن الرغبة فى الاحتجاج علنا على تدخل المصريين فى السودان . وكان رأيهم ، الذى نتفق معه ، أنه مالم نقف فى وجه بعض الأعمال الاستفزازية ، تكون الأمور فى غير صالحنا ، لأنها ، حينئذ ، سوف تحبط ، أكثر مما تساعد ، العناصر المؤيدة للاستقلال ، بافتراض أن هجوم هذه العناصر على التدخل المصرى موصى به من جانبنا . وبعد زيارة الصاغ صلاح سالم غير المثمرة بالمرة للخرطوم فى أغسطس ، كان السودانيون يعربون عن رضاهم لذلك علنا . ومن الأفضل أن يقوم السودانيون أنفسهم باستنكار النشاطات المصرية .

ومن المقرر أن تجرى الانتخابات فى أوائل نوفمبر . وتقديم احتجاج عام يوم ٢١ من أكتوبر سيبدو كمحاولة آخر لحظة لخلق جو مضاد للأحزاب الموالية لمصر ، والتى قد ترد على المحاولة أو محاولة شرح انتصار الموالين لمصر مقدما . . . وهو ما لا نتوقعه . ويؤدى ذلك أيضا إلى السؤال : لماذا لم يتم استعداء اللجنة الانتخابية ؟ والجواب : إن الأحزاب السودانية فضلت معالجة المسألة مع المصريين مباشرة . وقد أرسل حزب الأمة مؤخرا رسالة احتجاج أخرى إلى اللواء محمد نجيب .

وهذه الحجج التكتيكية المبنية على المصالح السودانية ، تبدو مقترنة بالحالة الحساسة لمفاوضاتنا مع مصر ، بشكل يجعل تقديم أسئلة بالصيغ الواردة أمرا غير مرغوب فيه على الإطلاق . وعلى ذلك ينبغى أن يكون لورد ريدنج مستعدا لأن يطلب من لورد فانستيارت سحب سؤاله قبل تسجيله فى جدول الأعمال الرسمى للمجلس » .

ويسحب اللورد . . . . سؤاله !

* * *

طلب سلوين لويد من مفوضه التجارى ريتشز تقريرا عن موقف حزب الأمة ، والمساعدات التى تقدمها له الحكومة البريطانية وحكومة السودان . رد ريتشز فى ١٦ من أكتوبر ، أى قبل الانتخابات بأيام ، يقول :

«تم الاتفاق فى المحادثات التى جرت مع السيد عبد الرحمن المهدى ، ومع مستشاريه خلال زيارته لحضور احتفالات التتويج هذا العام ، والتى جرت بعد ذلك مع ابنه صديق ، على أن تقدم له الحكومة البريطانية بعض مساعدات عملية ، لمواجهة التدخل المصرى فى الحملة الانتخابية ، وذلك إذا لبى حزب الأمة بعض الشروط . وقد وافق حزب الأمة . وأهم تلك

الشروط أن يضع الحزب حدا للبلبلة ، بالوقوف علنا ضد الحكومة المصرية ، وبمحاولة الوصول إلى ترتيبات مع الآخرين من مؤيدى الاستقلال ، وبخاصة الحزب الجمهورى الاشتراكى . ونتيجة لبعض الأحداث التى وقعت فى يوليو ، قطع حزب الأمة روابطه بمصر علنا ، وسبب للصاغ صلاح سالم وقتا عصيبا عندما زار الخرطوم . وقد انهارت المفاوضات ، رغم الجهود المضنية التى قام بها مستر كينريك من مكتب الحاكم العام ـ مساعد لوس ـ ومستر ريتشز .

وقد قدمنا من جانبنا المساعدة العملية التى وعدنا بها . والسيد عبد الرحمن ليس راضيا بحجمها ، ولن يعترف أبدا بأنه راض بذلك . وقد تقدم باقتراحات للمساعدة فى اتجاهات أخرى ، لكنها لن تكون عملية :

(أ) إحداها ، ضرورة أن يتدخل مفوضو القطاعات فى غرب السودان ، لمنع مرشحى الحزب « الجمهورى الاشتراكى » من المنافسة أو الفوز فى المناطق التى يكون فيها السكان من الأتباع الدينيين للسيد عبد الرحمن المهدى . وسيكون ذلك تدخلا واضحا وصريحا سوف ترفضه اللجنة الانتخابية .

(ب) ثانيها ، ضرورة أن تعلن الحكومة البريطانية ـ تأييدها لحزب الأمة ولقضية الاستقلال . وينطبق نفس الاعتراض على ذلك أيضا .

(جـ) ثالثها ، اقترح أن تقوم الحكومة البريطانية وحكومة السودان بشىء أكثر من وقف النشاطات المصرية . وهنا أيضا من الأفضل أن يتصرف حزب الأمة ، لأن معارضة النشاطات المصرية ستكون فعالة بشكل أكبر إذا صدرت من السودانيين .

ويرى الحاكم العام ومستشاره لوس ، أنه ليس هناك المزيد الذى تستطيع حكومة صاحبة الجلالة القيام به الآن ، وأنه قبل تغيير حزب الأمة لتكتيكاته تجاه المصريين ، فإنهم كانوا يفضلون أن نقوم بعرض واسع النطاق لسوء تصرفات المصريين . لكنهم بعد هذا التغيير ، يعتقدون أن ذلك سيكون خطأ تكتيكيا . واحتجاج حزب الأمة لدى اللجنة الانتخابية هو تحرك حساس . ويمكن أن نطمئن على أن مستر بينى ـ ممثل بريطانيا فى لجنة الانتخابات ـ سيفعل كل ما فى وسعه بخصوصه . والمشكلة فى الأمر ، لسوء الحظ ، أن يدى حزب الأمة أبعد ما تكونان عن النظافة » !

ويتدخل لوس ، وهو أقوى المسئولين البريطانيين نفوذا فى الخرطوم بعد الحاكم العام . يتناول طعام الإفطار مع السيد عبد الرحمن المهدى وصديق مرتين ، صباح ٢ و٦ من أكتوبر ، قبل الانتخابات بأيام . ويحضر اللقاءات الدكتور على بدرى وإبراهيم أحمد . أبدى المهدى فى هذا اللقاء ، ولأول مرة ، قلقه من نتائج الانتخابات ، فقال : إن الرشاوى والدعاية المصرية جعلت الحزب الاتحادى يتقدم فى الأسابيع الأخيرة . وأراد زعيم الأنصار أن يعرف ماذا ستفعل حكومة السودان .

سأله لوس : ماذا تقصد؟ أجاب : أن تلغى الحكومة البريطانية اتفاقية ١٣ من فبراير ، وتعلن استقلال السودان .

رفض لوس الفكرة .

ويكتب لوس إلى لندن بأن تنظيم الأمة أقل فاعلية وتأثيرا من الحزب الوطنى الاتحادى . ويبرق ريتشز إلى لندن « إن المنافسة لاتزال قائمة بين حزب الأمة والحزب الاشتراكى الجمهورى وإن اللوم فى الموقف الحاضر يرجع إلى فشل زعماء حزب الأمة فى حملتهم الانتخابية » ويقول كينريك مساعد لوس إن الثقة الزائدة بالنفس فارقت الاستقلاليين . ويبدأ التشاؤم بنتيجة الانتخابات يسود بين المسئولين البريطانيين فى الخرطوم » .

* * *

فزعت وزارة الخارجية البريطانية من حجم الدعاية المصرية ، فكتبت إلى الحاكم العام تطلب منه منع الصحف المصرية التى قد تؤدى إلى اضطراب الأمن العام ، وإبلاغ لندن عن الأدلة التى تثبت رشوة المصريين للسودانيين ، ليثيرها السفير البريطانى مع اللواء محمد نجيب . وقالت الخارجية : « **نحن نفعل كل مافى وسعنا بوسائل إيجابية لمقاومة الدعاية المصرية فى الإذاعة البريطانية** » وطلبت الوزارة من حكومة السودان نفى الادعاءات المصرية ، وإزالة أية متاعب للسودانيين تستغلها مصر فى دعايتها .

* * *

فى لندن سأل جازيت ، الدبلوماسى بالسفارة الإسرائيلية وليم موريس عن الموقف فى السودان ، فقال موريس : الحزب الوطنى الاتحادى لن يؤيد الوحدة مع مصر . وموقفه ـ فى ذلك ـ لن يختلف عن حزب الأمة ! بعث جازيت تقريرًا بذلك إلى الحكومة الاسرائيلية يوم ٢ من يولية ١٩٥٤ . وكان أصدق ما كتبه سلوين لويد فى تقاريره إلى مجلس الوزراء قوله : «الوجه المضىء بالنسبة لبريطانيا ، أن المصريين يبالغون فى تدخلهم دائما »!!

فوز الحزب الوطنى

كانت نتيجة الانتخابات مفاجأة ، وقد أعلنت فى الجنوب قبل الشمال بيوم واحد . وكانت صدمة ، أو ضربة ، لحزب الأمة والإنجليز ! مصر ظنت أن الإدارة البريطانية ستفرض على الناخبين مرشحى حزب الأمة ، وبذلك سيسقط الاتحاديون . وحزب الأمة كان واثقا من فوزه ، وكذلك الإنجليز . ولكن النتائج خيبت ظنون المهدى والإنجليز ، فإن انتصار الحزب الاتحادى كان ساحقا .

فاز الحزب الوطنى بواحد وخمسين مقعدا ، من مجموع مقاعد مجلس النواب وعددها ٩٧ . استولى « الحزب الوطنى » على كل مقاعد مجلس النواب فى الخرطوم والدوائر الشمالية . و«حزب الأمة » ٢٢ مقعدا . والمستقلون ١٢ . والحزب الجنوبى الذى دعا إليه سلوين لويد ٩ مقاعد . والحزب الجمهورى الاشتراكى ثلاثة مقاعد . والجبهة المعادية للاستعمار ، الشيوعيون ، فازت بمقعد واحد .

وفى مجلس الشيوخ نال الحزب الوطنى الاتحادى ٢٢ مقعدا من ٣٠ ، وحزب الأمة ٣ مقاعد . والمستقلون مقعدين . والقانون ينص على أن يعين الحاكم العام ، بموافقة لجنته ، عشرين عضوا فى مجلس الشيوخ ، فتقرر بعد مناقشة مع الحزب الوطنى أن يعين من كل حزب عدد من الأعضاء ، يتناسب مع مقاعده التى فاز بها فى الانتخابات ، وبذلك عين ١٠ من الحزب الوطنى فأصبح له ٣٢ عضوا فى المجلس المؤلف من ٥٠ عضوا ، وعين من حزب الأمة ٤ ، والجنوبيين ٣ ، والمستقلين ٢ ، والحزب الجمهورى الاشتراكى عضو واحد .

* * *

قال تقرير للمفوض التجارى البريطانى «جاءت الانتخابات إلى السلطة بالحزب الوطنى الاتحادى . وهو تجمع غير مستقر لعناصر تمتد ممن يفضلون الاندماج السياسى مع مصر ، إلى من هدفهم الرئيسى منع عودة السلطة المؤقتة إلى أسرة المهدى . وقد اتحدوا لتأييد سياسة غامضة ، بالوحدة مع مصر ، لتحقيق هدف قريب هو ضمان انتهاء الحكم البريطانى متأثرين فى كل الأحوال بالأموال المصرية » .

* * *

والسؤال الآن : هل أنفقت مصر أموالا فى السودان للدعاية الانتخابية للحزب الوطنى الاتحادى ، حتى يفوز فى الانتخابات ؟ وما الدليل على ذلك ؟ هناك مبدأ قانونى يقول :

«الاعتراف سيد الأدلـة » . فتعالوا نطبـق هذا المبدأ فى تلـك النقطة بالـذات ، أى إنفاق مصر أموالا فى السودان لصالح الحزب الوطنى الاتحادى .

* * *

حـدث عام ١٩٥٥ أن نشرت مجلـة أسبوعيـة سودانيـة اسمها « النـاس » بيانـات ، رأت حكومة رئيـس الوزراء إسماعيل الأزهرى أن فيها تحريضـا على كراهية الحكومـة . فقد هاجمت الصحيفة فى ثلاث مقـالات ، رئيس الوزراء والوزراء بعنـف واتهمتهم بأنهم بلا مبـادئ ودمى يتقاضون أمـوالا من الآخرين . وهذه المجلـة يصدرها صحفى اسمه محمـد مكى . وفى وثيقة بريطانية ، تاريخها ٢٤ يونية ١٩٥٥ ، وصف مدير المكتب التجارى البريطـانى فيليب آدامز هذا الصحفى ، بـأنه فاسد ، ومرتش ، وسبـق أن طلب دعما ماليا من هذا المكتـب . وقالت الوثيقة إن لهجـة المجلة تدل على أن لها صلة بالشيـوعيين . ولكن الحكومة السـودانية ترى أنها تمول من حزب الأمة لصالح أصدقاء الحزب من الشيوعيين !

قدمت الحكومة بلاغا إلى النيابة ضـد المجلة ، اتهمتها فيه بسوء النية التحريض على الفتنة والعصيان . وأوقفت الحكومة المجلة فى أبريل مـن ذلك العام . وبدأت محاكمة محمد مكى فى الخرطوم يوم ١١ من يونية ١٩٥٥ ، واستمرت حتى يوم ٢٢ من يونية . وتولى الدفاع عن المتهم عدد من كبار المحامين فى مقدمتهم محمد أحمد محجوب زعيم المعارضة ، ومثل الادعاء السيد محمـد متولى العتبـانى النـائب العـام والمستشار القـانونـى لمجلـس الوزراء ، وهـو من أصـل فلسطينى . قال الدفاع : إذا أثبت الدفاع صحة الاتهامات التى نشرتها الصحيفة ، ففى هذه الحالة لاتكون هناك جريمة .

عارضـت النيابة وقـالت : الدليل على التحـريض هو عنـف اللجهة ، التى استخـدمتها الصحيفة ، والباعث على النشر ، وذلك بغض النظر عن صحة البيانات المنشورة .

ومعنى ذلك أن المحكمة لايجب أن تنظر فيها إذا كانت التهم الموجهة لرئيس الوزراء والوزراء صحيحـة أم لا . ولكن المحكمـة أخذت بـوجهـة نظر الـدفـاع ، وطلبت منـه إثبات صحـة الاتهامات ، أى إثبات أن هناك من يدفع لرئيس الوزراء والوزراء !

استشهد الدفاع بوزير الدفاع السابـق فى حكومة الأزهرى ، خلف الله خالد ، والذى كان عضـوا فى اللجنة الـدولية المشكلـة عام ١٩٥٣ ، لضمان حيـدة الانتخابـات . وقال النـائب العام، لرئيس الوزراء . من مصلحة الحكومة التنازل عن بلاغها فى تلك المرحلة .

وجد الأزهرى أنه سيظل عرضة للاتهام والابتزاز ، ومن الأفضل أن يستمر نظر القضية .

حذر رئيس المحكمـة الوزير السابق من أنـه قد يكون عرضة للاتهام أيضـا ، ولكنه صمم على أداء شهادتـه . قال ، بعدما حلـف اليمين ، إنه انضم إلى الحزب الوطنـى الاتحادى عند قيامه عام ١٩٥٢ ، وإنه كان أمينا لصندوق الحزب . وقد عين وزيرا عام ١٩٥٤ عند تشكيل

حكومة الأزهرى . وقد أقيل من الوزارة ، واستقال من الحزب عام ١٩٥٥ . شهد بأن ميزانية الحزب تجىء من الأموال المصريةوالتبرعات ، والميزانية تبلغ ٩٧ ألف جنيه ، منها ١٢٠٠ من التبرعات والباقى من مصر ! وقال إن الأموال كانت تجىء من مصر ، عن طريق صلاح سالم وزير الإرشاد القومى ، أو الضابط محمد أبو نار مساعده فى شئون السودان ، أو عبد الفتاح حسن ، أو درديرى أحمد إسماعيل ، وأنهم كانوا يتلقون منه إيصالات باستلام هذه الأموال .

وقال إن لديه إيصالات باستلام الوزراء السودانيين الأموال ، من خزانة الحزب . وعرض الإيصالات على المحكمة ! وقال إن السبب المباشر لهذه الأموال هو الانتخابات . وقد أنفقت عليها . واستمر وصول الأموال من مصر بعد الانتخابات لتمويل صحيفتى الحزب «العلم» و« الاتحاد » . وأضاف أن هذه الأموال جعلت لمصر نفوذا على الوزارة ، وأنه كان لحكومة أجنبية ـ يقصد مصر ـ توجيه وتدخل فى شئون السودان .

وقال الوزير السابق إنه دفع المبالغ التالية للوزراء السودانيين من خزانة الحزب :

٥٣٠٠ جنيه لوزير المواصلات مبارك زروق .

٥٠٠٠ جنيه لوزير الصحة أمين السيد .

١٠٠٠ جنيه لوزير المالية محمد توفيق .

١١٦٦ جنيه لوزير الرى خضر حمد .

١١١٩ جنيه لعضو مجلس النواب إبراهيم الحسن .

٣٠٠ جنيه لوزير الحكم المحلى محمد أحمد المرضى .

٣٠٠٠٠ جنيه لرئيس وزراء السودان ، إسماعيل الأزهرى ، ووزير الصحة أمين السيد ، ورئيس مجلس الشيوخ محمد عثمان يسّ فى سبتمبر ١٩٥٤ .

وقال الوزير أيضا إنه قبل مبالغ من المال كقرض ، لا كرشوة ! وقال إن الحزب الاتحادى الوطنى لم يسدد هذه المبالغ للحكومة المصرية !

واستدعت المحكمة للشهادة ميرغنى حمزة وزير الزراعة والتعليم السابق ، الذى سمح باستخدام بيان له بتاريخ ٢٨ من سبتمبر ١٩٥٤ كدليل . وفى هذا البيان قال الوزير ، والوزراء المستقيلون ، من الحكومة فى ذلك الحين « إنهم لايرغبون فى أن تُحكم الخرطوم من القاهرة » !

وقد قضت المحكمة بمعاقبة الصحفى المتهم بالحبس ثلاثة شهور .

ودافع الحزب الوطنى عن نفسه ، إزاء هذه الاتهامات قائلا :

«هذه الأموال كانت إما قروضا وإما مساهمة فى تمويل مطلوب بشدة . ويجوز لأى شخص القيام به دون قيود . وأن بعض زعماء المعارضة تمت « رشوتهم » بأن اختصوا بمعاملة تفضيلية من جانب الإدارة البريطانية فى تأجير الأراضى الزراعية »!

نأتى الآن إلى اعترافات المسئولين المصريين .

جاء فى مذكرات قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى ، عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣من يوليو ١٩٥٢ ، قال :

« طلب صلاح سالم عقد مجلس قيادة الثورة ، يوم الخميس ٢٥ من أغسطس عام ١٩٥٥ ، ليعرض موقف مصر من الاتحاد مع السودان . وانعقد المجلس فى ذلك اليوم ، واستدعى كل من اللواء صالح حرب وزير الحربية الأسبق ، والأستاذ خليل إبراهيم مدير الرى للشهادة. وقد قاما بشرح الموقف موضحين أن قيام مصر برشوة كثير من السودانيين والمشتغلين هناك ، كان له أثر سيئ على أغلبية أفراد الشعب السودانى ، حتى أصبح الشك يتناول كل شخص يتعاون مع مصر ، لاعتقادهم أن وراء هذا التعاون منه رشوة ، وقد حصل عليها من مصر » .

ووصف عبد اللطيف البغدادى اجتماع المجلس مساء اليوم التالى ـ الجمعة ٢٦ من أغسطس ١٩٥٥ـ عندما استمع إلى شهادة الأستاذ أحمد قاسم جودة الصحفى بجريدة الجمهورية ، وكان قد زار السودان . قال أحمد قاسم جودة : إن سمعة مصر فى السودان أصبحت سيئة للغاية بسبب الرشوة التى تعطى وتبذل لكل إنسان حتى فى الشارع .

وقال البغدادى إن مجلس الثورة استمع إلى كل من عبد الفتاح حسن وحسين ذو الفقار صبرى ، اللذين تكلما « عن الرشوة والضرر الذى نتج عنها » !

* * *

أدلى صلاح سالم بحديث لمجلة « آخر ساعة المصرية ، اعترف فيه بأنه عاون السودانيين . ولكنه قال إن مافعله ليس رشوة ولا مجاملة ، بل إن السودان فاته الكثير ، ويجب أن يعوض عما مضى . وفى هذا الحديث ، وكان صلاح سالم لايزال وزيرا للإعلام وشئون السودان ، قال : « إنى أتحمل المسئولية ، وأعترف بأنى كافحت لكى أرفع معونة مصر للسودان من ثمانين ألف جنيه ، قبل الثورة إلى مليونين من الجنيهات كل سنة بعدها !!

وأعترف بأننى ، خلال رحلتى الأخيرة للسودان ، قررت إعانة أربعين معهدا ومدرسة ، لم تكن مصر تعينها من قبل . وكذلك سعيت لكى تنشئ مصر مستشفيات ، وعيادات للطب البيطرى ومساجد ،وجدت أن حكومة السودان وشواغلها كثيرة وأعباءها متعددة ، قد لاتستطيع إنشاءها !!

وأعترف أنى فتحت أبواب السلك الدبلوماسى المصرى أمام شباب السودان ، فأصبح الملحق الصحفى لمصر فى موسكو سودانيا ، والملحق الصحفى لمصر فى باريس سودانيا ، والملحق الصحفى فى لندن ومساعده سودانيين ، والملحق الصحفى لمصر فى جدة سودانيا . . مع أنى استغنيت عن الملحقين الصحفيين المصريين فى سفارات مصر فى الخارج !!

وأعترف أنى كافحت لكى أفتح أبواب العلم فى المعاهد والجامعات المصرية لعشرة آلاف

سودانى . ولو كانت اللوائح والقوانين المصرية طبقت عليهم ، كما تطبق على المصريين ، مادخل منهم أكثر من مائة . ولكنى كافحت لكى لاتطبق عليهم هذه اللوائح والقوانين !! وأعترف أنه فى الوقت الذى يقف فيه على أبواب الجامعة عشرة آلاف شاب مصرى ، حصلوا على الدرجات التى تؤهلهم لدخول الجامعة ، وليس لهم مكان فيها ، جلس على مقاعد الدراسة فى الجامعة ألف طالب سودانى لاتؤهلهم درجاتهم لدخولها ! وأعترف أنه منذ أسابيع قليلة تجمهر بعض الطلبة المصريين الواقفين بباب كلية الطب يريدون دخولها . . تجمهروا وتظاهروا وطالبوا باعتبارهم سودانيين .

أعترف أنى تسترت مرة على جريمة . فقد دخلت بيتا من البيوت التى يعيش فيها الطلبة السودانيون الذين يتلقون العلم فى القاهرة ، ولمحت فى أحد الأركان مجموعة من الأوراق ، فاقتربت منها بالمصادفة أتأملها ، وإذا هى رزم من المنشورات الشيوعية . وكنت بين أمرين ، أن أبلغ الشرطة للتحقيق ، أو أن أسكت . وسكت .

ولو كان هذا حدث فى بيت للطلبة المصريين ، وحتى قبل الثورة ، لكان ذلك كافيا طبقا للقانون العادى ، لأن يعتقل سكان البيت ويحقق معهم .

أعترف بهذا كله ، وأتحمل مسئوليته » !

* * *

قضت نتيجة الانتخابات على نفوذ حزب الأمة ، خلال سنوات تقرير المصير الثلاث . عانى حزب الأمة من زعمائه . كان الزعماء يؤمنون بأن لهم رسالة ستجذب الناخبين ، بينما الانتخابات فى حاجة أيضا إلى تنظيم . وظل الحزب يصارع الجمهوريين الاشتراكيين ، وينافسهم ويظنهم خصومه الحقيقيين ، باعتبار أنه واثق من أن الإنجليز يؤيدونهم ، بينما كان الحزب الاتحادى هو المنافس الوحيد .

وكان هناك بعض العوامل ضد حزب الأمة : الثقة الزائدة بالنفس ، والارتباط بالإنجليز ، ومخاوف الناس من « الفظائع » التى ارتكبها المهدى الكبير !

الآن أصبحت مصلحة الإنجليز مع الحزب الفائز أهم من احتفاظهم بصداقة المهديين . وكان حزب الأمة فى حاجة إلى صديق ، بينما الإنجليز يهمهم فى المقام الأول . . المصالح ، ولذلك بدءوا الاتصالات الجادة الوثيقة مع السيد على الميرغنى والأزهرى . ولم يفهم حزب الأمة ذلك . لم يستطع إيدن أن يكتم غيظه من نتائج الانتخابات ، فاراد أن يقلل من تأثيرها وقال : « فازت مصر بانتصار ضئيل »

أثار السفير البريطانى السابق فى مصر ، اللورد كيلرن ، نتائج الانتخابات فى مجلس اللوردات البريطانى ، وطالب ، تلميحا ، بالعودة إلى إنذار الماريشال اللورد أللنبى عام ١٩٢٤ بسحب الجيش المصرى ، والموظفين المصريين من السودان ، وطالبب بأن تعلن

الحكومة البريطانية أنها لن تتخلى عن السودان .

رد اللورد ريدنج وزير الدولة للخارجية فقال : مرت تقريبا ثلاثون عاما ، منذ أصدر رامزى ماكدونالد رئيس الوزراء الراحل بيانه ، الذى أشار إليه اللورد كيلرن . وفى هذا الوقت لم يكن السودان قد وجد ، أو حددت سياسة الحكومة البريطانية حياله . وأضاف : أحب أن أؤكد للوطنيين السودانيين من جميع الأحزاب والمشارب أن بريطانيا مستعدة فى المستقبل ، كما كانت فى الماضى ، لأن تلعب دورها فى مساعدتهم على ضمان الاحتفاظ بمزايا الحكم الذاتى ، الذى حصلوا عليه الآن ، وتقرير المصير الذى يتبعه .

وهذه الكلمات فيها إشارة واضحة للحزب الوطنى فى الخرطوم بأن بريطانيا تنتظر منه استدعاء للتدخل ومساعدته فى تقرير المصير !

أما مصر فقد احتفلت وهللت لفوز الحزب الوطنى ، واعتبرت أن قضية الاتحاد مع السودان قد حسمت !

* * *

وظنت مصر أن عليها أن تهدأ سياسيا ، فقد انتصر الاتحاديون . وكانت مصر واهمة . لم تدرك أن الناخبين صوتوا ضد النظرة الضيقة للاستقلاليين ، الذين ربطوا أنفسهم بالإنجليز ، ولن يتحرروا أبدا من هذا الرباط المقدس ! أما الاتحاديون ، فإنهم لم يحددوا أبدا نوع الاتحاد الذين يريدونه مع مصر . وكان القرار فى يد الميرغنى أكثر مماهو فى يد الأزهرى . ولم يدرس المصريون تاريخ الميرغنى بعناية . وفى كتاب الدكتور محمد إبراهيم سليم «بحوث فى تاريخ السودان » قال : « سار السيد الميرغنى على سياسة ازدواجية . ولم يكن إصدار خط سياسى واضح مباشر فى مصلحته . وكان يعمل من وراء ستار ، لأنه كان حذرا جدا » .

* * *

اعترف الإنجليز بأن نتيجة الانتخابات نصر كبير للحزب الوطنى الاتحادى على حزب الأمة ، ويثبت تضامن وقوة الختمية ، والمهارة السياسية للاتحاديين ، وعدم كفاءة حزب الأمة ومبالغتهم فى الثقة بنفسهم . وقال ريتشز المفوض التجارى البريطانى فى الخرطوم : إن العامل الأكبر فى هزيمة هذا الحزب ليس أموال مصر أو دعايتها ، ولكن هناك أسبابا أخرى ، منها ربط حزب الأمة ببريطانيا وحكومة السودان . إن خصومهم خافوا من ديكتاتورية المهدية »

وقال : « أثبتت الانتخابات تضامن الختمية بقيادة السيد على الميرغنى . وقد وجدوا أن هذه هى الوسيلة الوحيدة للانتصار على المهدية ، وليس حبا فى مصر . ولكن أصواتهم ـ أى الختمية ـ حققت الفوز للموالين لمصر . كما أن السودانيين فى المناطق المتقدمة رغبوا فى إدارة شئون بلادهم ، وكانو امقتنعين بأن الإنجليز لن يمكنوهم من ذلك » . وأضاف : « الأموال المصرية ساعدت الحزب الاتحادى على البقاء ، والطواف بالبلاد ، والإنفاق ، فيراهم الناس

ويسمعونهم . ولم يكن حزب الأمة يعانى من نقص المال ليقوم بذلك ، ولكنهم أطفال فى السياسة . وقد ذكر ميرغنى حمزة أن الإطاحة بالنفوذ البريطانى لصالح النفوذ السودانى لايعنى قبول أى نفوذ آخر » . . يقصد النفوذ المصرى . وقال ميرغنى لريتشز : « إن الشعور الوطنى يفضل إقامة علاقات وثيقة مع مصر ، ولايعنى أبدا سيطرة مصر » .

وينصح ريتشز الحكومة البريطانية قائلا : « يجب أن يرحل الموظفون البريطانيون بسرعة ، وأن تتعاون حكومة السودان فى عملية السودنة ، كما أن الإدارة السودانية ستخفف من عدائها للإنجليز نتيجة اتصال الوزراء اليومى بالموظفين البريطانيين » . ونصح بتشجيع التعاون وتقوية الروابط مع العناصر الختمية - لا الأشقاء - فى الحزب الاتحادى .

استمع الإنجليز لهذه النصائح والتوصيات ونفوذها ، بدقة . ولم يستسلموا لليأس .

* * *

عقب إعلان النتائج النهائية ، عقد أنتونى إيدن وزير الخارجية اجتماعا لمناقشة الموقف الجديد . أشار الحاضرون ، من كبار مستشاريه والمسئولين فى الوزارة ، إلى أن النتائج حسمت بشكل تام قضية تقرير المصير ، أى الاتحاد مع مصر . ولكن كانت هناك بوادر أمل للإنجليز. وجدوا أن هناك خلافا خطيرا فى الرأى داخل الحزب الوطنى الاتحادى، ورأوا أن الانتخابات ليست استفتاء حول مستقبل السودان بل إنها انتخابات لبرلمان سودانى لفترة الحكم الذاتى الانتقالية ، وأنها أول انتخابات برلمانية فى تاريخ السودان . وقد جرت معركتها فيما يتعلق بشمال السودان على أساس طائفى ، أكثر منها على أساس سياسى . ولم يمنع ذلك أنتونى إيدن من الإبراق للحاكم العام مهنئا بقيام البرلمان السودانى !

* * *

وبدأ الإنجليز على الفور الاتصال بكبار الختمية . دعا لوس المستشار السياسى للحاكم العام ، ميرغنى حمزة ، لتناول الشاى . بدأ لوس بتهنئته على نجاح الحزب الوطنى الاتحادى فى الانتخابات . وقال : أحب أن أوضح أن المسئولين البريطانيين فى الإدارة المدنية للسودان ، سيخدمون باخلاص أية حكومة سودانية تأتى إلى السلطة ، عن طريق أغلبية برلمانية ، وهذه سمة أساسية للنظام الديموقراطى .

سر ميرغنى كثيرا ، وتنفس الصعداء لهذا التأكيد ، وأبدى ارتياحه للغاية ، ثم قال : إن الحزب الوطنى الاتحادى ، كان يشعر بالقلق بشأن هذه المسألة . وكانت هناك شائعات من مصادر حزب الأمة ، بأن البريطانيين لن يعملوا أبدا مع حكومة للحزب الوطنى الاتحادى . وأضاف : أعرف أن هذا حديث خاص ، ولكنى سأبلغه لبعض زملائى ، وأمل إعطاء بعض المؤشرات العامة لهذا الموقف .

وبدأ لوس يسأل ، وميرغنى حمزة يجيب ، معبرا عن رأيه الشخصى ، لا عن رأى الحزب ،

وقال : الحزب بشكل عام يؤيد الحكم الذاتى التام ، فى جميع المسائل الداخلية مع برلمان منفصل عن مصر .

وكذلك أمر شبه مؤكد ، جيش منفصل ، رغم أنه ليس هناك بعد اتفاق تام على هذه النقطة . وستكون للسودان سياسة دفاع خارجية عامة مع مصر ، وسيكون هناك تعاون وثيق فى المسائل الاقتصادية . وقال إن هناك مسائل أخرى يرى الحزب الوطنى الاتحادى أنها ينبغى ألا يحسم فيها الأمر حتى وقت تقرير المصير . وبخصوص العلاقات المستقبلية بين السودان وبريطانيا ، أشار إلى مثال الهند ، حيث كانت هناك مرارة ونزاع بين الهنود والبريطانيين ، وحلت محلها الصداقة والتعاون فور حصول الهند على الاستقلال .

قال لوس : إن العناصر المناصرة للاستقلال ، ستشكل أقوى كتلة ممكنة فى البرلمان .

قال ميرغنى حمزة : إذا رأت المعارضة الحزب الوطنى الاتحادى يشجع النفوذ المصرى فى السودان ، فسيكون بمقدورها الاعتراض .

فهم لوس من ذلك أن الحزب الوطنى الاتحادى لن يشجع التسلل المصرى ! وتحدث الرجلان ، بعد ذلك ، . عن تاريخ العلاقات بين بريطانيا والختمية والأشقاء . وكان رأى الميرغنى أنه كانت هناك سمتان للسياسة البريطانية فى السودان ، هما السبب فى نفور غالبية الرأى العام المثقف والختمية . الأولى : هى استبعاد مصر عن شئون السودان ، وهو ما اعتبر إطالة للحكم البريطانى للسودان . والثانية : مساندة أسرة المهدى . وفى هذا المجال يتذكر المفكرون السودانيون قضية الملك عبد الله فى شرق الأردن ، والمعتقد أن السيد عبد الرحمن المهدى ، كان يعد لموقف مماثل .

ولكن الحديث كان وديا للغاية ، كما أبرق لوس . . للندن!

ويجىء الأزهرى ، لأول مرة ، إلى بيت لوس لمدة ساعة للاتفاق على الخطوات القادمة .

أكد لوس مواصلة الموظفين البريطانيين العمل فى السودان .

رد الأزهرى قائلا : يهمنا أن يسير كل شىء فى سلاسة .

قال لوس فى برقيته إلى لندن : « **كان الأزهرى لطيفا ووديا . وأكدنا حسن النوايا المتبادلة . واتفقنا على التشاور المستمر . ولكن الأزهرى كان حذرا ، وهو يتحدث . وهى بداية معقولة ومرضية لعلاقاتنا مع الحزب الوطنى ، وتساعد على تهدئة شكوكهم بالنسبة للنوايا البريطانية** » .

* * *

ولكن الإنجليز لايهملون المهدى وولده . قضى كينريك مساعد لوس ، ساعتين مع المهدى وصديق . . كان المهدى منفعلا ومتوترا . وامتنع عن لوم الحكومة البريطانية وحكومة السودان بسبب المقاومة غير الكافية للتسلل المصرى . وعزا فشله إليه وحده .

وجد كينريك أن من الأفضل أن يكون فظا ، فقال : فشلكم يرجع فى الأساس إلى أنكم ،

رغم كل ما أشرنا به عليكم ، أصررتم على خوض الانتخابات على أسس دينية . وبدلا من إبراز التناقض بين الاستقلال السودانى ، والسيطرة المصرية ، والتعاون مع أى مستقل مهما كان لونه أو ملته ، افترضتم أن فكرة الاستقلال هى احتكار للأنصار . وفرضتم على المرشحين، لكى يحصلوا على تأييدكم ، أن يعلنوا انضمامهم لحزب الأمة . وبعد أن حوصرتم فى نضال حر مع الحزب الجمهورى الاشتراكى السودانى أو غيره من المستقلين ، بددتم الوقت والجهد والمال ، وهو ماكان أحرى أن يرصد لمحاربة « الحزب الوطنى الاتحادى» . وليس هناك مقعد واحد فزتم به لم يكن فى منطقة أنصارية بحتة . وكان يمكن تفادى الهزيمة الساحقة لقضية الاستقلال ، فى الخرطوم ، لو أنكم اتبعتم نصيحتنا . وأمل أن تدركوا الآن حماقة الخط الدينى وأن تتخلوا عنه وتتعاونوا مع أى مستقل ، وكل مستقل ، لتشكيل جبهة وطنية للاستقلال فى البرلمان .

قال المهدى : أجبرنا على اتباع الخط الذى اتبعناه ، لأنه لايمكن الوثوق فى ألا يصوت ختمى لمصر ، إذا طلب منه السيد على الميرغنى ذلك .

قال كينريك : ربما لم تفهموا تماما الموقف الدستورى ، وتشكيل الحكومة ليس نهاية لكل شىء . وفى مرحلة ما ، سيكون على الحكومة أن تقترح القرار المعبر عن الرغبة فى تقرير المصير . ويمكن للمعارضة أن توافق أو تعترض على ذلك . وقبول الحكم الثنائى بالقرار ، يتضمن انتخابات تالية أخرى يمكنكم فيها تحسين موقفكم ، إذا أعدتم تنظيم أنفسكم . والكلام العنيف عن الثورة ، ليس من شأنه سوى الإضرار بكم ، ويجعلكم تقفون ضد قوات الأمن الحكومية على أى حال ، ويجب أن تتعلموا العمل كمعارضة فى البرلمان .

وافق السيد عبد الرحمن على أن هذه النصيحة سليمة ، ولكنه عاد إلى مشكلة التدخل المصرى فى الانتخابات .

قال كينريك : الأدله العامة ، مثل التى قدمت إلى اللجنة الانتخابية التى تم اختيارها عن طريق الأغلبية ، لم تعتبرها كافية .

قال المهدى : يمكن لحكومة صاحبة الجلالة أن ترفض الاتفاقية .

رد كينريك : حزب الأمة أعلن فى أكثر من مناسبة أنه لايرغب فى ذلك . والسبب أنه كان لديكم أمل كبير فى الفوز فى الانتخابات . والآن بعد الفشل ، لايمكن أن تتوقع أن ترفض الحكومة البريطانية الاتفاقية لأن نتائج الانتخابات لم تكن مرضية . والأمر المهم أن تتجمع العناصر الاستقلالية فى البلاد وتوحد قوتها . وقد شكل الحزب الوطنى الاتحادى رغم كل شىء من أحزاب عديدة .

قال السيد عبد الرحمن المهدى : إنى مستعد للتعاون مع أى شخص ، وسأنسى كل الإساءات الماضية لتحقيق هذه الغاية .

قال كينريك للندن : « كانت المحادثة كئيبة . وكان السيد عبد الرحمن قلقا للغاية . ومع ذلك بدا مصمما على الاستمرار فى العمل بالوسائل الدستورية » .

* * *

ويلتقى لوس بالمهدى الذى أظهر خيبة أمل كبيرة ، واكتئاباً بشأن نتائج الانتخابات لأنها ضربة خطيرة لكبريائه الشخصى ونفوذه . قال المهدى : رد الفعل الأول لحزب الأمة رفض الانتخابات ، لأنها باطلة على أساس التدخل المصرى ، والانسحاب من البرلمان ، واعتزالى - أى المهدى - لكننا اتجهنا إلى تفكير أفضل رغم أننا مصممون على تسجيل احتجاج ضد التدخل المصرى .

قال لوس : لاتفقد الأمل لهذا الإحباط . واستمر فى النضال من أجل استقلال للسودان .

قال المهدى : بماذا تنصحنى ؟

قالو لوس : أنصح بتشكيل جبهة ، أو حزب ، للاستقلال فورا ، ينضم إليه حزب الأمة ، يمكن أن يساعد على إزالة الأثر الشعبى بأن حزب الأمة مرتبط بطموحات المهدية !!

* * *

أصدر حزب الأمة بيانا ، عقب إعلان نتيجة الانتخابات ، هاجم فيه مصر ، ولجنة الانتخابات ، وأعلن رفضه لنتيجتها وأنه سيتخذ قرارا بشأنها . وعرف فى الخرطوم أن الحزب سيسحب نوابه من البرلمان ويقاوم الوضع كله .

قال السيد عبد الرحمن المهدى فى مذكراته : « لم يف المصريون بوعودهم . وخرقوا جميع بنود اتفاقية « الجنتلمان » . وجاءت الانتخابات العامة لأول برلمان سودانى ، فصرف المصريون ملايين الجنيهات للدعاية لأنصارهم . وكان الحاكم العام يقول لى : هذا ما جنته أيديكم ، لأنكم اتفقتم مع قوم لايعرفوم العهود . وبهذه الطريقة ، فازت الأحزاب الموالية لمصر بأغلبية مقاعد البرلمان ، وإن كان عدد الأصوات التى نالتها الأحزاب الاستقلالية أكثر بعدة ألوف . وقد قبلت نتيجة الانتخابات رغم ما أحاط بها من مطاعن » .

ولكن الحقيقة أن المهدى التزم الهدوء بعد النصيحة البريطانية . وأخذ يعقد الاجتماعات المستمرة مع النواب ، يدعوهم لتشكيل معارضةبرلمانية قوية . وظن رجال الحزب أن حكمة «الإمام » تجلت فى هذا الوقت العصيب . ولم يعرفوا أن الإنجليز كانوا الملهمين بالحكمة !!

وهكذا أراد الإنجليز توثيق علاقتهم بالأزهرى ، وفى الوقت نفسه شجعوا المهدى على مقاومة الأزهرى ، وحشد كل من يمكن جمعهم من أعضاء البرلمان ضده .

أما مصر ، فكانت على اتصال بالحزب الوطنى الاتحادى ، أو بعبارة أدق ، بجانب واحد من أجنحه الحزب ، لأن الختمية لم يكونوا مع الاتحاد على الطريقة والرغبات المصرية !!

استقالة محمد نجيب

انتخب مجلس النواب السودانى فى أول اجتماع له إبراهيم المفتى المحامى رئيسا . وهزم مرشح المعارضة عبد الفتاح المغربى . ولكن الحاكم العام، بموافقة لجنته ، رفض ، لأنه ينتمى للحزب الوطنى الاتحادى ، بينما يجب أن يكون رئيس البرلمان محايدا لايرتدى رداء حزبيا . وعلى ذلك انتخب القاضى بابكر عوض الله رئيسا ، وذلك باتفاق الحكومة والمعارضة . . . وقد أصبح بابكر عوض الله ، بعد ذلك بسنوات، رئيسا للوزراء ! وانتخب إسماعيل الأزهرى رئيسا للوزراء ، يوم ٦ من يناير ، بحصوله على ٥٦ صوتا ، مقابل مرشح المعارضة محمد أحمد محجوب ، الذى نال ٣٧ صوتا ، وقد أصبح هو أيضا رئيسا للوزراء فيما بعد !

* * *

كان إسماعيل الأزهرى فى الرابعة والخمسين من العمر ، عندما أسندت إليه رئاسة أول وزارة سودانية . ولد عام ١٩٠٠ فى أم درمان ، وجده من العلماء الذين درسوا فى الأزهر الشريف ، وكان قاضيا شرعيا فى السودان ، وتولى منصب قاضى قضاة مديرية دارفور ، فانتقل معه حفيده إسماعيل الذى سافر إلى لندن ـ صبيا ـ مع وفود العلماء لتهنئة الملك جورج الخامس بانتصار بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى . تخرج إسماعيل الأزهرى من قسم المعلمين فى كلية غوردون ، وتولى تدريس مادة الحساب فى عطبرة ، ونقل إلى مدرسة أم درمان الابتدائية . أوفد إلى بيروت ليدرس فيها ، وتخرج فى جامعتها عام ١٩٣٠ ، وعاد يحمل درجة البكالوريوس فى علوم الرياضيات ، ليعمل مدرسا فى كلية غوردون من عام ٢١ حتى عام ١٩٤٦ . اشترك فى تأسيس مؤتمر الخريجيين ، الذى يضم خريجى مدارس السودان عام ١٩٣٨ ، للأعضاء الذين تجاوزوا مرحلة التعليم الأولى .

فى البداية كان إسماعيل الأزهرى عضوا فى مجلس السيد عبد الرحمن المهدى ، ثم انسحب منه ؛ إذ إن المهدى كان يصر على تبعية من يحضر مجلسه لطائفة الأنصار . وكان من الطبيعى أن يتحول الأزهرى إلى السيد الميرغنى ، الذى يترك الحرية لأنصاره ، فلا يلزمهم أن يكونوا من طائفة الختمية !

أسس إسماعيل الأزهرى أول حزب سياسى فى السودان ، وهو « الأشقاء » عام ١٩٤٣ ، وزارمصر فى ذلك العام . وبعد عودته قدم إلى مجلس تأديب متهما بالاشتغال بالسياسة ، مخالفا لقانون الموظفين ـ قانون الخدمة المدنية ـ فعوقب بالتوبيخ . ويزور مصر مرة أخرى عامى

٤٤ ، ٤٦ ، ومنها إلى لندن لمتابعة مفاوضات صدقى ــ بيفن . وعندما يقود الأزهرى مظاهرة ضد قيام الإنجليز بتأسيس الجمعية التشريعية ، يقدم للمحاكمة ، ويحكم عليه بالسجن شهرين . ويسجن مرة أخرى أربعة شهور بتهمة التحريض على كراهية حكومة السودان البريطانية ! وكان الأزهرى دواما ضد الإنجليز . قاطع المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وانتخابات الجمعية التشريعية . ورفض عرض بريطانيا أن يكون وزيرا . ولم يدخل مقر الحاكم البريطانى العام أبدا إلا بعد توليه رئاسة الوزارة . وفى الانتخابات فاز الأزهرى فى دائرة شمال أم درمان ، على منافسة السيد عبد الله الفاضل ، ابن شقيق السيد عبد الرحمن المهدى ، الذى ناب عن عمه فى التفاوض مع نجيب الهلالى باشا رئيس وزراء مصر عام ١٩٥٢ .

أما علاقة الأزهرى بمصر ، فتتضح فى مذكراته ومواقفه المتعددة . بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، قال الأزهرى فى مذكراته إنه بعد المعاهدة « اتجهت قلوب كثير من أنصار السودانيين إلى الكنانة تعلق عليها الآمال الكبار فى تحرير السودان من قبضة الاستعمار الإنجليزى . وكان الشباب يقبل نحو مصر ، ساستها وكتابها ، ومفكريها وأخبارها وصحفها ». وفى عام ١٩٤٢ ، عندما انقسم مؤتمر الخريجين قسمين ، أحدهما يطالب بالتعاون مع حكومة السودان ، رأى الأزهرى ، ومجموعته ، أن يتجه نحو مصر ويتعاون معها فى تحرير السودان . وفى مذكراته ، قال إنه فى عام ١٩٤٣ كان رأيه ورأى زملائه « الأشقاء » أن تكون للسودان حكومة داخلية تحت التاج المصرى . وقال أيضا : « لم يكن اتجاهنا خافيا على أحد ، وإن اتجاهنا نحو مصر من أسباب القطيعة بين زملائى والإمام المهدى .

واتخذ مؤتمر الخريجين ، عام ١٩٤٥ برئاسة الأزهرى ، قرارا بقيام حكومة سودانية ديموقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى . وبعث الأزهرى فى أغسطس من ذلك العام ، بصفته رئيسا لمؤتمر الخريجين ، مذكرة إلى الحاكم العام يطالب بارتباط السودان بمصر ، فى اتحاد تحت التاج المصرى . وعندما وقع بروتوكول صدقى - بيفن الذى ينص على التاج المشترك لمصر والسودان ، قال الأزهرى نحن ، أنصار وحدة وادى النيل ، ابتهجنا بالاتفاق ، وخرجت مظاهراتنا فى الطرقات تفصح عن بهجتها . ويعلن الأزهرى أن حزب الأشقاء لايقبل الاشتراك فى أية مؤسسة دستورية تحت الحكم الثنائى .

وينقسم حزب الأشقاء ، عام ١٩٥١ ، إلى حزبين أحدهما بزعامة الأزهرى ، والآخر بزعامة محمد نور الدين ، ولكن محمد نجيب ينجح فى توحيد الجناحين ، بل فى توحيد ٨ أحزاب وحدوية سودانية فى حزب واحد ، هو الحزب الوطنى الاتحادى برئاسة الأزهرى ، ويكون محمد نور الدين وكيله .

قال الحاكم العام : «ليست للأزهرى القوة ليفرض آراءه على زملائه ، ومهارته فى تدبير التسويات والتأجيل ، وتحت ضغوط زملائه وحزبه يستسلم » !

ووصف وليم لوس مستشار الحاكم العام الأزهرى، فقال : « له طبع دمث ومجامل . وهو دائم الرقة والهدوء . يبدو حساسا وهادئا . قواه العقلية محدودة للغاية . وهو ضعيف بطبيعته . ويمكن التأثير عليه بسهولة . وبشكل عام ، فإن لديه نوايا مشرفة ، ولكنه غير قادر على تحقيقها . وهو أستاذ فى فن الهروب من المشاكل المعقدة ، مع استعداده للحلول الوسط ، مما يمكنه من المحافظة على مختلف عناصر الحزب الوطنى الاتحادى معا . ولا ينبغى بأية حال اعتباره زعيما قويا ، يمكنه أن يجر معه حزبه وحكومته إلى أية سياسة يقرر اتباعها » !

أقسم الوزراء ـ ١٢ وزيرا ـ اليمين الدستورية أمام الحاكم العام يوم ٩ يناير من ١٩٥٤ . وأعلن الحاكم العام أن هذا اليوم ، ٩ من يناير ، وهو يوم أداء الوزراء لليمين الدستورية ، بدء الفترة الانتقالية ، ومدتها ٣ سنوات ، التى حددها دستور الحكم الذاتى . اختير الوزراء الاثناعشر من الحزب الوطنى ، وهو من الختمية والاتحاديين . الختمية هم : أحمد جيلى ، وميرغنى حمزة ، وخلف الله خالد . حرص الأزهرى على تعيين ٣ وزراء من الجنوب وهم بولين أليير ، وسانتينو دينق ، وداك دين . والقانون الأساسى ينص على وزيرين ، على الأقل، من الجنوب .

قال لوس : « الوزراء الجنوبيون ليس لهم وزن سياسى » . ولكن الثلاثة كانوا وزراء دولة ، أى بلا اختصاصات محددة . وعين حماد توفيق وزيرا للمالية ، وإبراهيم المفتى وزيرا للاقتصاد والتجارة ، وعلى عبد الرحمن الأمين ـ القاضى وصديق الميرغنى ـ وزيرا للعدل ، ومبارك زروق المحامى الذى فاز بأعلى الأصوات فى دوائر الخريجيين وزيرا للمواصلات ، وخلف الله خالد الضابط المتقاعد من زعماء الختمية وزيرا للدفاع ، والدكتور أمين السيد المدير المساعد السابق للإدارة الطبية وزيرا للصحة .

ومن البداية يعترف الأزهرى بأنه كانت هناك خلافات حول التشكيل الوزارى . طلب ميرغنى حمزة ـ ممثل الختمية ـ أن يكون وزيرا للداخلية ، فاحتفظ بها الأزهرى لنفسه وولاه للتعويض ـ ٣ وزارات وهى المعارف والرى والزراعة . وطلب محمد نور الدين الزراعة فولى الأشغال . وقد قال عنه وليم لوس : «محمد نور الدين موال لمصر بشدة . وهو ذئب وحيد . وليس من المعتقد أنه سيكون له مستقبل سياسى حقيقى » .

وامتنع الأزهرى عن تعيين اثنين من حلفائه ورجاله ، وهما يحيى الفضلى ، ومحمد أحمد المرضى وزيرين بناء على طلب ميرغنى حمزة . وفى مذكرات خضر حمد السكرتير العام للحزب الوطنى الاتحادى قال : « أبعد بعض البارزين فى الحزب من الوزارة ، وكان ذلك بلا شك نتيجة ضغط مستمر من الختمية ، غير أن الأزهرى استطاع أن ينتزع وزارة الداخلية ، وفازوا هم بوزارة الحربية » ! ! ويكفى أن خضر حمد نفسه لم يشترك فى الوزارة ، لأن الختمية عارضوا ، فاضطر خضر إلى الادعاء بأنه يريد التفرغ للحزب فى هذه الفترة !

وبقيت مناصب وزارية خالية ، بناء على « نصيحة » السيد على الميرغنى !! وبذلك شكلت الوزارة من عدد أقل من العدد الذى نص عليه الدستور .

* * *

بدأ الأزهرى وزملاؤه ـ بعد فوزهم فى الانتخابات مباشرة ، وحتى قبل تشكيل الوزارة ـ يلزمون الحذر فى تصريحاتهم ، وامتنعوا عن مهاجمة بريطانيا ، وأبدوا الود للموظفين الإنجليز . وكانت علاقتهم طيبة للغاية مع ريتشز المفوض التجارى البريطانى . وكانوا يقولون دائما فى مجالسهم الخاصة إن هدف الوحدة مع مصر لم يتغير ، ولكن المهمة الأولى للحكومة الوطنية هى تنفيذ اتفاقية السودان . وفسر ريتشز أسباب ذلك بالخلافات الداخلية ، واعتماد الحزب على الختمية ، واستغل الإنجليز ذلك فى اتصالاتهم مع السودانيين . حرصوا على أن يبينوا لهم أن المصريين يحاولون اختراق السودان ، بينما مهمة السفير البريطانى فى القاهرة محاولة منع ذلك .

أما صلاح سالم ، فقد أراد من اللحظة الأولى أن يفرض رأيه على الأزهرى والوزراء ، وأن يظهر بمظهر حامى حكومة الحزب الوطنى الاتحادى ، وأن مصر ، هى الحليف الذى لاغنى عنه للسودانيين لتحريرهم من طغيان الحكم البريطانى . زار الخرطوم ومعه عبد الحكيم عامر، عضو مجلس الثورة ووفد من ١٦ عضوا ، بعد ٤ أيام فقط من تشكيل الوزارة ،بطائرتين حربيتين ، فاستقبله مجلس الوزراء مجتمعا فى المطار اعترافا بما فعله للحزب الحاكم !! وطلب من الأزهرى ، بصفته وزيرا للداخلية ، تصريحا بزيارة الجنوب . اعترض الحاكم العام ، سرا ، للأزهرى ، لأن الزيارة تعتبر خرقا للمناخ الحر المحايد الذى نصت عليه الاتفاقية . قال الأزهرى للحاكم : هذه زيارة خاصة ، وليس هناك مانع من قيام أى وزير بريطانى بزيارة الجنوب . ولم يستطع الحاكم العام منع الزيارة .

حرص صلاح سالم على أن يمشى فى شوارع الجنوب بملابسه الداخلية ، كما فعل أثناء رقصته الشهيرة ، ولكنها لم تؤثر فى أحد كما فعلت أول مرة . وحرص المراسلون الأجانب على التقاط صور له . وأراد صلاح سالم إقناع بعض أعضاء الحزب الجنوبى للانضمام إلى الحزب الاتحادى ، ولكن الجنوبيين أبلغوا الإنجليز بذلك !! وأمضى عبد الحكيم عامر فى السودان أسبوعا ، أما صلاح سالم فبقى أسبوعين .

حدث فى اليوم التالى لوصول صلاح سالم إلى الخرطوم أن صدر فى القاهرة قرار بحل جماعة الإخوان المسلمين ، واعتقل قادتها ، وفى مقدمتهم المرشد العام ، فتظاهر الإخوان فى الخرطوم يهتفون ضد مصر ، ويتهمون جمال عبد الناصر وصلاح سالم بالديكتاتورية . رأى السودانيون فى قرار حل الجماعة مظهرا من مظاهر الديكتاتورية وبدءوا يخافون على أنفسهم !!ولم يدرك صلاح سالم، وهو يهاجم الإخوان فى الخرطوم، أنهم والشيوعيين دون كل أحزاب مصر السابقة الذين لهم نشاط سياسى فى السودان !!

وتكتب صحيفة الأيام « المستقلة التى يصدرها بشير محمد سعيد ضد زيارة صلاح سالم ، وتقول إنه منذ تعيين الحكومة ، فإن زيارات المصريين للجنوب قد زادت . ولاتعترض الصحيفة على ذلك ، ولكنها ترى أن تتم بشرط واحد ، وهو ألا يكون لها تأثير ضار على وحدة البلاد أو تهديد لاستقرارها . وقالت الصحيفة إنه لابديل أمام السودان إلا أن يطلب من مصر وقف هذه الأعمال التى تخلق الاضطراب فى وقت تحتاج فيه إلى الاستقرار . وقالت إنها تأمل أن تستمع الحكومة إلى ذلك . وأضافت : « وهل تستمع مصر » ؟!

ولكن صلاح سالم لم يستمع ، ولم يدرك أن عليه الابتعاد عن السودان ، لا أن يأخذ الصدارة فى مباراة لكرة القدم ، يحضرها الأزهرى وزملاؤه فى أول مرة يشهدون فيها اجتماعا عاما . وعندما دخل الحاكم العام الملعب ، وقف جميع الحاضرين لتحيته ، ومنهم الأزهرى والوزراء . أما صلاح سالم الذى كان يجلس على مسافة مقعدين بعيدا عن السير روبرت هاو ، فقد تجاهله تماما . ولم يفهم السودانيون ذلك ، إلا على أنه استعلاء من الوزير المصرى ، وأنه يريد أن يبدو أعلى مقاما من الحاكم العام .

وفى الوقت نفسه ، سافر السيد المهدى إلى جزيرة أبا ، حتى لايلتقى بصلاح سالم ، وترك لابن أخيه عبد الله الفاضل أن يقيم مأدبة عشاء له . ومع ذلك ، أخذ صلاح سالم يخطب فى كل مكان ، متحدثا عن انتصار الاتحاديين وخذلان الاستقلاليين ، ويؤكد أن هذه رغبة الشعب السودانى الذى يريد أن يكون متحدا مع مصر ، ولايرغب فى أن يكون مستقلا مع الإنجليز ، كما يريد له حزب الأمة .

سأل مراسل أخبار اليوم فى الخرطوم إسماعيل الأزهرى عن معنى الاتحاد مع مصر وتحديده ، فقال رئيس الوزراء : إن السودان سيتحد مع مصر . ولا مفر من هذا الاتحاد . لقد خرجت للشعب وأنا أنادى بالاتحاد ، وقام حزبى على هذا المبدأ . واستمر عليه ، وسيستمر عليه حتى يتحقق . ولابد أن يتحقق .

إنى لم أتنازل ، ولم يتنازل أحد من حزبى ، عن هذا المبدأ . ومن أجل هذا المبدأ ، أولانا الشعب ثقته ، وتكتلت حولنا الغالبية . صحيح أنى منذ إعلان نتيجة الانتخاب ، لم أدل بتصريح حول الاتحاد مع مصر . ثم ماذا يجدى هذا التصريح الصادر من رجل لم تكن له صفة رسمية ؟ أما وقد انتخبت رئيسا لحكومة السودان فإنى أعلنها صريحة ، أن حكومتى ستعمل على تنفيذ المبدأ الذى اعتنقته ألا وهو الاتحاد مع مصر . الاتحاد الذى يريده كل من الطرفين المتكافئين والمتساويين فى كل الحقوق وكل الواجبات .

ولم تفطن مصر إلى أن الأزهرى يقول بعد توليه بأن مصر والسودان ستكونان طرفين متكافئين ومتساويين ، وأن هذا قد يعنى دولتين مستقلتين . وقد نشرت صحيفة « الاتحاد » الناطقة باسم الحزب الوطنى ، وكذلك جريدة « السودان الجديد » تفسيرا آخر لحديث

الأزهرى . قالت الصحيفتان : إن اللقاء بين الأزهرى والصحفى المصرى كان حديثا عابرا ، وإن كل مافى الأمر أن رئيس الوزراء نفى أن السودان عدل عن الوحدة مع مصر ، لأن ذلك يتناقض مع أهداف الحزب الوطنى ، ولكنه فى الوقت نفسه أكد أنه كمسئول ورئيس للوزراء لايطبق مبادئ الحزب لأن مهمة الحكومة محددة بنصوص، وهى تحقيق السودنة ، وجلاء القوات البريطانية والمصرية ، وتصفية الحكم الثنائى وتوفير المناخ الحر المحايد لانتخابات جمعية تأسيسية لتقرر أحد أمرين : ارتباط مصر والسودان برباط ما ، أو الاستقلال . ولذلك فإن مهمة الحكومة هى التحرير ، وليست تقرير المصير ، وإنها ستمتنع عن أى تصريح يؤثر فى اختيار الرأى العام لمستقبل البلاد .

توجه لوس مستشار الحاكم العام إلى السيد على الميرغنى ، يزوره زيارة مجاملة ، ويسأله عما يقصده الأزهرى من تصريحاته للصحيفة المصرية ، وما معنى الوحدة فى رأيه . قال الميرغنى : لايقلقنى هذا التصريح . وعلى أى حال أفهم أن الأزهرى يقصد العلاقة بين دولتين مستقلتين، لكل منهما السيادة والحقوق الكاملة !

قال لوس الذى يعرف اللغة العربية : هذا يبدو وكأنه صداقة وتعاون بين دولتين متجاورتين. قال الميرغنى : أظن أن هذا مايقصده رئيس الوزراء الأزهرى . قال لوس : الصعوبة فى الكلمة العربية « الاتحاد » ؛ فإنها تعنى الوحدة إذا قصد بها العلاقة بين دولتين ، فكيف تكون لكل منهما السيادة والاستقلال الكامل ؟

قال الميرغنى : هذه الكلمة مرادفة للصداقة . ثم أضاف : قلت لك فى شهر يوليو الماضى إن السودان يجب أن يكون جمهورية مستقلة ، ومازلت متمسكا بهذا الرأى ! !

* * *

ولكن النائب والزعيم الجنوبى بوث ديو وجه سؤالا إلى الأزهرى : كيف يمكن التوفيق بين نواياك المعلنة فى الاتحاد مع مصر ، بينما أنت ملتزم بتوفير مناخ حر ومحايد لتقرير المصير ؟

أجاب الأزهرى مميزا بين موقفه كرئيس للحزب يسعى للاتحاد مع مصر ، ورئاسته للحكومة وتعهده بتوفير هذا المناخ . ومعنى هذا الجواب أن الأزهرى سيكون رئيس وزراء محايدا ، وليس رئيس حزب يسعى للاتحاد . وتفسير ذلك أن الأزهرى أرضى مصر بتصريحه « لأخبار اليوم » وأرضى الاستقلاليين والإنجليز برده فى مجلس النواب ! إنه ، فى الصحيفة المصرية ، التى تصدر فى القاهرة ، معترف بجميل مصر ، ومصمم على الاتحاد ، إذا صح أن مصير الدول يتقرر نتيجة اعتراف أو عدم اعتراف بالجميل ! وعلى أية حال فإن كلمات الأزهرى فى الخرطوم تؤكد أنه رئيس وزراء يمارس الحكم الذاتى . أما تقرير المصير ، فمسألة يبحثها بعد ٣ سنوات عندما تشكل الجمعية التأسيسية التى تقرر مصير السودان .

ويكتب لوس إلى لندن يوم ١٦ من فبراير ١٩٥٤ : « قال لى الأزهرى إننا تخلصنا من النفوذ

البريطانى . وليست لدينا النية أن نكون تحت « النفوذ المصرى » . وقد تكون هذه نية الأزهرى من البداية ، أو ربما يكون الأزهرى قد عدل عن الاتحاد مع مصر بعدما جلس على كرسى رئاسة الوزراء ، أو أنه يريد أن يطمئن الإنجليز .

وأيا ما تكون الأسباب ، فإن الأزهرى كان يعرف منذ اندماج أحزاب السودان الاتحادية فى حزب واحد ، أن كل شىء يعتمد على التطورات داخل الحزب الجديد !! وقد أراد الأزهرى منذ البداية أن يفصل بين الحكومة التى لها أهداف محددة خلال السنوات الثلاث القادمة ، والحزب الذى يؤمن بالاتحاد .

ولم يدرك صلاح سالم أنه ، وهو أكثر أعضاء مجلس الثورة المصرى عدوانية وهجوما ، يقف فى مواجهة سياسى داهية مثل الأزهرى ، أعطى نفسه أجلا مدته ثلاث سنوات ، وأن على صلاح سالم انتهاز هذه الفرصة للقيام بعمل شاق من أجل الوحدة ، لايحتاج إلى رشاوى فحسب ، بل إلى أفكار وسياسات جديدة بعد إبعاد النفوذ البريطانى وحزب الأمة عن السلطة .

ومن هنا كتب ريتشز إلى لندن يقول : « كلما زاد النفوذ المصرى فى السودان ، زادت المقاومة السودانية ضد مصر » . ولكن مصر لم تعرف ، ولم تحاول أن تعرف ، أو تفهم ، طبيعة المرحلة القادمة ، وهى أن فوز الحزب الوطنى فى الانتخابات لايعنى الوحدة أو الاتحاد ـ تلقائيا وفوريا ـ بين مصر والسودان !!

* * *

أرجأ مجلس النواب اجتماعه إلى أول مارس ، لمنح الوزراء فرصة للتعرف على شئون وزاراتهم ، وممارسة العمل اليومى ، فإن الحزب الاتحادى لم يشترك فى الإدارة أو الوزارة أو الجمعية التشريعية ، لأنه كان مقاطعا لحكومة السودان !!

* * *

كانت أخبار التناقضات التى تحدث بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة فى مصر ، تصل إلى السودان لتصبح حديث المجالس . كان الصراع ـ سرا ـ على السلطة قويا بين جمال عبد الناصر ومحمد نجيب . وبدأ مجلس الثورة يعقد اجتماعات مستمرة ابتداء من ٢٤ نوفمبر ١٩٥٣ لبحث الخلافات بينهما . وفى ١١ من فبراير ١٩٥٤ ، وصل الخلاف إلى قمته ، بإعلان جمال عبد الناصر أنه غير قادر على التعامل مع نجيب . وفى ٢٣ من فبراير استقال محمد نجيب من جميع مناصبه وقرر مجلس الثورة فى ٢٥ من فبراير قبول الاستقالة وتعيين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء ، وبقاء منصب رئيس الجمهورية شاغرا .

ولكن المظاهرات الشعبية المفاجئة ، انفجرت فى مصر ، تأييدا لمحمد نجيب ، الذى وقف معه أيضا جانب كبير من القوات المسلحة ؛ فقد انقسم الجيش على نفسه عند نشر النبأ صباح الجمعة ٢٦ من فبراير .

وصف خالد محيى الدين فى مذكراته ما جرى فى اجتماعات الثورة فى تلك الأيام . قال :

« تذكر صلاح سالم موضوع السودان ،وصاح قائلا : ياجماعة أنتم ناسيين موضوع السودان . محمد نجيب شىء مهم جدا بالنسبة للسودانيين ، خاصة واحنا مقبلين على تحديد العلاقة المصيرية بين مصر والسودان »

وفى اجتماع آخر ، قال جمال عبد الناصر يروى نتائج اجتماعاته مع ضباط الجيش وحواره معهم لإقناعهم بعدم الميل لمحمد نجيب . قال جمال عبد الناصر : « إن ضابطا فى الفرسان ـ هو ابن محمد نور الدين الزعيم السودانى ، قال : ياجماعة لاتنسوا السودان وتأثير محمد نجيب على السودانيين ، وأنه يمتلك شعبية كبيرة وسطهم ، وأن إبعاده الآن سيؤدى إلى انفصال السودان عن مصر !!

ولكن مجلس الثورة لم يتراجع خوفا على السودان ، بل إن عدوله عن قبول استقالة محمد نجيب كان نتيجة لانقسام الجيش المصرى فحسب ، مما يدل على أن السودان لم يكن يشغل بال ضباط القيادة فى ذلك الوقت !!

قال ريتشز المفوض التجارى البريطانى فى الخرطوم ، فى رسالة بعث بها إلى ويلى موريس مدير الإدارة المصرية فى وزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ ٢٧ من فبراير ١٩٥٤ ، تعليقا على استقالة محمد نجيب وعودته :

« كانت هناك مظاهرات صغيرة هنا ، وشائعات عن فوضى فى القاهرة وعن إعادة محمد نجيب . وعلى أى حال انخفضت أسهم مصر . والسؤال هو كيف سنستفيد ؟ أول كل شىء لم ترتفع أسهم بريطانيا تبعا لذلك . لقد منى انصار الاتحاد ببعض الضعف . وسعد المستقلون كثيرا لذلك . غير أن الشعور بأن البريطانيين هم العقبة الرئيسة أمام الحكم الذاتى للسودانيين قائم . وأى تحرك علنى من جانبنا للاستفادة من الموقف ، سيؤدى إلى رد فعل معاد لبريطانيا . وعلى ذلك ينبغى أن نستمر فى إظهار إخلاصنا فيما يتعلق بالسودنة ، رغم اعتقادى فى الوقت نفسه أن الحاكم العام فى موقف أقوى فى مواجهة الأزهرى، ويمكن أن يندفع إلى موقف أكثر حزما فى بعض الحالات . وبإمكاننا أن نستمر كما كنا فى الماضى فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية ، ولكن فى جو أكثر ملاءمة ، لأن الأوراق لم تعد متعلقة بمحمد نجيب .

ويعتقد أحمد محمد محجوب أن بإمكانه ترتيب ذلك بالضغط على رئيس الوزراء لإصدار إعلان مبكر بالاستقلال . وسوف يكون ذلك غير دستورى دون شك . لكن قد تكون له قيمة كمناورة برلمانية . ويظهر الختمية المعتدلون مرة أخرى كمفتاح للموقف ، غير أن السيد على الميرغنى يرقد فى سرير المرض ، ولايتصل بأحد . وهو مريض جدا حاليا . ويبدو إما أنه يفكر بعمق وإما أنه قرر أن ينتظر ليرى ما يحدث . ولكنه أحد مؤيدى أسطورة محمد نجيب ، لأنه رجل طيب يحب السودان ويفعل ما فى وسعه لمصر ، لكنه لايعرف شيئا عن التصرفات

السياسية التى يقوم بها ضباطه . . » إلخ .

ويلتقى جراهام توماس ، الذى كان يعمل فى مكتب السير جيمس روبرتسون ، والذى تردد أنه عميل للمخابرات البريطانية ، بالسيد عبد الرحمن المهدى ، فيجده فى حالة اكتئاب. قال : كان نجيب صديقا طيبا وعادلا بالنسبة للسودان .

ويبعث المهدى رسالة إلى كلمنت آتلى رئيس الوزراء البريطانى السابق يستنجد به!! وفى اليوم التالى يزور الوزير مبارك زروق جراهام توماس وهو مذعور . ويقول توماس : « إن استقالة نجيب أحدثت صدمة فى السودان ، وبعث السودانيون ربع مليون برقية احتجاج واستنكار إلى مصر . ونظر السودانيون إلى مصر باحتقار، وانصبت سخريتهم على جمال عبد الناصر وصلاح سالم . . » .

* * *

كانت استقالة محمد نجيب خطرا على العلاقات المصرية السودانية ، خاصة وأنها جاءت فى نفس الوقت الذى شكلت فيه أول وزارة سودانية . ولكن الخطر الآخر عبر عنه ريتشز المفوض التجارى البريطانى فى الخرطوم الذى بعث إلى لندن يقول : « كلما زاد النفوذ المصرى فى السودان ، زادت المقاومة السودانية له . وكلما زاد الاختراق المصرى للسودان ، بدأ هذا الاختراق يتراجع » . . . وكان الانجليز يراهنون على هذا العامل الجديد الذى لم يحسب صلاح سالم حسابا دقيقا له .

مظاهرات بالسكاكين

كتب جوزيف سوينى رئيس مكتب الاتصال الأمريكى فى الخرطوم :

«سببت المصاعب الحالية فى الحكومة المصرية قلقا كبيرا فى دوائر الحزب الوطنى الاتحادى ، وسرورا فى دوائر المعارضة . وتشعر الحكومة ـ وهى على حق فى ذلك ـ بأن نفوذ مصر فى السودان قد أضير كثيرا بعملية تغيير اللواء محمد نجيب بجمال عبد الناصر . وهذه الضربة للنفوذ المصرى ، انعكست بشكل مافى انخفاض التأييد التام فى الحزب الوطنى الاتحادى ، لبرنامج الوحدة مع مصر . وكان زعماء المعارضة صرحاء ، عندما قالوا إن المتاعب فى مصر لمصلحة المعارضة فى السودان . ويوجد كم كبير من البلبلة فى السودان نتيجة الاضطرابات فى مصر . وقد ذهبت حكومة الحزب الوطنى الاتحادى ، إلى حد إرسال وسطاء إلى القاهرة ، ومعهم تعليمات بمحاولة تحقيق المصالحة بين محمد نجيب وعبد الناصر ، لجعل الوحدة بين السودان ومصر ممكنة . وقد امتلأت الصحف السودانية المحلية بعرض لما يجرى فى مصر ، مع تفسيرات مختلفة كأسباب للاضطرابات .

وتتلخص النقاط الآتية بشكل عام المواقف السودانية الرئيسة :

١ ـ هناك تخوف عام بشأن استقرار الحكومة المصرية الحالية ، نتيجة النزاع بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة .

٢ ـ هذا التخوف يقترن بقدر كبير من البلبلة . فالرأى العام السودانى ببساطة ليس واثقا مما يجرى فى مصر .

٣ ـ هناك شعور متزايد ـ حتى بين المتعاطفين مع مصر ـ بأن السودان ينبغى ألا يربط نفسه بمصر بشكل وثيق .

٤ ـ فى الوقت بنفسه أقر الجميع حتى أولئك الذين ينتقدون مصر انتقادا مريرا بأن مصر والسودان ينبغى أن يربطا مصالحهما المشتركة . وأغلبية الرأى العام فى السودان الآن ترى أن هذا الربط يكون تعاونا بين دولتين مستقلتين .

٥ ـ فى الصراع بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر، يقف الرأى العام السودانى إلى جانب محمد نجيب ؛ أولا ، لأنه بطل فى نظر الكثير من السودانيين وعبد الناصر غير مرغوب فيه تقريبا . وفضلا عن ذلك يعتقد أغلب السودانيين أن محمد نجيب يؤيد حكومة برلمانية ، بينما عبد الناصر يؤيد استمرار المجلس العسكرى الحاكم .

٦ ـ ورغم أن هناك انتقادا واسعا للتطورات الحالية فى مصر ، فهناك موجة تعاطف غريبة تتزايد فى السودان للمصريين ، بل إن الصحافة المعارضة نفسها تتخذ خطا حذرا للغاية تجاه التطورات فى مصر ولكن أغلبية الرأى العام فى السودان لاترغب فى رؤية الفوضى تجتاح مصر.

٧ ـ وتقول حكومة السودان البريطانية بابتهاج ، إن مايحدث فى مصر هوماتوقعت أنه سيحدث بالضبط . وتبلغ السودانيين بشكل غير رسمى بأنه ليس من الحكمة أن يثقوا فى المصريين، لأنهم غير مستقرين ولايمكن الاعتقاد عليهم .

سأل جيفرسون كافرى السفير الأمريكى ، محمد عوض القونى مدير إدارة الشئون السياسية بوزارة الخارجية المصرية ، عن الموقف فى السودان فقال القونى : الأمور تسير بشكل سيئ للغاية فى السودان بالنسبة لمصر ، بعد استقالة محمد نجيب .

قال خضرحمد فى مذكراته : اهتز السودان بعد استقالة محمد نجيب . ثار النواب والشيوخ وقالوا : كيف يحدث ماحدث ، دون أن يكون لنا رأى ، نحن الذين نسعى لتحقيق الاتحاد مع مصر . إن السودان أيد الثورة تأييدا شاملا دون تردد ، لأنه كان يعرف قائدها ، ويثق به ، ويشعر أن قائد الثورة منه وإليه . ومن حق السودان أن يجزع لما حدث .

وتنقل وكالات الأنباء تصريح خضر حمد محرفا . قالت إن السكرتير العام للحزب الوطنى الاتحادى ، يقول : لا وحدة ولا اتحاد بغير نجيب . ويعترف صلاح سالم لخضر حمد ، بأن هذا التصريح كان له أثره فى مصر .

ويقول كافرى : «لعب العنصر السودانى دورا هاما ، فى إعادة المصالحة بالنسبة لنجيب» .

* * *

ويعود محمد نجيب لممارسة مهام منصبه بعد ٤٨ ساعة من استقالته ، فقد اضطر مجلس الثورة المصرى للتراجع ، صباح السبت ٢٧ من فبراير ، وأعلن أن محمد نجيب سيرأس جمهورية برلمانية حفاظا على وحدة الأمة . وانفجرت فى مصر من جديد المظاهرات تأييدا لمحمد نجيب .

رأى الحاكم العام للسودان أن يقتصر حفل افتتاح البرلمان السودانى فى أول يناير على السودانيين ، دون دعوة أحد من الخارج . وساد رأى السير روبرت هاو ، واقتصر الأمر على الإجراءات الدستورية . ولكن الأزهرى رأى أن يكون احتفال أول مارس ضخما ، يبين أن السودان أصبح يتمتع بوزارة وبرلمان ودستور . ولذلك توسع الحاكم العام فى دعوة ١٨ دولة لإيفاد ممثلين عنها ، وذلك بناء على طلب إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء .

وكان قد تقرر ، بعد إعلان نتائج الانتخابات فى ديسمبر دعوة اللواء محمد نجيب ، ولكن أرجئ ذلك ، مع تأجيل الاحتفال . فى مصر ثار خلاف فى مجلس الثورة حول إقامة نجيب فى

السودان . التقاليد تفترض أن ينزل رئيس الدولة الضيف فى مقر الحاكم العام ، ولكن مجلس الثورة رفض ذلك . وبسبب الأزمة التى نشأت حول استقالة محمد نجيب ، تجمد الخلاف ، وأصبح مقر إقامة نجيب فى الخرطوم متروكا للظروف .

ويسافر محمد نجيب ، ومعه صلاح سالم . رأى الأزهرى بهذه المناسبة ، إعلان عطلة عامة فى هذا اليوم . وكان هذا من الأسباب التى أدت إلى زيادة التجمعات الشعبية فى الخرطوم. ولكن استقبال محمد نجيب ، جاء بصورة غير متوقعة . انتهز أنصار المهدى الفرصة فحشدوا خمسين ألفا من رجالهم ، ينتظرون محمد نجيب فى المطار ، وحول قصر الحاكم العام، وفى الطريق إليه ، ليبينوا لنجيب مدى قوتهم رغم هزيمتهم فى الانتخابات ، التى يعتبرون مصر مسئولة عنها ، وللإعراب عن معارضتهم لاتحاد السودان ومصر ، والإصرار على استقلال السودان .

وصل نجيب إلى الخرطوم فى الثامنة صباحا ، ففوجئ بالمتظاهرين يهتفون فى وجهه : لا مصرى ولا بريطانى . . السودان للسودانى . حيا السيد صديق المهدى الذى جاء لاستقباله نيابة عن أبيه . واستعرض حرس الشرف ، ثم استقل والحاكم العام طريقا دائريا آخر إلى مقر الحاكم العام . وعندما عرف المتظاهرون بذلك ، اتجهوا إلى القصر . وهناك وقعت مصادمات عنيفة مع الشرطة فقتل قائد الشرطة البريطانى ، ومساعده السودانى . وبلغ عدد القتلى من الشرطة ثمانية ، والجرحى ٦٤ وقتل عشرون من الأنصار وجرح ٣٣ .

وصف الشيخ أحمد حسن الباقورى ما جرى فى ذلك اليوم فى كتابه « بقايا ذكريات» ، فقال : « كنت فى السيارة مع الدكتور عبد الرازق السنهورى ، فإذا بحشد هائل من المواطنين الثائرين يهتفون هتافات مختلفة ، وفى أيديهم خناجر تثير الرعب لأول وهلة فى صدور الذين يرونها ، ثم إذا أحدهم يتقدم إلى السيارة ، ففتحت زجاجها بعد أن طلب إلىّ أن أفتح النافذة، وإذا هو يهتف . « لامصرى ولا بريطانى . السودان للسودانى » . فأجبت الرجل : نحن نقول معك هذا الذى تقوله . فالتفت الرجل إلى الثائرين وقال لهم : هذا هو الشيخ الباقورى . انصرفوا . وقال الدكتور السنهورى : هذه بركة « العمامة » التى أنقذتنا من الموت طعنا بالخناجر» !

لم يكن رجال الشرطة يتوقعون هذه المظاهرة . ولم تكن أجهزتهم وأسلحتهم مستعدة لمواجهة العدد الضخم من المتظاهرين ، كما أن قرار منع دخول الأنصار مدينة الخرطوم تأخر ، ولم يصدر فى الوقت المناسب . أوفد الحاكم العام مستشاره السياسى ، السير وليم لوس ، إلى السيد عبد الرحمن المهدى ليأمر المتظاهرين بالانسحاب . فاستجاب وهدأت المدينة ليلا . طلب الحاكم العام إلى محمد نجيب العودة إلى مصر ، فسافر فى الصباح التالى دون أن يودعه السير هاو !! وأرجئ افتتاح البرلمان إلى ١٠ مارس . وبعث تشرشل إلى الخرطوم يصر على عدم

دعوة نجيب للحضور مرة ثانية إلى السودان !

* * *

اتهم محمد نجيب الإنجليز بتدبير المظاهرة ، وهاجمهم بشدة . فى كتابه « كلمتى للتاريخ». قال محمد نجيب إنه بعد وصوله إلى القصر الجمهورى ، طلب محادثة السيد عبدالرحمن المهدى ، وما إن تبدأ التحية حتى يقطع الخط التليفونى بأمر واضح التدبير . وقد تكرر ذلك تسع مرات .

وقد حاول الحاكم العام إقناع نجيب بعدم الوقوف فى شرفة القصر . رفض وخرج إلى الجماهير وخطب فيها ، فبدأت تهدأ وتستجيب ، ولكن هاجمتها قوات الشرطة مرة أخرى دون مبرر . وسقط من جديد عدد من القتلى والجرحى . وفى رأى محمد نجيب ، أن ماجرى مجزرة دموية ، رتبها الحاكم العام ، حتى يظهر الأمر كما لو أن عداء قد انفجر ضد مصر ، مسندا ذلك إلى الأنصار الذين فاتتهم فرصة النجاح فى الانتخابات فخرجوا يعلنون عن أنفسهم . ودبر الحاكم العام الأمر ، على أساس إطلاق النار عليهم دون مبرر .

علق خضر حمد ، سكرتير عام الحزب الوطنى الاتحادى ، على حوادث أول مارس فقال : «إنها العقبة الأولى التى وضعها الاستعمار أمام الحكم الوطنى » .

فكرت الحكومة البريطانية فى إيفاد اللورد مونتباتن ، خال الملكة ، لحضور احتفالات السودان ، ثم عدلت عن ذلك لأن اللورد محمد نجيب بشعبيته سيلقى استقبالا أفضل ، ومن هنا أوفدت سلوين لويد وزير الدولة للشئون الخارجية ، الذى أمضى فى الخرطوم أسبوعا . سأل لويد محمد نجيب ، عندما وجده يحتسى القهوة فى مقر الحاكم العام عقب وصوله إلى الخرطوم . كيف الحال فى القاهرة ؟!

قال محمد نجيب : الشبان ، مثل جمال عبد الناصر ، يظنون أنهم يعرفون كل شيء . ولكنى وضعتهم حيث يجب أن يكونوا ، وقد أتيت بصلاح سالم معى لأضمن سلوكه الحسن !!

قال سلوين لويد فى كتابه « السويس » : « مسكين محمد نجيب ، إنه الذى لم يكن يعرف، فبعد ستة شهور ، أزاح عبد الناصر الفرسان الذين أعادوا محمد نجيب من قبل ، وقام بانقلاب آخر ، كان من نتيجته أن أمضى محمد نجيب سنوات تحت الاعتقال الجبرى فى بيته » !!

* * *

لم يجتمع مجلس الثورة المصرى ، ليبحث أسباب ونتائج مظاهرات أول مارس فى الخرطوم ، وما الذى تفعله مصر مع حزب الأمة . وكيف تتقارب معه باعتباره قوة فى السودان يجب أن يحسب لها حساب .

فى الخرطوم منحت الإدارة البريطانية تأييدها الكامل للأزهرى ، لمنع الاضطرابات واستقرار الحكم . ولكن حكومة السودان كان لها نفوذ قوى على حزب الأمة ، بدليل أنها أرغمت المهدى على وقف المظاهرات . أما مصر فقد تركت الأزهرى وحده يواجه الموقف ، ولا سند له إلا أجهزة الحكم ، وكلها فى يد حكومة السودان ، أى فى يد الإنجليز .

كانت القاهرة طوال شهر مارس ، فى شغل عن السودان بمجلس الثورة ، هل يعتزل كما قرر بعد المظاهرات الشعبية الساخطة ، والعارمة ضده ، أم يبقى . واستقر رأى جمال عبد الناصر ورفاقه على البقاء ، ودبروا مظاهرات وإضرابات توحى بأن الشعب ضد الديموقراطية ويريد استمرار الثورة . وبقى مجلس الثورة . ورأى المجلس أن يقتصر دور محمد نجيب على رئاسة الجمهورية فحسب ، وتعيين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء فى ١٧ من إبريل ! وأدرك الأزهرى ورفاقه أن الصراع على السلطة فى مصر لايزال مستمرا . ومن هنا بدأ رئيس وزراء السودان ، يعيد تقييم الموقف فى الخرطوم على ضوء ما يحدث فى القاهرة !!

* * *

قال قاضى التحقيق البريطانى إن هناك مبررات لتوجيه تهمة القتل إلى صديق المهدى رئيس حزب الأمة . عرض الأمر على مجلس الوزراء السودانى ، يوم ٥ من مايو ، فقرر المجلس ألا يتدخل ، وأن يترك التحقيقات تأخذ مجراها ضد ابن السيد عبد الرحمن . توجه « بل » وكيل وزارة الداخلية ، لمقابلة الأزهرى ، يحذره من اضطرابات قد تنشأ فى غرب السودان ، معقل نفوذ المهدى ، إذا قدم صديق للمحاكمة . وقال « بل » : أرجوا أن تذهب للقاء السيد عبد الرحمن لإبلاغه بالأمر .

قال الأزهرى : لو فعلت ذلك ، سيظن الناس أن الحكومة خائفة . وعرض الأمر على مجلس الوزراء البريطانى يوم ١٢ مايو ، فإن مصير ابن الزعيم السودانى كان يهم الحكومة البريطانية !!

شرح سلوين لويد وزير الدولة الموقف من جميع نواحيه . قال : «قاضى التحقيق الذى اقتنع بضرورة توجيه الاتهام إلى صديق المهدى بريطانى . ولذلك لاتوجد شبهة عداء أو انحياز ضد الأنصار أو حزب الأمة .

كينريك مساعد الحاكم العام قابل المهدى وأبلغه بضرورة المحافظة على النظام ، إذا قدم صديق إلى المحاكمة فوعد بذلك .

لايستطيع الحاكم العام ، أن يتدخل لصالح صديق ، وإلا اتهمت بريطانيا بالتآمر والتواطؤ فى مظاهرات أول مارس ، وأيضا بالانحياز للمهدى .

النائب العام وحده يستطيع حفظ التحقيق باعتبار أن ذلك للصالح العام .

لايستطيع الحاكم العام إعلان حالة طوارئ دستورية إلا إذا انهار النظام فعلا . وفى هذه

الحالة لابد من إرسال قوات إضافية بريطانية للسودان» .

ويوافق مجلس الوزراء البريطانى بدوره على عدم التدخل فى التحقيقات ، وأن يترك صديق المهدى لمصيره ، وأن يقبض عليه ويحاكم . ولكن التحقيق يحفظ بالنسبة لصديق ، وأيضا بالنسبة لعبد الله خليل سكرتير عام الحزب ، ولم يعرف هل كان القرار سياسيا أم قضائيا ! وعلى أية حال فإن الهدف كان الرغبة فى منع اشتعال السودان مرة أخرى .

قدم إلى المحكمة ، عوض صالح رئيس تحرير جريدة الأمة ، ومدير دائرة المهدى ، فقضى بإعدامه ، كما قضى بالسجن المؤبد على الصحفى على فرج المحرر بالجريدة ، وأربع سنوات على عبد الله عبد الرحمن سكرتير عام منظمات الأنصار . وقد خفضت محكمة الاستئناف حكم الإعدام إلى المؤبد ، وحكم المؤبد إلى عشر سنوات . وقالت المحكمة فى حيثيات حكمها : «إن الصراع الذى أدى إلى خسائر جسيمة لم يثبت أنه كان مدبرا . وكان ، إلى حد بعيد ، نتيجة لسلسلة من الحوادث المؤسفة . والحكومة نفسها لا تنجو من اللوم ، فقد سمحت للموقف أن يتطور . وفى النهاية كانت عاجزة عن ضبطه بشكل يؤكد حفظ النظام العام . إن احتياطات الأمن التى اتخذت لم تكن كافية بالمرة ورتبت على عجل » .

* * *

كانت للمظاهرات آثار بعيدة فى تفكير الأزهرى . أدرك أنه فاز برئاسة الوزارة عن طريق الديموقراطية والدستور ، ولكن طريق العنف يمكن أن يغير مسار السودان ، أو على الأقل برغم الأزهرى على التردد فى الاختيار وفى الهدف . وعرف أن الاستقلاليين قوة لايستهان بها . لقد منعهم من المشاركة فى احتفالات افتتاح البرلمان ، ولكنهم شاركوا فى هذه الاحتفالات بطريقة أخرى ، أو بعبارة أدق منعوا الاحتفالات. ويمكن أيضا أن يمنعوا وحدة مصر والسودان . وأدرك الأزهرى ، أن السودان قد ينحدر إلى الفوضى الشاملة بسبب الأنصار الذين يستطيعون تعطيل الدستور وإسقاط الوزارة ، لأن من حق الحاكم العام إعلان حالة طوارئ دستورية نتيجة عدم استقرار الأمن والفوضى . وفطن الأزهرى إلى ضرورة أخذ رأى المعارضة فى المسائل القومية ، وأخذ رأى المعارضة فى الاعتبار بالنسبة لمستقبل السودان !

* * *

تذكر السيد عبد الرحمن المهدى ما جرى يوم ٣٠ من أكتوبر ١٩٤٦ . فى ذلك اليوم حرك المهدى المظاهرات ضد معاهدة صدقى ـ بيفن ، التى تنص على التاج المصرى المشترك لمصر والسودان . ولكن المظاهرات أسقطت المعاهدة . واستغل الحاكم العام ـ هدلستون ـ حينذاك المظاهرات ، فحذر رئيس وزراء بريطانيا كليمنت آتلى ، من فرض التاج المشترك على السودان، وسافر المهدى إلى لندن حيث اجتمع بآتلى ووزير خارجيته بيفن . وظن المهدى أنه بمظاهرات أول مارس ، ستسقط اتفاقية الحكم الذاتى ، كما نجح قبل ثمانى سنوات .

* * *

طلب السيد عبد الرحمن المهدى ، بعدما أثبت قوته ، إلى الحاكم العام إلغاء الاتفاقية المصرية - البريطانية ، وإجراء انتخابات حرة فى نوفمبر لانتخاب برلمان جديد ووزارة جديدة. ولكن الظروف عام ١٩٥٤ ، تغيرت تماما عما كانت عام ٤٦ . رفضت وزارة الخارجية البريطانية إلغاء اتفاقية الحكم الذاتى لأسباب كثيرة . قالت الوزارة :

« المهدى طالب بإلغاء الاتفاقية ، وردد ذلك مرارًا بعد ظهور نتيجة الانتخابات ، ولم يكن يعبر فى ذلك عن رأى الزعماء الآخرين فى حزب الأمة ، بل إن ابنه صديقا يعارضه فى ذلك . ومن الخطورة بمكان تبنى سياسة هدفها إعادة حزب الأمة إلى السلطة ، وسياسة الاعتماد فقط على حزب الأمة لم تكن مرضية فى الماضى ، وستكون المخاطرة أكبر » !

* * *

راجت إشاعة فى الخرطوم بأن الوزارة تزمع تغيير إبراهيم أحمد ، عضو لجنة الحاكم العام ، وممثل حزب الأمة فى اللجنة بآخر يمثل الحزب الوطنى الاتحادى . وإبراهيم أحمد ، مهندس ، نائب عميد كلية جوردون بالخرطوم . عضو فى المجلس التنفيذى ووزير الصحة السابق . وكان أول رئيس وطنى لمجلس بلدى الخرطوم عدة دورات متتالية . رأس مؤتمر الخريجين عام ١٩٤٢ ، وهى السنة التى زاول فيها المؤتمر العمل السياسى ، وقدم إلى الحاكم العام المذكرة بمطالب السودان . ورفض عضوية المجلس الاستشارى لشمال السودان الذى شكله الإنجليز ، امتثالا لقرار مؤتمر الخريجين . يومها ذهل الإنجليز لأنه فى رأيهم معتدل !

واتفاقية الحكم الذاتى تنص على أن يصدق مجلس النواب السودانى على اختيار العضوين السودانيين فى لجنة الحاكم العام ، ويستطيع البرلمان تغيير أحدهما أو كليهما . ومعروف أن مهمة اللجنة طبقا للاتفاقية بين مصر وبريطانيا أن تكون هيئة قادرة على الحكم فى حالة النزاع بين الحكومة والحاكم العام . والهدف من التغيير أن تكون الأغلبية فى اللجنة للاتحاديين . واللجنة مشكلة من ٥ أعضاء ، رئيسها الباكستانى ميان ضياء الدين . وكان يمثل بلاده فى طوكيو ، وقد تأخر حضوره إلى الخرطوم . أما ممثل بريطانيا فهو السير جرافتى سميث ، الذى يجيد اللغة العربية إجادة تامة ، وقد عمل طويلا فى مكتب المندوب السامى البريطانى فى القاهرة فى العشرينيات مترجما ، وكان قائما بالأعمال فى جدة وتركيا ومدغشقر ، وأخيرا مندوبا ساميا فى باكستان . وبعد خمسة عشر شهرا من إحالته إلى المعاش ، اختارته وزارة الخارجية البريطانية لينوب عن بلاده فى لجنة الحاكم العام . ويمثل مصر قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى ، الذى شارك فى وضع اتفاقية الحكم الذاتى . أما العضوان الآخران ، فهما الدرديرى محمد عثمان من الختمية ، وكانت قد ثارت ضجة حول عدم اختياره فى اللجنة ، منذ البداية ، وفرضه الميرغنى على سلوين لويد ، أثناء زيارته للخرطوم فى مارس ١٩٥٣ . والعضو الخامس

هو إبراهيم أحمد ، الذى اختاره حزب الأمة وصوته يرجح أى قرار تتخذه لجنة الحاكم العام .

واتفاقية الحكم الذاتى تنص على ضرورة تصديق البرلمان السودانى على اختيار العضوين السودانيين فى لجنة الحاكم العام . ومعنى ذلك أن البرلمان هو الذى يعين العضوين السودانيين فى اللجنة . وإذا اختار البرلمان اتحاديا آخر بدلا من إبراهيم أحمد ، تصبح للاتحاديين أغلبية ٣ أصوات فى اللجنة بانضمام العضو المصرى ، حسين ذو الفقار إلى السودانيين . ومن هنا ، فإن اللجنة لاتكون ، فى رأى الإنجليز وحزب الأمة ، متوازنة ، بل يكون عملها بمجرد الموافقة على ماتتخذه الوزارة السودانية من قرارات ! ولما كان الحاكم العام قد تغيرت سلطاته بنص الاتفاقية ، وأصبح عليه استشارة اللجنة ، والحصول على موافقتها فى أى قرار يصدره ، فالنتيجة هى أن الاتحاديين الذين يؤلفون الوزارة ، ولهم الأغلبية فى البرلمان ، ستكون لهم الأغلبية فى لجنة الحاكم العام .

* * *

بعث السير روبرت هاو إلى لندن يقول : الأحداث الدامية فى أول مارس فى الخرطوم تبين الطبيعة الخطرة للموقف الذى نشأ نتيجة للاتفاقية المصرية البريطانية بشأن السودان . وهناك أربع تيارات رئيسة فى مجرى السياسات السودانية ، تتحكم فى الموقف، وهى :

(أ) التدخل المصرى : بالدعاية النشطة والكراهية للبريطانيين فى الإدارة .

(ب) عدم خبرة مجلس الوزراء السودانى وجهله وكراهية الوزراء الشخصية للموظفين البريطانيين .

(جـ) قدرة الأنصار على إثارة الاضطراب وتخطى الإدارة كما ظهر فى أحداث أول مارس .

(د) انعدام نفوذ الحاكم العام فى ظل الدستور الجديد والاتفاقية .

وأى واحد من هذه العوامل الأربعة يجعل الموقف فى السودان صعبا . واجتماع اثنين أو أكثر منها ، سيدفع الموقف بأكمله إلى الشلل. وقد جمعت زيارة محمد نجيب كل هذه العناصر . ونتيجة لذلك ظهر النظام الجديد فى ظل الاتفاقية غير صالح فى هذه الظروف . .

إن وقف التدخل المصرى هو أول الضروريات لأنه ـ مع أشياء أخرى ـ ينتشر . وليس لدى الحاكم العام السلطة الحقيقية لوقفه . وقد يضطر المصريون إلى الرحيل . وينبغى وقف تدخلهم بالزيارات وغيرها من الوسائل . وإنهاء هذا التدخل يتطلب عمليات عسكرية . وقد يثير أزمة مع مصر ، وهذا يعنى تمزيق الاتفاقية .

وكانت مظاهرات الأنصار تأييدا لاستقلال السودان من حزب الأمة، ثانى أكبر حزب سياسى . والطريقة الوحيدة الأكيدة لتحييد هذا الحزب ، دون اللجوء إلى إجراءات أمن واسعة النطاق ، هى إصدار الحكم الثنائى لإعلان مبكر باستقلال السودان . وهذا أيضا يتضمن تمزيق الاتفاقية ، أو على الأقل تعديلها دون تصديق طرفى الحكم الثنائى ، مما

يتطلب تبريرا . وتمزيق الاتفاقية قد يغضب جميع الأحزاب السياسية فى السودان التى يعتبر كل واحد منها أنه وضعها ومسئول عنها .

وإلغاء سلطات الحاكم العام وتسليمها لمجلس وزراء معاد لبريطانيا يضم وزراء موالين لمصر وللجنة دولية ، يجعل من المستحيل أن تكون الحكومة فعالة بمجلس وزرائها الحالى ، ويمكن أن يؤدى إلى حرب أهلية وانهيار تام للقانون والنظام . ويمكن قيام حكومة فى ظل الأحكام العرفية ، غير أن ذلك لايمكن أن يكون حلا دائما ، وقد يمثل أخطارا على البلاد وعلى الإدارة .

وعندما يتغير التشكيل الحالى للجنة الحاكم العام بإبعاد عضو حزب الأمة ، واستبدال أخر به من الحزب الوطنى الاتحادى ، وهو ماقد يحدث قريبا ، سيجد الحاكم العام أن من المستحيل الاستمرار ، وفى غياب إجراءات أخرى قد يوصى الحاكم العام بانسحاب الطاقم الإدارى البريطانى .

* * *

ومن هنا ، كتب سلوين لويد إلى مجلس الوزراء البريطانى يطلب رأيه فيما جرى من مظاهرات يوم أول مارس ، وأيضا بالنسبة لتشكيل لجنة الحاكم العام ، وخاصة وأن الإشاعة كانت تدوى فى الخرطوم بشدة ، والأنباء المتناثرة تؤكدها . قالت برقية وزير الدولة البريطانى إلى لندن :

«الأنصار الآن هادئون . لكنهم أظهروا قوتهم ، وقد يستخدمونها ثانية فى الوقت المناسب . ومع تطور الموقف ، سيصبح من الصعب المحافظة على القانون والنظام . ويتم باضطراد تقويض سلطة الموظفين البريطانيين وروحهم المعنوية ، وسيصبح موقف الحاكم العام غير معقول إذا تم استبدال ممثل حزب الأمة فى لجنته .

والسبب الرئيس لكل ذلك ، هو عدم تطبيق المصريين لاتفاقية عام ١٩٥٣ بنية سليمة . وينبغى حسم الموقف مع الوزراء هنا حول :

(أ) تشكيل اللجنة .

(ب) إعلان عام بالثقة فى الموظفين البريطانيين .

(جـ) وقف التدخل المصرى .

والنقطة الأخيرة هى مفتاح الموقف الأساسى .

وينبغى أن يهدد الحاكم العام الوزارة ، بإعلان حالة الطوارئ الدستورية ، إذا لم تقدم له تأكيدات مطلقة بشأن النقطة (أ) ، وترضية معقولة بشأن النقطتين الأخريين . وحجة هذا التصرف من الحاكم العام قويت باضطرابات أول مارس .

إذا أعلنت حالة الطوارئ ، هناك خطر أن يقاطع الختمية الإدارة . وسيكون مطلوبا مزيد

من القوات كإجراء احتياطى ، وأعتقد أن لواء وكتيبتين قد تفى بالغرض .

الطرق الأخرى هى :

(أ) الانتقال التدريجى .

(ب) تكثيف ترحيل البريطانيين ، أى ترك السودان .

(جـ) نبذ ـ أى إلغاء ـ اتفاقية ١٩٥٣ ، على أساس أن مصر قد خرقتها بالفعل . وسوف يعنى ذلك زيادة الصعوبات المؤدية إلى الانهيار . وسيعنى أيضا فراغا ، قد تنتج عنه حرب أهلية ، أو أن يملأه المصريون مع نفس النتيجة الاحتمالية ، ويتضمن الكثير من المصاعب .

وانطباع السودانيين هو الرأى القاطع . وسيكون مطلوبا العمل الحذر مع المهدى والسيد على الميرغنى . وربما يكون الطريق الوحيد للاحتفاظ بشمال السودان هو إعلان وصاية الأمم المتحدة لمدة ٣ أو ٥ سنوات » .

* * *

بعث وليم موريس إلى ريتشز يحدد سياسة بريطانيا إزاء السودان بعد تأليف وزارة الأزهرى . قال : « الأشقاء والمصريون سيبالغون ، مما سيؤدى إلى ردود أفعال ضدهم . ولكن حتى يحدث ذلك ، نبقى نحن ننتظر فترة التحول ، إننا سنتعرض فى بريطانيا لإذلال مستمر عندما يرى الشعب البريطانى زيادة الدور المصرى فى السودان » .

وكان للمصريين العذر فقد ظلوا بعيدين عن إدارة السودان تماما ٢٩ عاما متصلة . ومن هنا بدأ « الغزو » المصرى للسودان ، بإيفاد الضباط والطلبة وتقديم عروض لتدريب القوات المسلحة السودانية وبالذات الطيارين .

وكانت المعادلة الصعبة فى رأى وليم موريس ، انتظار تغيير السودان ضد مصر . ومعنى ذلك أن بريطانيا ستمشى خلال فترة ، لايعرف مداها ، على الشوك .

بعد مظاهرات أول مارس ، بدأت بريطانيا تمشى بطريقة غريبة فى السودان ، إحدى قدميها على الشوك ، والأخرى على الحرير !!

الميرغنـــى يســـفر عن وجهــه

قال أنتونى إيدن لمجلس الوزراء البريطانى : كان هناك عدد كبير من المصابين فى الاضطرابات التى ثارت بوصول اللواء محمد نجيب إلى الخرطوم ، لافتتاح برلمان السودان .

قال ونستون تشرشل رئيس الوزراء : آمل أن يولى مجلس الوزراء اهتماما جديدا لإمكانية إرسال قوات بريطانية إضافية إلى الخرطوم ، للمحافظة على القانون والنظام ، ولضمان ألا يضار تقدم الشعب السودانى نحو الحكم الذاتى بنوبات اندلاع العنف . ويمكن بسهولة إرسال فرقتين وسربين من السلاح الجوى الملكى من منطقة السويس . ويمكن أن ينقلا جوا خلال عدة أيام . وأن تتمركز هذه القوة فى مواقع مناسبة فى المدينة . ولن تكون هناك صعوبة فى إرسال إمداداتها جوا . ومثل هذه القوة ، ستكون فى موقع يمكنها من رد أية محاولة غزو من مصر بقطع خط السكك الحديدية عبر الصحراء .

وقال تشرشل :

من الاعتبارات الهامة بحث مدى مسئولية الحاكم العام عن القانون والنظام ، وواجبه كخادم للحكومتين المشتركتين فى حكم السودان فى طلب المساعدة ، عندما يحتاجها من كل من المملكة المتحدة والحكومة المصرية . وليس من المتوقع أن يحدث أى تحرك عدائى من مصر إذا أرسلت الفرقتان البريطانيتان إلى الخرطوم . ولكن ليس مفروضا أن وصولهما سيلقى ترحيبا من السودانيين ، حتى من جانب أنصار المهدى أو من قطاعات الشعب التى يفضلها البريطانيون .

وأصر تشرشل على إرسال مزيد من القوات البريطانية للخرطوم ، وإجلاء الأسر البريطانية ـ الزوجات والأطفال ـ منها .

ألح مستشارو الحاكم العام عليه لمعارضة هذا الاقتراح ، لأنه يزيد الموقف اشتعالا فى السودان . وأيد هذا الرأى فى لندن أيضا رئيس أركان حرب القوات البريطانية .

قال شوكبوره السكرتير الخاص لأنتونى إيدن إن تشرشل يفكر فى إرسال قوات وطائرات ، وإنه كان ثائرا لأن رئيس الأركان كتب مذكرة يؤيد فيها ضرورة الاتفاق مع مصر ، والانسحاب من منطقة القناة . ووصف شوكبوره ـ فى مذكراته ـ حالة الهياج التى انتابت لندن فقال :

«وصلت برقيات من هاو وسلوين لويد من الخرطوم ، تنادى بضرورة القيام باستعراض

للقوة ، ومعركة فاصلة مع رئيس الوزراء السودانى وحكومته ، وإلا فإن الحاكم العام لن يستطيع الحفاظ على النظام والقانون . جعلت هذه البرقيات كل إنسان ، طوال اليوم ، فى حالة موافقة على إرسال القوات . وهذا قرار صعب . وربما كان الجميع على حق إذا لم نقف أمام الوزارة المصرية . وإذا سمح لرئيس الوزراء السودانى بتغيير تشكيل لجنة الحاكم العام ، واستبعاد ممثل السيد عبد الرحمن المهدى ، استنادا إلى مظاهرات أول مارس ، فإن موقفنا سينهار . وسيكون موقف الحزب ـ المحافظ ـ أنه من المستحيل الوصول إلى اتفاقية بشأن قناة السويس .

ومن ناحية أخرى ، إذا اضطررنا لإرسال قوات فإن النزاع مع مصر سيصل إلى حد استحالة الوصول إلى اتفاق أيضا . وربما تسقط وزارة محمد نجيب ويقع ما هو أسوأ . إننا نريد التهديد بإعلان حالة طوارئ دستورية ، وبإرسال قوات ، فإذا نجحنا كان بها .

رأى إيدن أنى ـ أى السكرتير ـ لست سعيدا بهذا القرار ، فقال لى : لورد سولسبورى يرى أنه لايوجد خيار أمامنا ، إلا إرسال قوات ، والتهديد بإعلان حالة الطوارئ الدستورية فى السودان .

وعندما كنا نناقش مسودة البرقية ، جاء سولسبورى وزير المالية ثم رئيس الوزراء وهو فى حالة هياج ، وقال : شىء آخر . عندما يبدأ الدم يسيل فمن الضرورى أن تكون لنا قوات كافية . إن كل شىء يمكن أن نتسامح فيه ، إلا الفشل فى أن تكون لنا قوة كافية فى الوقت المناسب . فمن فضلكم أرسلوا كتيبتين بدلا من كتيبة واحدة فلن تتضاعف التكاليف .

وعندما عاد رئيس الوزراء إلى مقره ، فى ١٠ داونتج ستريت ، اتصل بوزير الخارجية يسأل عن موعد وصول البرقية إلى يدى الحاكم العام ، وقال : يجب ألا تنام وزارة الخارجية هذه الليلة .

وكان رئيس الوزراء يتابع تحركات القوات ، والعملية العسكرية . وقال إيدن : آخر مرة قمنا بمثل هذا العمل معا ، فى مسألة السودان .

وكنت أحس شخصيا ، وكذلك جورج ألين ـ مدير الإدارة الإفريقية ـ بأن روبرت هاو سيهدأ عندما يحس بأن برقياته الشاكية الباكية أخذت على محمل الجد ، وأن رئيس الوزراء سيجد عذرا يمنعنا من القيام بعمل عسكرى . آمل ذلك .

وكان لى حديث مع جين بورتال سكرتيرة رئيس الوزراء . إنها الآن تعترف بأن الطفل العجوز . الذى تحبه كثيرا يتدهور كل يوم . يخضع لتأثير من حوله . إن الحياة شقاء بالنسبة له . وهو يكاد يقتل نفسه بالعمل ، ولايستطيع أن يصعد درجات السلم من مكتبه فى الدور الأرضى ، إلى حجرة نومه فى الدور الأول . ويعتقد أن له رسالة عليه أداؤها بالنسبة لثلاث قضايا : روسيا ، ومصر ، والقنبلة الذرية . ومن المستحيل عليه الاستقالة ، فهو يخاف الوحدة ويخشى الراحة !!

وكان تشرشل يومها فى التاسعة والسبعين من عمره . انتصر فى الحرب العالمية الثانية ضد الزعيم الألمانى هتلر ، وكان له رأى فى المعارك الحربية الكبرى وتعيين ، وعزل القادة ، وتحريك القوات . وقد أعطاه السودان الفرصة ليحرك القوات البريطانية مرة أخرى .

وفى ٦ من مارس كتب شوكبوره يقول : « برقيات هذا الصباح ـ السبت ـ من الحاكم العام ، تبين أنه لايريد معركة فاصلة على الإطلاق » .

وفى ٨ من مارس قال شوكبوره فى مذكراته : « هدوء فى الخرطوم . وقد طلب رئيس الوزراء ـ تقريبا ـ طائرة لإجلاء النساء والأطفال ـ الإنجليز ـ من السودان . ولم يبلغ إيدن بذلك . ولما أبلغته ، اندفع إلى مقر رئيس الوزراء يقول : لا تحركات من أى نوع على الإطلاق ، إلا بطلب مباشر من الحاكم العام !!

وافق مجلس الوزراء البريطانى على اقتراح سلوين لويد ، بأن يهدد السير روبرت هاو الوزارة السودانية بأنه ـ أى الحاكم العام ـ سيعلن حالة الطوارئ الدستورية ، إذا لم يقدم له الأزهرى تأكيدا مطلقا ونهائيا بشأن عدم استبدال إبراهيم أحمد . كما يقدم المجلس للحاكم العام ترضية معقولة بشأن الثقة بالموظفين البريطانيين ، ووقف التدخل المصرى . وكان قرار المجلس واضحا بعدم تغيير إبراهيم أحمد ، أى لاتكون للاتحاديين الأغلبية فى لجنة الحاكم العام .

ومعروف أن المادة ١٠٢ من دستور الحكم الذاتى ، حددت ظروف إعلان حالة الطوارئ الدستورية وكيفية تنفيذها . قالت هذه المادة إنه إذا اقتنع الحاكم العام ، فى أى وقت بأنه بسبب مأزق سياسى أو عدم التعاون ،أو المقاطعة أو مثل ذلك ، ولايمكن السير بإدارة السودان بموجب الدستور ، يجوز له إعلان حالة طوارئ دستورية . وقالت المادة إنه عند إعلان حالة الطوارئ الدستورية ، يعطل البرلمان ويتخلى رئيس الوزراء والوزراء عن مناصبهم . وتسير إدارة السودان بموجب أوامر يصدرها الحاكم العام ويظل التعطيل ساريا مدة ستة شهور ، ومن حق الحاكم العام تجديد المدة .

ومعنى هذا كله أن الحاكم العام يستطيع ، بموافقة لجنته ، حل البرلمان ، وحل مجلس الوزراء ، ويبقى الحاكم العام وحده صاحب السلطة المطلقة فى السودان ، كما كان الحال قبل صدور دستور الحكم الذاتى ! ومن هنا أهمية صدور أو عدم صدور قرار من الحاكم العام بإعلان حالة الطوارئ الدستورية .

* * *

قال مجلس الوزراء فى برقيته لسلوين لويد :

« إذا أصبح من الضرورى ـ نتيجة لموقف رئيس الوزراء ـ تنفيذ التهديد بإعلان حالة الطوارئ الدستورية ، فسيكون مهما أن توافق اللجنة على تصرف الحاكم العام . والفرصة

الوحيدة لتحقيق ذلك أن تعلن حالة الطوارئ ، عندما يكون إبراهيم أحمد عضوا فيها . وهو مايعنى عمليا أن يتم ذلك قبل ١٠ من مارس ، عندما يجتمع مجلس النواب السودانى .

ومن هنا ضرورة قيام الحاكم العام باستدعاء رئيس الوزراء على الفور . ويخبره أنه يرى ، نظرا للموقف الراهن فى السودان ، أن أية محاولة لأن يستبدل بإبراهيم أحمد أحد مؤيدى الحزب الوطنى الاتحادى ، ستؤدى إلى مزيد من الاضطرابات ، وستجعل الأعمال العادية لحكومة السودان مستحيلة . وينبغى أن يقول الحاكم العام حينئذ إن عليه الحصول على تعهد كتابى من رئيس الوزراء بأنه لن يتخذ أى إجراء من شأنه أن يستبدل بإبراهيم أحمد أحد مؤيدى الحزب الوطنى الاتحادى . وإذا امتنع رئيس الوزراء ، ينبغى أن يوضح الحاكم العام أن موقف رئيس الوزراء سيجبره على إعلان حالة الطوارئ الدستورية ، وفقا للمادة ١٠٢ من الدستور ، نظرا لخطر الحرب الأهلية أو انهيار النظام العام .

ويترك لتقدير الحاكم العام تحديد المهلة التى يتركها لرئيس الوزراء لبحث الموضوع . ومن المهم عدم إعطائه وقتا لتحذير المقاومة .

وفيما يتعلق بوقف التدخل المصرى ، ينبغى أن يقول الحاكم العام إنه بعد أحداث أول مارس ، فإن عودة محمد نجيب لافتتاح البرلمان يوم ١٠ من مارس ، أو أية زيارات أخرى من صلاح سالم ، لا محل لمناقشتها ، وينبغى أن يطلب من رئيس الوزراء تأكيدا بأنه يشاركه فى وجهات النظر هذه .

وإذا قبل رئيس الوزراء مطالبنا بشأن عضوية اللجنة ، فلا نعتقد أن امتناعه عن إعلان الثقة بالموظفين الأجانب ووقف التدخل المصرى يبرر بالضرورة إعلان حالة الطوارئ الدستورية . ونأمل أن يكون الحاكم العام قادرا على اقناع رئيس الوزراء ، بأن مصلحة نظامه ، ومصلحة الشعب السودانى ، ومستقبل رفاهية السودان ، يتوقف على رغبته فى التصرف بحسن نية وفقا لطلبات الحاكم العام . وفى الوقت نفسه أتمنى أن تقوم بكل ماتستطيع مع رئيس اللجنة الباكستانى ، لضمان تأييده لإعلان حالة الطوارئ إذا أصبح ذلك ضروريا .

وفى حالة ما إذا ظهر أن من الضرورى إعلان حالة الطوارئ الدستورية ، فسوف يكون من المرغوب فيه إرسال تعزيزات من منطقة القناة فورا ، دون انتظار اندلاع اضطرابات . وقد ترغب أنت ، والحاكم العام أيضا ، فى بحث ما إذا كان ينبغى أن يتم استنفار القوات فى منطقة القناة فور تحديد الحاكم العام موعدا لمقابلة رئيس الوزراء ، لتكون على استعداد للطيران فورا ، إذا اضطر الحاكم العام لإعلان حالة الطوارئ ، نظرا لاحتياجات حماية المطار والسراى. وإذا احتاج إلى كتيبة إضافية أو اثنتين مقدما قبل موعد رؤيته لرئيس الوزراء ، ينبغى أن يرتب ذلك مباشرة ، ويمكن تحقيق ذلك بناء على القول بأنها فى طريقها إلى كينيا .

ولاشك أنك والحاكم العام ، ستعدان الخطط مقدما للاتصال بالسيد على الميرغنى ،

وربما السيد عبد الرحمن ، لمحاولة الوصول على تأييدهما لتسيير إدارة البلاد إذا اتخذ رئيس الوزراء جانب العناد » .

* * *

استدعى الحاكم العام مجلس الوزراء مجتمعا للقائه . خشى الوزراء أن يشكل ذلك سابقة سيئة ، لأن الحاكم العام لايملك حق مخاطبة مجلس الوزراء . تداول الوزراء فى الأمر ، ثم قرروا الموافقة . حدثهم الحاكم العام عن ضرورة الإبقاء على عضوية إبراهيم أحمد فى لجنة الحاكم العام ، فقالوا إن الدستور يمنح حق اختيار أعضاء اللجنة ، للبرلمان لا لمجلس الوزراء .

انصرف الوزراء بعد ذلك إلى مجلس الوزراء ، لمناقشة الأمر ، فاتصل لوس بالأزهرى يحذره قائلا : إذا سيطر اتجاه سياسى واحد على لجنة الحاكم العام ، فإنه بذلك ، يسلبه سلطاته ويجعل منه دمية فى يد اللجنة . وأخذ لوس يحث الأزهرى للإبقاء على إبراهم أحمد .

* * *

بعد أن رفضت الحكومة البريطانية إعلان حالة الطوارئ الدستورية ، انتظارا لقرار البرلمان بتغيير لجنة الحاكم العام ، رأى السير روبرت هاو إعلان حالة الطوارئ العادية ، واستدعى إسماعيل الأزهرى لإبلاغه ذلك . اعترض الأزهرى . وتدخل لندساى رئيس القضاة قائلا : لانريد أن نشهد دم حاكم السودان العام يسيل على درج السراى مرة أخرى . مشيرا بذلك إلى مصرع الجنرال جوردون . وأضاف : من حقى وحدى بنص الدستور إعلان حالة الطوارئ ، وستبقى عشرة أيام فقط .

وافق الأزهرى ، كما وافق بعد ذلك ، مجلس الوزراء .

وكان الحاكم العام ذكيا ، ومناورا بارعا ، فى هذا القرار ، فقد كسب بذلك الأزهرى الذى أدرك أن السير روبرت هاو يريد منه الاستمرار رئيسا للوزارة . وحرص السير روبرت هاو ، بكل الطرق غير المباشرة ، أن يعرف الأزهرى أن سلوين لويد يريد إعلان حالة الطوارئ الدستورية ، وتعطيل البرلمان وحل مجلس الوزراء ، وأن الحاكم العام هو وحده الذى رفض ! وصدق الأزهرى ذلك ، وسجله فى مذكراته على أنه حقيقة جعلته يثق فى الحاكم العام ! !

* * *

توجه سلوين لويد لمقابلة الأزهرى فى مكتبه بوزارة الداخلية يوم ٤ من مارس . بدأ لويد الحديث بالتعبير عن تعاطفه مع الحكومة السودانية بشأن الحوادث المؤسفة . وقال : أعتقد أن منتهى سوء الحظ أن تصل الخلافات الطائفية إلى مرحلة الاضطرابات الأهلية . ولاشىء يضر بالقانون والنظام والتطور السلمى للمؤسسات الديموقراطية ، إلا هذا النوع من الحوادث .

وافقه الأزهرى، وقال : أعتقد أن يوم الاثنين ـ أول مارس ـ ألحق قدرا كبيرا من الضرر بحزب الأمة ، وأن كثيرين من الأنصار المعتدلين فى الخرطوم أصيبوا بالإحباط الشديد لما حدث ، واهتزت ثقتهم بذلك الحزب .

وألقى الأزهرى أكبر قدر ممكن من المسئولية على المسئولين البريطانيين ، وبخاصة قائد الشرطة البريطانى القتيل . وقال : اقترحت على قائد الشرطة ضرورة محاصرة مؤيدى الأنصار بميدان السباق ، فى ساعة مبكرة من يوم الاثنين ، ونقلهم باللوريات أو القطار إلى الأماكن التى جاءوا منها .

قال لويد : كان ذلك سيؤدى إلى معركة ضارية .

لم يرد رئيس الوزراء على هذا التعليق، ولكنه قال : إن قائد الشرطة ونائبه أكدا لى أنه لن تكون هناك اضطرابات . وأضاف : وعد زعماء حزب الأمة بأن يسيطروا على مؤيديهم ، وأن يقوموا فقط بمظاهرات منظمة . وشكا الأزهرى من حاكم الخرطوم ، على أساس أنه عندما طلب منه إصدار أمر يقول « أنا . . حاكم الخرطوم أمنع المسيرات » ، أصدر أمرا مائعا .

قال لويد : فهمت أن الراديو المصرى يقول إن الأمر كله مؤامرة إمبريالية بريطانية ، ولابد أن تعرف أى هراء هذا .

حول لويد الحديث إلى التدخل المصرى . امتنع الأزهرى عن مناقشة ذلك . وحاول الدفاع عن زيارة نجيب ، على أساس أنه يتمتع باحترام عدد كبير من السودانيين . وقال : المشكلة كانت ستحدث سواء أجاء محمد نجيب ، أم لا . أثار لويد مسألة العلاقات بين الموظفين البريطانيين والوزراء وقال : بعض وزرائك يبدون كما لو أنه ليست لديهم ثقة فى ولاء هؤلاء الموظفين .

لم يعارض الأزهرى فى ذلك ، لكنه عاد بشكل عاصف إلى أحداث يوم الاثنين ، وقال : اعتقد أن الموظفين البريطانيين أساءوا النصيحة لى .

قال لويد : إن حكومة صاحبة الجلالة تريد حقا التطور الدستورى المنظم للمؤسسات الديموقراطية ، وترغب فى أن تكون للسودان علاقات ودية مع مصر ، بسبب مصالحهما المشتركة فى النيل ، وكونهما جارين ، ويتحدثان اللغة نفسها . وفى الوقت نفسه نأمل أن تكون للسودان علاقات ودية مع بريطانيا ، بسبب علاقات الماضى . ولا أرى تعارضا بين هذين الأمرين . والحكومة البريطانية لديها مشاكل كافية فى العالم . ولا نرغب فى إضافة مشكلة فى السودان . لقد قررنا نقل السلطة فى السودان ، وسوف نلتزم بكلمتنا ، وموظفونا سوف يتعاونون بإخلاص إذا أحسستم معاملتهم .

قال الأزهرى : إنى أرغب فى بقاء أكبر قدر ممكن من المسئولين الفنيين البريطانيين فى السودان ، فهم يعرفون البلد وزراعتها . . إلخ . ولا أرغب فى إحضار خبراء من الخارج من سويسرا أو ما شابه ذلك ويكون عليهم أن يتلقوا تدريبا . وأريد قدراً كبيراً من المساعدة من البريطانيين ، فى المستقبل فى هذه المجالات .

قال لويد : لو أنك ألقيت القليل من الخطب العامة فى هذه الخطوط ، لأعدت الثقة فورا بين الوزراء والموظفين .

قال الأزهرى : عليك أن تدرك أن هناك أشياء يمكن أن تقال سرا ، ولم يحن الوقت بعد لأن تقال علنا ، لى أعداء . وقد يقال إنى تغيرت بعد تولى رئاسة الوزراء ، وإنى وليت وجهى نحو البريطانيين . ومن المستحيل تماما الآن أن أعلن مثل هذه التصريحات .

قال لويد : إحدى الصعوبات ، التى تواجه الزعامة فى الشرق الأوسط ، أن الزعماء يقولون شيئا فى السر ، وليست لديهم الشجاعة لقوله فى العلن . سامحنى لاستخدام هذه الكلمة !

ولكن الأزهرى تعهد ، لسلوين لويد ، صباح يوم ٨ من مارس ، وقبل سفر الوزير البريطانى، بساعات عائدا إلى لندن ، بأن مسألة تشكيل لجنة الحاكم العام ستظل مجمدة لعدة شهور . وبذلك يكون الأزهرى قد تخلص من الأزمة بتأجيلها . !!

* * *

طلب سلوين لويد ، بعد عودته إلى لندن ، من مجلس الوزراء البريطانى أن يعلن حالة الطوارئ الدستورية إذا اختل التوازن فى لجنة الحاكم العام . ومعنى ذلك حل الوزارة ، والبرلمان السودانى ، ويعود الحاكم العام كما كان بكل سلطاته !! وقال وزير الدولة ، فى اجتماع يوم ١٥ من مارس ، إن المصريين مضوا إلى حد بعيد فى تدخلهم فى الشئون الداخلية فى السودان . ومن المهم أن تصبح لدى بريطانيا خطط معدة للعمل ، يمكن اللجوء إليها إذا أعلنت حالة الطوارئ الدستورية . وقد اهتزت معنويات المسئولين البريطانيين فى السودان بالأحداث الأخيرة ، ومن الضرورة الملحة أن تتخذ خطوات جديدة لتهدئة مخاوفهم بشأن مستقبلهم .

وقد رأت وزارة المالية البريطانية عدم قبول شىء ، قد يشجع حكومة السودان على إهمال التزاماتها للمسئولين البريطانيين فى السودان ، حول دفع معاشاتهم وتعويضاتهم .

وتقرر إبلاغ قادة الشرق الأوسط أنهم مخولون بتنفيذ طلبات الحاكم العام ، بإرسال التعزيزات إلى السودان .

* * *

تأخر وصول رئيس لجنة الحاكم العام ميان ضياء الدين ـ الباكستانى ـ من طوكيو ، فاختارت حكومة باكستان القائم بأعمال سفارتها فى القاهرة ، ليكون رئيسا مؤقتا ، ومناويا ، للجنة التى عقدت أول اجتماع لها يوم ٣ من إبريل . ومن اللحظة الأولى ، أبدى حسين ذوالفقار صبرى شكوكه فى نوايا بريطانيا ، وعدم ثقته فى كل اقتراح ينطق به السير جرافتى سميث .

وفى منتصف إبريل ، أشار حسين ذو الفقار صبرى إلى أن البرلمان السودانى ، لم يقر اختيار العضوين السودانيين فى اللجنة ، وهما الدرديرى محمد عثمان ، وإبراهيم أحمد ، طبقا لنص المادة ٤ من الاتفاقية . وأبدت مصر من ناحيتها ، رغبتها فى الانسحاب من اللجنة ، إذا لم يتحقق ذلك .

وجد الحاكم العام أن مصر هى التى تدفع الحكومة السودانية ، ولها الأغلبية فى البرلمان ، إلى تعديل اللجنة وخروج إبراهيم أحمد منها . وكان سبب التأجيل وعود إسماعيل الأزهرى لسلوين لويد وروبرت هاو من ناحية ، وحتى تهدأ المشاعر التى أثارتها مظاهرات أول مارس من ناحية أخرى. وأسلوب الأزهرى فى رئاسة الوزارة ، كما أصبح معروفا منذ يناير ، هو تأجيل المشكلات ، أو حلها بالتأجيل ! ولم يكن أمام الأزهرى مفر من عرض الأمر على البرلمان ، حتى لاينهار الجانب الحيوى من النظام الدستورى للحكم الذاتى أى لجنة الحاكم العام .

ولذلك ، وافق البرلمان السودانى ، فى ٢١ من أبريل ، على تغيير إبراهيم أحمد عضو لجنة الحاكم العام ، وتعيين سيرسيو إيرو ، وهو جنوبى ، بدلا منه لتهدئة الرأى العام الجنوبى . وسيرسيور إيرو ، أمين مخزن كان قد رشح نفسه فى انتخابات مجلس الشيوخ فسقط ، فعين عضوا فى هذا المجلس ! وكان حزب الأمة قد هدد بمزيد من الاضطرابات وحرب أهلية ، فى حالة تغيير إبراهيم أحمد . وأعلن الحزب أنه سيقاوم حتى النهاية ولو أدى الأمر إلى مقاطعة البرلمان . ولكن ، تقبل السيد عبد الرحمن المهدى القرار فى هدوء ، خوفا من ابتعاد مؤيديه الجنوبيين فى حالة انسحاب حزب الأمة ، وانضمامهم إلى الحزب الوطنى الاتحادى ، وفى هذه الحالة يملك الحزب الأغلبية التى تمكنه من تعديل دستور الحكم الذاتى ! وعرف السيد المهدى أن لجنة الحاكم ستصدق تلقائيا على أى قرار لحكومة الأزهرى ، قد يعارضه الحاكم العام .

ولكن الإدارة البريطانية هى التى ضغطت على السيد المهدى للاستسلام للتغيير ، فقد تغيرت قواعد اللعبة السياسية تماما ، إذ إن الضغوط الأمريكية منعت الحكومة البريطانية من إثارة أزمة مع مصر ، بشأن تعيين عضو فى لجنة الحاكم العام . والإدارة البريطانية فى الخرطوم ، بعدما كانت تطالب لندن بإلغاء الاتفاقية ، أصبحت تتمسك بها ، وتصر على أن الطريق الدستورى هو الأفضل ، أو هو الطريق الوحيد لاستقلال السودان ، برغم فوز الحزب الاتحادى . واكتفى السيد عبد الرحمن المهدى بمظاهرات أول مارس ، دليلا على أن حزب الأمة سيقاوم الوحدة بين مصر والسودان . . . بالقوة !!

* * *

ويعدل إسماعيل الأزهرى تشكيل وزارته ، فاختار أربعة وزراء جدد ، هم يحيى الفضلى للشئون الاجتماعية ، ومحمد أحمد المرضى للحكم المحلى ، وهما وزارتان جديدتان ، وخضر حمد وأحمد جيلى وزيرا دولة . والوزراء الأربعة من حزب الأشقاء القديم ، أى من رجال الأزهرى ، وليسوا من الختمية ، أو من جناح وكيل الحزب محمد نور الدين ، مما يدل على أن الأزهرى أصبح واثقا من نفسه ، ويريد أن تكون ، لأتباعه ، الأغلبية فى مجلس الوزراء . ورأى الحاكم العام أن ذلك يقوى الاتجاهات المصرية فى هذا المجلس .

ويلفت التعديل انتباه الختمية ، فيعلن أحد رجالهم ، وهو خلف الله خالد وزير الدفاع ،

احتجاجه على زيادة الأعباء التى تتحملها الدولة ، بزيادة عدد الوزراء ، ويطالب الوزراء بالتبرع بثلث مرتباتهم لمساعدة البلاد . ويشير الوزير علنا ، إلى أن مجلس الثورة المصرى يوحى للعسكريين السودانيين بتقليده والاستيلاء على السلطة فى السودان ، كما حدث فى مصر .
ويثير حديث الوزير أصداء بعيدة فى السودان ، وتعليقات عدائية لمصر فى الخرطوم .

ويهاجم حزب الأمة ، الحكومة السودانية ، فى البرلمان ، وفى الصحف ، على صمتها بشأن مايشاع عن تشجيع مصر لعناصر فى الجيش السودانى للقيام بانقلاب عسكرى، ولأن الحكومة لم تكذب الشائعات ولم تفعل شيئا يوقف محاولات الانقلاب إن صح ما أشيع ! !

ويهتم الإنجليز بمسألة الانقلاب العسكرى المحتمل ، الذى توحى به مصر ، ويسأل كينريك مساعد لوس فى مكتب الحاكم العام اثنين من أقارب السيد على الميرغنى ، وهما الخليفة حسين محمد ، ويحيى عثمان ، فيطمئنانه قائلين : الضباط الغاضبون الموالون لمصر خمسة فقط . وهم بلا نفوذ . وأغلبية ضباط قوة دفاع السودان من الختمية ، وخاضعون لنا وتحت إشرافنا . وقد أبلغ وزير الدفاع المصريين ، أمامى ، بأن محاولاتهم اختراق الجيش السودانى ، تعتبر عملا غير ودى . وقد أعلن ذلك صراحة فى الصحف كتحذير للمصريين!

ويقولان لكينريك ، بعد التعديل الوزارى :

نقلنا تأييدنا ، أى تأييد الميرغنى والختمية ، من رجلنا ميرغنى حمزة ، إلى الأزهرى نفسه ، وهو يعرف بوضوح أنه لايستطيع أن يحكم إلا اعتمادا على تأييدنا !

ويلتقى كينريك بالسيد على الميرغنى . تكلم الميرغنى بثقة عن المستقبل . أكد لكينريك عدة مرات وبأساليب مختلفة مايلى :

لاتخشوا اتحاد السودان مع مصر . ستكون هناك صداقة وتعاون، ولكن على أساس الاستقلال . الناس يتكلمون عن اتحاد ، وجيش مشترك ، وتوحيد فى وزارة الخارجية والسياسة الخارجية ، وهذا كله كلام فارغ . السودانيون يريدون أن يحكموا أنفسهم وسيعارضون أى لون من ألوان الخضوع !

* * *

وفى الوقت الذى يتحرك فيه الأزهرى لتدعيم نفوذه فى مجلس الوزراء ، ويتحرك فيه الإنجليز نحو الميرغنى ، كان كل مافعلته مصر ، زيادة تسعين دقيقة فى ساعات إرسال إذاعة « ركن السودان » من القاهرة . ونشر أنباء عن تعزيز القوات البريطانية فى الخرطوم !

أجل البرلمان السودانى اجتماعته إلى ١٠ من يونيه بمناسبة رمضان . وساد الهدوء السودان وانتقل النشاط السياسى إلى لندن ، حيث أخذ الإنجليز يعيدون النظر فى خططهم ليوجهوا ضربة قوية ضد مصر فى السودان .

القـوة الثـــالثة

استدعى سلوين لويد ، وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية ، إلى لندن السير روبرت هاو الحاكم العام ، ومستشاره وليم لوس ، والسير جرافتى سميث عضو لجنة الحاكم العام ، وعقد اجتماعا حضره كبار المسئولين فى وزارة الخارجية ، والمسئولون عن شئون السودان ، للاتفاق على الخطوات القادمة ، حتى يتجه الأزهرى إلى الاستقلال ، وينحرف عن المبدأ الذى انتخب على أساسه ، وهو الوحدة أو الاتحاد مع مصر .

بدأ الاجتماع بإعلان من الحاكم العام ، أن هناك تحسنا فى العلاقات بينه وبين الأزهرى ، وأنه قابل للإقناع والاعتدال ، ولابد من مساعدة الحكومة على حفظ الأمن والنظام ، ضد أى اضطراب يقوم به حزب الأمة . وانتهى الاجتماع إلى ضرورة تمسك بريطانيا بالاتفاقية التى عقدت مع مصر . وتقرر مقاومة الأغلبية المصرية فى لجنة الحاكم العام ، بعدة أساليب ، بأن يتجنب الحاكم العام القيام بأى عمل يضطره إلى عرض الأمر على اللجنة ، وتأجيل التصويت على أى قرار ، وللاتصال بحكومة باكستان لاستدعاء رئيس اللجنة إلى باكستان حتى لاتجتمع !

ووضعت وزارة الخارجية تقريرا عن السياسة التى تتبعها فى السودان ، إزاء التطورات الأخيرة . قال التقرير: **إن الجهاز الوظيفى البريطانى فى السودان فشل فى إقامة علاقات طيبة مع السودانيين ، وإن العداء لهذا الجهاز أقوى من أية مشاعر معادية للإنجليز . وقال إن الدعاية المصرية نجحت فى أن تقدم عملية السودنة للشعب السودانى باعتبار أن الموظفين الإنجليز يطردون من السودان بطريقة مؤلمة ، نتيجة الضغوط السودانية المؤيدة من مصر ، وأنه لو أمكن القضاء على فكرة « البعبع » الاستعمارى وفصل الطوائف الدينية عن السياسة ، فإن السودانيين يستطيعون رؤية الموقف باعتباره اختيارا بين الاستقلال ، وبين أن يكونوا فى الموقف الضعيف والأدنى إذا اتحدوا مع مصر . وفى ظل هذه النظرية الجديدة ، فإن السودانيين سيكونون مثل القوميات الأخرى فى أى مكان .**

ولكن أهم ما فى هذا التقرير أن الإنجليز يجب أن يأخذوا زمام المبادرة فى السودان . والورقة الوحيدة الحقيقية فى أيديهم ، والتى يستطيعون اللعب بها ، هى سحب الموظفين البريطانيين من السودان حتى لايجد السودانيون أمامهم عدوا . . إلا المصريين !!

* * *

ووصل إلى لندن أيضا صديق المهدى ، وإبراهيم أحمد ، ومحمد أحمد محجوب . أعلن إبراهيم أحمد فى الخرطوم أنه سيسافر إلى سويسرا للعلاج ، حتى لايعرف أنه فى لندن ! عقدت ثلاثة اجتماعات برئاسة سلوين لويد . قال صديق المهدى فى الاجتماع الأول يوم ٩ من يونية : الإدارة البريطانية لم تعد تفعل أى شىء للمساعدة .

رد سلوين لويد : الإدارة البريطانية لم تعد تستطيع أن تقوم بأى دور للمساعدة فى تشكيل جبهة تنادى بالاستقلال . وستكون حماقة من جانبها أن تحاول ذلك .

وأضاف : ألا يؤدى غياب البريطانيين من السودان إلى إعادة توجيه المشاعر الوطنية ضد المصريين ، وما إذا كان انخفاض مستويات الإدارة يؤدى إلى عدم شعبية للحكومة .

قال إبراهيم أحمد إنه، مثل كثير من السودانيين، كان غير مقتنع بأن البريطانيين سيذهبون! وأضاف : إذا لم يكن ممكنا وقف التدخل المصرى ، فينبغى تقليل أثره بالإسراع بتقرير المصير.

وقال صديق المهدى : على البريطانيين بوصفهم موقعين على الاتفاقية وقف تدخل المصريين .

وقال سلوين لويد : باستثناء حرب مع مصر ، وهو ما لن يفيد السودان ، فإن وسائلنا للسيطرة المادية قليلة .

وتساءل إبراهيم أحمد : هل هناك فائدة من اللجوء إلى الأمم المتحدة ؟

قال سلوين لويد : حتى مع التأييد البريطانى ، وهو ما ستكون له آثار سيئة من جوانب كثيرة ، فمن المستبعد للغاية أن نناقش أية شكوى يمكن إدراجها فى جدول أعمال الأمم المتحدة ، خاصة إذا كانت شكوى من أقلية برلمانية يمثل الحكومة فى بلدها حزب الأغلبية .

ونصح الوزير ممثلى حزب الأمة بأن تستغل المعارضة موضوعات ـ بتكرار الأسئلة البرلمانية مثلا ـ تكون الحكومة فيها مجبرة على اتخاذ موقف مع ، أو ضد ، الاستقلال . واالأدوات التى تستغل لهذا الغرض هى مياه النيل والعملة المفضلة .

وقدم سلوين لويد الاقتراحات التالية :

١ ـ تسليم السلطة للسودانيين بأسرع مايمكن .

٢ ـ الإسراع فى إقامة الهيئة الدولية لمراقبة تقرير المصير .

٣ ـ تحديد تاريخ مبكر لتقرير المصير .

٤ ـ يمكن لحكومة صاحبة الجلالة أن تصدر بيانات علنية ، تدين فيها النشاطات المصرية ، أو تعلن احتجاجها . وعموما ويمكن للبريطانيين تقديم المساعدة بشكل أفضل بإفساح الطريق وإيضاح أنهم راغبون فى حصول السودان على الاستقلال .

قال صديق المهدى : إن هذه الوسائل لن تؤدى إلى سودان مستقل . لقد وصلنا إلى نقطة

أصبح الطريق الوحيد فيها هو الطريق الحاسم. إن حكومة صاحبة الجلالة ينبغى أن ترفض الاتفاقية ، وتقيم حكومة مؤقتة محايدة ، وتعد الترتيبات لإجراء انتخابات جديدة خلال ستة أشهر ، وتشكيل هيئة دولية تشرف على الانتخابات . وينبغى أن تعلن حكومة صاحبة الجلالة فى الوقت نفسه أن البريطانيين سيذهبون ، وأن السلطة سوف تسلم إلى الحكومة السودانية التى تنبثق عن الانتخابات . وهذه خطة ينبغى أن يتعاون فيها حزب الأمة وحكومة صاحبة الجلالة ، ونتيجتها الاستقلال التام . ولا ينبغى أن يهتم حزب الأمة بافتضاح أنه يتمتع بتأييد بريطانيا . فالحزب الوطنى الاتحادى يتعاون للحصول على شىء أقل من الاستقلال .

* * *

فى الاجتماع الثانى ، اعترض سلوين لويد على اقتراح صديق المهدى بإلغاء بريطانيا لاتفاقية الحكم الذاتى ،فقال : إذا نقضنا الاتفاقية ، سيكون فى مقدور المصريين إحياء مطلبهم بالانفراد بالسيادة على السودان . ولقد حقق السودانيون كثيرا من الإنجازات بحمل المصريين على التخلى عن هذا المطلب . والاحتمال ضئيل أن نجعل الأمم المتحدة تتدخل وتمد سلطتها إلى مثل هذا الترتيب دون موافقة المصريين . وسيكون من المستحيل وضع هذه الخطة موضع التنفيذ، وفى الوقت نفسه سحب القوات البريطانية . وقد لايستطيع الحاكم العام الاضطلاع بذلك ، دون تأييد مناسب ليس بالقوات العسكرية فقط ، وإنما بالمسئولين ليحافظوا على استمرار سير الإدارة . وسيكون علينا أن نبرر نقض الاتفاقية على أساس أن استمرار الموقف الحالى سيؤدى إلى خطر انهيار الإدارة والحرب الأهلية . وسيكون من غير المشروع فعل ذلك ، والقول ، فى الوقت نفسه بأننا نقترح الانسحاب وترك السودان كلية .

هذه المسيرة ستدمر مستقبل حزب الأمة ، وسترفض حكومة الحزب الوطنى الاتحادى قبول تصرف الحاكم العام على أنه شرعى . ولن يعترف أنصارها بالحكومة التى تقام مكانها . وهناك القوات المصرية فى السودان ، وينبغى أن نحسب حسابها . وفى هذا الموقف ، لايكون هناك بديل عن إحضار تعزيزات على نطاق واسع . وإذا أعطى حزب الأمة موافقته على ذلك ، فسوف يشوه مناوئوه صورته ، ويقولون إنه غير مخلص للقومية السودانية .

وأضاف سلوين لويد : القوى المعارضة للاستقلال فى السودان والمصريون ، يواجهون صعوبات كبيرة . وعلى حزب الأمة الاستمرار فى النضال بالطرق الدستورية . وعندما يبدأ الانسحاب البريطانى حقا ، يمكن توقع تغيير الموقف تغييرا جذريا . وأعرف أن هذه الأفكار ليست مستساغة لزعماء حزب الأمة ، غير أن هذه هى السياسة الوحيدة التى يمكن اتباعها .

قال صديق المهدى : إن للبريطانيين مصلحة فى السودان ، لا لأسباب عاطفية بل لرفضهم رؤية عمل خمسين عاما يهدر ، ولأن السودان المستقل الصديق يمكن أيضا أن يكون نافعا لبريطانيا . ولكن زعماء حزب الأمة لم يقتنعوا بأن قضية الاستقلال ، يمكن كسبها بهذه

الطرق ، لأن ثقل الضغط المصرى كبير للغاية .

قال وزير الدولة : إن حزب الأمة يقلل من قوة القومية فى العالم الحديث، وتسبح حركة الاستقلال مع هذا التيار وإنى مقتنع بأن المصريين مع كل جهودهم ليس لديهم أمل فى الوقوف ضدها . ولم تمنع الانقسامات الطائفية تقدم القومية فى الهند . والقومية السودانية ستنشأ عاجلا أو آجلا من الانقسامات الطائفية .

قال صديق المهدى : هناك أناس يعتقدون ، ويشجعهم المصريون على الاعتقاد ، بأن البريطانيين يقفون فى الطريق .

قال وزير الدولة : ما إن يرحل البريطانيون ، حتى تعمل قوة القومية بشكل آخر والخطأ فى خطة حزب الأمة أنها ستركز المشاعر القومية ضد البريطانيين . وأشك فيما إذا كان حزب الأمة نفسه ، سيكون قادرا على الاستمرار فى تأييد هذه الخطة بعد المراحل الأولى . وقد يحدث شىء يجعل تحرك حكومة صاحبة الجلالة لامناص منه ، فحدوث مشاكل فى لجنة الحاكم العام ، أو انهيار القانون والنظام ، قد يخلق موقفا قد يكون من المحتم فيه على حكومة صاحبة الجلالة أن تتحرك ، مهما كانت عدم رغبتها فى ذلك . وإذا حدث ذلك فسيكون واضحا أن التدخل البريطانى هو التصرف السليم والوحيد الذى يمكن القيام به .

وقال : النظام الحالى فى مصر غير مستقر إطلاقا ، ولايعرف أحد ماذا يأتى بعده إذا انهار .

قال إبراهيم أحمد : ستستمر الختمية فى الحصول على مساعدات مصر.

قال الوزير : ما نريد تفاديه السيطرة المصرية ، التى تفرض سودانا لانريده . ونحن لانستطيع الاعتراض على حكم فى السودان المستقل تتولاه حكومة ختمية .

* * *

فى الاجتماع الثالث والأخير ، مساء اليوم نفسه ، بعث عبد الرحمن المهدى برسالة يطلب فيها إعادة النظر فى السياسة التى يقترحها سلوين لويد . قال سلوين لويد : أصبح من الصعب جدا مناقشة السيد عبد الرحمن ، فهو يرفض الاعتراف بأن هناك مؤيدين للاستقلال خارج حزب الأمة .

وقال الوزير : خطة السيد عبد الرحمن خيالية ، تؤدى إلى استئناف السيطرة من جانبنا ، واستخدام عدد كبير من القوات ، وكذلك المدنيين لاستمرار عمل الإدارة . ولا نستطيع قانونا منح الاستقلال للسودان . ومن المشكوك فيه أن نستطيع تشكيل لجنة دولية للإشراف على الانتخابات . نحن مقتنعون قبل كل شىء بأن الختمية ، يؤيدهم فى ذلك المصريون ، سيعارضون بشدة البرنامج : ويقاومونه بالمقاطعة على أحسن الفروض ، وبالعنف على أسوأ الفروض !

لقد أظهرت تجربتنا أن الأنصار ، فى حد ذاتهم ، ليسوا أساسا مناسبا لبناء سياسة فى السودان ! والأنصار يعتقدون أنهم الوحيدون القادرون على القتال فى السودان ، وليس لديهم تصور لما يتضمنه انسحاب البريطانيين من الإدارة . وقد صرفنا النظر عن خطة السيد المهدى ، لا لأننا ضده ، أو لانريد مساندة حزب الأمة ، لكن لأننا نعتقد أن هذه الخطة ستتركهم وتترك السودان فى حالة أسوأ مما هم فيها الآن ! وما زلنا نعتقد أن بإمكانهم الفوز بوسائل أخرى . وعندما نقول « هم » ، فنحن نعنى أنصار الاستقلال ، وليس حزب الأمة وحده برغم أننا مازلنا نعتقد ، كما كنا دائما ، أن هذا الحزب نواتهم الصلبة .

وقد يكون من الأفضل ، لزعماء حزب الأمة ، عدم الحديث كثيرا فى هذين الموضوعين ، حتى لايبدو أن حكومة صاحبة الجلالة تتصرف كمحرض لهم . ينبغى أن يعملوا من جانبهم - فضلا عن التصرف كمعارضة قوية ، نحن مستعدون لتقديم المشورة لها - على إقامة شىء أكبر من مجرد التعاون السرى بين حزب الأمة والحزب الاشتراكى الجمهورى . وقد يكون من ضمن الحلول لحزب الأمة ، أن يقوم بحل نفسه تماما كحزب ، وأن ينضم أنصاره إلى حزب جديد ، قد تكون الختمية المؤيدة للاستقلال ممثلة فيه بقوة . وهناك حل آخر، وهو أن يقوموا بالاتصال بالأزهرى ، ونحن نعرف أنه يواجه مشاكل مع المصريين . وقد يكون مستعدا فى مرحلة لاحقة، وربما الآن، وعلى الفور فى الانضمام ، إلى جبهة عامة . ولدينا مذكرة عن حديث بين مستر ريتشز وعبد الله خليل ، يتضح منها أن تفكير عبد الله يسير فى هذه الاتجاهات . وسوف يتدعم موقفه إذا شجعناه على التفكير فى هذا الاتجاه . ولانستطيع أن نعول كثيرا على ذلك ، فضلا عن أنه حتى لو تماسك الحزب الوطنى الاتحادى ، وظل فى السلطة ، يمكن لمعارضة قوية أن تجبره على التمسك بإعلان إيمانه بالاستقلال .

* * *

لم تعجب اقتراحات سلوين لويد السيد عبد الرحمن المهدى ، فبعث فى ٢٤ من يولية برسالة إلى ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، سلمها إليه وزير الدولة اللورد ألكسندر ، قال فيها :

«إن مصر لم تدع اتفاقية فبراير ١٩٥٣ تعطل جهودها ، التى تابعتها الحكومات المصرية المتعاقبة على مدى ثلاثين عاما ، لتحقيق سيطرتها التامة على السودان . وهذه قائمة ببعض الانتهاكات الصارخة الواضحة للتدخل المصرى فى السودان ، خلال الـ ١٥ شهرا الماضية :

مساعدات مالية كبيرة للأحزاب المؤيدة لمصر فى السودان . ودعاية لاتتوقف لتأييد وحدة وادى النيل . وهجوم سافر على زعماء الاستقلال فى الصحف والإذاعة التى تسيطر عليها الحكومة فى برامج إذاعية موجهة إلى السودان . وشحنات جوية مدعومة من الصحف المصرية إلى السودان . وقبل انتخابات السودان فى نوفمبر ، منحت الحكومة المصرية إجازات لآلاف

الموظفين السودانيين لديها فى القاهرة ، للذهاب إلى السودان ، واستخدام نفوذهم فى مساعدة الحزب الموالى لمصر فى حملته الانتخابية . ومنح هؤلاء الموظفون إجازة مدفوعة الأجر ، تصل إلى أربعة أشهر ، للقيام بمهتهم السياسية . وخلال الحملة الانتخأبية وضعت جميع موارد الإدارات الحكومية المصرية فى السودان لخدمة الحزب الوطنى الاتحادى . وكان موظفو ومعدات إدارة الرى المصرية فى جنوب السودان بشكل خاص ، تحت تصرف مرشحى الوحدة حال طلبها .

وبعد أن حققت الأموال والدعاية والوعود مزايا عديدة للجانب الموالى لمصر فى أول برلمان سودانى ، ضاعفت الحكومة المصرية جهودها ، وجاء صلاح سالم وزير الإرشاد القومى وشئون السودان إلى السودان ، بصحبة المشير عبد الحكيم عامر ، ومجموعة من الصحفيين المصريين ، وطافوا بالسودان فى طائرة مصرية . وألقيا خطبا صاخبة ، وصفا فى إحداهما اتفاقية القاهرة فى إزدراء بأنها « قصاصة ورق لافائدة منها » .

وأرسلت إلى السودان أعداد كبيرة من الطلبة المصريين لتكثيف جدار الدعاية . وفى محاولة للاستفادة من النفوذ الشخصى للرئيس المصرى ، قام اللواء محمد نجيب بنفسه بزيارة السودان فى أول مارس ١٩٥٤ بنتائج غير موفقه . وخصصت مصر جانبا هاما من ميزانيتها لإقامة جامعة ومدارس ، مع التركيز بشكل خاص على جنوب السودان ، ومستشفيات ومؤسسات دينية فى جميع أنحاء السودان .

عرضت مصر وأهدت السودان أسلحة وذخيرة ، ووعدت بإرسال طائرات . وعرضت قبول عدد من السودانيين لتدريبهم على الطيران وأنشطة عسكرية أخرى .

وأخيرا أنشأ الصاغ صلاح سالم صندوقا خاصا فى القاهرة من التبرعات العامة ، لمساعدة حكومة السودان على دفع التعويضات للمسئولين الأجانب الذين تنتهى عقود عملهم فى السودان وفقا لعملية السودنة .

وهذه ليست سوى أمثلة على التدخل المصرى المستمر فى شئون السودان ، الذى يتعارض تعارضا مباشرا مع التأكيدات التى وردت فى اتفاقية القاهرة . وقد شعرت حركة الاستقلال فى السودان بأنه بعدم القيام بأية محاولة لوقف التدخل المصرى أو وضعه تحت السيطرة ، فإن بريطانيا تكون قد فشلت فى تنفيذ روح الاتفاقية .

إن التدخل الصارخ لمصر فى شئون الداخلية للسودان ، بما فى ذلك تحريض أعضاء البرلمان فى فترة ما بعد الانتخابات ، كان ذروة الضغط الذى مارسته على الحكومة السودانية الحالية الموالية لمصر ، مما أدى إلى أن يُبعد ممثل حركة الاستقلال من عضوية لجنة الحاكم العام، وأن يستبدل به عضو ثان من الحزب الوحدوى . والواقع أن ذلك يمثل إبعادا لممثل الاستقلال من هيئة دستورية حيوية . وكان هذا الأمر موضوع احتجاج خاص لدى البريطانيين والحكومة

المصرية من جانب حزب الأمة يوم ٤ من مايو من هذا العام . وقال حزب الأمة إنه ، وهو يلفت نظر الحكم الثنائى إلى ما يعتبره انتهاكا خطيرا للدستور ، فإنه فى هذه الظروف يمكنه أن يعتبر الاتفاقية قد نقضت . ومن ثم أصبحت باطلة .

وترى حركة الاستقلال فى السودان ، أن التدخل المصرى سمح له بالاستمرار دون رقابة وأن السودان فى خطر عظيم من أن يصبح مجرد إقليم مصرى . وهذه ليست رغبة الشعب السودانى .

وتثبت الأرقام الواردة فى التقرير الرسمى للجنة الانتخابية ، أنه برغم التدخل المصرى القوى ، فإن الحكومة التى تتولى السلطة لاتمثل أغلبية الناخبين . وتبين هذه الأرقام أن ٢٧٥ ألفا قد صوتوا لمرشحى الاستقلال ، وأن ٢٣٠ ألفا فقط صوتوا لصالح المرشحين الموالين للوحدة .

إن أغلبية السودانيين الواعين سياسيا ، وخلفهم الكتلة الكبرى للشعب ، كانت دائما تثق فى تأكيدات بريطانيا بأن السودان سينتقل فى النهاية إلى الاستقلال التام . إن استمرار السياسة السلبية لحكومة صاحبة الجلالة والإدارة البريطانية ، أضعف ثقة السودانيين فى الوعود البريطانية ، ودعم دعاوى المصريين بأن بريطانيا لاتفى بوعودها إلا عندما يكون ذلك مناسبا لها . وقد أصبح كثيرون من السودانيين ، يعتقدون أن حكومة صاحبة الجلالة مستعدة للتضحية بالسودان مقابل اتفاقية مرضية مع مصر حول قناة السويس » .

* * *

عرضت المذكرة على مجلس الوزراء ، فرد عليها سلوين لويد بمذكرة عرضت على مجلس الوزراء فى ٧من أغسطس تضمنت اقتراحات وافق عليها مجلس الوزراء . قال سلوين لويد :

« لا أعتقد أن الدعاية والضغوط المصرية ستتوقف ، نظرا للسياسة المصرية الثابتة والمستمرة وهى « وحدة وداى النيل » . والحاكم العام وآخرون ، يرون أن الدعاية المصرية بدأت تتقوض ، فقد تذوق الحزب المؤيد للوحدة طعم السلطة ، وأصبح أقل استعدادا لتلقى أوامر من القاهرة .

وبعد أن بدأ المسئولون البريطانيون فى الرحيل ، وتم نقل السلطة ، فمن المتوقع أن تكون الحكومة السودانية أكثر ودا ، وتعتمد علينا فى حمايتها من السيطرة المصرية . ويرغب حزب الأمة فى أن نقوم بإنهاء الاتفاقية ، وإعلان الاستقلال المبكر . ومن المتوقع أن يؤدى ذلك إلى أثر عكسى مخالف لما نتمناه وسوف تفسره الحكومة السودانية على أنه محاولة لإعادة الحكم البريطانى، أو تحرك لوضع المعارضة فى السلطة . وسوف يلقى ذلك بها مرة أخرى بين ذراعى المصريين . وهذا بدوره قد يثير الاضطرابات ، مما يضطر الحاكم العام إلى إعلان حالة الطوارئ الدستورية . وليس من المؤكد ، أنه فى هذا الموقف سيحظى بتأييد المهدى وحزب الأمة . ورغم أن المهدى نفسه ، كما أعتقد ، لن ينقلب علينا ، إلا أن هناك جانبا كبيرا من أتباعه لن يترددوا فى ذلك .

وفى المناقشة حول التعويضات للموظفين البريطانيين فى السودان ، كان زعيم المعارضة محمد أحمد محجوب هو المتحدث الوحيد ، الذى قال أشياء تنقص من قدر البريطانيين . والمساهمة الكبرى فى نجاح حركة الاستقلال ، يمكن أن تأتى من جانب المعارضة السودانية نفسها . والمشاعر بين طائفتى الختمية والأنصار قوية . وأكبر عقبة تعترض طريق نجاح حركة الاستقلال ، هى خوف الختمية من احتمال سيطرة المهدى على السودان . وقد زادت اضطرابات مارس من هذا الخوف والمعارضة وحدها تستطيع إزالة هذا الخوف .

لقد ظللنا خلال الثمانية عشر شهرا الماضية ، نحث زعماء حزب الأمة على توسيع قاعدة حزبهم ، وضم عناصر من غير الأنصار . والحزب الاشتراكى الجمهورى ، وهو حزب مؤيد للاستقلال ، لكنه ليس مواليا للأنصار ، مستعد لذلك . ولكن زعماء حزب الأمة خلال الانتخابات ، وحتى الآن ، فشلوا فى القيام بأى جهد فى هذا الاتجاه . ولن يفوزوا بأغلبية الأصوات إلا بعد أن يفعلوا ذلك .

والحاكم العام ، وهو ليس متفائلا ، يشعر الآن بأمل أكبر بشأن التطورات فى السودان . ويعتقد أن موقفنا سوف يتدعم باضطراد ، إذا استمرت حكومة صاحبة الجلالة فى التحلى بالصبر فى تنفيد الاتفاقية المصرية البريطانية . وهو يشعر بأن السودانيين من جميع الأحزاب قلقون بشأن الخطر المصرى ، وسوف يستاءون من الضغط المصرى . ومن المتوقع أن يتحولوا إلينا شيئا فشيئا طالبين المساعدة والمشورة . وستصبح القومية السودانية قوة للسيطرة . وينبغى أن يكون هدفنا الاستفادة منها والخطوات العملية الفورية لتحقيق هذا الهدف هى :

● علينا دعوة رئيس الوزراء لزيارة إنجلترا . لقد أظهر غيرته على استقلال السودان ، وأقام علاقات طيبة مع الحاكم العام . وزيارته لهذا البلد ستمكننا من تقوية شعوره بأنه يمكن الاعتماد علينا ، فى المساعدة على تحقيق استقلال السودان . وكان وليم لوس قد اقترح فى ١٧ من يولية دعوة الأزهرى لزيارة إنجلترا لتشجيعه على الاتجاه ببلاده نحو الاستقلال . وتقرر أن تتم الزيارة قبل استئناف اجتماعات البرلمان السودانى .

● دعوة وفد من البرلمانيين السودانيين إلى لندن .

● نأمل أن يستطيع رئيس مكتب التجارة ووزير الطيران المدنى رؤية وزير المواصلات السودانى ـ مبارك زروق ـ عندما يأتى إلى هذا البلد فى سبتمبر ، إذ له تأثير فى مجلس الوزراء السودانى .

● ونأمل أن نرسل بعثة تجارية إلى الخرطوم فى الربيع القادم .

● وسنستمر فى التأكيد بإصرار ، ولكن دون تطفل ، على أمور مثل التمثيل الخارجى ، أى سفارات سودانية وعلم وطنى سودانى ، وغيرها مما يؤكد الهوية المنفصلة للسودان » .

* * *

ويوجد دليل هام على نجاح السياسة البريطانية مع الأزهرى . كان مبارك زروق وزير المواصلات السودانى ، الذى يقوم بأعمال رئيس الوزراء أثناء غيابه ، صديقا لوليم لوس مستشار الحاكم العام . تناول الرجلان طعام العشاء وحدهما فى الخرطوم . تحدث الوزير السودانى عن مستقبل بلاده فقال : لن يكون السودان تحت السيطرة المصرية ، بل سيكون رائدا لمصر .

وأضاف : ليس للسودان تاريخ من عدم الاستقرار السياسى والفساد والمؤامرات مثل مصر. ولديه فرصة أفضل للتنمية المستمرة . وقد قيل الكثير من المبالغات عن الروابط بين البلدين، مع أن الرابطة الحقيقية هى مياه النيل . وتاريخ الخمسين عاما الماضية والوقت الحاضر يشبه ماحدث فى الهند وباكستان .

. . يعنى انفصال البلدين . وقال : أسباب اتباع الأشقاء سياسة موالية لمصر هى الإفادة من المصريين للتخلص من الإنجليز . ثم وضع الأمور فى نصابها مع مصر . ولكن الإنجليز لايفطنون إلى ذلك .

وقال الوزير السودانى : السودان محتاج إلى قوة ثالثة ، وإلى حزب سياسى يعتمد على الطبقة المتعلمة ، ويعمل على الاستقلال بعيدا عن الطائفية الدينية ، وهى لعنة السياسة فى السودان . ولايوجد سياسى قوى يستطيع أن يتحرر من قيود الطائفية التى تحكم قبضتها على الشعب . إن وفاة السيدين المهدى والميرغنى ستؤدى إلى تحسين الموقف ، لأن أيا من خليفتيهما لن يكون له نفس النفوذ .

وكانت نبوءات مبارك زروق صادقة !!

صلاح سالم يتوسل للإنجليـز

شغل صلاح سالم فى تلك الفترة بالعراق !! أوفده جمال عبد الناصر إلى بغداد يوم ٢٢ من أغسطس ، ومعه وفد مؤلف من عشرين عضوا ، لمقابلة نورى السعيد ، واقناعه بالعدول عن عقد حلف بغداد . تم اللقاء فى مصيف سرسنك . وبدلا من إقناع نورى السعيد ، اقتنع صلاح سالم بضرورة التعاون بين مصر والعراق ، وصدر بيان بأن الطرفين اتفقا على تقوية ميثاق الضمان الجماعى العربى والتعاون فى مكافحة المبادئ الهدامة ! وأعلن صلاح سالم تفاؤله بنتيجة الاجتماع وأشاد بنورى السعيد وحكمته .

بعد عودة صلاح سالم إلى القاهرة ، اختلف مع جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة حول مباحثات سرسنك وما جرى فيها . وأعطى مجلس الثورة إجازة لصلاح سالم . وانتشر نبأ ذلك فى القاهرة والخرطوم همسا! ثم أعيد صلاح سالم من الإجازة فى ٩ من سبتمبر وبقى موقف صلاح سالم مزعزعا حتى ١٩ من سبتمبر ، أى أنه بقى شهرا كاملا بعيدا عن أحداث السودان وما يجرى فيه !

وخلال تلك الأزمة بين صلاح سالم ، وجمال عبد الناصر تطورت الأمور فى الخرطوم .

نشرت صحيفة « صانداى تايمس » البريطانية ، أن إسماعيل الأزهرى رئيس وزراء السودان ، رفض أن يربط نفسه بتعريف نوع الاتحاد الذى يود له أن يقوم بين السودان ومصر، وقال : ذلك أمر يجب تركه للجمعية التأسيسية . ولكنى أتطلع إلى نوع من الرباط يضمن للسودان استقلاله ، كما يضمن استمرار الصداقة مع مصر . ووصف الرباط بأنه رباط أخوة ، ويشبهها بعلاقة مصر بدول الجامعة العربية .

وأضاف : ليس فى السودان أحد يرغب فى أن تبسط مصر نفوذها على السودان .

وأكد أنه لايمكن ، تحت أى ظرف من الظروف ، أن يدع السودانيون السيطرة على الدفاع والمالية والشئون الخارجية تفلت من أيديهم .

وفطن صلاح سالم إلى تغيير فى سلوك وتصريحات الأزهرى ووزراء الختمية بالذات ، ضد مصر وضده شخصيا . فإن خلف الله خالد وزير الدفاع ، لم يكتف بما أعلنه من أن مجلس الثورة يوحى للعسكريين السودانيين بالقيام بانقلاب ، والاستيلاء على السلطة ، كما فعلت مصر ، بل انتهز فرصة زيارته لمصر لمناقشة مستقبل قوة دفاع السودان ـ القوات المسلحة السودانية ـ ليطلب إلى مجلس قيادة الثورة المصرى أن يكبح جماح صلاح سالم خلال

زيارة السيد على الميرغنى لمصر !! أدلى بتصريحات متعددة فى الخرطوم ، قال فيها إن الحكومة السودانية لن تقبل أبدا السيطرة المصرية ، وينبغى أن يصبح السودان دولة ذات سيادة ، وأن يستمر كذلك . وتعددت آراء الوزراء السودانيين تأييدا للاستقلال . وبدأت الدوائر السياسية تتحدث علنا عن احتمال تشكيل وزارة ائتلافية بين الحزب الوطنى وحزب الأمة ، وأن السودان سيطلب من دولتى الحكم الثنائى ـ مصر وبريطانيا ـ التعجيل بتقرير المصير .

وعلقت صحيفة « ديلى تلجراف » فى لندن على ذلك ، بأن خلف الله خالد عضو فى الختمية ، وهى جماعة المسلمين المتشددين التى ضمنت انتخاب الوطنيين الاتحاديين ، وتمثل بياناته اختلافًا فى وجهات النظر بين الختمية وأعضاء مجلس الوزراء الأكثر تطرفا فى الولاء لمصر« الأشقاء » .

وقالت الصحيفة البريطانية : « وليس هناك شك فى أن تسعة شهور من الحكم الذاتى ، غيرت كثيرا من وجهات نظر كثير من أعضاء مجلس الوزراء السودانى . وكانت هناك دائماخلافات فى الرأى بين الأعضاء ، حول شكل الرابطة المقترحة مع مصر . وأصبح الشعور بضرورة أن يحتفظ السودان بهويته الوطنية ، وأن يقاوم ابتلاع مصر له ، أكثر إلحاحا . وهناك مبرر للاعتقاد بأن إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء ، يميل الآن إلى حل يترك للسودان سلطته التشريعية والتنفيذية . والحكومة السودانية ، كما توقعنا دائما ، فى حاجة إلى دعم خارجى قوى ، وهذا من الصعب أن يأتى إلا من بريطانيا أو مصر . وسيكون من الخطأ الكبير افتراض أن الأزهرى ملتزم بالفعل بدمج بلده مع مصر » !

* * *

أخذ صلاح سالم خمسة أيام متتالية يتصل بالأزهرى ، ثم أبلغه يوم ٣٠ من سبتمبر فجأة أنه سيستقل الطائرة ، بعد ساعة ، إلى الخرطوم . استقبله فى المطار ، كعادته ، إسماعيل الأزهرى ، ويحيى الفضلى ، ومحمد عثمان يسن رئيس مجلس الشيوخ .

صدر بيان رسمى فى الخرطوم بأن هدف الزيارة الالتقاء بالضباط المصريين فى السودان . ولكن إسماعيل الأزهرى قال لكينريك ، مساعد لوس فى مكتب الحاكم العام ، إن للزيارة مبررا آخر ؛ فقد طلب بولين أليير وزير الثروة الحيوانية ، الجنوبى ، من مجلس الوزراء أن يخصص الوظائف الإدارية العليا فى الجنوب للجنوبيين . وقال الأزهرى : إن صلاح سالم يرغب فى تحقيق مصالحة بين بولين أليير وزير الثروة الحيوانية وباقى أعضاء الوزارة . وأضاف : صلاح سالم هو صاحب اقتراح الحضور ، للتوفيق بين الوزراء الجنوبيين الثلاثة وباقى الوزراء !!

وكان هدف الأزهرى الاستعانة بصلاح سالم وجهوده مع الجنوبيين . ورأى صلاح سالم

أن يستجيب لدعوة الأزهرى ، ليؤكد من جديد أهمية الدور المصرى فى السودان، وأن الحزب الوطنى الاتحادى لايستطيع الحكم وحده . بل لابد أن يعتمد على مساعدة مصر . وقالت التقارير إن الجنوب يشكو من عدم حصول موظفيه على الوظائف الهامة ، واقترح مؤتمرا فى جوبا يوم ١٥ من أكتوبر، مما أثار قلق الحزب الوطنى الاتحادى .

وثارت إشاعات بأن المديريات الجنوبية الثلاث ، تفكر فى الانفصال عن السودان ، وقيام رابطة بينها وبين المستعمرات البريطانية المجاورة ! وكتبت مجلة « آخر ساعة » المصرية موضوعا طويلا عن مؤامرة بريطانية فرنسية بلجيكية يشارك فيها « حزب الأمة » ، لفصل جنوب السودان عن شماله وتقسيمه بين أوغندا ، والكونغو البلجيكى ، وإفريقيا الأستوائية : ووصلت آخر ساعة إلى الخرطوم ، قبل يوم من موعدها العادى على طائرة صلاح سالم ، مما يدل على أن هدف الزيارة هو الجنوب ، أو قد يكون أحد أهداف الزيارة ، ولتغطية السبب الأهم .

ولكن السفارة البريطانية فى القاهرة قالت :

«أراد صلاح سالم إقناع رئيس وزراء السودان بإصدار بيان عن الوحدة مع مصر ، والتحرك المبكر نحوها؛ فالقاهرة تريد مبادرة سودانية فى هذا المجال ، مثل وحدة جمركية، ووحدة فى العملة ، وتعاون وتكامل فى التدريب العسكرى وشئون الدفاع ، وسياسة خارجية موحدة ، لأن المصريين قلقون للغاية من قوة حركة الاستقلال وخاصة فى جنوب السودان » .

ويمضى الوزير المصرى ١٢ يوما فى السودان ، يرافقه الأزهرى فى كسلا وفى كل مكان . ويلاحظ السودانيون ذلك . ويكتب المفوض التجارى البريطانى إلى لندن بأن الأزهرى عاد إلى الارتباط بحزب « الأشقاء » ورجاله القدامى ، بينما سلوك الختمية نحو صلاح سالم يتسم بالبرود . وفى الوقت ذاته ، قال الإنجليز إن الأزهرى التصق بصلاح سالم « ليرى ماهو فاعله » !

ألقى صلاح سالم خطبا متعددة ، أثناء زياراته . تكلم عن دور مصر فى مساعدة السودان ، لتحقيق حريته وأنها ستساعده فى خطط التنمية . وقال إن مصر تريد أن يكون السودانيون أحرارا فى اختيار مستقبلهم فحسب ، حتى ولوكان اختيارهم يتضمن الانفصال عن مصر .

وخطب وزير المالية السودانى ، حماد توفيق - فى احتفال حضره صلاح سالم فى الدائرة الانتخابية للوزير - فأعلن أن موقف السودانى هو الحرية والاستقلال والوحدة مع مصر على أساس المساواة !!

ولكن حكومة السودان قالت إن صلاح سالم وزع أموالا للأغراض الخيرية، وعلى المدارس .

* * *

رأى الوزير المصرى أن الذين يقررون مستقبل العلاقات بين مصر والسودان هم الختمية . عبر فى حفل ، أقامته جماعة الختمية ، عن تقديره الكبير للسيد على الميرغنى ، ووصفه بأنه أعظم قائد روحى فى الشرق الأوسط . وفى كلمة أخرى ، خلال حفل شاى أقيم تكريما له ، قال صلاح سالم موجها الحديث للختمية إن أمامهم مهمة عظمى ، وهى مناصرة قضية الإسلام ، وهو ما سيحتاجون فيه إلى مساعدة أشقائهم المصريين، وينبغى أن يعمل الجميع معا تحت قيادة السيد على الميرغنى الذى يجله المصريون . وأكد صلاح سالم على العلاقات بين مصر والختمية ، وعبر عن الحماس الذى تكنه مصر للسيد الميرغنى .

قال الوزير البريطانى السابق أنتونى ناتنج فى كتابه ناصر : « أولى صلاح سالم اهتماما خاصا بطائفة الختمية ، التى تشكل التأييد الشعبى الرئيس للحزب الوطنى الاتحادى ، مثلما يشكل الأنصار التأييد الشعبى لحزب الأمة . وكانت الإشاعات قد راجت عن قيام هذه الطائفة بتبنى حملة مناهضة لأية روابط رسمية مع مصر » .

* * *

بعث حزب الأمة ، والجبهة المعادية للاستعمار ، برقيات احتجاج إلى الحكومة البريطانية ، والحاكم العام ، والأزهرى ، ضد الزيارة . قالت الاحتجاجات إن ذلك يعتبر تدخلا مصريا فى الشئون الداخلية للسودان . وقد رفضت الحكومة البريطانية تقديم احتجاج للحكومة المصرية ، باعتبار أنه ليس أمام بريطانيا أو حزب الأمة ما تفعله ، لمنع الوزارة السودانية من طلب مشورة مصر ، كما أن سلوين لويد سبق أن زار الخرطوم ، وأن وزراء بريطانيين آخرين قد يرغبون فى القيام بهذه الزيارة !

وكان رد الفعل العام للزيارة ،كما انعكس فى صحافة السودان ، عدائيا . صحيفة «حزب الأمة » والصحف والمستقلة ، التى تتخذ موقفا معارضا لمصر ، اعتبرت الزيارة غير مناسبة فى توقيتها ، وعملا من أعمال التدخل غير المشروع. وجريدة « الصراحة » الناطقة باسم الجبهة المعادية للاستعمار ـ الشيوعية ـ عارضت الزيارة بنفس الضراوة التى عارضتها بها صحف حزب الأمة ، مقدمين بذلك دليلا على التقارب بين حزب الأمة والشيوعيين ، برغم تحذيرات الإنجليز لحزب الأمة من مخاطر هذا التقارب . !!وقال محمدأحمد محجوب زعيم المعارضة فى البرلمان السودانى ، وكان مستقلا فى ذلك الوقت : الزيارة تجرح نفوذ الحكومة . وقيلت تعليقات كثيرة عن الضرر الذى لحق بالأزهرى ، إذ سمح لنفسه بأن يهان، نتيجة تطفل صلاح سالم .

وقالت وزارة الخارجية البريطانية : إن الدعاية المصرية فى السودان بدأت فى الانقلاب على نفسها !

باءت رحلة صلاح سالم بالفشل فى إقناع وزراء الختمية بتغيير موقفهم من مصر .

نقلت صحيفة « الأيام » السودانية عن « الديلى تلجراف » البريطانية تصريحا للأزهرى بعد ٢٤ ساعة من عودة صلاح سالم للخرطوم قوله « إن الوحدة مع مصر تحرم السودان سيادة أبنائه . وليس غرضنا البتة أن نفنى شخصيتنا فى شخصية مصر ، أو نسلم تقاليد أمورنا لها » !!

وقالت وزارة الخارجية البريطانية فى تقييمها لنتائج الرحلة : «لايستطيع صلاح سالم تغيير تصميم السودانيين على نيل الاستقلال ووحدة بلادهم » !

وأرجأت الحكومة السودانية إصدار بيان عام، حول طبيعة الاتحاد مع مصر التى تعمل من أجله . أما بخصوص الجنوبيين الذين يضغطون للحصول على عدد أكبر من الوظائف الهامة ، فقد أشاروا إلى الوعود التى بذلها صلاح سالم أثناء رحلته للجنوب ، فى أوائل عام ١٩٥٣ ، أثناء المباحثات المصرية ـ البريطانية .

ونجحت رحلة صلاح سالم فى أمر واحد ، فإن الوزراء الجنوبيين الثلاثة الذين كانوا على وشك الانضمام للمعارضة أصدروا نفيا رسميا لهذه الأنباء ، وأكدوا ولاءهم للحكومة، وأعلنوا أنهم ليسوا على خلاف مع الحزب الوطنى الاتحادى . وهكذا ساعد صلاح سالم الأزهرى ، دون أن يساعده الأزهرى !

ولكن ، استمر الحزب الوطنى الاتحادى فى الظهور بمظهر البقاء مع مصر ، حتى لايتعرض لضغط مصرى عنيف . ومضى الحزب ـ كما قال بروملى مدير مدير الإدارة الإفريقية بالخارجية البريطانية ـ فى قبول الأموال المصرية ، وامتداح المصريين بطرق شتى لاتكلفه الكثير ، دون أن يكون ذلك تعبيرا عن رغبة حقيقية من جانب السودانيين فى الاتحاد مع مصر !!

* * *

ولكن صلاح سالم وجد فرصة أخرى ، وهى توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا فى ١٩ من أكتوبر ١٩٥٤ ، وهى الاتفاقية التى نصت على انسحاب القوات البريطانيا من مصر خلال عشرين شهرا ، مع تقديم التسهيلات اللازمة لجعل قاعدة قناة السويس الحربية معدة لأيام الحرب ، وإعادة استخدام هذه القاعدة إذا تعرضت تركيا للهجوم ، وكذلك تسهيلات للسلاح الجوى البريطانى واستخدام الموانى المصرية

وكانت مفاوضات هذه الاتفاقية طويلة وشاقة ، قبل الثورة ، وبعدها أيضا. بدأت هذه المفاوضات فى ٢٧ من أبريل عام ١٩٥٣ ، بعد تسعة شهور من قيام الثورة ، ثم

توقفت فى ٦ من مايو ١٩٥٣ بعد ٦ اجتماعات . واستؤنفت المفاوضات بعد عام ، ولمدة اثنى عشر يوما ، اتفق خلالها على الخطوط العريضة ، ووقع على مبادئها الأولية كل من أنتونى هيد ـ وزير الدفاع البريطانى ـ وجمال عبد الناصر رئيس وزراء مصر فى ٢٧ من يولية ١٩٥٤ .

فى اليوم التالى لتوقيع الاتفاق ، دعا جمال عبد الناصر أعضاء وفد المفاوضات البريطانى، إلى عشاء فى استراحة الملك فاروق عند أهرامات الجيزة . هناك انتحى صلاح سالم بإيفيلين شوكبوره ، الذى أصبح وكيلا مساعدا لوزارة الخارجية البريطانية لشئون الشرق الأوسط وقال له : لم أنم طوال الليلة الماضية . لقد أمرت الإذاعة بوقف كل الحملات ضد بريطانيا .

وأضاف لدهشة شوكبوره : أنا الذى ألقيت أكبر عدد من الخطب ضدكم ، سأكون أفضل صديق لكم فى الشرق الأوسط ، ولكنى لا أريد معارك معكم حول السودان . إن السودانيين سيكونون أحرارا خلال عامين لتقرير مستقبلهم .

وجد شوكبورة صلاح سالم فى حالة انفعال عاطفى ، وأحس يصدق كل كلمة نطق بها فقال له : هذا تصريح خطير ، ونحن نريد علاقات صداقة بيننا وبين مصر ، وبين مصر والسودان . وهذه ربما تكون بداية جديدة .

* * *

وصل إلى القاهرة الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية البريطانية ، أنتونى ناتنج ، لاستكمال المفاوضات . وعاد ناتنج إلى لندن لمدة أربعة أيام ليعين يوم ١٨ من أكتوبر ١٩٥٤ وزيرا للدولة للشئون الخارجية ، ووصل إلى القاهرة ليوقع فى اليوم التالى اتفاقية الجلاء عن مصر !! وكان أنتونى ناتنج سعيدا باختياره وزيرا ، وبتوقيع اتفاق الجلاء . أشار ناتنج مع جمال عبد الناصر بشكل عام إلى موقف إذاعة ركن السودان واتهامها لبريطانيا ، بأنها تشارك فى مؤامرة لفصل جنوب السودان عن شماله . وخاطب ناتنج صلاح سالم فى هذا الشأن قائلا: الناس فى بريطانيا يهتمون بهذه الإذاعات ، التى تكون وقودا للانتقادات التى تقول إن المصريين معادون للإنجليز . ولن ينفذوا أبدا أية اتفاقية يعقدونها معنا .

رأى صلاح سالم أن يفتح قلبه له . وأخذ يتحدث عن مشكلات مصر والسودان . قال صلاح سالم ، عندما اجتمع مع ناتنج فى استراحة القناطر الخيرية ، بعد ٤٨ ساعة من توقيع اتفاقية الجلاء : لقد غالينا ـ أى المصريين ـ فى التدخل فى السودان ، ونحن قلقون من أخطار المتاعب الداخلية ، والانهيار الإدارى والفوضى ، التى قد ينتج عنها نهب إمدادات مصر من المياه .

وأضاف : الموقف الذى رأيته فى السودان مخيف . ولم تعد المسألة خيارا سودانيا بين

الاستقلال أو الاتحاد مع مصر . الأمل الوحيد لتفادى الموقف المدمر ، وتحقيق الاستقرار هو الارتباط بمصر .

واقترح صلاح سالم اتحادا مرنا ، يشمل الشئون الخارجية ، والدفاع أو اتحادا رمزيا، بين البلدين، مع وجود رئيس واحد لهما. وحدد صلاح سالم أهداف مصر على النحو التالى :

- ارتباط فى القمة برئيس دولة واحد .
- تنسيق فى السياسة الخارجية ، وتمثيل دبلوماسى واحد فى بعض الدول .
- تنسيق فى الدفاع .
- حماية مصالح مصر فى مياه النيل .

ولكن حديث صلاح سالم لم يخل من التهديد . قال : قد تجد مصر نفسها مضطرة إلى التدخل ، ولذلك فإنى أدعو بريطانيا إلى عدم العمل ضد الوحدة بين مصر والسودان .

ولكن تصريحات صلاح سالم لشوكبوره ثم لناتنج ، أكدت أن صلاح سالم خسر الجولة فى السودان ! وكان الوزير المصرى يظن أن الوزير البريطانى يملك أو يستطيع إصدار قرار فورى بتغيير السياسة البريطانية فى السودان إرضاء لمصر ! وكل مافعله ناتنج أن أرسل إلى الخرطوم يطلب رأى المسئولين فيها ، كما طلب من السفارة البريطانية بالقاهرة ووزارة الخارجية فى لندن إعادة دراسة الموقف على ضوء المطالب الجديدة لمصر ، وهى الحد الأدنى لما تريد الوصول إليه فى السودان .

كتب فيليب أدامز المفوض التجارى البريطانى فى الخرطوم :

« لقد أقمنا بالفعل علاقات جديدة ومرضية بشكل أكبر ، مع الحكومة السودانية الحالية، ومع المصريين إلى حدما . ولا أعتقد أن بامكاننا المضى إلى أبعد من ذلك ، لبناء تفاهم مع مصر بشأن السودان ، دون تعريض حكومة صاحبة الجلالة للاتهام بتسليم السودان لمصر ، وانتهاك المعاهدة المصرية البريطانية ، وهو مايعرض استقرار السودان للخطر بدفع المعارضة إلى اتجاهات متطرفة . كما أنه لايتفق مع التأكيدات التى أعطيناها للبرلمان وللسودانيين على مر السنين . والأزمة الحالية فى الحكومة السودانية ، هى الأخيرة ضمن دلائل كثيرة على أن الحركة نحو الاستقلال تكسب أرضا ، وسيكون من الخطأ التدخل فى هذه العملية بمحاولة التوصل إلى تفاهم مع مصر ، حول مستقبل العلاقات بين البلدين ، لإنقاذ المصريين من نتائج سياستهم .

والتدخل المصرى فى السودان ، سيكون عملية صعبة للغاية . ويمكن اعتبار تلميحات الصاغ صلاح سالم ، إلى حدا ما خدعة . والخطر الذى يخشاه خطر غير ظاهر . إذا اعتقد المصريون أن السودان المستقل سيكون معاديا لهم وخطرا على مصالحهم الحيوية ، فسوف

يتخذون خطوات بالرشوة وغيرها ، لمنع السودان من أن يصبح مستقلا . وينبغى أن تكون سياستنا تبديد هذه المخاوف ، وإقناع الحكومة المصرية بأنه لاشىء يجعل السودانيين معادين لمصر ، أكثر من سياسة الضغط والتهديد التى تميل القاهرة للتورط فيها . وأعتقد أن أفضل نصيحة تقدم للمصريين وتكون فى صالحهم ، هى اتباع موقف محايد ، والسماح للشعب السودانى بأن يحدد مستقبله دون تدخل »

أما الحاكم العام للسودان ، فيرى أن التهديد الحقيقى للنظام والاستقرار فى السودان ، يمكن فى التدخل المصرى المرسوم ، بهدف تحقيق الاتحاد مع مصر . وقال السير روبرت هاو : « إن الاستقلال يقدم الأمل الوحيد للأرضية المشتركة بين مختلف الفصائل . وسيكون الاعتراف بدعوى مصر بعلاقة دستورية خاصة ، نوعا من صفقة مصرية بريطانية تخشاها المعارضة السودانية . وستنظر لها على أنها نقض لعهود الثقة ، وتدخل فى الاختيار الحر لشعب السودان . وخروج عن المعاهدة المصريةالبريطانية فى فبراير ١٩٥٣ . وينبغى أن تكون هناك علاقة طيبة بين مصر والسودان واتفاق على مياه النيل » .

وقال الحاكم العام :

« الأمل الحقيقى الوحيد للاستقرار فى السودان هو. . فى اختيار السودان للاستقلال. فالجنوبيون وحزب الأمة الذى يمثل نسبة كبيرة من السودانيين الشماليين لن يرضيهم شىء أقل من ذلك . وفى نوفمبر عام ١٩٤٦ ، ظهرت قوة معارضتهم للسيادة المصرية الرمزية التى أوصت بها اتفاقية صدقى ـ بيفن . وفى أوائل مارس من هذا العام ، رأينا عنف مشاعرهم ضد التدخل المصرى فى السودان . وفى إبريل ١٩٥٣ . رفضوا بشدة تعريف اللواء محمد نجيب «لاستقلال » السودان الذى كان يتطابق تقريبا مع التعريف الحالى للصاغ صلاح سالم ، وهو الارتباط .

وإذا جاء الاستقلال عن طريق الختمية والحزب الوطنى الاتحادى على أحسن تقدير ، فلن يكون لحزب الأمة مبرر شرعى لمعارضته القرار . وسيكون مضطرا إلى التراجع إلى زوايا الخلاف الطائفى الأقل قبولا لتقرير أية معارضة عنيفة .

غير أن هدف المصريين لفرض شكل ما من الأرتباط الدستورى على السودان ، عن طريق جانب من السودانيين ، باستخدام الرشا والدعاية ، هو ، فى رأيى ، الطريقة الأكيدة لخلق الظروف ذاتها التى يصورها الصاغ صلاح سالم بهذا الوضوح .

وفضلا عن ذلك يتساءل المرء ، ما إذا كان صلاح سالم عندما يتحدث عن التدخل المصرى المفترض أنه عسكرى قد بحث بجدية الصعوبات العملية لمثل هذا التدخل فى هذا البلد . إن حاجز الصحراء بين البلدين ، وتعرض خطوط الاتصال ، والمسافات الشاسعة الداخلة فى العملية ، كلها عقبات قد تدفع جيشا أكثر كفاءة وتصميما وعزما من المصريين إلى التوقف قبل الاضطلاع بهذه المهمة .

والحقيقة أنه ليست هناك صحة كبيرة ، للقول بوجود روابط طبيعية ، واقتصادية ودينية ، بين البلدين ، تجعل أى شكل من أشكال الارتباط الدستورى أو السياسى مرغوبا فيه ، أو ضروريا ؛ فالتواصل الطبيعى والعقيدة المشتركة وصلات الجنس لاتعتبر عادة أسبابا للارتباط السياسى بين بلدين . والصحيح أن القاهرة هى المركز الدينى والثقافى للإسلام فى الشرق ، تماما كما أن روما مركز للعالم الكاثوليكى . غير أن ذلك لايصلح حجة لارتباط سياسى خاص بين مصر والسودان ، بأكثر مما يصلح حجة ارتباط مشابه بين مصر وأية دولة أخرى من دول الشرق الأوسط ، أو بين إيطاليا ، وأية دولة كاثوليكية أخرى .

وفضلا عن ذلك ينبغى أن نتذكر أن ثلث سكان السودان ، على الأقل ، ليسوا عربا ولا مسلمين ، وأن هناك اختلاطا قويا بالدم الإفريقى مع جزء كبير من باقى السكان وليست هناك صلات اقتصادية خاصة بين البلدين . ولقد انخفضت تجارة السودان مع مصر باضطراد، بالنسبة لتجارتها مع باقى دول العالم . وفى عام ١٩٢٠ ، كانت قيمة واردات السودان من مصر تمثل ٥٥٪ من إجمالى وارداته ، بينما كانت صادراته إلى مصر تمثل ٤٦٪ من إجمالى صادراته ، وأصبحت النسبة عام ١٩٥٣ هى ٨٪ ، ٦٪ ، واقتصاديات البلدين ، ليست متكاملة بأى حال من الأحوال ، بل إنهما متنافسان فى صادرات القطن طويل التيلة ، الذى تعتمد عليه إلى حد كبير مالية السودان واقتصاده .

وهناك صلة طبيعية واحدة وخاصة بين البلدين وهى النيل . لكن أهمية ذلك ليست فى أن نهرا واحدا يجرى عبر البلدين ، بل إن البلدين يتنافسان فى استخدام مياه ، كلاهما فى حاجة متزايدة إليها . وعلى ذلك فإن النيل سياسيا ، هو النقيض للارتباط بين مصر والسودان . وأهم سمة تميز النهر ، بالنسبة للمصريين ، أنه يمر بالسودان قبل أن يصل إلى مصر ، وهذا مايجعلهم مهتمين بتأمين إمداداتهم من المياه بواسطة السد العالى فى أسوان ، بغض النظر عن مصالح السودان . وقد اقترح خبراء الرى المصريون فى المحادثات الأخيرة فى الخرطوم ، أن تزاد حصة السودان من مياه النيل إلى ٨ مليارات من الفيضان الطبيعى للنيل فى أسوان ، بعد إتمام بناء السد العالى . ويستخدم السودان حاليا ٤ مليارات مقارنة بـ ٤٨ مليارا لمصر . ومجمل ما يصل من مياه النيل الطبيعية إلى أسوان حوالى ٨٤ مليارا . وعلى ذلك يكون اقتراح مصر هو أن تأخذ ٢٨ مليارا والسودان ٤ مليارات من الـ ٣٢ مليارا المستخدمة حاليا . ويرى خبراء الرى فى السودان أن يكون أقصى نصيب للسودان من المياه حولى ٢٥ مليارا .

وأرى أنه لاتوجد أسس حقيقية لعلاقة سياسية خاصة بين مصر والسودان فحسب ، بل إن الصلة الطبيعية الهامة الوحيدة بينهما هى مصدر للخلاف السياسى بينهما وستظل كذلك . وإن مصر فى هذا الأمر الحيوى ، سوف تستغل حتما أى ارتباط سياسى لتحقيق مصالحها الخاصة » !

وبعث لوس إلى لابين ، وكيل حكومة السودان فى لندن ، يقول : « **وصلت السفارة البريطانية إلى حدها الأدنى فى الغباء والسذاجة** » .

وكتب لوس إلى بروملى قائلا : « **المصريون لم يتخلوا لحظة عن عزمهم فى السيطرة على السودان** » .

وبقيت السفارة البريطانية تؤيد صلاح سالم ، وترى أن مطالب مصر فى أن تكون لها علاقة خاصة مع السودان لها ما يبررها ، ولا تتعارض مع المصالح الأساسية ، لبريطانيا التى عليها أن تعيد تقييم سياستها فى السودان لترى ما إذا كان هناك مكان للاتفاق . ولكن القائم بأعمال السفارة البريطانية مورى ، عارض فى أن تكون هناك سيادة واحدة مشتركة للبلدين ، ورأى أن الصعوبات أقل فى التنسيق بشأن مياه النيل ، والمالية ، والدفاع ، والشئون الاقتصادية . وطلب مورى أن تعترف الحكومة البريطانية بمصالح مصر الخاصة ، وأن توافق على شكل ما من الارتباط الدستورى بين مصر والسودان ، والتحرك نحو تفاهم مصرى بريطانى حول هذه النقاط . وبرر ذلك بمخاوفه من أن يضاعف المصريون أنشطتهم ، فى الرشوة والضغوط والدعاية والتدخل ، مما يهدد الاستقرار حتى لو تحقق استقلال السودان .

وواضح أن السفارة البريطانية فى القاهرة هى وحدها التى يهمها تفاهم بريطانى مصرى حول السودان . أما الإنجليز فى الخرطوم ، فيرون المضى فى تشجيع اتجاه السودانيين إلى الاستقلال والاستمرار فى مقاومة الأنشطة المصرية ، حتى لايتهم الإنجليز بتسليم السودان لمصر .

* * *

ويعلق ميلارد رئيس القسم المصرى الذى حل محل ويلى موريس ، مؤيدا موقف الخرطوم ، ويطالب بموقف حيادى من جانب مصر تجاه مختلف الأحزاب السياسية فى السودان . واتخذ بروملى مدير الإدارة الإفريقية نفس موقف ميلارد . قال : « **الاضطرابات فى السودان، ستكون أخطر بالنسبة لمصر ، منها بالنسبة للسودان . ومن المهم ترك الحكومة السودانية ترسم سياسة مقبولة من غالبية السودانيين** » .

عقد فى القاهرة اجتماع ثلاثى بين شوكبوره ، وفيليب آدامز المفوض التجارى البريطاني فى الخرطوم ، ومورى القائم بأعمال السفارة البريطانية ، لبحث طلب صلاح سالم تأييدا بريطانيا لقيام رابطة دستورية ما بين مصر والسودان ، والاعتراف بالمصالح المصرية الخاصة لمنع الفوضى وانهيار النظام .

* * *

حددت وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٩ من ديسمبر موقفها النهائى فى هذا الشأن . قالت الوزارة : « **لا أمل فى التنسيق السياسى بين البلدين ، وإنها ليست مستعدة للوصول إلى تفاهم**

مصرى بريطانى ، ولكنها ترحب بسلوك مصرى محايد هناك ، ولا تهتم بتسليم السودان لمصر ، حتى لاتدفع المعارضة السودانية للتطرف ، وإن الأزمة الوزارية الأخيرة فى السودان لتدل على اتجاه البلاد نحو الاستقلال . ولا ينبغى التدخل فى هذه الحركة لإنقاذ المصريين من نتائج تدخلهم هناك .

وقالت الوزارة إنه لاشىء يجعل السودانيين أكثر عداء لمصر من سياسة التدخل التى يهدد بها صلاح سالم ، ولكننا لانبتعد عن سياستنا الحالية ، ولن نمنع اختيار السودانيين للاستقلال إذا رغبوا فيه . والنصيحة التى توجه للمصريين لمصلحتهم هى الحياد ، وأن يدعوا السودانيين يقررون مصيرهم بلا تدخل » .

ومعنى هذا كله ، أن إنجلترا رفضت تماما مطالب ، أو رجاء ، أو توسلات صلاح سالم ! وبطبيعة الحال ، لم يعرف صلاح سالم بالقرار البريطانى !!

لندن تراهن على الأزهـــرى

أعد وليم لـوس مستشار الحاكم العام للشئـون الدستورية والخارجيـة فى ١٣ من أغسطس مذكـرة شاملة عن الموقـف السياسى فى السودان ، حـدد فيها الخط السياسى لبـلاده . فرأت لندن الالتـزام بها واعتبرتها خطة إستراتيجية طبقتهـا الحكومة البريطانيـة فى تعاملها مـع رئيس وزراء السودان ، لتغيير مـوقفه تمامـا للابتعـاد عن مصر . والمذكـرة طويلـة ، وهذه خطـوطها الأساسية :

● حكومة الأزهرى ، باتباع سياسة السودنة للجيش والشرطة ، تريد زيادة نفوذها ، حتى تضمن النجاح فى الجمعية التأسيسية التى ستقرر مصير السـودان ، وتواجه أية تهديدات للأمن من « الأنصار » .

● يؤيد الحزب الـوطنى استمرار الحاكم العـام البريطانى فى المرحلة الانتقـالية ، لأن نفوذه يحميهم من عنف الأنصار ، وحتى يدعم الحزب الوطنى قوته .

● هناك توتر داخل الحزب ، ولكننا لانتوقع انقساما حقيقيا فى صفوفه ، لأن كل جناح فيه سيخسر . وسيتضامنون جميعا ، مهما كان الثمن أمام تهديدات المهدى .

● لن يلتزم الحزب الوطنى بتعريف محدد دقيـق للعلاقات بين السودان ومصر . ولن يغامر بمعاداة مصر ، حتى يكون على يقين من أنه يستطيع هـزيمة المهديين . وفى الوقت ذاته ، لن يسبح ضد تيار القومية السودانية الذى يعارض رباطا وثيقا بين البلدين .

● إنهم ـ رجـال الحزب الوطنى الاتحادى ـ وطنيـون قبل أن يكونوا وحـدويين . وكلما ذاقوا السلطـة وزادت قوتهم ، فـإن شعورهـم الوطنـى سيتصاعـد . ولكن لايجب أن نتـوقع منهـم الاستغناء عن الدعم ، والتخلص من هذا النفوذ ، حتى يتم لهم القضاء على شبح المهدية .

● لايعنى الحكـومة البريطانية أن يجىء استقـلال السودان على يد الحزب الوطنـى أو حزب الأمة . لقد أيدنـا حزب الأمة لأنه أيد الاستقلال علنـا . بل هناك عدة حجج تؤيـد نظرية أن الاستقلال على يد الحزب الوطنـى ، يحقق أهداف الحكومة البريطانية أكثر ممـا لو جاء على يد حزب الأمة . فالحزب الـوطنى يستطيع الاعتماد على الجيش والشرطة ، فضلا عـن أن استقلاله على يد المهديين سيكون ضحية لمؤامرات مصر والختمية ، مما يؤدى إلى عدم الاستقرار .

● السياسة التـى حددها أنتونى إيـدن فى أول يناير ١٩٥٤ ، من إقامـة الجسور مع الحزب الوطنـى ، والاحتفاظ بصـداقة السيد عبـد الرحمن المهـدى ، تعنى الوقـوف موقـف المتفرج .

وهذان الهدفان متعارضان . لقد حان الوقت لنقلل من ارتباطنا بالمهدى وحزب الأمة ، والارتباط بالحزب الوطنى ، على أن يتم ذلك بطريقة غير متطفلة ، وإلا أدت إلى الفشل فى تحقيق أهدافها . والخطوة الأولى هى دعوة الأزهرى لزيارة لندن .

● يجب أن نستمر فى إقناع المهدى ، وممارسة نفوذنا لمنعه من القيام بأى عمل عنيف، رغم معرفتنا أننا بذلك ربما ننهى حياته السياسية . وسيسمى السيد عبد الرحمن المهدى ذلك خيانة . ولكن يجب أن نواجه حقائق الموقف . ونحن لسنا مدينين للمهدى أو لحزب الأمة .

● حكومة السودان ستحتاج لخمسين مليونا من الجنيهات ، عدا مواردها خلال السنوات العشر القادمة ، لمشروعاتها الرئيسة الحيوية ، للتنمية الاقتصادية والاستقرار . وثلاثون مليونا من هذا المبلغ لخزان الروصيرص ومد قناة ومشروعات الجزيرة ، وعشرة ملايين لمد السكك الحديدية غربا ، وفى الجنوب الغربى ، والمياه الجوفية فى الغرب . وتريد حكومة السودان رأسمال أجنبى لهذه المشروعات ، وهى تخشى أية مساعدة تفسر على أنه توجد خيوط وارتباطات سياسية خلفها ، وهى تميل للاتجاه للبنك الدولى . ويجب أن تقدم بريطانيا مبادرة فى هذا المجال ، أثناء زيارة الأزهرى للندن .

* تقوية الروابط بين برلمانى السودان وبريطانيا » .

* * *

جاءت الدعوة البريطانية للأزهرى فى ظروف غريبة . وجه إليه الحاكم العام الدعوة أثناء زيارة صلاح سالم للخرطوم ، والتى بدأت يوم ٣٠ من سبتمبر واستمرت حتى ١٢ من أكتوبر . أسرع الأزهرى إلى صلاح سالم ، يبلغه نبأ الدعوة ، فنصحه صلاح سالم بقبولها ! ويقول صلاح هلال الصحفى المصرى المقرب لصلاح سالم : إن صلاح سالم لم يستشر جمال عبد الناصر فى القاهرة ، قبل أن ينصح الأزهرى بذلك ! وإن هذا كان خطأ قاتلا من قبل صلاح سالم كما أدركه فيما بعد ! !

ويعلن الأزهرى أنه سيصحب معه اثنين من الوزراء ، هما يحيى الفضلى وزير الشئون ، وعلى عبد الرحمن وزير العدل . قيل إن صلاح سالم أوصى باختيارهما . قال فيليب آدامز «إن الوزيرين مواليان لمصر بشدة » .

* * *

توجه وليم لوس لمقابلة الأزهرى يسأله عن الأمور التى يريد مناقشتها فى لندن . قال الأزهرى إنه بالنسبة للعلاقات البريطانية السودانية فى المستقبل ، يريد مناقشتها بشكل عام جدا ، أو ـ على حد تعبير الأزهرى ـ « على الماشى » !

وقال لوس الذى يعرف اللغة العربية فى برقيته إلى لندن . « أشك كثيرا فيما إذا كان الأزهرى سيلزم نفسه بأية سياسة بشأن الرابطة مع مصر ، بل أشك فى أنه فكر ـ بعمق ـ فى ذلك .

ولكن الوزيرين سيعارضان الصداقة مع بـريطانيا . وقد انتقد باقى الوزراء بعنف اختيارهما . وينبغى ألا نفعـل شيئا ، يمكـن أن يثير موجـة الوطنيـة والاستقلال . وأرى انتهـاز الفرصـة للإشارة بشكل غير مباشر إلى التدخل المصرى ، مع تهديـد مقنع بتصرف من جانب الحكومة البريطانيـة ، إذا استمر هـذا التدخل . وسيكـون ذلك مجرد خدعـة . ولكن الحزب الـوطنى مازال مستفزا من التدخل البريطانى لتأييد حزب الأمة . وهى خدعة تستحق القيام بها . ومن الضرورى التلميح إلى أنه إذا اختار السودان الارتباط بمصر ، فإن الحكومة البريطانية ستفترض أنه لايطلب مساعدة أو تدعيما من بريطانيا ! »

* * *

زار الأزهرى لنـدن يوم ٨ من نـوفمبر ، والتقى بالملكة إليـزابيث ، ورئيس الـوزراء ونستون تشرشل ، الـذى أقام له مـأدبة غداء ، وأنتونـى إيدن وزير الخارجيـة ، وسلوين لـويد ، كما أقامت له الأحزاب البريطانية مآدب واجتماعات واحتفالات فى مجلس العموم .

فى لقائه بالطلبة السـودانيين الذين يدرسون فى لندن خطـب فيهم قائلا : « أى اتجاه نقرره مع مصر ، يجب أن يصون للسودان استقلاله وحريته وسيـادته . ويجب أن يكون هدفه تقوية مركز السودان الـدولى لا إخضاعه لمصر ، أو التأثير على حرية أهله . ونبحـث عن صيغة من الاتحاد يكون فيها السودان مستقلا »

برر محمـد عثمان يس ، رئيس مجلس الشيوخ فى الخـرطوم ، هذا اللغـز بأن أغلبية الطلبة السودانيين مناصرون للاستقلال . وقد أرهقوا الوزراء بالنقاش عندما دعوهـم لتناول الشاى .

وعقد الأزهرى مؤتمرا صحفيا فى بيت السودان بلنـدن ، قال فيه : « هناك تياران : أحدهما ينادى بأن يكون السودان جمهورية مستقلـة لها رئيسها وبرلمانها ، وأن تقوم لجنة مشتركة لتنسيق الدفاع ومياه النيل وغيرها من المسائل المشتركة . والتيار الآخر ينادى بأن يكون للسودان ومصر رأس دولة يسمونه رئيـس جمهورية وادى النيل ، فينتخبه المصريون مـرة ، وينتخبه السودانيون مرة أخرى » . وأضاف : « لم يحدد حزبنا نوع الاتحاد الذى ينشده مع مصر » .

ولكن الأزهـرى ، قال فى حديث للبرنـامج العربـى بالإذاعة البريطانيـة : « الحزب يعمل للاتحاد مع مصر ، وهـى مسألة تقررها الجمعيـة التأسيسية فى المستقبل . ونحن نحـدد بعناية نـوع الاتحاد الـذى يضمـن لهذا البلـد سيـادتـه ، وحـريتـه ، والتعـاون مـع مصر كبلـديـن متساويين» ! !

* * *

قال تشرشل للأزهرى : آمل عقد معاهدة صداقة وتحالف بين بريطانيا والسودان .

أجاب الأزهرى : ليست لى سلطة دستورية لعقد معاهدة .

وقد أعلن ذلك الوزير السودانى يحيى الفضلى للصحف ، فى ٢١ من يولية ١٩٥٥ ، وقال

إن الأزهرى أكد أنه لن يعقد معاهدة إلا بعد استشارة الشعب السودانى أولا. والوثائق البريطانية تقول بأن إيدن أشار إلى المعاهدة ، وأن رد الأزهرى لم يكن مشجعا ! وفى الوثائق أيضا أن سلوين لويد سأل الأزهرى حول الرابطة بين السودان ومصر. وأخذ لويد يبين للأزهرى أخطاء الوحدة ، ولم يعترض على فكرة لجنة مشتركة مع مصر للشئون الخارجية والدفاع.

بعد إنجلترا زار الأزهرى ٤ دول أوربية ، وهى فرنسا وبلجيكا وألمانيا الغربية وإيطاليا ، بدعوة منها ، ثم زار مصر يوم ٢ من ديسمبر .

* * *

قال صلاح هلال نقلا عن صلاح سالم ، إن تشرشل قال للأزهرى إن مجلس قيادة الثورة المصرى لن يستمر طويلا فى الحكم ، وإن الإنجليز سيطيحون بهؤلاء الضباط الشبان .

فى القاهرة ، شهد الأزهرى احتفالا لضباط سلاح الفرسان ، فأكد إصراره وإصرار رفاقه على مبدأ الاتحاد بين مصر والسودان . وأعرب عن قرب تحقيق أمنية عمره وهى اتحاد وادى النيل . وفى اجتماع بين صلاح سالم ، والأزهرى ، أخذ رئيس وزراء السودان يشرح للوزير المصرى خبث الصحافة البريطانية ، وكذبها وافتراءها عليه ، فى كل ما نشرته حول تصريحاته ومؤتمراته الصحفية ، وأنه سيكذب فى السودان كل هذه التصريحات . وسيعلم وادى النيل حقيقة موقفه من المبدأ الذى اعتنقه ، وآمن به منذ عشرات السنين . استغرق اجتماع الأزهرى وصلاح سالم تسع ساعات كاملة ، واستمر حتى الفجر ، وحضره النائب السودانى حسن عوض الله ، وهو من أقرب المقربين للأزهرى .

ظل الأزهرى يتكلم ثلاث ساعات كاملة ، دون أن يقاطعه صلاح سالم ، ثم طلب منه أن يُعدّ له رجالُ القانون المصريون الأبحاث عن أنواع الاتحادات ، للاهتداء إلى الحل السعيد الموفق ، الذى يمكن أن تجتمع حوله كلمة الحزب الوطنى الاتحادى . ومعنى ذلك أن الأزهرى كان ، حتى اللحظة ، يريد رابطة ما ، ولو واهية ، مع مصر !

وفى لقاء مع جمال عبد الناصر، تكلم الأزهرى ، ومحمد نور الدين ـ الذى كان فى القاهرة ـ ويحيى الفضلى ، وعلى عبد الرحمن الأمين ، ساعات حول الاتحاد وضرورة تحقيقة . وقال صلاح سالم فى مذكراته ، التى نشرها فى صحيفة « الشعب » ، التى كان يرأس تحريرها ، عام ١٩٥٦ ، بعد استقالته من مجلس قيادة الثورة ، والوزارة : إن جمال عبد الناصر قال للأزهرى وزملائه : أطلب شيئا واحدا ، وهو أن يعرف كل منا الآخر على حقيقته . ولا داعى لكى أخدعكم أو تخدعونى . أحب أن أعرف رأيكم بوضوح ، حتى أكون على بينة من أمرى ، ونهيئ بلادنا لقبول ما يستقر عليه رأى السودان الذى تقررونه .

ومعنى ذلك ، أن جمال عبد الناصر كان يتابع الموقف فى السودان مع صلاح سالم !

ومن القاهرة توجه الأزهرى عائدا إلى الخرطوم ، ليعلن الوزير يحيى الفضلى ، أن على السودان واجبا ضخما ، وهو تحرير شعب مصر وتمكينه من الاستقلال . وهاجم يحيى الفضلى فكرة الاتحاد ، وحبذ الانفصال ، وهاجم نظام الحكم فى مصر !!

* * *

كان الأزهرى قد حدد طريقه بعيدا عن مصر . ولم يحاول صلاح سالم أن يتفاهم مع الأزهرى بصراحة ، وأن يتفق معه على الحد الأدنى من أسس الاتحاد . ولم يدرك صلاح سالم أن التقارب البريطانى السودانى قد تحقق ، وأن رحلة الأزهرى إلى لندن كانت نقطة الافتراق النهائية عن مصر ، إلا إذا تمسكت القاهرة ببعض خيوط الاتحاد .

ولكن مجلس الثورة المصرى رأى التفريط فى أقوى الخيوط ، أو الخيط الوحيد القوى الباقى الذى كان يمكن أن يضمن الوحدة بين القاهرة والخرطوم !

* * *

عاد محمد نجيب لرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء فى ٢٧ من فبراير ٥٤ . وفى ٢٣ من مارس ، اجتمع جمال عبد الناصر فى بيته ، بباركر هارت مدير قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية ، ووليم ليكلاند من السفارة الأمريكية . قال جمال عبد الناصر صراحة إن أصعب مشكلة يواجهها هى محمد نجيب. وأضاف أن معركة نهائية حاسمة لابد منها فى المستقبل . وهى أمر محتوم .

وفى تلك الأيام ، كانت الاتصالات والمشاورات مستمرة مع واشنطن ، التى لابد أبلغت لندن بنص هذا الحديث ، وتسرب ، عن طريق الإنجليز ، إلى السودانيين . ومن ناحية أخرى ، فإن الخلافات بين جمال عبد الناصر ومحمد نجيب ، أصبحت أمرا شائعا فى القاهرة، وقد أكدتها عودة جمال عبد الناصر لرئاسة الوزارة المصرية فى أول إبريل بدلاً من نجيب .

وأجرى وزيرا الصحة ، والأشغال العامة السودانيان بالقاهرة محادثات مطولة مع أعضاء مجلس قيادة الثورة . حرص الوزيران على تذكير الضباط الحاكمين فى مصر بالأثر العكسى الذى سيحدث فى السودان ، إذا أقصى محمد نجيب عن الحكم . ولكن طموح جمال عبد الناصر للسلطة . وتأييد أعضاء مجلس الثورة له ، وصل إلى نهايته فى ١٤ من نوفمبر ١٩٥٤ ، عندما قرر المجلس إعفاء محمد نجيب نهائيا من منصب رئيس الجمهورية ، فى أعقاب محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى حادث المنشية بالإسكندرية . صدر القرار والأزهرى فى لندن ، وكان مقررا أن يعقد مؤتمره الصحفى بعد ساعات . واكتفى الأزهرى بإبداء أسفه وأسف حكومته لقرار تنحية محمد نجيب !

* * *

ولكن صحيفة « الأيام » نشرت فى اليوم التالى : « حكومة مصر تبعد محمد نجيب . الرأى

العام فى السودان يستنكر القرار . مبارك زروق يقول : هذا العمل يؤثر على الفهم العاطفى للوحدة » .

وقالت الصحيفة : « الديكتاتورية الفاشية ، التى تحكم مصر بقوة الحديد والنار ، لايرضيها أن يرتفع صوت واحد ينادى بالديموقراطية . وكانت جريمة نجيب أنه لم يخضع لحكم البكباشية ، ولم يرض بسيطرة الديكتاتورية . إن الشعب المصرى سينتصر فى معركته القادمة ، ومعركة الإطاحة بالحكم الديكتاتورى . والشعب السودانى الذى يؤازر شعب مصر فى محنته ، لن يرضى مطلقا أن يتحد مع ديكتاتورية أو يرتبط بفاشية . وليعلم حكام مصر هذا . وليعلموا أن أقوالهم وكلماتهم المعسولة لن تجدى فى كسب السودانيين » !

* * *

كان السيد على الميرغنى فى الإسكندرية ، يقيم فى مستشفى المواساة ضيفا على مصر منذ ١٠ من أغسطس . وصلها بالباخرة « المحروسة » ، التى كانت تقل الملك فاروق فى رحلاته . وأرسلها مجلس قيادة الثورة لتقله من السودان إلى الإسكندرية . أبى الميرغنى أن يبقى صامتا إزاء عزل محمد نجيب ، بل أذاع بيانا طويلا نشرته صحيفة الختمية « صوت السودان » يوم ٥ من ديسمبر .

أشار البيان إلى أن الميرغنى تابع طويلا ، الصراع بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة ، وآثار ذلك البعيدة فى السودان . وقد حاول الوزراء السودانيون القيام بالوساطة بين الطرفين ، بناء على طلب السيد الميرغنى ، كما حاول تصفية الخلاف بينهما قبل عودته إلى السودان . واستمع السيد الميرغنى إلى آراء الشخصيات المسئولة فى مصر ، ثم عين كلا من الدرديرى محمد عثمان عضو لجنة الحاكم العام ووزيرى التعليم والمالية للقاء الطرفين أملا فى تحسين العلاقات . وقد وافق أعضاء مجلس قيادة الثورة على الاجتماع بمحمد نجيب فى الإسكندرية تحت رئاسة السيد الميرغنى ، والامتناع عن مهاجمة محمد نجيب ، حتى يتم تقرير المصير فى السودان وعودة الحياة البرلمانية لمصر ، وعودة محمد نجيب للرئاسة . وقد أبلغ محمد نجيب بذلك .

وعندما كان السيد على فى انتظار تحديد موعد للاجتماع ، تلقى مكالمة تليفونية بعزل محمد نجيب . ويحس السيد الميرغنى أنه مضطر لقبول ما تم فعلا . وهو يأمل لصالح البلدين إطلاق سراح محمد نجيب . وقد اجتمع السيد الميرغنى أربع ساعات بصلاح سالم لهذا الغرض .

* * *

فسرت صحف حزب الأمة بيان السيد الميرغنى ، بأنه إدانه للحكم العسكرى فى مصر وتحذير للسودانيين ! وعلى أية حال ، فإن مجلس قيادة الثورة المصرى لم ينتبه لتحذير الميرغنى ،

كما لم ينتبه لعودته فورا إلى السودان يوم ٢٧ من ديسمبر .

كان للقرار أسوأ الآثار فى السودان . التقى إسماعيل الأزهرى بجمال عبد الناصر بالقاهرة فى ٢٣ من يوليه ١٩٥٥ ، فقال له : إن تطور الأحداث فى مصر كان له أثره فى تحول السودانيين نحو مبدأ الاستقلال .

. . . وكان يعنى بذلك إبعاد اللواء محمد نجيب دون أن يذكر اسمه ! وألقى الشاعر السودانى الكبير ، أحمد محمد صالح ، الذى اختير فيها بعد عضوا فى أول مجلس للسيادة فى السودان ، قصيدة عنوانها إلى نجيب فى عليائه قال فيها :

إذا كان مثلك يانجـيب فما هـو	الضمـان بأنا لا نهـون ونهضـم
فهل ينتهى أمـر الرئيـس إلى هـنا	ومستقبل الأحزاب فى مصر مبهم
فليس فى مصر اليوم حر وليس فى	دارهـا امرؤ بالحـق والعقـل يحكم

وجاء فيها :

وها هى أقدار الرجال تدهـورت	فويل لمـن يســـتاء أو يتبرم
وقد ألغيت فيها العقول فـكل من	يشيـر إلى جـرم العساكر مجـرم
فهل يطمئن لهـم بربك عـاقـل	وأطمـاعهم فى أرضنا تتضخم

قال محمد نجيب : فى كتابه « كنت رئيسا لمصر » : كان قرار تنحيتى عن رئاسة الجمهورية هو ، فى نفس الوقت ، قرار انفصال السودان عن مصر .

وعندما سئل كثير من زعماء السودان ، بعد ذلك ، عن سر تدهور العلاقات بين البلدين ، قالوا كلمة واحدة : نجيب . ولما قال لهم جمال عبد الناصر : نجيب فرد ، والفرد زائل . قالوا : إننا جعلنا من نجيب رمزا لوحدة الوادى ، شماله مع جنوبه .

وقال وزير مصرى لأحد الزعماء السودانيين : إن إصراركم على نجيب لايقبله العقل ولا المنطق . رد الزعيم السودانى : إننا نخشى على بلادنا ، بعد أن انقلبتم على نجيب . ماذا يضمن لنا عدم الانقلاب علينا لو اتحدنا معكم ؟!

وكتب فيليب آدامز ، المفوض التجارى البريطانى فى الخرطوم ، عن رد فعل الشعب السودانى فقال :

« كان هناك كورس من اللوم ، قامت به الصحافة السودانية ضد مجلس قيادة الثورة المصرية لمعاملته لمحمد نجيب . وجاء أقوى الانتقاد من الصحف الموالية للحكومة، والمستقلة ، وأوردت صحف حزب الأمة كلام صديق المهدى : « لقد قلت لكم » .

هاجمت « مورننج نيوز » ، التى تصدر باللغة الإنجليزية ، والتى يغطى رئيس تحريرها جولة رئيس الوزراء السودانى فى أوربا ، كلا من صلاح سالم ومجلس قيادة الثورة فى مقالين رئيسين قويين . وصف أحد المقالين الزعماء المصريين بأنهم فاشيون ، وانتهى بقوله « نفرض أن

وحدة تمت بشكل ما بين وادى النيل ، فما هى الضمانات التى تكون لدى زعمائنا وأى فرص لهم مع هؤلاء المتنمرين المتعطشين للسلطة ؟» .

وأظهرت صحف أخرى التناقض بين رحيل الملك فاروق ، ورحيل محمد نجيب . الأول بكرامة تامة ، والثانى بالخزى . وأعلنت صحيفتان أنهما تريان فى تنحية محمد نجيب مؤامرة أنجلو ـ أمريكية . وأغلق نصف التجار السودانيون فى الخرطوم محالهم تعاطفا مع نجيب . وكان لتنحية محمد نجيب أثر واضح فى تدمير الثقة فى مصر .

وأعرب زعيم حزب الأمة فى بيان للصحافة عن أسفه لتنحية محمد نجيب ، وأنه يعكس عدم استقرار الأوضاع فى مصر ، وسيكون ذلك درسا للسودانيين الذين يطلبون روابط مع مصر قبل استقلالهم التام . ورددت الصحافة أن وزير الدفاع السودانى أعرب عن اشمئزازه . وقال وزير العمل إنه لم يفاجأ بعد ما عرفه فى القاهرة خلال زيارته الأخيرة . وقال وزير المواصلات إن تنحية محمد نجيب ستؤثر على مشاعر الاتحاد بين مصر والسودان ، خاصة إذا اتخذت إجراءات أخرى ضد محمد نجيب . ووردت أنبـاء قيام مظاهـرات صغيرة من مدارس الخرطوم» .

ويقدم عضوان فى مجلس النواب ، أحدهما من الحزب الوطنى الاتحادى ، والثانى من حزب الأمة ، اقتراحا بأن يعرب المجلس عن أسفه لتنحية محمد نجيب ، والأحكام التى صدرت فى مصر ضد الإخوان المسلمين ، ومطالبة الحاكم العام بالتدخل لتخفيف الأحكام . تبنى الاقتراح عشرون عضوا من الحزب الوطنى الاتحادى . ولكن الحاكم العام ، رفض أن يناقش البرلمان هذا الاقتراح طبقا لدستور الحكم الذاتى وصلاحيات الحاكم العام ، لأن المشروع بعد تدخلاً لامبرر له فى الشئون الداخلية لحكومة خارجية .

ويكتب المفوض التجارى البريطانى فى الخرطوم إلى لندن :

« كان من المتوقع أن تدفع المناقشة قضية الاستقلال ، وتثير الاستياء فى الحزب الوطنى الاتحادى؛ فإن تلك الأحداث زادت من نفوذ أنصار الختمية والإخوان ، ضد إقامة علاقة وثيقة بين مصر والسودان . وتم اجتماع بين رئيس الوزراء وبرلمانى الحزب الوطنى الاتحادى ، الذين كانوا يؤيدون الاقتراح ، وتمخض عن الاتفاق على ضرورة أن يعمل الحزب على تحقيق سيطرة سودانية تامة على شئون السودان » ! !

* * *

أرسل الحزب الوطنى الاتحادى وفدا إلى القاهرة برئاسة محمد نور الدين وكيل الحزب ، من أعضائه الوزراء إبراهيم المفتى ، ويحيى الفضلى ، وعلى عبد الرحمن ، للتعرف على الأسباب التى أدت إلى إبعاد محمد نجيب . اجتمع الوفد بجمال عبد الناصر وصلاح سالم ، وأصدر بيانا يوم ٢٢ من يونية جاء فيه :

« اطلع وفد الحزب الوطنى الاتحادى على دقائق الأمور ، وكان متتبعا لسير الحوادث التى

قادت إلى الظروف الراهنة فى مصر . وهو مقتنع تماما بأن إجراء تنحية اللواء محمد نجيب عن منصبه كان إجراء لامفر منه ، روعيت فيه مصلحة البلاد العليا أولا وأخيرا فى تلك المرحلة ، التى ما كانت تحقق خيرا للبلاد لو سارت الأمور على ما كانت عليه . ولقد تلاقت وجهات النظر مع الحسيب النسيب السيد على الميرغنى ووفد الحزب الوطنى الاتحادى والمسئولين فى مصر، على قفل هذا الموضوع نهائيا ، بعدم تقديم اللواء محمد نجيب للمحاكمة ، حتى لاتعطى الفرصة لأعداء البلاد الذين تربصون للنيل من وحدة الصفوف وتدمير أهداف البلاد» .

ومعنى ذلك أن كل ماتوصل إليه الوفد هو عدم محاكمة اللواء محمد نجيب !!

قال الأزهرى فى مذكراته : « تناقلت الصحف بيان الوفد . وسمعت الخرطوم به ، ولم يعجبها . وغضب رجال الحزب . وأعربوا عن استيائهم من هذا البيان .

وكتب جوزيف سوينى ممثل الولايات المتحدة فى الخرطوم إلى وشنطن يقول : « أحزنت السودانيين تنحية محمد نجيب ، رغم أن الأغلبية مندهشة للتوقيت أكثر من التصرف نفسه . فرقت الشرطة فى الخرطوم مظاهرات صغيرة للطلبة. وينقسم زعماء الحزب الوطنى الاتحادى هنا ، حول معارضة خط مصر ، ويخشون من أن تصرفات أخرى ضد محمد نجيب ستضر بقضية الوحدة . وأشارت المعارضة إلى أن عدم الاستقرار فى مصر كسب آخر ضد الوحدة »

ويعبر سوينى عن آمال الشعب السودانى بعد تنحية محمد نجيب. قال : «ذكرت الشائعات أن سودانيا ، سوف يعين رئيسا خلفا لمحمد نجيب ، وأن درديرى محمد عثمان من لجنة الحاكم العام ومحمد نور الدين وزير الأشغال العامة هما المتنافسان الرئيسان» !!

ولكن مجلس قيادة الثورة لم يعين سودانيا ليخلف محمد نجيب ! بل إن مجلس الثورة المصرى رفض السماح للدردريرى محمد عثمان عضو لجنة الحاكم العام ، وهو من زعماء الختمية ، بزيارة محمد نجيب ، بينما سمح لمحمد نور الدين بذلك . فاعتقد الدرديرى أن هذه إهانة شخصية له ، فكانت عاملا إضافيا جعله يعود من القاهرة إلى الخرطوم مؤيدا لفكرة استقلال السودان !

* * *

كان سقوط محمد نجيب ، انهيارا لكل آمال وحدة وادى النيل . وأدرك السودانيون أن قادة الثورة المصريين الذين يريدون الاستيلاء على السلطة إلى هذا الحد فى القاهرة ، يسعون إلى الاستيلاء على السودان !! ومن هنا تحطمت فكرة الوحدة نهائيا . فإن أنصار الاستقلال وجدوا أن سقوط نجيب يعنى سقوط رمز وأمل الوحدة .

قال إيدن : « كان محمد نجيب العضو الوحيد من أعضاء الحكومة المصرية الذى يملك أتباعا فى السودان » .

* * *

حدث أثناء أزمة مارس فى القاهرة . بعد استقالة محمد نجيب وعودته ، وتنحى مجلس

الثورة وعودته ، أن ناقش مجلس الثورة المصرى شئون السودان وارتباطها ببقاء محمد نجيب » .
فى اجتماع المجلس يوم ٢٥ من مارس ، تكلم صلاح سالم طويلا عن السودان ، وكيف ستنفذ مصر الاتحاد معه ، والمشاكل التى ستقابلها مصر مستقبلا مع السودان ، بعد أن كان قد أصبح مضمونا قيام الاتحاد . ومعنى ذلك أن صلاح سالم يخشى على الاتحاد من إبعاد محمد نجيب .

وفى الاجتماع التالى يوم ٢٨ من مارس بدأ جمال عبد الناصر يبحث نتائج إبعاد محمد نجيب وآثار ذلك على السودان . قال : علينا أن نضع فى اعتبارنا الموقف فى السودان فى حالة إبعاد محمد نجيب . وطلب إلى صلاح سالم إبداء رأيه فيما يختص بالسودان . وسواء أكان جمال عبدالناصر يريد ـ مخلصا ـ الإبقاء على محمد نجيب من أجل الاحتفاظ باتحاد مصر والسودان أم كان يسعى لإخلاء مسئوليته فى هذا الشأن فإن صلاح سالم الذى كان يعرف أهمية محمد نجيب بالنسبة للسودانيين وحبهم له ، أسرع ينافق جمال عبد الناصر ، قال : السودان «ضايع ضايع» ، سواء أبعد محمد نجيب أو لم يبعد .

ومن هنا أصبح مقررا منذ مارس الإطاحة بمحمد نجيب ، وبقى تحديد موعد التنفيذ .

وكان جيمس روبرتسون ، آخر سكرتير إدارى بريطانى فى السودان ، يعلق آمالا كثيرة على مصر فى أنها ستقوم بعمل ما يمنع وحدة مصر والسودان . قال روبرتسون : « المصريون يرتكبون أكبر الأخطاء فى الوقت المناسب » !!

التحــول الكبيــر

لم يتأخر ظهور الانقسام الوزارى على سطح الحياة السياسية فى الخرطوم ، لأن الحزب الوطنى الاتحادى كان مشكلا من عدة أحزاب سياسية تختلف فى مواقفها بالنسبة لمصر . ردد عدد من الوزراء فى الأسابيع الأخيرة ، أن الوحدة مع مصر يمكن أن تأخذ شكل لجان مشتركة بين البلدين ، للشئون الخارجية والدفاع ومياه النيل . وأدلى خلف الله خالد وزير الدفاع ، وهو من المقربين للميرغنى ، بتصريحات لجريدة « صوت السودان » لسان حال الختمية ، تعبر عن وقوفه مع الاستقلال .

استغل المهدى ذلك ، وبدأ يلتفت للحزب الوطنى الاتحادى ، ليرى ، ما يمكن أن ينتزع منه لمصلحة الاستقلال ، ولتوسيع شقة الخلاف الوزارى . فأدلى بتصريح لصحيفة « ديلى تلجراف » قال فيه : « ليس غريبا أن يحدث تقارب بين حزب الأمة والختمية . والطريق الطبيعى لأى بلد ، هو اختيار الاستقلال . وإنى مغتبط أشد الاغتباط ، لأن أعرف من خلال التصريحات التى أدلى بها بعض المتحدثين بلسان الختمية ـ السيد خلف الله خالد ـ أن الختمية بدءوا يعملون علنا لاستقلال السودان » .

* * *

وبدأ الانجليز يدرسون الأنظمة الأوروبية التى يمكن أن يأخذ بها السودان ، وقدموا مثالين لذلك : الأول حلف البلقان ، بين تركيا واليونان ويوغسلافيا ، الذى قام طبقا لمعاهدة أنقره عام ١٩٥٣ . وهو ينص على قيام مجلس دائم من وزراء الخارجية ، يجتمع مرتين فى العام ، وقراراته بالإجماع ، وله سكرتارية دائمة ، وكذلك عمل مؤتمر مشترك بين رؤساء الأركان العامة للدول الثلاثة . الثانى معاهدة بروكسل عام ١٩٤٨ ، بتكوين مجلس استشارى دائم للتشاور فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنظمة دفاع . ولاتتخلى أية دولة عن سيادتها فى حلف البلقان أو معاهدة بروكسل .

* * *

عقد محمد نور الدين ، نائب رئيس الوزراء ووكيل الحزب الوطنى الديمقراطى ، اجتماعا للمكتب التنفيذى للحزب اجتماعا ، بعد أربعة أيام من سفر الأزهرى ، ليصدر بيانا يؤيد فيه الوحدة بين البلدين . وكان الهدف من الاجتماع ، دعوة وزراء الختمية للالتزام بمبدأ الوحدة . ولكن خلف الله خالد انتقد نور الدين علنا .

انفجرت حدة الخلافات بين الوزراء ، أثناء غياب الأزهرى فى لندن ، حول تحديد العلاقة

بمصر ، وهو أمر لم يبحثه مجلس الوزراء على الإطلاق . وكان العامل الشخصى وراء كل الخلافات . كان ميرغنى حمزة يرى أنه الأحق برئاسة الحكومة بالنيابة بدلا من مبارك زروق ؛ فهو - ميرغنى حمزة - نائب لرئيس الوزراء . وتضامن مع ميرغنى حمزة وزيرا الختمية ، خلف الله خالد - الدفاع - وأحمد جيلى وزير الدولة ، اللذان غضبا للأوضاع فى مجلس الوزراء وفى الحزب . فقاطعوا اجتماعات مجلس الوزراء ، وبذلك لم يتمكن المجلس من الانعقاد لعدم توافر العدد القانونى لذلك . وشاعت فى الخرطوم أنباء عن مفاوضات مع بعض الوزراء للانضمام إلى المعارضة !

* * *

كان خضر حمد وزيرا للدولة ، وسكرتيرا للحزب الوطنى الاتحادى ، وقريبا من الأزهرى ، ويعرف أسرار ما يجرى داخل الوزارة والحزب . قال فى مذكراته , « أخذ ميرغنى حمزة ، وخلف الله خالد ، وأحمد جيلى ، يقولون إن رجال الحزب الوطنى الاتحادى لايريدون استقلال السودان وإنهم منحرفون مع التيار المصرى ،وإنهم سيتهاونون فى أمر مياه النيل . وظل الحديث يتردد بين نواب الحزب . وتحمس بعضهم وكتبوا عريضة يطالبون فيها إسماعيل الأزهرى بإعلان رأيه فى مصير السودان . وكانت الكتلة التى تعتبر نفسها ممثلة للختمية ، وهم أصحاب الأغلبية ، فى مناكفة دائمة مع « الأشقاء » سابقا . وعندما ذهب الأزهرى إلى لندن ، ومعه الشيخ على عبد الرحمن ، ويحيى الفضلى ، أثير غبار كثيف حول هذا الاختيار ، وكان الجانب الثانى يطالب بأن يمثل فى الزيارة » .

وانتهت الرحلة ، وجاء الأزهرى ليقابل بعريضة طويلة كتبها خلف الله خالد، يعدد فيها الأخطاء التى ارتكبت فى حقهم ، وهى العريضة التى وصفها الأزهرى بأنها عريضة متعقب للأخطاء لازميل فى العمل .

* * *

كان الأزهرى هو الذى أطلق الطلقة الأولى ، العلنية ، ضد الوزراء الثلاثة ، مما يعنى أنه كان واثقا من قوة موقعه نشر بيانا فى الصحف عن الخلاف بينه وبين بعض الوزراء ، دون تسميتهم ، واتهمهم بسلوك غير مقبول ، وتعريض مصالح الوطن للخطر . وقال الأزهرى فى بيانه إن الوزراء تغيبوا عن اجتماعات مجلس الوزراء ، بغية تعطيل أعمال الحكومة ، وأهمها سودنة الوظائف فى الإدارة والجيش ، واتهمهم بالتعاون مع حزب الأمة لإسقاط الحكومة فى البرلمان .

أذاع الوزراء الثلاثة ، بأسمائهم ، بيانا انتقدوا فيه رئيس الوزراء واتهموه بالديكتاتورية . قالوا إن رئيس الوزراء جعل من مجلس الوزراء مجموعتين ، الأولى حلقة داخلية ضيقة تستشار فى السياسة العليا ، وتتخذ القرارات الهامة دون عرضها على المجلس ، وهى تتألف من وزراء

حزب الأشقاء القديم . والأخرى حلقة خارجية لا يؤخذ رأيها إلا فى مسائل الإدارة العامة .

وحدد الوزراء الثلاثة أسباب خلافهم مع الأزهرى قالوا :

● إنه أضاع وقت الدولة برحلته إلى إنجلترا ، أو بعض بلدان أوروبا .

● اختيار الوزيرين اللذين رافقا رئيس الوزراء فى رحلته إلى إنجلترا ، لم يتم داخل مجلس الوزراء ، ولم يقدم تقريرا عن مباحثاته فى لندن .

● لم يستشر رئيس الوزراء ، مجلس الوزراء ، فى تأجيل افتتاح البرلمان بعد أول مارس ١٩٥٤ . ولم يستشر مجلس الوزراء فى اختيار رئيس لمجلس النواب . وكان الأزهرى فى رحلة خارجية ، فأرجئ اجتماع البرلمان يوم ١٦ من ديسمبر .

● لاتعبر البيانات التى صدرت عقب عزل محمد نجيب عن أغلبية الشعب السودانى ، لأن الحكومة السودانية أيدت مجلس الثورة ضد محمد نجيب . واتهم الوزراء الأزهرى بالتهاون فى مشكلة مياه النيل بين مصر والسودان ، والتآمر مع حكام مصر على وضع سياسى لا يرضاه السودانيون بالتغاضى عن مؤامرات يقوم بها الملحق العسكرى المصرى فى الخرطوم ، مع ضباط الجيش السودانى لإحداث انقلاب عسكرى فى السودان .

● ودعا الوزراء إلى قيام حكومة سودانية مستقلة ، وبرلمان مستقل ، وتمثيل خارجى مستقل، وعملة مستقلة ، وعلم خاص للسودان ، وسفارة خاصة للسودان، وعلاقة الند للند بمصر .

● عندما عين الأزهرى أربعة وزراء جدد ، منح اثنين وزارات واختير اثنان وزراء دولة ، وإنشاء وزارة للشئون الاجتماعية حرم وزارات أخرى من اختصاصاتها .

● سافر اثنان من الوزراء وهما يحيى الفضلى وعلى عبد الرحمن إلى مكة للعمرة ، ولكنهما أجريا هناك مشاورات سياسية مع صلاح سالم ، لم يستشر فيها مجلس الوزراء مقدما . ولم يقدما تقريرا عنها . وجرت مباحثات سرية بشأن العلاقات السودانية المصرية لم يشارك فيها كل الوزراء ، كما أن تصريحات رئيس الوزراء فى هذا الشأن متناقضة ، وهو يتآمر مع مصر لتحقيق أهداف لا يقرها شعب السودان .

● يختار رئيس الوزراء مرافقيه الوزراء فى رحلاته للخارج من الأشقاء . ويتعارض ذلك مع اتفاقية قيام الحزب الوطنى الاتحادى وهى أن الحزب سيتكلم بصوت واحد .

* * *

فصل الأزهرى الوزراء الثلاثة ، فقد أصبح الخلاف علنيا يوم ٢٣من ديسمبر . وعين ٣ وزراء أخرين هم إبراهيم حسن المحلاوى ، وحسن عوض الله مصطفى ، ومدثر على بوشى يوم ٢٦ من ديسمبر . قال خضر حمد فى مذكراته : « بعد أن خرج الوزراء الثلاثة ،كونوا لهم حزبا جديدا تحت اسم « حزب الاستقلال الجمهورى » . وكان المنطق يقول إنه كان يجب أن

يخرج معهم النواب الذين طالبوا الحزب بإعلان رأيه مؤيدين ميرغنى حمزة . ولكن شيئا من ذلك لم يحصل . والنواب الذين أطلقوا على أنفسهم فى الخفاء أنهم نواب الختمية ، ظلوا ينالون المساعدات من عبد الله خليل ، إلى أن كشفتهم قضية قدم فيها كشف المرتبات ، التى كان يصرفها عبد الله لمن سموا أنفسهم بنواب الختمية، وهم فى الوقت نفسه مع الحزب الوطنى الاتحادى . ومعنى ذلك أن حزب الأمة كان شريكا فى تدبير المؤامرة ، لإحراج إسماعيل الأزهرى ، وتحريضه على اتخاذ موقف ضد الاتحاد مع مصر ، وأن هذا الحزب يدفع مرتبات لعدد من النواب ! ! ومعنى ذلك أيضا ، أن قبول السياسيين السودانيين للأموال كان شائعا فى تلك الفترة . . زعماء الحزب الوطنى يقبلون أموالا من مصر ؛ ونواب الحزب يقبلون أموالا من حزب الأمة المعارض ؛ وزعيم هذا الحزب وابنه ـ رئيس الحزب ـ يتسولان من الإنجليز ! !

قال الأزهرى فى مذكراته إن الخلافات كانت شخصية وليست عامة ، وإن الوزراء الثلاثة اتهموه بالتفريط فى سيادة الوطن والخضوع لرغبات مصر ، والاستسلام لإملاءات صلاح سالم .

قال صلاح سالم فى مذكراته : أوضح لى الأزهرى أن ميرغنى حمزة وخلف الله خالد ، لايريدان اتحادا مع مصر تحت أية صورة من الصور ، وأنهما فاتحاه فى أكثر من مناسبة برغبتهما الأكيدة فى تحقيق استقلال كامل لايرتبط مع مصر بأى رباط .

قال لوس فى برقيته إلى لندن إن صلاح سالم هو الذى نصح الأزهرى وشجعه على فصل الوزراء الثلاثة ! !

وكان صلاح سالم سعيدا ، فقد ظن أن فصل الوزراء الذين ينادون بالاستقلال ، يعنى اقتراب تحقيق الاتحاد بين مصر والسودان ، وأن الأزهرى يريد أن يكون حرا فى اتخاذ قرار الاتحاد !

وقال فيليب آدامز إن الأزهرى فصل الوزراء لرفضهم التعاون معه . وإنه قام بتحييد أغلبية المتذمرين فى الحزب بتعيين ١٦ من النواب فى وظائف وكلاء وزارة برلمانيين ليضمن الأغلبية فى مجلس النواب !

وعرف فى الخرطوم أن الحكومة رشت النواب فى مشروعات الرى وأجزلت لهم الوعود ، أى أنها طبقت نظام الرشاوى المصرية ولكن لحسابها هذه المرة !

* * *

انطلقت فى الخرطوم تكهنات قوية حول ما إذا كان السيد الميرغنى سيسحب تأييده للحزب الوطنى الاتحاد ، لأن أصوات رجاله هى التى أعطت الحزب فرصة النجاح فى الانتخابات . ولكن الميرغنى لم يحتج على طرد الوزراء ، ولم يعلق بأى بيان ، مما اعتبر تأييدا للأزهرى بالصمت ! وأصبح أمام كل الأطراف فسحة من الوقت للتفكير الهادئ قبل عودة البرلمان إلى

الانعقاد يوم ١٤من فبراير . والسبب فى ذلك ، وكان سرا فى ذلك الوقت ، أن السيد على الميرغنى كان يعلم بأن الأزهرى سيفصل الوزراء الثلاثة ، كما يقول خضر حمد فى مذكراته . وقد التقى الأزهرى فى الإسكندرية ، وقبل عودته للخرطوم ، بالسيد على الميرغنى وأبلغه بقراره ، وأيضا توقيت هذا القرار ، كما يقول خضر حمد . ومعنى ذلك أن الأزمة التى واجهها الأزهرى فى الخرطوم ، لم تكن مبرر عزل الوزراء ، بل كانت السبب المباشر فحسب .

وفى ظل آراء السيد على الميرغنى ضد الوحدة ، فإن الأزهرى عقد صفقة معه قبل وصوله إلى الخرطوم ، وهى أنه سيفصل منافسه ميرغنى حمزة ، وسيفصل وزيرى الختمية ، مقابل إعلان الأزهرى رأيه فى ضرورة استقلال السودان ! !

فسر ميرغنى حمزة موقف السيد على الميرغنى . قال فى حديث مع وليم لوس : زرت السيد الميرغنى فى بورسودان ، فوجدته ودودا متعاطفا ، ولكنه كان قلقا متحيرا بشأن الموقف ، ولم يكن واثقا من الخط الذى ينبغى اتباعه . إنه ـ من غير شك ـ يرغب فى الاستقلال ، ولكنه لايريد سقوط الحكومة الحالية ، لأن ذلك يفتح الباب أمام السيد المهدى ، وهو مايخشاه الميرغنى .

وقد أعلن حزب الأمة ، أنه سيقبل حكومة ختمية أخرى ، وسيقدم أية تأكيدات يطلبها الميرغنى بشأن حسن نواياه . ولكن الميرغنى لايثق بالمهدى . وفى رأى ميرغنى حمزة أن الائتلاف بين جميع العناصر المؤيدة للاستقلال ، هو أفضل الحلول . والهدف ممارسة الضغط على الأزهرى ومجموعة « حزب الأشقاء » ليعلنوا الاستقلال . وأحد وسائل الضغط التهديد المستمر بخطر سحب ثقة البرلمان من الأزهرى .

ولم يكن صلاح سالم يعلم بوجود تقارب بين الميرغنى والمهدى ، وأن الأزهرى سيكون تحت تهديد مستمر من الختمية بإسقاط حكومته إذا لم يتجه إلى الابتعاد عن مصر ، ونبذ فكرة الاتحاد والمطالبة باستقلال السودان . وكان صلاح سالم فى الحقيقة ، بعيدا عن الاتجاه الحقيقى للسياسة السودانية !

* * *

رأى الأزهرى أن الطعنات التى توجه إليه تجىء من الختمية ، الذين يتهمونه بالخضوع لمصر وصلاح سالم بالذات ، فقرر أن يحاربهم بنفس سلاحهم وأن ينضم للجبهة التى تطالب باستقلال السودان . سأله بشير محمد سعيد ، رئيس تحرير صحيفة الأيام المستقلة ، عن رأيه فى نوع الاتحاد الذى ينشده مع مصر ، فأدلى برأى جديد تماما على الحزب الوطنى ، الذى قام على أساس الاتحاد مع مصر . ولذلك أصدرت الصحيفة ملحقا خاصا برأى الأزهرى ، وذلك فى يوم عطلة الصحيفة ، ٢٦من ديسمبر ١٩٥٤ ! قال الأزهرى :

« رأيى الشخصى الذى توصلت إليه الآن ، وأريد أن أعرضه على لجنة الحزب التنفيذية

لمناقشته مع غيره من الآراء بغرض الأخذ به ، أو تعديله ، أو تبديله، ثم عرض ما تصل إليه اللجنة التنفيذية على الهيئة العامة ، والهيئة البرلمانية للحزب لإقراره ، ذلك الرأى هو :

(أ) أن يكون السودان جمهورية برئيسها ، ومجلس وزرائها كما أن مصر جمهورية .

(ب) أن يكون الاتحاد أو الرباط الذى يربط السودان بمصر فى اتحادهما هو مجلس أعلى يضم مجلس الوزراء السودانى ومجلس الوزراء المصرى ، يجتمعان معا مرة أو مرات كل عام ، لبحث المسائل المشتركة كالدفاع والسياسة الخارجية ، ومياه النيل .

(جـ) تعرض قرارات المجلس الأعلى على البرلمان لإقرارها ، أو نقضها ، أو تعديلها » .

وقال فى تصريحه إن فى عزمه أن يعرض رأيه هذا على أجهزة حزبه بأسرع فرصة ممكنة ، لتتخذ قرارها النهائى حوله .

وصف صلاح سالم رد فعله وهو يسمع رأى الأزهرى فى نشرة أنباء إذاعة لندن « بى . بى . سى » فى العاشرة مساء . قال إنه كان مع جمال عبد الناصر فى زيارة مدينة قنا عندما استمع إلى النبأ الذى أذاعته لندن مرتين وعلقت عليه الإذاعة تعليقا مطولا . وأضاف أن هذا التصريح زاد من غموض الموقف ، فإن الأزهرى يتكلم عن الاتحاد ويفسره تفسيرا انفصاليا بحتا .

وقال مبارك زروق وزير المواصلات لوليم لوس إن الأزمة الوزارية أرغمت الأزهرى على الإدلاء بتصريح عن رأيه فى مستقبل العلاقات السودانية المصرية ، وأن رئيس الوزراء أدرك أن عليه أن يطمئن الرأى العام السودانى والأشقاء بأنه ـ فى النهاية ـ لم يلتزم بعلاقات وثيقة مع مصر .

وقال لوس ـ فى رسالة إلى لندن ـ إن هذا التصريح مثال واضح لأسلوب الأزهرى المطاط . **«إنه أراد إرضاء الآمال القومية السودانية دون إغضاب مصر ، فقد اقترح جمهورية سودانية تتمتع بالحكم الذاتى . ولكنه لم يذكر الاستقلال أو مجلس وزراء مشتركا ،وأنه مضى طويلا فى لقاء المطالب المصرية !! وسيكون من الخطأ اعتبار هذا البيان الكلمة النهائية للأزهرى ، والأرجح أنه يلبى حاجة الموقف الحاضر كما يراه الأزهرى » !!**

التقى الأزهرى بعد ذلك ، فى القاهرة بجمال عبد الناصر ، وشرح له الموقف . قال : ـ حاولت أن « أسكت » المتسائلين بهذا التصريح . ولكن مصر حاربته ، وأوعزت إلى محمد نور الدين أن يحاربه !

* * *

قال فيليب آدامز المفوض التجارى البريطانى : « **كان الوزراء فى الداخل والخارج يواجهون السؤال عن طبيعة العلاقة مع مصر بعد تقرير المصير الذى يعمل له الحزب الوطنى الاتحادى . وشنت الصحافة المستقلة حملة لإجبار الحكومة على توضيح موقفها . ولم يكن يناسب الأزهرى أن يصدر كتابه علنا ، فقد وصل إلى السلطة ببطاقة الوحدة . ولكن أحداث العام بينت**

بالفعل أن أغلب السودانيين الواعين سياسيا ، حتى الذين يقدرون الحاجة إلى بعض الترتيبات الخاصة مع مصر ، لن يقبلوا بأقل من سودان مستقل . ولم يستطع رئيس الوزراء أن يدير ظهره لرؤسائه المصريين ، ففضل العمل على أن يظل حرا ليقفز فى الاتجاه الذى يراه شعبيا لحظة تقرير المصير » !

رحب المهدى ببيان الأزهرى ، واعتبر حزب الأمة ذلك تحولا محمودا نحو الاستقلال . ولكن المعارضة رغم ذلك ، وجهت النقد العنيف لبيان الأزهرى ، لأن بعض الفقرات تعتبر من صميم أهداف فكرة الاتحاد !

* * *

زار الصحفى السودانى بشير محمد سعيد ، الذى رافق الأزهرى فى لندن ، رئيس الوزراء فى فندقه بعد التصريحات ، التى أدلى بها فى العاصمة البريطانية ، والتى يمكن أن تعبر عن تحوله للاتحاد . قال له الأزهرى : هذه التصريحات للاستهلاك المحلى ، ولكن محمد نور الدين يثير حولها ضجة كبيرة فى الخرطوم .

وبعد حملة وزراء الختمية على الأزهرى ، أراد رئيس الوزراء أن يرضى العناصر التى تطالب بالاستقلال داخل حزبه . وكان يريد من مصر أن تساعده على ذلك بأن تقترح نوعا من الاتحاد يعطى السودان السيادة ، ويحقق فكرة الاتحاد فى الوقت نفسه . ولكن مصر تأخرت فى طرح أفكارها عن الاتحاد ، ولم تقدر موقف الأزهرى ، ولم تحسب حسابا أيضا لقدرته الفائقة على المناورة السياسية !! وإذا كان الأزهرى فى ذلك الوقت يرضى كل العناصر ، الاتحادية والمستقلة ، ليختار الاتجاه الأفضل له شخصيا ، أو ليساير الرأى العام السودانى ، فكان على مصر أن تساعده ، وأن تحشد الرأى العام السودانى وراء فكرة الاتحاد . ولكن مصر لم تهتم بالرأى العام السودانى . وتركت لزعيم الحزب الوطنى الاتحادى الفرصة كاملة ليقفز فى الوقت المناسب مع الاتجاه الشعبى ، كما قال المفوض التجارى البريطانى .

وينتهز الإنجليز الفرصة ، لتعيين حاكم عام جديد للسودان ، بدلا من السير روبرت هاو. وكان الحاكم العام ، قد أبدى فى أول يونية رغبته فى الاستقالة من منصبه . وأبلغ السير أنتونى إيدن وزير الخارجية أن السبب فى ذلك مرض زوجته . وقال إن الاستقالة تنفذ فى أول يولية ١٩٥٥ ، وأنه أخطر الخارجية البريطانية قبل عام كامل ، فهو يعرف أن العلاقات المصرية البريطانية تمر بأزمة ، ولكنه يريد إعلان نبأ الاستقالة قبل أول يناير ١٩٥٥ ، لأن الموظفين البريطانيين فى السودان سيختارون ذلك اليوم ليقرروا فيه ما إذا كانوا يبقون فى السودان أو يغادرونه نهائيا بعد أول يولية ١٩٥٥ ، على أساس بقاء السير روبرت هاو أو رحيله .

بدأت وزارة الخارجية البريطانية الاتصالات مع سفارتها بالقاهرة ، تسأل عما سيكون عليه

الموقف المصرى ، لو أصرت بريطانيا على تعيين حاكم عام بريطانى جديد . ودرست الوزارة البدائل فى حالة رفض مصر الموافقة . تعددت الاقتراحات البريطانية : إما بتعيين لجنة دولية ، تقوم بمهمة الحاكم العام ، أو يرأسها الحاكم العام . أو يختار هندى ليكون حاكما عاما ، وقد تعترض على ذلك وزارة المستعمرات البريطانية ، وكذلك فرنسا وبلجيكا ولهما مستعمرات مجاورة للسودان . وكان بين الاقتراحات أيضا تعيين إسكندينافى أو سويسرى حاكما عاما .

قالت السفارة البريطانية فى القاهرة : « ربما يجادل المصريون بأنه ليس من المناسب فى هذه المرحلة تعيين حاكم عام بريطانى آخر ، وقد يستحثون التأييد السودانى لهذا الموقف . وقد يغريهم الوضع الحالى باتباع هذا الخط ، للاستفادة الدعائية الرائعة التى يمكنهم الحصول عليها منه » . وقالت السفارة : الاعتبارات التالية قد تؤثر على المصريين :

(أ) ليس لديهم أساس قانونى لمعارضة تعيين خليفة « أوصت » به حكومة صاحبة الجلالة .

(ب) قد يكون حاكم عام محايد بديلا لحاكم عام بريطانى ، وكراهيتهم للرئيس الباكستانى فى لجنة الحاكم العام ، ربما لاتجعل هذه الإمكانية تروق لهم .

(جـ) قد يكون من المهم لهم أن يكون هناك كبش فداء بريطانى عقيم فى السودان .

ورأت السفارة أن العامل الأخير قد يكون أهم الاعتبارات .

عرض سلوين لويد الموضوع على مجلس الوزراء البريطانى قائلا : أوصى السير روبرت هاو بأن يستبدل به شخص آخر سيكون معزولا بلا سلطات فعالة ، وسيكون هدفا لأعمال عدائية ضد الاستعمار . وفى الوقت نفسه فإن موقفه كرئيس دستورى للحكومة ، سيمكنه من ممارسة بعض التأثير على مجرى الأحداث ، لأن من حقه الاطلاع على كل التطورات . وأوصى السير روبرت هاو بأنه يمكن أن يستبدل به شخص محايد ، أو الهيئة الدولية التى ستقوم بالإشراف على تقرير المصير ، أى لجنة دولية تتولى منصب الحاكم العام .

ولكن السفارة البريطانية ظلت مترددة فى مفاتحة مصر ، فى أمر تعيين حاكم عام جديد ، حتى وقعت اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا .

وزار إسماعيل الأزهرى لندن ، ففاتحه أنتونى إيدن قائلا : قد لايستطيع السير روبرت هاو الاستمرار طويلا فى منصب الحاكم العام ، فما رأيك ؟

تخلص الأزهرى من الجواب ، ورأى ألا يلزم نفسه بشىء ، وقال : لا أظن أن المشكلة ستثير صعوبات كبيرة مع المصريين ، نظرا لتحسن العلاقات بين البلدين .

رأى إيدن أنه لابد من حسم هذه القضية ، فعرض الأمر على مجلس الوزراء البريطانى ، وقال « سيظل الحاكم العام طبقا للقانون الأساسى للحكم الذاتى ، هو السلطة الدستورية العليا فى السودان . ويستتبع ذلك أن يظل بالسودان حاكم عام فى ظل كل الاحتمالات لمدة

عامين على الأقل من الآن ، وربما أكثر، لأن وضع الدستور ربما يكون عملية طويلة . وسيكون من الضرورى مناقشة تعيين حاكم عام جديد مع الحكومة المصرية ، لأن الإجراءات العادية التى مازالت الحكومة المصرية تعترف بها تتضمن أن يتم تعيين الحاكم العام من جانب حكومة صاحبة الجلالة ، على أن تقره الحكومة المصرية . ومن المرغوب فيه بوضوح أن يكون الحاكم العام الجديد بريطانيا ، وهناك بعض الدلائل على أن الحكومة المصرية قد تكون مستعدة للموافقة على ذلك ، وإذا لم توافق فسيكون علينا أن نجرب تعيين محايد » .

قرر مجلس الوزراء فى ٧ من ديسمبر أن تبحث وزارة الخارجية مع الحكومة المصرية تعيين حاكم بريطانى آخر .

* * *

ويبدو الضعف المصرى واضحا فى حديث صلاح سالم لوزير الدولة البريطانى، أنتونى ناتنج ،و تتبعه موافقة مصر على تعيين حاكم عام بريطانى جديد يحقق أمنيات بريطانيا ، رغم أنه كان أقصر ـ من حيث المدة ـ الحكام البريطانيين فى السودان !وكان كل ما طلبته مصر ألا يكون الحاكم العام قد عمل من قبل فى الجهاز الإدارى البريطانى فى السودان ، وأن يكون شخصية مرموقة لاتثير مشكلات .

بعث مورى القائم بأعمال السفير البريطانى فى القاهرة إلى لندن يقول : « ناقشنا الآن بصراحة مع المصريين مشكلة مستقبل منصب الحاكم العام ،وكان رد فعلهم مرضيا تماما» !!

ولو أن مصر اختارت حاكما عاما محايدا ، وكانت بريطانيا على استعداد للموافقة على ذلك، فربما تغيرت العلاقات المصرية السودانية . ولكن مصر فى تلك الأيام كانت سريعة فى اتخاذ القرارات . وكان التنازل الوحيد الذى قدمته بريطانيا لمصر ، أن عرضت عليها أسماء ثلاثة مرشحين تختار منهم مصر واحدا ليكون الحاكم العام ، ولكن مصر تركت مهمة الاختيار لبريطانيا .

* * *

عهد أنتونى إيدن لبروملى رئيس القسم الإفريقى بمهمة اختيار المرشحين للمنصب ، فاتصل بالمسئولين فى وزارتى الخارجية والمالية ، يستطلع آراءهم . واختار إيدن ثلاثة أسماء بعث بهم إلى مصر وهم :

١ ـ السير نوكس هيلم ـ ٦١ سنة ـ دبلوماسى . بدأ حياته العملية قنصلا فى أديس أبابا ، ومستشارا فى واشنطن وأنقرة ، ووزيرا مفوضا فى كل من المجر وإسرائيل . وكان سفيرا لبلاده فى تركيا عندما أحيل إلى المعاش . وكان مجندا فى أسوان عام ١٩١٨، أثناء الحرب العالمية الأولى .

٢ ـ الجنرال السير تيرينس إيرى الحاكم العسكرى لتريستا ، وقائد القوات البريطانية فى هونج كونج .

٣ ـ السير جون لى روجيتيل الذى كان سفيرا فى طهران ، وآخر مناصبه المندوب السامى

البريطانى فى جنوب إفريقيا .

اختارت بريطانيا السير نوكس هيلم باعتباره دبلوماسيا مثل السير روبرت هاو . ووافقت مصر على ذلك فى ١٦ من ديسمبر ١٩٥٤ .

ويذاع فى الخرطوم بيان باستقالة الحاكم العام لأسباب شخصية ، وتعيين السير نوكس هيلم .وكانت أهم صفاته أنه معاد للمصريين تماما ، كما بدا فى لقائه الأول ، مع الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية السير كيرك باتريك . قال عدة مرات للسير باتريك : اهتمام بريطانيا بمشاعر المصريين أفسد سياسة بريطانيا فى الشرق الأوسط ، خلال العشرين عاما الأخيرة . ويبدو أنها لاتزال تفعل ذلك فى مسألة السودان ! !

ويرفض ونستون تشرشل منح السير روبرت هاو ، بعد اعتزاله ، لقب لورد ، لأنه قصر فى واجباته فى الفترة الأخيرة ، ولم يقف ضد مصر بأسلوب حاسم .

* * *

كانت مهمة الحاكم العام الجديد الذى يكن كل الكراهية لمصر سهلة . فإن الضغوط على الأزهرى من الميرغنى والختمية ، ومن وزرائه ، وأولئك الذين يتهمونه بالخضوع لمصر والحصول على أموالها ، دفعته نحو الاستقلال !

والحزب الوطنى يتسول من الإنجليز

استقال ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا ، يوم ٥ من أبريل ، وترك المنصب للرجل الذى أعده لذلك ، وهو أنتونى إيدن ، فتولى رئاسة الوزراء فى اليوم التالى . وأسندت وزارة الخارجية إلى هارولد ماكميلان .

كانت الهند وباكستان قد استقلتا وانفصلتا عن بريطانيا . ودول أخرى فى إفريقيا والشرق الأوسط تحاول الانسلاخ عن الإمبراطورية والحصول على الاستقلال .

كان إيدن قد عمل مع تشرشل سنوات طوالا . وتشرشل استعمارى قديم كان يريد المحافظة على المستعمرات البريطانية ، لولا أن العمال هم الذين تخلوا عنها وبدءوا عملية تصفية الإمبراطورية . وفى ظل هذا كله ، كان من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، أن يؤيد إيدن وحدة مصر والسودان أو اتحادهما . ومن ناحية أخرى فإن إيدن لم يكن سعيدا بجمال عبد الناصر ، منذ زيارته للقاهرة فى فبراير ١٩٥٤ . ومن هنا كان متوقعا أن يبذل كل الجهد ضد مصر فى المنطقة ـ السودان ـ التى توحى كل المقدمات بأن بريطانيا ستتغلب على مصر فيها ، أو على الأقل ستطرد مصر منها .

* * *

ساعد الحزب الاتحادى الوطنى إيدن . دعا مبارك زروق وزير المواصلات فيليب آدامز المفوض التجارى البريطانى ، لتناول العشاء فى بيته مساء ٨ من يونية ١٩٥٥ . جلس فى الحديقة فيليب آدامز وإبراهيم المفتى وزير التجارة ، والسياسى الذى رشحه الأزهرى رئيسا لمجلس النواب ورفض الحاكم العام ، لأنه حزبى فاختاره الأزهرى وزيرا .

قال المفتى : أردت الحديث معك بشأن ما يعتقده يحيى الفضلى من أنك تؤيد حزب الأمة .

سخر آدامز من ذلك الادعاء . وقال المفتى : لقد خاب أمل يحيى الفضلى فيك ، أعتقد أنك يمكن أن ترتب دعما ماليا من الحكومة البريطانية للحزب الوطنى الاتحادى ، إذا طرد نور الدين ومجموعته . وأضاف المفتى : كنت قائما بأعمال رئيس الوزراء أثناء غيابه ، وخشيت اضطرارى لمعركة فاصلة مع الوزراء المؤيدين لمصر ، فأردت أن أعرف مصادر التمويل التى اعتمد عليها فى هذه الحالة ، وقد تطوع يحيى الفضلى للقيام بذلك .

قال فيليب آدامز : ـ إن يحيى لم يطرق موضوع الإعانة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى تلك المناسبة وذلك اللقاء .

أجاب المفتى : ـ يحيى صبى مسل ، ونادرا مايقول نفس الحديث بالضبط لرجلين . ولكن تبقى الحقيقة وهى أن الحزب الوطنى الاتحادى فى حاجة ماسة إلى المال ، ويأمل بعض الأصدقاء أن تقوم الحكومة البريطانية بمده بالمساعدة سرا ، اعترافا بمبدئه وسياسته الجديدة . . أى الاستقلال .

أجاب آدامز بحزم : أولا لامجال على الإطلاق لمثل هذه المسألة . وثانيا لقد أعلنا مرارا وتكرارا أننا نقبل ما يختاره شعب السودان بالنسبة لتقرير المصير فى ظل مناخ حر محايد ، ولن نبتعد عن هذه السياسة أبدا .

بدا على المفتى أنه فهم ذلك ، ولكنه سأل المفوض التجارى البريطانى : آمل أن تكونوا راضين عن السياسة الجديدة للحزب .

قال آدامز : أنا شخصيا كمواطن فى دولة مستقلة ، أرى الاستقلال مرغوبا لذاته ، مثل الفوز بهال فى السباق . ولكن الحكومة البريطانية لاتقدم مادة « بلعه» للخيول لتجعلها تكسب السابق !

استمر المفتى يلح فى طلب الدعم، ويصف الورطة التى يعانيها الحزب : إذا طردنا نور الدين ومؤيديه ، فإن مصر ستعطيهم دعما ماليا غير محدد لتأسيس حزب جديد . وسيحتاج الحزب الوطنى إلى أموال للدفاع عن نفسه فى هذه الحالة . ويمكن لبريطانيا أن تجد طريقا للمساعدة !

قال آدامز : الحكومة البريطانية ستكون مستعدة فى هذه الحالة لاتخاذ خط صارم مع مصر، بشرط أن يكون السودانيون متحدين وحازمين ضد مصر . وقال : إن سمعة الأزهرى الشخصية هى أفضل دفاع ضد محاولات مصر شراء التأييد .

ونص حديث المفتى مع فيليب آدامز ، وأحاديث المهدى مع الإنجليز محفوظة بدار الوثائق فى لندن داخل ملفات السودان ، تؤكد أن الحزبين ، الأمة والوطنى الاتحادى ، لم يختلفا ، ولم يتخلفا عن طلب المساعدة المالية من الإنجليز !! ولكن الفارق بين الحزبين أن الوطنى الاتحادى أخذ أيضا المال ـ باعترافه ـ . . من مصر ! !

* * *

كان الأزهرى قد أصبح أقوى سياسى فى السودان . حزب الأمة يمثل الأقلية فى البرلمان ، ولاسند له من الإنجليز . وهذا الحزب الذى كان يعادى الأزهرى ، أصبح يرحب باتجاهه الجديد نحو الأخذ بمبدأ الاستقلال ، ويستقبله وديا فى كل مكان يزوره ، وبالذات فى مناطق نفوذ حزب الأمة . وأوفد الحزب بعض قادته إلى الأزهرى ، يعلنون تأييده داخل وخارج

البرلمان . وأخذ الإمام المهدى يستقبل الأزهرى فى قصره عدة مرات ، ويشجعه على الوقوف مع الاستقلال .

ويصدر حزب الأمة ـ مع ذلك ـ عدة بيانات تتهم الحكومة صراحة بالسماح لبعض العناصر الأجنبية ـ أى مصر ـ بالتدخل فى شئون الجيش، والسعى لهدم الحياة النيابية الديموقراطية ! ويعلن الحزب أنه سيكافح عن حق السودان فى مياه النيل ! وكان واضحا من هذه البيانات أن الحزب يستعدى الرأى العام ضد الأزهرى، لتفريطه فى مياه النيل لمصالح مصر!

وبقى السيد على الميرغنى يخشى عودة نفوذ المهدى . ولذلك يؤيد الحكومة . ويضحى بوزراء الختمية الثلاثة . ولم يبق فى مجلس الوزراء معارض سوى محمد نور الدين ، وكيل الحزب الوطنى الاتحادى . وإذا كان طرد الأزهرى لوزراء الختمية يفسر بأنهم يريدون الوصول بالسودان إلى الاستقلال بسرعة أكبر من تلك التى يمضى بها الأزهرى ، فإنه رأى أن نور الدين يحاول الارتباط الوثيق بمصر والاتحاد معها ، فورا .

اجتمع مجلس الوزراء السودانى فى بيت الدكتور أمين السيد يومين متتالين، لما يشبه محاكمة نور الدين . أخذ الأزهرى يعدد أخطاء الوزير ، ويتهمه فى البداية بإساءة استغلال منصبه الوزارى بشكل خطير . ولم يكن هذا هو الاتهام المباشر الذى يدعو لطرده . بل كان السبب الأول أنه خلال فترة غياب رئيس الوزراء فى جولته بأثيوبيا وأندونيسيا ، بعد أول إعلان عام من الحزب عن خط مؤيد للاستقلال ، نشط وزير الأشغال فى محاولة لحشد العناصر التى لازالت ترتبط بسياسة الوحدة مع مصر، وتآمر معهم للإطاحة بالداعين إلى الاستقلال .

وكان السيد على الميرغنى يؤيد نور الدين ، فلما سحب تأييده له ، وجد الأزهرى أن الفرصة قد حانت لعزله ، وطلب منه الاستقالة ، فرفض ، ولذلك طلب من الحاكم العام إنهاء تعيينه طبقا لاتفاقية الحكم الذاتى .

وطرد الأزهرى أيضا بولين آلبير الوزير الجنوبى الكبير ، الذى انتقد الإنجليز علنا فى انتخابات عام ١٩٥٣ ، ودافع أخيرا عن سياسة الجنوب للجنوبيين . وقد تعرض هذا الوزير للهجوم من الجنوبيين ، لفشل الحكومة فى توفير مزيد من المناصب الرسمية للجنوبيين ، ولسياستها فى إضفاء الصبغة الشمالية على الإدارة الحكومية فى الجنوب . قدم الوزير أكثر من احتجاج للأزهرى ، وهدد مرات بالاستقالة ، وأصدر منشورات تطالب باتحاد فيدرالى بين شمال السوان وجنوبه ، أو انفصال الجنوب! وبدا الوزير مؤيدا للسياسة المصرية ، وداعية لها فى الجنوب . طلب رئيس الوزراء من الوزير سحب هذه المنشورات ، فرفض . وطلب منه الاستقالة ، فرفض أيضا . ولذلك قرر طرده .

وقد أثار قرار الطرد استياء كبيرا من مصر . ولكن الأزهرى أراد تأكيد استمراره فى السياسة

الاستقلالية دون أن يأبه لغضب مصر. وخطب فى إقليم النيل الأزرق ، معلنا أن سياسته هى الاستقلال ، وأنه «يرحب بعلاقات صداقة بين الشعبين المصرى والسودانى ، لا أكثر من ذلك ، وستكون للسودان جمهوريته ورئيسه وجيشه وعلمه وتمثيله الخارجى » !

* * *

ترك نور الدين ، الوزارة ، ولكنه لم يستقل أو يطرد من الحزب الوطنى ، وبقى وكيلا له . فأعلن - فى الصحف المصرية - أنه لن يعتزل نشاطه السياسى ، وسيدعو الجمعية العمومية للحزب لمعرفة ما إذا كانت الأغلبية لاتزال تلتزم بمبدأ الاتحاد مع مصر . وقال إنه يعتقد بذلك ؛ وعلى هذا الأساس ، فلا ضرورة لإنشاء حزب اتحادى جديد . أيدت الصحف المصرية جميعها ، وهى تحت الرقابة ، نور الدين ، وأعلنت أن مائتى عضو فى الجمعية العمومية للحزب الاتحادى طلبوا عقد اجتماع لها . وأفسحت صحافة القاهرة المجال لنور الدين ، يدلى فى كل يوم بتصريح مؤيد للوحدة . قال : الشعب السودانى اتحادى وسيظل اتحاديا ، ولو رفضت مصر الاتحاد سنحاربها حتى نحقق غاية الشعبيين . ادعى المدعون أن الشعب السودانى لايؤيد المبادئ الاتحادية . ولا ندرى ماهو سندهم ؟ وما دليلهم فيما يدعون؟ هل استفتوا الشعب ليحكموا أنه قد تحول ؟

وتهلل الصحف المصرية لكل خطاب يلقيه نور الدين ورجاله ، ووصفه للأزهرى ووزراء السودان بأنهم عملاء الإنجليز !!

وكتب إحسان عبد القدوس رئيس تحرير مجلة روز اليوسف المصرية ، يوم ٢٧ من يونية ، مقالا افتتاحية جاء فيه أن السبب فى تحول الأزهرى إلى الاستقلال يرجع إلى الإنجليز ، وبالذات الأمريكيين وأنشطتهم فى السودان الذين يريدون أن يجتمع حزبا الأمة والحزب الوطنى الاتحادى معا للقضاء على الشيوعيين وتكوين حلف فى إفريقيا يضم أثيوبيا وأوغندا وساحل العاج !!

وبدأت الصحافة والإذاعة المصرية تهاجم الأزهرى ، وتتهمه بأنه غير جلده متأثرا بالنفوذ البريطانى الأمريكى . وتكتب عن اتفاقية سرية خطيرة بين لندن والأزهرى لتفتيت وحدة وادى النيل وانفصال السودان عن مصر !! ويتهم صلاح سالم فى اجتماعاته بالسودانيين الأزهرى بأنه تلقى الوحى بالاستقلال من الإنجليز !!

وردت الصحف السودانية الهجوم بأعنف منه .

خطب صلاح سالم فى القاهرة فقال : « يقولون حكومة العساكر تترنح ، والعساكر يسلبون ثروة مصر . لماذا تسبنا وتشتمنا الصحف السودانية رغم الجهاد والكفاح ؟ يا إخوانى السودانيين . إنكم تعيشون اليوم فى جو من التضليل الرهيب . يتهمون مصر بالدولة المستعمرة التى تريد أن تعتدى على استقلالكم ، ويقولون إن مصر تريد أن تنتهك حريتكم وتريد أن تعتدى على استقلالكم »

وكان جمال عبد الناصر أقل حدة ، وأعف فى خطبه فى الهجوم ، ضد السودانيين من صلاح سالم ، قال : « نتمنى أن يحقق الله آمال الشعب السودانى ، ويخلصهم من أعوان الاستعمار . إننا نتجه إلى إخواننا فى الجنوب ، ونحذرهم ونقول لهم ، ستقابلون المستبدين والمستغلين والمطالبين بالسلطة والجاه ، ومدّعى الوطنية والتحرر . أولئك الذين كانوا يطالبون بالحرية والديموقراطية أمس تحت أسماء مختلفة . ولكن كان جل همهم جمع المال . على إخواننا فى السودان أن يتخلصوا من أعوان الاستعمار ، ومن التضليل الذى يقاسى منه إخوان لنا فى الجنوب ، إننا نحذرهم من أجل حريتهم » .

* * *

ولكن أسوأ ماجرى فى هذه الفترة ، أن المصريين والسودانيين لجئوا إلى الإنجليز يوسطونهم فيما بينهم لحل الخلافات بين القاهرة والخرطوم ! وكان الانجليز سعداء بذلك .

فى القاهرة ، اجتمع صلاح سالم مع رالف مورى القائم بأعمال السفير البريطانى ، واقترح ضرورة تدخل الحكم الثنائى للمحافظة على المناخ الحر ، والمحايد ، الذى تفسده إساءة استخدام الأزهرى لسلطته الحكومية وجهاز الحكم . ويعبر صلاح سالم عن قلقه ، من أن يؤثر التأييد المتزايد من السودانيين للاستقلال التام على مصالح مصر الحيوية . ويقول : لم نروض أنفسنا فى مصر على أن يرسو السودان على الاستقلال . ويبدأ فى التهديد دون أن يفصح عما ستفعله مصر ، إذا جاء تقرير المصير مخالفا . قال مورى : مصر ليست الدولة الوحيدة التى لها مصالح حيوية فى دول مجاورة .

ويسب صلاح سالم الأزهرى وأتباعه الذين تحولوا إلى الاستقلال بعد ادعاء تأييدهم لمصر . ويعترف صلاح سالم بأن سياسته فى السودان قد فشلت . ويعترف أيضا بأنه كان ينفق أموالا هناك ، ويتهم الإنجليز أيضا بذلك . وينفجر فى هجوم عنيف ضد الأمريكيين ، لأنهم يفعلون الشىء نفسه .

وفى الخرطوم ، يلتقى الأزهرى بالحاكم العام السير نوكس هيلم ، ويقول : كان البريطانيون طيبين جدا معنا . ونعتقد أن بإمكانهم مساعدتنا على حل مشاكلنا مع مصر .

ويعلق لوس مستشار الحاكم العام على ذلك قائلا : واجه السودانيون الآن عداوة المصريين ، بعد أن أصبحوا ملتزمين بالاستقلال !

* * *

رغم الخلافات بين مجلس الثورة المصرى وحكومة الحزب الوطنى الاتحادى فى السودان ، دعت مصر الأزهرى لحضور احتفالات عيد الثورة ـ ٢٣ من يولية ـ فى القاهرة . سافر الأزهرى ومعه خمس وزراء . واستقبل الوفد بفتور فى مكان الحفل . وفى العرض العسكرى ، فوجئوا بنور الدين ، الذى أرسلت له مصر ٥٠٠ تذكرة طائرة ليدعو من يشاء من السودانيين ،

وكانت هذه الدعوات مثار سخرية فى الخرطوم ، فقد تبين سفر نيجيرى على أنه سودانى .
وهذا المثال يبين أنه لم يكن لنور الدين أنصار فى السودان ، بل إنه دعا خمسمائة فحسب لزيارة القاهرة على نفقة الحكومة المصرية ! وأخذ « الضيوف » الخمسمائة يهتفون فى العرض العسكرى لوحدة وادى النيل .

وفى حفل العشاء بنادى ضباط الجيش بالزمالك ـ القاهرة ـ وضعوا الأزهرى وزملاءه فى مكان منعزل مع بعض السفراء . ويلتقى الأزهرى ووزراء السودان بجمال عبد الناصر بحضور صلاح سالم وأربعة من أعضاء مجلس قيادة الثورة . شرح رئيس وزراء السودان تطورات الموقف . قال : الرأى العام فى السودان مؤيد للاستقلال بشكل ساحق . ويمكن حماية مصر على المدى الطويل بعلاقات ودية مع السودان المستقل . وإذا حصل السودان ، على الاستقلال ضد رغبة المصريين ، أو مع معارضتهم وتدخلهم ، فستتأثر العلاقات الودية بينهما .

وأبدى الأزهرى رغبته ورغبة الشعب السودانى فى الحفاظ على مودة وصداقة وحسن الجوار مع مصر ، رغم مابدا من تصرفات كثيرة للصاغ صلاح سالم . وينتهى الاجتماع بعبارات مجاملة ، واتفاق على أن تحدد مصر نوع العلاقة مع السودان فى المستقبل . ويحيل جمال عبد الناصر ـ بذكاء ـ الأزهرى وصحبه إلى صلاح سالم ، لأن عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة سيسافرون إلى الإسكندرية صباحا لحضور احتفالات أعياد الثورة هناك .

ولاتنتهى الاجتماعات التى دامت ست ساعات ولمدة يومين إلى اتفاق ، فإن صلاح سالم قال للسودانيين : أنا كعسكرى لا أحطم آخر كوبرى ـ جسر ـ خلفى . . . يقصد نور الدين ! !

* * *

وبقيت المعركة الحاسمة بين صلاح سالم والأزهرى ، تنتظر اجتماع الجمعية العمومية للحزب الوطنى الاتحادى ، والصراع الحاسم بين الأزهرى رئيس الحزب ونور الدين وكيله ، فقد فضل نور الدين البقاء فى الحزب بدلا من تشكيل حزب جديد ، لأنه مقتنع بأنه يستطيع حشد أغلبية فى الجمعية وراء قضية الوحدة . وطلب إلى الأزهرى دعوة الجمعية للاجتماع فى محاولة لاختبار قوته .

وكان صلاح سالم متفائلا بالاجتماع القادم . قال فى زهو للوزير المفوض الأمريكى فى القاهرة . لقد « اشتريت » عددا كافيا من أعضاء الجمعية العامة للحزب الوطنى الاتحادى ، لضمان وقوف ٢٦١ صوتا من ٣٠٠ إلى جانب سياسة تأييد الوحدة . وأضاف متباهيا : جميع الأعضاء الثلثمائة وحدويون متعصبون عدا أربعين . وكان صلاح سالم متأثرا بإحجام الأزهرى عن تحدى نور الدين له بعقد الجمعية العامة للحزب .

أما الأزهرى فقد أرجأ الاجتماع بناء على طلب السيد الميرغنى ، الذى كان يخشى انقساما فى الحزب ، وطلب التأجيل حتى يعود الجميع من القاهرة . ويستعد الأزهرى لجولة الجمعية فيطوف أقاليم السودان مع وفد من ٦ وزراء ، وبعض أعضاء البرلمان ، ويزور الدائرة الانتخابية لنور الدين ، معقل الوحدة ، فتعلن الصحافة السودانية أن رئيس الوزراء غزا «أرض الأعداء» !!

* * *

وإذا كان الأزهرى قد دخل أرض عدوه نور الدين ، فإن السودانيين أيضا احتلوا مناصب الأعداء القدامى ـ وهم الإنجليز ـ بتحقيق السودنة الكاملة .

* * *

كان السير هدلستون ، الحاكم العام السابق للسودان ، يكرر دواما هذه الجملة : الكفاءات معدومة بين السودانيين . لا نستطيع أن نسند إليهم المناصب القيادية . وعندما ازداد ضغط المتعلمين السودانيين على هدلستون ، أصدر قرارا فى إبريل عام ١٩٤٦ ، بتشكيل لجنة لسودنة الوظائف والتوسع فى تعيين السودانيين فى الجهاز الإدارى . وفسر السير جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى قرار تشكيل اللجنة بأنه لإرضاء السودانيين ومنع تعيين المصريين . وكان هدف حكومة السودان من القرار ، زيادة عدد الإنجليز لا تخفيضهم ! ورأى الإنجليز أن تكون السودنة للوظائف التى يشغلها المصريون وحدهم . ومن هنا عينوا سودانيا ، هو أحمد الطاهر ، ليكون قاضى القضاة بدلا من مصرى !!

وأعلن الإنجليز ـ عام ١٩٤٦ ـ أن السودنة تتحقق بعد عشرين سنة ، أى عام ١٩٦٦ ، طبقا للخطة التى وضعتها حكومة السودان . ويوم أصبح سودانى يرأس إنجليزيا لأول مرة ، هلل الإنجليز لذلك ، وضخمت دعايتهم هذه العملية وكأن السودنة قد تحققت . وعندما ألح المصريون فى ضرورة أن يشغلوا بعض الوظائف فى حكومة السودان ، عينوا عشرة من المصريين فى مناطق نائية منعزلة ، الحياة فيها لاتطاق . وأسندوا إليهم الأعمال الشاقة . فعاد المصريون العشرة إلى القاهرة بعد سنة واحدة مستقيلين !!

وتعمدت حكومة السودان عدم اختيار المصريين . فى عام ١٩٤٦ أيضا تقدم ٢٤٧٢ مصريا للعمل بالسودان ، فاختير منهم ستة فقط . ومن بين ١١٣ إنجليزيا عين ٦٣ .

وشكلت الجمعية التشريعية لجنة من ٤ بريطانيين و ٣ من السودانيين ، لسودنة الوظائف ، وجاء قرار اللجنة بتأجيل السودنة حتى يتوافر السودانيون الأكفاء . . ورأت الجمعية عدم زيادة مرتبات الموظفين الأجانب ! وحتى نهاية عام ١٩٥٢ نجد أنه لايوجد سودانى واحد يشغل منصب حاكم مديرية أو نائبه أو مفتش مركز .

وكانت طريقة اختيار الموظفين الإنجليز الذين يعملون فى حكومة السودان ، خاضعة لمزاج

ورغبات الحكام الإنجليز ، الذين يسافرون إلى لندن أثناء العطلة الصيفية . فى لندن يلتقون بالمتقدمين ، ويختارونهم دون امتحانات ، ويمنحونهم عقودا لمدة عشرين سنة ، ولهم معاشات من الحكومة السودانية ، وتعويضات فى حالة إنهاء العقود . والموظفون عادة من أسر تجمعها القرابة . وأغلب قادة الجهاز السياسى من خريجى جامعتى أكسفورد وكمبردج ، وعددهم ٣١٠ بعد ٥٨ سنة من الإدارة البريطانية .

أما المرتبات ، فتعتبر مغرية بالنسبة للجهاز السياسى ، أى جهاز الإدارة والقيادة العليا . أعلى مرتب لمنصب السكرتير المالى والقضائى . يبدأ التعيين بـ ١٥٠٠ جنيه سنويا ، وعلاوة ١٠٠ جنيه كل عامين ، حتى يصل المرتب إلى الحد الأقصى وهو ١٨٠٠ جنيه . وبعد ذلك السكرتير الإدارى ، ومدير الأشغال والزراعة والغابات والسكك الحديدية والبواخر ١٢٠٠ جنيه سنويا ، ونفس العلاوة السابقة حتى ١٥٠٠ جنيه . أما الحد الأدنى للوظائف ، فهو المفتش ومرتبه ٤٢٠ جنيها سنويا والعلاوة ٦٠ جنيها كل عامين . والحد الأقصى ٩٠٠ جنيه سنويا يصل إليها الموظف بعد ١٤ سنة من الخدمة . والمرتبات بالإسترلينى أو المصرى فليس للسودان عملة .

وهذه المرتبات تعتبر عالية جدا ، بمقاييس ذلك الزمان ، إذا عرفنا تكاليف المعيشة . وجبة الطعام فى نادى الموظفين بالخرطوم ثمنها ١٦ قرشا ، وفى فندق « الجراند أوتيل » ، الفندق رقم واحد فى العاصمة ، تتكلف ٢٥ قرشا . وقد أقيم الفندق ، وتديره سكك حديد السودان الحكومية ، والإقامة فيه منخفضة التكاليف جدا ، لأنه جزء من مصلحة السكك الحديدية التى تدعمه ، ولايقيم فيه ، أو يدخله ، إلا الإنجليز والأجانب !

وكان الموظف الإنجليزى يركب الحصان وثمنه ٢٥ جنيها ، أو الحمار وثمنه ٢٢ جنيها ، ويدفع ١١٠ قروش أجرا شهريا « للسايس » الذى يمشى بجانب الحمار ، ويحمل طربوش الموظف الذى يكون مرتديا بدلة « الفراك » لحضور حفل إنجليزى !

ومن حق الموظف إجازة مدفوعة ٣ شهور فى السنة ، يقضيها فى إنجلترا هربا من حرارة الصيف فى السودان . والموظف البريطانى لايدفع ضرائب ، ويحال إلى المعاش فى سن الخامسة والخمسين . وثبت من الإحصاءات أن مناخ السودان ، والعمل فيه ، لم يؤد إلى إصابة الموظفين البريطانيين بأمراض أو يؤدى إلى وفاة مبكرة .

ولما بدأت مفاوضات الحكم الذاتى ، قال جيمس روبرتسون : سيعتمد علينا السودانيون بعد الحكم الذاتى ، حتى تستمر العجلة فى السودان . أما جرافتى سميث ، العضو البريطانى فى لجنة الحاكم العام ، فقد اعترف بفشل الموظفين البريطانيين فى السودان ، لأن عقليتهم استعمارية . ولم يفهموا التطور الذى جرى فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية .

* * *

قال جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى لحكومة السودان . على إخلاص الموظفين البريطانيين تعتمد السياسة البريطانية .

وكان معروفا فى السودان ، وفى مصر ، أن حكومة السودان تتمتع بإدارة ذاتية وكيان ذاتى عن بريطانيا . ومن هنا أصرت الحكومات المصرية ، منذ وزارة محمود فهمى النقراشى عام ١٩٤٧ ، على أن السودانيين لن يستطيعوا التعبير عن رأيهم بحرية تامة إلا إذا خرج الموظفون البريطانيون من السودان . وأكد ذلك الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية فى حكومة مصطفى النحاس ، التى ألغت اتفاقية عام ١٨٩٩ . وفى المباحثات التى أجرتها الثورة المصرية مع الحكومة البريطانية أصر المفاوض المصرى على ضرورة تصفية الإدارة الثنائية ، أو بعبارة أدق ، الإدارة البريطانية ، حتى يستطيع السودانيون ممارسة حق تقرير المصير . واحتلت السودنة أغلب الجلسات العشر للمفاوضات التى انتهت بعقد اتفاقية من فبراير للحكم الذاتى .

وفى المادة الثامنة من الاتفاقية ، نص على تشكيل لجنة لسودنة الإدارة والشرطة وقوة الدفاع السودانية والوظائف ، التى قد تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير . وتقرر أن تقوم اللجنة بعملها خلال ٣ سنوات . وقرارات اللجنة بأغلبية أصوات أعضائها ، على أن يوافق عليها مجلس الوزراء السودانى ، ثم تعرض على الحاكم العام الذى يتخذ القرار النهائى بموافقة لجنته .

فى الاجتماع الأول للجنة فى فبراير ١٩٥٤ ، وضح أن واحدا فقط ـ وهو بينى ممثل بريطانيا ـ يرفض السودنة ويحتج عليها أو يحاول تأجيلها ، لأنه يرى ، أن ذلك سيهبط بكفاءة الإدارة . ولكن باقى الأعضاء أصروا على السودنة . وكانت لجنة السودنة تقدم تقريرا شهريا إلى لجنة الحاكم لإقرار عملية السودنة . وفى هذه اللجنة أيضا كان هناك معارض واحد للسودنة ، وهو جرافتى سميث البريطانى ! اعترض على الاستغناء عن مدير الحفريات الأثرية باعتبار أن منصبه لايؤثر على المناخ الحر المحايد لتقرير المصير ! وعارض فى طرد ناظرات مدارس البنات فى الجنوب ، ومدير النشر فى وزارة المعارف ، والفنيين فى وزارة المالية ، الذين أصرت لجنة السودنة على الاستغناء عنهم عدا واحد فقط ، وكذلك الاستغناء عن ١٣٧ من الفنيين فى السكك الحديدية من ١٦١ فنيا .

وقال جرافتى سميث إن لجنة السودنة احتفظت برئيسة قسم المولدات « الدايات » ، وكان يجب أن تحتفظ أيضا بكثير من الفنيين . ولكن أغلبية لجنة الحاكم العام رفضت اعتراضات جرافتى سميث . وكانت الوزارة السودانية تعرف أن مستوى الإدارة سيهبط ، ولكنها أعلنت أنها ستستعين بخبراء من دول محايدة .

وفى الاجتماع الثانى للجنة يوم ٨ من مارس ١٩٥٤ ، قررت اللجنة سودنة قوة دفاع

السودان ـ أى الجيش ـ والشرطة ، فلما اعترض القائد العام البريطانى قائلا : سنخسر الكفاءات . عارضه ستة من الضباط السودانيين قائلين : الكفاءات السودانية العسكرية متوافرة !!

وأعلن إسماعيل الأزهرى أمام البرلمان فى ٢٢ من أبريل ١٩٥٤ أن الحكومة السودانية ملتزمة بسداد المعاشات للموظفين البريطانيين سواء الذين استغنت عنه أو قرروا الاستقالة من تلقاء أنفسهم. وفى ٨ من يونية أخطر القائد العام والضباط الإنجليز أن أمامهم شهرا واحدا للرحيل ، فلما احتج القائد البريطانى أعطى الضباط الإنجليز ثلاثة شهور مهلة وإلغاء إجازاتهم ، وكذلك باقى الموظفين الأجانب وأن من يسافر منهم فى إجازة لايعود للسودان . ولم يمنح الضباط البريطانيون تعويضا لأنهم عادوا إلى وحداتهم فى الجيش البريطانى . وتمت سودنة الجيش كله فى أغسطس ١٩٥٤ .

وقد أبدى عدد من الموظفين البريطانيين استعداده للبقاء حتى تنتهى فترة السنوات الثلاث المحددة للسودنة ، ولكن مجلس الوزراء السودانى جعل أول يولية ١٩٥٥ آخر موعد لرحيل الموظفين البريطانيين ـ وهم الأغلبية ـ وكذلك المصريون . وكانت الحكومة البريطانية تتوقع الاستغناء عن مائة أو مائتى موظف بريطانى على الأكثر . بعث السير روبرت هاو إلى لندن يقول : « **كلما أسرع الموظفون البريطانيون بالرحيل كان هذا أفضل ، إذ سيحس السودانيون بأن الخطر الحقيقى يتركز فى السيطرة المصرية** » .

وبعد أن كانت لندن تقول بخطر خروج موظفيها من السودان ، أصبحت ترى أن «الانسحاب السريع يمثل الورقة الرابحة فى يد لندن » . تمسك الإنجليز فقط ببقاء القضاة البريطانيين ، ولكن الوزارة السودانية أصرت على سودنة القضاء . وكان السبب فى ذلك أن محكمة الاستئناف ، ويرأسها بريطانى ، عندما نظرت استئناف المتهمين الذين أدينوا فى أحداث أول مارس ١٩٥٤ ، انتقدت الإجراءات الأمنية التى اتخذتها الوزارة . ورأت الوزارة ـ من ناحيتها ـ أن القاضى البريطانى تجاوز اختصاصاته ! وأمام إلحاح هاو ، تراجعت الحكومة السودانية ، ولكن آخر مجموعة من القضاة البريطانيين ، وعددهم ١٢ ، استقالوا اختياريا .

وبدأت ترقية الموظفين السودانيين فى كل الوزارات وفى الجيش والشرطة . وأصبح من الصعب على السودانيين ، بعد أن حصلوا على الوظائف العليا ، أن يدعوا المصريين يرأسونهم. لقد فتح أمام السودانيين باب الترقى ، فلماذا يغلقه المصريون أمامهم ؟! ومن ناحية أخرى فإن كل ـ بريطانى أو مصرى ـ يعترض على السودنة أثار شكوك السودانيين .

وهكذا تمت السودنة تماما ، خلال ١١ شهرا ، وإن كان الأزهرى قد أعلن النتيجة رسميا فى ٧ من أغسطس عام ١٩٥٥ . عقدت اللجنة ١١٦ جلسة ، بحثت خلالها ١١١١ وظيفة يشغلها الإنجليز و ١٠٨ يشغلها مصريون . رأت اللجنة أن ٦٤٧ وظيفة يحتلها موظفون

بريطانيون و٨٧ فيها مصريون ، يمكن أن تؤثر على المناخ الحر المحايد لتقرير المصير ، فقررت سودنتها واستقال أيضا مائتا موظف إنجليزى ، ولم يبق فى السودان سوى ٢٠٧ موظفين بريطانيين ومصريين . والنتيجة « تدهور فى الخدمة الوطنية » ، كما قال أحد زعماء حزب الأمة ، وهو أمين التوم . ولكن جرافتى سميث قال إن « السودان تغلب على هذا التخريب » !

* * *

وافق البرلمان السودانى فى ١٢ من يولية ١٩٥٤ على قانون تعويضات الموظفين الأجانب لمن تقررت سودنة وظائفهم . ولم تمنحه الحكومة حق الاستقالة من الخدمة . وكانت الوزارة السودانية قد طلبت من الشعب التبرع المالى ، لجمع التعويضات وسميت التبرعات « مال الفداء » . واعتبرت الحكومة البريطانية أن التبرع لدفع التعويضات ، يعتبر إهانة لبريطانيا ولكنها لم تأبه للإهانة ما دامت التعويضات ستدفع !

قال وزير المواصلات مبارك زروق ردا على الانتقادات التى وجهت لجمع التعويضات : لو أننا استعملنا القوة لتحرير السودان لدفعنا ثمنا أغلى .

بلغت جملة التعويضات ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه ، منها ١٠٠٨٠٠٠٠ جنيها للموظفين الذين يستحقون معاشات . وكان الحد الأقصى للتعويض لأى موظف ٨٠٠٠ جنيه ، ويحصل أيضا على المعاش . وقد اعترض نائب واحد على منح التعويضات ، وهو حسن الطاهر زروق ممثل الجبهة المعادية للاستعمار ـ الشيوعية ـ قال : « إن هؤلاء ليسوا بموظفين بالمعنى الذى يفهم من كلمتى « مخدم » و « مستخدم » ، فقد فرضوا علينا فى وقت لم يكن فيه للشعب السودانى اختيار فى استخدامهم حتى نبرر إعطاءهم تعويضا . بل كانوا يمثلون مصالح الاستعمار . وماكانوا يقدمون خدمات للشعب السودانى يذكرها لهم ويعضهم عنها . وحريتنا لن تتم بدفع التعويضات » .

* * *

كتب الحاكم العام السير روبرت هاو إلى لندن :

« أعلن أن حوالى ٦٠٪ من جميع الوظائف التى يشغلها موظفون بريطانيون ، يمكن أن تؤثر على حرية الاختيار فى وقت تقرير المصير . وينبغى لذلك سودنتها . فى هذه الظروف ، كان لابد أن تشعر نسبة كبيرة ممن بقى من الموظفين البريطانيين أنهم مضطرون للاستقالة فى إطار نظام تعويضات السودان . وبذلك يكون ٨٠٪ من جميع الموظفين البريطانيين فى السودان فى فبراير ١٩٥٥ قد غادروا البلاد . وخروج الطاقم الفنى ذى الخبرة كله تقريبا ، يسبب نكسة لخطط التنمية فى الوقت الراهن ، وسوف يؤدى إلى تخلف فى القيام بالخدمات الحالية . وقد فشل مجلس وزراء السودان ـ وهو الوحيد الذى يمكن أن يقوم بفرملة لجنة السودنة بشكل فعال ـ فى أن يفعل ذلك ، بالرغم من النصائح والتحذيرات من العواقب الواضحة .

وكان التحقق من أن البريطانيين ينفذون نيتهم فى مغادرة السودان كحكام ، أدى أكثر من أى شىء آخر لتغيير موقف الحزب الوطنى الاتحادى . ومهما تكن النتائج العملية للخروج الجماعى لطاقم الموظفين البريطانيين من السودان ، وأثرها على الحكومة والتطور فى البلد ، فإن هناك مزايا سياسية كبيرة جدا فى قطع الصلة تماما وبسرعة مع النظام السابق . فبذلك وحده ، يمكن إلى الأبد إزالة المخاوف القديمة المستقرة فى نفوس الختمية من مخططات بريطانيا لدوام سيطرتها على السودان . وتخلى البريطانيين عن مركزهم المسيطر السابق فى حكومة السودان ، يبدد بسرعة الضباب الذى غطى الأفق السياسى ويسمح للوطنية السودانية بأن تطمئن نفسها بأنها القوة المسيطرة على الموقف بعد أن يرحل « شبح الغول » الاستعمارى ، وترحل السيطرة البريطانية ، ويختفى مشهد الموظفين البريطانيين . وفى الوقت نفسه يحرم مصر من خطها المفضل للدعاية ضد أهداف الإمبريالية البريطانية » .

* * *

قال فيليب آدامز المفوض التجارى البريطانى فى الخرطوم : « انتقلت مسئولية تصريف أعمال الحكومة إلى أيدى السودانيين أنفسهم . وتم هذا الانتقال بهدوء ملحوظ ، دون ارتفاع صوت واحد بالغضب أو سلاح بالعنف . ويباشر المديرون السودانيون عملهم بهمة وحماس . ولابد من مرور بعض الوقت قبل أن يصبح الأثر التام لرحيل البريطانيين محسوسا . لقد انطوت فى صفحات التاريخ « الإدارة السياسية للسودان » ، التى ظلت ـ لفترة طويلة ـ نموذجا للإدارة الاستعمارية . وبإتمام سودنة الإدارة ينتهى أكثر من نصف قرن من الحكم البريطانى فى جزء من إفريقيا ، يساوى فى حجمه ، غربَ أوروبا كله » !

* * *

كانت « السودنة » هى السلاح الذى ترفعه الثورة المصرية فى وجه الإنجليز ، وتظن أنه سيخلى لها الجو مع السودانيين ، ويجعل السودانيين ممتنين لمصر ، إلى الأبد . ولكن السودانيين رأوا أن خروج الإنجليز من السودان يجب أن يتبعه خروج المصريين أيضا . وكان سباق السودانيين للحصول على الوظائف التى يشغلها الإنجليز أهم من مصلحة السودان ولا يدعوهم للاستعانة بالمصريين لتحقيق التنمية !

الجـواد الخـاسـر

نحن الآن فى عام ١٩٥٥ ، والسودان ، لا أحد يعرف إلى أين يتجه ، وماذا سيختار . وهل سيعود إلى فكرة الوحدة أو الاتحاد مع مصر ، أو سيطالب بالاستقلال مع رابطة ما . . . بمصر . المؤرخ السودانى مدثر عبد الرحيم فى رسالة الدكتوراة التى قدمها لجامعة « إكسيتر » فى إنجلترا وعنوانها « الإمبريالية والقومية فى السودان ، دراسة فى التطور الدستورى والسياسى» ١٨٩٩ ـ ١٩٥٦ » قال : « شعار وحدة وادى النيل ، بالنسبة للسودانيين ، كان وسيلة لمقاومة الحكم البريطانى ، لا رغبة فى أن يحكمهم الطرف الأصغر ، فى الإدارة الثنائية ، أى التاج المصرى » . وفى رأيه ، ورأى السودانيين الذين رفعوا هذا الشعار ، أن الأزهرى لم يجد وسيلة يقاوم بها النفوذ البريطانى ، وحكومة السودان ، سوى أن ينادى بوحدة وادى النيل . ومعنى ذلك أن الوحدة لم تكن مطلبا أساسيا للأزهرى ، بل كانت مجرد خطة أو تكتيك إستراتيجى رفع فى وجه الإنجليز ، فلما انتهى النفوذ البريطانى فى السودان ، بدأ الأزهرى يعلن سياسته الحقيقية ، وهى الاستقلال .

وهذا القول مقصود به تبرير موقف الأزهرى فى عدوله عن وحدة وادى النيل ، وبيان أنه كان مجرد مناورة سياسية . وفى ذلك ظلم بين للأزهرى وتاريخه ، وظلم لكل السودانيين والمصريين الذين نادوا بالوحدة ، وبعضهم اضطهد وظلم من أجلها . ولايمكن أن يكون الأزهرى قد استطاع أن يخدع كل الذين اتبعوه ، وساندوه فى السودان ، وفى مصر كل هذه السنين .

* * *

هناك تفسير آخر أقرب للمنطق والفعل ، تكشف عنه الأحداث بالوثائق التى أفرجت بريطانيا عنها . لقد تغير الناس ، وتبدلت الظروف فى السودان خلال العامين الأخيرين ، منذ توقيع الاتفاقية المصرية ـ البريطانية فى ١٢ من فبراير ١٩٥٣ . وكان تنفيذ الاتفاقية عملية معقدة إلى أقصى حد ، ولكنها مضت فى هدوء ، باستثناء مظاهرة أول مارس التى قام بها حزب الأمة ، يوم افتتاح أول برلمان سودانى .

ونبدأ بالأشخاص : إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء :

إنه لم يدخل مقر الحاكم العام للسودان قبل تعيينه رئيسا للوزراء ، ولم يلتق بالحاكم العام أبدا ، وفكرته عن الإنجليز أنهم موالون لحزب الأمة الذى ينادى بالاستقلال والانفصال عن مصر .

ألقى السير روبرت هاو آخر خطاب له فى السودان ، يوم افتتاح الدورة البرلمانية فى ١٤ من فبراير ١٩٥٥ وغادر الخرطوم يوم ١٠ من مارس . وقبل سفره ، أقام له الأزهرى مأدبة عشاء ضخمة أشاد فيها بالحاكم العام ، وقال : « كنت أفخر بأن يدى لم تمتد لمصافحة بريطانى قط . وكانت أول يد صافحتها بعد أن جئت إلى الحكم ، هى يد سير روبرت هاو . والشعور الذى انتابنى وأنا أصافحه لأول مرة ، كان يشوبه الإحساس بالشك . دخلنا فى التجربة . أخذ الشك يتبدد رويدا رويدا ، وتكشفت عظمة الرجل ، ونبل إحساسه بالمسئولية التى حملها له التاريخ ، وارتاحت نفسى لتلك المصافحة بل حمدتها » .

وقال الأزهرى فى مذكراته « وجدت الحاكم العام رجلا مستسلما للأمر الواقع . أدرك أن الاتفاقية ترمى إلى تصفية إدارته ، كما أدرك أن أية محاولة منه لعرقلة تنفيذها ، قد تؤذى ولا تنفع ، فاختار أن يتخذ أسلوب الحياد التام » . ولم يكن الحاكم العام محايدا ، بل كان منحازا تماما ، ولكنه كان ذكيا !!

وكان الأزهرى عندما شكل أول حكومة سودانية يعتقد ، نظرا لتاريخ العداء الطويل القديم ، من جانبه للإدارة البريطانية فى السودان ، أن الإنجليز سيضعون فى طريقه كل العقبات والصعوبات الممكنة ، وسينتهزون أول فرصة للتخلص منه . ولكن تطبيق الاتفاقية ، وعدم الإطاحة بالحكومة ، وعدم إعلان حالة طوارئ دستورية فى أول مارس ، وعدم معارضة السودنة ، كل ذلك كان عاملا هاما فى إزالة مخاوف الأزهرى من الإنجليز ، وبدا الانجليز للأزهرى ينفذون إرادة السودانيين فى مغادرة البلاد ، وبذلك كسب الحاكم العام ثقة الأزهرى .

وفى الوقت الذى تراجعت فيه شكوك الحزب الوطنى الاتحادى بالنسبة للإنجليز ، بدأت شكوك حزب الأمة فيهم ، عندما رأوهم يتعاونون مع حكومة الحزب الوطنى الاتحادى ، ويبنون الجسور البريطانية مع الأعداء السياسيين السودانيين ، الذين تولوا السلطة بعد الانتخابات . ووصل الأمر بحزب الأمة إلى مقاطعة الاحتفالات التى أقيمت لوداع الحاكم العام بمناسبة رحيله ! وكان رد الإنجليز المستمر على حزب الأمة : أنتم بحماقتكم اتفقتم مع المصريين فى أكتوبر ١٩٥٢ ، وفى ١٠ من يناير ١٩٥٣ . وأنتم الآن تتحملون نتائج سياستكم من تدخل المصريين !

وكلما نمت ثقة الحزب الوطنى الاتحادى فى نوايا الإنجليز تراجعت ثقة حزب الأمة فيهم . وفى الوقت نفسه لم تقترب مصر من حزب الأمة الذى ازداد خصومة للقاهرة باعتبارها مسئولة عن نجاح الأزهرى وفوزه فى الانتخابات !

وفى الشهرين الأخيرين ، تتابعت الأحداث بسرعة ، مما بدا على أنه تغيير فى سياسية بريطانيا . وقعت الاتفاقية المصرية البريطانية بشأن الجلاء ، ووافقت مصر على أن يستمر

مقاولون بريطانيون فى تشغيل قاعدة السويس وعودة القوات البريطانية إلى القاعدة إذا وقع عدوان على تركيا ، فاطمأن الإنجليز إلى أن مصر ، خلال سبع سنوات ، التزمت بذلك .

قال الإنجليز للحكومة السودانية : لم نعد فى حاجة إلى مصر ، حصلنا منهاعلى ماتريد ، أى القاعدة ، ولذلك فنحن أحرار فى التصرف مع مصر بشأن السودان . ودعا الإنجليز رئيس وزراء السودان لزيارة لندن ، وكرم هناك بطريقة لم تخطر له على بال ، مما ساعد على تقوية الرابطة بين الحزب الاتحادى وبريطانيا . وظن حزب الأمة أن بريطانيا ، باتفاقية الجلاء ، عقدت صفقة مع مصر ، تطلق بموجبها يد مصر فى السودان . وطلب حزب الأمة ، أكثر من مرة ، من الحكومة البريطانية إذاعة بيان علنى يدين التدخل المصرى فى شئون السودان ، فرفض الإنجليز . وعندما جاء الحاكم العام الجديد السير نوكس هيلم إلى السودان يوم ٢٩ من مارس ١٩٥٥ ، كان طلب الحاكم نفسه إلى الحكومة البريطانية تأكيد سياستها فى السودان ، وأنها لم تتغير ، وتؤيد حق السودان فى الاستقلال .رفضت لندن ، فإنها وجدت السودان يمضى فى طريق الاستقلال فعلا . ولذلك فلا حاجة بالحكومة البريطانية إلى إعلان أو إلى إثارة مصر وإعطائها الفرصة لمهاجمة الإنجليز .

ووجدت بريطانيا أن نصف الناخبين فى نوفمبر وديسمبر عام ١٩٥٣ ، أعطوا أصواتهم لحزب الأمة أى للاستقلال ، ويمكن أن تزيد النسبة كثيرا ، إذا جرت انتخابات للجمعية التأسيسية . يضاف إلى ذلك أن زعماء الختمية فى الحزب الوطنى الاتحادى وفى الوزارة مثل ميرغنى حمزة ، دعوا إلى الاستقلال التام ، وتركوا الحزب والوزارة نتيجة لذلك . بل إن عصب الحزب وهم « الأشقاء » بزعامة الأزهرى استبعدوا فى تصريحاتهم أية رابطة وثيقة مع مصر ! وأيقن الإنجليز تماما أن اتجاه الختمية لمصر ، كان ملجأ لهم أو ملجأ مؤقتا ، من تطابق السياسة البريطانية مع طموحات المهدى .

وبإتمام السودنة ، وتخلى البريطانيين عن مركزهم السابق فى حكومة السودان سمح للقومية السودانية ، بأن تطمئن على أنها القوة المسيطرة على الموقف ، وحرم مصر من خطها الدعائى ضد أهداف الإمبريالية البريطانية .

وساهم صلاح سالم ، من غير شك ، بجهوده المكشوفة فى التدخل وباستعلائه ورشاويه ، بالتأثير على مجرى الأحداث فى السودان ، فقد غير وبدل الأدوار مع الإنجليز ، وظهر بتدخله ومحاولة فرض إرادته على الحكومة السودانية ، ما جعل السودانيين يرونه ، ويرون مصر أيضا فى الدور الإمبريالى الذى هاجموا ـ بسببه ـ البريطانيين ! وساعد هذا كله وعزل محمد نجيب ومطاردة الإخوان المسلمين وإعدامهم فى تحويل الرأى العام السودانى ضد مصر ، وبالذات ضد جمال عبد الناصر ، الذى حل محل محمد نجيب ، وصلاح سالم بسياسته الاستفزازية ، ومجلس الثورة المصرى كله !

وفى شهرى مارس وأبريل ١٩٥٥ تتابعت الأحداث بسرعة فى طريق الانفصال . دعا الرئيس جمال عبد الناصر الوزيرين السودانيين مبارك زروق وخضر حمد - يوم ٢١ من مارس لتناول العشاء فى بيته مع صلاح سالم وعبد الفتاح حسن والنائب السودانى حسن عوض الله ، وثيق الصلة بإسماعيل الأزهرى . وكان خضر حمد قد وصل إلى القاهرة لإجراء مباحثات حول توزيع مياه النيل ، أما زروق فلحضور معرض تشيكى .

دام العشاء حتى الواحدة صباحا ، نتيجة الحديث المثير الذى قاله الجانب السودانى .

شرح السودانيون الموقف فى الخرطوم . قالوا : الاتجاه نحو الاستقلال أصبح أقوى مما نتصور ، خصوصا فى صفوف الحزب الوطنى الاتحادى ، وبين نوابه وشيوخه . وأضافوا : الناس لم يتنكروا للاتحاد مع مصر ، ولكن يجب أن نسير فى الاتجاه الذى يحقق الرغبتين معا . والسودان الحر المستقل يستطيع تحقيق الاتحاد مع مصر الحرة المستقلة .

سأل صلاح سالم عن رأى لجان الحزب ، فرد خضر حمد سكرتير عام الحزب قائلا : الأغلبية الساحقة تؤيد رأى الأزهرى ، الذى أدلى به لجريدة « الأيام » - استقلال السودان مع مجلس أعلى لمجلس وزراء البلدين يجتمع مرة أو عدة مرات سنويا لبحث المسائل المشتركة ، كالدفاع والسياسة الخارجية ومياه النيل ، وتعرض القرارات على البرلمانين، وأضاف خضر حمد: قليل من اللجان ينادى بالاستقلال فقط ، ولجنة عطبرة وحدها تقول بالاتحاد !

حاول صلاح سالم إقناع السودانيين بأخطار الاستقلال ، وما تعانيه جميع الدول الصغيرة المستقلة حديثا ، وأفاض صلاح سالم فى ذلك . أما جمال عبد الناصر فكان حديثه قصيرا . قال : علينا أن نقبل النتيجة .

قال صلاح سالم :

- « يعنى ما فيش فايدة » !!

* * *

عهد الأزهرى إلى لجنة من كبار رجال الحزب الوطنى الاتحادى ، سميت لجنة العشرة ، مشكلة من عشرة أعضاء بتحديد مستقبل العلاقات بين مصر والسودان ، على ضوء تصريحه لصحيفة « الأيام » ، والذى قال إنه رأيه الشخصى .

قررت لجنة العشرة ، مساء ٣١ من مارس ١٩٥٥ : « استقلال السودان وسيادته التامة ؛ على أن تحدد العلاقة بين السودان المستقل الكامل السيادة ، ومصر، بطريقة لاتمس ذاتيته ولا سيادته . ويجب أن تحدد العلاقة بين السودان ومصر ، منذ الآن ، ليعرف الشعب السودانى ، وهو مقدم على تقرير مصيره، أى نوع من العلاقة يجب أن تقوم بينه وبين غيره ، لا أن يضلل، أو يؤخذ على غرة ، بارتباطات لم توضح له قبل أن يقول كلمته » .

* * *

توجه خضر حمد ، وزير الرى وسكرتير عام الحزب الوطنى الاتحادى الحاكم فى السودان إلى محل فى شارع دوبريه بالقاهرة ، ليطبع قصيدة الشاعر السودانى الكبير أحمد محمد صالح ، وعنوانها «إلى نجيب فى عليائه » ، فإذا به يجد وكيل النيابة العسكرية وبعض ضباط الجيش . سأله المحقق : القصيدة تحوى مدحا فى نجيب وتعريضا برجال الثورة . وقد أمر وزير الداخلية ، زكريا محيى الدين ، بالتحقيق لأنها تسيىء للعلاقات بين البلدين .

قال الوزير : القصيدة نشرت مرتين فى السودان ، ونجيب صديقى .

بعد التحقيق سافر الوزير إلى الخرطوم ، ثم عاد إلى القاهرة ، مرة أخرى لاستئناف محادثات توزيع مياه النيل بين البلدين . وكانت اتفاقية مياه النيل قد عقدت عام ٢٩ . ورفضت حكومة السودان بعد توليها الحكم عام ١٩٥٤ التصديق عليها ،لأنها لاتقدر احتياجات السودان تقديرا سليما ، وقد فرضت على السودان فى ذلك الوقت ، بواسطة دولتى الحكم الثنائى ، بريطانيا ومصر . عرض الوفدان المصرى والسودانى وجهتى نظرهما ، ولم يتم الوصول إلى اتفاق فى اليوم الثانى للمباحثات .

ويلتقى خضر حمد بصلاح سالم ، فيعاتبه ويحاول التخفيف قائلا : كان تصرفا بوليسيا بليدا . فاعتذر صلاح سالم قائلا : هو كذلك فى الحقيقة . سأله : هل سمعت بقرار لجنة العشرة ؟

قال خضر حمد : لقد اجتمعوا مساءو لم أعرف بالنتيجة .

أخذ صلاح سالم يكرر السؤال ، ويتصل بالخرطوم لمعرفة النتيجة .

* * *

بعد ٨ أيام من حادث المطبعة ، نشرت الصحف المصرية اليومية الثلاث بمانشتات عريضة ، وبالبنط الأحمر تحت عناوين كثيرة : « ضبط وزير سودانى وهو يعد منشورات ، ضد الوضع الحالى ، وضد الحكم فى مصر » .

وهاجمت الإذاعة المصرية وركن السودان بأسلوب حاد وزير الرى ، لأن المفاوضات فشلت بسبب الوزير المتحيز ضد مصر . ويذيع خضر حمد فى الخرطوم ، بعد عودته ، حكاية المطبعة وقصيدة نجيب ، من وجهة نظرة .

* * *

حاول النائب الشيوعى التعجيل بتقرير المصير . قدم مشروع قرار إلى البرلمان أيده حزب الأمة بمطالبة دولتى الحكم الثنائى بسحب قواتها العسكرية ، خلال ثلاث شهور كما تنص الإتفاقية ، لتبدأ بعد ذلك مرحلة تقرير المصير ، وهى إجراء الانتخابات لجمعية تأسيسية تقرر مستقبل السودان . ولكن رئيس المجلس رفض عرض الأمر على مجلس النواب ، لأنه غير دستورى إذ يجب أن يسبق ذلك ، طبقا للاتفاقية إتمام السودنة . وكانت السودنة قد تمت فعلا

ولكن التقرير لم ينشر ، والقرار النهائى لم يعلن بعد .

قال الأزهرى إنه سيعرض الأمر ، أى بدء المرحلة الأولى لتقرير المصير على البرلمان فى ١٦ من أغسطس . انسحب نواب المعارضة من جلسة المجلس احتجاجا على التأجيل ، فإن المعارضة أرادت الضغط على الأزهرى للاتجاه فورا إلى الاستقلال .

* * *

اجتمعت الهيئة البرلمانية للحزب يوم ٧ من أبريل ، فأيدت قرارات لجنة العشرة ، ووضعت برنامجا جديدا للحزب غير البرنامج الذى قام عليه . ولكن الحزب رأى أن يتمسك بالشكل ، أى بالاتحاد مع مصر ، دون المضمون والأهداف .

قال البرنامج : يحدد الحزب الوطنى الاتحادى كالآتى :

(أ) أن يكون السودان جمهورية مستقلة كاملة السيادة .

(ب) الدفاع : تشكل لجنة فنية استشارية يتساوى فيها ممثلو السودان ومصر ، لتبادل وجهات النظر فى مسائل الدفاع ، على أن تجتمع بالطرق وفى الأوقات التى تقتضيها الظروف .

(جـ) السياسة الخارجية : تتجه سياستنا الخارجية إلى التفاهم والتعاون فى معالجة المشاكل الخارجية مع دول الجامعة العربية ، أو أية منظمات أخرى . على أن يخضع ذلك دائما لمصلحة السودان . ومن غير تقييد دائم بوضع خارجى قد لايتفق مع تلك المصلحة .

(د) السياسة الاقتصادية : إن تشابك المصالح الاقتصادية بين السودان ومصر حقيقة واقعة ، والتفاهم عليها يعود على الطرفين بالخير والمنفعة . ولكن نظرا لتنوع تلك المصالح ، وتعدد جوانبها ، فمن الخير أن يترك للحكومة الجديدة وخبرائها رسم حدود التعاون وتحديد طرقه .

(هـ) مياه النيل : النيل هو شريان الحياة فى البلدين ، وكما هو يربط مصر بالسودان ، فإنه يربط دولا أخرى . . ويجرى فوق أراضيها ، ولذا يجب أن تحدد المسائل المتعلقة بمياه النيل ، عن طريق تنسيق المصالح وبواسطة اتفاقيات رسمية بين الحكومتين .

* * *

ويسافر الأزهرى إلى إندونيسيا يوم ١٦ من أبريل ، لحضور مؤتمر عدم الانحياز الذى عقد فى باندونج . وهناك التقى بجمال عبد الناصر، وصلاح سالم . وكانت السفارة البريطانية فى جاكرتا حريصة على ملاحقة الأزهرى ومتابعته والاتصال به ،لتعرف ماجرى بينه وبين المصريين. قال الأزهرى للدبلوماسيين البريطانيين فى إندونيسيا : قرر السودان نهائيا أن يختار الاستقلال .

وبعد عودته اجتمع بالحاكم العام السير نوكس هيلم . ومن تلميحات الأزهرى فهم الحاكم العام ، أن رئيس وزراء السودان لم يكن سعيدا بلقاء المصريين . ولكن الأزهرى كان

سعيدا للغاية بالاستقبال الذى لقيه فى باندونج . وكانت هذه أول مرة يشترك فيها السودان بوزرائه فى مؤتمر دولى .

فى حفل الاستقبال الذى أقامه الأزهرى جاء الزعيم الهندى جواهر لال نهرو ، بينما تخلف المصريون جميعا عن الحضور ، كما أنهم تجنبوا الوفد السودانى طوال المؤتمر ، ولم يكونوا ودودين معه .

قال الأزهرى للسير هيلم : التجربة التى استخلصتها من المؤتمر ، أن السودان لاينبغى أن يربط نفسه بشكل وثيق مع أية مجموعة أو مجموعات . وكان الأزهرى يقصد بذلك مصر !! وأضاف : إذا نجح السودان فى مثل هذه السياسة ، فإن احتمالات انضمامه إلى الأمم المتحدة ستزيد كثيرا ، وهذه مسأله أعلق عليها ، مع حكومتى ، أهمية قصوى .

* * *

قبل إندونيسيا زار الأزهرى أثيوبيا ، وبعد عودته مر بالهند وباكستان وسوريا ولندن ولبنان. وساعد حسن استقباله فى هذه الدول ، ومعاملته كرئيس دولة ، والعلاقات السيئة بين مصر وبعض هذه الدول ، على زيادة تصميمه على أن يكون السودان دولة مستقلة !

فى طريق عودته ، زار القاهرة ، فإنه كان حريصا على إبقاء علاقة ما بمصر . ولكن استقبلته فى كل مكان مظاهرات عدائية نظمها صلاح سالم ، لم تحقق أهدافها فى إقناع الأزهرى بالعدول عن سياسة الانفصال . مد الأزهرى إقامته فى مصر يومين محاولا الوصول إلى اتفاق، دون جدوى .

وهنا يجب أن نتوقف لنلاحظ أن جمال عبد الناصر لم يحاول أن يقترب من الأزهرى فى باندونج ، أو يصل إلى تفاهم لإيجاد نوع من الصلة أو الارتباط بين مصر والسودان ، فإن جمال عبد الناصر بدوره كان سعيدا بظهوره على المسرح السياسى الدولى فى مؤتمر عدم الانحياز ، وبروزه هناك كشخصية عالمية . وفى ظل هذا الطموح نسى السودان . وفضلا عن ذلك فإنه رأى فى اقتراح صلاح سالم بشراء الأسلحة من الاتحاد السوفييتى فرصة له ولمصر . وكان صلاح سالم هو أول من فكر فى مطالبة الزعيم الصينى شوين لاى ببيع السلاح الشرقى لمصر فى باندونج . ومن هنا حرص جمال عبد الناصر على ألا يغضب صلاح سالم فى باندونج بالتفاهم مع الأزهرى !! فقد أدرك أن صفقة السلاح مع الكتلة الشرقية ستغير مصيره ، ومستقبل المنطقة كلها ! وربما أدرك جمال عبد الناصر أن فرص الاتحاد بين مصر والسودان قد ضاعت!!

ويجد الأزهرى بعد عودته إلى الخرطوم أنه من الضرورة ألا يتستر وراء الحزب فى إعلان تأييده للاستقلال ، فيخطب فى الخرطوم يوم ٢٥ من مايو قائلا : « فى مصر تحدثنا إلى الرئيس جمال عبد الناصر ورفاقه حديثا واضحا ، كان له أثر كبير فى إزالة الشكوك والريب ، مما يحفظ لكل من البلدين ذاتيته وحريته . وكنا واثقين دائما بأن مصر التى ساندتنا حتى وصلنا إلى هذه

المرحلة ، لن تقف عقبة أمام مشيئة الشعب الحر فى تقرير مصيره ، مع رعاية المصالح المشتركة فى تفاهم وتقدير كامل » .

ومعنى ذلك مرة أخرى أن الرباط الذى يربط السودان بمصر ، ويحرص عليه الأزهرى هو المصالح المشتركة ـ وحدها ـ بين مصر والسودان !!

* * *

ويدعو مبارك زروق وزير المواصلات وزعيم الأغلبية البرلمانية فى مجلس النواب ، أحزاب السودان إلى التعاون معا ، لاختصار إجراءات تقرير المصير ووضع ميثاق وطنى يحدد مستقبل البلاد . ويطالب زروق بعدم إجراء انتخابات جديدة للجمعية التأسيسية ، بل تشكل لجنة من كل أحزاب السودان لوضع الميثاق القومى . وكان اختصار إجراءات تقرير المصير هو ما تحقق بالفعل بعد ذلك !! كما تحقق أيضا ما قاله مبارك زروق لباركس من السفارة البريطانية فى إندونيسيا عند لقائهما فى باندونج، عندما أكد له أن المهدى والميرغنى صفيا خلافاتهما ، وأنهما متحدان ومتفقان فى طلب الاستقلال !

* * *

شغلت مصر ، عن السودان ، خلال تلك الفترة بتوقيع ميثاق حلف بغداد فى ١٢من يناير ١٩٥٥ ، ثم الاعتداء الإسرائيلى على غزة فى ٢٨ من فبراير . هاجمت مصر حلف بغداد بضراوة، وزار صلاح سالم الأردن والسعودية ولبنان فى جولة لحشد الدول العربية ضد هذا الحلف . وكان صلاح سالم قد أدرك ما جرى له فى سبتمبر من لوم زملائه لموقفه ، عندما أيد نورى السعيد فى مباحثات سرسنك فى العراق ، وأن عليه ، أى صلاح سالم ، أن يتطرف فى الهجوم على حلف بغداد .

وشغل صلاح سالم فى هذه الفترة بحلف بغداد عن السودان . ولم يتوقف لمراجعة حساباته، وتقييم موقفه ، وتحديد نوع العلاقة بين القاهرة والخرطوم . وظن صلاح سالم أنه سينجح فى إلغاء حلف بغداد ، أو تجميده ، مع أن هذه المعركة كانت لحساب عبد الناصر وحده . وبقى دور صلاح سالم فى هذا المجال ثانويا .

وكانت هذه الفترة حاسمة بالنسبة للسودان ، ولو أن مصر تفرغت لما يجرى فى السودان ، فربما استطاعت أن تخفف بعض الشىء مما جرى فى الخرطوم ، أو تعدل مسار سياستها . ولكن مصر وسعت رقعة المعارك التى كانت تخوضها فى تلك الأيام ، وكان السودان أجدر بالاهتمام !

وفى شهر مايو ، امتدت اهتمامات مصر إلى باكستان وأفغانستان تتوسط بينهما فى خلافاتهما. وكان الأولى بمصر أن تتوسط بين الأجنحة المتصارعة داخل الحزب الاتحادى الوطنى ، حول الاتحاد مع مصر أو الانفصال !!

نشرت صحيفة «الجمهورية » يوم ١٩ من مايو أنها علمت « أن الموقف الحالى يدعو إلى الاطمئنان ، فرغم كل مايقال ، فإن أنصار الوحدة فى ازدياد مستمر حتى أصبح جنوب السودان كله يقف بصلابة إلى جانب الاتحاد مع مصر ، وكذلك فى المديريات الشرقية والشمالية . ورجال الختمية جميعا ، وهم يكونون الأغلبية الساحقة فى السودان ، يشعرون بأنه لابد من وجود ضمان لحياة الأغلبية وأمن ورفاهية البلاد . وهذا الضمان لايأتى من المستعمر ، وإنما من شقيق للسودان يضمن مصالحة ورفاهيته وهو مصر » .

وكان صلاح سالم وراء مانشرته الصحيفة الناطقة باسم مجلس قيادة الثورة . وكان صلاح سالم متمسكا بسياسة خداع النفس فى السودان ، أو مخدوعا ! !

* * *

نشط نور الدين ، بعد عودته من القاهرة ، فى عقد اجتماعات واسعة كل ليلة ، فى بيته الجديد فى الخرطوم ، بعد طرده من مسكنه الحكومى الذى منحه كوزير ! ورأى نور الدين أن يدعو مباشرة الجمعية العامة للحزب إلى اجتماع ، وذلك دون انتظار اللجنة التنفيذية التى يجب أن تتولى توجيه الدعوة طبقا لدستور الحزب . وانتظرت كل الأوساط السياسية فى الخرطوم النصاب القانونى الذى يستطيع نور الدين الحصول عليه فى الجمعية والتى تخوله الحق فى التحدث باسم الحزب دون الأزهرى .

أعلن نور الدين أن الجمعية اجتمعت فى بيته ، وقررت فصل الأزهرى ، وخضر حمد سكرتير عام الحزب ، وثلاثة من الوزراء هم مبارك زروق ويحيى الفضلى ومحمد أحمد المرضى . تلقفت صحافة وإذاعة القاهرة هذا النبأ وبالغت فى نشره وتوقعت عزل الأزهرى من رئاسة الوزراء عند اجتماع مجلس النواب يوم ١٦ من أغسطس !

رد الأزهرى على بيان نور الدين بفصله ، فدعا الجمعية العمومية للحزب إلى اجتماع يوم ٧من أغسطس . ولم توجه الدعوة إلى نور الدين والطيب محمد خير السكرتير العام المساعد للحزب، وهو مؤيد للوحدة مع مصر، اللذين سبق للأزهرى فصلهما . كان عدد أعضاء الجمعية العمومية قد انخفض إلى ٢٦٢ عضوا ، بدلا من ٣٠٠ . بعضهم ترك الحزب مع وزراء الختمية الذين أقيلوا من الوزارة . ولذلك حضر الاجتماع ١٧٤ عضوا .

تحدث الأزهرى فى الاجتماع عن مسلك نور الدين ، وخصوصا إبان زيارة الأزهرى الأخيرة لمصر ، فقال إن وكيل الحزب كال له الاتهامات والأراجيف ورماه ـ فى صحافة مصر وإذاعاتها ـ بالخيانة . وكانت هذه الزيارة هى القشة التى قصمت علاقة الأزهرى بمصر ! وأشار الأزهرى إلى أن نور الدين تصرف بشكل مخالف لكل لوائح ونظم الحزب ، أثناء زيارة الأزهرى لبا ندونج ، وأن أعضاء الحزب ،من الشيوخ والنواب ،طلبوا منه اتخاذ إجراءات جذرية ضده، ولكنه اختار التأجيل ونصح نور الدين مرارا . وقال رئيس الوزراء إن نور الدين لم يغير موقفه . وحذا حذوه السكرتير العام المساعد .

وافقت الجمعية العامة على طرد نور الدين والطيب خير من الحزب .

لم تتأثر ـ بهذا القرار ـ عضوية نور الدين فى البرلمان ، وأعلن أنه سيستمر فى نضاله للوحدة مع مصر . وعلقت صحيفة « الأخبار » المصرية على القرار فقالت : « ليست هذه هى المرة الأولى التى يتحكم فيها الأزهرى بأساليب ديكتاتورية » !

اعترف صلاح سالم . بعد ذلك ، لخضر حمد : كنت مضللا . وكثير من المعلومات كانت تصلنى بطريقة قصد منها أن أتصرف تصرفا غير مناسب . وقد وصلنى خبر فى القاهرة بأن هيئة الحزب مع نور الدين ! ولكن صلاح سالم لم يذكر مصدر أخباره ، ومن ضلله . وهل كان مصريا ينافق فحسب أم مصريا عميلا ، أم سودانيا . ولصالح أية جهة فى مصر والسودان يعمل هذا أو ذاك ! !

* * *

لم يستقل من الوزارة السودانية تأييدا للوحدة ، سوى وزير واحد هو إبراهيم المحلاوى وزير الثروة المعدنية الذى كتب للأزهرى قائلا : « اخترتم طريقا يظلله الغموض . فيوما تنادون بأن الاتحاد مع مصر مازال هدفكم ، ثم ترجعون بعد ذلك إلى طريق الانفصال عنها . ثم يعاودكم بعض الالتصاق بالاتحاد . وأخيرا تلقونها كلمة تنادى بالانفصال ، الأمر الذى جعل آراءكم فى الفترة الأخيرة يتنافر بعضها مع بعض ،ولاتستقر على حال . وقد تذبذبت بين اليمين والشمال من كبت للحرية وإغلاق للصحف وتكميم للأفواه حتى لايرتفع صوت اتحادى » .

واستقال أيضا الدكتور عقيل محمد عقيل وكيل وزارة الخارجية . أوقف الأزهرى صحيفة «التلغراف » الاتحادية . وسحب رخصة جريدة « سودان جازيت » قبل صدورها . ومنع رخص الصحف الاتحادية . ورفض قبول أسلحة هدية من مصر للجيش السودانى ، ولم يرسل ضابطا واحدا للتدريب فى جيش مصر .

الجنوب بداية ونهاية
صلاح سالم

بدأت بريطانيا ، فى يونية ، الاستعداد لإجراءات تقرير المصير . وكان من الشروط التى أصرت عليها بريطانيا فى مفاوضاتها لعقد اتفاقية الحكم الذاتى ، أن تشرف لجنة دولية محايدة على انتخابات الجمعية التأسيسية . وفى رأى الإنجليز أن لجنة الانتخابات الدولية هى التى جاءت بالحزب الوطنى الاتحادى إلى الحكم ، ومن هنا اهتمت بريطانيا بتشكيل اللجنة الدولية على أسس تخالف تلك التى تم بمقتضاها لجنة الإشراف على الانتخابات .

وكانت المفاوضات تجرى بين صلاح سالم ورالف مورى القائم بالأعمال البريطانى فى القاهرة . اختلف الطرفان فى نقطة واحدة . الإنجليز ، من ناحيتهم ، أصروا على أن يكون أعضاء اللجنة الخمسة محايدين ، ولاتضم اللجنة مصريين ، أو بريطانيين ، أو سودانيين ، أى لايكون لأعضاء اللجنة صلة مباشرة بالسودان . وتمسك الإنجليز بأن عضوية السودان غير سليمة ، كما أنها صعبة الترتيب . ومن ناحيته طلب الأزهرى ألا تضم اللجنة أحدا من السودانيين أو المصريين أو البريطانيين . ومصر طالبت بأن تضم اللجنة مصريا وبريطانيا ، وفى هذه الحالة يجب أن يكون بها عضو سودانى أيضا .

وطلب الإنجليز بقاء اللجنة الدولية الجديدة ، حتى تنتهى عملية تقرير المصير كلها ، وإن كان ذلك ليس موضوعا للخلاف ، فالمهم تشكيل اللجنة قبل استمرارها ! اقترح الحاكم العام معركة حاسمة مع صلاح سالم حول تشكيل اللجنة ، وضرورة ألا تضم ممثلين لمصر أو بريطانيا أو السودان ، خاصة وأن السودانيين مصممون على الاستقلال . وهذا هو السر فى تشدد الإنجليز . وكان صلاح سالم قد اقترح أن تضم اللجنة تشيكوسلوفاكيا . وتخشى الإنجليز أن يزداد النفوذ الشيوعى فى السودان عن طريق المندوب التشيكى .

* * *

وفى تلك الفترة التى تحول فيها الحزب الوطنى الاتحادى إلى الاستقلال ، أيد السودانيون تماما ، وجهة نظر البريطانيين فى أن تكون اللجنة محايدة تماما . وظل كل طرف متمسكا بموقفه من يونية إلى أغسطس ، فاقترح صلاح سالم عرض الأمر على البرلمان السودانى ليكون قراره نهائيا . وافق الإنجليز . وقرر البرلمان السودانى أن تكون اللجنة محايدة تماما ومشكلة من ٧ دول وليس خمسة فقط ، وهى السويد والنرويج وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا

والهند وباكستان . وكان توسيع العضوية حتى لايستطيع المندوب التشيكى التأثير فى باقى الأعضاء ! !

وقد أيد البرلمان السودانى مصر باختيار تشيكوسلوفاكيا . وأيد الإنجليز باستبعاد عضوية دولتى الحكم الثنائى وكذلك السودان .

ولم يقدر لهذه اللجنة التى طال الجدل حولها ثلاثة شهور أن تشكل ، وبالتالى أن تجتمع !

* * *

جاءت الضربة الأخيرة ضد مصر .

اتفاقية الحكم الذاتى تنص على انتخاب جمعية تأسيسية تقرر مصير السودان . ولكن حكومة السودان رأت الاستغناء عن الجمعية ، وإجراء استفتاء لتحديد مستقبل السودان : إما الاستقلال أو رابطة ما مع مصر . وكان السبب أن مصر تستطيع التأثير فى أعضاء الجمعية التأسيسية . وأن البعض الذى سيفوز كمستقلين ، يمكن لمصر « شراؤهم » قبل عرض القضية الأساسية على الجمعية . أما بالنسبة للاستفتاء الشعبى، فمن الصعوبة التأثير على شعب كامل أو شراؤه .

وطار الحاكم العام السير نوكس هيلم إلى القاهرة ٢٤ ساعة ـ فى طريقه لقضاء إجازة فى لندن ـ يوضح لمصر موقفه ، ويدافع عن نفسه ضد الدعاية المصرية ، ويطلب تأييد فكرة الاستفتاء .

ووصل القاهرة أيضا عادل عسيران رئيس مجلس النواب اللبنانى ليقول لجمال عبد الناصر: إذا عادى المصريون الأزهرى ، فسيفشلون فى السودان .

وأسفر السيد على الميرغنى عن حقيقة موقفه ، فيصدر لأول مرة بيانا يوم ١٣ من أغسطس ، يطلب فيه إجراء استفتاء لتقرير مصير السودان بدلا من الجمعية التأسيسية ! وكان الجميع يعلمون صعوبة إجراء استفتاء فى بلد كالسودان متسع الأطراف .

ويعقد البرلمان السودانى يوم ١٦ من أغسطس جلسة استثنائية ، قدم فيها الأزهرى إلى مجلس النواب اقتراحا يطلب فيه بدء اتخاذ خطوات تقرير المصير ، بأن تنسحب القوات البريطانية التى وصلت إلى السودان منذ عام ١٨٩٦ ، وبقيت فيه . وكذلك القوات المصرية خلال ثلاثة شهور طبقا للاتفاقية . زكى الاقتراح وأيده تسعة أعضاء . ووافق عليه المجلس بالإجماع . وفى مجلس الشيوخ تقدم باقتراح الجلاء بشير عبد الرحيم زعيم الأغلبية ، وأيده ١٢ عضوا ، فوافق عليه المجلس بالإجماع أيضا .

وخرج النواب والشيوخ يتقدمهم الأزهرى مع ألوف الجماهير فى مظاهرة شعبية ضخمة فى شوارع الخرطوم احتفالا بهذه المناسبة .

ووافق البرلمان السودانى ـ بمجلسيه ـ بعد ذلك على قرار الاستفتاء ، كما أيدته كل من بريطانيا ثم مصر ! !

ويطير إلى القاهرة حسين ذو الفقار صبرى العضو المصرى فى لجنة الحاكم العام ، يحمل تقريرا يبين فيه قوة الشعور المؤيد للاستقلال ، وعدم جدوى استمرار التأييد المصرى لسودانيين مثل نور الدين ، وحفنة من الجنوبيين الساخطين ، وأن حسين صبرى لم تعد لديه أوهام بخصوص احتمالات أى صله دستورية بين البلدين . ويعتقد أن أفضل سياسة لمصر هى الاعتراف بتصميم السودان على الاستقلال ، ووضع أفضل الشروط لحماية مصالح مصر فى المستقبل .

ولكن يطرأ عامل جديد فى الموقف يضاعف مشاكل الأزهرى ، ومصر أيضا !!

* * *

بعد ٤٨ ساعة من قرار البرلمان يبدء عملية تقرير المصير - يوم ١٨ من أغسطس - تمردت قوات الفرقة الاستوائية بتوريت مركز قيادة قوات الجنوب فى المديرية الاستوائية . كسر المتمردون مخازن الأسلحة والذخيرة واستولوا عليها ، واعتدوا على الضباط الشماليين ، وقتلوهم، كما قتلوا عددا من المدنيين ، الشماليين !! قطع الاتصال مع « توريت » وأغلب المناطق الجنوبية ، فألغت الحكومة السودانية رحلات الخطوط الجوية السودانية جميعها ، وأرسلت الطائرات بقوات إلى جوبا ، لتوجيه العمليات العسكرية منها . واستأجرت خمس طائرات من سلاح الجو البريطانى . واستطاعت إخماد التمرد ، بينما فر المتمردون إلى أوغندا .

أما أسباب التمرد فكثيرة ، وجذوره قديمة .

* * *

فصل الإنجليز جنوب السودان عن الشمال . وأحاطوا الجنوب بستار حديدى ، بعد إعادة فتح السودان عام ١٨٩٨ . وفكروا فى إقامة دولة جنوبية مستقلة ، أو ضمها إلى المستعمرات البريطانية فى شرق إفريقية باعتبار أن سكان الجنوب - فى رأيهم - إفريقيون وزنوج. فى عام ١٩٠٢ ، عامل الإنجليز المديريات الجنوبية الثلاث معاملة مختلفة عن الشمال ، بدعوى حماية القبائل البدائية من استغلال الشماليين ! ومنع الإنجليز الشماليين من دخول الجنوب . ومنعوا استعمال اللغة العربية . ورفضوا الاعتراف بالأسماء العربية . وأصروا على عدم دخول الناس المساجد ، وأبعدوا كل المسلمين والشماليين . ومنعوا الجنوبيين من ارتداء ملابس الشماليين . ومنعوا استيرادها . وأصروا على احتفاظ الجنوبيين بتقاليدهم البدائية ! وكان التلميذ الذى يتكلم اللغة العربية فى المدارس يفصل . وسمح للديانة المسيحية وحدها بالانتشار فى الجنوب .

ووجد الجنوبيون ، أنه مادام العرب يمنعون من الاتصال بهم لحمايتهم ، فمعنى ذلك أن هناك شيئا سيئا يحيط بالعرب ، مما خلق مزيدا من الخوف منهم ، وسوء الفهم لأى تصرف يقومون به .

وأصدر ماك مايكل السكرتير الإدارى لحكومة السودان فى ١١من مايو ١٩٣٠ قرارا بمعاقبة كل جنوبى لايسجل اسمه البدائى أو يستعمل اسما عربيا . باختصار أعاد الإنجليز الجنوب لحالته القبلية . وحرصوا على أن يظل بدائيا . ومنعوا تدفق الأموال من الشمال إلى الجنوب ، وخفضوا سعر المحاصيل التى يزرعها السكان وحظروا عليهم إنتاج محاصيل مجزية مالية .

وفى ١٦من ديسمبر ١٩٤٦ ، يحدد السير جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى سياسة الحكومة ، بأن السودانيين الجنوبيين سيكونون مستقلين عن الشماليين ! وأنشأ الإنجليز المجلس الاستشارى لشمال السودان باعتبار أن الشمال يمكن أن يتطور وحده فى طريق الحكم الذاتى . وقال جيمس روبرتسون عام ٤٧ إنه لضمان تقدم الجنوب فلابد من بقاء الإدارة البريطانية نصف قرن أخر !

* * *

بدأت البعثات التبشيرية فى جنوب السودان منذ عام ١٨٤٨ ، ولكنها زادت بعد دخول القوات البريطانية الخرطوم عام ١٨٩٨ . منع الإنجليز هذه البعثات من العمل فى الشمال وسمحوا بها فى الجنوب . خصصت مناطق لعمل كل بعثة ابتداء من أول القرن العشرين . فأنشأت كل بعثة مدارسها دون أن تخضع لإشراف الحكومة التى قدمت لها الدعم المالى ، ودفعت ٧٥ فى المائة من مرتبات مدرسيها .

وفى عام ١٩١٠ نجد السير ريجنالد وينجت حاكم عام السودان ، ينشئ فيلقا سودانيا من القوات المسيحية وحدها دون المسلمين . ومنع المسلمون من العمل فى الوظائف الحكومية فى الجنوب . وصدر عام ١٩٢٨ قانون ينظم التجارة سمح بمقتضاه لليونانيين واللبنانيين المسيحيين بفتح المتاجر فى الجنوب ، ومنع الشماليون المسلمون من ذلك ! وأيدت الإرساليات الاستعمار البريطانى .

وعندما بدأ الاستعمار ينهار فى الأربعينيات استمرت الإرساليات . وحتى عام ٤٤ نجد أن اثنين فقط من طلبة الجنوب أنهوا دراستهم الثانوية فى أوغندا ! وبعد ثمانى سنوات نجد ٤٠٥ مدارس فى قرى الجنوب تتبع الإرساليات ومدرستان حكوميتان فقط ، فقد ترك التعليم للإرساليات !

وللغة دور فى توحيد الدول ، ولكن فى الجنوب ٥٠ لهجة محلية ! وفى الجمعية التشريعية كان عدد قليل من الجنوبيين يتكلم نفس اللغة التى يتحدث بها باقى الأعضاء الشماليين . وعندما اقترح أحد ممثلى الجنوب فى الجمعية ، وهو بنيامين لوكى ، رفع المستوى الثقافى والاجتماعى والتنمية الاقتصادية للجنوب أسوة بالشمال ، قبل منح الحكم الذاتى ، رفض الاقتراح عام ٤٩ ، بأغلبية ٧٢ صوتا ضد صوتين ، فإن الشماليين رفضوا تأخير الحكم الذاتى إلى أن يتطور الجنوب وينمو !

* * *

جاء الحكم الذاتى ، فإذا بالحاكم العام فى خطاب افتتاح البرلمان لا يشير للجنوب إلا بإشارات عابرة . بدأ الجنوبيون يأملون فى أن تصبح لهم الوظائف الإدارية كما وعدهم صلاح سالم والأزهرى . حدث أثناء زيارة صلاح سالم للجنوب أن سأله مساعد جراح : هل سأصبح مديرا للصحة فى المديرية بعد السودنة .

أجاب صلاح سالم بالإيجاب !

ولكن تقرير لجنة السودنة الذى أذيع فى ٢٠ من يونيه عام ١٩٥٤ ، قال بأن التعيينات ستكون على أساس الأقدمية والتجربة والمؤهلات .وقال الأزهرى : لايوجد جنوبيون يستحقون الترقية . أن تكون وزيرا أسهل من أن تكون مديرا لإحدى المديريات . ولذلك فإن ستة فقط من الجنوبيين اختيروا للوظائف الإدارية التى تركها الإنجليز والمصريون ، بينما كانت للشماليين ٨٠٠ وظيفة !

ولم يكن الجنوبيون مهتمين بالسودنة ، بل كانوا يأملون أن يشغل الجنوبيون - وليس الشماليون - الوظائف التى يحتلها الأجانب ! قال النائب البر أحد زعماء الحزب الجنوبى ، الذى أصبح اسمه حزب الأحرار : كل باخرة وكل طائرة تصل إلى الجنوب ، كانت تقل شماليين ليشغلوا وظائف الإدارة والشرطة والجيش !

وفى سبتمبر ١٩٥٤ نجد الأزهرى يوجه رسالة إلى مشايخ القبائل فى المديريات الجنوبية ، يعلن فيها أن الجنوبيين أخذوا نصيبا عادلا فى تحمل مسئوليات الحكم ، وأن عددا كبيرا من الشماليين أصبحوا مرءوسين للجنوبيين ! وقال الأزهرى إن إهمال المديريات الجنوبية ، سياسة خططها ونفذها الحكم السابق . ونحن لم نشترك فيه ولم نوافق على تلك السياسة . وكان الأزهرى مسئولا ، بصفة شخصية ، عن الجنوب باعتباره يشغل منصب وزير الداخلية بالإضافة إلى رئاسته للوزارة . وكان مهتما بانضمام الجنوبيين للحزب الوطنى الاتحادى ، أكثر من اهتمامه بمشكلة الجنوب نفسه . وكان يخشى أن ينضم هؤلاء النواب إلى حزب الأمة فتفقد الحكومة أغلبيتها فى البرلمان مما يؤدى إلى سقوطها .

وأصبح واضحا أن الشماليين اتفقوا ، لا على ما يفعلونه لصالح الجنوب ، بل على مالا يفعلونه للجنوب !

و الحقيقة ، أن تحقيق الإصلاح فى الجنوب لم يكن عملية سهلة على الإطلاق ، فالرواسب قديمة ، عمرها هو عمر الإدارة البريطانية فى السودان منذ عام ١٨٩٨ ، كما أن الوزراء الجنوبيين فى حكومة الأزهرى كانوا بلا نفوذ فلم يتمكنوا من القيام بإصلاح .

ومع اقتراب موعد تقرير المصير ، زادت مخاوف الجنوبيين من الشماليين ، فقد زرع الإنجليز فى نفوسهم الخوف من سيطرة الشماليين عليهم ، وكان الجنوبيون ينظرون إلى الشماليين باعتبارهم نتاج ثقافة و إدارة ومناخ مختلف ، أو معاد !!

وعقد بجوبا فى أكتوبر عام ١٩٥٤ « حزب الأحرار » ، وهو الحزب الجنوبى الذى ساعد على قيامة سلوين لويد أثناء زيارته للخرطوم قبل الانتخابات ، مؤتمرا تقرر فيه المطالبة بقيام نظام اتحادى فى السودان لبحث مشكلات الجنوب وآمال أهله ، فرأى الأزهرى أن يحبط أعمال المؤتمر قبل انعقاده . . قررعلاوات للموظفين ، وزيادة مرتبات شيوخ القبائل بنسبة خمسين فى المائة ، ورفع الحد الأدنى للمرتبات فى الجنوب ومساواة الجنوب فى المرتبات بالشماليين .

وكانت المشكلة أكبر وأعقد من زيادة مرتبات !! وعين الأزهرى وزيرين جنوبيين فى ديسمبر وهما داك داى ودنج تنج .

كتب عبد الرحمن سول النائب الجنوبى إلى الحاكم العام فى مايو ١٩٥٥ يقول بأن الجنوبيين لن يقبلوا إلا الانفصال عن السودان ، أو قيام دولة اتحادية ـ فيدرالية لا دولة وحدة ، وهم عازمون على أن يحاربوا فى سبيل ذلك إلى آخر رجل .

وتولى الشماليون المسئولة ، ووقعت محاولة لاغتيال الأزهرى فى مدينة ملكال ، وقاطع الجنوبيون مؤتمرا لرئيس الوزراء فى جوبا ، وأعلن الوزير الجنوبى داك داى أن الجنوب فقد الثقة في قيام سودان متحد .

بدأ الإنجليز قبل رحيلهم ، من الجنوب ، يتحدثون عن المشاكل والعنف القادم فى الطريق ، ولكن الأزهرى وجد أن هذه خطة من الإنجليز للبقاء .

وعندما اقترب موعد رحيل القوات الأجنبية عن السودان ارتفعت الأصوات فى الجنوب تقول : أيها الشماليون ، حققوا مطالب الجنوب ، وإلا فإنه سيرفض قرار انسحاب القوات الأجنبية . وبعد أن طلب البرلمان السودانى انسحاب هذه القوات تمرد الجنوب ! وفى رأى لوس مستشار الحاكم العام ، أن الحكومة السودانية مسئولة ، إلى حد كبير ، عما وقع فى الجنوب ، وأنه لايمكن عزل الجنوب عن الموقف السياسى العام فى السودان ، لأن العمليات كلها نسيج واحد .

* * *

لم يكن التمرد وليد اللحظة ، بل كانت له مقدمات وأعدت له خطة . وزعت برقية مزورة فى الجنوب قيل إنها صادرة من إسماعيل الأزهرى تقول : « إلى كل رجال إدارتى فى المديريات الجنوبية الثلاث : لقد وقعت الآن على وثيقة لتقرير المصير ، فلا تستمعوا لشكوى الجنوبيين الصبيانية . . إضطهودهم ، وضايقوهم . وعاملوهم معاملة سيئة استنادا إلى تعليماتى . وسيتعرض كل إدارى يفشل فى تنفيذ أوامرى للمحاكمة ، وستجنون ثمار ما قمتم به من أعمال بعد ثلاثة شهور » .

وفى مايو ١٩٥٥ خرج وزيران جنوبيان من الوزارة أحدهما طرد والثانى استقال .

وعقد مؤتمر فى جوبا فى يولية لبحث شئون الجنوب ، فهدد الأزهرى كل من يحضره من

الموظفين بالفصل . وخطب أحد نواب الجنوب ضد حكومة الأزهرى ، فاتهم بمحاولة التحريض على الجريمة ، وأدين فى ٢٥ من يولية وحكم عليه بالسجن ٢٠ عاما . تظاهر المواطنون خارج المحكمة ضد الحكم ، ففرقتهم القوات بالغاز المسيل للدموع .

وطرد فى نازارا ـ وهى المركز الصناعى لقبيلة الأزاندى ـ ٣٠٠ عامل للتوفير فأضرب العمال .
وتقرر سفر أورطة من الجنوب إلى الخرطوم للاشتراك فى احتفالات اعياد الجلاء ، ووصلت بدلا منها أورطة من الشمال ، لتحقيق الاندماج بين الشمال والجنوب ، يوم ١٠ من أغسطس ، فبدأ الجنود المسافرون يتذمرون . وانتشرت بينهم إشاعة تقول إنهم لن يعودوا ثانية إلى الجنوب ، وسيقتلون .

ووجدت وثائق تشير إلى خطة أعدت للتمرد فى الفرقة الجنوبية لقتل الضباط الشماليين . ولكن أحدا لم ينتبه إلى هذه التحذيرات كلها ، بل إن قائد القوات التى كانت ستسافر من معسكر توريت إلى الخرطوم أشار إلى أنه يتوقع شرا ، ولكنه اتهم بالمبالغة .

وفى يوم ١٨ من أغسطس أراد الجنود المسافرون إلى الخرطوم من معسكر « توريت » أن يعرفوا ، على وجه التحديد ، متى سيعودون ، فلما لم يجدوا إجابة حاسمة ، بدأ التمرد والاستيلاء على الأسلحة و إطلاق النار على الضباط الشماليين . ومن « توريت » شمال شرق جوبا ، انتقل التمرد إلى مدن أخرى « ياى » ، وملكال وواو وغيرها .

قتل فى هذه الحوادث ٣٣٦ منهم ٢٦١ شماليا و ٧٥ جنوبيا منهم ٥٥ غرقوا عندما حالوا الهرب من توريت . وبين القتلى اثنان فقط من الأجانب . ووقع النهب والسلب فى بيوت الشماليين وحدهم .

ووجه الحاكم العام ، الذى عاد من لندن حيث كان يقضى إجازة نداء إلى المتمردين بالاستسلام ، . فاستسلم منهم ٤٦١ ، خلال شهر ، وفر ١٤٠ إلى أوغندا ، وبقى ٧٨٠ هائمين فى الأدغال .

وقد اعتبر كل الفيلق الجنوبى فى المديرية الاستوائية الذى أنشأه « ينجت » ، وعدد أفراده ١٤٠٠ ، من المتمردين . وقد حكم على ١٣٧ منهم بالإعدام فصدق الحاكم العام على ١٢١ حكما بالإعدام نفذت .

قاد القوات المتمردة ريناردو لو بيلا كاثوليكى ، وقد أعدم بعد ذلك . ونظم التمرد سارتو لينو أولو يو ـ كاثوليكى أيضا . وكان هناك اقتراح بأن يكون تنفيذ الإعدام علنيا ، ولكن السير نوكس هيلم رفض ذلك .

* * *

وصل إلى بيت صلاح سالم ، بعد التمرد ، . زين العابدين صالح ـ الضابط السابق وأحد زعماء الحزب الجمهورى الاشتراكى ، وكان فى حالة إعياء وألم . قال لصلاح سالم : البلد

ستضيع . وعلمكم هذا لم يعد إلا خرقة . والسودان ومصر فى خطر . ولابد من التدخل .

تأثر صلاح سالم غاية التأثر من الطريقة التى يتحدث بها أحد الرجال البارزين فى السودان، ومن الإشفاق الذى كان باديا فى حديثه . ولم يهتم صلاح سالم بأن يتحرى حقيقة الأمر ، ويتعرف على تفاصيل الأحداث ، أو يفكر فى العواقب ، أو يتأنى فى دراسة الموقف ، بل أسرع إلى جمال عبد الناصر واقترح عليه كتابة مذكرة يطلب فيها تدخل الجيش المصرى والإنجليزى لقمع التمرد . وكتب المذكرة وحملها إلى عبد الناصر ، ثم أخذها إلى السفير البريطانى ليلا يطلب موافقة بريطانيا على إرسال قوات مصرية بريطانية لإخماد التمرد . ولكن بريطانيا رفضت ذلك على الفور ، وأذاعت رفضها علنا . وفسرت الصحافة البريطانية موقف لندن بأنها تخشى أن ترحل القوات البريطانية فيما بعد ، وتبقى القوات المصرية لفرض الوحدة بين مصر والسودان !!

قال هارولد ماكميلان وزير الخارجية البريطانى فى اجتماع لمجلس الوزراء معلقا على التمرد : « **إنه يدل على استمرار مقاومة المديريات الجنوبية لسيطرة الشمال عليه . وكانت هناك ـ دائما ـ شكوك بأن هذا البلد لن يبقى موحدا دون حكم خارجى** » !! . . يقصد سيطرة دولة خارجية عليه . . أى بريطانيا .

وتحقق على امتداد سنين طويلة ما رآه الوزير البريطانى من رفض الجنوب سيطرة الشماليين، وإن كان السبب فى ذلك السياسة البريطانية القديمة فى جنوب السودان !!

أصدر الأزهرى بصفته وزيرا للداخلية فى ٨من سبتمبر ١٩٥٥ ، قرارا بتشكيل لجنة تحقيق فى حوادث الجنوب ، برئاسة القاضى قطران ، وعضوية خليفة محجوب المدير العام لمشروعات المديرية الاستوائية ـ وكان قائدا سابقا للشرطة ، وأحد مشايخ قبائل الجنوب وهو لوليك لادو. قدمت اللجنة تقريرها فى ١٠ من أكتوبر ١٩٥٦ ، بعد استقالة الأزهرى، وقد جاء فيه أن من أسباب التمرد :

● عدم وجود رابطة مشتركة بين شمال السودان العربى الذى يتكلم العربية والجنوب الزنجى الوثنى الذى يتكلم ٨٠ لهجة محلية .

● الجنوب يعتبر ـ لأسباب تاريخية ـ الشمال عدوه الرئيس .

● الإدارة البريطانية حتى عام ١٩٤٧ سمحت للجنوبيين بالتقدم على أساس أنهم زنوج و«قانون المناطق المقفولة » منع تفاهم السودانيين معا . كما أن التعليم كان فى يد البعثات التبشيرية التى حققت أهداف الإدارة البريطانية .

● تقدم الشمال فى الرى والصحة والتعليم العالى والتنمية الصناعية وغير ذلك ، وبقى الجنوب متخلفا .

كل هذه الأسباب لم تخلق فى الجنوب إحساسا بالقومية المشتركة مع الشمال أو إحساسا وطنيا للسودان ككل . وهذه الأسباب تدين الحكم البريطانى للسودان !

* * *

كان من بين المشتركين فى التمرد دانييل جومى المذيع بإحدى اللهجات المحلية الجنوبية من إذاعة القاهرة !! ونسب إلى صلاح سالم أن له دورا فى التمرد ، كما قيل إنه حرض الجنوبيين على الاتحاد مع مصر لتحميهم من الشماليين .

قال اللواء أحمد محمد قائد قوة دفاع السودان لإسماعيل الأزهرى : هناك طائرة مصرية تقذف منشورات من صلاح سالم على الناس فى الجنوب ! وقالوا إن مدير الرى المصرى فى ملكال ، كان يوزع الأموال والمنشورات المعادية للشمال . وأشار مدير المديرية الاستوائية ـ السودانى ـ فى مايو ١٩٥٥ إلى الأنشطة المصرية المتزايدة واجتماعات بين مهندس الرى المصرى المقيم ، والسياسيين والموظفين من جوبا ، وأن المصريين وراء الملصقات التى ظهرت فى الشوارع تدعو للاتحاد ـ لا الوحدة ـ بين الشمال والجنوب والانفصال بينهما .

وقال الحاكم العام السير نوكس هيلم فى مايو عام ١٩٥٥ ـ محذرا لندن ـ من أن بعض المتطرفين طالبوا بقوات مصرية لمساعدة الجنوب على طرد الشماليين . وهناك أفكار تنتشر فى الجنوب تنادى باتحاد بينه وبين مصر ينتهى بخروج الشماليين ، وفى هذه الحالة يحكم الجنوبيون بلادهم .

وفى أواخر يولية فى لندن ، قال السير هيلم لأنتونى ناتنج وزير الدولة للشئون الخارجية : الخطر الوحيدة الرشاوى المصرية فى الجنوب .

وكان صلاح سالم على اتصال بالنواب الجنوبيين الأعضاء فى الحزب الوطنى . وقد دعا ـ فى نوفمبر ١٩٥٤ ـ كلا من بولين أليير الوزير السودانى ، وسيريسيو إيرو عضو لجنة الحاكم العام ، وجوردون أيوم النائب لزيارة مصر . وبعد عودتهم عبروا عن استيائهم لموقف الأزهرى من مصر . وفى أوائل عام ١٩٥٥ ، انضم الوزيران بوث ديو ، وداك داى إلى هذه المجموعة التى بعثت برسالة إلى الأزهرى فى ١٥ من أبريل ١٩٥٥ ، قالوا فيها إن مصر مسئولة عن تنمية الشمال ويجب أن تساعد فى تنمية الجنوب . وفى ٧ من مايو ١٩٥٥ طالب نواب « حزب الأحرار » الجنوبى وبعض نواب الحزب الوطنى فى جوبا باتحاد بين الجنوب ومصر . وقالوا إن الجنوبيين عقدوا اجتماعات مع عميل مصرى وسياسيين مؤيدين لمصر زاروا الجنوب .

* * *

عند مناقشة أحداث الجنوب فى مجلس النواب يوم ٢٢ من أغسطس ١٩٥٥ ، بعد أربعة أيام من التمرد وقبل أن يخمد ، أو تتحدد أسبابه ودوافعه ، أراد النواب الجنوبيون إسقاط حكومة الأزهرى . ولكن حزب الأمة رفض مطلب الجنوبيين كنوع من المساومة مع الأزهرى ، أى تهديده دون إسقاطه . وقال وزير المواصلات السودانى مبارك زروق فى البرلمان ، إن الحكومة تعتقد أن أيادى أجنبية وراء أحداث الجنوب ، وأنه يأسف لأن بعض أعضاء المجلس يمتدح هذه الأيادى . وكان الوزير يعيب بذلك على محمد نور الدين . والهدف من

هذا التلميح الإشارة إلى نور الدين و إلى مصر !!

رد مسئول مصرى فى القاهرة على محاولة إلقاء اللوم على الغير ، فقال إن عدم طلب المعونة من مصر والتلميح إلى أنها بطريقة أو بأخرى مسئولة ، لايخدم إلا العدو المشترك ، لأن هناك أشياء كثيرة معرضة للخطر فى السودان أكثر من طموحات بعض السياسيين الشماليين .

لم يشر تقرير لجنة التحقيق برئاسة القاضى قطران الذى أذيع بعد ذلك إلى دور لمصر فى أحداث التمرد ، وإن كان خضر حمد السكرتير العام للحزب الوطنى الاتحادى قد ذكر فى مذكراته أن « العوامل الخارجية » أسرعت بالتمرد ، وشاركت فيها أيد سودانية لخلق حالة من عدم الاستقرار . وليس لها من غاية إلا زعزعة أركان حكم الأزهرى الذى تجرأ على أن ينادى باستقلال بلاده . وهذه إشارة . . لمصر !! .

هاجمت إذاعة أم درمان صلاح سالم . قالت : « أخذ صلاح سالم يرسم سياسة مماثلة للبريطانيين للتفرقة بين الشماليين والجنوبيين ، فى محاولة للضغط على الأزهرى والحكومة الوطنية » . وقالت هذه الإذاعة : « مسكين عبد الناصر . جعل الضباط الأحرار يتصرفون فى مصر كما شاءوا وأعطى كلا منهم ضيعة . وأضاف إليها ضيعة اسمها السودان ،وأعطاها لصلاح سالم يتصرف فيها كما يريد ! واتهمت إذاعة أم درمان » صلاح سالم بأنه تآمر مع الجنوبيين ودفعهم إلى التمرد ، وحرق الجنوب ، وقتل كل من يتابعهم من الشماليين ، وهو الذى أغراهم بفصل الجنوب عن الشمال .

وقال مجلس الوزراء البريطانى إن بريطانيا يجب أن تتجنب وصول مزيد من القوات المصرية للسودان . وعندما عرض حاكم أوغندا المساعدة بقوات لمقاومة التمرد ، رفض السير نوكس هيلم .

وكان اتهام صلاح سالم ، ورفض اقتراحه،بإرسال قوات بريطانية ومصرية،الضربة القاضية التى أطاحت به . وكان تمرد الجنوب ، وما قيل ـ حقا أو باطلا ـ عن دور صلاح سالم فيه،عاملا هاما دفع الأزهرى إلى تعجيل المطالبة بإنهاء الحكم الثنائى وإعلان استقلال السودان .

كان الجنوب ، ورقصته فيه ، سر البريق والشهرة التى أحاطت بصلاح سالم وفى الجنوب أيضا ، أو بسببه ، كانت نهايته ، وخاتمة حياته السياسية !!

الزعماء الدينيون ضد الساسة

اخر محاولة قام بها صلاح سالم ليحقق الاتحاد ، هى الاستعانة بالشيوعيين ، استدعى لمقابلته أربعة من الشيوعيين المصريين المعتقلين ، وهم الكتاب : الدكتور يوسف إدريس ، وإبراهيم عبد الحليم ، وفتحى خليل ، ورسام الكاريكاتير زهدى . وطلب منهم السفر إلى السودان لإقناع الحزب الشيوعى بالموافقة على الاتحاد مع مصر . ولكن هذه المحاولة كانت نوعا من التخبط لأن مصر تعتقل الشيوعيين !!

ومن ناحية أخرى فإن هذه المحاولة تدل على أن صلاح سالم لم يقرأ - كما ينبغى - تاريخ السودان ، فإن برنامج الشيوعيين السودانيين الذى أعلن عام ١٩٥١ ينص على تقرير المصير والتحرر الكامل وجلاء القوات « الاستعمارية » البريطانية ، والمصرية ، من السودان .

والأهم من هذا كله ، أن زعماء الجبهة المعادية للاستعمار - الشيوعيين - زاروا - فى أكتوبر ١٩٥٤ - أى قبل عام تقريبا ، السيد عبد الرحمن المهدى فى قصره ، يطلبون التعاون معه فى جبهة واحدة تعمل للاستعمار . رحب المهدى بهم قائلا : الخلاف المذهبى لايعنى شيئا فى هذا الطور من حياتنا السياسية . فنحن الآن نواجه مشكلة الاستقلال نفسه . فلنعمل سويا لتحقيقه ثم نفترق بعد الاستقلال . ويعترف المهدى فى مذكراته بأن الجبهة لعبت دورا كبيرا فى الانتصار لفكرة الاستقلال .

ولم يكن صلاح سالم يدرك ، من المناقشات العلنية الدائرة فى الخرطوم ، أن الشيوعيين السودانيين أكثر تأييدا لاستقلال السودان من المهدى والأزهرى !! وبالإضافة إلى هذا كله ، فإن هذه الحركة كانت متأخرة جدا .

لقد اكتشف صلاح سالم ، بعد فوات الأوان ، أنه كان مخدوعا !! واكتشفت مصر كلها أنها كانت مخدوعة ؛ فقد ظل مجلس الثورة يبين للشعب أن الوحدة ، أو على الأقل الاتحاد بين مصر والسودان ، قادم على سبيل اليقين ، وسيتحقق حتما . فقد اقتنع الشعب عن طريق صلاح سالم بأن تنازل مصر عن سيادتها فى السودان ، وموافقتها على الحكم الذاتى ، هى حركة تكتيكية تهدئ شكوك الجماعات المؤيدة للاستقلال ، بينما تتيح لصلاح سالم استخدام الفترة الانتقالية سرا ، وبأية وسيلة ، لتحقيق تصويت السودانيين لشكل ما من أشكال الارتباط مع مصر ! ولم يكن الشعب المصرى يعرف شيئا عن الموقف الحقيقى فى السودان . وقد راهن صلاح سالم بكل مستقبله السياسى على ذلك .

بعد « رقصة» صلاح سالم العارية الشهيرة فى الجنوب ، واتفاقية الحكم الذاتى ، وفوز الحزب الوطنى الاتحادى ، بدأ سيل مستمر من الوزراء والمسئولين وضباط الجيش والموظفين ، يتقربون من صلاح سالم الذى كان يعكس تعبيرا جامدا وراء نظارته الداكنة . وصفه حسين ذوالفقار صبرى فى كتابه « السيادة للسودان » بأنه أصبح شخصية ساحرة وقال :

« خدع صلاح سالم نفسه بالاعتقاد بأنه سيكون قادرا على فرض إرادته ، وعلى إدارة عملية تقرير المصير السودانية النهائية نحو الوحدة مع مصر ، فى مغالطة غير معتادة من عقليته الفطنة ، متوقدة الذكاء ! وظن صلاح سالم أن ـ السودان ـ هذه الورقة الرابحة ، ستضمن له النفوذ فى مجلس قيادة الثورة ، وتجعله يستقر كواحد من أبرز الوجوه التى لايجرؤ جمال عبدالناصر أبدا على كبح جماحها ، أو الاستغناء عنها » .

وقال حسين صبرى : « بعد نجاح الحزب الوطنى الاتحادى فى الانتخابات بشكل غير متوقع ، وبعد أن أصبح صلاح سالم سيد الموقف فى مجلس قيادة الثورة ، وتم تعيينى لعضوية لجنة الحاكم العام فى الخرطوم ، بدأ فى إبعادى عنه . ولم يكن يكلف نفسه عناء سؤالى عن رأيى . وغالبا ما يتجاهل نصيحتى إذا قدمتها ، ويمضى فى طريقه مستغرقا فى أى فكرة تبرق فى ذهنه . وكان ذلك هو نمط السلوك الذى يسلكه أى عضو فى مجلس قيادة الثورة يحصل على قدر كبير من النفوذ . . . . وكان المصريون المتلهفون الذين يفتقرون ، إلى الخبرة يميلون إلى التخبط تأخذهم نشوة النجاح المبدئى . وفقد صلاح سالم بشكل خاص ـ وقد طار صوابه ـ كل إحساس بالنسبة والتاسب » !

* * *

فى كتاب « خالد محيى الدين » والآن أتكلم . قال : « إن صلاح سالم ، قبل الثورة ، كان غير راض عن الوضع المميز لعبد الناصر . وكان عبد الناصر ساخطا فى أعماقه على صلاح ، وقد ظل غير مرتاح له» .

بعد الثورة ونجاحها وسيطرة مجلسها على الحكم ، قال حسين ذو الفقار صبرى : « تاريخ عبد الناصر بأكمله يفصح عن قدرته الفائقة على التخفى وراء شخصية مختارة بعناية ، هربا من احتمالات الفشل . . ماذا لو فقد عبد الناصر السودان ؟ كل إنسان يعرف أن صلاح سالم هو العضو المسئول مسئولية كاملة من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وسيكون الفشل فشله وحده ، وسيكون كبش الفداء الذى صنع نفسه بنفسه تماما . وهو فى الواقع ما حدث عام ١٩٥٥ » .

ومعنى هذا كله أن اختيار عبد الناصر لصلاح سالم ليتولى شئون السودان ، لم يكن مصادفة ، بل كان تدبيرا من جمال عبد الناصر منذ البداية ! أو استغله جمال عبد الناصر .

وجاءت اللحظة المناسبة لتصفية الحسابات بين جمال عبد الناصر وصلاح سالم ، بعد فشل

السياسة المصرية التى اتبعت فى السودان . وكان جمال عبد الناصر يعرف حقيقة الموقف فى السودان من تقارير أجهزة المخابرات ، ومن تصريحات إسماعيل الأزهرى فى الخرطوم ولندن ، ومن اجتماعات عبد الناصر بالأزهرى أكثر من مرة فى القاهرة ، ومن اللقاءات التى تمت مع خضر حمد سكرتير عام الحزب الوطنى وغيره من الوزراء السودانيين بحضور صلاح سالم ، ومن الوزراء المسئولين المصريين الذين اشتركوا فى محادثات توزيع مياه النيل . وكان جمال عبد الناصر من قراء الصحف العربية ، ولاشك أنه اطلع فيها على تطورات الأحداث بين مصر والسودان . ولابد أن حملات الصحف والإذاعة المصرية اليومية ـ وبالعناوين العريضة ـ على الأزهرى لفتت نظر عبد الناصر ، إن لم يكن هو نفسه قد أقرها ، وإن حمل مسئوليتها صلاح سالم ! وأخيرا فإن صلاح سالم خطب فى حضور جمال عبد الناصر ضد الأزهرى ، كما خطب جمال عبد الناصر نفسه ليحذر السودانيين من مخاطر الانفصال عن مصر ، وإن لم يستعمل عبارات نابية .

ولكن جمال عبد الناصر ترك صلاح سالم يتصرف ، وينفعل ، ويشتد ويحتد لأن صلاح سالم ، كما يصفه حسين صبرى « رجل لايردعه شىء عن هدم المعبد على من فيه » !!

قال مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا السابق فى مذكراته : « كانت الغاية عند عبدالناصر تبرر الوسيلة ، وكل الوسائل مشروعة . وكنت ألاحظ عنده ميلا لتوريط « أصدقائه» ، وسرورا عظيما عندما يقعون فى مقلب ينصبه لهم . ولايجد أى غضاضة فى ممارساته ضد خصومه السياسيين ولم يكن مطمئنا لشعبيته فى سنوات حكمه الأولى » .

وفى اجتماعات مجلس الثورة ، نجد أن كل شىء قد خطط بعناية . تمت الاجتماعات ، وجمال سالم شقيق صلاح ، فى إندونيسيا . وكان الشهود ضد صلاح سالم حاضرين . وحدثت ساعة المواجهة ، عندما طلب صلاح سالم اجتماع مجلس الثورة يوم الخميس ٢٥ من أغسطس ١٩٥٥ ، ليعرض عليه الموقف من السودان .

وقد روى عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته كل ماجرى خلال اجتماعات المجلس . ويعترف البغدادى منذ البداية ، بأن أغلب أعضاء مجلس قيادة الثورة رأوا أن صلاح سالم لم يكن إلا منفذا لسياسة المجلس فى السودان ، ولم تكن تلك سياسته هو ، وإنما كانت أخطاؤه فى التنفيذ فحسب !!

* * *

استمرت اجتماعات المجلس منذ ٢٥من أغسطس حتى ٣٠ منه . واستمع المجلس إلى شهود كثيرين ، وهم اللواء صالح حرب وزير الحربية الأسبق ورئيس جمعية الشبان المسلمين ، وخليل إبراهيم مدير الرى المصرى فى السودان ، واليوزباشى محمد أبو نار مساعد صلاح سالم فى شئون السودان ، وأحمد قاسم جودة الكاتب الصحفى بجريدة الجمهورية ، وعبد الفتاح

حسن نائب وزير الدولة ـ أى نائب صلاح سالم فى شئون السودان ، وحسين ذو الفقار صبرى عضو لجنة الحاكم العام . .

وأنا أنقل عن مذكرات البغدادى :

« أجمع كل الشهود على أنه ليس هناك أمل فى الاتحاد . وقالوا : إن قيام مصر برشوة كثير من السياسيين السودانيين والمشتغلين هناك ، كان له أثر سيئ على أغلبية الشعب السودانى ، حتى أصبح الشك يتناول كل شخص يتعاون مع مصر ، لاعتقادهم أن وراء ذلك رشوة حصل عليها من مصر . وهذه الصورة السيئة جعلت الكثيرين ممن يؤمنون بالاتحاد مع مصر يبتعدون عن التعاون معها . كما أن نور الدين نائب الأزهرى فى الحزب الوطنى الاتحادى الذى تعتمد عليه مصر ، ضعيف وليست له شخصية ، والملتفون حوله قلة لاتذكر وانتسابه إلى فكرة الاتحاد مع مصر يسىء إليها . والسودانيون فقدوا الثقة فى صلاح سالم . والأمل فى اتحاد مصر مع السودانيين أصبح ضعيفا للغاية ، وليس هناك حل غير إعلان استقلال السودان .

والأزهرى ليس من الختمية ، ولا من الأنصار . فهو النقطة التى يلتقى عندها كل من المهدى والميرغنى. والميرغنى لايهمه السودان ولا أى شىء غير أن يكون الرجل الأول فى السودان، وأن كرهه للمهدى شديد للغاية . ولا أمل يرجى فى الاتحاد ، بل سيطالب السودانيون بإعلان استقلال السودان . والمسئولون فى السودان يهاجمون مصر بأقسى الكلمات فى الحفلات الرسمية ، وحتى فى البرلمان السودانى نفسه . وقد ساءهم مهاجمة مصر لإسماعيل الأزهرى فى الصحافة والإذاعة المصرية . وقد أضر ذلك بالعلاقة بين البلدين . الكل فى السودان أصبح يدعو إلى الاستقلال . والصورة التى تعطيها الصحافة المصرية عن الموقف فى السودان ، تختلف تمام الاختلاف عن الحقيقة هناك .

وأعطى صلاح سالم للمجلس صورة سوداء عما جرى فى السودان ، وخاصة فيما يتعلق بثورة الجنوب هناك ، والدم الذى أريق بين السودانيين الشماليين والسودانيين الجنوبيين ، وبين أن ما حدث من إراقة للدماء التصق به على أنه المتسبب فيه . وكان يخشى أن يقوم السودانيون الشماليون بالانتقام من المصريين هناك » .

* * *

كان صلاح سالم جريئا أراد تصحيح أخطائه أو علاجها . تقدم صلاح سالم للمجلس باقتراحين :

(أ) إعلان الموافقة على استقلال السودان فورا .

(ب) أن يسافر جمال عبد الناصر فى اليوم التالى إلى السودان، ليعلن بنفسه هناك هذا الاستقلال عند اجتماع البرلمان السودانى .

وتقدم صلاح سالم للمجلس باستقالته من الوزارة وشئون السودان ، مع الاحتفاظ بعضوية

مجلس قيادة الثورة حفاظا على وحدة المجلس . وبين صلاح سالم أن غرضه من إعلان استقلال السودان فورا من جانبنا ، أن يظهر كأن هذا الاستقلال منحة منا بدلا من أن يأخذه السودانيون قسرا عند تقرير المصير ! وقال إن « اجتماع الهيئة التأسيسية للحزب الاتحادى برئاسة نور الدين ، والذى قرر فيه فصل الأستاذ إسماعيل الأزهرى ، كان عدد الذين حضروا الاجتماع ٨٩ عضوا فقط ، وليس ١٩٨ عضوا من ٢٣٦ كما ذكر ـ صلاح سالم ـ من قبل » .

ولكن جمال عبد الناصر لم يستطع قبول الاقتراح الجرىء ، رغم أنه كان يمكن أن يغير الموقف نوعا ما فى السودان . عارض فى السفر إلى السودان ، لما ينتج عنه من خسائر داخل مصر . قال إن الأفضل له فى هذه الحالة أن يذهب إلى الكونغو ، ولايعود إلى مصر بعد أن يعلن هذا الاستقلال .

* * *

وجد صلاح سالم فى رفض جمال عبد الناصر هدما لآخر الحلول التى يمكن بها إنقاذ مايمكن إنقاذه للسياسة المصرية . فقد أعصابه ، وأراد هدم المعبد على من فيه ! قال : «أشخاص مسئولون يعملون على استقلال السودان ، ويشجعون المسئولين هناك على السير فى هذا الاتجاه . وإن جمال عبد الناصر يؤيد هذه السياسة » . واتهم بذلك حسين ذو الفقار صبرى ، عضو لجنة الحاكم العام بالسودان ، والقائمقام عبد الفتاح حسن وزير الدولة لشئون السودان ، والقائمقام حمدى عبيد رئيس أركان القوات المصرية بالسودان .

ولم يكتف صلاح سالم بذلك ، بل قال فى الاجتماع الرابع لمجلس قيادة الثورة : هناك مؤامرة كبرى تدبر لعدم إتمام اتحاد مصر مع السودان . ويشترك فى هذه المؤامرة بعض المسئولين من داخل مجلس الثورة نفسه ومن خارجه . وإن الذى سيؤدى بالبلاد إلى التهلكة ، هو زكريا محيى الدين ، وعلى صبرى مدير مكتب جمال عبد الناصر للشئون السياسية ، الذى ينفذ سياسة الأمريكان والإنجليز بعد أن طلب ـ صلاح سالم ـ اشتراك روسيا فى لجنة تقرير المصير . ورأوا أن يتخلصوا من صلاح سالم . واتهم أنور السادات المدير العام لصحيفة «الجمهورية» المصرية بالاشتراك فى المؤامرة لإبعاده ـ أى صلاح سالم ـ عن قضيحة السودان ليتولاها أنور بدلا منه .

* * *

حانت الفرصة لجمال عبد الناصر ، للتخلص من صلاح سالم ، وخاصة أنه اعترف بفشله فى السودان ، وليس هناك أمل فى الاتحاد ؛ فقال ـ عبد الناصر ـ فى الاجتماع الخامس : المسألة أصبحت أجسم مما نتصور ، وهى اتهام لبعض من أعضاء المجلس بالخيانة . وكذلك مدير مكتبى للشئون السياسية . ومعنى ذلك أنى أيضا أنفذ سياسة الأمريكيين والإنجليز . والمسألة أصبحت اليوم مسألة صلاح والمجلس ، وليست مسألة السودان التى أصبحت فرعية الآن ،

بعد فقدان كل أمل فى الاتحاد . ويجب أن نتحلل من العواطف ونبحث عن المصلحة . وأخذ جمال يشرح خطورة صلاح « بعدما رأى فشل قضية السودان ، وليس لديه مانع من هدم كل شىء فوق رءوسنا » . وقال : إننا مقدمون على معركة فى نياير القادم فى مصر ـ يقصد الانتخابات النيابية التى ستجرى لأول مرة ـ وكل العناصر المعادية للنظام متكتلة ضدنا ، ويجب أن ندخل المعركة ونحن كتلة واحدة متماسكة نثق ونطمئن لبعضنا . ونريد أن ننتهى من هذه المسألة الآن ، لأنى أخشى حدوث صعوبات أكثر بعد عودة جمال سالم من إندونيسيا .

* * *

كان جو المجلس مشحونا ضد صلاح ، لأنه جرح كل شخص فيه بهذه الاتهامات . وكان زكريا وأنور ثائرين ، وفى حالة غضب شديد ، لأن صلاح ألصق بهما تهمة التآمر ضد الاتحاد مع السودان ، وكذلك جمال عبد الناصر لموقف صلاح من على صبرى .

وأضاف جمال عبد الناصر : مسألة السودان انتهت ، لأن مجلس النواب السودانى سيجتمع غدا ليقرر عمل استفتاء على تقرير المصير ، ومعنى هذا استقلال السودان .

* * *

ويعلن مجلس الثورة استقالة عبد الفتاح حسن ، ويؤجل إعلان استقالة حسين ذو الفقار صبرى ، لأنه عضو فى لجنة الحاكم العام . واتفق أعضاء المجلس على أن يتولى جمال عبدالناصر مسألة السودان . واختار زكريا محيى الدين لمعاونته ، لأن لديه فى المخابرات العامة جهازا خاصا بالسودان . وحاول زكريا الاعتذار عن هذه المهمة ، ولكن المجلس وافق على أن يقوم بهذه المعاونة .

وقرر مجلس الثورة فى الاجتماع السادس يوم ٣٠ من أغسطس ، قبول استقالة صلاح سالم من مجلس الثورة ، ومن السلطة التنفيذية . ووافق على صرف معاش وزير له ، وقيمته ١٢٥ جنيها مصريا ، وعلى بقاء السيارة الحكومية فى خدمته ، وأن يستمر مقيما بالاستراحة كيفما شاء ، مع دفع الدولة ثمن الوجبات اليومية بدلا منه . ولكن المجلس لم يوافق على استمراره فى مسكنه الموجود داخل قشلاق العباسية وفضل أن يسكن بالمدينة !

وإلى هنا تنتهى مذكرات البغدادى عن استقالة صلاح سالم وتولى جمال عبد الناصر شئون السودان يعاونه زكريا محيى الدين .

قيل فى البداية إن صلاح سالم مريض ، ثم أعلن أنه فى إجازة ، وأخيرا فى أول سبتمبر ، أذاع مجلس الثورة رسميا أن صلاح سالم قد استقال . ولكن ، لم يذكر للشعب المصرى أن السبب فشل السياسة المصرية فى السودان وانفصاله عن مصر !!

ويعود جمال سالم من أندونيسيا ، فلا يثير قضية أخيه صلاح أو أزمة السودان . ولكن تبقى فى نفس جمال سالم مرارة ـ أدت فيما بعد ـ إلى زيادة الانقسام فى مجلس الثورة المصرى !!

* * *

ويتكرر فى الخرطوم ما وقع فى القاهرة ، مع اختلاف واحد ، وهو أن صلاح سالم سقط إلى الأبد ، أما الأزهرى فكان سقوطه مؤقتا ! !

اتحد ضد الأزهرى كل أعدائه فى مجلس النواب ، كما اتحد ضد صلاح سالم كل خصومه فى مجلس الثورة . المصريون وأنصارهم فى الخرطوم لأنه يعادى الاتحاد وحزب الأمة الذى لم يعد له دور سياسى كبير ؛ فالإنجليز تخلوا عنه ، وتحالفوا مع الأزهرى عدوهم القديم ، كما تخلت عن الأزهرى . . مصر ! والختمية بزعامة السيد على الميرغنى ، الذين كانوا يتحينون الفرصة للتخلص من الأزهرى بعد ما حقق لهم هدفهم ، وهو أنه لم يعد مؤيدا للاتحاد مع مصر بل صار أحد المنادين باستقلال السودان . وفى رأيهم أن الأزهرى ، وقد صار قويا ، يريد اختصار إجراءات تقرير المصير ويوشك أن ينجح فى ذلك .

طلبت المعارضة إلى الأزهرى تشكيل حكومة ائتلافية ، بعد أحداث الجنوب ، بدعوى أن الموقف يحتاج إلى ضم الصفوف ، ولكنه رفض !! ومن هنا تقدم كل الخصوم إلى مجلس النواب باقتراح بلوم الحكومة ، لأنها فشلت فى مواجهة تمرد الجنوب بطريقة أكثر فاعلية ، ولبرنامجها الدستورى ، أى اختصار إجراءات المستقبل الدستورى . ولم يكن أحد يرغب فى أن يكون الأزهرى بطل الجلاء والاستقلال .

اختاروا للمعركة يوم الخميس - ١٠ من نوفمبر - يوم وداع آخر فرقة بريطانية تغادر الخرطوم تحقيقا للجلاء . وكان قائد القوات البريطانية ، وقائد سلاح الطيران البريطانى فى المطار ، يوشكان على ركوب الطائرة عائدين إلى لندن إلى الأبد ! وكان مقررا أيضا إقامة احتفالات ضخمة يوم ١٤ من نوفمبر بمناسبة جلاء القوات الأجنبية عن السودان . وأراد الجميع حرمان الأزهرى من رئاسة هذه الاحتفالات باعتباره بطل الجلاء !

رفض مجلس النواب ، المناقشة الثانية للميزانية . ومعنى ذلك اقتراح بعدم الثقة بالحكومة ، فتم التصويت بطريقة سرية على سحب الثقة منها . حصل هذا الاقتراح على ٤٩ صوتا مقابل ٤٥ صوتا مع الحكومة . وكان ذلك مفاجأة لم يتوقعها أحد . وعرف أن السيد على الميرغنى طلب إلى أربعة من نواب الختمية ، كان الأزهرى قد عينهم فى مناصب الوكلاء البرلمانيين ، أن يصوتوا ضد الأزهرى . وفى اليوم التالى أرسل الميرغنى مبلغ ألف جنيه تبرعا للحزب الوطنى الاتحادى ! !

وقيل إن لمصر دورا كبيرا فى الدعاية والحملة على الأزهرى ، وأنها رغبت فى سقوطه ، ولكن الحقيقة أن الميرغنى مسئول وحده عن ذلك . أشار على الختمية بتأييد الأزهرى فأيدوه ! وقال لهم : اسحبوا منه الثقة ، فسحبوها !

وعلى ذلك رفعت جلسة المجلس ، وبعث الأزهرى باستقالته إلى الحاكم العام ، فقبلها فى الحال . وبعث السيد الميرغنى بوفد إلى الأزهرى يطلب منه تأليف حكومة قومية . ولكن الأزهرى رفض .

خلال خمسة الأيام التالية ، تجمع المعارضون ضد الأزهرى مرة أخرى : عبد الله خليل ، محمد أحمد محجوب ، محمد نور الدين ، بنيامين لوكى ـ من الجنوب ـ لاختيار رئيس وزراء جديد ، هو ميرغنى حمزة الذى تولى ٣ وزارات فى حكومة الأزهرى ، وطرده منها قبل عام .

اجتمع مجلس النواب يوم ١٥ من نوفمبر ، وجرى التصويت بطريقة سرية ، ففاز الأزهرى بـ ٤٨ صوتا ، مقابل ٤٦ صوتا حصل عليها ميرغنى حمزة الذى رشحته المعارضة . وامتنع النائب الشيوعى الوحيد حسن الطاهر زروق عن التصويت فى المرتين عند منع الثقة عن الأزهرى وعند منحها !!

وكان السبب فى فوز الأزهرى ، أن السيد الميرغنى أمر ثلاثة من النواب الذين عارضوا الأزهرى بالعودة إلى تأييده . وفسر السيد الميرغنى موقفه ، بأنه لم يطلب حكومة قومية ، بل طلب أن يكون الحكم قوميا يتساوى فيه جميع الموطنين !!

عاد الأزهرى إلى الحكم وأدى اليمين الدستورية مرة أخرى . ولم يغير الأزهرى أحدا من وزرائه ، وبالذات يحيى الفضلى الذى شكا منه الجميع ومن تصرفاته المالية . ولم يوسع الأزهرى وزارته ، واكتفى بأن أضاف إليها وزيرا جنوبيا يتمتع بنفوذ كبير ، وهو بوث ديو وزير الثروة الحيوانية .

* * *

تحقق الهدف من الأزمة الوزارية ، ومن استقالة الأزهرى وعودته ، وهى إدراكه أن صوتين فقط حققا له الأغلبية والبقاء فى الحكم ، وأنه يمكن أن يسقط بصوتين ، وأن الثقة تعطى وتخلع منه بإشارة من السيد الميرغنى . وقد يكون هذا هو هدف زعيم الختمية . وعلى أية حال، فإن الأزهرى أخذ يفكر بجدية فى تشكيل حكومة ائتلافية !

وجد المهدى أن الأزهرى انتصر إلى حد ما على الميرغنى ، فاضطر لإعادته إلى الوزارة . وخشى أن يطول بقاء الأزهرى فيها ، أو أن يتكرر معه ما حدث للميرغنى إذا تولى حزب الأمة الحكم يوما ما بأن يخرج عليه أتباعه !! وكان المهدى هو الطرف الأضعف بالنسبة للميرغنى ، الذى أثبت أنه يستطيع عزل رئيس الوزراء .

ورأى الميرغنى من ناحية أن من مصلحته أن يتحد مع المهدى ضد السياسيين ، فإن المهدى لم تعد له خطورته القديمة ، بعد ضياع النفوذ البريطانى فى السودان . قال عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة ، إن جماعة من أحزاب المعارضة بذلت محاولات مستميته لجمع السيدين معا ، لتجمع الرأى العام الدينى كله وراء تأييد حكومة وطنية ، خلال المراحل الباقية من تقرير المصير ، وليرتبط السيد على الميرغنى بضرورة تشكيل حكومة قومية ، ويلتزم بها بعد ما أعاد الأزهرى إلى الحكم ، وحتى يتبين الأزهرى عدم جدوى الإبقاء على حكومة من الحزب الوطنى الاتحادى وحده !! وقد وافق السيد الميرغنى على الاجتماع بعد تمنع كبير !

دعا زعيم الختمية عبد الله الفاضل المهدى ابن شقيق المهدى ، لزيارته واقترح عليه أن يلتقى بعمه ، فوافق المهدى فورا ، وأعلن أنه سيزور الميرغنى فى داره . تم اللقاء ـ يوم أول ديسمبر ـ بين الزعيمين الدينيين ، فى دار الميرغنى بالخرطوم خمسين دقيقة ، منها أربعون دقيقة بين الزعيمين وحدهما !!

والاستجابة للاجتماع بهذه السرعة ، تدل على أن الزعيمين وجدا أن الوقت قد حان للاتفاق ، وذلك لأول مرة منذ دخول القوات المصرية والبريطانية السودان عام ١٨٩٨ !! وكان أحد الصحفيين السودانيين قد أعلن أن اجتماع الزعيمين الدينيين مستحيل ، مثل زواج ابن الرئيس الأمريكى جون كيندى بابنة الزعيم السوفييتى نيكيتا خروشوف .

بعد يومين رد الميرغنى الزيارة للمهدى فى بيته . وأصدر الزعيمان الدينيان بيانا قالا فيه : «إننا نحرص على أن تجتاز البلاد هذه المرحلة الدقيقة بطمأنينة وسلام . ونأمل التقاء جميع الأحزاب فى الحال على قيام حكومة قومية تستطيع إنقاذ البلاد من كل خطر » .

عبرت صحيفة « الأيام » عن حقيقة اللقاء وأهدافه فقالت : « يخشى فريق كبير من السودانيين أن يكون اللقاء بين السيدين غرضه السيطرة على الأوضاع السياسية وعلى المنظمات الديموقراطية فى هذا البلد » !

* * *

ولكن الأزهرى لم يستجب للنداء ، ولم يتعجل تشكيل الحكومة القومية ، وأصدرت الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الاتحادى بيانا جاء فيه : « الحكومة القومية بالصورة المقترحة ، لاتعنى أكثر من الاشتراك فى الحكم ، مما يناقض المبادئ الدستورية والأوضاع الديموقراطية . . إن تقرير المصير وتحقيق الاستقلال بأقصر الطرق هو إقراره من داخل البرلمان الحالى مع إعطائه اختصاصات الجمعية التأسيسية للخطوات الباقية ، كوضع الدستور ، وقانون الانتخاب . وتقوم الحكومة الدستورية فور إعلان موافقة الدولتين على تعديل الاتفاقية » .

* * *

الاســتقلال

أصبح على السفير البريطانى الجديد السير همفرى تريفليان أن يتعامل مع الرئيس جمال عبد الناصر مباشرة بعد سقوط صلاح سالم . اتفق الرئيس والسفير على الاحتفاظ بمحادثاتهما سرا بعيدا عن الدوى الأعلامى الذى تميزت به سياسة صلاح سالم . ورأى الاثنان ألا يحرج أحدهما الآخر ، أو يخدعه ، وأن يتجها للصراحة بدلا من المناورات .

ولكن شاءت السياسة البريطانية التقليدية ، أو أبعاد الحركة السياسية فى السودان ، ألا يلتزم الإنجليز بهذا الاتفاق . وكان الحاكم العام الجديد السير نوكس هيلم مسئولا عن ذلك . وجد أنه سيصبح مسئولا بلا سلطة ، بعد انسحاب القوات البريطانية ، كما أن السودنة أدت إلى خروج الجهاز الإدارى البريطانى من السودان . وبعد ما كان مقررا أن يتم نقل كل السلطة للسودانيين فى ٩ من يناير عام ١٩٥٧ ، أى بعد ثلاث سنوات من بدء الفترة الانتقالية فى ٩ من يناير ١٩٥٤ ، أصبح واضحا أن الموقف سيكون فى يد السودانيين خلال فترة قصيرة .

ومن هنا اقترح الحاكم العام ـ يوم أول أكتوبر ـ أن تنهى دولتا الحكم الثنائى هذا الحكم وإعلان استقلال السودان فورا . وافقت الحكومة البريطانية على الاقتراح ، وطلبت إلى السير همفرى تريفليان عرضه على الرئيس جمال عبد الناصر . قال عبد الناصر : إنى مقتنع بأنه إذا جرى تصويت حر فى السودان ، فإن الشعب سيختار الاستقلال . ولكن لا أستطيع لأسباب داخلية الاعتراف بذلك وإعلانه ، فما زالت فكرة وحدة وادى النيل مستقرة فى أذهان كثير من المصريين . كما أن ذلك يعنى تخلى المصريين عن السودانيين القليلين المؤيدين للوحدة حتى الآن .

ورفض اقتراح الحاكم العام . سأله السفير : هل توافق على أن مصر وبريطانيا تدعوان البرلمان السودانى لإعلان الاستقلال .

قال عبد الناصر : هذا لن يحل المشكلة ، فالجميع يعرفون أن هذا البرلمان يؤيد الاستقلال .

قال السفير : سؤالى الآن على أساس شخصى . إذا أجرى الاستفتاء . وجاءت نتيجته الاستقلال ، فهل توافق على أن يعلن البرلمان الاستقلال ويضع مسودة الدستور الجديد ويتحول ليصبح أول برلمان للدولة المستقلة ؟

لم يستبعد جمال عبد الناصر الفكرة ولكنه وعد بدراستها ولكن السفير طلب من حكومته

ألا تعلن أنها اقترحت التعجيل بإعلان الاستقلال ، وأن عبد الناصر رفض ذلك . التمس السفير البريطاني العذر لجمال عبد الناصر في رفضه الاعتراف بالهزيمة السياسية في السودان ، ربما يطرأ عامل جديد ، ولذلك رأى عبد الناصر الاحتفاظ بالإدارة الثنائية أطول فترة ممكنة .

* * *

كان للحكومة البريطانية والحاكم العام رأى مخالف لوجهة نظر السفير ، فقد صمما على تحقيق استقلال السودان في أسرع وقت ممكن ، لإفساد أية مناورات مصرية ، وليبينا للسودانيين أن بريطانيا هي التي حققت استقلال السودان . والتمس الإنجليز لأنفسهم العذر فيما يفعلون ، لأن مصر هي التي أخرجتهم من السودان .

بعثت الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني ، تعلن أنها ستعترف بمفردها باستقلال السودان . ولكن السفير حذرها بأن مصر قد ترد بإلغاء اتفاقية قاعدة قناة السويس ـ اتفاقية الجلاء ـ التي وقعت في أكتوبر عام ١٩٥٤ ، وتدمير هذه القاعدة بمجرد انسحاب القوات البريطانية منها .

عدلت الحكومة البريطانية ـ بناء على ذلك ـ عن إعلان استقلال السودان من جانب لندن وحدها . وطلبت إلى الحاكم العام أن يقترح على الأزهرى أن يعلن ، بصفته رئيسا لوزراء السودان ، استقلال البلاد مع وعد بتأييد الحكومة البريطانية له فور الإعلان . بعث السفير البريطاني يحذر حكومته من تنفيذ هذا الاقتراح ، حرصا على اتفاقه مع جمال عبد الناصر الذى سيبلغ بالأمر ـ حتما ـ بواسطة أحد عملاء مصر في مكتب الأزهرى .

ولكن الحكومة البريطانية لم تعبأ برأى السفير ، وبعثت إليه برسالة تفيض بالانتهازية . قالت : « **في الحياة عندما تسقط في يدك الأوراق الرابحة ، فلابد أن تلعب بها ، لقد قمنا بأدوار ملتوية في الماضى ، ولايوجد ما يمنعنا من القيام بها في المستقبل** » !

وفوضت لندن السير هيلم ، دون اكتراث باعتراضات عبد الناصر ، أن يقترح على الأزهرى أن تبادر حكومة السودان بإعلان الاستقلال ، وأن يبلغه أن بريطانيا ستسانده في ذلك ، وستبلغ المعارضة السودانية أيضا .

* * *

كان عبد الناصر قد عقد صفقة شراء سلاح من تشيكوسلوفاكيا . وأعلن ذلك يوم ٢٧ من أغسطس ، مما أثار عليه بريطانيا والولايات المتحدة . ولذلك قالت وزارة الخارجية للحاكم العام إنه نظرا لتصرف مصر بإتمام صفقة سلاح تشيكى ، فإننا لم نعد بحاجة للالتزام بمراعاة مشاعر المصريين بخصوص السودان ، كما كنا نفعل بدقة حتى الآن !!

وكانت الصفقة عنصرا إضافيا هاما جعل بريطانيا تسرع بمسيرة السودان نحو الاستقلال ، حتى لايمتد النفوذ الشيوعى ، التي ترى أنه سيصاحب السلاح الروسى ، من القاهرة إلى

الخرطوم ، وإفريقيا . قام وليم لوس بإبلاغ الرسالة للأزهرى ، الذى أظهر امتنانه ، ولم يبد دهشته ، فإن الفكرة راودته أيضا . ولكنه لم يعلق عليها واكتفى بقوله : « هناك اتجاه عام بين الأحزاب السودانية للإسراع بعملية تقرير المصير » .

عرف عبد الناصر بالأمر ، فى غضون ساعات قليلة ، وأدرك أن البريطانيين يحاولون خداعه حتى النهاية !

بعثت لندن إلى سفيرها : قل لعبد الناصر إننا ، وهو ، قبلنا مسألة الاستفتاء على استقلال السودان ، ولن نتراجع عن ذلك . ولكن هل من المصلحة الاستمرار فى هذه الإجراءات الطويلة المعقدة أم نعجل بها ؟ ويجب أن نكون عمليين . إن اضطرابات الجنوب الأخيرة تضاعف صعوبة إجراء الاستفتاء ، ولذلك فإننا سنفوز بالتقدير سويا لقيام السودان المستقل بدلا من الاستمرار فى الصراع معا ـ مصر وإنجلترا . والحل العملى أن نسمح للبرلمان السودانى أن يضع الدستور الجديد ، وأن يحدد يوما لإعلان قيام دولة السودان المستقلة .

ولكن عبد الناصر امتنع عن لقاء السفير ، وأحاله إلى زكريا محيى الدين وزير الداخلية ، الذى أسندت إليه وزارة شئون السودان أيضا ، فإن الخداع من جانب الحكومة البريطانية زاد من عمق الشك الراسخ فى نفس عبد الناصر فى سياسة بريطانيا وأساليبها .

* * *

وتقع أزمة ثانية . خلقها هذه المرة السير نوكس هيلم الحاكم العام . بعث إلى لندن يقول :

« توجد حركة فى السودان الآن ، تطالب برحيل الحاكم العام ونقل سلطاته إلى هيئة سودانية وبعد جلاء القوات الأجنبية . وقد تنشأ الأزمة حول الحاكم العام بعد الاستفتاء ، وربما قبله . ووصلت إلى اقتناع بأن الاحتفاظ بحاكم عام بريطانى أصبح عبئا ولايمثل رصيدا للحكومة البريطانية . وإنى أحاول أن أكون حاكما دستوريا ، لكن الجميع هنا ، وربما باستثناء الأزهرى، يعتبروننى أداة للحكومة البريطانية . واستمرار بقائى يعطى مصر ، وبعض العناصر السودانية ، مصدرا خصبا للدعاية المعادية . واحتفاظى بقيادة قوات الدفاع يعتبر «شماعة » ـ مشجبا ـ تعلق عليه الدعاية المصرية . كما أن بقائى يصور للسودانيين ولمجلس العموم البريطانى وكأن بريطانيا لاتزال تدير السودان .

وقد عجل بذلك مسألة القائد الأعلى التى أثارها فى الخرطوم ، حسين ذو الفقار صبرى ، وإذا وجدت اللجنة الدولية تحت ضغط مصر والرأى العام السودانى والمصرى أنه من الضرورى استبعاد الحاكم العام من منصب القائد الأعلى لأنه بريطانى ، سيكون الضرر قد تحقق مهما اتخذ بعد ذلك من إجراءات .

والطريقة المؤثرة لعلاج هذا الخطر ، منع اللجنة من نظر هذه المسألة ، أو تتولاها اللجنة . ومن ثم فإنى أخشى أن تنزلق الأمور لصالح مصر .

والحل العاجل الذى أرجو النظر فيه ، أن يكون الحاكم العام محايدا ، بإزالة آخر أثر للنفوذ البريطانى ، وجعل المناخ الحر المحايد سائدا فوق كل نقاش لتجنب أزمة ، وتنفيذ الاستفتاء فى وقت مبكر ، واستبعاد الشبهات التى تلتصق بحاكم عام بريطانى » .

واقترح الحاكم العام ترشيح شخص من الدول الإسكندينافية، لأنهم يعرفون اللغة والعادات والقانون البريطانى » !

ومن هذا الخطاب السرى يتضح أن إشارة مصر لمسألة القائد الأعلى للقوات السودانية ، حطمت الروح المعنوية للحاكم العام ، وبدأت تطيح بآخر نفوذ للإنجليز فى السودان . ولكن . . جاء ذلك متأخرا جدا بعد أن اتجه السودانيون إلى الاستقلال . وكان مستحيلا أن تثير مصر هذه المسألة من قبل ، فإن الاتفاقية التى وقعتها مصر وبريطانيا فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ نصت على بقاء الحاكم العام ، وعلى أنه القائد الأعلى لقوات السودان !

* * *

استدعى زكريا محيى الدين السفير البريطانى ليثير المشكلة التى أثارها حسين ذو الفقار صبرى فى الخرطوم . قال زكريا محيى الدين للسير تريفيليان : من سيكون القائد الأعلى لقوة دفاع السودان بعد جلاء القوات المصرية والبريطانية ؟

ومعروف أن الحاكم العام هو القائد الأعلى طبقا لاتفاقية الحكم الذاتى . ولكن هذه الاتفاقية تنص أيضا على أن اللجنة الدولية هى التى تبت فى مسألة هذه القيادة .

قال السفير : يمكن لدولتى الحكم الثنائى أن يعهدا إلى الحاكم العام القيام بترتيبات مؤقتة، لقيادة قوات الدفاع السودانى حتى تجتمع اللجنة الدولية وتتخذ قرارها .

وأضاف السفير : ولكن ذلك سيستغرق وقتا حتى تحدد مصر وبريطانيا صلاحيات اللجنة والأعمال التى ستقوم بها . ومن الصعب أن يطلب إلى سبع حكومات التعامل مع مسألة القائد العام .

رأت وزارة الخارجية البريطانية أن مصر غير مهتمة بأمر قيادة القوات السودانية ، ولكنها تستخدم هذه حجة للالتزام تماما بتطبيق اتفاقية ١٢من فبراير ١٩٥٣ من ناحية ، وحتى تصبح عملية تقرير المصير بين يدى اللجنة ، ولايستطيع الحكم الثنائى تغيير إجراءات تقرير المصير ولايملك البرلمان السودانى إعلان الاستقلال .

ووجدت الوزارة أن الهدف من إثارة مصر للمشكلة منع اختصار إجراءات تقرير المصير.

وأصر السير نوكس هيلم من ناحيته على أن يكون قائدا عاما لقوات السودان بعد جلاء القوات الأجنبية وبعث إلى لندن يقول : « فى لحظات الأزمة التى تؤثر على الأمن الداخلى ، تصيب الحكومة السودانية حالة من الذعر وتضطر للجوء إلى الحاكم العام للمعاونة ، مما يمكنه من ممارسة نوع من السيطرة الفعالة على القوات المسلحة لتجنب أسوأ الكوارث .

وسينشأ موقف مستحيل ، إذا أبعدت عن القيادة العليا . ففى حالة الطوارئ الدستورية سأكون مسئولا بصفة شخصية عن حكومة السودان دون السيطرة على القوات المسلحة . ومنصبى كحاكم عام صعب بما يكفى ، ولكن الحرمان من القيادة العليا لقوة الدفاع السودانى أمر غير محتمل » .

وافقت الحكومة البريطانية على أن الحاكم العام يجب أن يبقى قائدا للقوات السودانية إلى حين تسليم صلاحياته لرئيس الدولة الجديد، ولايجب أن يكون هناك فراغ فى القيادة العليا لهذه القوات .

* * *

عادت الدعاية المصرية ضد الإنجليز ، وبعثت مصر بمذكرة رسمية إلى الحكومة البريطانية ، تتهمها بتأخير قيام اللجنة الدولية التى ستراقب علمية تقرير الصمير مما يؤخر إعلان استقلال السودان . وفى الوقت نفسه تردد الأزهرى فى قبول اقتراح قيام البرلمان بإعلان استقلال السودان حتى يضمن موافقة البرلمان بجميع أحزابه واتجاهاته على ذلك . وأخذ يحيى الفضلى وزير الشئون الاجتماعية ، وهو وثيق الصلة بالأزهرى ، يصرح بأنه لاحاجة إلى استفتاء، وأن دولتى الحكم الثنائى يجب أن تقبلا ما يقرره البرلمان . وكان واضحا أن الفضلى يعلن ذلك تنفيذا لخطة رئيس الوزراء فى حشد الرأى العام وراء الفكرة .

* * *

بعثت مصر إلى الدول السبع التى اختيرت لعضوية اللجنة الدولية لاختيار ممثليها فعينت تشيكوسلوفاكيا وحدها مندوبها . وامتنعت بريطانيا عن إرسال الدعوات للدول السبع ، بل حرضت الدول الست الأخرى على الامتناع عن اختيار ممثليها .

ورأت الحكومة البريطانية أن الحل المثالى للتخلص من هذه المشكلة الجديدة ، أن تطلب من الحاكم العام أن يفعل كل مافى وسعه مع رئيس وزراء السودان ، ليدرج فى جدول أعمال البرلمان مسألة إعلان الاستقلال ، حتى يستطيع السفير البريطانى إبلاغ مصر أنه لاينبغى القيام بتحركات لتكوين اللجنة الدولية حتى ينتهى البرلمان السودانى من مناقشة الفكرة .

ولم يكن السير نوكس هيلم فى حالة إلى تحريض من لندن للقيام بكل ما فى وسعه فى هذا الشأن . ولكن المشكلة كانت فى تردد الأزهرى ، ومحاولته الوصول إلى اقتناع كامل ، بعد المشاورات ، بأن البرلمان سيوافق على إعلان الاستقلال .

لم يحدد موعد اجتماع البرلمان . ولم يكن هناك اهتمام حقيقى بالبرلمان الذى اجتمع نحو ثلاثة شهور ، خلال عامى ٥٤ ، ١٩٥٥ كما أن اجتماعاته كانت سريعة ، أما مجلس الشيوخ فإن جلساته كانت تستغرق نحو ساعة فقط !!

* * *

اضطر الأزهرى إلى الإدلاء بتصريح يؤكد فيه أنه يفضل أن يقرر البرلمان الحالى مستقبل

السودان ، وفى الوقت نفسه سيمضى فى الإجراءات التى نصت عليها الاتفاقية ، أى أن تقوم جمعية تأسيسية يكون لها القرار النهائى .

بدأت اجتماعات بين ممثلى الأحزاب يوم ٢٢ من أكتوبر للاتفاق على قرار . تدخلت الانتهازية من جانب المعارضة ، ومن جانب الحكومة . المعارضة ترفض أن يقوم البرلمان الحالى، وللأزهرى أغلبية فيه ، بوضع دستور السودان المستقل . وأصرت المعارضة على ضرورة تشكيل حكومة ائتلافية . ورأت الأحزاب أنه إذا أصدر البرلمان قرارا بإعلان الاستقلال قبل ١٣ من نوفمبر ، وهوالموعد المحدد لجلاء القوات البريطانية ، فإن ذلك يعطى عذرا للحكم الثنائى ، وبالذات مصر ، لتأخير الجلاء . وقد يتأخر الجلاء حتى يتم تشكيل اللجنة واختيار قائد عام بدلا من الحاكم العام !! ومن هنا كان التأجيل ، أو الجمود ، هو الحل ، فلم يتم تشكيل اللجنة الدولية ولم يتخذ برلمان السودان أى قرار .

عجزت أحزاب السودان عن الاتفاق . ورفض الأزهرى تشكيل حكومة ائتلافية . حدث هذا رغم أن الجميع أصبحوا متفقين على استقلال السودان عن مصر !! وأصبح كل شىء مؤقتا ، فى السودان . المهدى والميرغنى والأزهرى والحاكم العام والحكم الثنائى كله .

وبقى السؤال : كيف ستكون النهاية . كانت بريطانيا تتعجل إقامة اللجنة الدولية التى تشرف على تقرير المصير ، ومصر ترجئ . وتتغير المواقف . مصر ترغب فى إقامة اللجنة الدولية حتى تئول إليها سلطات الحاكم العام فى قيادة الجيش ، وبريطانيا تحاول التسويف . وأخيرا إتفقت الدولتان فى ٣من ديسمبر ، ووقعتا اتفاقية اللجنة ، وصلاحياتها ، ونشرت كل الوثائق فى الصحف .

* * *

حاول المصريون التخلص من الحاكم العام السير نوكس هيلم ، لأنه يتآمر مع الأزهرى . وحاول السيدان الميرغنى والمهدى التخلص من الأزهرى ، بتشكيل حكومة ائتلافية من كل الأحزاب ، بينما أراد الحاكم العام بقاء الأزهرى باعتبار أنه يوفر أفضل فرصة لمنع قيام أية رابطة مع مصر . أما مصر ، فلم يكن لها فى تلك الأيام أى دور . وأعد الحاكم العام المسرح السياسى للفصل الأخير . كان يريد أن يحكم ، وكانت حكومته تريد منه أن يكون مجرد رمز ، فضاق بالموقف كله ، ورغب فى إجازة ليقضى فترة عيد الميلاد مع أسرته وليودع ابنه الذى سيسافر إلى غرب إفريقيا وقدم استقالته !

سأل الأزهرى ، وسأل محمد أحمد محجوب زعيم المعارضة : هل سيحدث شىء أثناء غيابى ؟ سأعود يوم ٢٧ ديسمبر . قدمت استقالتى وستنفذ فى أول إبريل . أجابا بالنفى .

وعرض [illegible] على مصر تعيين حاكم عام محايد من السويد ، لأن الحكومة البريطانية [illegible] مرشح بريطانى آخر لهذا المنصب . أخذت مصر تتلفت بحثا عن عنصر [illegible] بريطانيا . ورفضت الموافقة وقالت البديل يجب أن يكون سودانيا !

زاد النشاط السياسى المحموم فى السودان بعد إعلان نبأ استقالة الحاكم العام . وتوالت اجتماعات الأحزاب للاتفاق على قيام الحكومة الائتلافية . أصرت المعارضة على أن تقوم هذه الحكومة فورا . ورأى الأزهرى ـ كمناور سياسى بارع ـ أن تشكل هذه الحكومة بعد إعلان الاستقلال . وقال للمعارضة ما معناه : ـ وافقوا على الاستقلال العاجل ، أوافق على قيام حكومة ائتلافية . وأغرى الجميع باقتراح أن تحل لجنة قومية سودانية محل الحاكم العام ، تتولى سلطاتة ، حتى يصدر دستور السودان المستقل الذى يحدد طريقة اختيار رئيس الدولة .

وكانت إنجلترا ترى استمرار وجود الحكم الثنائى والحاكم العام ، فترة قصيرة بعد الاعتراف باستقلال السودان ، حتى تنتقل سلطات الحاكم رسميا إلى السودانيين . ولكن مصر رفضت . واقتنع السفير البريطانى بمنطق زكريا محيى الدين ، وهو أن يتوقف ، وينتهى ، منصب الحاكم العام ، فور إعلان استقلال السودان . وبعث السفير إلى حكومته بطلب إقرار وجهة النظر المصرية . ولم تكن حكومته تملك الا الموافقة !

طار الحاكم إلى لندن ، وهو مطمئن إلى هدوء الموقف السياسى فى السودان خلال فترة غيابة القصيرة . وكان الأزهرى أبرع منه ، ومن السيدين ، ومن النواب ، الذين يغيرون ولاءهم منه وإليه تبعا لتعليمات الميرغنى ؛ فأراد إحراج الجميع ووضعهم أمام الأمر الواقع بطرح فكرة الاستقلال على مجلس النواب ، وفى هذه الحالة فإن أحدا لن يجرؤ على الاعتراض . تشاور الأزهرى سرا مع محمد أحمد محجوب زعيم المعارضة . اتفقا على أن يتجنبا السياسيين الكبار وأن يتعاونا مع نواب الصفوف الخلفية ، الذين يريدون فرصة للظهور !

* * *

اجتمع مجلس النواب يوم ١٥ من ديسمبر ، فتقدم أحد نواب حزب الأمة يسأل الأزهرى عما إذا كان قد وعد الحكومة البريطانية بقاعدة جوية ، فأجاب الأزهرى بالنفى . وتلاه نائب من حزب الأحرار الجنوبى بسؤال عما إذا كان قد عقد معاهدة دفاع مع كل من بريطانيا وأمريكا . ومرة أخرى أجاب الأزهرى بالنفى . وكان يمكن أن يتوقف الجواب عند هذا الحد ، ولكن الأزهرى استطرد ليقول ما تم الاتفاق عليه بينه وبين زعيم المعارضة . قال : مهمة حكومتى محدودة فى إتمام السودنة ، وقد تمت . والجلاء وقد تم . والاستقلال التام وقد تم أيضا ، ولم يبق إلا إعلانه من داخل هذا المجلس يوم الاثنين القادم ١٩من ديسمبر !

. . أى بعد أربعة أيام . وكانت مفاجأة هزت الخرطوم والقاهرة !

وفى تلك الجلسة اقترح نائب ـ من حزب الأمة أيضا ـ الموافقة على اقتراح بأن يعطى مطلب الجنوبين فى إقامة حكومة فيدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث الاعتبار الكافى بواسطة الجمعية التأسيسية . أيد الاقتراح نائب جنوبى هو رئيس حزب الأحرار ، فوافق مجلس النواب أيضا .

ويتقدم نائب ـ من حزب الأمة للمرة الثانية ـ باقتراح لإرسال خطاب للحاكم العام يقولون

فيه : « نحن أعضاء مجلس النواب فى البرلمان مجتمعا نعلن باسم الشعب السودانى أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة » . ويزكى الاقتراح نائب من الحزب الوطنى . ويعلق عليه محمد أحمد محجوب قائلا : على ماذا يختلف الشعب ؟

ويوافق المجلس بالإجماع على إعلان الاستقلال . ويكون بين الموافقين محمد نور الدين !

ويقترح ، للمرة الرابعة ، نائب من حزب الأمة ، أن ينتخب البرلمان لجنة من خمسة سودانيين ، تمارس سلطات رأس الدولة ، وتكون رئاستها دورية فى كل شهر بصفة مؤقتة . ويوافق الأعضاء بالإجماع .

ويؤيد كل هذه القرارات مجلس الشيوخ يوم ٢٢ من ديسمبر .

* * *

ظن الإنجليز أن مصر ستلعب بالورقة الأخيرة فى يدها ، والتى اقترحها صلاح سالم فى أغسطس ، وهى أن تعلن ترحيبها وموافقتها على إعلان استقلال السودان . فأسرع السفير البريطانى السير همفرى تريفيليان إلى زكريا محيى الدين يقول : الخطوات المطلوبة لحل الحكم الثنائى والاعتراف بالسودان كدولة مستقلة يجب أن يتخذ بشكل مشترك من البلدين ، بالتشاور ، بشكل عادى ، ولاينبغى أن تقوم أى من الحكومتين بتصرف منفرد بالاعتراف قبل الأخرى . يجب أن تضطلع الحكومة السودانية بالالتزامات التى التزم بها الحكم الثنائى ، بما فى ذلك مياه النيل !

وكانت مصر قد أدركت نهاية نفوذها فى السودان ، والذى انقطع منذ ثورة المهدى عام ١٨٨٥ ، ولم يعد باتفاقية ١٨٩٩ ، وإن كان قد استمر فترة لاتتجاوز عشرة شهور بعد فوز الأزهرى فى أول انتخابات عامة ورئاسته لأول حكومة سودانية . رد زكريا محيى الدين موافقا، ووعد بأن يظل على اتصال وثيق بالسفير مادام الأمر متعلقا بمياه النيل !

ويقرر مجلس النواب بعد أربعة أيام اختيار أعضاء اللجنة الخماسية ، أى مجلس السيادة وهم :

أحمد محمد صالح ، عضو الشيوخ ، والذى ألف قصيدة إلى نجيب فى عليائه ثم وضع النشيد القومى السودانى .

أحمد محمد حسين ، رئيس مجلس الشيوخ السابق ، وأحد الأعضاء المؤسسين لحزب «الأشقاء» .

الدرديرى محمد عثمان ، القاضى ، وعضو لجنة الحاكم العام ورئيس حزب الجبهة الوطنية من زعماء الختمية .

عبد الفتاح المغربى ، زعيم المعارضين فى الجمعية التشريعية القديمة .

سرسيو إيرو ، الجنوبى وعضو لجنة الحاكم العام .

ويوافق المجلس يوم ٣١من ديسمبر على الدستور المؤقت .

ويعقد مجلس البرلمان جلسة مشتركة صباح أول يناير ، أول يوم للدولة المستقلة ، فيعلن الأزهرى أنه تلقى اعتراف رئيس وزراء مصر جمال عبد الناصر وسلوين لويد ، الذى اختير قبل أيام وزيرا لخارجية بريطانيا ، باستقلال السودان .

قالت مصر : إنها تأمل أن تستمر حكومة السودان فى رعاية الاتفاقات والوفاقات التى عقدتها دولتا الإدارة الثنائية نيابة عن السودان ، أو اتفقتا على تطبيقها فى السودان . وكان المقصود بذلك ، دون الإفصاح عنه ، اتفاقية مياه النيل التى وقعت بين مصر وبريطانيا عام ١٩٢٩ . ويردد نفس الأهداف والمعانى سلوين لويد .

* * *

أقسم أعضاء مجلس السيادة اليمين الدستورية فى نفس الجلسة . واتجه كل الحاضرين ، بعد الاجتماع ، إلى مقر الحاكم ، حيث قام الأزهرى ومحمد أحمد محجوب بإنزال العلمين المصرى والبريطانى . وارتفع علم السودان . شارك فى الحفل نيابة عن مصر عبد الفتاح حسن نائب وزير شئون السودان . وعن بريطانيا دودز باركر الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية الذى أثار عام ١٩٥٢ ، اعتراضات كثيرة على مشروع اتفاقية الحكم الذاتى الذى قدمته مصر !! وحضر الحفل السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى الذى عانق الأزهرى وبكى ، ثم أصيب بإغماءة !!

* * *

أسند جمال عبد الناصر ـ بعد شهور ـ إلى صلاح سالم مهمة إصدار صحيفة يومية جديدة ، « وهى الشعب » . أخذ يكتب فيها منذ العدد الأول مذكراته عن السودان ، ولكن جمال عبدالناصر طلب منه وقف هذه المذكرات بعد فترة . . دون إعلان !!

وحضر صلاح سالم ، احتفالات السودان بإعلان استقلاله ، فشكره الأزهرى والسودانيون جميعا لأنه حقق استقلال السودان . . وذلك رغم إرادته !! وفكر صلاح سالم فى الإقامة الدائمة بالسودان عام ١٩٥٧ . وكان عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة رئيسا للوزراء . طلب تأشيرة دخول فوافقت حكومة السودان حتى لاتثير مشكلة . ولكن جمال عبد الناصر حذر عبد الله خليل من أنشطة صلاح سالم، وقال : لا أستطيع أن أعتبر نفسى مسئولا عن تصرفات صلاح سالم ، إذا سمحتم له بالإقامة !!

الحلم الضائع

الحكم الذاتى فى المستعمرات ، خطوة نحو الاستقلال . وماجرى فى السودان ، تحقق من قبل ، فى دول إفريقية كثيرة . ولكن استقلال السودان أحدث هزة عميقة فى الشعب المصرى ، جعلته يتساءل فى حيرة ، عن السبب .

وعدته ثورة ٢٣ يوليه بوحدة بين السودان ومصر ، أو على الأقل باتحاد . وفهم كل مصرى أن تنازل من مصر عن سيادتها الإسمية ، على السودان ، مجرد مناورة لقطع الطريق على دعاة الاستقلال من ناحية ، والإنجليز من ناحية أخرى . ومن كثرة ماتردد عن « معجزات » صلاح سالم فى السودان ، فإن الشعب المصرى كان واثقا من أن اتحاد القاهرة والخرطوم أمر ينتظر إجراءات شكلية اسمها « تقرير المصير » !

وعندما نجح الحزب الوطنى الاتحادى فى الانتخابات ، وتولى إسماعيل الأزهرى رئاسة الوزراء ، أصبح الشعب المصرى ينتظر إعلان الوحدة أو الاتحاد فى اليوم الذى سيحدد لذلك ، وجاء الاستقلال مخيبا لآمال المصريين .

وكان الشعب المصرى يرى أن الاعتراف بالجميل من جانب الأزهرى يقتضى منه إعلان الاتحاد ! وهذا التفكير خاطئ من غير شك . ولكن هكذا كان تفكير غالبية المصريين فى ذلك الوقت !! ولم يعرف شعب مصر سر التحول الكبير فى تفكير الأزهرى ، والحزب الوطنى الاتحادى إلى الاستقلال . ولماذا ضاع الحلم المصرى فى وحدة وادى النيل فإن الرقابة الشاملة على الصحافة المصرية منعت المصريين من متابعة تطورات الموقف فى السودان وانقلاب السودانيين من الاتحاد إلى الاستقلال !

* * *

فى الخرطوم كانت هناك تفسيرات كثيرة . قال البعض إن ثورة المهدى ، فى حقيقتها ، أول حرب تحرير فى تاريخ السودان ضد الحكم العثمانى المصرى . . . وبعد الحرب التى قادها كتشنر ضد السودانيين الذين رفعوا شعار وحدة وادى النيل كوسيلة لمقاومة البريطانيين ، ولم تكن غاية فى حد ذاتها ، ولم يكن السودانيون يرغبون فى أن يحكمهم الطرف الأضعف بين دولتى الحكم الثنائى .

باختصار كانت الوحدة خطة تكتيكية من جانب الوحدويين ، أو كما ادعى الأزهرى بعد توليه الوزارة واتجاهه للاستقلال . ولم تكن هدفا حقيقيا لهم . وكان الاستقلال هو الهدف منذ البداية .

وعبر عن ذلك السيد على الميرغنى عندما قال للإنجليز : تأييدى للأشقاء تحالف مؤقت ، مثل تحالفكم مع السوفييت أثناء الحرب العالمية الثانية ، فلم يكن يعنى تأييدكم للشيوعية . وكذلك مساندتى للأشقاء لاتعنى رغبة فى الوحدة مع مصر !!

وقالت صحيفة « صوت سودان » الناطقة باسم الختمية : « الطريقة لن تضحى بالقومية ، أو السيادة السودانية ، أو تلقى بمستقبل البلاد لمصر .

أما الأزهرى فقال فى مذكراته « إن الحملة الانتخابية للحزب الوطنى الاتحادى رفعت شعار الوحدة مع مصر ، ولكنها لم تحدد شكل هذه الوحدة ، وكل ما ارتبط به الحزب الالتزام بتقرير المصير » ! وكان الحزب الوطنى يعتمد على الختمية ، وزعيمها السيد على الميرغنى ، الذى يعادى الأنصار ، بزعامة السيد عبد الرحمن المهدى .

وقال السيد على الميرغنى لوليم لوس مستشار الحاكم العام إنه سيؤيد استقلال السودان وقيام حكم جمهورى إذا التزم السيد المهدى بذلك . وعندما أعلن المهدى فى ٢١ من أغسطس ١٩٥٣ تأييده لقيام جمهورية ديموقراطية ، مما يعنى استبعاد رغبته فى أن يكون ملكا على السودان ، لم يعد هناك مايبرر طلب السيد الميرغنى الوحدة مع مصر أو سعيه إليها . ولكن الميرغنى ظل معاديا للمهدى يراقب تحركاته حتى أيقن أن الإنجليز تخلوا عنه ، ووجد أنه بلا نفوذ ، وأنه ـ أى الميرغنى ـ يملك عزل رئيس الوزراء ، وفى يده أصوات النواب . كما وجد المهدى من ناحيته أن النفوذ الدينى فى سياسة السودان أخذ يتراجع .

وهذه الحقائق تفسر لقاء السيدين الميرغنى والمهدى ، رغم تاريخ طويل من العداء ، فى ديسمبر ١٩٥٥ وإجماعهما على الاستقلال .

وقال الأزهرى إنه وجد جمال عبد الناصر وصلاح سالم يريدان تحقيق طموح شخصى أكثر مما يرغبان فى وحدة وادى النيل .

وكان المصريون يثقون بزعيم سودانى واحد يستطيع تحقيق وحدة وادى النيل . وهو الأزهرى ، ولكن تجاوز المصريون الحد فى التدخل فى شئون السودان . وتغلب الأزهرى ، بدهائه عليهم فى المناورة السياسية .

وكان المسمار الأخير ضد الوحدة عزل محمد نجيب ، بينما كان الأزهرى فى لندن ! ومحمد نجيب بالنسبة للسودانيين كان رمزا للوحدة يثق به الشعب السودانى .

ومن ناحية أخرى لم يكن الأزهرى يملك إزاء اتهام وزراء الختمية الثلاثة له بالخضوع لصلاح سالم إلا أن يؤيد الاتجاه الاستقلالى . وعندما اعترف هؤلاء الوزراء أنهم والحزب الوطنى حصلوا على أموال مصرية أثناء الحملة الانتخابية ، لم يملك الأزهرى ووزراؤه والاتحاديون الحقيقيون إلا تأييد الاستقلال لحماية أنفسهم من الخزى والرشوة والعار !!

وجه السيد عبد الرحمن المهدى نداء إلى أعضاء البرلمان السودانى بعد عزل محمد نجيب

لإعلان تأييدهم للاستقلال ، بغير قيد ولا شرط ، فإن عدم الاستقرار فى مصر يعتبر فألا سيئا للسودانيين ليبتعدوا عن المصير المجهول لمصر ؛ فالإطاحة بنجيب ، كما قال المهدى ، نهاية لمرحلة فى الثورة المصرية ، تشير إلى أن مصر غير مستقرة ولا يعتمد عليها .

وقال خضر حمد السكرتير العام للحزب الوطنى الاتحادى إن الهوة بين حزبه ومصر اتسعت بسبب مفاوضات مياه النيل ورغبة مصر فى عدم إعطاء السودان كميات إضافية من المياه قبل إتمام السد العالى .

وجاء تمرد الجنوب ورشوة رجال الرى المصريين للجنوبيين وتحريضهم ضد الحكومة ، وتأييد صلاح سالم لنور الدين ومحاولة عزل الأزهرى والهجوم عليه بعنف لاحدود له واتهامه بالعمالة للإنجليز والأمريكيين ، ثم حاولات حسين ذو الفقار صبرى فى الخرطوم استعداء النواب ضد الأزهرى ، كل ذلك ساعد على ابتعاد الأزهرى وحزبه عن مصر .

وهناك العامل النفسى ، وهو أن الأزهرى ووزراءه تذوقوا طعم السلطة ، وكان مستحيلا عليهم بعد ذلك أن يتنازلوا عنها . وقد رأوا أن مجلس الثورة المصرى يمكن أن يطيح بهم كما أطاح بمحمد نجيب . وإذا كان الأزهرى ووزراؤه والنواب قد تغيروا بعد توليهم السلطة ، فإن كبار الموظفين السودانيين أسندت إليهم وظائف الإنجليز، ولايريدون أن يزحزحهم عنها المصريون .

وأخيرا هناك مؤامرات ومناورات حكومة السودان مع الأزهرى فى الخرطوم ، والحكومة البريطانية فى لندن . وقد رفضت وزارة الخارجية البريطانية إذاعة أسرار ما جرى فى اجتماعات الأزهرى بتشرشل وإيدن فى لندن رغم مرور الفترة المحددة على إذاعة الوثائق السرية وهى ثلاثون عاما . ولم تكن الحكومة البريطانية وحدها ضدّ مصر ، كانت هناك دول عربية تقف ضد طموحات عبد الناصر وبالذات فى السودان وهذه الأسباب مجتمعة جعلت حلم وحدة مصر والسودان بعيد التحقيق أو مستحيلا .

* * *

عرضت وجهات النظر هذه على كل من زكريا محيى الدين ، وعبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين أعضاء مجلس الثورة المصرية ، فقالوا : لولا الثورة المصرية ما كان استقلال السودان قد تحقق فى أول يناير ١٩٥٦ ، فإن السياسة البريطانية ، كانت تعمل على بقاء السودان فى دائرة النفوذ البريطانى ربع قرن على الأقل ، وفصل جنوب السودان عن شماله . وهذه الحقيقة لا ينكرها أحد فى مصر أو السودان .

* * *

بقى فى قصة انفصال السودان عن مصر ودور الأزهرى فى ذلك فصل صغير . اضطر الأزهرى فى فبراير ١٩٥٦ ، بعد شهر تقريبا من الاستقلال إلى تشكيل وزارة ائتلافية تحت تهديد الختمية بسحب الثقة منه . وإذا كانت الوزارة الاتحادية لم تدم للأزهرى ، فإن الوزارة

الائتلافية لم تدم له أيضا . فى ٤من يوليه ١٩٥٦ سقط الأزهرى بعد أن سحبت منه الثقة ، وتحول النواب عن تأييده .

ولم تسند الوزارة إلى الحزب الوطنى الاتحادى ـ بعد ذلك ـ وحده . . أبدا .

ويقوم انقلاب عسكرى فى ١٧ من نوفمبر ١٩٥٨ ، برئاسة الفريق إبراهيم عبود يطيح بالحكم الديموقراطى . وعندما يعود الحكم المدنى ، يصبح الأزهرى رئيسا لمجلس السيادة عام ١٩٦٥ .

ولكن يقع انقلاب عسكرى ثان بقيادة جعفر نميرى فى عام ١٩٦٩ ، فيعتقل الأزهرى فى سجن كوبر . وتقوم لجنة تطهير بتفتيش بيته فيموت شقيقه متأثرا بذلك .

سمحت الحكومة للأزهرى بمغادرة السجن لتشييع جنازة أخيه ، فيصاب الأزهرى بنوبة قلبية أثناء تلقيه العزاء ليلا ، وينقل إلى المستشفى حيث توفى بعد يومين فى ٢٠ من أغسطس ١٩٦٩ .

وتعود الحياة النيابية للسودان ، ثم يقع انقلاب عسكرى ثالث بقيادة الفريق محمد البشير فى ٣٠ من يونية ١٩٨٩ ، ولايستقر الحكم فى السودان .

ولم تتحقق أيضا الوحدة بين شمال السودان وجنوبه ، وظلت الحرب ، أو التمرد مستمرا يتجدد سنوات طوال .

ولم تتحقق وحدة وادى النيل ، لأن الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٥ ، أرست وعمقت ، مثل معاهدة ١٨٩٩ ، جذور الانفصال !!

وتكررت تجربة السودان فى سوريا . طلب ضباط الجيش السورى الوحدة مع مصر ، حتى لاتسقط بلادهم فى أيدى الشيوعيين . استجاب جمال عبد الناصر وجرى استفتاء على الوحدة بين مصر وسوريا فى ٢١ من فبراير ١٩٥٨ ، فأيد الشعب الوحدة . صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة التى تضم البلدين فى ٧من مارس ١٩٥٨ . أسند جمال عبد الناصر كل أمور سوريا للمشير عبد الحكيم عامر وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة المصرية ، كما أسند ـ من قبل ـ شئون السودان لصلاح سالم .

قام ضباط الجيش السورى بانقلاب ضد الوحدة ، وأعلنوا انفصال سوريا فى ٢٨من سبتمبر ١٩٦١ . وقالت سوريا إن عبد الحكيم عامر بسوء إدارته لسوريا مسئول عن الانفصال ، كما كان تدخل صلاح سالم من الأسباب الرئيسة لانفصال السودان .

ولقد استقال صلاح سالم بعد فشله فى السودان . ولم يستقل عبد الحكيم عامر بعد فشله فى سوريا ، ولم يصدر أيضا قرارا بعزله ، بل بقى ليصبح مسئولا عن هزيمة مصر أمام إسرائيل فى ٥من يونيه ١٩٦٧ !

وكان عمر وزارة الحزب الاتحادى فى السودان ٣ سنوات ، وكذلك عمر الوحدة المصرية ـ السورية حوالى ٣ سنوات .

قيل إن صلاح سالم كان عميق الحزن والأسى لفشله فى السودان . ويشاء القدر أن يكون أول من يموت من أعضاء مجلس قيادة الثورة المصرى ! ويشاء القدر أيضا ، أن يموت جمال عبد الناصر فى ذكرى يوم انفصال سوريا عن مصر فى ٢٨ من سبتمبر ، بعد تسع سنوات ، عام ١٩٧٠ .

وكان جمال عبد الناصر شديد الأسى لفشل الوحدة المصرية السورية ، فقد ارتبطت بشخصه . أما وحدة مصر والسودان فقد ارتبطت بشخص محمد نجيب .

وعلى أية حال ففى انهيار الوحدة مع السودان ، تحمل صلاح المسئولية ، وفى تمزق الوحدة مع سوريا كان عبد الحكيم عامر هو المسئول أمام الرأى العام !! وكان كبش الفداء فى الحالتين صلاح سالم وعبد الحكيم عامر !!

ولو أن ماجرى فى السودان كان محل دراسة عميقة لتغير تاريخ وادى النيل والشرق الأوسط كله .

ولكن التاريخ لاتصنعه كلمة « لو » !!

الميرغني يسفر عن وجهه

التقى كينريك مساعد المستشار السياسي للحاكم العام بالسيد على
الميرغني يوم ٢٣ مايو ١٩٥٤ . قال الميرغني :
السودان لن يتحد مع مصر

GOVERNOR-GENERAL'S OFFICE,

KHARTOUM.

Enter quickly.

Teleg. Address
"HAKIMAM"

GG/36.13.1

25th May, 1954.

E 1017/114

BY REGISTERED AIR MAIL

SECRET

Dear Bromley

By bag I sent you a note on a conversation with S.A.R. Here is the other side of the medal - S.A.M. and some Khatmia leaders.

I am sending copies to Duke and Riches.

Yours
J. W. Kenrick

T. E. Bromley, Esq.,
African Department,
Foreign Office,
LONDON. S.W.1.

J. W. KENRICK.

FAS

SUMMARY OF CONVERSATIONS WITH KHATMIA ... AND 23RD MAY.

On hearing that S. A. M. was now well enough to be sent off to Port Sudan by his (British) doctor for a change of air, I asked for a parting interview since I hoped shortly to go on leave. I was given an appointment for the 23rd. I was also approached by a Khatmi friend in Omdurman and asked to visit him on the evening of the 22nd. I here met S. A. M's khalifas Hussein Mohd. and Yahia Osman. The two appointments were doubtless connected.

2. At the first meeting I accused the Khalifas of playing with fire and took a gloomy view of the powers of the Sudanese to resist the wiles of the Egyptian. They reacted strongly and, during the course of a couple of hours, did all they could to convince me that everything was under control. They had transferred the weight of Khatmia support from Mirghani Hamza to Prime Minister Azhari. Not only was he a confirmed Independent but he was more moderate (and could it be pliable ?) than the stubborn and fanatical Mirghani Hamza. The division in the cabinet was now not on a matter of principle (Mirghani for Independence and Azhari for Egypt). Both sides were for independence and their quarrels were over personal questions of leadership, prestige, the placing of friends and so on. Of course there were always odd persons who would serve Egypt but the Khatmia were watching the situation closely. They were in frequent consultation with Azhari, as inter mediaries between him and S. A. M. , and had made it quite clear to him that he could govern only with their support.

3. When I suggested that this situation was more dangerous in practice than it appeared in theory and that the influence and money of the Egyptians might at some stage enable them to make a coup in Parliament supported by those politicians whom they maintained on their pay roll, it was explained to me with delightful frankness that a Sudanese accepted money from an Egyptian as a friend in need but felt in no way bound to render him any services in return. I asked about the alleged penetration of the S. D. F. When the Egyptians discovered that their expenditure of energy and money on the Azhari Government was of no avail might they not be tempted to replace it with a military Junta of a recent model ? I was assured that the disaffected officers only numbered about 4 and had no influence. The majority of the officers were Khatmia and well under control.

4. To sum up, they said, they had been forced by lack of means to co-operate with the Egyptians to get themselves into power, but after we had gone they would throw off the other Contracting Partner. After we had gone there would also be no more danger from the Ansar, who still believed that H. M. G. was going to bring them into power.

5. They were concerned about the rapidity of Sudanisation as planned and would try to slow it up. I explained why I thought it was too late now to do that. I asked whether any form of national coalition during the interim period was possible. Quite impossible they said. The struggle for power between the two sects was too tense at the moment.

/...

6. When I arrived for my appointment with S. A. M. the next day Khalifa Yahia Osman was waiting and took me in to S. A. M. as if to emphasize the authoritarian nature of the conversation of the previous evening. S. A. M., although frail, seemed in good form and in very good humour. We discussed his health, the weather, world affairs, Communism, the Eritrean situation, the position of the present regime in Egypt and eventually got down to the local scene.

7. He viewed the future with confidence, and told me several times and in a variety of ways that we need have no fear whatever that the Sudan would unite (in any tangible way) with Egypt. Friendship and co-operation there would and must be but on a basis of mutual independence. People talked of federation, or of a combined army or unified external affairs department. All nonsence, he said. They overlooked the fundamental fact that the Sudanese wished to govern themselves in every respect and would reject any form of subordination.

8. His comment on the 'S. D. F. plot' was similar to that of his Khalifas the previous evening. He added that the Minister of Defence had told the Egyptian Government that he knew what they had been up to and that, if tampering with the S. D. F. continued, it would be considered as an unfriendly act. The Minister had purposely made the matter public as a warning to the Egyptians.

9. The interview lasted for an hour and five minutes. S. A. M. could not have been more friendly. He could also hardly have been more confident or pleased with himself.

J. W. KENRICK.
23. 5. 54.

GG/36.13.1
Governor-General's Office,
Khartoum.
24.5.54.

FAS

اعترف صلاح سالم

لوزير الدولة البريطاني بأن المصريين بالغوا فى تدخلهم فى السودان وتوسل صلاح سالم للوزير البريطاني من أجل مساعدة بريطانية لمصر لتحقيق نوع من الاتحاد أو الارتباط بالسودان

ANGLO-EGYPTIAN RELATIONS IN THE SUDAN

Flag A.

A long correspondence with Cairo and Khartoum has developed out of Cairo Despatch No. 201, reporting the Minister of State's conversation with Egyptian leaders on October 21 about the Sudan.

2. During that conversation, Major Salem said that the Egyptians realised that they had over-played their hand in the Sudan. They were worried about the dangers of internal strife, administrative breakdown and chaos, which might result in the sabotage of Egypt's water supplies. The issue no longer turned on the relative merits of independence and union with Egypt; and at the most union could mean little more than some loose arrangement covering, perhaps, foreign affairs and defence. But Major Salem hinted that in the event of a collapse in the Sudan, Egypt might find herself obliged to intervene; and he appealed to us not to act "against unity".

Flag B.

3. Commenting on this conversation, the Embassy in Cairo have suggested that there is a danger of Egyptian policy towards the Sudan going off the rails (Cairo despatch No. 214). It would therefore be in our interests to undertake a re-examination of our policy towards the Sudan with a view to achieving some understanding with the Egyptians. In effect, the Embassy suggest, Major Salem was seeking our support in averting the dangers of a collapse of order and authority in the Sudan. In our new relationship with Egypt, we should be able to discuss this matter frankly with them and thereby to exercise a restraining influence on Egyptian policy. But this would in turn mean recognising the special interests of Egypt in the Sudan and giving our approval to some form of constitutional link between the two countries. We should start by attempting to co-ordinate the attitude of Her Majesty's Government and the

Egyptian

رد فعل السودان لعزل محمد نجيب

JE 1042/2

FROM KHARTOUM TO FOREIGN OFFICE
(United Kingdom Trade Commissioner)

En Clair

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Mr. Adams
No. 224
November 15, 1954

D: 4.45 p.m. November 15, 1954
R: 5.25 p.m. November 15, 1954

PRIORITY

Addressed to Foreign Office telegram No. 224 of November 15.
Repeated for information to Cairo B.M.E.O.

Reactions to General Neguib's dismissal.

In a statement to Press, Chairman of Umma Party expressed sorrow at Neguib's dismissal which demonstrated instability of conditions in Egypt. It would be a lesson for those Sudanese who asked for links with Egypt before they were completely independent.

2. No official statements have been made. Sudanese Minister of Defence is reported by Press to have expressed his disgust. Minister of Works said that he was not surprised after what he had learned in Cairo on his recent visit and Minister of Communications that dismissal could not but affect sentimentalities of union between Egypt and Sudan, especially if further measures were taken against Neguib.

3. Small demonstrations are reported from Khartoum schools, but the town is quiet so far.

44444

الحزب الوطنى يطلب مالا من الإنجليز



5. Mufti professed to understand, but asked whether we were not pleased at the way N.U.P. policy had developed; he hoped we were. I said that personally, as a citizen of an independent nation, independence seemed to me a desirable thing in itself, like winning money at the races. But H.M.G. did not go in for horse doping.

6. The Minister went on to describe the dilemma in which Azhari now finds himself, and the certainty that if he now expels Nureddin and his few supporters the Egyptians would give them unlimited finance for a new party. The N.U.P. would need money to defend themselves in such a situation; surely Britain would help somehow. I suggested that he would find that H.M.G. would probably be prepared to take a tough line with Egypt provided that the Sudanese themselves were more or less united and were themselves tough (we had just heard of the Minister of State's strong words to the Egyptian Ambassador about the Zulfacar article), and, as he would have seen, we were already taking up with Egypt the question of the International Commission. That and (most of all, perhaps) Azhari's personal reputation should constitute the best defence against Egyptian attempts to buy support. He was making noises which seemed to indicate general agreement when Mubarak Zerroug turned up to take us in to dinner.

7. At the time of writing Azhari does not seem yet to have solved his problem. I think there is a fair chance that he will tame his wild men sufficiently to make it preferable to keep them, under some degree of control, with him; but rumours are still rife and persistent that he intends to have Nureddin out. If my talk with Ibrahim el-Mufti is reported to him it may I suppose influence him in the direction of not having a show-down. By the time you get this we may know a bit more.

8. I am sending copies of this letter to Peck, Garvey and Duncan.

Yours ever,

Philip Adams

(P. G. D. Adams)

SECRET
1042/33/55



Mr Liddell
enter

20 JUN 1955

Office of the United Kingdom
Trade Commissioner,

JE 1058/76
INDEXED

KHARTOUM.

June 10, 1955.

JE 1058/44

Dear Tom,

In my letter No. 1039/27/55 of April 22 I mentioned that Yahia el-Fadli had accused me of co-operating with the Umma in plotting to disrupt the N.U.P. The sequel followed at a party on the night of June 8th.

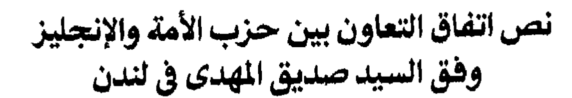
2. I found myself at the end of a dark garden sitting more or less alone with Ibrahim el-Mufti, each of us trying to find in whisky some consolation for the facts that we had been waiting two hours for our dinner, and that for over one hour a haboob (hot and violent dust storm) had been raging over us. The Minister said he had wanted a private word with me - or, rather, he had heard from Yahia that I wanted one with him. I said that a meeting had been Yahia's idea: I had nothing particular to raise with him.

3. Ibrahim el-Mufti laughed and said that I had disappointed Yahia: I said that it was I who had been disappointod to find that Yahia had apparently been ready to believe some cock and bull story about my relations with the Umma. Mufti explained that Yahia's disappointment had gone deeper than that, since he had apparently claimed beforehand that he could get me to "arrange" that H.M.G. would give the N.U.P. some financial support if they chucked out Nureddin and company! He had been acting Prime Minister at the time and feared he would have to have a show-down with the pro-Egyptian ministers, and he wanted to know what resources he could call upon. Yahia had volunteered to find out.

4. When I said that Yahia had not directly broached the question of a subsidy (nor, indeed, indirectly, on this occasion) Mufti replied that he was a funny chap, and seldom told two people exactly the same thing. However the fact remained that the N.U.P. might badly need money and some of his friends had been hoping that H.M.G., in recognition of the party's new pro-independence look, would come forward with a little discreet help. I naturally said firmly that there could be no question of this whatsoever. In the first place, that was not H.M.G's way of doing business; and in the second, we had announced publicly over and over again that we should accept whatever result of self-determination ensued from a vote taken in a free and neutral atmosphere. H.M.G. did not intend to depart from that policy.

/ 5.

T. E. Bromley, Esq.,
Foreign Office, S.W.1.


نص اتفاق التعاون بين حزب الأمة والإنجليز
وفق السيد صديق المهدى فى لندن



CONDITIONS FOR CO-OPERATION BETWEEN HER MAJESTY'S GOVERNMENT AND THE UMMA PARTY DURING THE PERIOD BEFORE THE FIRST PARLIAMENTARY ELECTIONS, TO PROMOTE THE CAUSE OF SUDANESE INDEPENDENCE.

1. If Egypt fails at any time before the elections to carry out her assurances to the Umma Party, the latter will declare publicly that she has broken her agreements with them and will launch and sustain a vigorous campaign against Egyptian influence in the Sudan.

2. Whatever the Egyptian attitude, the Umma Party will conduct, throughout the period prior to the elections, the strongest possible electoral campaign against the pro-Egyptian policy of the N.U.P. and in favour of independence.

3. The Umma Party will make every effort to reach an understanding as quickly as possible with the S.R.P. which will prevent the N.U.P. from profiting from conflict between the two parties in the constituencies.

4. If the majority of the Southern members of the new Parliament express plainly a desire to retain British administrators in the South beyond self-determination, the Umma Party will support them in any measures necessary to ensure the fulfilment of such a desire.

S.A.M.

PRESIDENT OF THE UMMA PARTY.

hospitals would go through the Sudanese Minister of Health.)

I said that if Egypt failed to carry out her latest assurances the fact should be apparent very soon and in that case it would be incumbent on the Umma Party to take the positive action referred to in point 1 of the paper.

As regards point 3, Sayed Siddik confirmed that the object would be to ensure that in any particular constituency there should not be a split between the Umma and S.R.P. votes which might result in a N.U.P. victory. He said that, in order not to discourage independent Khatmia voters from joining the S.R.P., any arrangements between that Party and the Umma should be informal and should not be made public. I agreed. He confirmed that discussions were continuing on this issue between Abdulla Bey Khalil and the S.R.P.

As regards point 4, Sayed Siddik said that it would be inconsistent with the Agreement for the Umma Party to say now that they wanted British administrators to stay in the South. If a majority of Southerners in the Parliament expressed such a desire, however, the Umma would support them.

After we had been through all the points and Sayed Siddik had expressed his agreement with them, I suggested that, in order to avoid any misunderstanding in the future, it would be helpful if Sayed Siddik put his name to the paper. He suggested that the paper should contain a condition to the effect that Her Majesty's Government for her part, would continue to act in accordance with the Sudan Agreement. I said that it was clearly understood that co-operation between Her Majesty's Government and the Umma Party was within the framework of the Sudan Agreement and I did not think it would be appropriate to add it to the paper, which was simply a summary of the conditions on which Her Majesty's Government were prepared to offer active co-operation, the form of which I wished to go on to discuss with him. Sayed Siddik accepted this. He then asked if he would receive a copy of the paper. I said I thought it would be most unwise from his own point of view to take away a paper of this nature. I would send a copy to Mr. Riches which, in his safe-keeping, would be available in the event of Sayed Siddik or authorised members of his Party wishing at any time to refer to it. (I had discussed this point with Mr. Morris before the meeting and agreed that the copy should be kept by Mr. Riches rather than by Mr. Luce). Sayed Siddik agreed to this arrangement, and at the end of our conversation put his initials to the paper. I did not press him to sign his whole name.

We will now inform Mr. Riches.

[signature]

July 31, 1953.

Minister of State [illegible] O/Stile 1.8

Copy African Dept. [illegible]

African Dept. 5/8

SECRET

SAYED SIDDIK called to see me this afternoon. Mr. Morris was present. I said I understood that Sayed Siddik had had a talk with Mr. Luce about co-operation between Her Majesty's Government and the Umma Party during the period before the Parliamentary Elections to promote the cause of Sudanese Independence. Mr. Luce had gone over with Sayed Siddik, and explained, the conditions on which Her Majesty's Government were ready to co-operate. I understood that Sayed Siddik had agreed to the conditions. Sayed Siddik confirmed that this was so, recalling that the conditions explained by Mr. Luce had already been discussed and agreed in conversation between his father and himself and Mr. Luce in Khartoum. I said that I had had the conditions put down in a paper, which I gave him, and that I would like to go through them with him to be sure that there was no misunderstanding. I then read out the conditions one by one and Sayed Siddik confirmed his agreement with them. I pointed out that I was talking to him in his capacity as President of the Umma Party and regarded his acceptance in that light. He agreed.

As regards points 1 and 2, Sayed Siddik summarised the various exchanges which had been made between the Egyptian Government and the Umma Party. The first agreement between Saleh Salim and the Umma Party consisted of

(1) [illegible] to refrain from [illegible] the Sudan and further subventions to the pro-Egyptian Parties; and

(2) An agreement about Nile Waters to the effect that the Sudan would receive free of payment any further share of water which might be due to her as a result of further engineering works in the South.

After Umma complaints that the Egyptians were not carrying out the first of these agreements, General Neguib wrote to Sayed Abdul Rahman saying that he was ready to declare Sudanese Independence on condition that

(1) The Sudan concluded with Egypt a Commercial Agreement and an agreement on Nile Waters; and

(2) The Sudanese and Egyptian Armies were unified.

S.A.R., while willing to accept the first of these conditions, had rejected the second. As a result of further discussions between Umma representatives and General Neguib in Cairo, General Neguib dropped this proposal and reverted to his undertaking to refrain from propaganda and further subventions to the pro-Egyptian Parties. This undertaking included an assurance that any Egyptian contributions to specific objects in the Sudan would be sent through the Head of the competent Sudanese Government Department; (e.g. a contribution to

/ hospitals

فهــرس

كتب للمؤلف

الكتاب	الناشر
١ ـ حكايات صحفية	الناشر أخبار اليوم
٢ ـ الزواج سنة ٢٠٠٠	الناشر أخبار اليوم
٣ ـ تاريخ للبيع	الناشر أخبار اليوم
٤ ـ ولا عجيب إلا الصين	الناشر أخبار اليوم
٥ ـ دفاع عن الزوجات	الناشر أخبار اليوم
٦ ـ سرقة واحة مصرية	الناشر أخبار اليوم
٧ ـ الصحافة قصص ومغامرات	الناشر أخبار اليوم
٨ ـ الشعب والحرب	الناشر المكتب المصرى الحديث
٩ ـ التليفزيون	الناشر المكتب المصرى الحديث
١٠ ـ التاريخ السرى لمصر	الناشر المكتب المصرى الحديث
١١ ـ حرب البترول (المحاضر السرية لاجتماعات وزراء البترول العرب)	الناشر مجلة الإذاعة
١٢ ـ عندما يموت الملك	الناشر دار التعاون
١٣ ـ سنة من عمر مصر	الناشر دار المعارف
١٤ ـ التاريخ السرى لمصر (طبعة أكبر بوثائق بريطانية وأمريكية)	الناشر دار المعارف
١٥ ـ أصول الحكم	الناشر دار المعارف
١٦ ـ الشيطان	الناشر دار المعارف
١٧ ـ دنيا الصحافة	الناشر دار الهلال
١٨ ـ أفنديـنا يبيع مصر	الناشر مؤسسة الأهرام
١٩ ـ ٥ أيام هزت مصر	الناشر مؤسسة الأهرام
٢٠ ـ الإنسان حيوان تليفزيونى	الناشر مؤسسة الأهرام
٢١ ـ سرقة ملك مصر (طبعتان)	الناشر مؤسسة الأهرام
٢٢ ـ صاحب الجلالة التليفزيون	الناشر مكتبة غريب

رقم الإيداع ٩٣/١٠٨٨٩
I . S . B. N : 977 - 09 - 0185 - 7

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف ، ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس : ٣٩٣٤٨١٤
بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف ٠ ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣